



مبادئ العلاقات الدولية

نصوير

أحمد ياسين

الأستاذ الدكتور

سعد حقي توفيق

استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية





لصوير
أحمد ياسين

مبادئ العلاقات الدولية



لصویر
احمد یاسین
نویسر

@Ahmedyassin90

مبادئ العلاقات الدولية

تأليف

الأستاذ الدكتور

سعد حقي توفيق

استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية
بجامعة بغداد

لصوير
أحمد ياسين

المكتبة القانونية

بغداد - شارع المتنبي

ت : ٠١٤١٥٥٤٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقوق محفوظة

لشركة العاتك لصناعة الكتاب

القاهرة - درب الأتراك - خلف الأزهر - ت ٢٥١٢٤٤٧٥

الطبعة الخامسة

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الموزعون

جمهورية العراق
المكتبة القانونية

ووكلائها في سائر المحافظات

ت ٠١٤١٥٥٤٨٢

ت ٠٠٩٦٤٧٧٠٣٦٤٨٠٠٤

ت ٠٠٩٦٤٧٩٠١٥٦٣٦٩٢

لتصوير
أحمد ياسين

مؤسسة المعرفة

العبدلي - عمان

الملكية الأردنية الهاشمية

ت ٤٦٥٤٦٩٢

المكتبة الحديثة

بيروت - لبنان

ت ٠٠٩٦١١٦٥٤٢٧٨

مكتبة الصفاء/ أبو ظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

ت ٠٣٦٤٤٥٠٥٢

ت ٠٣٦٤٤٤٠١١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ
عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ أَنْ اللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

مُحَمَّدٌ ﷺ

الحجرات آية (١٣)



لصویر
احمد یاسین
نویٹر

@Ahmedyassin90

المحتويات

الصفحة

الموضوع

١١	الفصل الأول: في معنى العلاقات الدولية
١١	المبحث الأول: مفهوم العلاقات الدولية
١٥	المبحث الثاني: السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية
٢٢	المبحث الثالث: القانون الدولي والعلاقات الدولية
٢٩	المبحث الرابع: العلاقات الدولية بوصفها حقلاً مستقلاً
٣٧	الفصل الثاني: النظام السياسي الدولي
٣٧	المبحث الأول: في مفهوم النظام الدولي
٤٤	المبحث الثاني: خصائص النظام الدولي
٥٠	المبحث الثالث: وحدات النظام الدولي
٧١	الفصل الثالث: نظريات العلاقات الدولية
٧١	المبحث الأول: النظرية في العلاقات الدولية
٧٨	المبحث الثاني: المنهج التاريخي
٨٤	المبحث الثالث: المنهج الأخلاقي - المثالي
٨٧	المبحث الرابع: المنهج القانوني
٩٢	المبحث الخامس: المدرسة الواقعية
٩٧	المبحث السادس: المنهج السلوكي
١٠٢	المبحث السابع: منهج النظام

١١٢ المبحث الثامن: نظرية التوازن
١١٧ المبحث التاسع: نظرية صنع القرار السياسي الخارجي
١٢٤ المبحث العاشر: نظرية اللعبة
١٣١ الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية
١٣١ المبحث الأول: العامل الجغرافي
١٤١ المبحث الثاني: الموارد الأولية
١٥٠ المبحث الثالث: السكان
١٥٩ المبحث الرابع: العامل الاقتصادي
١٦٨ المبحث الخامس: العامل العلمي والتكنولوجي
١٧٧ المبحث السادس: العامل العسكري
١٨٥ المبحث السابع: تأثير أسناع القرار في العلاقات الدولية
١٩٣ الفصل الخامس: القوة والحرب
١٩٣ المبحث الأول: مفهوم القوة
٢٠٣ المبحث الثاني: قياس القوة الوطنية
٢١١ المبحث الثالث: في مفهوم الحرب
٢٢٣ الفصل السادس: توازن القوى
٢٢٣ المبحث الأول: مفهوم توازن القوى
٢٣٠ المبحث الثاني: وسائل توازن القوى
٢٣٨ المبحث الثالث: أنماط توازن القوى

٢٥٧	الفصل السابع: نزع السلاح وضبط التسلح
٢٥٧	المبحث الأول: اطار نظري في نزع السلاح وضبط التسلح ..
٢٦٩	المبحث الثاني: دوافع نزع السلاح وضبط التسلح
٢٧٦	المبحث الثالث: مقيدات نزع السلاح وضبط التسلح
٢٨٣	المبحث الرابع: الاتفاقيات الجماعية حول ضبط التسلح
٢٩٦	المبحث الخامس: المعاهدات الثنائية لنزع السلاح وضبط التسلح
٣٠٣	الفصل الثامن: سياسة عدم الانحياز
٣٠٣	المبحث الأول: مفهوم عدم الانحياز
٣٠٦	المبحث الثاني: اهداف حركة عدم الانحياز
٣١٧	المبحث الثالث: تطور حركة عدم الانحياز
٣٢٣	المبحث الرابع: موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ..
٣٢٨	المبحث الخامس: تقويم حركة عدم الانحياز
٣٣٣	الفصل التاسع: نظام الامن الجماعي
٣٣٣	المبحث الأول: مفهوم الامن الجماعي
٣٣٧	المبحث الثاني: تطبيق وتقويم الامن الجماعي في ظل عصبية الامم
٣٤٢	المبحث الثالث: الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة
٣٤٩	المبحث الرابع: قوات حفظ السلام
٣٥٣	المبحث الخامس: تقويم نظام الامن الجماعي

٣٥٩	الفصل العاشر: تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية
٣٥٩	المبحث الأول: الوسائل الدبلوماسية
٣٦٨	المبحث الثاني: الوسائل القانونية
٣٧٨	المبحث الثالث: الوسائل السياسية
٣٨٣	الفصل الحادي عشر: السيادة وحقوق الانسان في العلاقات الدولية الراهنة
٣٨٣	المبحث الأول: مفهوم السيادة وحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة
٣٩٠	المبحث الثاني: السيادة والتدخل لاجراض انسانية
٤٠٠	المبحث الثالث: انعكاس التطورات الدولية الجديدة على السيادة
٤٠٧	المصادر

المقدمة

لا زالت الدراسات النظرية في العلاقات الدولية في الوطن العربي قليلة اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الغربية. اذ يكاد أدب العلاقات الدولية يكون كله تأصيل غربي يصعب نقله الى الثقافات الاخرى بنفس اسلوب تفكير المدارس الغربية. ولم يثن ذلك من عزم المختصين والاساتذة العرب من سبر اغوار هذا الموضوع باقتدار عال، لا سيما، وهم يعالجون موضوعا لم يحسم، بشكل نهائي، الجدل في المناهج والمفاهيم النظرية.

ولقد استفادت هذه الدراسة من تلك الدراسات العربية ونهلت منها بعض الافكار والمعلومات. كما حاولت تناول المفردات الرئيسية لمادة العلاقات الدولية التي تدرس في الجامعات العربية، مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية الجديدة التي حفت بالعلاقات الدولية في السنوات الاخيرة. وبما ان العلاقات الدولية عبارة عن معادلة تتناول ظاهرتي الصراع والتعاون، فقد اثرنا ان نتناول دراسة الموضوع من خلال تقسيمه الى محاور رئيسة ثلاث: المحور الاول يتعلق بدراسة المفاهيم والاطار النظري والعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وهذا ما تضمنته الفصول الاربعة الاولى. والمحور الثاني ويرتبط بدراسة القوة والحرب، وكان ذلك من نصيب الفصلين الخامس والسادس. والمحور الثالث ينصب على دراسة ظاهرة التعاون والتي تشمل الفصل السابع وما بعده. وقد وجدنا ان التركيز على ظواهر الصراع والتعاون يساعد على دراسة الموضوع بشكل اعمق ويساهم في الوقت نفسه في تغطية اجزاء واسعة من مفرداته. فضلا عن محاولتنا الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية من خلال دراسة الامثلة وبعض النماذج التطبيقية.

وقد وضعت هذه الدراسة في الاصل وفق المنهج الدراسي لطلبة العلوم السياسية الا اننا اضفنا وعمقنا بعض الجوانب مما يفيد منه اهل الاختصاص والمتقنين في ارجاء الوطن العربي كافة. وبقدر ما يعد هذا الكتاب جزءا مكمل لما قام به اشقاؤنا العرب من دراسات في ميدان العلاقات الدولية.. نرجو ان يسد نقصا في المكتبة العربية ويفتح افقا لدراسة اوسع في المستقبل، والله من وراء القصد.

الدكتور سعد حقي توفيق.



لصویر

احمد یاسین

لوینر

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

فمى معنى العلاقات الدولية

المبحث الأول

مفهوم العلاقات الدولية

استخدمت كلمة دولية International لأول مرة من قبل جرمى بنثام فى الجزء الاخير من القرن الثامن عشر بالرغم ان ما يناظرها فى اللغة اللاتينية قد استخدم من قبل ريجارد زوك قبل قرن من ذلك. وقد استخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذى اخذ يطلق عليه "قانون الامم" أو "قانون الشعوب" وهو اصطلاح للقانون الرومانى يشير الى المبادئ التى كان يطبقها الرومان فى القضايا التى تتضمن علاقات مع اجانب^(١) ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من قبل اولئك الذين درسوا الروابط الدولية تحت الاطار القانونى فقط. وكان رجال القانون يسعون الى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين فى المسرح الدولى والعمل على ترجمتها الى الواقع والتحقق من تطبيقها.^(٢)

ان مصطلح الدولية International استخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك. وربما تعد كلمة بين الدول Interstates اكثر دقة فى تعبير الدولية لان مصطلح الدولة فى العلوم السياسية هو المصطلح الذى ينطبق على مثل هذه المجتمعات.^(٣)

ان الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تتطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعى وشامل والقاء الضوء على الاسباب والعوامل المحددة لتطورها

(١) Wright Quincy "The Study of International Relations" Appelton - Century, Crofts. Inc, NewYork, 1956, P. 3.

(٢) Colard Daniel "Relations Internationales. Ed Masson. Paris. 1977, P. 11.

(٣) Wright Quincy, Op.cit, P. 3.

والعمل على تطوير نظرية منها. انها تعني ايجاد "انتظام" أو "توابت" أو "قوانين" بالمعنى الذي ذهب اليه مونتسكيو، أي ايجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الاشياء^(١) ولفترة طويلة استخدم مصطلح الدولية للإشارة الى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقات بين الدول. ولا شك انها نظرة قاصرة لجوهر العلاقات الدولية الذي يعكس اليوم ساحة واسعة ومتشابكة من التفاعلات بين كيانات عديدة ومختلفة الطبيعة.^(٢)

تعريف العلاقات الدولية

يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بانها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنبؤ من اجل التفسير والتنبؤ"^(٣) ويعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتاثير على العلاقات بين الافراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"^(٤) ويعرفها ماكيلاند بانها "دراسة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"^(٥). أما كوينسي رايت فيقدم تعريفا واسعا للعلاقات الدولية، وينبع من نظريته الى العلاقات الدولية بانها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"^(٦) ويرى فيريدرك هارتمان بان مصطلح العلاقات الدولية "يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والافكار عبر الحدود الوطنية"^(٧). ويعرفها مارسيل ميرل بانها "كل التدفقات التي تعبر الحدود، او حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات

(١) Colard Daniel, Op.cit, P. 12.

(٢) Gonedic P.F. "Relations Internationales" ed Montchrestien. Paris. 1974. P. 7.

(٣) Burton John "International Relations: A general Theory", Cambridge University Press, 1965, P. 15.

(٤) Reynolds P. A. "An Introduction to international relations" Longman paper back. London, 1970, P. 183.

(٥) McClelland A Charles "What is international Relations?" in "Contemporary International Politics: Introductory Reading" by Bruce Sanders and Allan Durbin John Wiley and Son inc. London, 1971, P. 40.

(٦) Wright Quincy. Op.cit, P. 8.

(٧) Hartmann Fredrick H. "The Relations of Nations" Forth edition. Macmillan Pub Co Inc. NewYork. 1973, P. 6.

هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الافراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود "كما تشمل على" جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... الخ ولكنها تشمل أيضا وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى - اقتصادية، ايدولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية... الخ" ^(١) ويرى دانيال كولارد بان دراسة العلاقات الدولية تضم "العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية" ^(٢)

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين فان الاطلاع على هذه التعاريف يوضح لنا ان العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجرى عبر الحدود الوطنية. اذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها مثل، كيانات اجتماعية بالنسبة لماكنلاند وجماعات عامة وخاصة بالنسبة لكل من كوينسي رايت وميرل ورينولدز. وهي لا تشمل على العلاقات الرسمية بين الدول وانما تشمل على العلاقات غير الرسمية أيضا. فالتجارة والمال هي اشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول. وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الثقافية والفنية عبر مختلف وسائل الاعلام عملت هي الاخرى على تطوير العلاقات الدولية ^(٣) وبدون شك تتفوق النشاطات الخاصة او حتى تتجاوز التعامل الرسمي بين الحكومات وتعد جزءا مهما من نتاج الحضارة الحديثة، فضلا عن ان مستويات المعيشة قد ازدادت بزيادة السلع والخدمات والتي يلعب النشاط التجاري الخارجي دورا فيها. كما اسهم التقدم في العلوم والتكنولوجيا المدعوم بواسطة تبادل المعرفة بين العلماء وزيادة كثافة نشاط الاتصالات الدولية في تطوير العلاقات بين الدول. ^(٤)

وحيثما نتحدث عن العلاقات الدولية فاننا غالبا ما نقصد العلاقات بين الدول لانها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام وان حكوماتها لها سلطة تنظيم الاعمال والتجارة والسفر واستغلال الثروات واستخدام الافكار السياسية

(١) ميرل، مارميل 'سوسيولوجيا العلاقات الدولية' ترجمة د. حسن نافعة، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٩٨-٩٩.

(٢) Colard Daniel "Les Relations internationales de 1945 à nos jours" de edition. Armand Colin, Paris, 1997, P. 21.

(٣) Wright Quincy. Op.cit, P. 4.

(٤) Padelford Norman and Lincoln George "International Politics: Foundations of International Relations" The Macmillan Company, New York, 1954. P. 4.

والقضاء والجنسية والاتصالات والقوات المسلحة وممارسة الامور الاخرى المتعلقة بالشؤون الدولية^(١) ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد غفير من الاتصالات بين الافراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية. فحينما يسافر مواطن دولة الى خارج حدود بلاده او حينما تتعلق النشاطات بين الدول بالصادرات والصراعات. وحينما تسعى دولة ما لتطوير تجارتها مع دولة اخرى فان العلاقات الدولية تصبح قائمة. ويشمل ذلك ايضا ارسال الدول لبعثاتها الدبلوماسية للعمل في دول اخرى او حينما ترسل وكالة دولية انسانية مثل منظمة الصليب الاحمر او الهلال الاحمر مساعدات الى بلد يعاني من كوارث.^(٢)

وهكذا فالعلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وانما تشمل الكيانات الاخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاتصالات والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والعلوم والفلسفة والثقافة مما قد ارسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية وساعد ذلك على ظهور مصطلح "الدولية" لاضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول.^(٣) والدول مهما بلغ حجم سكانها سواء اكان صغيرا مبعثرا في قرى او كبيرا يصل تعدادها الى عشرات الملايين، لن تقيم علاقات دولية اذا ما انعدم الاتصال فيما بينها. فلا يمكن ان تؤثر قيام علاقات دولية الا بعد ظهور الاتصالات بين الدول. والعزلة طبقا لذلك لا تسهم بتاتا في قيام العلاقات الدولية.^(٤)

ان هدف العلاقات الدولية هو السعي للحصول على معرفة عامة حول سلوك الجماعات السياسية وسلوك الافراد والمساعدة على فهم الاحداث او القضايا السياسية. وتشتمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق اجراء الاستنباط وتصنيف الاهداف القيمية واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الاكثر ملائمة للوصول الى الغاية المطلوبة.^(٥)

(١) Ibid, P. 6.

(٢) Ibid, P. 3-4.

(٣) Wright Quincy, Op.cit, P. 6.

(٤) McClelland Charles, Op.cit, P. 38-39.

(٥) Dunn Fredrick "The scope of international Relations" In Stanley Hoffmann
"Contemporary Theory in International Relations" Prentice Hall, Inc, U.S.A. 1962. P.
13-14.

وبما ان العلاقات الدولية تهتم بالملاحظة والتحليل والتتظير في دراسة وتفسير الاحداث في العلاقات بين الدول فان السياسة وصناع القرار ربما يصبحون في موقف يقدرون من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة اهدافهم الوطنية وبما يؤدي الى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج افضل للاستقرار والسلام.^(١)

لذا يظل تحقيق السلام الهدف الاسمي للعلاقات الدولية ونظرا لما يعتقده البعض بان الدول تسعى لكي تتصرف في علاقاتها الخارجية طبقا لنفس المبادئ الاخلاقية التي تدفع الافراد في التصرف، فان ذلك يجعلها تقتنع بان لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على اساس اقامة السلام بواسطة مؤسسات دولية.

ان العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن افضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب؟ ولماذا انتظمت في مجموعات خاصة ولماذا سلكت هذه الطريقة في التصرف؟^(٢) وبوسعنا تعريف العلاقات الدولية بانها "ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي".

المبحث الثاني

السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بانها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"^(٣)

من هذا التعريف نستطيع ان نستنتج بان السياسة الخارجية هي قرارات وافعال. فهي قرارات لانها جزء من النشاط الحكومي الموجه الى الخارج وافعال لانها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي الا مبادئ وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة^(٤). تتضمن السياسة الخارجية اذن

(١) Burton John, Op.cit, P. 5-6.

(٢) Reynolds, P.A. Op.cit, P. 183.

(٣) ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية" ترجمة د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة افاق

دولية، بيروت، بلا تاريخ، ص ٣.

(٤) Reynolds P.A. Op.cit, P. 35.

الافعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى. وان الفعل مقيد من قبل الظروف المدركة لصالح ما يسعى صانع القرار الى تحقيقه، مثل الظروف الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والهيكل السياسي والثقافة والتقاليد والموقف الاستراتيجي والعسكري. ولكن الفعل يتخذ بالاشارة الى دور الاجهزة الاخرى المشابهة والتي تعمل على المسرح الدولي وهو مقيد بها. ان العناصر تتفاعل مع بعضها في البيئة. وان من ضمن مقيدات صناع القرار هي الظروف الداخلية والخارجية التي يتأثرون بها عند اختيار الوسائل المناسبة في بعض القضايا الخاصة. وان الخيارات تتأثر ايضا بالاجراءات والعمليات التي خلالها يتم تحديد الخيارات. (١)

وتصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الاجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها اجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية. ويتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الانظمة السياسية الا انه بصورة عامة للسلطة التنفيذية دور رئيس في صنع السياسة الخارجية ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي. اذ ان السلطة التنفيذية في ظل الانظمة الديمقراطية لا تستطيع العمل الا وفق رقابة السلطة التشريعية. ومن الناحية العملية فان لا احد يستطيع الاعتراض على حق السلطة التنفيذية باتخاذ المبادرة على صعيد السياسة الخارجية الا انه لا شيء يمنع ابدًا من اشراك السلطة التشريعية في ممارسة المسؤولية الاكثر اهمية. وفي ميدان رقابة السلطة التشريعية على السياسة الخارجية نلاحظ تراجع دور البرلمان بسبب ارتداء عمليات التدخل العسكري تسميات جديدة مثل: المساهمة بتهيئة النظام، عملية بوليس، تطبيق اتفاقيات الدفاع، استجابة لنداء حكومة اجنبية.. الخ ان التنوع في استخدام مصطلح الحرب اخذ يسمح بتغطية تراجع وتدهور سلطات البرلمان في قطاع رئيس من السياسة الخارجية. (٢)

وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية دورا اكبر وذلك يتبع طبيعة النظام السياسي سواء أكان برلمانيا أو رئاسيا. وبالإضافة الى دور رئيس الدولة ورئيس الوزراء فان هناك ادوات واجهزة ادارية متعددة تلعب دورا في صنع القرار السياسي الخارجي. أما الاجهزة غير الرسمية فتشمل الاحزاب السياسية على اختلاف طبيعة الانظمة السياسية. ففي نظام الحزب الواحد نجد هناك تركيزا للسلطة يمارس بصورة مطلقة، والصعوبة التي نجابهها في ظل نظام الحزب الواحد هو صعوبة الاطلاع على المنافسات والخلافات بين الشرائح المتنازعة في داخل

(١) Ibid. P. 51.

(٢) ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية" مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

الحزب الواحد لما لها من قيمة في فهم السياسة الخارجية. فلا يمكن مثلاً فصل التغييرات والتبدلات في مجرى السياسة الخارجية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي حول مسألة تأثير الشخصية على السياسة الخارجية للدولة السوفيتية^(١). في حين تلعب الأحزاب السياسية في إطار التعددية الحزبية في الأنظمة التمثيلية دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية بالرغم من استقرار وعدم استقرار الحكومات. وهناك جماعات المصالح الاجتماعية والاقتصادية كالمزارعين والصناعيين والصيادين، لا سيما، في مجتمعات متداخلة. فإن لكل واحد منهم مصالح تدافع عنها ليس فقط بوجه منافسيها الوطنيين وإنما بوجه المنافسة الخارجية أيضاً. فموضوع السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة يهم المزارعين في أوروبا لأن عائداتهم تخضع في الوقت نفسه لمستوى الأسعار وحجم الإنتاج وطاقّة التصدير، وبالتالي فهم يسعون دوماً إلى تعبئة قواهم للحصول من وزراء دولهم على تأمين الحلول الأكثر اقتراباً من مصالحهم. وكان من نتائج السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي بروز ردود فعل سلبية أحياناً من قبل المزارعين الذين يتضررون من جراء بعض السياسات الزراعية. وهكذا نجد بأن وزراء الزراعة في دول الاتحاد الأوروبي يدركون بأن عليهم التوفيق بين التضامن الجماعي لدول الاتحاد الأوروبي وبين الدفاع عن مصالح المنتجين الوطنيين في بلدانهم. إذ يتطلب الأمر أحياناً تعويض الخسائر التي يتعرض لها المنتجون في هذه القضايا.^(٢)

إن التأثير المنطقي الأساسي على السياسات الخارجية يقع في الأهداف التي تسعى السياسات الخارجية لتحقيقها. وهذا ما نراه عادة فيما يتعلق بالحفاظ على أمن الدولة وتحقيق رفاهيتها والحفاظ على القيم. إن البحث عن الأمن هو هدف دائم وكل السياسات الخارجية للدول قد تأثرت به.^(٣)

إن السياسة الخارجية للدولة هي جزء من سياستها الوطنية. وإن على كل دولة أن تختار ما ينبغي عليها أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية، وفي إطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية. وإن الفشل في هذا القرار يؤثر على مصالحها الحيوية. إن السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس في العملية التي تترجم بها الدولة

(١) المصدر السابق، ص ٧٢-٧٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٣) Reynolds. P.A.. Op.cit. P. 51.

اهدافها المدركة الواسعة ومصالحها في الفعل الصحيح لتحقيق هذه الاهداف والحفاظ على هذه المصالح.^(١)

ان اية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فانها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الاخرى وهي تسعى للبحث عن انجاز اهدافها وقيمها^(٢)، وان التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في ان واحد على نمط من الصراع والتعاون^(٣). ويعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بانها "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالاضافة الى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية (System) ككل ومع المنظمات الدولية ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالاضافة الى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول"^(٤). ويوضح التعريف ان التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول بدليل تطويق فرانكل الى المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، وبالتالي فان محصلة هذا التفاعل السياسي الدولي يطلق عليه بالسياسة الدولية.

فالتألب الذي يحلل افعال الدولة تجاه البيئة الخارجية والظروف - غالباً هي داخلية - والتي تصاغ في ظلها تلك الافعال فانه يتعامل مع السياسة الخارجية، في حين ان الشخص الذي يدرك هذه الافعال من قبل دولة واحدة وردود الفعل من قبل الاخرين فانه ينظر اليها بوصفها سياسة دولية او عملية تفاعل بين دولتين او اكثر^(٥).

ويعتقد البعض بان السياسة الدولية هي ليست غير مهتمة بفعاليات الافراد والجماعات الخاصة مثل الشركات الخاصة المنتجة للنفط في اقطار الخليج العربي او الفرق الرياضية حينما تتنافس ضمن الالعاب الاولمبية. ان فعاليات هؤلاء الاشخاص والجماعات تتعلق بالسياسة الدولية طالما انها عناصر في البيئة التي

(١) Padelford and Lincoln. Op.cit. P. 197.

(٢) Lerche Charles and Abdul A. Said. "Concept of International Politics" 2nd ed. Prentice-Hall, Englewood, Cliffs, U.S.A., 1970, P. 24.

(٣) الرمضاني، د. مازن "السياسة الخارجية: دراسة نظرية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص ٥٠-٥٦.

(٤) Frankel Joseph "International Politics. Conflict and Harmony" Penguin books. England, 1973, P. 12.

(٥) Holsti K.J. "International Politics: A Framework for Analysis" third edition, Prentice-Hall, inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1977, P. 21.

تسير فيها السياسة الدولية اذ قد يكون هؤلاء مرتبطين بتفاعلات وعلاقات المجتمعات السياسية المنظمة. والى مدى محدد، قد يعمل الافراد والجماعات الخاصة بصفة شبه رسمية كوكلاء وقتنيين للمجتمع القومي الذين ينتمون اليه. كما قد يؤثرون بشكل بارز على هيبة ومكانه ذلك المجتمع وبالتالي على قدرة المجتمع ككل لاتجاز اغراض معينة ازاء مجتمعات قومية اخرى. وفي كل حالة يكون الاختبار في ما اذا كانت المجتمعات القومية المنظمة تتفاعل، فاذا ما كانت كذلك فان التعامل والوضع البيئي الذي يظهر فيه (اذا ما شمل التعامل بعض تعارض الغرض والمصلحة) يقع ضمن محيط السياسة الدولية. (١)

ان دراسة السياسة الدولية تتميز عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة وباطلاق الغايات المشتركة الضاغطة ويرجع ذلك الى خصوصية الهياكل المؤسسة للسياسة الدولية في عدة فترات من التاريخ. وخلال القرون الثلاثة الماضية فان الجماعات الرئيسة المشخصة في المنظومة كانت الدول ذات السيادة الاقليمية وان مثل هذه المنظومة قد وجدت في ازمان اخرى من التاريخ وعرفت باسم المنظومة الدولية أو منظومة السياسة الدولية بمنظار واسع فاتها يمكن ان تطبق في ظروف تكون فيها الدول ذات السيادة بخصائص الغايات - الوسائل غير موجودة. (٢)

ان دراسة السياسة الدولية هي اكثر تعقيدا من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها. ان اجراء مقارنة بين السياسات الخارجية للدول هي مسألة معقدة طالما لا يمكن دراستها بشكل منفرد واذا كان ذلك ممكنا في تحليل السياسة الداخلية فان المسألة صعبة في ميدان السياسة الخارجية. (٣)

السياسة الدولية هي جمع من الوقائع التي تختلف فيها الوحدات او اللاعبين او مجموعة الامم في القوة والموارد والانظمة او في الغايات المرغوبة الاخرى وتسعى لحل خلافاتهم باية وسيلة مختلفة ومقبولة. (٤)

(١) Sprout, Harold and Margarete "Foundations of International Politics" D. Van Nostrand Company, Inc., U.S.A, 1963, P. 75.

(٢) Wright Quincy. Op.cit, P. 134.

(٣) Frankel Joseph. Op.cit, P. 12.

(٤) Edward David V. "International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston, Inc. U.S.A., 1969, P. 10-11.

ان المفهوم المستخدم للسياسة قد يكون في مجتمعات متحضرة بشكل عال ورتبية ومقيدة بينما السياسة الدولية ينقصها الكثير من ذلك. والسياسة الدولية تسعى للحصول على مضمون اكبر للعنف ونسبة عالية من التغيير والخصائص الاخرى. وان من نتائج هذه الاختلافات هو ان السياسة الدولية اكثر تبعية للعلاقات الدولية في الجوانب غير السياسية كالاقتصاد مثل (التنمية والتجارة والمساعدات) وفي الاجتماع مثل (روابط الدم بين العوائل الحاكمة) وكذلك في الجانب العسكري والسياسة الدولية تنقصها هذه الجوانب ^(١) اضافة الى ذلك فان البعض من الكتاب لا زال يحددها في العلاقات التي تجري بين الدول فقط دون الفواعل الاخرى، ومن هنا يرى كل من بالمير وبيركنس بان السياسة الدولية تعالج سياسة المجتمع بالمعنى الضيق من خلال التركيز على الدبلوماسية وعلى العلاقات بين الدول والوحدات الاخرى. ^(٢)

وفي الواقع ان اساس أي سياسة خارجية يكمن في مهمة الدولة لتعظيم قيمها المركبة وبما ان السياسة الخارجية تتحرك نحو المسرح الدولي فانها ستلتقي بغيرها من السياسات الخارجية. وان السياسة الدولية هي ممارسة للاختلافات الموجودة في قيم المجتمع الدولي، ان الاختلاف جوهرى بين السياسة الداخلية الدولية في المجال الذي يرجع الى الخصوصيات والتنوع الغريب في المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن السياسة الداخلية، في الاقل في المجتمعات المستقرة تسير في اطار فهم لمجموعة من القواعد التي تغطي مجال العمل المسموح وتخضع لالية اجتماعية وحكومية فانه لا يوجد مثل هذا الهيكل في السياسة الدولية، فالدول هنا حرة في اقتفاء السياسة التي تراها مناسبة. ^(٣)

ومن الفروق بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية هي ان عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية. فعناصر السياسة الخارجية هي الافراد والمؤسسات والاحزاب في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الاخرى. وهكذا فعنصر التحليل في السياسة

(١) Ibid. P. 11.

(٢) Palmer. Norman and Howard. Perkins. International Relations: The world in Transitions" Second edition. Houghton Mifflin Company Boston, U.S.A. 1957. P. xiv.

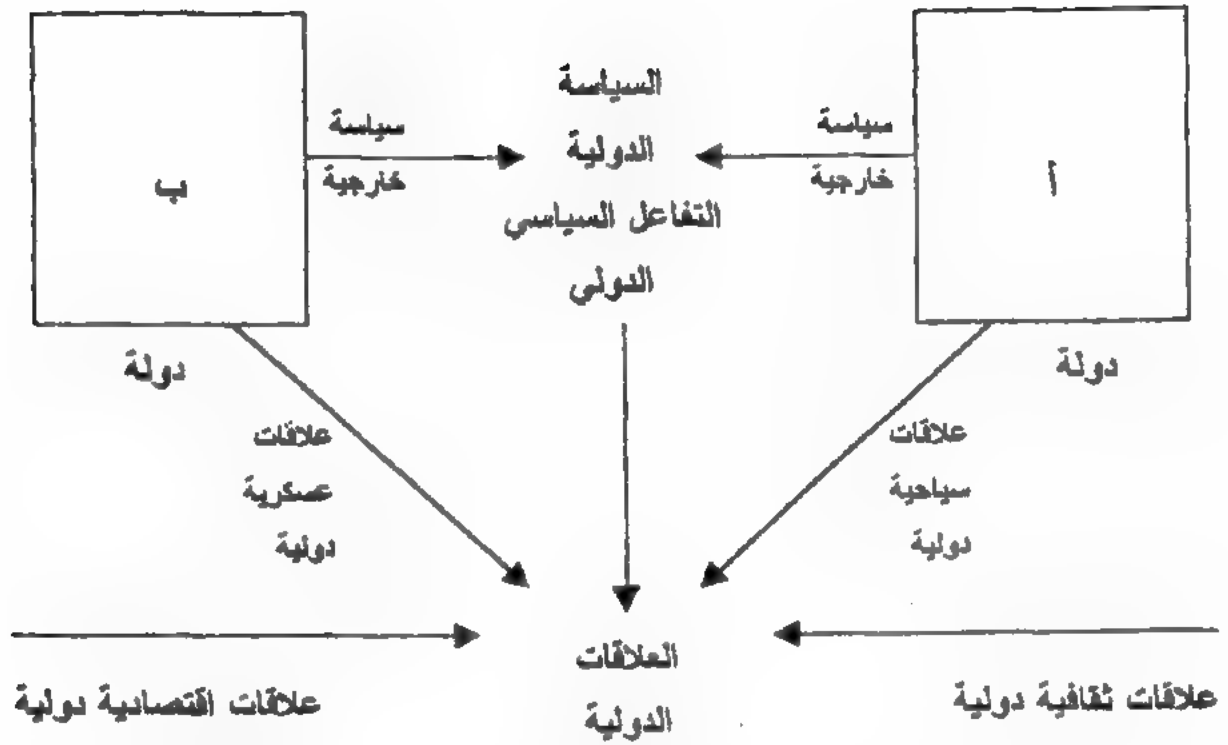
(٣) Lerche Charles. Op.cit., P. 25.

الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكل منهم مجاله الخاص في الدراسة. (١)

من هذا بوسعنا ان نستنتج ان السياسة الدولية تشمل التفاعلات السياسية الدولية، غير ان التفاعلات التي تجري في المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط وانما هناك ايضا تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من انواع التفاعلات الاخرى التي تكون بمجملها ظاهرة العلاقات الدولية، فبالاضافة الى تداولها للعلاقات السياسية بين المجتمعات المستقلة، فان العلاقات الدولية تدرس اتحادات التجارة الدولية، الصليب الاحمر الدولي، التجارة الدولية، النقل، الاتصالات، تنمية القيم والمعتقدات الدولية. ان طالب السياسة الدولية هو ليس معني بشكل مباشر بهذه الانواع من العلاقات او الظواهر الا اذا كانت تقع في اطار الاهداف الرسمية من قبل الحكومات بوصفها وسائل اقناع لتحقيق الاهداف السياسية والعسكرية. فالعاب التزلج على الجليد هي علاقات دولية، ونفس الشيء بالنسبة لمؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية. ولكن طالب السياسة الدولية يهتم بهذه المسائل اذا كان هناك صلة مباشرة ومعقولة للعلاقات بين الدول. واذا ما اردنا ان نرسم خط غير واضح كليا للتمييز بين السياسة الدولية والعلاقات الدولية فان دبلوماسية البنج - بونج مهمة لانها كانت عربة جديدة استخدمت من قبل الحكومة الصينية لاقامة علاقات دبلوماسية اكثر اهمية مع الولايات المتحدة. في حين ان لعبة التنس العادية بين استراليا ونيوزلنده لا تستحق الاهتمام. وبشكل مماثل فان طلاب العلاقات الدولية يهتمون بجميع جوانب التجارة الدولية. في حين يكون الاهتمام في السياسة الدولية بالتجارة الدولية فقط في المدى الذي تستخدم فيه الحكومات اساليب التهديد الاقتصادي والمكافأة والعقاب للاغراض السياسية، وذلك حينما توعد الحكومات دول معينة بخفض التعريفات الجمركية مقابل ان تسمح لها هذه الدول باقامة قواعد عسكرية فوق اراضيها. (٢)

(١) نعمة، د. كاظم هاشم، "العلاقات الدولية" كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص

(٢) Holsti K.J. Op.cit. P. 21-22.



شكل رقم (١) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

من هنا يصبح واضحاً ان ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، الا ان اساس هذه العلاقات يرجع الى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الام لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية. وهذه بدورها تخلق العلاقات الدولية انظر الشكل رقم (١)

المبحث الثالث

القانون الدولي العام والعلاقات الدولية

لقد تطور القانون الدولي العام مع قيام نظام الدولة الحديثة. ومتلماً تطوّر القانون الداخلي لتلبية حاجات الافراد في اطار المجتمع فان القانون الدولي تطوّر لتحديد اختصاصات الدول. وساعد ذلك على تجاوز الفوضى في العلاقات الدولية بواسطة قبول الدول لقواعد السلوك التي تحكم اعضاء المجتمع الدولي. وحتى مع وجود مؤسسات دولية فان هناك دول تتحداها لكثرة محاولات خرق القانون الدولي. فالدول هي في الواقع محكومة بمصالحها الوطنية. وفي المرتبة الاولى فانه من المهم الاعتراف بان القانون الدولي اساساً هو نظام لقانون عرفي على الرغم من

وجود معاهدات وقعت في القرنين الماضيين وخلال فترة ما بين الحربين وعرض القضايا الكثيرة امام القضاء الدولي واتخذت حيالها العديد من القرارات. ان طبيعة القانون الدولي تقوم على وجود قواعد انشئت طوعيا بواسطة دول تلتزم بها اكثر من شيء مفروض عليها من قبل سلطة عليا خارجية. والدول طبقا لذلك لا ترغب في تطبيق قواعد قانونية تحد من حريتها وتعمل على اعطاء الاولوية لهدف تحقيق مصالحها الحيوية. كما ان الاجراءات المتخذة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية قد ساهمت وبشكل ناجح في تطوير العلاقات الدولية. ومع ذلك، فان السؤال الذي يطرح في اوساط العلاقات الدولية، هل ان القانون الدولي هو قانون بمعنى الكلمة كما هو الحال بالنسبة للقانون الداخلي او ما يسمى بقانونية القانون الدولي؟ ان طبيعة القانون الدولي تتبع من كونها قواعد انشئت طوعيا اكثر من كونها مفروضة من سلطة عليا خارجية كما ذكرنا، واذا كان القانون الدولي يعرف بمجموعة القواعد التي هي مسندة من سلطة عليا خارجية، فانه يفشل للتجاوب مع متطلبات التعريف لان مسألة الارغام تبقى، بشكل رئيس متروكة للدولة المتضررة وان ذلك يعتمد على قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاءات. (١)

وفي الواقع ان القواعد القانونية لا يمكن ان تخلق وتصبح فعالة الا على اساس اجماع الدول التي هي مسألة اساسية في تفعيل القانون الدولي (٢). اذ ان فاعلية القانون اذا كانت بين دول او افراد تتأثر بواسطة عناصر الطوعية، وعندما يعرض عليهم شيء يقبلونه يسمى قانونا، وهكذا فان الدول تقبل ضمنا بانها اصبحت مقيدة وذلك عند ممارستها تطبيق الترتيبات القانونية التي قبلتها (٣) وهكذا لابد من وجود اجماع من اجل خلق قواعد القانون الدولي. (٤)

ان المعنيين بالقانون الدولي اخذوا يقارنون بين المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي، فالاكراه الذي تطور في المجتمع الداخلي لا يأخذ عند التطبيق نفس المعنى في المجتمع الدولي. وبشكل واضح يطبق الجزاء في المجتمع الداخلي على اولئك الذين يخالفون تطبيق القانون، اما الاكراه في القانون الدولي فهو في الواقع اكراه بواسطة دولة او عدة دول وربما يبدو احيانا بان الذي يستخدم قوة الاكراه يدعي بان الاعمال المتخذة ضد الدولة المخالفة لقواعد القانون الدولي تتم في مصلحة

(١) Ball Margaret and Killough Hugh "International Relations" The Ronald Press Company, New York, 1956. PP. 101-102.

(٢) Gonidec P.F. Op.cit. P. 226.

(٣) Purnelle Robert "The Society of States: An Introduction to international Policies" Wiedenfeld and Nicolson, London, 1973, P. 148.

(٤) Gonidec P.F. Op.cit, P. 220.

المجتمع الدولي. وفي التطبيق، وبالرغم من ذلك، فإن ايا من الدول لا تستطيع الادعاء بانها تمثل مصلحة المجتمع الدولي، وهي مسألة صعبة الفهم لأنه ليس هناك تشبيها ينطبق مع القانون الداخلي. ومن أجل التغلب على ذلك فقد وضعت الدول تحت سلطة المنظمات الدولية. (١)

وان كون الدول الشخص الرئيس للقانون الدولي العام فإنها تعد الوحدات الفاعلة الرئيسة في المجتمع الدولي، ومع بعض الاستثناءات فإن الافراد او الهيئات الاجتماعية او الاقليمية تستطيع الادعاء بالحقوق في ظل القانون الدولي وهذا لا يتم ما لم ينظر اليها بواسطة نظام الدولة بوصفها دولة مستقلة ومتساوية مع غيرها. (٢)

خصائص القانون الدولي

أولاً: ان الدول تقليدياً هي الشخص الرئيس في القانون الدولي العام منذ القرون الوسطى والتي يطلق عليها بالدول القومية.

ثانياً: ان فكرة الانضمام الى قانون العالم هي عمل طوعي للدولة. وان من نتائج هذه الفكرة هي ان قرار قبول القانون الدولي كقيد يبقى بيد السلطات المحلية. وبالنظر لعدم وجود اجراءات اكرائية عالمية ومعترف بها ومقبولة لمعالجة خروقات القانون الدولي او رفض قبول احكامه فإن القانون الدولي يستطيع ان يعمل بفعالية وذلك حينما يحوز على اجماع الدول المعنية (٣). ويمكن ان نشير بهذا الصدد الى قدرة مجلس الامن في تحقيق الاجماع بين اعضائه بعد انتهاء الحرب الباردة باصدار قرارات تستند الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ولا سيما في قضية احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وقضية التدخل في الصومال عام ١٩٩٢ وقضية هاييتي عام ١٩٩٤. ولم يعد استخدام حق الفيتو وسيلة تلجأ اليها الدول الكبرى لتعطيل قرارات لا تتفق مع مصالحها. ولا تشذ الصين عن هذه القاعدة. ففي وقت الازمات التي لا توافق على حلها

(١) Burton John "International Relations" Op.cit, P. 102.

(٢) Schuman Frederick "International Politics" McGraw-Hill Book Company, New York, 1968, P. 110.

(٣) Crabb Jr Cecil V. "Nations in Multipolar World" Harper and Row Pub. New York, U.S.A., 1968, P. 122.

بطريقة تطبيق الفصل السابع، لا نجد الصين تبدى معارضتها وإنما تكتفى بالامتناع عن التصويت. (١)

وعلى الرغم من بعض التعقيدات التي تمنع ظهور تفعيل القانون الدولي فإنه يصبح حقيقة بان الاحترام للقانون الدولي من الناحية التاريخية قد تطور بشكل واضح. وأنه أصبح حقيقة اليوم كما كان حقيقة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بان القوى العظمى لا يمكن اكرامها امام مقود القانون الدولي. وحتى القوى الفردية العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا اخذت تقبل وتقبل نفسها بالقانون الدولي. وهذا يتضمن مسائل كثيرة مثل اىصال البريد الدولي، تنظيم الهجرة، حقوق وواجبات السفر في اعالي البحار، وكذلك تتضمن مواضيع ذات مضمون سياسي كبير مثل الاستكشافات العلمية وغير العسكرية للقارة الجنوبية انتاركتيكا، استكشافات الفضاء الخارجي والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وحتى على مستوى القضايا السياسية. ومنذ سقوط دول المحور على سبيل المثال فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا قد قبلتا بشكل كبير بعض القواعد الصريحة خلال الحرب الباردة. فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل في منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي في اوروبا الشرقية ولم يهاجم السوفيت منطقة الناتو وتجنبت موسكو التورط في قضية برلين وتم التنسيق بين العاملين بشأن منع قيام مواجهة عسكرية في كشمير وعلى طول الحدود بين العرب واسرائيل وفي قبرص ايضا (٢) بعبارة اخرى، هناك فرق جوهري بين القانون الدولي والقانون الداخلي فيما يتعلق بمسؤولية الاكراه، ولا سيما فيما يتعلق بسلوك القوى الكبرى. اذ ان القبول والاذعان للقانون الدولي يمكن ان ياخذ شروطا ثلاثة (٣) :

أولاً: وذلك حينما تتفق الدول فيما بينها بان مصالحها المتبادلة قد انجزت او تحققت بواسطة احترام وتوسيع القانون الدولي مثل دور قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في الشرق الاوسط.

ثانياً: وذلك حينما تفرض دولة قوية القانون الدولي على دولة ضعيفة، مثلاً قيام الحلفاء بمحاكمة مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك اجبار الاسم

(١) العربي، د. نبيل "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١١٤)

اكتوبر ١٩٩٢، ص ٤٦-٤٧. وانظر كذلك المصري، د. شفيق "النظام العالمي الجديد:

ملاح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٦-٤٧.

(٢) Crabb Jr, Cecil, V. Op.cit, P. 122.

(٣) Ibid, P. 122-123.

المتحدة للقوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية على الاتسحاب من الأراضي المصرية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

ثالثا: وذلك حينما تقرر الدول الكبرى والصغرى بشكل متشابه ولأسباب مختلفة بلن الاذعان للقانون الدولي ضروري من أجل تفادي الفشل الدبلوماسي والنفسي وذلك حينما تتفق القوى النووية لايقاف التجارب النووية ومنح الحرية للعالم المستعمرة.

ان بإمكان الدول اتباع استراتيجيات أساسية ثلاث في منهج القانون الدولي، وفي التطبيق فان الدول غالبا ما تكون منقادة الى واحدة او الى جميع هذه الاستراتيجيات:

أولا: ان الدول يمكن ان تقبل القانون الدولي وذلك لقناعتها به وللاعتقاد بدوره وتسعى باخلاص للقبول بمتطلباته، فالامم المتحدة تسعى لتقوية وتوسيع القانون الدولي لهذا فانه يصبح القوة الاكثر حيوية في توجيه الشؤون الدولية مثل الاتفاق لعرض الخلافات الدولية والاقليمية للتحكيم والمساهمة في جهود الامم المتحدة السلمية. وتجاه هذه القضايا فان الدول الكبرى والوسطى والصغرى قد انضمت على السواء الى القانون الدولي وعملت على تحويله الى قوة كبرى من اجل تعزيز السلم والامن الدوليين.^(١)

ثانيا: ان الدول يمكن ان ترفض كلية القانون الدولي. ففي هذه الحالة تسعى الدول الى عرقلة فعالياته وذلك عن طريق رفض الحفاظ على متطلباته. مثل قيام الاتحاد السوفيتي سابقا بتعزيز هيمنته على بلدان شرق اوربا خلافا للاتفاقات اثناء الحرب العالمية الثانية. وقامت الصين بتحرير التبت من حكامها، وكذلك قامت الولايات المتحدة بارسال طائرة استكشاف فوق الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٠. ففي هذه الحالات فان القانون الدولي قد خرق وتم التغاضي عنه دون ان ينال الطرف الذي قام بالخرق العقاب.^(٢)

ثالثا: وفي الحالة الثالثة فان العلاقة بين القانون الدولي والسياسة الوطنية اكثر تعقيدا. ففي ظل هذه الاستراتيجية فان الدول يمكن ان تستخدم القانون الدولي بوصفه اساسا للسياسة الوطنية من اجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية.^(٣)

(١) Ibid , P. 128.

(٢) Ibid, P. 128

(٣) Ibid, ■ 128.

ان القانون الدولي يستخدم من قبل الدول لتحقيق اهدافهم الوطنية وبالمزج بين استخدام القوة والمفاوضة يصبح القانون الدولي وسيلة كبرى للسياسة. لقد كلنت الدول مجبرة على توجيه علاقاتها الخارجية في اطار قانوني واعترفت بان القانون الدولي ضروري لها. وان الاعتراف بهذه الحقائق يدفع صناع القرار للركون الى القانون الدولي لتحقيق اهدافهم بطريقتين:

الأولى: العمل على اضعاف الشرعية على سياساتهم من اجل الحصول على القبول الدولي لها. وحينما يتطابق السلوك الوطني كليا مع متطلبات القانون الدولي، فان هذا يصبح امرا سهلا نسبيا. وحينما لا يتطابق ذلك او حينما تكون السياسات الوطنية مسألة مشكوك بها من وجهة نظر القانون الدولي، فان الامم، عندئذ، يمكن ان تبحث عن استخدام القانون الدولي كوسيلة للدعاية ساعية لتبرير قراراتها السياسية التي تتحقق باسباب اخرى. لقد كانت وجهة نظر الهند فيما يتعلق بنزاع الحدود حول الهمليا مع الصين بعد مثلا على ذلك. اذ ان نزاع الحدود قد استمر لفترة طويلة طبقا للمعايير القائمة على القانون الدولي الذي يستخدم لمساندة مطالب الهند للسيادة على مناطق النزاع.

الثانية: العمل على استخدام القانون الدولي كوسيلة لاضعاف الاجراءات التي يتخذها الخصم. ففي عام ١٩٥٦ او خلال السنوات التي تلتها تمسكت الولايات المتحدة بالقانون الدولي لتعطيل المحاولات السوفيتية لفرض ارادتهم على هنغاريا وفي عام ١٩٦٢ زعمت واشنطن بان الجهود السوفيتية لوضع الصواريخ في كوبا تخرق مبدأ مونرو وقواعد الامن الاقليمي في منطقة الدول الامريكية. وخلال الازمة الكوبية حاول الاتحاد السوفيتي التمسك بشدة بان الحصار العسكري الامريكي والمقاطعة الامريكية لتجارة كوبا هي غير قانونية.

وفي الواقع ان استخدام القانون الدولي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية ليس حكرا على بلد او مجموعة من البلدان. وان هذا الفهم لدور القانون الدولي ربما لقي اكثر تبريراته الصريحة من لدن صناع القرار الماركسيين. وان الشيوعيين الرسميين يؤكدون بان القانون الدولي يقوم "لاساند الاهداف الماركسية الشاملة وان القانون الاشتراكي هو سلاح قوى في الصراع ضد اعداء الشعب" (١) ويمكن تحديد دور القانون الدولي في العلاقات الدولية بالاتي (٢) :

(١) Padelford Norman and Lincoln George "The Dynamics of International Politics" The Macmillan Company, London, 1967, P. 436.

(٢) Ibid, PP. 434-436.

١- تحديد قواعد السلوك: يساهم القانون الدولي في وضع قواعد السلوك لتوجيه العلاقات بين الافراد والجماعات والمنظمات. وبدون وجود قواعد للقانون الدولي متفق عليها فلن تكون هناك علاقات منظمة بين وحدات المجتمع الدولي.

٢- تسهيل حل النزاعات بالطرق السلمية: هناك طريق اخر معاكس لاستخدام القوة لحل الخلافات بين الدول. ويقصد به الحل السلمي للخلافات الدولية. فالقانون يهيء الاساس الذي يتفق بموجبه الاطراف لاحالة خلافاتهم الى طرف ثالث او الى الوساطة او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية. وان المساعي الحميدة لدولة اخرى يمكن ان تقدم الى طرفين او اكثر من المتنازعين لجلبهم لاجراء الاتصالات من اجل تسوية سلمية. ان الاساس الذي يقوم عليه الحل يمكن ان يكون سياسيا او باية وسيلة منصفة لحل النزاع.

٣- القانون الدولي هو وسيلة للسياسة الوطنية: تتفق الدول على ان القانون الدولي يعمل على تحقيق اهدافها في العلاقات الدولية. وبامكان الدول تطوير مصالحها عن طريق الدعوة للقوة المعنوية للقانون وكذلك تضمين نصوصه بعقوبات لافعالهم وسياساتهم عند مخالفتهم لقواعده.

٤- تقييد سياسة القوة والعدوان: ان القانون الدولي يعمل بوصفه وسيلة لكبح صراعات القوة بين الدول. ومع التقييدات المفروضة بواسطة الرأي العام فان القواعد المتفق عليها للسلوك والمتضمنة في القانون والمعترف بها من قبل اجماع مشترك من الدول تشكل قيودا على ممارسة القوة من قبل القوى ضد الضعيف التي بنونها تكون العلاقات الدولية فوضوية. ان القانون الدولي لا يمنع الدول من الدفاع عن اقليمها وسلامتها واستقلالها السياسي او حماية مصالحها الحيوية بالقوة اذا ما احتاجت الى ذلك. وقد اتفقت كل الدول من خلال الانضمام الى الامم المتحدة بان اعمال العدوان يجب ان تقاوم. وان الاجراءات الجماعية الفعالة يجب ان تتخذ من قبل اعضاء الامم المتحدة مع اجل منع وابعاد التهديدات للسلام الدولي.

٥- القانون الدولي هو قوة اندماج في المجتمع الدولي: ان فكرة المجتمع تتطلب ايجاد قيم واليات من اجل حل الخلافات وتسهيل اقامة الاتفاقيات وتنمية المصالح المتبادلة. ان القانون الدولي يجسد القيم الدولية ويقوى الاجراءات التي يجب ان تسير عليها الشؤون الدولية في داخل علاقات قانونية منظمة، وان تطبيق القانون من خلال الدبلوماسية والتحكيم والاجراءات السلمية هي مسألة ضرورية لحل الخلافات الدولية والتوصل الى اتفاق في اطار المجتمع الدولي.

المبحث الرابع

العلاقات الدولية بوصفها حقلا مستقلا

أولا: تطور دراسة العلاقات الدولية

كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعرفة. فقد بدىء بدراستها ضمن موضوع التاريخ الدبلوماسي، ثم انتقلت دراستها الى حقول القانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى ثم أصبحت تدرس تحت عنوان "السياسة الدولية" في الاربعينات والخمسينات، ومع ذلك فمنذ عام ١٩٤٥ وتحت جهود حثيثة من البحث العلمي، شهدت دراستها تطورا مدهلا، لا سيما في الولايات المتحدة وساهمت في ذلك عوامل اربعة (١):

١- الثورة في اسلحة الحرب.

٢- الثورة العلمية - التكنولوجية التي زادت بشدة من الاعتماد المتبادل بين الشعوب.

٣- نمو القوة الشيوعية.

٤- بزوغ الثورة المناهضة للاستعمار.

وقد دفعت هذه المشاكل المجتمع الامريكي لمجابهة عدة قضايا وتحديات كان البعض منها فريدا في نوعه ومستواه، كما ان تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية قد ايقظ التوقعات بانه من الممكن الاستفادة من هذه الكفاءات في حل المشاكل الناجمة عن التوغل الامريكي في شؤون العالم. وساهمت مؤسسات رسمية واهلية في تقاسم هذه التوقعات وساد الاعتقاد بان رصد الاموال من اجل البحث العلمي والدراسة قد اصبح مسألة مفيدة على نحو لم يسبق له مثيل وادى ذلك الى ظهور عدد من مراكز البحث العلمي والمعاهد والبرامج في الجامعات وفي اماكن اخرى من المجتمع الامريكي بما في ذلك دول العالم الغربي (٢) وفي نفس الوقت فان امكانيات البحث لمؤسسات الحكومة الامريكية قد اتسعت وان صلات جديدة قد اقيمت بين الممارسين والباحثين. والى جانب هذا التوسع فان اشخاصا اخرين من حقول علمية اخرى اخذوا يبدون بعض الاهتمام

(١) Plating Raymond "International Relations: Problems of evolution and advancement"

Garengie Endowment for International Peace, California, U.S.A. 1966, P. 5.

(٢) Ibid. P. 5.

بالمشاكل التطبيقية للحقل. وتحت تأثير هذه العوامل فان عددا من التطورات قد اخذت مكانها في الخمسينات والستينات فبدأت تظهر مراكز بحثية متخصصة بدراسة المناطق الجغرافية (Area Studies) تتخصص بدراسة مناطق محددة من العالم وجاءت بنتائج بحثية مفيدة جدا. وكان ذلك واقعا لجمع معلومات حول تحليل العلاقات الثقافية وتطوير دراسات اقتصادية واجتماعية وتربوية. وتطورت كذلك الدراسات المقارنة الا ان التطور المذهل الذي يمكن رصدده والذي ساهم في نقل دراسة العلاقات الدولية الى افق واسعة هي دخول العالم في العصر النووي وما ترتبت عليه من نتائج هامة على تطور حقل دراسة العلاقات الدولية ^(١) فلم تعد الحرب الشاملة امر ممكنا بين الاطراف الرئيسية في النظام الدولي كما كان سابقا. وهكذا فقد دخلت العلاقات الدولية في مرحلة جديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان من نتائجها ادخال مواضيع ومفردات جديدة اخذت تساهم في توسيع دراستها، وطرحت مسألة توثيق الاتصالات بين الدول المتعددية في ظل امتلاكها للأسلحة النووية، بل حتى مسألة كيفية ابقاء الصراعات محدودة ومنع اندلاع حرب نووية شاملة وتحديد الوسائل المناسبة لتجنب الحرب. ولا شك ان انتهاء عصر الاستعمار وقيام الحرب الباردة كان دافعا لزيادة الاهتمام بدور الدول الصغرى في الساحة الدولية. بالاضافة الى ذلك تأثر تحليل العلاقات الدولية بمسألة الاعتمادية الدولية. اذ ان زيادة عدد الدول المستقلة وتوسع وتسارع الاتصالات وانتقال التكنولوجيا وتطور دور المنظمات الدولية والتبادل الثقافي شكل اعتبارات جديدة في دراسة العلاقات الدولية. والاهم من كل ذلك هو تأثير الحاسب الالى تأثيرا كبيرا لانه جاء بفوائد قيمة تمثلت بالامكانات الخارقة في خزن وجمع المعلومات واستخدامها لاجراض البحث العلمي واصبح بإمكان محلي السياسة الدولية اجراء مختلف الاختبارات لدراسة التطورات الدولية ببدائل مختلفة. ^(٢)

ثانيا: ايجابيات الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية

منذ سنوات طويلة يدور جدل حول ما اذا كانت العلاقات الدولية تشكل ام لا حقلًا مستقلا، واعتبرت جامعات كثيرة ان العلاقات الدولية هي حقل مستقل ويقصد بالحقل المستقل، وجود مواضيع محددة وطرق تحقق مستقلة والقدرة على التوصل الى استنتاجات، وطبقا لذلك ينظر الى العلاقات الدولية بوصفها جمع من المعرفة لحقل اوسع من العلوم الاجتماعية تتميز بوجود مواضيع محددة لها حدود معينة. فضلا عن وجود اطار مفاهيمي يميزها عن المواضيع الاخرى. كما يجب

(١) Ibid, P. 3-9.

(٢) Babrow Davis B. "International Relations: New Approaches" The Free press, NewYork, 1972, P. 9-10.

أن يكون هناك قدر من الاتفاق على مواضيعها الفرعية وتكوينها وطرق البحث فيها وان تحوز على نوع من الاعتراف من بعض الأشخاص الذين يتخصصون في موضوعاتها. وكذلك وجود اتفاق على معيار من البراعة والمهارة فيها، وربما يمكن القول بان جوهر العلاقات الدولية هي مادة مركبة تستخدم طرائق مختلفة بواسطة أنظمة مختلفة أخرى. ولكن، مع ذلك، يختلف هذا البناء المتراكم من المعرفة عن أي شكل من حقول المعرفة الأخرى والطرائق التركيبية التي تنطبق عليه. (١)

وهناك سبب جوهري يشجع على السعي نحو الاستقلالية، اذ لا يستطيع أي عالم اجتماعي من الاستمرار في التقصي العلمي بدون ان يضع في ذهنه صورة انموذج لحقله. واذا ما نظرنا الى العلميين الاجتماعيين وهما علم السياسة وعلم الاجتماع فاننا نرى بان هذين الحقلين يستخدمان المجتمع المتكامل كـانموذج. وهو المجتمع الذي يتفق حول مفهوم محدد للمصلحة العامة. وفي هذا المجتمع فان الوظائف الاجتماعية تتم وتتجز بطريقة تحافظ وتحقق الوحدة والتجانس والتركيب الداخلي في المجتمع. (٢)

ان وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية يتطلب جملة من الأمور هي:

أولاً: يرتبط قيام حقل معرفة معين بتطور النظرية فسي ذلك الحقل، وعلينا ان نتساءل ما هي النظرية المراد انجازها؟ وكيف يمكن تحقيق علمية العلاقات الدولية؟ وهل بإمكاننا ان نتوصل الى القدرة على توقع الاحداث وتفسيرها بعد حدوثها. وعند ذلك نجد انفسنا امام مجابهة طبيعة النظرية نفسها، وما هي النظرية التي ينبغي التوصل اليها؟ (٣)

ثانياً: ان وجود حقل في أي علم من العلوم يرتبط بوجود طرق بحث علمي. وان وجود حقل مستقل سيساهم بدون شك في تبني اساليب جديدة للبحث وتطوير اساليب أخرى مأخوذة من الحقول القريبة لغرض دراسة العلاقات الدولية ويمكن أن نشير بهذا الصدد الى طرق القياس الكمي. واذا كانت الطريقة العلمية استقرائية وان معرفة الحقيقة حول العالم يمكن ان تتم بواسطة الملاحظة وتصنيف المعلومات الكمية فان نظرية العلاقات الدولية يمكن

(١) Toma Peter "What is the substance of Contemporary International relations?" in "Basic Issues in International Relations" ed Allyn and Bacon. Inc. Boston, U.S.A. 1974, P. 3.

(٢) Hoffmann Stanley, "Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, Inc. U.S.A, P. 9.

(٣) Lerche Charles and Abdul A. Said , Op.cit, P. 5.

الوصول اليها من خلال الانتفاع من طريقة القياس الكمي في البحث عن الحقائق العلمية. (١)

ثالثا: يتطلب التقصي العلمي توضيحات لمعاني عدد من المصطلحات فمن بين المصاعب التي يعاني منها دارسو العلاقات الدولية هو الغموض في استخدام المصطلحات التي تستخدم كمرادفات مثل: العلاقات الدولية، السياسة العالمية، الشؤون العالمية، السياسات بين الامم، السياسة الدولية، وهكذا فان تحديد هذه المصطلحات بعناية يساعد على وجود الحقل العلمي. (٢)

رابعا: من المفترض ان يحوز الحقل على استراتيجية بحث منفردة.

وبما أن العلاقات الدولية تؤكد على دراسة الاستقصاءات فقد اصبح بالامكان تحويل البحوث والدراسات والنشاطات الاكاديمية الى دراسات ونشاطات ذات فوائد (٣)

ان ما يشجع على استقلالية حقل العلاقات الدولية اليوم العوامل التالية:

أولا: ان الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية اتجهت للبحث عن السببية اكثر من البحث عن العوامل القانونية. فالاحكام القيمية قد قبلت عالميا لتكون ملائمة لتطبيق السياسة الخارجية. وسيكون بوسع الدارسين في هذا الحقل اجراء تحليل عقلاني وعلمي للظواهر الدولية، وعليه ان وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية سيساعد على تطوير القواعد التي تحكم علاقة السبب - النتيجة في تحليل سلوك الدول وسيساهم ذلك ايضا في تجنب الجنوح نحو مكامن الاخطار اثناء الازمات الدولية. (٤)

ثانيا: في العلوم السياسية هناك نوع من المحاببات نحو ما يمكن ان نطلق عليه — "العلوم الاجتماعية السلوكية" ولا سيما الانثربولوجيا وعلم النفس الاجتماعي وهي حقول من شأنها ان تعمل على تقديم صورة فهم شامل للانسان وتعمل على فتح الطريق امامه من اجل تحديد تأملاته. ان تطور ما يمكن ان نطلق عليه بفلسفة العلم قد دفع الباحثين الى توضيح معاني بعض المصطلحات مثل مفهوم الثقافة وقانون الاوليغارشية. وقد فتح علماء الاجتماع والانثربولوجيا

(١) Ibid, P. 5.

(٢) Ibid, P. 5.

(٣) Platige Raymond. Op.cit P. 20-21.

(٤) Lerche O Charles, Op.cit. P. 5.

افاقا جديدة امام الدارسين ولكنها لم تكن علاجاً يوضع حداً لشكوك اساتذة العلاقات الدولية كما هو الحال بالنسبة لشكوك الفلاسفة. (١)

ثالثاً: ان توجه حقول المعرفة الاخرى نحو الاستقلالية كان دافعا لعشرات الباحثين والدارسين للنزوع نحو الاستقلالية في حقل العلاقات الدولية. اذ اخذ الطلاب يسعون الى التوصل الى تعميمات وذلك حينما تكون المعلومات غير قابلة للتلاعب ولكنها قابلة للملاحظة والتصنيف. وكلما ازدادت تعميماتهم كلما اصبحت هناك تحولا نحو الاستقلالية في الحقل. (٢)

رابعاً: ان تحول العلوم الاخرى مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس الى اتجاهات حديثة في دراسة موضوعاتها دفع المختصين في العلاقات الدولية الى تحديث موضوعاتهم والسعي نحو ايجاد حقل مستقل. ولم يستخدم هؤلاء مفاهيم من حقول معرفة اخرى فقط انما اخذوا يستعملون انواعاً ووسائل لجمع المعلومات استخدمتها تلك الفروع من المعرفة وغالباً ما تتضمن الكتب والمقالات في هذه العلوم معلومات واسعة حول التجارة واكتشافات الاسلحة والمثل الثقافية. فهي اخذت تفسر كيف يستخدم المحللون التجارب المختبرية والاحصاء والرياضيات وحينما نقارن ونحلل على ما كانت عليه العلاقات الدولية بين الامس واليوم نجد ان دراستها اصبحت اكثر علمية واكثر سعياً نحو الموضوعية وليست موضوعاً لحكمة انسانية فقط. فضلاً عن ان الرغبة في الاتجاه نحو التغيير اصبحت ملائمة لحققة اكثر سعة من حلقة المختصين بدراساتها بشكل مباشر. (٣)

ثالثاً: سلبيات حقل العلاقات الدولية

وعلى العكس، هناك من ينكر وجود حقل مستقل في العلاقات الدولية فالنسبة لمورتون كابلان ليس للعلاقات الدولية حقل مستقل بسبب عدم وجود جوهر حقل مشترك يمكن اغناؤه كما هو الحال بالنسبة لعلم السياسة، بعبارة اخرى، فعلى الرغم من ان للعلاقات الدولية موضوع فانه لا يمكن اعتبارها حقلاً مستقلاً، لان الحقل بالنسبة لكابلان يتضمن مجموعة من المهارات والوسائل وهيكل نظرياً وافتراسات وموضوعاً محدداً. وان كونت العلاقات الدولية التي يعرفها كابلان، بانها تتضمن المبادلات عبر الحدود الوطنية، جزءاً من كل اكبر. ويرى بانه حتى في حالة وجود موضوع لها فانه غامض، لان المبادلات تجري عادة ضمن اية

(١) Ibid, P. 6.

(٢) Ibid, P. 6.

(٣) Babrow Davis B. Op.cit, P. 4-5.

دائرة علوم معرفة اخرى مثل التجارة الخارجية في اطار دائرة علم الاقتصاد والتوتر الدولي ضمن حقل علم النفس وهكذا ينتهي كابلان بعد وجود حقل متخصص في العلاقات الدولية التي هي بالنسبة له جزء من العلوم السياسية. (١)

ويذهب في نفس الاتجاه جورج كينان الذي يرى بانه لا يمكن التصور بان الشؤون الخارجية هي مسألة تقع خارج الاطار المنظم للحياة وانه لا يوجد شيء مجرد مثل الشؤون الخارجية. وطبقا لكينان فان العلاقات الدولية هي ليست علما، لانها ابتداءا مادة لسلوك الحكومات والتي بدورها مادة لسلوك الانسان ضمن الاطار السياسي لبيئته. وان جوهر السلوك بالنسبة لكينان يكمن في مسألة القوة. وبالرغم من ان العلاقات الدولية قد قطعت شوطا كبيرا في العقود الماضية، ولكن ذلك ليس شرطا كافيا للتحويل الى نظرية عامة. (٢)

ويشكل الاختلاف حول مفهوم العلاقات الدولية جزءا من الجدل الدائر حول استقلالية حقل العلاقات الدولية. فهناك عدم اتفاق حول تعريفها. والكتاب يجادلون، بل يدافعون عن تعاريفهم الخاصة وكأن جوهر السياسات الدولية أو علم الاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية ثابت لا يتغير. ويختلف الباحثون في تعريفهم للعلاقات الدولية. اذ يركز كل منهم في تعريفه على جانب معين، اذ يرى البعض بان العلاقات الدولية تعني العلاقات بين الدول. ولكن هذه النظرة فيها تجاوز على الحقائق. فالدول ليست وحدها عناصر العلاقات الدولية. فهناك الافراد والايديولوجيات وجماعات المصالح والتي تعد صنعا للقرار في العلاقات الدولية. في حين يركز البعض الاخر على القوة معيارا للعلاقات الدولية.

ان مثل هذا التعريف لا يتفق مع الحقيقة القائلة بانه ليس من الواضح فيما اذا انطوت بعض الفعاليات على قوة الدول ام لا. فمن الجلي لا تتضمن الاتصالات البريدية الدولية على عنصر القوة في حين تشتمل عليها التجارة الدولية. واذا ما عرفنا العلاقات الدولية بانها علاقات بين جماعات القوى فاننا سنواجه حقا اكثر اتساعا بشكل تدفعنا الحاجة لتمييز العلاقات السياسية عن غيرها من العلاقات، ويكون بوسعنا عندئذ اعطاء تعريف ادق لمفهوم جماعات القوى. اما اذا عرفنا حقل السياسة الدولية بانه يتعلق بالعلاقات بين الجماعات والتي هي بالتأكيد مهمة للمجتمع الدولي فسنعود عندئذ الى البداية وسنقودنا تعريف المجتمع الدولي التي متاهات جديدة. (٣)

(١) Toma Peter, Op.cit, P. 2-3.

(٢) Hoffmann Stanely, Op.cit. P. 5.

(٣) Ibid, P. 5.

وتعد مسألة تحديد وسائل واغراض حقل العلاقات الدولية من المشاكل التي تعترض وجود حقل للموضوع، اذ تعاني العلاقات الدولية من عدد من الازباكات التي تشترك فيها الحقول الاخرى ايضا فيشير الاستاذ كوينسي رايت الى وجود (٢٣) حقلا ترتبط بها والتي يمكن جمعها باربعة حقول رئيسية مثل: المساعدة الفنية، الدعاية العالمية، فن الحرب واخيرا الرقابة على العلاقات الخارجية. وهناك دراسة تحدد ما يقارب من (٢٧) منهجا جزئيا والتي تبدأ من تحديد الفعل التعليلي الى المطالب التحليلية الهيكلية - الوظيفية، واخيرا الملام والحرب. ان مثل هذا العدد من المناهج الجزئية يضع العلاقات الدولية امام محتوى ضيق ولا احد ينكر بان اكثر الحقول تمتلك الكثير من المفردات التي تطرحها بالرغم من ان ذلك لا يعد حقلا فضلا عن ذلك لا يعد التعاون بين الحقول امرا ايجابيا على الدوام. وما لم يكن هنالك حقلا يشرف على كل هذه المناهج، فان ايا منها سيعيد العلاقات الدولية حقلا ضيقا من وجهة نظره، ومن جهة اخرى، فان الاغراض التي تحاول المناهج الاخرى الوصول اليها مختلفة كثيرا، واحيانا، فان البعض منها وصفية اساسا وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض المناهج نحو تفسير علمي مثل دراسة دور بعض العوامل او بعض انواع السلوك في الشؤون الدولية فان مناهج اخرى تحاول التعرف على ما يجب ان يكون عليه هذا السلوك من وجهته نظر الاخلاق والقانون، فيما لا يزال اخرون يتجهون للتركيز على الجوانب التطبيقية. (١)

ان انكار وجود حقل مستقل للعلاقات الدولية ينبع من الاحساس القائم على ان كل علم من العلوم الاجتماعية الاخرى يهتم بقدر معين بالشؤون الدولية. فالاقتصاديون يهتمون بالجوانب المالية والاقتصادية للعلاقات الدولية والجغرافيون يهتمون بالجوانب الجغرافية للعلاقات الدولية تحت اسم الجيوبولتكس. ويدرس المؤرخون العلاقات الدولية تحت عنوان التاريخ الدبلوماسي، بينما يدرس رجال القانون الجوانب القانونية للعلاقات الدولية. وهذا يعني بان هذه الحقول المستقلة لا تهتم الا في جانب واحد من المشاكل الدولية فرجل القانون يهتم بدراسة قواعد القانون التي تحدد هياكل المجتمع الدولي والتي تحكم او تحاول ان تحكم العلاقات بين الدول. وبشكل عام فان كل هذه الحقول المستقلة مثل القانون والاقتصاد والجغرافية والتاريخ تهتم جزئيا بدراسة المجتمع الدولي كل من زاوية معينة وان هذه الجوانب المجزأة للعلاقات الدولية لا تسمح في واقع الحال بقيام حقل مستقل لها. ومثلما ولدت العلاقات الدولية في اطار علم السياسة فقد اصبح للمختصين في السياسة والذين يبدون اهتماما بدراسة المشاكل الدولية ميلا طبيعيا لنقل اهتماماتهم من دراسة المشاكل الداخلية صوب المشاكل الدولية. وبقدر ما كان هذا الميل شديدا

(١) Ibid, P. 6-7.

فان اهداف وطرق دراسة العلاقات الدولية التي هي فرع انضم بشكل متاخر الى شجرة العلوم السياسية لن تكون مختلفة عن اهداف وطرق دراسة العلوم السياسية. لانه بالنسبة لاولئك الذين يرون بان علم السياسة هو علم السلطة أم علم الدولة فانه سوف لن يكون هدف العلاقات الدولية أكثر من امتداد لحقل علم السياسة. ولا يمكن ان ننكر عندئذ وجود صلات قوية بين مشاكل السياسة الداخلية ومشاكل السياسة الخارجية. ولا بد من مد جسور بين النظام السياسي الداخلي والنظام الدولي. (١)

ان وجود حقل مستقل يتطلب وجود شعور من قبل الباحثين والمختصين حول موضوع له نوع من الوحدة ومدى معين وله حدود تفصله عن المواضيع الاخرى ووجود اجماع حول مواضيعه الفرعية وتنظيماته وطرائق البحث فيه ويحوز على اعتراف من قبل المختصين به حول موضوع معيار الخبرة فيه. (٢)

ان حقول من المعرفة مثل الرياضيات وعلم الحيوان والاقتصاد والقانون والطب واللغات هي ما تنطبق عليها بالضبط هذه المعايير (٣) والعلاقات الدولية اليوم هي حقل في طور الظهور ولا زالت تعبر عن وحدة ضعيفة من زوايا الاساليب والمنطق والاتفاق بشكل اكبر من زوايا الضرورة والتاريخ. (٤)

وبإيجاز فالعلاقات الدولية بوصفها حقلا للتقصي والبحث لا زالت ساحة هشة بشكل واضح تتنافس فيها برامج البحوث والاستراتيجيات وتتعايش وتتداخل وتحافظ على عزلة فريدة. ومثل أي حقل للمعرفة، فقد اصبح من غير المرغوب فيه اعتماد استراتيجية بحث منفردة للحقل. وبالتأكيد فانه من غير المرجح بان أي حقل للتقصي والبحث لا يستطيع ان يحوز على استراتيجية بحث منفردة. ومع ذلك، يبقى الافتراض بان بمقدور حقل العلاقات الدولية تحقيق فوائد جمة نتيجة للمحاولات الجدية لتطوير البحوث الاستراتيجية ونشاطاتها الدراسية وجعلها أكثر فائدة اذا ما بقيت العلاقات مرنة. وهناك اسئلة لا زالت بحاجة الى اجابة مثل: ما هي الاتجاهات الرئيسة للحقل؟ ما هي المقاييس التي يمكن بواسطتها حساب الافكار والاستقصاءات؟ كيف يمكن تقويم منجزات الحقل على اسس مستمرة واظهار نقاط ضعفه وايضاح الجوانب التي هي بحاجة لاعادة نظر او تعزيز؟ واخيرا، كيف يمكن تحديد الاتجاهات التي تؤدي الى تحقيق تقدمه؟ (٥) اسئلة ما زالت العلاقات الدولية تفتقر الاجابة عليها.

(١) Gonidec P.F. Op.cit, P. 5-6.

(٢) Wright Quincy, Op.cit, P. 23-24.

(٣) Ibid, P. 24.

(٤) Ibid, P. 26.

(٥) Platige Raymond, Op.cit, P. 20-21.

الفصل الثاني النظام السياسي الدولي

المبحث الأول

في مفهوم النظام الدولي

لا يوجد تمييز واضح بين مصطلح المنظومة او المنتظم او النسق (System) وبين مصطلح النظام (Order) في ادب العلاقات الدولية في الوطن العربي. اذ استخدم معظم الاساتذة العرب مصطلح (System) للتعبير عن مفهوم النظام (Order) مما ادى الى حصول بعض اللبس في فهم معنى هذين المصطلحين.

أولاً: المنظومة او المنتظم او النسق (System)

ان مصطلح (System) يطلق عليه المنظومة او المنتظم او النسق يعني "مجموعة من الاجزاء المتفاعلة" وهو التعريف المبسط الذي طرحه فيفريد ايسن^(١) ويعرفه جوزيف فرانكل بانه "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"^(٢) ويعرفه ماكنلاند بانه "نسخة موسعة لحركة اثنين من اللاعبين في حالة تفاعل"^(٣) اما مارسيل ميرل فيعرفه بانه "عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة"^(٤) ويعرفه ريمون ارون "انني اسمي المجموع الذي يتكون

(١) Frankel Joseph, Op.cit. P. 39.

(٢) Ibid, P. 39.

(٣) McClelland Charles A, "Theory and International System" The Macmillan Company, NewYork, 1966, P. 20.

(٤) ميرل، مارسيل "موسولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

من وحدات سياسية التي تقيم فيما بينها علاقات منتظمة ويمكن ان تصبح جميعها مشتركة في حرب عامة، نظاما دوليا (منظومة)" ^(١) ويعرفه د. محمد طه بدوي الذي يطلق عليه بالنسق بأنه "مجموعة من عدد كاف" من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى" ^(٢)

ان هذه التعاريف توضح لنا وجود مسألتين: أولاها وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الانواع. وثانيهما: قيام حركة تفاعل وبنسب متفاوتة بين هذه الوحدات. واذا كانت التعاريف التقليدية للمنظومة (System) تؤكد على ان الدولة تمثل الفاعل الرئيس ووحدة التحليل في السياسة الدولية وان بقية الفواعل واللاعبين الاخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية ما هي الا امتداد لارادات الدول القومية ^(٣)، فان المنظومة الدولية اخذت تشكل اكثر تعقيدا من مجود تفاعلات بين الدول القومية وحكوماتها حول الظواهر السياسية والامنية. اذ يشارك اليوم لاعبون اخرون الى جانب الدول في عملية التفاعل التي تجري في مسرح السياسة الدولية. كالمنظمات الدولية والمنظمات عابرة الحكومات والعابرة للقوميات مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات والكنائس واتحادات العمال الدولية والمنظمات الدولية الوظيفية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة والعالمية وكذلك التفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي كاحد الاركان للمنظومة الدولية. ^(٤)

ان درجة تأثير المنظومة تعتمد على التفاعلات التي تجري بين اجزائها مما ينجم عنها ردود فعل ايجابية وسلبية، فاي فعل من جانب الدولة (أ) يستلزم رد فعل من جانب الدولة (ب) وان وقوع أي فعل من جانب الدولة (أ) يعد عمل محرضا باتجاه الدولة (ب) مما ينجم عن ذلك رد فعل من جانب الدولة (ب) وان رد فعل الدولة (ب) يعد عملا محرضا باتجاه الدولة (أ) ويؤدي الى الى اثاره رد فعل من جانبها. واذا ما ادركنا ان الوحدات تعيش في اطار علاقة انتظامية فاي فعل من قبل الدولة (أ) يسبب تغييرا في سلوك الدولة (ب) وان رد الفعل هذا من جانب الدولة (ب) يسبب تغييرا في سلوك الدولة (أ). ان العملية التي يتغير بموجبها سلوك الدولة

(١) المصدر السابق، ص ٤٥٩.

(٢) بدوي، د. محمد طه "مدخل الى علم العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢١٣.

(٣) سعيد، د. عبد المنعم، "العرب ومستقبل النظام العالمي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨-١٩.

(أ) نتيجة لتغيير سلوك الدولة (ب) والتي جاءت نتيجة لتحريض رئيس من قبل الدولة (أ) تسمى بالآثر الرجعي أو التغذية العكسية (Feedback) والتي تكون إما ايجابية أو سلبية. وهذا يعني بأن رد الفعل من جانب الدولة (ب) يمكن أن يعمل على تحريض الدولة (أ) للاستمرار أو التشديد على سلوكها السابق ويسمى بالآثر الرجعي الايجابي. أو يمكن أن يدفع ذلك رد الفعل الدولة (أ) على تغيير سلوكها السابق أو إيقافه فيطلق عليه عندئذ بالآثر الرجعي السلبي. ويمكن ادراك رد الفعل الايجابي وذلك حينما تتبنى دولة (أ) برنامج تسليحي بسبب عداوتها لدولة (ب) التي تضطر الى بناء برنامج تسليحي مماثل نتيجة لزيادة تسليح دولة (أ) والتي تستمر في تطوير برنامجها التسليحي ويكون الآثر الرجعي سلبيا عندما يؤدي استمرار صناعات القرار في الدولة (أ) ببرنامجهم التسليحي الى دفع صناعات القرار في دولة (ب) بتغيير سلوكهم الى الحد الذي تنتفي فيه حاجة الدولة (أ) للاستمرار ببرنامجهما التسليحي أو تعمل على تقليصه. ^(١)

وتبدو المسألة أكثر تعقيدا وذلك حينما لا تقتصر علاقة التفاعل بين دولتين فقط وإنما تشترك فيها عدة دول أخرى مثل (ج، د، هـ) فعندما يقرر صناعات القرار في الدولة (أ) امورا تخص برنامجهم التسليحي فانهم بدون شك يجب أن يأخذوا بنظر الاعتبار ردود فعل دولة (ب) ودولة (ج) أيضا. فضلا عن ذلك، فإن صناعات القرار في دول (ب، ج) يجب أن يأخذوا بنظر الاعتبار فيما إذا كان برنامج دولة (أ) التسليحي يشكل تهديدا عليهم ضد احدهما أو ضد كلاهما معا. وعند تحديد ردود افعالهم تجاه ذلك، فإن عليهم الا يأخذوا بنظر الاعتبار النتائج التي تترتب على الدولة (أ) فقط وإنما على بعضهم البعض أيضا. ومن جوانب تعقيد المسألة أيضا هو ان التفاعلات التي تجرى بين وحدات النظام هي ليست من نوع واحد فقط. فالعلاقات بين دول (أ) و (ب) لا تقع ضمن تفاعلات برامج التسليح فقط وإنما تتضمن التفاعلات الناجمة عن النشاطات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والدعاية والتخريب وكذلك حركة الافراد والجماعات في العالم. ^(٢)

ان التفاعل بين الوحدات ذات السيادة يجب أن تكون بحدّة كافية كي يصبح تفاعلا منتظما، وإذا لم يصل الى الحدّة المطلوبة فانه يصعب الحديث عن منظومة (System) أو نزول عند ذلك المنظومة القائمة أما إذا كان التفاعل يجري بحدّة كافية فإن المنظومة تحقق تكاملا سياسيا تفقد فيه الوحدات جوهر استقلالها. ^(٣)

(١) Reynolds P.A., Op.cit., P. 189.

(٢) Ibid, P. 189-190.

(٣) Frankel Joseph "International Politics" Op.cit., P. 39.

وفي حالة التفاعل بين طرفين فان المصدر الوحيد للتفاعل هو اطراف اللعبة وحيال ذلك هناك نوعان من التعقيدات التي تتأب التفاعل:

١- ان كل لاعب يمكن أن يتأثر بتفاعلات تجارب الماضي، وعلى هذا الاساس يمكن القول بان التفاعل هو بحد ذاته مصدرا لسلوك اللاعبين.

٢- ومن خلال التجارب السابقة في موضوع التفاعل، فان اللاعبين يمكن ان يتوقعوا ما سيحدث في المستقبل وكل لاعب يمكن أن يعمل وفقا لهذا التوقع.^(١)

انواع التفاعلات

للتفاعلات عدم انواع: ^(٢)

١- التفاعلات من حيث التكوين: التفاعلات تختلف من حيث التكوين فهناك تفاعلات مباشرة وغير مباشرة على مستوى حكومي وغير حكومي ويمكن أن يكون:

أ- تفاعل حكومي مباشر: مثل التعاون الاقتصادي، الاتصالات الدبلوماسية، الرفاهية.

ب- تفاعل غير حكومي مباشر: مثل السياحة.

ج- تفاعل حكومي غير مباشر: وذلك حينما يتأثر صناع القرار بأحد المقومات او النظام الفرعي ببعض التطبيقات والتجارب والمقومات في الانظمة الفرعية الاخرى مثل (التصنيع في البلدان النامية او تبني بعض انواع التخطيط، الاتجاه نحو الاندماج الاقليمي بين الدول النامية بعد نجاح التجربة الاوروبية.

د- تفاعل غير حكومي غير مباشر: مثل آثار انتشار مختلف وسائل الاعلام عبر الحدود والاتصالات الخاصة.

٢- التفاعلات من حيث المضمون: تختلف التفاعلات من حيث المضمون، فالتفاعلات يمكن ان تكون تعاونية وتصارعية. فمن النادر جدا ان نجد احدهما بشكل منعزل عن الاخر. وان الانموذج الغالب في التفاعلات هو التفاعلات المختلفة التعاونية - التصارعية.

(١) MacCelland Charles, Op.cit., P. 40.

(٢) Korany Bahgat "Social Change. Charisma and International Behaviour: Toward a Theory of Foreign Policy - Making in the third World" Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Geneva. Sijthoff Leiden., 1976, P. 39-40.

٣- التفاعلات من حيث الحدة: التفاعلات تختلف من حيث الحدة، لذا تتراوح حدتها بين الحد الاعلى والحد الأدنى في سلم ايجابي وسلبي. وتكون التفاعلات غير متساوية في الحدة في النظام الدولي. فحدة التفاعلات بين اللاعبين في النظام الفرعي الاوروبي الغربي في وقت معين هي اكثر من تلك التفاعلات التي تجرى بين الدول الافريقية.

خصائص المنظومة

١- حدود المنظومة (Boundries) : أنها تحدد المنطقة التي تجري فيها التفاعلات بين الوحدات التي تؤثر على المنظومة ^(١) كما انها تحدد التعامل مع بيئة المنظومة والتميز بينها وبين المنظومة نفسها فهذا التحديد يساعد على توضيح الصلة بين النظام الفرعي والنظام الدولي. ^(٢)

٢- عضوية المنظومة: وهي الدول التي تشكل اطراف المنظومة. وعلى الرغم من احتواء المنظومة الدولية على عدد كبير من الوحدات غير ان عدد محدود منها فقط له تأثير عليها. ونقصد بذلك المساهمين الرئيسيين في المنظومة وهم الدول الكبرى. ^(٣)

٣- هيكل المنظومة: يمكن تحديد ثلاثة عناصر يقوم عليها هيكل المنظومة ^(٤)

أ- توزيع القدرات: سواء كانت موزعة ام لا بشكل عادل.

ب- من ناحية التكوين: تقسم المنظومة الى نظام احادي القطبية، نظام ثنائي القطبية، نظام متعدد الاقطاب.

ج- من ناحية الشكل الهرمي: يمكن تحديد نظام مهيمن، نظام تابع، نظام فرعي، وفي كلا الانظمة توجد مناطق مركزية والتي تكون فيها التفاعلات على درجة عالية من الحدة في حين هنالك مناطق متاخمة والتي تكون فيها التفاعلات بدرجة اقل من الحدة. ولكن يجب الا نأخذ هذا المعيار بشكله المطلق اذ تجوى التفاعلات في المناطق المتاخمة بحدة عالية ايضا كما هو الحال في دخول منطقة الشرق الاوسط وامريكا اللاتينية مناخ الحرب الباردة في الخمسينات ^(٥) وبشكل متأخر قارة افريقيا ايضا.

(١) Frankel Joseph, Op.cit., P. 39.

(٢) Korany Babhat, Op.cit., P. 39.

(٣) Frankel Joseph, Op.cit., P. 41-42.

(٤) Korany Bahgat, Op.cit., P. 38.

(٥) Frankel Joseph, Op.cit., P. 41.

٤- اغراض الوحدات: وتحدد بواسطة الانظمة السياسية للدولة وايدولوجياتها ويتجسد ذلك في مفهوم المصلحة الوطنية. وهناك جانبان على درجة كبيرة من الاهمية يجب اخذهما بنظر الاعتبار، أولا: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدى العزلة والمشاركة الفعالة، ثانيا: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدى المساندة وعدم المساندة الكاملة للنظام القائم. (١)

٥- مستوى العمليات الدولية: ويقصد بذلك دراسة العمليات من زاوية المنظومة بمعنى درجة تنظيمها واندماجيتها وطبيعتها غير الاندمامية. ويمكن دراستها من زاوية الوحدات ايضا. وان تحليل العمليات الدولية يتطلب اعداد قائمة مقبولة للعناصر والعوامل الواجب توفرها. وكل الدارسين يوافقون على دور المهارة والدبلوماسية وعلى دور العنف والرفاهية على الرغم من عدم اتفاقهم حول مفاهيمها. (٢)

ان السياسة الدولية تسير في اطار منظومة اكثر من اطار مجتمع او جماعة وبالرغم من ان الكتاب، غالبا، ما اتجهوا لمناقشة مصطلحات مثل "جماعة الامم" او "مجتمع الدول" فان مثل هذه المصطلحات تتضمن اطنابا ادبيا اكثر من كونها تمثل تفكيراً متقناً للواقع. وفي كل مجتمع هناك عنصر ضروري يتضمن القبول بمجموعة من الاهداف للعمل الجماعي حول قيم مشتركة. ان المنظومة الدولية لا تمتلك قيم مشتركة واهداف متبادلة سوى البقاء ضمن النظام. ولا توجد دول تشعر بالمسؤولية تجاه ايا كان خارج حدودها في حين تشعر الجماعة باستحالة البقاء بدون ولاء جماعي لهذا تفتقر المنظومة الدولية للجوانب الاساسية لمجتمع منظم تنظيميا عاليا مثل الاجماع حول سيطرة اخلاقية والافتقار الى قانون عقوبات اجتماعي للسلوك يمنع التصرفات العدوانية للوحدات والافتقار الى هيكل مؤسسي لاقامة الاجماع الاخلاقي وفرض قانون الاخلاق، وبالرغم من ذلك، فان تكوين المنظومة وقدرتها تقوم على مجموعة متقنة من وسائل السيطرة التي تساعد في الحفاظ عليها وعلى استمرارها. (٣)

ثانيا: النظام الدولي (International Order)

يعرف انتوني دولمان النظام الدولي بانه "نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من

(١) Ibid, P. 42.

(٢) Ibid, P. 42.

(٣) Lerche Charles and Abdul A Said, Op.cit., P. 102.

القواعد المكتوبة وغير المكتوبة" ^(١) ويعرفه كل من نورمان بارلفورد وجورج لنكولن بأنه عبارة عن "ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين" ^(٢) وطبقاً لبيترليون فإنه "يتكون من مجموعة من الانظمة تعمل بوظيفة معينة ومتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية" ^(٣). ان احد جوانب النظام يمكن ان يلخص بمنظومة System التي تعنى "وجود في أي وقت ما نظرية وانتظام في شؤون المجتمع" ^(٤) وان "عناصر المنظومة تعد مكملة لفكرة النظام". ^(٥)

ان أي نظام يعكس قيم ومصالح الدول القوية والاكثر تأثيراً والتي يمكن ادامة ذلك بواسطة قوتها. واذا اريد للنظام التواصل فإنه يجب ان يدعم بالقوة التي هي ضرورية لتلك الدول التي تعمل على حماية مصالحها واغراضها ^(٦) والنظام الدولي يبين بان "الدول، فضلاً عن كونها مستجيبة لبعضها البعض بشكل كامل وعشوائي فإنها في الحقيقة تمارس العلاقات فيما بينها على قاعدة مبنية على افتراضات مشتركة وقواعد واجراءات والتي لا يمكن ان ترفضها بصورة مطلقة حتى اكثر الدول ثورية". ^(٧)

ان النظام الدولي هو انجاز فني للحياة الدولية في العلاقات بين الدول وان التغيرات في النجاحات والاختافات للموجات المتتابعة للدول الجديدة والنامية توفر ادلة كثيرة على وجوده ^(٨) وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير وانواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من اجل تحقيق اهدافهم. ^(٩)

ويرى البعض بان النظام الدولي هو ليس فقط مجموعة من الترتيبات أو الفعاليات وانما هو عبارة عن جانب من التقاليد والتي يمكن الحفاظ عليها وتبنيها وتحولها او زوالها. انه يستطيع ان يمد كل دولة في العصر الحالي ببناء وعظمة

(١) Dolman Antony "Resources, Regimes, World Order" Pergamon Policy Studies, U.S.A. 1981, P. 9.

(٢) Padelford, Norman and Lincoln George "Dynamics of International Politics, Op.cit., P. 17.

(٣) Lyon Peter "New States and International Order" in James Alan "The Bases of International Order" Oxford University press, London, 1973. P. 53.

(٤) James Alan "Law and Order in International Society in James Alan, Op.cit, P. 61.

(٥) Ibid. P. 61.

(٦) Padelford Norman and Lincoln George "Dynamics of International Politics, Op.cit., P.17.

(٧) Stern Geoffrey "Morality and International Order" in James Alan, Op.cit. P. 133.

(٨) Lyon Peter. Op.cit., P. 27.

(٩) Dolman Antony, Op.cit., P. 9.

من اجل الحفاظ عليها واصلاحها. والنظام الدولي هو عبارة عن افكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام والتي هي في الاغلب تخص العلاقات بين الدول. ^(١)

والنظام الدولي معنى قانوني فالنظام يكون على نوعين اما داخلي او دولي. والنظام الداخلي National Regime يتضمن قواعد قانونية وضعت من قبل دولة واحدة لتنظيم النشاطات مثل - استخدام الموارد - ضمن النطاق الدولي القانوني اما النظام الدولي International Regime فانه يشتمل على مجموعة من القواعد المتفق عليها بين عدد من الدول لتنظيم امور تتعلق بمصلحة عامة. ويمكن ان يتخذ عدة اشكال، فهو يمكن ان يوضع تحت شكل اتفاقيات دولية او يمكن أن يكون مجرد تحت شكل ضمني، ويمكن أن يكون تحت شكل من أشكال المركزية العالية اذ اللامركزية المستقرة وغير المستقرة. ^(٢)

المبحث الثاني

خصائص النظام الدولي

يتصف النظام الدولي بالخصائص التالية:

أولاً: الشمولية: لم يكن ممكناً الحديث عن نظام دولي قبل أكثر من قرن من الزمن، إذ كانت العلاقات بين الدول محصورة في إطار ضيق، وهي علاقات تسودها المنافسة والصراع في القارة الأوروبية. ولم يكن ممكناً الحديث عن نظام دولي وإنما عن نظام أوروبي فقط ^(٣) وبانتهاء الحرب العالمية الثانية يمكن القول بأن سمات وملامح النظام الدولي أخذت تظهر وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية أولاً وازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية ثانياً وظهور الاتصالات السريعة في ميدان الاعلام ثالثاً وظهور الاسلحة النووية وما جاءت به من نتائج على صعيد العلاقات الدولية رابعاً. ^(٤)

(١) Lyon Peter. Op.cit., P. 25.

(٢) Dolman Antony, Op.cit., P. 9.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦١.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٦٢.

لقد ظهرت شبكة وانماط جديدة من العلاقات بين الدول تختلف في الخصائص والانتشار. فهناك العلاقات التجارية والثقافية والايديولوجية والسياسية والتسليحية والتربوية وعدد لا متناه من العلاقات. ان الخصائص المميزة لعالمنا المعاصر تتمثل في الزيادة العددية والانتشار لشبكة العلاقات التي حدثت نتيجة للتطورات التكنولوجية وخصوصا في ميدان الاتصالات مما ادى الى تغير تطلعات وقيم الافراد فظهرت الاعتمادية التي اخذت بالازدياد وتطورت طرق الحياة وبرزت الرغبات مما ادى الى خلق علاقات متزايدة^(١) واخذ النظام الدولي يشبه "المدينة الكونية" فازدادت العلاقات اكتظاظا وحركة نتيجة للثورة المستمرة في مبادي الاتصالات والمواصلات مما ادى الى توسيع شبكة الاعتماد المتبادل وتكثيفها. ولم يعد ممكنا رصد حالات الاعتماد المتبادل في المجال السياسي والامني بالنظر لتعقيداته بنفس الحال في المجال الاقتصادي الذي يمكن قياسه. ونجم عن هذا الوضع ازدياد وسائل التفاعل وتنوعها بين الدول، ونتج عن ذلك غروب اولويات ثابتة فيما يتعلق باهداف الدولة نتيجة عدم القدرة على احداث تمييز واضح بين السياسة العليا والسياسة الدنيا ووجود وسائل تأثير كبيرة غير القوة المسلحة ومحدودية دور هذه الاخيرة. وانعكس ذلك على السياسة الخارجية في ميدان صنع القرار مثلما كان نتيجة لازدياد واختراق المجتمع الوطني للدولة ايضا.^(٢)

ثانيا: عدم التجانس: يتميز النظام الدولي بعدم التجانس. والمقصود بذلك النظام الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية الى قيم وايديولوجيات متباينة متصادمة ذات اثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية ويشير الباحثون في هذا الصدد الى ما يؤدي اليه التجانس من استقرار في النظام الدولي وما يؤدي اليه عدم التجانس من تهديد لهذا الاستقرار.^(٣)

والنظام الدولي يكون متجانسا بسبب الاختلافات الموجودة في السياسات الداخلية للدول وايديولوجياتهم وأدت التدرجية في مرتبة القوة الى ايجاد تعارض بين الدول الكبرى والدول الصغرى، بين الأقوياء والضعفاء، بين دول ضعيفة اقتصاديا تعتمد اعتمادا كبيرا على غيرها من الدول ودول قوية اقتصاديا، بين دول ذات جيوش ضخمة ودول ذات جيوش صغيرة. ونعني بالدول القوية هي تلك الدول

(١) Burton John "Systems, States, Diplomacy and Rules" Cambridge University press. 1968, P. 5.

(٢) حتى، ناصيف يوسف، "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية" مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١١.

(٣) بدوي، د. محمد طه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

التي لها قدرات عسكرية هجومية قادرة على تغطية أي نقطة في العالم ولها قوة سياسية تسمح لها بالتدخل في كل القضايا الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية^(١) وبدون شك ساهمت الفجوة في مجالي توزيع الثروة القومية في ايجاد حالة عدم التجانس في النظام الدولي كما ساهم استبعاد المنظمات الدولية من ممارسة دورها الفعال في زيادة التوتر الدولي. ان الصراعات الايديولوجية والاثنية ساهمت ولا زالت تساهم في احداث عدم التجانس في السياسة الدولية.^(٢)

ان عدم التجانس يرجع اصلا الى كون المجتمع الدولي نفسه منقسم جغرافيا الى عدد كبير من الدول تتمتع نظريا بالسيادة والمساواة امام القانون ولكنها تتباين تباينا شديدا من حيث الحجم والقوة، ويوجد هذا الاختلاف ايضا داخل كل دولة، وكذلك داخل الاقاليم حينما تختلف فيما بينها بسبب نمو وتطور كل اقليم عن غيره.^(٣)

وحينما تتنوع انماط الفاعلين بوجود المنظمات الدولية يصبح المجال مفتوحا لقيام حالة عدم التجانس في المجتمع الدولي. اذ تمكنت المنظمات الدولية بوصفها فاعلا اخر الى جانب الدول ان تكسب قدرا من الاستقلالية عند ادائها لوظائفها مما اتاح لها ان تمارس قدرا من النفوذ الخاص بالرغم من انها لم تشكل بعد عنصرا من عناصر سلطة سياسية قادرة على فرض ارادتها على اعضائها^(٤) وربما قد تلعب ايضا مسألة تعدد روابط التضامن التي قد تجد دولة معينة منخرطة فيها دورا في حالة عدم التجانس فامام مصر مهام كبيرة في ان تختار دورا بين توجهاتها العربية وبين مساهمتها الفعالة في منظمة الوحدة الافريقية. ويتعين على فرنسا ان تبذل جهودا كبيرة لكي تتمكن من تحقيق اهداف عدة في آن واحد منها: مسألة الاستقلال الوطني وحلف الاطلسي، التكامل الاوروبي، الدفاع عن اللغة الفرنسية من غزو اللغة الانجليزية وكذلك من اجل الحفاظ على علاقات خاصة مع شركائها الافريقيين.^(٥)

(١) Hassner Pierre "le System International et les nouveaux Etats" dans "La Communité International face aux Jeunes Etats" Duroselle. J. B et. Meyriat. J. Armand Colin. Paris, 1964, P. 25-26.

(٢) ميرل، مارسيل "موسيونوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٦-٤٦٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٤) اتمصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٦٨.

ان عدم التجانس بين الدول يرجع ايضا الى انعدام المساواة بين اعضاء المجتمع الدولي. واذا كانت هذه المسألة غير معروفة في اطار المحفل الدولي سابقا فان الامر يختلف في الوقت الحاضر اذ لم تكن الدول القومية عند ذلك تمتلك نفس الثروات او نفس الاسلحة والكل كان ينتمي الى نفس الحضارة ويقبل نفس القيم، بينما وصلت عدم المساواة في القوة الى نسبة خطيرة، وان تحرر الشعوب المستعمرة وزيادة عدد الدول المستقلة ادى الى بروز ظاهرة عدم المساواة في المجتمع الدولي. فمع ظهور مشاكل سياسية واقتصادية نجمت عن ظاهرة تصفية الاستعمار ودخول بلدان العالم الثالث المسرح الدولي برزت فجوة كبيرة بين العالم الصناعي والدول النامية فضلا عن ذلك ان اللامساواة في القوة قد تفاقم بسبب اختلاف الثقافات والحضارات ويمكن اضافة الاختلافات العنصرية والاديان مما يصعب عندئذ ايجاد لغة مشتركة للفهم بين الدول وحتى احيانا نجد ان الفوارق الثقافية من الامور التي يصعب تجاوزها. (١)

ان حالة عدم التجانس هي حالة دائمة في النظام الدولي، وبالرغم من المحاولات التي تبذلها شتى الدول والمؤسسات الدولية لاحتواء الازمات الدولية ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها فان العالم ما يزال يعاني من مشاكل اساسية تلعب دورا كبيرا في اثاره التوترات في العالم بسبب زيادة السكان الذي سيزيد من المشاكل الاقتصادية وما ستؤول اليه من انعكاسات سياسية اجتماعية. وربما يؤدي ذلك الى اثاره نزاعات تم تصعيدها عن طريق اجتذاب اجراءات خارجية اليها. وسيعاني العالم من نزاعات اثنية - وطنية بسبب فشل الدول في بناء شرعية وطنية وانتعاش الهويات الاصولية نتيجة لعودة الفرد الى التمسك بنسق القيم المجتمعية التي تحدد تلك الهويات. وسيؤدي ذلك الى قيام قيادات داخل الدولة ذات اتجاهات انفصالية او تيارات عبر الدولة او تقوية هذه التيارات فيما لو وجدت مما يؤدي الى قيام نزاعات داخلية ذات قدرة للتحويل الى نزاعات اقليمية (٢) وقد حدث ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد عانت يوغسلافيا اثر تفككها من الحرب الاهلية في البوسنة عام ١٩٩٢ وكذلك الحرب الاهلية في كوسوفو عام ١٩٩٩. والابعاد الدولية للقضية الكردية في العراق وتركيا. وما حدث من احداث دامية في الجزائر ومن حروب بين ارتيريا واثيوبيا عام ١٩٩٩ واحداث بين اليمن وارتيريا ونزاع مسلح بين الهند والباكستان في صيف عام ١٩٩٩ وغيرها من التطورات الاقليمية.

(١) Merle Marcel "La vie Internationale" ed Armand Colin. Paris. 1963. P. 11.

(٢) حتى، د. ناصيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

ان عدم التجانس يرجع الى طبيعة الوحدات السياسية نفسها وبما ان الوحدة السياسية الاساسية في النظام هي الدولة القومية، اذن فان تنوع اشكال الوحدات السياسية يعد احد اشكال عدم التجانس ^(١) والدول هي غير متساوية في حجمها السكاني ومواردها الطبيعية وقوتها العسكرية وهي لا تمتلك نفس النظام السياسي ولا نفس النظام الاقتصادي. ومع ذلك فان كل هذه الدول تعتبر بمثابة لاعبين في المسرح الدولي. ^(٢)

ثالثا: التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة.

لقد أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة في وسائل الاتصال والتطور المذهل في وسائل الاعلام. فتتحقق الترابط التام بين مختلف اجزائه. فضلا عن ان تطور وسائل المواصلات، لا سيما المواصلات الجوية، اسهم وبشكل يثير الاهتمام في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي. وتمكنت الشعوب بفضل ذلك من تحقيق فوائد كبيرة جدا. اذ ان هذه التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، لا سيما، تلك التطورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين مكنت الشعوب ليس في نقل سلعهم فقط وانما في نقل افكارهم وتجاربهم ايضا. وفي خضم ذلك لم تعد الدول تستطيع ان تعيش بعزلة، لان العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث. واخذت الدول تعرف مفهوم المشاركة الجماعية احداها مع الاخرى والتي من احد جوانبها تعزيز متطلبات الامن. واصبح للمشاركة الجماعية دورا لا يستهان به للاسهام بايجاد الحلول لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها الدول في الماضي وفي بعض المجالات التي كانت مجبرة على التعاون واخذت الدول تعمل تدريجيا على تحقيق التضامن فيما بينها. ان الرغبة في المشاركة الجماعية قد تم تحفيزها نتيجة شدة التوترات بين الدول والتي ترجع الى دوافع ايدولوجية غير ان جذورها العميقة تقود الى التناقضات المفروضة على المجتمعات التقليدية بسبب الثورة الصناعية. ومنذ الحرب الصليبية والحروب الدينية نست اوربا صراعاتها الايدولوجية. ان حروب الثورة الفرنسية قد ارتبطت بتحقيق فكرة معينة ولكنها سرعان ما تحولت فيما بعد الى توسع امبريالي وادت في النهاية الى تقوية الدول المنافسة لفرنسا. ^(٣)

وفي عصر العولمة حيث تجتاز حركة التبادلات، لا سيما، السلع والمعلومات والاستثمارات الحدود ازدادت حركة التفاعلات شدة بين الدول التي لم

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ص ٤٦٨.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Op.cit, P. 17-18.

(٣) Merle Marcel, Op.cit. P. 10.

يعد بإمكانها الانكفاء على النفس حيث يعمل الانترنت والسوبركمبيوتر على تحقيق تقارب ليس بين الدول فقط وإنما بين الشعوب أيضا. وهكذا أصبحت المعرفة اليوم اكبر عامل يساهم في تنشيط التفاعل بين الدول.

رابعاً: انعدام السلطة الدولية: تختلف طبيعة المجتمع الدولي اختلافا جوهرياً عن طبيعة المجتمع الداخلي. فالمجتمع الداخلي هو مجتمع منظم لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع أعضائه طوعاً أو كرهاً، في حين يفترس المجتمع الدولي الى وجود أداة تفرض سطوتها على جميع أعضائه. وفي الوقت الذي يتألف فيه المجتمع الدولي من دول حرة في مصيرها يتميز المجتمع الداخلي بكونه منظماً تنظيمياً دقيقاً يتمثل بوجود سلطة عليا تخضع لها كافة الفئات الاجتماعية. بينما يتأسس المجتمع الدولي وهو خال من أي تنظيم جماعي، وإذا ما قامت الدول بتأسيس منظمات دولية فإن ذلك يتكون بشكل تعاون طوعي وان استمرار هذه المنظمة الدولية رهين بإرادة الدول. وفي المجتمع الدولي لا توجد أية سلطة علوية. وإذا ما وجدت هذه السلطة فإنها ترتبط بإرادة الدول المؤسسة لها. والدول لا تقبل أية سلطة عليا عليها ما لم تكون قد قبلتها بإرادتها أصلاً. وإذا كان للدولة حكومة وجيش وشرطة فإن المجتمع الدولي يفترس إليها. إذ ان السلطة في المجتمع الداخلي مركزية وان قواعد القانون متدرجة بشكل هرمي: دستور، قوانين، مراسيم، قرارات ولا نجد مثل ذلك في المجتمع الدولي، لان الدولة انطلاقاً من اعتبارات "الميادة لا تقبل أي قانون أو سلطة عليها الا بإرادتها. ومن هنا فإن السلطة في الساحة الدولية هي سلطة غير مركزية وغير مشروطة وغالباً ما تتميز بالعتق. ان تطبيق القرارات والعقوبات في المجتمع الدولي يعتمد على الارادة لحررة وعلى قناعات الدول. ومن هذا فإن غياب السلطة وقواعد السلوك يعبر عن وجود مجتمع منظم تنظيم ضيق تسوده الفوضوية أحياناً. وهذا ما يدفع بعض المختصين التقليديين في العلاقات الدولية الى تفسير هذه الحالة على انها ليست حالة اجماع ناجمة عن التوقيع على "العقد الاجتماعي" ولكن عبارة عن حالة فطرة تحدث عنها هوبز في كتاباته هي حالة من الفوضى تسود العلاقات الدولية، وحالة الفطرة تركز على علاقات القوة. والدول لا بد ان تتعايش وهي مجبرة على اقامة علاقات فيما بينها سواء أكانت علاقات قائمة على اساس السلم ام الحرب. (١)

وقد نجد ان هناك منظمات دولية في المسرح الدولي تعطي انطباعاً بأقامة سلطة على الدول ولكن التحليل يبين لنا بان هذه المنظمات هي ليست في احسن الاحوال سوى قدر من الارتباط والتعاون الطوعي بين الدول. وان أية سلطة فوق

(١) Colard Daniel "Les relations Internationales de 1945 a nos jours", Op.cit., P. 17-18.

سلطة الدول قادرة على فرض ارادتها لم تقام منذ اندثار المسيحية في العصور الوسطى. وفيما يتعلق بوجود سلطة مثل هذا النوع قادرة على فرض نفسها في نطاق جغرافي معين (مثل الوحدة الإيطالية او الوحدة الألمانية) فان هذه الاجزاء المكونة والتي تخضع تحت سيطرتها تفقد عندئذ صفتها كدولة ذات سيادة لتصبح تحت مسمى جديدا واقليم او منطقة كجزء من دولة جديدة.^(١)

المبحث الثالث

وحدات النظام الدولي

يتكون النظام الدولي من مجموعة من الوحدات مختلفة في الحجم والتأثير يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

أ- اللاعبون الاساسيون.

ب- اللاعبون الثانويون.

أ- اللاعبون الاساسيون

أولا: الدول

يكاد يتفق المعنيون في العلاقات الدولية على ان الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية. ويرجع السبب في ذلك الى تمتعها بالسيادة. أي عدم خضوعها لاية سلطة اخرى في الداخل والخارج. فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من المجموعات الدولية. وبالرغم من الانتقادات التي وردت عليها فان هذا المفهوم قد تكرر كليا بواسطة الممارسات الدولية، فضلا عن كون السيادة تشكل احدى المبادئ الاساسية لمنظمة الامم المتحدة مادة ٢ فق ١ من الميثاق.^(٢)

ويستند حق السيادة الى عدة حقوق منها، الحق في الوجود، فلا يمكن ان يرفض للدول حق المساهمة في الحياة الدولية وبالتالي لا يجوز ان تقوم دولة كبرى بالاستيلاء على دولة اخرى، وهذا المبدأ يعطي للدولة الحق في التسلح والدفاع عن النفس وكذلك الحق في استخدام الوسائل الخاصة لضمان استمرارها وامنها.^(٣)

(١) Merle Marcel, Op.cit., P. 9.

(٢) Beate Jean "Relations Internationales" Les cours de Droit, Paris. 1979, P 236

(٣) Ibid , P. 239.

وينبع عن السيادة حق آخر وهو حق الاستقلال فالدولة ذات السيادة لا تخضع لاية سلطة او هيئة اخرى تفرض عليها ما لم يكن ذلك بموافقتها، وهذا الحق في الاستقلال يسمح للدول بان تعمل على ابعاد أي تدخل في الشؤون الداخلية. فلا يجوز لدولة اخرى ان تستخدم اسلوب الضغط ضد دولة اخرى لاجبارها على تصرف معين وان هذا المنع لا يتعلق بالضغط العسكري فقط ولكن يشمل ايضا الامتناع عن ممارسة الضغط الدبلوماسي والاقتصادية التي تمارسها الدول القوية ضد الدول الضعيفة. (١)

ويجب ان نلاحظ بان حق الاستقلال يعطي لمصاحب السلطة العليا في الدولة القيادة العليا على كل الاشخاص الذين يخضعون لها وان هذا يرتبط بما يطلق عليه بالاختصاص الكامل الذي هو التعبير القانوني لاصانة الدولة ويتضمن الاختصاصات الداخلية والخارجية (٢) ففي مجال الاختصاصات الداخلية تتولى الدولة تنظيم ادارة الحكم وتقوم بادارة شؤون الاقليم المختلفة وبمهمتي التشريع والقضاء. وفي مجال الاختصاصات الخارجية تتولى الدولة تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى عن طريق تبادل التمثيل السياسي والقنصلي وحضور المؤتمرات وابرار المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية. (٣)

ومن ناحية ثالثة فان تمتع الدولة بالسيادة يعني ان لها شخصية قانونية، أي القدرة على التمتع بالحقوق والواجبات وتعد الدولة عندئذ شخصا معنويا بوصفها مجموعة بشرية تمتلك مساحة اقليمية محددة وافراد يحملون اسمها. (٤)

ومن ناحية رابعة هناك حق ينبع عن مفهوم السيادة يتعلق بحق المساواة فالدول متساوية من الناحية القانونية مهما كانت غير متساوية من الناحية الفعلية. وهذه المساواة القانونية تترجم عن طريق تبادل الالتزامات والتمتع بالحصانات القضائية وعدم التمييز والمساهمة في المنظمات الدولية. (٥)

ان سيادة الدولة ومبدأ المساواة الذي يتفرع عنه لا يعني عدم وجود مساواة واقعية والتي تجد اصولها واساسها في عناصر النظام الاجتماعي التي تحدد بناء

(١) Ibid, P. 240.

(٢) Ibid, P. 241.

(٣) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام"، ط ١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٢٤.

(٤) Gonidec P.F. Op.cit., P. 90-92.

(٥) Beaute Jean, Op.cit., P. 241.

الدولة. فهناك دول واسعة الاقليم ودول صغيرة الاقليم، دول ذات شعوب كبيرة الحجم ودول ذات شعوب قليلة الحجم، دول ذات انظمة سياسية مستقرة ودول ذات انظمة سياسية ضعيفة وغير مستقرة...والخ. ولكن في مجال القانون الدولي لا تعني هذه الاختلافات شيئا. بيد ان هذه الاختلافات قائمة فعليا على مستوى العلاقات الدولية. ان اللامساواة من الناحية الواقعية تؤدي الى لا مساواة في المسؤوليات في ادارة شؤون العلاقات الدولية ويصبح ذلك ممكنا حينما تتمكن الدول الاقوى بموافقة الدول الاخرى في المجتمع الدولي من الحصول على مركز متميز عن غيرها من الدول في اطار المنظمات الدولية. وهذا هو حال مجلس الامن في اطار الامم المتحدة اذ يستأثر الاعضاء الدائمين بامتيازات عن غيرهم من الدول الاخرى. (١)

ان خضوع الدول الى قواعد القانون الدولي لا يعني عدم تمتع الدول بالسيادة ولا يعد ذلك تقييدا لها، على العكس، ان السيادة تتفق كليا مع قبول الدول لقواعد القانون الدولي التي تقيد من حرية عملها. ان الجوهر يقضي بان هذا التقييد قد قبل بشكل حر وليس بشكل مفروض عليها من قبل سلطة اعلى منها في مجال عملها. (٢)

فضلا عن ذلك ان مجرد حصول الدولة على مظاهر السيادة الداخلية، وذلك حينما تحوز الحكومة على تأييد المواطنين لها وتتمكن من اقامة الاجهزة الداخلية، لا يعني اهليتها للتأثير في المجالات الخارجية. لان السيادة ووضعها القانوني يعتمد على قبولها والاعتراف بها من قبل الدول الاخرى. وعلينا ان نميز بين مسألتين: علينا ان نميز بين الدولة بوصفها لاعبا، ذلك الكيان الذي يشكل جزءا من شبكة العلاقات الرسمية والقانونية والتي يتطلب استمرارها تحديدًا بمعاهدات واتفاقيات واتصالات رسمية من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى والتي حينما تحدد سياستها تأخذ بعين الاعتبار مظاهر عدة بالاضافة الى تلك القانونية والتي بواسطتها تلتزم الدولة سياسيا وحتى قانونيا. فبالرغم من كون الصين دولة كبرى الا انها بقيت حتى عام ١٩٧١ غير معترف بها من قبل الولايات المتحدة بسبب نظامها الشيوعي. فالصين الشرعية بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة هي الصين الوطنية (حكومة تايوان) وليس الصين الشعبية. اذ لم توجد حتى ذلك الوقت معاهدات تعاقدية ولا حقوق او حتى قروض بين الصين الشعبية والولايات المتحدة. ولكن جمهورية الصين الشعبية هي دولة بمعنى من المعاني، لها الحق من الناحية القانونية بعقد المعاهدات وتعد لاعبا دوليا وعلى الدول الاخرى الاعتراف بها من اجل ان تحوز على اهلية العمل في المسرح الدولي. ومن ناحية العلاقات الدولية

(١) Gonidec P.F. Op.cit., P. 95.

(٢) Ibid. P. 95.

فان الدولة تأتي الى الوجود حينما يتم الاعتراف بها من قبل الدول الاخرى. فالصين والحالة هذه تعد لاعبا دوليا لان هناك دول كانت تعترف بها وتقيم علاقات قانونية وسياسية رسمية معها بالرغم من عدم اعتراف الولايات المتحدة بها آنذاك.^(١)

معيار تصنيف الدول:

يمكن اعتماد معيارين لتصنيف الدول:

أ- معيار القوة: وبموجب ذلك يتم تقسيم الدول الى اربعة اصناف:

أولاً: دول عظمى: وهي اقوى الدول في العالم وكانت في ظل نظام ثنائي القطبية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقا. وفي ظل النظام الاحادي القطبية حاليا تعد الولايات المتحدة القطب الاحادي. وتعد دول عظمى تلك الدول التي تمتلك عدة اعتبارات منها، المساحة وحجم السكان والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي، ولكن الاهم من كل ذلك هو امتلاكها للأسلحة النووية^(٢) ومن الجدير بالذكر ان القوى العظمى هي نسبيا اقل اعتماد على الخارج فيما يتعلق بانتاجهم للطاقة او للمواد الاولية بشكل عام. على العكس من ذلك، توجد دول صناعية كبرى الا انها هشة في هذا الجانب^(٣) وفي ظل القطبية الاحادية يعتبر امتلاك الهيكل الثلاثي للقوة الاقتصادي العسكري والتكنولوجي المعيار الرئيس للقوة العظمى والتي تجسدها اليوم الولايات المتحدة بوصفها قطبا احاديا.

ثانياً: الدول الكبرى: وهي الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي ولكن قدراتها لا تساعد في القيام به الا في مجال محدود من العلاقات الدولية، ويمكن ان نحدد بعض القوى العسكرية في العالم، لا سيما، الدول النووية مثل الصين، فرنسا، بريطانيا بالإضافة الى روسيا الاتحادية حاليا. ولا زالت هناك دول كبرى تمارس قوة جذب خاصة على الصعيدين الايديولوجي والدبلوماسي والاقتصادي مثل، فرنسا وبريطانيا واليابان والمانيا. ففرنسا وبريطانيا لا تزال تتمتعان بمركز نفوذ لدى الدول التي كانت تستعمرها سابقا^(٤) اما اليابان

(١) Reynolds P.A. Op.cit., P. 16-17.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٣) Martin Pierre - Marie "Introduction aux relations Internationales" ed Private, Paris. 1982, PP. 41-42.

(٤) ميرل، مارسيل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢-٤٢٤.

والمانيا فهما اليوم قوى كبرى اقتصادية وتكنولوجية لما تمتلكانه من المقومات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية مما منحهما ذلك قدرة عالية على المنافسة في الاسواق العالمية، لا سيما، اليابان التي تعد اكبر عملاق اقتصادي اليوم.^(١)

ثالثا: وهناك دول متوسطة ليست لديها طموحها وليس بمقدورها ان تلعب دورا عالميا، ولكنها تمتلك من الوسائل ما يمكنها ان تلعب دورا اقليميا. وهناك عدد من الدول تمارس هذا الدور المتميز في بعض المناطق الاقليمية مثل دور مصر في منطقة الشرق الاوسط والوطن العربي ودور تركيا في اطار الجمهوريات الاسلامية والشرق الاوسط حاليا. وتتمتع كل من نايجيريا والجزائر بدور محدود في اطار الدول الافريقية الناطقة بالانكليزية والفرنسية^(٢) ويمكن ان نضيف بعض الدول الاوروبية التي تمتلك مقومات التقدم العلمي والثقافي دون قدرة عسكرية كبيرة او مساحة واسعة مثل ايطاليا واسبانيا.

رابعا: الدول الصغرى: وهي التي تتميز بصغرها وضعفها والتي يمكن ان تلعب دورا محليا وينحصر دور هذه الدول في محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من غزو خارجي، وهذا هو حال الغالبية العظمى من دول العالم^(٣) وغالبا ما يؤخذ المعيار النفسي لتحديد الدولة الصغيرة باعتبارها "قوة صغيرة تعترف بانها لا تستطيع الحصول على الامن الا باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الاولى، وبان عليها الاعتماد اساسا على معونة دول اخرى او مؤسسات اخرى او عمليات او تطورات اخرى من اجل ذلك"^(٤). وعلى الرغم من استخدام بعض المعايير مثل التجمعات الترابية وتحليل التفاوت في استهلاك الطاقة، والوضع القانوني، ادراك الذات سياسيا، السكان، الناتج القومي الخام، مساحة الارض، لتحديد الدولة الصغيرة، فان موريس ليست يستخدم معيار السياسة الخارجية لتحديد ذلك من خلال المعايير الاتية^(٥):

(١) المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٤) الابراهيم، د. حسن علي، "الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج" مؤسسة الابحاث

العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٩-٧٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٠.

أ- مشاركة متدنية المستوى في شؤون العالم.

ب- مستويات عالية من القضاة في المنظمات القائمة بين حكومات متعددة.

ج- مستويات عالية من دعم القواعد القانونية الدولية.

د- تجنب السلوك والسياسات التي تميل الى عزل الاقوى في النظام الدولي.

هـ- تجنب استخدام القوة اسلوبا لادارة شؤون العالم.

و- مجال وظيفي وجغرافي ضيق من الاهتمام بنشاطات السياسة الخارجية.

وفي الواقع لا يمكن تعميم الاقتصاديات على جميع الدول الصغرى اذ هنالك دول صغرى متقدمة مثل سويسرا والدنمارك ولكسمبورغ وغيرها من الدول الاوروبية.

ب- المعيار السياسي - الاقتصادي - التكنولوجي: وبالرغم من التركيز على العوامل السياسية - الاقتصادية - التكنولوجية يمكن مزج عامل القوة العسكرية معها. وهو النموذج الذي يتبناه الاستاذ دانيال كولار وبموجبه تقسم الدول الى سبعة مجاميع^(١):

أولاً: المعيار العسكري: ومعيار التقسيم هنا يقوم على التفرقة بين الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة له اصلاً. والدول المالكة للسلاح النووي رسمياً هي خمسة: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، والصين. وقد دخلت بولتان جديدتان النادي النووي وهما الهند والباكستان عام ١٩٩٨. ولكن هذا المعيار قد لا يكون دقيقاً وذلك لوجود دول لها القدرة على انتاج السلاح النووي او انها قد انتجته مثل اسرائيل وهذه الدول هي كندا، ايران، البرازيل، الأرجنتين.

ثانياً: معيار التوجه الفضائي: لقد ظهرت دول لها القدرة على ارسال الاقمار الاصطناعية الى الفضاء الخارجي مثل الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، الصين، الهند، اليابان، بريطانيا، فرنسا واوروبا.

ثالثاً: معيار الانظمة الاجتماعية - الاقتصادية: يمتلك العالم انموذجين للانتاج: نادي الدول الرأسمالية ونادي الدول الاشتراكية. فتتميز الدول الرأسمالية بالملكية الفردية لوسائل الانتاج واقتصاد السوق والديمقراطية السياسية الليبرالية، وتتميز الدول الاشتراكية بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج والاقتصاد

(١) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours" edition, Armand colin, Paris, 1997, P. 94-96.

المخطط وقيام أنظمة سياسية شمولية (الحزب الواحد أو دكتاتورية البروليتاريا) وان الصراع بين هذين النموذجين أدى إلى قيام الحرب، الباردة بين الشرق والغرب.

رابعاً: معيار التنمية: ان عدم المساواة بين الدول قد أدى إلى انقسام العالم إلى قسمين: دول متقدمة ودول نامية. والدول المتقدمة هي غنية وصناعية ومتقدمة علمياً. والدول النامية هي فقيرة وغير صناعية ومتخلفة تكنولوجياً مما أدى إلى بروز إلى جانب الانقسام الأيديولوجي الشرقي - الغربي، انقسام اقتصادي شمال - جنوب.

خامساً: معيار الجغرافيا-سياسية والجغرافيا-اقتصادية: لقد تأسست في عام ١٩٧٥ مجموعة السبعة الكبار: الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا واليابان ويلتقي زعماءها سنوياً في لقاءات دورية لدراسة المشاكل العالمية وهكذا فإن هذه المجموعة تجمع أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. ومن جهة فقد تجمعت البلدان النامية في مجموعة ٧٧ الآن تضم ١٢٥ دولة.

سادساً: معيار التقدم العلمي - التكنولوجي: ويمكن ان نحدد دولاً متطورة تكنولوجياً أو دولاً عظمى تكنولوجياً مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً، الولايات المتحدة، اليابان ونادى الدول الأوروبية الاعضاء في مشروع اليورويكا (١٩) عضو ونادى السبعة لوكالة الفضاء الأوروبية.

سابعاً: المعيار السياسي: ان معيار التمييز يرجع إلى انقسام المجتمع الدولي للفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ إلى ثلاث مجاميع: دول عظمى، دول منحازة، دول غير منحازة. بعبارة أخرى دول العالم الغربي ودول العالم الشرقي ودول العالم الثالث. ان دول العالم الثالث التي تتبنى عدم الانحياز قد تعرضت إلى أزمة دولة وأزمة سيادة بواسطة المتغيرات الجديدة التي تمثلت بالعولمة والتكامل الأوروبي واللامركزية ونزعة الإقليمية.

ثانياً: المنظمات الدولية:

عبارة عن "جماعات قائمة بموجب معاهدة تعقد بين عدة دول" ووجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في المجتمع الدولي ويؤدي تأسيسها إلى إقامة هيئات خاصة تشكل وجوداً قائماً بذاته يتألف من الدول المتكونة لها".^(١)

(١) Martin Marie-Pierre, Op.cit., P. 50.

وهكذا تتأسس المنظمات الدولية من قبل الدول وباتفاقهم، ويكاد يتفق جميع الكتاب على ان المنظمات الدولية هي لاعب في العلاقات الدولية رغم عدم اتفاقهم على كونها لاعبا رئيسا أو ثانويا. وفي هذا الصدد هناك وجهتا نظر:

أ- المنظمات الدولية بوصفها لاعبا رئيسا في العلاقات الدولية

يتفق عدد من المعنيين على ان المنظمات الدولية تعد لاعبا رئيسا اسوة بالدول ويرجع ذلك الى تمتعها بالشخصية القانونية، فتصبح للمنظمة سلطة تفوق الدول الاعضاء وتتحول عندئذ سلطة الدول الاعضاء الى سلطة محدودة. وترى وجهة النظر هذه ان مجرد قيام المنظمة يجعلها تتمتع بحياة خاصة وبنوع من الحرية ازاء الدول الاعضاء. وهذا هو الذي يدفع البعض الى اعتبارها لاعبا رئيسا. ان الشخصية القانونية للمنظمة تمنح عادة من قبل الدول الاعضاء وان وجهة نظر محكمة العدل الدولية في عام ١٩٤٨ حول قضية الكونت برنادوت عبرت عن الاعتراف بان المنظمات الدولية لاعبا في العلاقات الدولية وان ما اعلنته المحكمة حيال منظمة الامم المتحدة يساوي بنفس القدر الاعتراف باكثر المنظمات الدولية في العالم ^(١). ورغم ذلك فان شخصية المنظمة في مضمونها تختلف عن شخصية الدول المكونة لها ^(٢) اذ ترجع المسألة الى ان شخصيتها القانونية تختلف تبعا للصلاحيات التي يمنحها ميثاقها والذي تنشأ بموجبه المنظمة لغرض تحقيق اهدافها. فتمتع المنظمات الدولية مثلا بحق التمثيل وان كانت تمارسه في ظروف تختلف احيانا عن ظروف الدول فتقوم بايفاد مراقبين دوليين وتعتقد اتفاقات متنوعة وتجري مفاوضات مع الدول وتقوم بممارسة الوساطة ^(٣) فمثلا قيام منظمة الوحدة الافريقية بمهمة الوساطة في الحرب التي دارت بين اثيوبيا وارتريا في مطلع عام ١٩٩٩. وتقوم المنظمة بعقد المعاهدات ^(٤) وياتخاذ القرارات رغم المآخذ على ذلك ^(٥) كما لا تلزم التوصيات، من الناحية المبدئية الدول ولا تتطوى على اية قوة الزامية ولكنها من جهة ثانية ليست مجردة من أي مفعول قانوني، فالتوصية تقدم سنداً قانونيا للدولة التي تقبله وتعمل بموجبه. وهناك توصيات تتطوى على نتائج معينة كذلك المنصوص عليها في معاهدات الاتحادات الاوروبية (التوصيات بالنسبة للاتحاد الاوروبي للفحم والفولاذ، والتوصيات بالنسبة الى الاتحاد الاقتصادي

(١) Ibid. P. 51.

(٢) دبوي، جان رينيه "القانون الدولي" منشورات عويدات، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ١٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) Martin Marie-Pierre, Op.cit., P. 51.

(٥) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

الاوروبي) هي ملزمة للدول بالنسبة الى النتيجة المتوقعة الوصول اليها^(١). ان المنظمة تستمد قوتها وسلطتها من اتفاق الدول المتعاقدة للسماح لها بممارسة بعض الوظائف مثل الاشراف على امور التجارة وفرض الرسوم الجمركية، وكل هذه المنظمات لها سلطة الدخول في معاملات قانونية من كل نوع مع منظمات اخرى وهذه قد تكون دولا او منظمات دولية عامة او مؤسسات اخرى.^(٢)

كما تساهم المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي، صحيح ان الدول هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية الا ان المنظمات الدولية تلعب الدور الكبير في تطور القانون الدولي خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية وساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي كقانون الخدمة المدنية الدولي ومؤسسات مثل البنك الدولي للتنمية والتعمير^(٣). ومن جانب اخر ادخلت المنظمات الدولية سلسلة من العلاقات التي حلت محل العلاقات التقليدية واصبح المجتمع الدولي مؤطرا مؤسساتيا ولم تعد حالة الطبيعة او الفوضى هي التي تحكم العلاقات بين الدول. ويرى بعض منظري النظرية الوظيفية امثال ميثرائي وهاس بان المنظمات الدولية هي عامل لبلداء السياسي وينطلقون من الفكرة القائلة بان الدولة القومية القديمة لا يمكن ان تحل لوحدها المشاكل المعاصرة. وبالنتيجة فان المنظمات الدولية تعمل على التحويل التدريجي للاختصاصات في بعض المجالات الى ادارات دولية وظيفية وعندئذ تفقد الدول سيادتها. والاهم من ذلك فان اهم انجاز تحققة المنظمات الدولية هي في ميدان التعاون الذي يكون من الكثافة بحيث لا تعد الحرب بين اعضائها امرا ممكنا.^(٤)

وبدون المنظمات الدولية لا يعد لمشاكل العالم الثالث صدى في العالم فالضغوط التي مارسها البلدان النامية من خلال المنظمات الدولية مستفيدة من كثرتها العددية فيها بحيث اخذت استراتيجيتها الجديدة تتجاوز ما تحدده الدولة بشكل فردي^(٥) كما اصبحت للدبلوماسية المتعددة التي جاءت بها الدول النامية تقلا مهما حيث ساهمت في تكوين المجاميع في الامم المتحدة مثل المجموعة الافرواسيوية، مجموعة امريكا اللاتينية، الدول الاشتراكية، الدول الرأسمالية خلال فترة الحرب

(١) دبوي، جان رينه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) ولفغانغ، فريدمان تطور القانون الدولي منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٤) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Op.cit., P. 102.

(٥) Gonedic P F. P. 175.

الباردة، حيث ان تماسكها بسبب قانون العدد قد قلل من تأثير الدور المتزايد للدول الكبرى. (١)

ان مجرد النظر الى اهداف المنظمات الدولية نجد ان هذه الاهداف هي على قدر من العمومية بحيث يعطيها ذلك سلطة قوية على الدول الاعضاء اذ انها تعمل على تقييد اختصاصات الدول الاعضاء. ومن خلال قضية الكونت برنادوت التي اشرنا اليها يمكن الاستنتاج بان الشخصية القانونية للمنظمات الدولية تسمح لها بان تمارس نوعا من حق الحماية الدبلوماسية لصالح موظفيها وبامكانها ان تطالب بتعويض موظفيها الذين تعرضوا للاضرار. (٢)

ب- المنظمات الدولية بوصفها لاعبا ثانويا في العلاقات الدولية:

ان الحدود التي تمارس في اطارها المنظمات الدولية دور اللاعب في العلاقات الدولية هي ليست كما تراها النصوص. وفي هذا الصدد يرى البعض بانه من اجل ان تلعب المنظمات الدولية دورا فاعلا في العلاقات الدولية فانه يتعين عليها ان تلعب دورا محددا ومستقلا عن ارادة الدولة المكونة لها (٣) ولا يبدو بالنسبة للكثيرين بان المنظمات الدولية قادرة من اداء دور رئيس في العلاقات الدولية وانها قادرة ايضا على اتخاذ القرارات. وان ما تصدره من قرارات لا تعدو في كونها اكثر من توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم، اذ انها غير مصحوبة باية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الاعضاء في تنفيذها. (٤)

ويرى انصار هذا الرأي بان ما تتمتع به بعض المنظمات او بعض اجهزتها بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل فان ذلك يعد وضعاً استثنائياً وان الامر لا يتعلق بصور قرارات وانما هو اقرب الى شبه القرار لان تبني مثل هذا القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الاطراف المعنية او ان تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذه الاطراف (٥) ومع ذلك فهناك بعض القرارات تعد الزامية بالنسبة للاعضاء سواء اكانوا في نطاق الامم المتحدة او الاتحادات الاوروبية. فالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يمنح مجلس الامن سلطات تصرف واسعة للوقوف بوجه العدوان. وبوسع المجلس اتخاذ الاجراءات التي تعهدت الدول بتنفيذها

(١) Ibid, P. 175.

(٢) Ibid, P. 175.

(٣) ميرل، مارسيل 'سوسولوجيا العلاقات الدولية'، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

(٤) ميرل، مارسيل 'سوسولوجيا العلاقات الدولية'، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٦٤.

بموجب المادة (٢٥) من الميثاق. كما ان اتفاقات السلام والامن في العالم تعقد خارج اطار الامم المتحدة وذلك عن طريق اتفاق الدول العظمى. والدول الخمس الكبرى هي التي تتفرد في اداء الدور الفاعل في الامم المتحدة، ولا سيما الدولتين العظميتين اثناء فترة الحرب الباردة. ولكن بسبب عدم مقدرتها على اداء هذا الدور الفعال في المسرح السياسي - العسكري فان المنظمة تبقى بوصفها ميدانا او مسرحا عالميا متميزا. ومن اجل اداء عملها فيجب حيازة موافقة القوتين العظميتين ومن ثم اقراره عبر المنظمة العالمية^(١) وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح للولايات المتحدة بوصفها القطب الاحادي الدور الحاسم في اقرار كثير من القرارات في مجلس الامن، لا سيما تلك القرارات التي تستند الى الفصل السابع.

وطالما تؤسس المنظمات الدولية باتفاق الدول فان اقرار التنازل عن السيادة يرجع الى ارادة الدول المؤسسة لها. وهذا التنازل لا يكون عادة الا بحدود وهو ما يشكل الاجهزة التي تتألف منها المنظمة. كما ان هشاشة المنظمات الدولية ترجع الى ان الدول تقف خلف اجهزتها، وهذا يدل على عدم الاتسجام السياسي بين الفئات التي تكون منظمة الامم المتحدة، ففي الوقت الذي كانت تعتبرها الدول الرأسمالية كيانا مستقلا فان الدول الاشتراكية كانت تعتبرها مجرد اطار مفتوح للمداولة. وكذلك يمكن ان نشير الى حجم التنازلات الحكومية فالاختصاصات المنقولة الى المنظمة هي من الصغر بمكان بحيث لا تسمح لها ان تمارس سلطة على الدول الاعضاء^(٢) صحيح انه من الناحية القانونية ان كل الدول والمنظمات الدولية هي من اشخاص القانون الدولي لانها تتمتع بالشخصية القانونية. ولكن المنظمات الدولية على العكس من الدول لا تملك اقليما وهي مجبرة اذن على اقامة اجهزة ادارية من اجل التوقيع مع الدول اتفاقا يكون الهدف منه تحديد الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في الاقليم المعني. وبدون هذا التنازل لا توجد فعالية للمنظمة الدولية. وبمعنى اخر فان احدهما يمتلك اختصاصات وظيفية والاخر الاختصاص الشامل. ويمكن ان يكون نفس الشيء بالنسبة للسيادة. ويجب علينا ان نتذكر بان المنظمات الدولية تتجم عن اتفاق معقود بين الدول وكقاعدة عامة ليس لها السلطة لان تفرض عليها قرارات الزامية. ولهذا السبب يقول الاستاذ كونيدك بان "المنظمات الدولية ليست بشكل مؤكد لاعبا مستقلا وعليه انها بشكل بسيط اطار دائم تتمكن من خلاله الدول التعبير عن موافقها، انها هيئة او مؤتمر دولي يعبر عن المصالح المختلفة للدول ووسيلة من اجل تسهيل التعاون بين الدول التي تبقى ذات سيادة كاملة"^(٣)

(١) Zorgbibe Charles "Les Relations Internationales" P.U.F., Paris, 1975, P. 145.

(٢) نبوي، جان رينه، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦٢.

(٣) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos Jours, Op.cit., PP. 101-102.

وهناك عدد من الكتاب الموقوت ينكرون وجود شخصية للمنظمة الدولية، استنادا الى ان حقوق الدول وحقوق المنظمات الدولية تختلف نوعا من حيث أسس وطبيعة كل منها. وهكذا يرى هؤلاء ان حقوق الدول تستند الى سيادتها، بينما تستند حقوق المنظمة الدولية الى اتفاقات بين الدول. أي انها حصيلة حقوق السيادة التي تتمتع بها الدول. ولا تعمل المنظمة الدولية الا ضمن الصلاحيات المدونة التي أقرتها الدول المؤسسة لها. (١)

وفي داخل المنظمات الدولية لا يمكن تجاهل والتقليل من مقاومة بعض الدول التي يمكن ان تخلق ازمات حقيقية قد تضر بمصداقية المنظمات الدولية. وكذلك ان غياب سلطة فوق قومية تعمل على منح الدول سلطة التنفيذ عند اتخاذ القرارات. فالدول هي التي تمتلك وسائل التنفيذ ووسائل القوة والموارد. (٢)

ويرى مارسيل ميرل بانه اذا ما ارادت ان تلعب المنظمات الدولية دور الفاعل المستقل في العلاقات الدولية فانه يتعين عليها حقا ان تلعب دورا محددًا ومستقلا عن ارادة الدول المكونة لها، فاذا ما استخدمنا التحليل النسقي في هذه الحالة أي اعتبرنا المنظمة الدولية بمثابة منظومة تحتل مكانا وسط دائرة تحدها المدخلات والمخرجات فانه لا يمكن اعتبارها فاعلا مستقلا الا اذا كانت قادرة:

أولاً: على تحويل المطالب او المدخلات الى قرارات تمثل استجابة المنظومة الى البيئة المحيطة بها.

ثانياً: على التأثير من خلال آلية التغذية العكسية على البيئة المحيطة بها أي قدرة المنظمة على اتخاذ القرار المستقل.

ويعتقد مارسيل ميرل بان هذا ليس من نصيب المنظمة الدولية لانها غير قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء. والقرارات التي تصدرها المنظمة الدولية ما هي في واقع الحال، سوى توصيات ليست مصحوبة باية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الاعضاء بتنفيذها وهو ما يحدث عادة. ويشير ميرل الى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية. (٣)

(١) الكاظم، د. صانع جواد 'دراسة في المنظمات الدولية' مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٧٠.

(٢) Gonedic, P.F. Op.cit., P. 177-178.

(٣) ميرل، مارسيل 'موسولوجيا العلاقات الدولية' مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

وهكذا فان تحريك المبادرات في المنظمات الدولية يرجع اولا واخيرا الى الدول التي ترغب ان يكون لها دور في اعطاء الفاعلية للمنظمة^(١) التي تبقى تابعة للقوى التي تنشطها وتدفعها لانها لا تشكل كتلة متجانسة ومندمجة قادرة على فوض ارادتها على الدول كما يرى دانيال كولار.^(٢)

وفي الواقع يرى البعض بان فصلا جديدا من تاريخ الامم المتحدة بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة وغدت المنظمة الدولية بما اصبح لها من جاذبية تستخدم على نحو متزايد وبصورة اكثر الحاحا في بذل الجهود الدولية الرامية الى التصدي للمشاكل المستعصية الحل، فبالاضافة الى اصدارها للقرارات التي تستند الى الفصل السابع من الميثاق فانها اخذت تهتم بمواجهة المصادر غير العسكرية للتهديد بسبب حالة عدم الاستقرار الدولي كالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية. ويعد ذلك تطورا فكريا كبيرا في مفهوم السلم والامن الدوليين، فاخذت تهتم بشكل متزايد في ميدان حماية حقوق الانسان وقوافل الاغاثة والشرعية الدولية. وقد يرى البعض في ذلك توجها جديدا يسير في اتجاه الاستجابة لما تفرضه متطلبات التحول نحو الكونية والتعددية من تغيير.^(٣)

ب- اللاعبين الثانويون

لا تتحدد العلاقات الدولية ضمن اطار العلاقات بين الدول Interstates فقط، فتوجد هناك تيارات وتدفقات وهيئات عابرة للحدود تتمكن من التخلص من رقابة الحكومات. فهناك جماعات سياسية وايدولوجية وروحية او منظمات خاصة تقيم علاقات ما وراء الحدود، وتسمى بالقوى العابرة للقومية. الا انها على درجة كبيرة من الضعف بحيث لا تستطيع منافسة الدول، ولكن لا يمكن اهمالها باي شكل من الاشكال لما لها من تأثير على العلاقات بين الدول.

(١) Gonidec P. F. Op.cit., P. 176.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Op.cit., P. 102.

(٣) حول الدور الجديد للامم المتحدة انظر غالي د. بطرس بطرس نحو دور لقوى للامم المتحدة، السياسة الدولية، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣، مركز الاهرام، ص ٦-١٠ وكذلك ناقعة د. حسن دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة في الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية من اعداد د. جميل مطرود، علي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦، ص ١٦٧-١٦٨ وكذلك العربي، د. نبيل الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (١١٤) اكتوبر، ١٩٩٣، ص ١٥١-١٥٣.

أولاً: المنظمات غير الحكومية

هي كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو غير قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة لغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح^(١). ومن سماتها المبادرة الخاصة. إن تأسيس المنظمات غير الحكومية يتم خارج إطار التوجيه الحكومي. وقد تكون مبادرة تأسيسها مزدوجة أي بتشجيع من قبل الأفراد والمنظمات الدولية. ومن قبيل الاستثناء يكون عنصر المبادرة في تأسيسها من قبل الدول لأنها تضم جماعات أو أشخاصاً لا يتلقون أية توجيهات من السلطات الحكومية المحلية أو الدولية^(٢). كما تخلق المنظمات غير الحكومية قدراً من التضامن بين أشخاص ينتمون إلى بلدان مختلفة عديدة. وتتكون هذه المنظمات من تجمعات الأفراد والحركات التي تنتمي إلى أكثر من دولة، ثلاث دول في الأقل، طبقاً للمعيار الذي أقره اتحاد الروابط الدولية. وعندما نجد أن مثل هذه الظاهرة تتميز بالتكرار ونمى الملايين من البشر فإن ذلك يعد في حد ذاته دليلاً على أن الدول القومية ليست في وضع يمكنها في الواقع من اشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها.^(٣)

إن لا تتكون المنظمات غير الحكومية من دول، وإنما تتألف من جماعات وتجمعات وحركات لا يمثل الربح هدفاً لها وتتأسس بشكل عفوي وحر من قبل جماعات خاصة إلا أنها تعبر عن تضامن عبر قومي. إنها ظاهرة قديمة ولكنها توسعت بشكل ملفت للنظر مع تطور التبادل والاتصالات الحديثة. ومع مطلع القرن العشرين بلغ عددها (١٨٠) منظمة وفي عام ١٩٤٥ بلغت (٢٥٠٠) منظمة. وأكثر هذه المنظمات لها مقرات في القارة الأوروبية وبشكل أقل في القارة الأمريكية، وفي قارات آسيا وأفريقيا. إن انتشار المنظمات غير الحكومية يرتبط في كل قطاعات النشاط الاجتماعي كالنشاط السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي والفني والصحي والديني والرياضي... الخ^(٤). ومن أجل الاطلاع على حجم هذه الشبكة من العلاقات الجادة عبر الحدود وأشكال التضامن الذي تتصف به يمكن أن نقسمها إلى ما يلي^(٥):

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٨٤.

(٤) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945a nos jours" Op.cit., PP. 103-104.

(٥) Ibid, PP. 104-105.

أ- دولية الأحزاب السياسية: لقد احتفظت الأحزاب السياسية ولفترة طويلة من الزمن بخصائصها الوطنية ولكنها سرعان ما اتخذت شكلا متعددا مع انتشار الأيديولوجية الماركسية. وأن الحركة السياسية الأولى لهذا النوع ولدت في عام ١٨٦٤ مع تأسيس الاشتراكية الدولية للعمل حيث كان كارل ماركس يشكل جزءا منها. وهناك اليوم الاشتراكية الدولية وكذلك الاتحاد الدولي للديمقراطية المسيحية. وقد ساعد تأسيس البرلمان الأوروبي على إيجاد صلات وثيقة بين الأحزاب السياسية الأوروبية حينما توجهت الى الانتخابات المباشرة.

ب- الدولية النقابية: قد تأسست نقابات دولية تضم العمال واتحادات النقابات الدولية الحرة والاتحاد الدولي للعمل.

ج- وهناك دوليات مختلفة: الاتحادات الدينية وفي المجال الانساني هناك منظمات كالصليب الاحمر والجمعيات ذات الطابع العلمي واتحادات الشباب العالمية وغيرها مثل المنظمات الداعية الى نزع السلاح.^(١)

والمنظمات غير الحكومية لا تمتلك وضعاً قانونياً دولياً. وكونها تمتلك مقراً في دولة ما فإنها تخضع للتشريعات الصادرة من دولة المقر. وعليه فإنها تعاني من تدخل السلطات المحلية لدولة المقر في شؤونها الداخلية. وعادة لا تخاطب التشريعات الصادرة من دولة المقر سوى الجماعات الوطنية، لذلك لا تصلح هذه التشريعات من حيث المبدأ للتعامل مع الحاجات الخاصة بالروابط أو الجماعة التي يمتد نشاطها الى خارج الحدود.^(٢)

أن عدم وجود قانون يحدد الوضع الدولي للمنظمات غير الحكومية لا يؤثر كثيراً على دورها لأن المخاطر الناجمة عن تدخل السلطات المحلية في شؤونها قد تكون اكبر في حالة وجود نظام يصدر خصيصاً للتطبيق على هذه المنظمات وهذا ما يجعلها تتمتع بكثير من التسامح حيالها في البلاد الغربية ولكن الحال يتبدل حينما تعتبر أنشطتها ضارة بمسألة الأمن القومي مما يدفع ذلك اتخاذ الدول الاجراءات التي تقيد من نشاطاتها التي قد تكون موجهة الى الخارج.^(٣)

أن منح المنظمات غير الحكومية وضع استشاري رغم انه لا يعني تمتعها بالشخصية القانونية فإنه يقيم نوعاً من التعاون المفيد بين المنظمات الدولية الحكومية التي تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد

(١) Ibid, P. 106.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٩٥.

مصالح ومثاليات محددة. ويرتكز هذا التعاون على دائرة من الاتصالات والمعلومات ويؤدي الى اسهام خصب في العادة من جانب المنظمات غير الحكومية في اعمال المنظمات الحكومية، ويتخذ هذا الاسهام شكل المشاركة في مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة أو القيام بمهام ميدانية محددة في اطار المهام الميدانية للمنظمة الحكومية. وهكذا تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية في تحويل وتطبيق برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية.^(١) وفي فترة ما بعد الحرب الباردة اخذت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا اكبر في مجال الاغاثة الانسانية وذلك في بعض الازمات داخل الدولة والتي لها طابع انساني.

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات

يطلق تعبير "متعدد الجنسيات" على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان الصناعية وتسوق منتوجاتها. وتعمل الشركات الفرعية ضمن بلد خارجي ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الام في الوطن^(٢). وبالنظر لكون السوق الداخلي في البلد الذي ولدت فيه الشركة الام ضيقا فانها تسعى لعبور الحدود الى بلدان اخرى^(٣). فيمتد نشاطها الى خارج حدود بلدها الاصلي الذي تنشأ منه وتتخذ لها مقرا رسميا فيه. ويكون لها من النفوذ الذي تمارسه ويترتب على ذلك ان تتبثق من هذه الشركة الام شركات تحاول البحث عن الهيمنة الاجنبية وتعمل الدولة الام على تشجيع وتوسيع شركاتها فيما وراء الحدود ذلك لعدة اسباب^(٤):

- ١- ضمان الامدادات من الموارد التي هي ضرورية بالنسبة للامن القومي مثل النفط واليورانيوم.
- ٢- اسباب سياسية تتمثل في العمل على دعم النفوذ الوطني في دولة ما.
- ٣- اسباب اقتصادية تتمثل في العمل على زيادة الدخل القومي اعتمادا على مكاسب خارجية.

(١) المصدر السابق، ص ٣٩٧.

(٢) كانتور روبرت "المياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د. احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٨٩، ص ١٨٣.

(٣) Martin Moarie - Pierre, Op.cit., P. 54.

(٤) ميرل، مارسيل "موسولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٦.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية (١) :

- ١- انها مؤسسات خاصة تعبر عن الطابع غير الحكومي لهؤلاء اللاعبين.
- ٢- هدفها الاساسي هو تحقيق الربح اذ انها تقع في اطار الانتاج الرأسمالي.
- ٣- انها تعمل بواسطة عدد كبير من الشركات ذات شخصية قانونية مستقلة او كما ذكرنا آنفا بواسطة شركات فرعية وهذا يبين الصيغة التعددية لعمل هذه الشركات.
- ٤- انها تتواجد في عدة دول فهي تعبر الحدود وتخرج نحو المسرح الدولي.
- ٥- انها تمتلك مركز تنظيم وقرار وهي تعكس في هذا الاطار جانب الوحدة في اتخاذ القرار.

ومن هذه الشركات التي ظهرت في البداية شركة نستله في سويسرا وشركة فيليبس في هولندا، ولكن سرعان ما اخذت الشركات الامريكية تحذو حذوها وتخرج عبر الحدود من اجل التخلص من التشريعات الوطنية المضادة للاحتكارات. ومن ابرز الشركات المتعددة الجنسية هي شركات النفط. اذ ان الشركات المتعددة الجنسية تعبر عن قيام كارتل او تحالف عام بين المنتجين العاملين في حقل معين، منها حقل النفط. وقد تأسس الاحتكار النفطي في عام ١٩٢٩ مثل شركة شل وشركة ستاندرد أويل. وفي هذه الحالة فان جنسية المجموعات التي يتشكل منها الاحتكار تبقى كما هي ويتمتع كل منها باستقلالية ذاتية في العمل. ولكن يبقى اعضاء الاحتكار في حالة تضامن تام عندما يتعلق الامر بالتفاوض مع البلدان المنتجة او بتحديد سعر البيع للمستهلكين (٢) ويمكن معرفة كبر حجم الشركات في مجالات ثلاث (٣) :

- ١- ضخامة حجم مبيعاتها ففي عام ١٩٨٠ حققت شركة اكسون مبيعات تقدر بـ (١٠٣) مليار دولار زيادة عن عام ١٩٧٩ بنسبة تقدر بـ (٣٠%).
- ٢- انها تستخدم عددا كبيرا من العاملين فشركة جنرال موتورز الامريكية استخدمت ما يقارب من (٨٠٠ الف) شخص بينما استخدمت شركتا فورد وفيليبس حوالي (٤٠٠ الف) شخص لكل واحدة منهما.

(١) Martin Marie - Pierre, Op.cit., P. 54.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٦.

(٣) Martin Marie - Pierre, Op.cit., P. 55.

٣- الحجم الكبير لانتشارها في العالم فشركة IBM لها فروع في اكثر من (٨٠) بلدا وشركة موبيل في (٦٢) بلدا وشركة ITT في (٤٠) بلدا.

وتركز هذه الشركات نشاطاتها في بعض القطاعات المحددة مثل النفط (الشركات السبعة الرئيسية) السيارات، خدمات التأمين، المالية والسياحة، ولها استراتيجية مالية واقتصادية ونقدية مستقلة على العكس من الشركات الوطنية التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. انها تتعامل مع العالم بوصفه سوقا موحدة لمنتجات ومستهلكين. وهذا ما يطرح مشاكل للاعبين الرئيسيين في العلاقات الدولية الا وهم الدول. (١)

ان الصلات بين الشركات المتعددة الجنسيات وبين الدول تطرح من خلال العلاقة الموجودة بين الدولة الام والدولة المستقبلية. فعلى مستوى الدولة الام فان السلطات الحكومية تستطيع تشجيع او ايقاف اقامة فروع لشركاتها الرئيسية في الخارج باتخاذ جملة من الاجراءات. وغالبا ما تتوافق المصالح العامة والخاصة لان القوة الاقتصادية لدولة ما في الخارج تعزز قوتها السياسية. والملكية الفردية لوسائل الانتاج تنشط التوسع لما وراء حدود الشركات الوطنية. فالرأسمالية تقتضي المنافسة وتحرير التبادلات وقوانين السوق على كافة المستويات. وعلى مستوى الدولة المستقبلية فان موقف السلطات الوطنية، لا سيما اذا كان هناك دولة من دول الجنوب سيكون موقفا صعبا لان فتح الحدود الوطنية بشكل واسع امام الشركات المتعددة الجنسيات يعني التعرض لمساءلة حساسة جدا الا وهي مسألة الاستقلال السياسي، ولكنه يعني من ناحية ثانية تشجيع التنمية الاقتصادية. وان غلق الابواب امام الشركات المتعددة الجنسيات يعني التعرض لمخاطر معاكسة الا ان الحل الامثل يتمثل في المبصرة على نشاطات هذه الشركات، اذ بوسع الدولة المستقبلية اصدار تعليمات الاستثمار والعمل على مراقبة نشاطاتها من اجل الحد من مساوئها وتستطيع ان تتخذ بعض الاجراءات المالية مثل، فرض الضرائب، منعها من تصدير الارباح واجبارها على اعادة الاستثمار في البلد المستقبل. ويأتي التأميم آخر اجراء تتخذه الدولة المستقبلية لمعاقبة الشركات التي لا تحترم المتطلبات الاقتصادية الوطنية. وهناك صيغة اخرى للتعامل بين الاثنين تقوم على التشاور والتوفيق مثل عقد اتفاقات بين الدولة الام والدولة المستقبلية وتنسيق السياسات الوطنية ووضع قوانين ضريبة وانشاء هيئات قضائية دولية خاصة. (٢)

(١) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours" Op.cit., PP. 106-108.

(٢) Ibid , P. 109.

ثالثاً: حركات التحرر الوطني

يقصد بها جماعات من الأشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحاً مسلحاً من أجل تأسيس دولة مستقلة والتي يجب ان يكون شعبها الذي تمثله ذا سيادة^(١). وفي هذه الحالة تتوفر مقومات للدولة ولكنها غير كاملة عند وقت المطالبة بالاستقلال املاً بسبب عدم حيازة الشعب على اقليم يطالب به او لان غالبية السكان القاطنين فوق الاقليم محرمون، بدون حق، من ممارسة السلطة العليا فيه. وليس من الضروري ان تحوز حركات التحرر الوطني على سلطة فعالة على كافة ارجاء الاقليم الذي تطالب به. فخلال الحرب الانفصالية في بيافرا بنجيريا (١٩٦٧-١٩٧٠) سيطر الانفصاليون على جزء كبير من ارض الاقليم الذي يطالبون به، ومع ذلك لم يعدوا من قبيل حركات التحرر الوطني، وعلى العكس، فان منظمة التحرير الفلسطينية لم تمتلك السيطرة على أي جزء من ارض فلسطين التي تطالب بها (قبل اتفاقات السلام) ومع ذلك عدت بمثابة حركة تحرر وطني. اذن المهم في الامر ليس هو الاقليم وانما الحصول على الاعتراف.^(٢)

وعليه، ومن اجل ولوج حركات التحرر الوطني المسرح الدولي، لا سيما ميدان الامم المتحدة، ينبغي عليها ان تحوز في البداية على الاعتراف من قبل المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٧٣ تم الاعتراف بثلاثة عشر حركة تحرر وطني، وعلى هذا الاساس شاركت عدة حركات تحرر وطني في مؤتمر قمة الجزائر الرابع لعدم الانحياز المنعقد للفترة (٥-٨ ايلول ١٩٧٣)^(٣).

وقد اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٢ بان حركات التحرر الوطني في انغولا وغينيا بيساو والرأس الأخضر وموزمبيق تعتبر الممثلة للتطلعات الحقيقية لشعوب هذه الاقاليم. وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ صدر قرار عن الجمعية العامة دعت فيه قادة هذه الحركات التحررية في المستعمرات الافريقية للمشاركة بصفة مراقب في المناقشات المتعلقة بشؤون بلدانها. واعلن المؤتمر الثالث للامم المتحدة حول قانون البحار المنعقد في ١٢ تموز ١٩٧٤ بان "حركات التحرر

(١) Wartin Martin- Pierre, Op.cit., P. 57.

(٢) Ibid, P. 57.

(٣) Jerve Edmond "Relations Internationales du Tiers-Monde" ed Berger-Levrault, Paris, 1977, P. 148.

الوطني المعترف بها في مناطقها الإقليمية من قبل منظمة الوحدة الإفريقية أو من قبل جامعة الدول العربية يمكن ان تعين ممثلين لها يشاركون بصفة مراقبين. (١)

وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٤ اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في جلساتها. ومن ذلك الوقت أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك بعثة دائمة لها في الأمم المتحدة. وان هذا الموقف يشير بانه من اللحظة التي تحظى بها حركة تحرر وطني باعتراف واسع فانها لن تعد عند ذاك بمثابة جماعة من الافراد فقط ولكن بمثابة نواة دولة في المستقبل، وغالبا ما يطلب من قادتها تقلد مهام قيادة الدولة عند تأسيسها. (٢)

وقامت منظمة الوحدة الإفريقية بتقديم دعم ليس له مثيل لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها بالرغم من الانقسامات التي تعاني منها المنظمة. وعلى الرغم من تأكيد المنظمة على ان أحد أهدافها هو تحرير افريقيا الا ان قادتها سعوا الى تقييد عمل هذه الحركات التحررية واحكام الرقابة عليها. (٣)

لقد نشط دور حركات التحرر الوطني في السياسة الدولية مع تبلور مبدأ حق تقرير المصير الذي يعني جانبيين:

الجانب الأول: يعني الرغبة في احترام الاستقلال اذا ما قصد منه تطبيقه على دولة.

الجانب الثاني: يعني وجود شعب يمتلك خصائصه الجغرافية والاثنية والدينية واللغوية.

ووجود مطالب سياسية اذا ما قصد منه تطبيقه على جماعة انسانية أي الاعتراف لهذه الجماعة بالاهلية لاختيار انتمائها السياسي بواسطة الارتباط بشكل معين بدولة والاعتراف بتغيير السيادة أو تحقيق الاستقلال السياسي. (٤)

كما ان بروز حق تقرير المصير منذ نهاية الحرب العالمية الاولى على اثر اندحار دول عظمى وتكريسه في معاهدات فرساي وسان جرمان وعصبة الأمم وبروزة بعد الحرب العالمية الثانية اثر اندحار دول المحور وتكريسه في ميثاق الأمم المتحدة قد ساهم في تعزيز دور حركات التحرر الوطني في العلاقات الدولية.

(١) Jevre Edmond "Ordre et desordre Internationals" Les cours de Droit, Paris, 1979. P.139.

(٢) Martin Marie-Pierre, Op.cit., P. 58.

(٣) Jevre Edmond "Relations Internationales du Tiers Monde, Op.cit., P. 148.

(٤) Jevre Edmond "Order et desordre Internationals", Op.cit., P. 129.

ولكن الأهم من ذلك هو بروز حركة تصفية الاستعمار التي تحولت بوصفها أحد المنطلقات الفكرية للدول النامية مما دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرارها المرقم (١٥١٤) في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠ حول منح الاستقلال للأقاليم الخاضعة للاستعمار مما أعطى ذلك شرعية لحركات التحرر الوطني في المسرح الدولي. ومع مرور الزمن صدرت الكثير من القرارات الدولية التي تساند هذا الحق^(١) والادعى من هذا وذاك أن التوصل إلى تعريف العدوان في عام ١٩٧٤ أعطى لهذا المبدأ مشروعية أكبر بعد أن أصبح واضحاً بأن هناك فاصلاً بين عمل عدواني وعمل غير عدواني.^(٢)



(١) Ibid, P. 133.

(٢) النعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.

الفصل الثالث

نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول

النظرية في العلاقات الدولية

يعرف كينيث والتز النظرية بـ "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة" ^(١) ويعرفها دافيد إدواردز بـ "مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وفي حالتنا (أي العلاقات الدولية) المقصود بها وضع افتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والازمات والاحلاف" ^(٢). ويرى فليب بريار في نظرية العلاقات الدولية بـ "مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية" ^(٣). وهكذا فالنظرية تساعد على فهم الظاهرة السياسية الدولية ^(٤)، وهي موجهة أصلاً لتفسير هذه العلاقات وهيكلها وتطورها، ولا سيما، تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، وحتى يمكن أن تساهم في تفسير التطور المستقبلي لهذه العلاقات، أو في الأقل، استخراج بعض الاتجاهات لهذا التطور. ومثل كل نظرية تتطوي نظرية العلاقات الدولية على خيار وضع معطيات وبناء موضوع ووضع الصيغ واعداد ودراسة النماذج ووضع برهنة النظرية. ^(٥)

(١) Waltz Keneth N. "Theory of International Politics" Addison-Wesley Pub Company, U.S.A., 1979, P. 2.

(٢) Edwards David V. "International Political Analysis" Holt, Rinehart and Winston Inc. U.S.A. 1969, P. 40.

(٣) Braillard Philippe "Theories des relations Internationales" Press Universitaires de France, Paris, 1977, P. 17.

(٤) Coulombis Theodore and Wolfe James H. "Introduction to International Relations: Power and Justice" Prentice-Hall of India- Private Limited New Delhi, 1986.

(٥) Bailliard Philippe, Op.cit., P. 17.

ان ايجاد نظرية في العلاقات الدولية يتطلب ايضا بناء نموذج للاختبار وجمع المعلومات التي تستخدم، وعند ذلك يتم اخضاع الفرضية للاختبار حيث تكون النتيجة تعديل او اعادة تشكيل الفرضية ^(١) وفي الواقع، ان المفاهيم النظرية تخرج ولا تكتشف ويستخدم الاستقراء على مستوى الفرضيات والقوانين. ويرى والتز ان القوانين تختلف عن النظريات ومرد ذلك الى الاختلاف في التمييز بين الطريقة التي تكتشف بها القوانين والطريقة التي تبنى بواسطتها النظرية، والفرضيات ربما تستدل من النظرية، واذا ما تأكدت الفرضيات فانها تسمى قوانين ^(٢). غير ان الحكم على نظرية معينة في علميتها يستند في قدرتها على التنبؤ. وعلى الرغم من امكانية وضع بعض القوانين العامة للسلوك البشري سواء على صعيد فردي او جماعي فانه من الصعب الزعم بالقدرة الكافية على التنبؤ. ^(٣)

ان بناء النظرية في العلاقات الدولية يمكن تحديده من خلال:

- ١- ادراك السياسة الدولية بوصفها دائرة - أو مجالا محددا.
- ٢- اكتشاف قانون او انتظام في اطارها.
- ٣- تطوير طريقة الانتظامية لملاحظة رصد التكرار في جوانب السلوك في بعض النماذج. ومن خلال ذلك يمكن العثور على سلوكيات ونتائج محددة تتشابه مع منهاج السياسة المقترح. ^(٤)

والنظرية في العلاقات الدولية يمكن كشفها من خلال:

- ١- انها تتضمن في الاقل، وضع الفرضيات والتي ربما تكون غير صحيحة.
- ٢- ان النظرية يجب ان تعمم في اطار ما تريد تفسيره. فنظرية توازن القوى على سبيل المثال تهدف الى تفسير نتائج افعال الدول، تحت ظروف معينة. وان هذه النتائج ربما لا تدل على دوافع اللاعبين او تتطوى على اهداف سياساتهم.
- ٣- ان النظرية بوصفها نظاما - تفسيريا لا تحسب اعتبارا للخصوصيات. ^(٥)

(١) دورثي، جيمس وبالمستغراف روبرت 'النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية'، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥، ص ٣٥.

(٢) Waltz Kenneth, Op.cit., P. 7.

(٣) دورثي جيمس وبالمستغراف روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٤) Waltz Kenneth, Op.cit., PP. 116-117.

(٥) Ibid. P. 118.

اركان النظرية

ان وجود نظرية في العلاقات الدولية يتطلب الاركان التالية:

أ- المعلومات: ان طبيعة المعلومات تميز السياسة الدولية عن غيرها من انواع السياسات بما يحدث بين دولتين او اكثر من الاتصالات الدبلوماسية والحرب والازمات وصنع السلام وعقد المعاهدات والتجارة والمساعدات والاحلاف وضبط التسلح وحفظ السلام وغيرها. وبما ان للدول اهداف ومصالح متصارعة ومختلفة فانها تسعى لاقتفاء مسالك وطرق متصارعة. وان مصدر البيانات في تحقيق هذه الاهداف هو صناع القرارات. ولهذا يركز الاهتمام على العوامل والاعتبارات التي تؤثر على صناع القرار لعمل قرار معين، وبالنتيجة فان الاهتمام بالمعلومات لا ينصب فقط على السياسة الخارجية وانما على السياسة الداخلية ايضا وخصائص قاداتها ودوافعها الاقتصادية بالاضافة الى المحددات الاخرى للسياسة الوطنية. (١)

ب- الادوات: ينصب الاهتمام على تحليل الاهداف من اجل التفصي عن العوامل المؤثرة على الظاهرة السياسية، وكذلك العمل على فحص الظاهرة على عدة مستويات مثل مستوى الافراد ومستوى الجماعة. والعلاقات الدولية يمكن دراستها في اطار افعال الافراد مثل الرئيس التنفيذي لصنع القرارات، او الدبلوماسيين والجنود الذين ينفذون القرارات، او التفاعل بين الافراد في اطار الجماعة. وكذلك صناع القرار في اطار الحكومة، ومنفذى السياسات في اطار الحكومة، الدبلوماسيين في مؤتمر او تفاعل الجماعات (وخصوصا الامم في المسرح الدولي او كما يسمى النظام الدولي) وان كل واحد من هذه المناهج للمستويات مفيدة لبعض الانواع من الدراسة. (٢)

ج- طرق البحث: ويتم ذلك بواسطة القيام بانجاز بعض العمليات عن طريق الاهتمام بشرح الظروف المؤدية الى شن الحرب، والظروف التي تسبق اندلاعها مثل (التوتر، التراجع الاقتصادي، عدم الاستقرار العسكري، الاضطرابات السياسية) فحينما نكتشف تطابق الظاهرة مع الاحداث السابقة المماثلة، فاننا نتلمس حدوث نفس الاطار الذي اثيرت عليه الظاهرة، وبشكل عام سيكون بوسعنا التوصل الى خلاصة حول الاسباب بارتباط مثل هذه الحالة من العلاقات بمعرفتنا العامة حول عمل الاشياء. (٣)

(١) Edwards David, Op.cit, P. 30.

(٢) Ibid, PP. 31-32.

(٣) Edwards David, Op.cit., P. 32-33.

د- الأهداف: ان هدف الدراسة هو التوصل الى بيانات عامة تفسر الاهداف السياسية الدولية. ان هذه البيانات العامة يمكن ان توضع ضمن عدة تصنيفات ومنها وضع افتراضات حول الظروف التي تقع خلال حدث معين (فاذا حشدت دولة قواتها على حدود دولة اخرى، فالحرب ستحدث او قد تحدث او على العكس فان الحدث ربما تسبقه ظروف معينة وان الحرب ستحدث او ربما تحدث اذا كان هناك اضطراب سياسي او اقتصادي في الدولة) وحينما تجمع هذه الافتراضات او توحد فان النظرية يمكن التوصل اليها (فالنظرية ستشرح بان الحروب تقع بسبب الظروف الاقتصادية في الدول المتحاربة).^(١)

تصنيف النظرية في العلاقات الدولية

هناك منهجان في نظرية العلاقات الدولية يتنازعان الاهتمام:

أولهما: المنهج التقليدي: وهو من اكثر المناهج المتداولة المعروفة في دراسة العلاقات الدولية، ويعد من اول المناهج النظرية التي ظهرت لدراستها، وتميل الاتجاهات النظرية الحديثة حاليا الى الاقلال منه. ويقوم على رصد الوقائع والاحداث الدولية وتحليلها مثل المنهج التاريخي والقانوني والمدرسة الواقعية.

ثانيهما: المنهج العلمي: وهو المنهج الذي يقوم على استخدام البراهين المنطقية والرياضية والقيام باجراءات دقيقة تجريبية للتحقق^(٢). فهناك عدد من المعطيات التي يمكن معالجتها كمياً والبرهنة التي تعتمد على الارقام والحساب وتكون عادة اكثر صلابة ومتانة. وكان التيار السلوكي هو الذي وجه كل طاقاته نحو الدراسة الكمية للسلوك والتي اسفرت عن العديد من الابحاث التطبيقية. ومن اسباب ظهور هذا الاتجاه العلمي: تأثير التقاليد التجريبية في دراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، نفوذ الليبرالية الفردية، والرغبة تجاه التفسيرات المؤسسة على استقلالية الوقائع الاجتماعية (دوركايم، ماكس فيبر) والرغبة الطبيعية في محاولة استغلال طاقات العقول الالكترونية والتي كانت في متناول ايدي الباحثين الامريكيين منذ فترة طويلة استغلالا كاملاً.^(٣)

وتصنف الجهود النظرية في العلاقات الدولية الى المستويات التالية^(٤):

(١) Ibid, P 33.

(٢) Braillard Philippe, Op.cit., P. 32-33.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) Hofmann Stanley "Theories et Relations Internationales" dans Braillard Philippe. Theories des Relations Internationales" Op.cit., P. 29-30.

أ- طبقا لدرجة الاعداد: ان بعض الاعمال النظرية تعد قضايا منهجية لدراسة العلاقات الدولية. ومن اجل تحقيق ذلك بمستوى معين يتطلب الامر اعداد فرضيات لتوجيه البحوث، وبالتالي العمل على ايجاد قوانين تهدف الى شرح الظواهر والتي في الواقع تعد اجوبة لاسئلة او انها نص نهائي للفرضيات.

ب- طبقا للمدى: هناك نظرية جزئية ونظرية عامة. وان المزايا المتعلقة بها هي نفسها في ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة. فنظريات السياسة الخارجية (صنع القرار) هي من النظريات الجزئية.

ج- طبقا للهدف: يمكن تقسيم النظرية تبعا لذلك الى:

١- النظرية التجريبية الموجهة لدراسة الظواهر الواقعية.

٢- النظرية الفلسفية الموجهة لتحقيق دراسة مثالية او اعطاء احكام عن الواقع تحت اسم بعض القيم او وصف للواقع القائم على مفهوم اولوية طبيعة الانسان او مفهوم المؤسسات المتعددة.

٣- النظرية الموجهة نحو الفعل: أي دراسة الواقع والعمل على استيعاب النظرية من اجل فهم كيفية العمل بواسطة السلطة. ومن بين النظرية الجزئية وحتى العامة يمكن اجراء التقسيم الاتي (١):

أ- طبقا للطريقة: وهناك الطريقة الاستنتاجية التي تسعى الى بناء نماذج مجردة من خلال عدد محدد من الطروحات واكتشاف بعض النماذج من قواعد السلوك العقلانية واستخراج الخطوط المهمة من ذلك.

ب- طبقا لطريقة التطبيق ويمكن تقسيم ذلك الى:

١- نظريات مفاهيمية: وهي النظريات التي تعمل على استخراج المفاهيم الاساسية التي تستخدم لفهم العلاقات بين الدول، بمعنى المواضيع التي تستخدمها النظريات لانواع اخرى من التعميم التي تسعى لتحديد قواعد وخصائص السلوك والانواع المختلفة للعلاقات التي تتبع من هذه القاعدة.

٢- نظريات العوامل الواقعية التي تفسر تطور الاحداث عبر المراحل التاريخية او عن طريق رصد سلوك اللاعبين.

(١) Ibid, P. 30.

إجابيات النظرية في العلاقات الدولية

تحقق النظرية في العلاقات الدولية عدة وظائف مهمة وبالشكل الآتي^(١):

- ١- انها تساعد على تنظيم المعلومات ولذلك نستطيع ترتيبها في عملنا التالي من اجل أن تكون مفهومة. وبالخصوص انها ستمكننا من ادراك الانتظام واللائنتظام في المعلومات التي نسعى الى شرحها.
- ٢- انها تساعد على فهم الاحداث بتنظيمها سببياً، لذلك انها تهتم بتفسير حدوثها. وهكذا فهي تهيبء مجموعة من الاجوبة لبعض الاسئلة التي تقودنا الى التساؤل حول سبب قيام الحروب وتفكك الاطراف وغيرها.
- ٣- ان النظريات المتطورة تبسط المعلومات حول العالم وتفسرها عن طريق تعميم الحالات الفردية في تصنيفها العام. وهكذا فاذا استطاعت النظرية توضيح سبب اندلاع الحروب فسيكون بوسعنا التمكن من دراسة بعض الازمات والحروب الاقليمية، وعندئذ سيكون بمقدورنا تجنب الاضطراب حول سبب اندلاع الحروب.
- ٤- انها تعمل على زيادة وتطوير البحث العلمي، فحينما نطور النظرية حول الاحداث السياسية الدولية، فاننا سندرك العوامل الحاسمة ونتعرف على العوامل المعروفة او التي لم نفهم بشكل تام. ان النظرية ستوفر اطاراً تمكننا من ان نضع فيه المعلومات ضمن اطار من علاقات السببية.
- ٥- ان النظرية تعمل على عرض مواضيعها بشكل منظم والتي هي مفيدة في نفس الوقت للحقول الاخرى من المعرفة. وهكذا فان دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية او التاريخ الدبلوماسي يمكن ان يحقق عدة فوائد من الفرضيات السياسية الدولية والنظريات التي تجمعها. بالاضافة الى ذلك، وبسبب ان النظرية تقوم اصلاً على التعميم اكثر من التخصيص فان دراسة العلاقات السياسية الدولية توفر لنا افتراضات مفيدة حول العمليات وبشكل يؤدي الى ايجاد نظرية عامة في السياسة.
- ٦- ان النظرية يمكن ان تعبر عن فائدتها في تطبيقات رئيسة متعددة اذ انها تساعد على التنبؤ، فهي تبين لنا كيف تتطور السياسة الدولية وما هي النتائج التي تتمخض عنها؟ وبشكل عام، ان القدرة على التنبؤ المقنع يتطلب ايجاد نظرية شاملة مؤكدة لنوع غير متوفر حالياً. ولكن مع ذلك، فان النظريات الجزئية يمكن ان توفر لنا قدراً من التمكن ذا فائدة.

(١) Edwards David "International Political Analysis" Op.cit., P. 41-42.

سبببات النظرية في العلاقات الدولية

١- هناك صعوبة رئيسة امام بناء النظرية في العلاقات الدولية تتعلق بمسألة تحديد المصطلحات. ففي العلوم الطبيعية يمكن ان يتفق عالمان من بلدين مختلفين حول شرعية بعض الصيغ، في حين يواجه طلاب العلاقات الدولية جهودا مضنية في تعريف بعض المفاهيم الاساسية مثل: الديمقراطية، العدالة، التنمية السياسية، وحتى القوة. وهناك اختلافات كثيرة حول بعض المفاهيم في السياسة الدولية. ان العلاقات الدولية هي موضوع للنقضي تطور بشكل كبير في البيئة الامريكية وبالنتيجة انه يلبي بشكل اكبر احتياجات المجتمع الامريكى، من احتياجات المجتمع الدولي.^(١)

٢- هناك تقييد مهم في عملية الحصول على المعلومات تتعلق بكفاية النماذج المستخدمة في بناء الفرضية. فطلاب العلوم الطبيعية عادة ما يعملون على تطوير ظاهرة علمية في المختبر، في حين لا يتمتع منظرو العلاقات الدولية بهذه الميزة فالنخب القيادية للقوى المتصارعة قد تستجيب وقد لا تستجيب بنفس الاسلوب عند مقارنة مواقف الازمات خلال مدة معينة من الزمن، فلم يكن من المؤكد التنبؤ فيما اذا كان تهديد خروشوف في عام ١٩٥٨ في ان تتحول برلين الغربية الى مدينة حرة خلال ستة اشهر ذا مصداقية ام لا. فلا يمكن التاكيد من ان عامل الشخصية يمثل دراسة تجريبية.^(٢)

٣- ان عدم استقرار الظاهرة السياسية في العالم يدفع الباحث الى مواجهة مشكلة هامة تتمثل في عدم قدرته على اخضاع هذه الظاهرة الى الطريقة التجريبية^(٣). واذا كانت الظاهرة في العلوم الطبيعية تتغير احيانا فكيف الحال بالنسبة للعلوم الاجتماعية ومنها العلاقات الدولية التي تتميز بصفة التغيير المستمر.^(٤)

٤- ان المنظرين في العلاقات الدولية، كما في العلوم الاجتماعية الاخرى لا يعملون في التجريد. ان مواضيع المناهج النظرية تتوفر من خلال الثقافة والولاء الوطني والانتماء السياسي والتجربة الثقافية والعائلة والاصدقاء. كل هذه الافاق تخلق ضغوطا على الباحث، اذ ان بعضها يقوى الاطار

(١) Coulombis Theodore and Wolfe James. Op.cit., P. 35-36.

(٢) Ibid, P. 36.

(٣) دورثي وبالسغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٤) Edwards David. Op.cit., P. 28.

النظري في حين يضعف البعض الآخر ويعمل للتأثير على مخرجات التقصي النظري.^(١)

٥- يرى البعض بأن النظريات في السياسة الدولية، وفي ميدان العلوم الاجتماعية عموما تتميز بالضعف، وهذا الضعف يخلق قدرا من اللاتأكدية في المعنى النظري. وفي السياسة الدولية كون النظريات ضعيفة فإن النقاش والطروحات حول مواضيع عدة (مثل ضيق الاعتمادية الدولية وترتيب معين للقوة ومزايا القوة) قد جعل من الصعب التطرق الى امور متنوعة بينما يستخدم المعنيون نفس المصطلح فالاستخدام الفني للمصطلحات ضعيف. وقد وجد البعض بأن الحل يتمثل في تحويل المصطلحات الى معنى عملي مما يعني الحاجة الى جهود اكبر من قبل الباحثين.^(٢)

المبحث الثاني

المنهج التاريخي

Historical Approach

يعد المنهج التاريخي من اقدم المناهج لدراسة العلاقات الدولية. وهو من المناهج التقليدية ويهدف الى البحث وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في العلاقات الدولية في زمن محدد. والغرض منه هو اعادة بناء الماضي على اساس دراسة الاحداث الوثائقية من اجل تفسير تطور الاحداث في المجتمعات. وينظر المؤرخ الى الحاضر كنتيجة للماضي وينظر الى المستقبل من خلال القوانين التاريخية التي تسيطر على كل الظواهر والتغيرات الاجتماعية. وقد درست قوانين الحتمية التاريخية عند بعض المؤرخين والتي تعين المؤرخ لفهم ماذا يجب ان يحدث وليس ماذا يحدث^(٣). لقد تحدث ارنولد توينبي عن قضية التحدي والاستجابة ويعتقد بأن الحضارات ولدت في بيئات قاسية حيث خلق هذا الوضع شعورا بالتحدي عند الانسان، والحضارة عنده لا تنمو الا نتيجة مواجهة المجتمع لسلسلة

(١) Ibid, P. 34.

(٢) Waltz Kenneth, Op.cit., P. 11.

(٣) Toma Peter A. "Introductory essay: What is the Substance of Contemporary International Relations and how can the main factors and variables Responsible for International Phenomena be identified and understood?" In Peter Toma and others in "Basic issues in International relations in second edition, Allyn and Bacon, Inc. Boston, 1974, P.7.

من التحديات والتي تخلق حيوية لدى هذا المجتمع ليواجه من جديد تحدياً آخر^(١). وكذلك نظر كارل ماركس الى المادية التاريخية بوصفها قانوناً حتمياً في تطور المجتمعات حسب مرحلة تطورها الاقتصادي - الاجتماعي وتطور مستوى الانتاج الذي وصلت اليه. كما نهل هنري كيسنجر من دراسة السياسة الاوروبية في القرن التاسع عشر كمدخل لفهم أوروبا في الحاضر ومن خلال اقامة نظام اوروبي مستقر نهل كيسنجر من اللعبة الدولية^(٢) وفي الواقع ان اعداد السياسة الخارجية يتعوض الى تبعية مصادر متعددة. فرجل الدولة يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الجغرافية والاقتصاد، ولا سيما التاريخ، فمذكرات الدول هي برهان على حقيقة سياساتهم. وكلما درست التجارب كلما زاد التعمق حول تفسير الحاضر وفق تجارب الماضي التي تواجه دولة معينة. وقد يحدث ان تكون هناك تجربة مؤثرة بان يكون الشعب اسير ماضيه.^(٣)

ان فلاسفة التاريخ يذكرون بان السياسات العالمية تمثل نقطة تقاطع للسياسات الخارجية المختلفة، وان هذه السياسات تعتمد على القدرة في التأثير على الدول المنتمية الى نفس الحضارة. وان دور فلاسفة التاريخ هو مهم بسبب الطرق التي يتبعونها بمقارنة الثقافات والحضارات كما كانت تحمل دروساً في العلاقات الدولية. وانهم يمتلكون طريقة لازالة الشك بوضع افتراضات واضحة وحتى مركزية حول الانسان والمجتمع والتاريخ.^(٤)

لقد تأثرت الشؤون الخارجية بالروابط والصراعات بين الدول في الماضي، فضلاً عن ان مبادئ العلاقات بين الدول قد ترسخت عبر الممارسات الطويلة. والتاريخ الدبلوماسي زاهر بشكل خاص باظهار كيف يتمكن رجال الدولة من تحقيق النجاح والفشل في الماضي وماذا وجدوا من فوائد او من اخطار. وان واحداً من القيم الاساسية للمنهج التاريخي تقع في عرضه للتغيرات التي طرأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي البداية فقد اقتصر الممارسات الدبلوماسية رسمياً على دائرة محددة من العلاقات والتي انجزها عدد من الممارسين الدبلوماسيين في اطار تحرك دولي تسيطر عليه عدد من الدول الكبرى.^(٥)

(١) دروئي جيمس وبالمستغراف روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤.

(٢) Zorngbibe Charles, Op.cit., P. 27.

(٣) Ibid, P. 28.

(٤) Hoffmann Stanley "Contemporary Theory in International Relations, Op.cit., P. 38.

(٥) Padelford N and Lincoln G "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P.30.

ان التاريخ الدبلوماسي يمكن ان يستخدم كمركبة مفيدة لدراسة تطور العلاقات الدولية. كما انه وسيلة مساعدة لتتبع او للكشف عن السياسات المختلفة والبرامج والردود في سياقها التاريخي. وان المنهج التاريخي يمكن ان يساعد على توفير اسس فعالة لفحص المدى الذي تتوافق فيه ممارسات الدول مع القواعد والاهداف المعلنة بوصفها اساسا للسياسة. والتاريخ يساعد على كشف الكيفية التي تم التوصل بها الى القرارات بالاستفادة من الراي العام وجماعات المصالح. والتاريخ هو افضل مختبر لفحص وامتحان العلاقات وبيان السبب والنتيجة في السياسات العالمية. وان نتائج السياسات المعنية والافعال يمكن التوصل اليها اذا ما تذكرنا بان كل موقف دولي هو فريد وان التاريخ لا يعيد نفسه. (١)

ويعد ريمون ارون المؤرخ الشخصية الهامة الذي لا ينفصل عن اللاعبين، ويعدّه نتيجة لذلك المحكم على الاحداث. فالقواعد بالنسبة لارون مثبتة في النصوص وان قرار المحكم هو الحكم. (٢)

والمؤرخ يعترف بان منهجه لدراسة المشاكل والقضايا والاحداث التي يختارها والتي تبدو له مفيدة يتأثر بالاطار الاجتماعي الذي طور نفسه ضمنه، كما يسعى للكشف عن الحاضر في اطار مصالحه، وفي سعيه للبحث عن الدروس هو التوصل الى احكام عامة، ولكن بعض المعنيين في العلاقات الدولية يؤكدون بان السلوك الانساني هو الى درجة كبيرة، فردى غير عقلاني وغير ثابت كانما هو غير قابل للتكهن. وان الدعوة الى وضع قوانين هي طبقا لذلك فكرة مظلمة. وفي اطار تحقيق هذا الاتجاه فالتاريخ لا يعيد نفسه بالتفصيل ولكن يعيد نفسه في المجال العام. وان المهمة في هذا الصدد تتمثل في تحديد المتغيرات المتكررة. ويبقى من غير المحتمل ان الرد الفردي لموقف معين امر ممكن التكهن به. ولكن من النادر بان النتائج المختلفة للفعل او الناتج النهائي لمجموعة من الافعال يمكن ان تصبح قابلة للتكهن بدرجة كافية من الاحتمالية. (٣)

وينهل تاريخ العلاقات الدولية مصادرة من المصادر الآتية (٤) :

(١) Ibid, P. 30-31.

(٢) Aron Raymond "Paix et guerre entre les Nations" Calman-Levy, Paris, 1962, P. 22.

(٣) Reynolds P.A. Op.cit., P. 7-8.

(٤) ميرل، مارسيل 'موسولوجيا العلاقات الدولية'، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦-١٠٨.

١- الوثائق الرسمية مثل المعاهدات والتصريحات والبيانات والخطب والمؤتمرات الصحفية والمناقشات البرلمانية. ويمكن التحقق بسهولة من صحة هذه الوثائق لكن يصعب بالطبع التحقق من مدلولها ومضامينها.

٢- التقارير التي يعدها الخبراء لحساب او تحت اشراف الحكومات او المنظمات الدولية المختصة ويمكن ان تعتبر هذه التقارير بمثابة اعمال تمهيدية من شأنها التأثير على سلوك القادة. وكذلك عقد المؤتمرات ومذكرات الشخصيات التي مارست دورا هاما في المسائل الدولية مثل مذكرات الجنرال ديغول وكيسنجر والتي تزودنا بمعلومات غنية عن الكثير من خفايا السياسة الدولية.

٣- المعلومات التي تبثها وسائل الاعلام ووكالات الانباء للصحافة والراديو والتلفزيون. ويعد هذا المصدر الوسيلة الاساسية للحصول على معلومات عن الاوضاع الجارية.

٤- الشهادات الشفوية لاستكمال المصادر المكتوبة.

الانتقادات على المنهج التاريخي

أولاً: لا يوجد حكم مطلق في التاريخ يقول كل شيء في العلاقات الدولية كما يرى ريمون ارون، والسرد المجرد للاحداث التاريخية لا يعلمنا شيئاً ما لم ينهل المؤرخ من بعض حقول المعرفة الاخرى، كالاقتصاد والجغرافية وعلم النفس. ان الاستفادة من الحقول الاخرى للمعرفة قد اتسعت ولم يعد المنهج التاريخي يزودنا بالنتيجة النهائية بشكل يفوق ما تزودنا به علوم المعرفة المتطورة في العصر الحديث. (١)

ثانياً: ان قدرة المنهج التاريخي على التنبؤ في العلاقات الدولية هي مسألة صعبة، اذ ان فائدة المنهج التاريخي كطريقة للتكهن يرتبط بالقناعة بان تطابق تجربة الماضي مع اتجاهات المستقبل يتعلق بمستوى ونسبة التغيير خلال الزمن فاذا كان السلوك حول قضية معينة هو نوعاً ما مستقر فانه يمكن قياس النماذج خلال زمن معين فعندئذ يمكن تحليل السلوك السابق كأساس لتحليل السلوك المستقبلي. ولكن في فترات التغييرات السريعة والجذرية فقدت التجارب التاريخية القدرة على التكهن. ويصبح عندئذ تطبيق المنهج التاريخي غير فعال في العلاقات الدولية. (٢)

(١) Toma Peter A. "Introductory essay" Op.cit., P. 7.

(٢) Ibid , P. 7.

ثالثاً: ان التاريخ كأي حقل أكاديمي منفرد لا يمكن أن يخبر رجال الدولة بوضوح كيف بإمكانهم العمل والرد تحت ظروف جديدة مع لاعبين آخرين منهم. والتاريخ لا يمكن أن يعلم صنّاع القرار ماذا يتوجب عليهم أن يقرروا في أي زمن معين. انه يمكن أن يقترح السبيل المباشر وذلك بالتركيز على أحداث الماضي والاتجاهات والمصالح القائمة. فعملية صنع القرار السياسي الخارجي لا يمكن أن تتجزأ في إطار التاريخ. وإنما في الإطار الذي تستخدم فيه العناصر. والتاريخ على الرغم من كونه مفيداً إلا أنه منهج غير كاف للدراسة لوحده، إذ أن طالب السياسة بحاجة إلى معرفة أكثر حول فن صنع القرار. ^(١)

رابعاً: ان الجدل هو من السعة من أجل المسك بكل العوامل الرئيسة في الشؤون العالمية وحساب القوى الرئيسة المؤثرة في فترة محددة وعليه فمن غير الممكن الاعتماد على عامل واحد الا وهو التاريخ في تحليل العلاقات الدولية كما ذكر توينبي بشأن الحضارة وماركس بشأن تأثير المادية التاريخية على حركة تطور المجتمعات. ^(٢)

خامساً: ينكر المنهج التاريخي إمكانية وجود علاقة سببية أو التحليل السببي أو الفهم النظامي في الوقت الذي أخذت فيه مناهج جديدة تؤكد على هذه المؤثرات في التحليل ولا سيما ما تؤكد عليه الاتجاهات الحديثة في تحليل العلاقات الدولية. ^(٣)

سادساً: من الصعب استنتاج قوانين من التاريخ وإن عملية استخراج قوانين من التاريخ والعمل على إيجاد غاية في التاريخ نفسه أكثر من الطبيعة الأخلاقية للإنسان سيضع المؤرخ في الطريق المسدود وعدم الثبات في جميع نماذج قواعد لتقييم القوانين المقتبسة تجريبياً. ومنذ أن يرى فلاسفة التاريخ في التاريخ كشفاً أكثر من مجرد تكرار النموذج الأساس فإن العالم قد تم التعامل معه ليس على أساس حقل وإنما على أساس خطة والذي تعمل فيه بعض القوى نحو غاية معينة. إن وحدات التحليل المستخدمة من قبل الفلاسفة هي مجموعة كبيرة: مثل الطبقات، الشعوب، الحضارات والثقافات، وفي

(١) Padelford N and Lincoln G. "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P.31.

(٢) Hoffmann Stanley "Contemporary Theory in International Relations" Op.cit., P.38.

(٣) Ibid, P. 39.

بعض الأحيان فإن مثل هذه الوحدات مفيدة لنا ومع ذلك فإنها لا يمكن أن تكون أدوات تحليلية فقط طالما كان علينا أن نتعامل مع تلك الأدوات. (١)

سابعاً: وبشأن مصادر التاريخ ترد بعض الانتقادات (٢) :

أ- أن معظم الوثائق المحفوظة داخل الارشيفات تبقى محاطة بالسرية لمدة ثلاثين عاماً. وفي غياب الوثائق الأساسية فإن الباحث يجد نفسه مضطراً إلى الاكتفاء بما يمكن أن يحصل عليه من مادة.

ب- أن الوثائق الرسمية بحاجة أحياناً إلى ترجمة وقد تؤدي إلى تفسيرات متباينة لا يمكن التغلب عليها مثلما ظهر بالنسبة لقرار مجلس الأمن الشهير (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ بين الترجمتين الفرنسية والانكليزية حول الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

ج- في حالات كثيرة هناك تناقض بين التصريحات الرسمية للدول وبين السلوك الواقعي لها، وأحياناً تقوم الدول على السير ضمن خطى لا تتفق مع تصريحاتها الرسمية.

د- أن المذكرات وذكريات الشخصية التي مارست ادواراً هامة في السياسة الدولية تزودنا في الواقع بمعلومات عن شخصية مؤلفيها والظروف التي صنعوا فيها قراراتهم أكثر مما تزودنا عن الحقيقة لأن هؤلاء اللاعبين الكبار لا يمكن أن يبتعدوا عن الادوار التي لعبوها.

هـ- صحيح أن وسائل الاعلام تزودنا بالكثير من المعلومات الهامة عن تطورات الاحداث الدولية إلا أن حرية التعبير لا زالت غير ممكنة في عدد كبير من الدول التي تسيطر فيها الحكومات على الوسائل السمعية والبصرية وتستخدمها كأدوات للدعاية.

(١) Ibid. P. 39.

(٢) ميرل، سارسيول موسيولوجيا العلاقات الدولية، ص ١٠٦-١٠٨.

المنهج الثالث

المنهج الاخلاقي - المثالي

Moral - Idealist Approach

يلعب هذا المنهج في ايجاد قناعة راسخة عند الشعوب بدور الاخلاق في بناء العلاقات الدولية. اذ يوجد هناك اعتقاد واسع بان غياب القواعد الاخلاقية المشتركة بين الشعوب هو المسؤول بشكل كبير عن اندلاع النزاعات والعنف الذي يجري بين الدول. ولهذا فان التأكيد على استخدام السلوك التعاوني والاكتثار من الحلول السلمية للنزاعات الدولية يمكن ان يضمن وذلك حينما تتفق الدول على قواعد اخلاقية عامة. وان هذه القواعد الاخلاقية تعين على ايجاد اهلية العمل في العلاقات الدولية. وان استخدام القوة طبقا لهذا المنهج هو عمل مدان اخلاقيا، وان ضمان السلام يقام على اساس القيم الاخلاقية، كما ان انضمام الشعوب الى هذه القواعد غالبا ما يأتي على اساس الاتفاق والقناعة بدور هذه القواعد في اقامة ارضية للسلام العالمي. فضلا عن ان قبول هذه القواعد سيجعل من الصعب لكل طرف في النزاع ان يرتبط بعمل شرير ضد الآخر. (١)

ويرى دعاة هذه النظرية بانه في الوقت الذي نتوجه فيه في الضرورات الاخلاقية وتخطب سلوك الافراد في الاساس ولكنها تمس حياة المجتمع ايضا، بما في ذلك جوانبه الدولية في الاقل من خلال تأثيرها على عملية ضبط سلوك كل فرد على حده (٢). انها تبدأ بالاعتقاد بان الطبيعة الانسانية تقوم على الاحسان والمساواة بين الناس والدول بوصفهم لاعبين في السياسة الدولية. انها تدعى بان الدول هي امتداد للانسان وتسعى وتبحث من اجل تحقيق الاتسان المثالي، انها تركز على الناس اكثر من الدول وان اهتمامها الرئيس ينصب على ان التشابه بين اللاعبين الدوليين (الافراد والدول) هو من اجل تعزيز المثاليات الانسانية. وبقدر ما يرفض المثاليون القوة في العلاقات الدولية فان بعضهم يرى بانه يمكن تبريرها اذا كانت

(١) Levi, Werner "The Relative Irrelevance of Moral Norms in International Politics" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy" The Press" New York, 1969, P. 191.

(٢) ميرل، مارسيل "توسيلوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

تخدم الافكار المثالية مثل تحقيق الحرية والعمل على انتهاء الحروب او اية قاعدة مثالية يرون انها مفيدة. (١)

وتعد الايمان مصدرا للعديد من المبادئ في هذا الميدان غير ان الاخلاق ليست حكرا على الاديان. فالاسس الاخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة بل وببساطة شديدة، في عبادة العقل. والواقع ان السلطات الدينية والدينية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب اساءة استخدامها عند مباشرتهم لها. فقد بذلت الكنيسة الكاثوليكية جهودا ضخمة منذ القرون الوسطى للتقليل من اللجوء الى القوة المسلحة او في الاقل للحد من اثارها. فنظرية الحرب العادلة التي تناقلها القدماء وقتنها توماس الاكوينى في القرن التاسع عشر اخضعت شرعية استخدام القوة الى شروط ثلاثة: عدالة الاساس القانوني، عدالة القضية، سلامة القصد. وقد شارك الفلاسفة ورجال الكنيسة في ادانة الحرب، ونقد الاستعمار والنضال من اجل الغاء الرق والعبودية والمطالبة من اجل توزيع اكثر عدالة للثروة. (٢)

ويؤكد المثاليون بان هناك قوانين تلزم الدول الاعضاء في المجتمع الدولي في علاقاتهم المتبادلة. ويعتقدون بان عصبة الامم وميثاق باريس وميثاق الامم المتحدة قد حققت نجاحا في تقييد القضايا المشروعة والتي ربما كانت قد تلجأ من اجلها الدول الى الحرب. والمثاليون يدعون بان الناس والدول تبحث عن المثاليات والقواعد والمبادئ، وانهم يمتدحونها عندما تخدمهم وينتقدونها عندما تتجاهلهم. ويبدو ان هناك افتراضا بان التغييرات الاجتماعية والتكنولوجية قد قادت الى تجانس عالمي اكثر من اثاره مشكلة صيانة السلام. وحيال كل قضية يرون بان الحرب هي امر غير مسموح به وانهم يتوقعون من الآخرين مشاركتهم هذا الانطباع ويصبحون عندئذ اكثر حبا للسلام. كما يعتقدون بان النزاعات تنجم عن الظروف الاجتماعية وليس من الميل العدواني الغريزي للانسان في المجتمع وبالنسبة فانهم يسعون الى معالجة الامراض الاجتماعية والاقتصادية وباسرع ما يمكن. (٣)

ومن الناحية المثالية، فان هذه القواعد الاخلاقية ستصبح راسخة الى درجة عالية في المؤسسات الدولية وتصبح جزءا مترسقا في البيئة الاجتماعية لصناع

(١) Jordan David C. "World Politics in our time" D.C. Heath Company, U.S.A., 1970, P.60-61.

(٢) ميرل، مارسيل 'موسميولوجيا العلاقات الدولية'، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-٢٧.

(٣) Jordan David, Op.cit., P. 61-62.

القرار السياسي الى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والاهداف المتعارضة مع هذه القواعد الى مرحلة حادة وتؤدي في نهاية المطاف الى استخدام القوة. وان هذا الاعتقاد يساعد على اقامة مجتمع مندمج هو اساس البناء القيمي لاجتماع المجتمع. لقد اصبحت المسألة الرئيسية هي اكتشاف الدور الذي تلعبه القيم في الحفاظ على مجتمع سلمي وتحديد فيما اذا كانت القيم توافق اية وسيلة مناسبة للسلم^(١). كما ان امتلاك القيم الاخلاقية، في الواقع هو بناء مجتمعي وان القيم المشتركة ربما تؤدي الى اندماج المجتمع لكونها امرا يشترك فيه اعضاء المجتمع وبما يؤدي الى اظهار سلوك سلمي واقامة مجتمع سلمي^(٢).

طبيعة القواعد الاخلاقية:

ان هناك بعض الاسباب التي تجعل القواعد الاخلاقية اكثر تأثيرا من اتجاه المصالح والسلوك ومنها^(٣) :

١- ان القواعد الاخلاقية هي بالضرورة وضعت في صيغ عامة وواسعة، واصبحت نتيجة لذلك موضوعا لتفسيرات مختلفة واسعة ازاء قضية معينة. وهكذا فان مدى واسعا للسلوك هو ممكن كله باسم نفس القاعدة الاخلاقية ما عدا بعض الحالات النادرة وذلك حينما توضع القاعدة في اطار ضيق وخاص وغير متوازن. ومن زاوية وظيفة القاعدة الاجتماعية فان مرونة السلوك واختلاف التفسيرات تؤدي الى طريق غير ملائم طالما ان السلوك المرغوب او المتوقع لم يتحقق وحينما تكون هناك قاعدتان في نزاع فان مدى السلوك المسموح لكل منهما ربما لا يقود ابدا الى سلوك غير تصارعي. فالتعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يدعو لاقامة السلوك على اساس القيم الاخلاقية المتبادلة.

٢- ان القواعد الاخلاقية تتكون من النظام القانوني لقيم فردية متعددة رغم كونها عرضة للتغيير، وكما تتطور الحاجات الاجتماعية وتتطلب وضع قيم جديدة فانها تضيف قواعد جديدة ايضا. وان هذه القواعد الفردية ليست بالضرورة متطابقة مع غيرها من القواعد الاخرى اكثر من السلوك الذي تسنده وان هذا يكون صحيحا بالنسبة الى ذلك الجزء من النظام الذي ينطبق على كل اعضاء المجتمع او على تلك الاجزاء المنطبقة على بعض اللاعبين وادوارهم. ان قيم

(١) Ibid., P. 61-62.

(٢) Werner Levi, Op.cit., P. 191-192.

(٣) Ibid, PP. 196-197.

عديدة تستند الى ادوار عديدة ولكن تتجانس الادوار وربما ليس كذلك الاخلاق واحيانا تستخدم القواعد الاخلاقية في مواقف مختلفة. اذ تستطيع دولتان ان تختار تطبيق قواعد مختلفة تستند الى سلوكيات مختلفة على الرغم من ان النظام القيمي العام للاطراف لا يكون متشابها. كما ان تعريف الموقف الذي يحدد القواعد المطبقة يدخل انواع عديدة من العوامل التي لا صلة لها بالقواعد القانونية مثل ثقافة الامة والبيئة والتجربة التاريخية. وان الامم ترى في موقف بعضها البعض نتيجة عدة عوامل تكون القواعد الاخلاقية جزءا خارجا عنها فالقواعد الاخلاقية في بعض المواقف قد لا تكون محددة للسلوك.

٣- ان القواعد الاخلاقية ضعيفة تجاه السلوك نتيجة لاختلاف الحدة التي تتمسك بها القواعد الفردية فيظهر ان تدرجية التوترات هي محددة جزئيا من قبل القاعدة الاخلاقية للحفاظ على المجتمع ومن قبل الجزء الواسع من الثقافة والمصالح للجماعة. فالقواعد يتم التمسك بها جماعيا ولكن ليس بنفس الحدة، ولهذا السبب فهي لا تؤدي الى ممارسة نفس السلوك.

المبحث الرابع

المنهج القانوني

Normative Approach

تقوم فكرة المنهج القانوني على انه لا يمكن اقامة مجتمع دولي ما لم يخضع افراده لقواعد السلوك، والمقصود بذلك خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام. ويكون الحكم عندئذ على سياسات الدول وفقا لاتطبيقاتها على قواعد القانون الدولي اكثر من تأثيرها بالمتغيرات والظروف التي تؤثر على سلوك الحكومات^(١) ويتبادل الكتاب الرأي بشأن كون تأثير القواعد القانونية في العلاقات الدولية ينطلق من الفكرة القائلة بان الدول تهتم بزيادة قوتها فقط، او بشكل متواضع، ان الدول ستفشل في البقاء ما لم تسعى نحو زيادة قوتها. وهكذا تتبع الدول قواعد القانون الدولي لانها تريد العيش في عالم يسوده السلام والقانون.^(٢)

(١) Holsti K.J. Op.cit., P. 8.

(٢) Kaplan Morton and Katzenbach Nicholas "The role of norms in International Politics" in Sanders ■ and Durbin Alan in "Contemporary International Politics: Introductory Readings", Op.cit., P. 48.

ويرى المعنيون في السياسة الدولية بان خضوع الدول الى قواعد قانونية اخذ يشكل مشكلة مهمة في الفلسفة السياسية تعبر عن نفسها في المسرح الدولي كمل تعبر الديمقراطية عن نفسها في السياسات الداخلية. وتنقسم هذه المشكلة الى قسمين فبعضهم ينظر الى السياسة كوظيفة للاخلاق والبعض الاخر ينظر الى الاخلاق بوصفها وظيفة للسياسة، فاولئك الذين يزعمون باولوية الاخلاق على السياسة يتمسكون بان من واجب الفرد الخضوع لمصلحة المجتمع ككل مضح بمصلحته من اجل مصلحة الآخرين الذين هم اكثر عددا. ان الذين يزعمون باولوية السياسة على الاخلاق يرون بان الحاكم يسمو على المحكومين لانه الاقوى بينما هم الاضعف. كما ان الاغلبية تحكم لانها الاقوى، اما الاقلية فانها تخضع لانها الاضعف. وهكذا يخضع الفرد لقواعد اكبر بكثير من الخضوع الطوعي، وعليه فان وجهة النظر القانونية هي امتداد لوجهة النظر المثالية التي تبدأ من اولوية الاخلاق باعتبارها التزاما على الفرد والذي من واجبه الخضوع للقواعد المعمولة في مصلحة المجتمع. وباتباعه مصلحة المجتمع، فان الفرد يساهم، في الواقع، بتطوير مصلحته ايضا. فضلا عن ان القوانين الاخلاقية يمكن ان تقام بواسطة العقل. (١)

ان المنهج القانوني يقوم على دور القانون الدولي في ضمان وصيانة الامن والسلام في العالم. اذ ان حل المنازعات الدولية يتطلب ايجاد الوسائل المناسبة لتسويتها، وان ذلك يتم من خلال انشاء مؤسسات دولية تساهم في القضاء على مصادر العدوان في المجتمع الدولي. (٢)

وقد رأى المعنيون في السياسة الدولية ورجال القانون بان نظام توازن القوى قد جر العالم الى سلسلة من الحروب التي جلبت الخراب والويلات للشعوب وان حل ذلك يتم من خلال انشاء منظمات دولية، حيث تم تأسيس عصبة الامم بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩، والتي كان لها دور في اعطاء دفعة كبيرة لظهور المنهج القانوني.

وتعد المنظمات الدولية انظمة مؤسسية للتعاون تتمد وظيفتها من التعاون الفني والاقتصادي الى الحفاظ على السلام العالمي. وضمن هذا الاطار تعمل المنظمات الدولية على تطوير الاعتمادية بين مختلف اللاعبين الدوليين وتتمكن عندئذ من تطوير الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج بين الدول على المستويين

(١) Carr Edward Hallet "The twenty years Crises 1919-1939; An Introduction to the study of International Relation" Macmillan, St. Marilins Press, London, 1970, P. 41-41.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية" دراسة في الاصول والنظريات، ط٣،

مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤، ص ١٧.

الاقليمي والعالمي. ومن شأن هذا الدور ان يساهم في اتمام الوظائف الحقيقية للمنظمات الدولية في اطار نظام دولي او فرعي^(١). كذلك تساهم المنظمات الدولية في ايجاد الوسائل المناسبة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ويبدو انه من الصعب الادعاء بالقضاء على النزاعات الدولية. واذا كان الامر صعبا للقضاء على النزاعات فانه من الصائب منع تبلور النزاعات الى حد الصدام المسلح.^(٢)

وفي اطار نظرية المنظمات الدولية يمكننا ان نميز على المستوى الدولي بين اتحاهين:

الأول: ويتمثل بالدراسات المتعلقة بوظيفة المنظمات الدولية والتفاعلات بين اعضائها وعملية نظام اتخاذ القرارات والامكانيات التي تمتلكها في بعض الحالات بصفة لاعبين مستقلين نسبيا.

الثاني: ويتعلق بدور المنظمات الدولية ومدة مساهمتها الفعالة في الاندماج على المستويين الاقليمي والدولي وفعاليتها في ضمان السلام وحل المنازعات بالطرق السلمية.

وفي الواقع ان من شأن هذه الدراسات ان تشكل استيفاء للوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية في ظل نظام دولي او فرعي ومتابعة تطور هذه الوظائف ومقارنتها بتلك التي وضعت في بداية نشأتها. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية فان التركيز ينصب على الدور الذي يمكن ان تلعبه بوصفها لاعبا في النظام الدولي ولا سيما حول تأثير عملها على الحكومات الوطنية وبالعكس.^(٣)

لقد توخى مؤسسو العصبة هيكلا مؤسسياً مثاليا يقوم على اعتبار منع الحرب ومقاومة العدوان وحل المنازعات حلا سلميا. ولكن كانت هناك فجوة بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون عليه. أي كانت فجوة كبيرة في الاطار النظري الذي قامت عليه العصبة والاطار التطبيقي لها. وانطوى عهد العصبة على نواقص نظرية. ولما كان العهد ينص على معاملة كل الدول الاعضاء بشكل متساو فانه قد ضمن للدول الكبرى اقلية دائمة في مجلس العصبة، وطالما لم يسع العهد لالغاء الحرب كلية ولكنه عمل فقط على تحديد الاسلوب الذي يمكن الرجوع اليه بشكل مشروع. ان الالتزامات المفروضة على اعضاء العصبة لتطبيق الشرعيات على

(١) Brailard Phillipe, Op.cit., P. 140.

(٢) Ibid, P. 379.

(٣) Ibid, P. 140.

حالات خرق العهد لم تكن بدون غموض^(١). وقد بذلت الجهود لتغطية النواقص في عهد العصبة بواسطة الرفض المطلق لكل الحروب وجعل تطبيق العقوبات امرا تلقائيا. وبذلت محاولات جادة لاصلاح العصبة عن طريق تبني عدة مشاريع مثل معاهدة المساعدة المتبادلة لعام ١٩٢٣ وبرتوكول جنيف ١٩٢٤ وميثاق لوكارنو ١٩٢٥ وميثاق بريان كيلوج ١٩٢٨ وفشلت العصبة في وضع حد لبعض حالات العدوان التي عصفت بالعلاقات الدولية مثل قيام اليابان بغزو منشوريا عام ١٩٣١ وقيام ايطاليا بغزو الحبشة ١٩٣٥ والحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩ والنزاع الايطالي - اليوناني ١٩٢٣ والنزاع الالماني - البولندي حول دانزك ١٩٣٩. وعلى الرغم من العقوبات التي فرضتها العصبة على ايطاليا ومطالبتها اياها بالتخلي عن الحبشة الا انها تمادت في عدوانها ومما زاد الطين بلة هو قيام بعض دول العصبة بالتعاطف مع ايطاليا المعاقبة مثل المانيا والنمسا وهنغاريا مما ادى في نهاية الامر الى دخول العصبة في طريق مسدود. لقد تصور كار بان العصبة عبارة عن اداة مستوحاة من المذاهب الليبرالية للقرن التاسع عشر وان نهايتها كانت منتظرة.^(٢)

والمشكلة هو ان قواعد القانون الدولي قد خرقت بين فترة واخرى وان بعض الدول كانت اقل تقييدا واقل اعترافا باهمية قواعد السلوك من غيرها. وفي القرن التاسع عشر ولفترة معينة، فان عدة دول وفي ظل بعض الظروف الدولية قد حققت بعض المكاسب من خلال خرق القواعد المتعلقة بالحرب او انها اسأت معاملة الملكية في الاراضي المحتلة وبعض الدول مارست القمع ضد سكان الدول المحتلة، ومن شأن ذلك يساهم في اضعاف القواعد العامة للقانون. اذ كلما تعمل الدول على اضعاف قاعدة معينة فانه ليس من السهل في الغالب التفاوض حول وضع قواعد جديدة، وهذا يفسر جزئيا استمرارية القواعد العرفية المعترف بها للدول بينما يكون الطرف المتضرر عاجزا عن الاستمرار بالمطالبة لرفع الحيف عليه. وحتى عندما تصبح القواعد القانونية غير مرغوب بها عند بعض اللاعبين الرئيسيين في المسرح الدولي، فانهم يكونون حذرين في خرقها خشية من ضعف القاعدة العامة للقانون وحتى عندما يخرقون القاعدة القديمة فانهم لا يستطيعون الاستمرار في القيام بذلك. والمشكلة هو انه من الصعب تقدير المدى الذي يكون فيه القانون مفيدا بشدة لصالح الدول.^(٣)

(١) Carr Edward Hallet, Op.cit., P. 28-29.

(٢) Ibid, P. 30-31.

(٣) Kaplan Morton and Katzenbach Nicolson, Op.cit., P. 120.

وفي الواقع ان حملة هتلر العدوانية على نظام ما بعد الحرب العالمية الاولى كانت لها نتائج سلبية على الطرق التي نهجها الدارسون في حقل العلاقات الدولية، فضلا عن ان الكثير من المعنيين لم يعد بوسعهم عدم الاكتراث حيال التوجهات التفسيرية والاخلاقية والتشريعية لنهاية حقبة العشرينات. واخذوا يؤكدون بانه مثلما هي مهمة المعاهدات والمنظمات الدولية فان الامة الاكبر في السياسة الدولية يجب ان تعطى للاهداف مثل الامن والتوسع والعمليات مثل التجارة والدبلوماسية والوسائل مثل الدعاية والتخريب. (١)

وعندما قامت منظمة الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ فانها كانت تعبيراً عن الحاجة الملحة لاقامة منظمة عالمية تتجاوز نقاط الضعف التي احاطت بالعصبة وتأخذ بنظر الاعتبار اقامة منظمة عالمية تستخدم القوة اذا تطلب الامر. ومع ذلك فان المرحلة التي جاءت بها الامم المتحدة تعد عصراً جديداً من الدبلوماسية البرلمانية التي فتحت افاقاً جديدة في العلاقات الدولية والتي تقوم على:

١- اقامة منظمة دائمة لها مسؤوليات واهداف محددة.

٢- مناقشات عامة يكون لها صدى واسع.

٣- قواعد اجرائية تحكم استمرار المناقشات.

٤- قرارات يتم تبنيها بعد التصويت بالاغلبية.

ومما ساعد على ظهور هذا النمط من الدبلوماسية هو الزيادة في عدد الدول النامية التي ظهرت على المسرح الدولي منذ عام ١٩٥٥ ولا سيما في عام ١٩٦٠ والتي استطاعت ان تحقق الهيمنة على الجمعية العامة للامم المتحدة مستفيدة من نظام التصويت بالاغلبية (٢). واخذت تطرح هذه الدول مسألة تطوير الامم المتحدة ولا سيما عمل مجلس الامن الذي جمد بواسطة حق الفيتو وتحسين القواعد والاجراءات في هيئات المنظمة العالمية واعطائها الوسائل المناسبة من اجل انجاز دورها بشكل افضل في حدود الميثاق. وطرحت قضية القيام باصلاحات ديمقراطية في الامم المتحدة مثل تعديل المادة (١٠٩) من الميثاق. وأكدت هذه الدول على احلال الديمقراطية في المنظمة بحيث تشمل كل الدول الاعضاء في ان يكونوا متساويين امامها.

لقد انتقدت المنظمة العالمية على اساس ان وضعها ينطبق على وضع القرن التاسع عشر اكثر من انطباقه على القرن العشرين. واهم ذلك الانتقادات التي كملت

(١) Holsti K.J. Op.cit., P. 8.

(٢) Zorgbibe Charles, Op.cit., P. 139.

على الامتيازات الممنوحة للدول الكبرى والتي بإمكانها ان تعرقل عمل المنظمة بواسطة حق الفيتو وان تقوم المنظمة بدلا من ذلك على اساس المشاركة المتساوية في التصويت وطرح البعض معايير جديدة للتصويت. (١)

ان أي حكم او عقوبة ضد احد الاعضاء الدائمين الذين لهم حق استخدام الفيتو لا يمكن تنفيذه الا بموافقة ذلك العضو. ولا يمكن المجادلة بان الحصانة التي يتمتع بها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن لا تؤثر في الجهاز القانوني للميثاق. وفي اسوأ الحالات تكون الدول الخمس الكبرى مخالفة للقانون ومخلة بنظام سيظل ساريا لبقية اعضاء المجتمع الدولي. ومثل هذا الرأي يعني القبول بنظامين قانونيين: احدهما للدول الخمس الكبرى التي تسيطر على نسبة ساحقة من القوة العسكرية والصناعية في العالم والآخر لبقية العالم. ومن جهة سياسية لا يعتمد الحفاظ على السلام في هذه الحالات على العقوبات القانونية ولكن على توازن القوى بين الدول الكبرى. (٢)

ان من ابرز المآخذ على المنهج القانوني تكمن في ان مبادئ السيادة الوطنية وتأكيد المصلحة القومية قد انتصرت في اكثر الاحيان على قواعد القانون الدولي ويتضح من استعمال القوة حيث تكون مبادئ القانون الدولي واضحة تماما. (٣)

المبحث الخامس

المدرسة الواقعية

Rialsit Approach

جامعت المدرسة الواقعية كرد فعل على المدرسة المثالية وهي حصيللة الخلل الذي اصاب العلاقات الدولية في الثلاثينات حينما تعرض المنهج القانوني - المثالي الى انتكاسة شديدة والى خيبة امل. وعلى خلاف المدرسة المثالية التي تنظر الى العلاقات الدولية كما يجب ان تكون عليه فانها تدعو الى ملاحظة ما تسير عليه هذه العلاقات في الواقع. ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في

(١) Ibid, P. 148.

(٢) فريد مان ولفغانغ تطور القانون الدولي " منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ، ص ٧٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٨.

المصالح بين مختلف الأمم ويشددون على أن الدول تتضارب مصالحها وتتدخل في صراع يقود إلى الحرب. وعلى خلاف المدرسة المثالية يعتقد الواقعيون أن الطبيعة البشرية ثابتة أو في أقل يصعب تغييرها بسهولة فالإنسان ليس مجبوراً على حب الخير والفضيلة فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة. ونتيجة للصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة ويعتبر الواقعيون أن توازن القوى هو أحد الوسائل الهامة في هذا المجال، إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة.^(١)

إن هذه المدرسة تنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائماً لتعزيز قوتها، ومن أبرز من تحدث عن ذلك هو هانز موركنتا والذي أكد على أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما القوة والمصلحة، وأن المصلحة تتحدد في إطار القوة، وأن الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار. كما أن التفسير حول لماذا تسعى الدول للبحث عن القوة يرتبط بطبيعة الإنسان. إذ يرى البعض بأن الإنسان سواء في إطار الدولة أو ك فرد منقاد بواسطة الرغبة نحو القوة، وبعبارة أخرى أن أسباب السلوك التجريبي للدول واجهت افتراضاً يتعلق بتبريرات الإنسان، فالإنسان يبحث عن القوة بسبب الطبيعة الفطرية غير الآمنة لبيئة، وأن الناس مجبرون للحصول على القوة ليس بسبب أن القوة غير مرغوبة في سبيل تحقيق غاياتهم ولكنها وسيلة لتحقيق المتطلبات النفسية. والإنسان يبحث عن القوة إما بوصفها غاية أو بوصفها وسيلة. وأن سلوك الدولة هو مجرد امتداد لسلوك الإنسان وأن الواقعيين يرون بأنه إذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وأنه إذا لم تقم الدول بذلك، في الوقت الذي تقوم به دول أخرى، فإنه سيكون محكوماً عليها بمعانات الاكراه والاندحار وحتى الانتثار.^(٢)

وفي أصولها تستند المدرسة الواقعية إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، إذ ينطلق هوبز من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعاً في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه أو طمعاً في المجد. وترتبط هذه الحالة الطبيعية في ذهن هوبز، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطاء من سلطة مشتركة يحترمونها فإنهم يصبحون في وضع

(١) دورثي، جيمس وبالمستغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٠.

(٢) Jordan David, Op.cit., P. 58.

شبيه بحالة الحرب. وان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم الى العنف تكمن في اقامة سلطة يتمكن البشر في حمايتها من العيش بسلام. (١)

والعلاقات الدولية يمكن ان تدرك لتشمل مجموعة من المصالح تقع وراء القوة، ويرى موركنثاؤ بان المصلحة قد تركزت في السياسة الدولية. ذلك ان كل حكومة تهتم بالصراع وعليها ان تعدل افعالها طبقا لمتطلبات القوة. وحينما يتسائل البعض عن جدوى الصراعات بين الامم ويطالب بان يكون التعاون بدل القوة يجيب انصار القوة بان الرغبة في القوة هي ببساطة جزء من طبيعة الانسان وان الحاجات الانسانية قد تأثرت بواسطة هذه الارادة وان الاصلاحات لا يمكن تحقيقها لتصحيح الظروف القائمة والدائمة للانسان في المجتمع. ويرى انصار القوة بان منطق القوة لا يمكن تجاوزه ومتى ما تظهر منظومة من العلاقات بين الكيانات السياسية ذات السيادة الى الوجود فان قواعد القوة تسود بلا محيص. ويرى هؤلاء بان تقييد السلوك بواسطة القواعد الاخلاقية والقانونية يبرهن درجة عالية من الضعف لتغيير العلاقات بين الوحدات السياسية الى أي شكل من غير تلك الاشكال القائمة على نماذج اعتبارات القوة. (٢)

وعادة فان رد فعل الانسان في المجتمع تجاه الآخرين يكون وفق طريقين متعاكسين. ففي بعض الاحيان يعبر عن الانانية او الرغبة في تقديم مصلحة على حساب الآخرين. وفي اوقات اخرى فانه يعبر عن الروح الاجتماعية والتعاون مع الآخرين من اجل الدخول معهم في علاقات من الرضا، وحتى من اجل اخضاع انفسهم لهم وفي كل مجتمع فانه يمكن رؤية هاتين الطريقتين، فلا يمكن ان يقوم أي مجتمع ما لم يظهر نسبة كبيرة من اعضائه درجة معينة من رغبة في التعاون وتحقيق الرضا المتبادل ولكن في كل مجتمع يتطلب وجود بعض العقوبات من اجل تحقيق التضامن المطلوب للمحافظة عليه، وهذه العقوبات مطبقة من قبل الجماعة او الفرد المسيطر (الحاكم) والذي يعمل باسم المجتمع فالعضوية في اغلب المجتمعات هي طوعية. وان العقوبة القصوى التي يمكن تطبيقها هي الطرد. ولكن خصوصية المجتمع السياسي والتي تأخذ في العصر الحديث شكل الدولة تكمن في ان العضوية هي اجبارية، والدولة التي تشبه المجتمعات الاخرى يجب ان تقوم على اساس المصالح المشتركة بين اعضائها ولكن القسر يمارس بشكل منظم بواسطة

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(٢) McClelland Charles A "Theory and International System" The Macmillan Company, New York, 1966, P. 65.

الجماعات الحاكمة من اجل فرض الولاء والطاعة ويعني بشكل لا يقبل الجدل بان الحكام يمارسون السيطرة على المحكومين. (١)

لقد اعتقد الكتاب المثاليون بعد الحرب العالمية الاولى بان اقامة عصبية الامم كان يعني ازالة القوة في العلاقات الدولية واحلال الحوار بدل الجيوش وان سياسة القوة والتي نظر اليها بوصفها دليلا على مساواة النظام الدولي السابق اصبحت امرا منبوذا. ان هذا الاعتقاد قد استمر لاكثر من عشرة سنوات وكان بسبب الظروف التي مرت بها الدول الكبرى والتي كانت مصالحها الاساسية تكمن في الحفاظ على الوضع الراهن. ويرى البعض بان الافتراض بازالة القوة يمكن ان يؤدي الى حل المشاكل السياسية لم يكن صحيحا. وان المساواة الشكلية للكل في الحوار في ظل العصبية لم يجعل من القوة عاملا اقل فعالية. (٢)

لقد اراد موكنثار اعداد نظرية عامة يمكن تطبيقها على كل علاقة سياسية حينما يرى ان القوة، واكثر تحديدا الصراع من اجل القوة، قد تحدد بشكل عميق في الطبيعة الانسانية والتي تعد مصدره، طبيعة ليست سليمة لانها تضع في كل انسان الرغبة والميل نحو القوة. وبالنسبة للسياسة الدولية فان كل دولة تتطلع نحو القوة، وهي تسعى اما الى الحفاظ على الوضع الراهن او تغييره، وتؤدي بالنتيجة الى قيام ما نطلق عليه بتوازن القوى والى السياسات التي تهدف الى الحفاظ على هذا التوازن. (٣)

وفي اطار المصلحة الوطنية قام توماس روبنسون بتصنيف انواع المصالح الوطنية عند موركنثار وبالشكل الاتي (٤) :

- ١- المصالح الاولى وتتضمن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الامة ضد التجاوزات الخارجية. والمصالح الاولى لا يمكن المساومة عليها وان جميع الامم تتمسك وتدافع عنها باي ثمن.
- ٢- المصالح الثانوية وهي مصالح مواطني الدولة في الخارج فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية لممثليها في الخارج.

(١) Carr Edward Hallet The Twenty years crisis, Op.cit., P. 96.

(٢) Ibid, P. 103-104.

(٣) Braillard Philippe "Theories des Relations Internationales", Op.cit., P. 69-70.

(٤) Robinson Thomas W. "National Interests " in James Roscrua" International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory" The Free Press, NewYork, 1969, P. 184-185.

٣- المصالح الدائمة: وهي تلك المصالح الثابتة خلال فترة طويلة من الزمن انها تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء. فمثلا كانت بريطانيا ولفترة طويلة من الزمن تتمسك بحرية الملاحة في البحار وبالتفسير الضيق للمياه الإقليمية.

٤- المصالح المتغيرة: هي تلك المصالح التي تحددها الامة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية مثل اراء المسؤولين والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسات الحزبية لامة معينة. وبهذا الصدد فان المصالح المتغيرة تختلف عن المصالح الاولى والدائمة. فمثلا لم تنتظر بريطانيا الى احداث جيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ كونها مسألة ذات مساس بمصالحها الوطنية.

٥- المصالح العامة: هي تلك المصالح التي يمكن ان تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة ولعدد كبير من الدول او في عدة حقول خاصة مثل الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية والقانون الدولي مثل مساعي بريطانيا للحفاظ على توازن القوى في القارة الاوروبية.

٦- المصالح الخاصة: وهي المصالح التي تتحدد في الزمان والمكان المعين، وهي غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة. فمثلا كانت بريطانيا ولفترة من الزمن تنتظر الى استقلال الاراضي المنخفضة كمطالب رئيس للحفاظ على توازن القوى في اوروبا.

ويضيف روبنسون ايضا ثلاث مصالح دولية عند موركنثار وبالشكل الاتي (١) :

٧- المصالح المتطابقة: وهي تلك المصالح الوطنية التي تتمسك بها الدول بشكل مشترك (وهي واحدة من المصالح الوطنية التي تم اعدادها في الفقرة ٦) فمثلا كان هناك مصلحة مشتركة للولايات المتحدة وبريطانيا على ان القارة الاوروبية لن تكون تحت سيطرة قوة مفردة.

٨- المصالح المتكاملة: هي تلك المصالح التي بالرغم من انها ليست متطابقة الا انها قادرة على تشكيل اساس للاتفاق حول قضايا معينة. لقد كان لبريطانيا مصلحة في استقلال البرتغال عن اسبانيا كوسيلة للسيطرة على منطقة المحيط الاطلسي، في حين كان للبرتغال مصلحة في بقاء بريطانيا دولة مهيمنة على البحار كوسيلة للدفاع ضد اسبانيا.

٩- المصالح المتصارعة: هي تلك المصالح التي يمكن ان تتحول من خلال الدبلوماسية ووقوع احداث معينة او بمرور الزمن الى مصالح متكاملة وان نفس الشيء يمكن ان يقال عن امكانية تحول المصالح المتطابقة او المتكاملة الى مصالح متصارعة.

(١) Ibid. P. 185.

الانتقادات على النظرية الواقعية (١)

- ١- ان هذه النظرية لم تأخذ بنظر الاعتبار سوى عامل القوة واهملت المتغيرات الاجتماعية الاخرى المؤثرة في العلاقات الدولية، ومهما تكن اهمية متغير القوة فانه لا يمكن ان يصل الى تفسير على المستوى العام، نوع معين من العلاقة الاجتماعية المعقدة والتي يدخل فيها عدد كبير من المتغيرات ولهذا فان تعريف السياسة الذي يقترحه موركنثاو ضيق جدا.
- ٢- ان مفهوم القوة لم يعرف جيد وجاء استخدامه بشكل عام جدا فالقوة قد اسيء تعريفها بالنتيجة ما بين وسيلة ودافع وعلاقة.
- ٣- ان مصطلح المصلحة الوطنية المعرف وفقا لمصطلح القوة تعرض هو الاخر للانتقاد فالمصلحة الوطنية لا يمكن تحديدها وقياسها بسهولة وبشكل موضوعي لانها مفهوم ذاتي بشكل كبير وينطبق على فترة لم يكن فيها النظام الدولي متجانسا.
- ٤- ان النظرية الواقعية تقوم قبل كل شيء على رؤية محددة للعلاقات الدولية وفق نمط العلاقات الدولية القائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع وجود نظام دولي متجانس نسبيا. الا انه لا يمكن تطبيقها على النظام الدولي المعاصر. فضلا عن ان الخصيصة التجريبية التي يريد موركنثاو اعطاءها لنظريته محددة جدا.

المبحث السادس

المنهج السلوكي

Behavioral Approach

منذ الخمسينات اخذت العلوم السياسية تتجه صوب العلوم الاجتماعية وعلم النفس والاقتصاد والانثروبولوجيا وغيرها من اجل وضعها ضمن مناهج بحث في حقل علم مستقل ولاكتشاف المعلومات التي تساعد على بناء المفاهيم والنظريات. ان النتائج التي تمخضت عن ذلك يمكن ان نطلق عليها بالثورة السلوكية - في علم السياسة- والتي تمثلت في السعي لابعاد العلوم السياسية عن القانون والفلسفة والتاريخ والتوجه بها نحو الجوانب النظرية المنهجية للعلم. (٢)

(١) Braillard Philippe, Op.cit., P. 71.

(٢) Falco Maria J, "Truth and Meaning in Political Science: An Introduction to Political Inquiry" Charles Emerril pub Com, U.S.A. 1973, P. 102.

ويرى انصار هذا المنهج بان علم السياسة هو حقل علم اجتماعي، وهذا يعني بان عالم السياسة يدرس تلك الجوانب من سلوك الافراد والمجتمع والتي تقع بشكل مباشر او غير مباشر في المسرح السياسي. ومن مزايا هذا المنهج هو انه يتخلى عن الاعتبارات القانونية والاحكام القيمة للآخرين لان الحلول ونماذج الاختيارات التي يعتمدها قد تجذرت في توجهات الثقافة الخاصة وافضليات ذلك المجتمع الذي يعالجه ويتعامل معه. (١)

ان الغاية من المنهج السلوكي هو تطبيق المنهاج والطرق والمفاهيم العلمية والمعلومات والحصول على تقنين المعرفة والتي لا يمكن تقنينها بدون المعلومات اذ ان صنع المعلومات يعد احد العناصر الرئيسية للتمييز بين الدراسات التقليدية والسلوكية في مناهج البحث في العلوم السياسية. والباحث في العلاقات الدولية، ضمن هذا المنهج، يركز على الحقائق الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية التي تبدو اكثر ملائمة لاهتماماته. وتتصب الجهود في المنهج السلوكي على القيام باجراء مقارنة بين حدثين او موقفين لا يمكن ان يكونا بالضرورة متشابهين، حيث ان كل منهما منفرد وقائم بذاته. كذلك ان القيام باجراء المقارنة والتعميم يمكن ان يميز وجود انتظام او تشابه. وفي نفس الوقت فان امكانية اجراء المقارنة هي نسبية ومقاربة. ويجب التأكد من وجود مستويات كافية من الانتظام والتشابه من بين عدة قضايا او احداث لكي يمكن ان تتحول الى معلومات والتي بدونها ينعدم التعميم ومن اجل فان الحقائق لا يمكن ان تتحول الى معلومات والتي بدونها ينعدم التعميم ومن اجل نقل المعلومات الى نقطة متقدمة فان العالم السياسي يستخدم قواعد واضحة من اجل تحويل مجموعة من الحقائق الى معلومات وهذا يتطلب القيام باجراءات عملية تبدأ بقياس المتغيرات. فعند انتقاء عدد محدد من القضايا التي يرغب في استخدامها كأساس للتعميم نعمل الى تحديد المتغيرات المستقلة والوسيلة التابعة الضرورية للتحليل. ومن اجل الحصول على قياس ادق لهذه المتغيرات والعلاقة فانه من المفيد اجراء مستوى واسع من التحليلات الاحصائية واستخدام الحاسبة الالكترونية اذ ان استخدام الطرق المنهجية والاحصائية سيضع الباحثين في الطريق الصحيح من اجل ايجاد حلول للمشاكل التي تواجههم في دراسة العلوم السلوكية. (٢)

ان دراسة المنهج السلوكي في العلاقات الدولية تتبع من الفرضية بان سلوك الامم هو في الواقع نتيجة لسلوك الافراد والجماعات والتظيمات الاجتماعية والذي

(١) Ibid, PP. 2-5.

(٢) Singer David "Behavioral Science Approach to International Relations: Payoff and Prospect" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy: a reader in research and Theory" The Free Press, New York, 1969, P. 65-66.

لا يتضمن فقط سلوك رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والأحزاب السياسية والمدارس واتحادات العمل ولكن يتضمن أيضا العائلات والمدارس والجمعيات المهنية. وقد درس علماء الاجتماع وعلماء النفس والاثروبولوجيا بدرجات مختلفة من الصرامة والابداع سلوك الافراد والجماعات وكان ذلك دافعا لعلماء السياسة ليحذوا حذورهم. (١)

وحيثما نتحدث عن سلوك الانسان كمتغير فنحن نعني بان السلوك في النظام الدولي انما يتأسس على الرغبات والاهداف والمعتقدات الشخصية والفردية والعناصر الاخرى الممزوجة بعضها ببعض تحت عنوان الخصوصيات الفردية. والمقصود هنا سلوك صناع القرار الذين يؤثرون على سلوك الدولة في الشؤون العالمية. ان هذا المنهج يتضمن دراسة سلوك الانسان لسببين (٢) :

أولاً: ان الانسان مركز للكون ويرغب في ان يكون سبب الاحداث التي تدور حوله.

ثانياً: يتفاعل الانسان مع اخرين مثله يومياً، ولهذا فهو يشعر بان السلوك بين الامم لا يختلف كثيراً عن سلوكه.

ان تفسيراً شاملاً للسلوك السياسي الدولي يقوم على سلوك الانسان نفسه وهناك عدة مناهج تربط سلوك الانسان بالنظام الدولي ويمكن توصيفها بما يأتي:

أولاً: الغريزة: وتعني بان تفسير سلوك الانسان على المستوى الدولي ينبع من ترتيب فطري. ويرى كينث والتر بان محور الاسباب الرئيسة للحرب توجد في طبيعة سلوك الانسان. وان مثل هذا التفسير في وقت السلم يرجع الى الفطرة الرئيسة النابعة من عدم وجود دوافع خارجية لاحباط نظريات العدوان التي تقوم على رد فعل فطري يتم تحريكه بواسطة قوة خارجية. ويسود والتر رأي سبينوزا بان غرض أي فعل هو الحماية الذاتية لللاعب والصراع بين العقل والعاطفة، فاذا كان الانسان يعيش بواسطة عقله لوحده فانه عندئذ يستطيع ان يتعلم العيش جنباً الى جنب مع الناس الاخرين بدون ضرورة للصراع، ومع ذلك فان عاطفته غالباً ما تقود لتجعله يشعر بمزيد من الفخر حينما يلحق الاذى بالآخرين. (٣)

(١) Ibid, P. 68.

(٢) Sullivan Michael, P. "International Relations: Theories and Evidence" Prentice-Hall, Inc, Englewood, New Jersey, 1976, P. 19-20.

(٣) Ibid, P. 23-24.

وقد عالج ميشيل سوليفان العلاقة بين الغريزة والحرب وتوصل الى ان هناك بعض المتغيرات الخاصة تكشف عن غريزة الانسان العدوانية ومع ذلك فان الاعتماد على الغريزة ليس بتغيير كاف وضروري للعدوان. ويرى بان النزعة الغريزية عند الانسان لا تسبب الحرب بشكل دائم مما يدفع الى القول بان الغريزة تسبب سلوكا سلميا ايضا، وان كلا الغريزتين تعملان في اوقات متفرقة، والغريزة كذلك لا يمكن ان تفسر التباين في سلوك الدولة نحو الحرب. (١)

ثانيا: الصور: هناك علاقة خاصة بين الصور والسلوك تقام في صورة المرأة، ولا سيما عند دراسة العلاقات الامريكية - السوفيتية ابان الحرب الباردة فقد وجد، خلال تلك الفترة، ان هناك سوء فهم متبادل بين الطرفين، فكل طرف قد صور الآخر بوصفه معتديا ومستغلا لشعبه وليس له ثمة شعبية في داخل الدولة ويفتقد للثقة ويتبنى سياسة خارجية غير عاقلة. ويرجع الامر الى ان هذه الصور قد تأثرت بالحرب الباردة. وقد وجد فرانك وايز بوند بان الامم تمسك بهذه الصور عن الآخر من غير المحتمل ان تمارس سلوكا تعاونيا مع الطرف الآخر على المدى الطويل. كما ارتبطت هذه الصور احيانا بشن الحرب او استمرارها. فقد كانت النمسا عام ١٩١٤ تتحدث عن السلوك الاجرامي لصربيا وصور هتلر اعداءه في عام ١٩٣٩ يحملهم الضغينة ضد المانيا، كما هاجمت فيتنام الشمالية والفيتكونغ بشدة السياسة الامريكية اثناء الحرب في فيتنام. وبشكل معاكس فقد صور النمساويون انفسهم بصفة محبين للسلام والنظام وديمقراطيين، كما برأ هتلر نفسه من جرائم الحرب العالمية الثانية، كما بررت الولايات المتحدة حربها في فيتنام في اطار الاخلاقية والحضارة الغربية. وصور الفيتكونغ وفيتنام الشمالية انفسهم مسالمين ويكونون الاحترام لاستقلال الدول الاخرى. وهكذا تتغير الصور في مداها وشدها خلال فترة الازمات والحروب. (٢)

ثالثا: نظام القيم: يعمل نظام القيم كموجه او عنصر تغلغل لكل الافراد. ولكل فئة سياسية نظام قيمها الخاص. فالقادة البولشفيك في روسيا كان لهم نظام قيم خاص والقادة السوفيت كذلك وكانوا يعتقدون بان عليهم تعظيم مكاسبهم وهدفهم تحقيق النصر لمعسكرهم. والقادة الامريكان امتلكوا ايضا نظام قيم خاص. ووصف هنري كيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق نظام الاعتقاد عند وزير الخارجية الامريكي الاسبق جون فوستر دالاس بانه انموذج لنية غريزية سينة وبين بان نظرة دالاس للعداء السوفيتي قد تغلغلت في نظام

(١) Ibid. P. 26.

(٢) Ibid. P. 44.

الاعتقاد الخاص به وقادته الى الاستنتاج بان سلوك الاتحاد السوفيتي لم يكن مخلصا ولكنه كان بمثابة وظيفة لتطوير قدراته لانه في عقل دالاس كان السوفيت شريرين فطريا. (١)

رابعا: دور الشخصية: تلعب الشخصية تأثيرا في السلوك السياسي الدولي من خلال مسألتين:

الاولى: صعوبة التنظير في خصائص الشخصية حول نوع الموقف.

الثانية: ان القياس المناسب لمحددات الشخصية هي مسألة صعبة في العلاقات الدولية. ومن الصعب جدا ايجاد اجماع حول محددات الشخصية، فضلا عن ان مسألة قياس التباين في خصائص الشخصية هي مسألة صعبة ايضا. وفي عدد محدود من القضايا استخدمت بعض الشخصيات مثل ستالين وهتلر كدليل على تأثير الفرد، لا سيما، دراسة قدرة الشخصية في اتخاذ قرارات قادرة على تغيير السلوك. ومع ذلك فانه من الصعب جدا العثور على خصائص الشخصية في القرارات. (٢)

وقد تعرضت هذه النظرية الى عدة انتقادات:

أولا: سعى علماء الاجتماع الى جمع المعلومات التي يمكن ان تقاس وتعامل احصائيا، الا انه في الواقع هناك معاناة حول المعلومات الكمية المناسبة في الشؤون الدولية، اذ بدت انها مسألة بعيدة المنال وان الحصول على مصادر مناسبة هو محدود واخذت البحوث تتطلب وجود درجة عالية من الدعم المالي. (٣)

ثانيا: لقد جاهد علماء الاجتماع من خلال ارتباطهم بالنزعة العلمية نحو بناء نظرية فعمدوا الى اقصاء العناصر المحلية والقيم، وهذا لا يعني بالضرورة بان القيم والاخلاق سوف لا تدخل في انتقاء محاور البحث السلوكي. ان استقلال الابحاث عن هذه القيم والاخلاق يمنع علماء الاجتماع من التحقيق والاستقصاء في المشاكل الاجتماعية. ان دراسة العلاقات الدولية في اطار المنهج السلوكي اصبحت مشكلة اكبر منذ ان ارتبطت المصاحبة في مثل هذه الدراسات بالتوترات والصراعات والحروب الدولية.

(١) Ibid, P. 45.

(٢) Ibid, P. 59.

(٣) Kriesberg Louis "Social Processes in International Relations A Reader " John Wiley and on, Inc, U.S.A. 1968, P. 8.

ثالثاً: يتقيد السلوكيون في أبحاثهم واهتماماتهم بما يمكن أن تقدمه لهم المناهج وتقنيات البحث العلمي. فاصبح المنهج السلوكي اسير المناهج العلمية والطرائق السلوكية لا تحاول التعبير عن الواقع والحقيقة الدولية بقدر ما تحاول فرض ببيان نظري ولم تتمكن من استخراج نماذج كاملة للدراسة.^(١)

رابعاً: ان استخراج قواعد نظرية عامة من جداول احصائية لا تساعد على فهم طبيعة العلاقات الدولية لان العينات التي انتقيت للدراسة قد اخذت من سجل التاريخ، أي انها قد اخضعت الى تفسير و تم تحليلها كمياً وفق الطرق العلمية الحديثة، وعليه فان التحليل الكمي السلوكي لا يفوق ما تأتي به النظرة التاريخية الثاقبة.^(٢)

خامساً: يعاب على المنهج السلوكي في محاولته لاستخراج قواعد نظرية من خلال ضبط التكرار في الاحداث الدولية لتحديد مظاهر الانتظام وذلك لان التفسير هي مسألة مألوفة في العلاقات الدولية. اصف الى ذلك ان تشخيص انتظام في حدث دولي معين لا يمكن ان يكون هو المعيار الذي يفسر الاحداث لاستشراف المستقبل بل ربما هذه الظاهرة بحد ذاتها بحاجة الى تفسير.^(٣)

المبحث السابع

منهج النظام

System Approach

تعتبر هذه المدرسة امتدادا لافكار فون برتالانفي الذي تعود دراسته في هذا الميدان الى العشرينات. وكذلك تالكوت بارسونز وديفيد ايمستون. وتعد احد المناحي المتطورة للمنهج السلوكي. هناك طريقتان لدراسة النظام الطريقة التجريبية والطريقة التحليلية، وقد استخدمت كلتاهما بسعة في العلوم الطبيعية والهندسية ولكن بسبب التعقيد الهائل للعلوم الاجتماعية وصعوبة اجراء الطريقة التجريبية معها فان الطريقة التحليلية قد استخدمت بشكل واسع في العلوم الاجتماعية، ولا سيما، في علم العلاقات الدولية وتحت هذه الطريقة وضعت الافتراضات التالية حول النظام في النظرية العامة للنظم:

(١) حتى، د. ناصيف يوسف "النظرية في العلاقات الدولية" دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٥.

(٢) نعمة، د. كاظم هاشم، "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

أ- ان النظام هو مجموعة من الاجزاء المترابطة.

ب- تتفاعل اجزاء النظام فيما بينها.

ج- ان كل جزء يمكن ان يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الاجزاء الاخرى المرتبطة به.

وعلى هذا الاساس فان النظام هو عبارة عن "وسط مترابط نتيجة لسبب او مدخل نحو مخرج" (١)

ان كل شيء في الحياة يمكن ان يدرك بوصفه نظام System وفي نفس الوقت يمكن ان يدرك بوصفه نظاما فرعيا Subsystem لنظام اكبر فالدورة الدموية عند الانسان تعد نظاما كيمياويا، وهي في الوقت نفسه تعتبر نظاما فرعيا لنظام الدم والذي بدوره يعد نظاما فرعيا لجهاز الانسان الذي هو نظام فرعي للمجتمع الانساني. ونفس الامر يمكن ان يدرك بالنسبة للنظام الشمسي ونظام الثمن في علم الاقتصاد وهكذا. (٢)

ان من ساهم في تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية هو جورج موديلسكي وريتشارد روزكرانس وماكنلاند واندرو سكوت وبارسونز، ولكن ابرز دعاة هذه النظرية هو مورتون كابلان الذي ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي. والاهداف التي يسعى اليها في هذه النظرية هي "التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل الى شكل آخر" (٣)

ان التحليل النظمي يسمح بصياغة قوانين للدينامية الاجتماعية، لانه لا ينصرف الى معالجة قرار بعينه وانما يعمل من جهته للاحاطة بعملية تسلسل رد الفعل والتي من خلالها يتم اتصال بعضها ببعض على نحو يؤدي الى تغلبها على العقبات التي تواجه طريقها. (٤)

(١) Bandyopadhyay, Joyantany ja " General Theory of International Relations" Allied pub limited, New Delhi, 1993. P. 39.

(٢) Reynolds, P.A., Op.cit., P. 186.

(٣) مقلد، د. اسماعيل صبرى "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤) ميرل، مارسيل "موسولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

وتستخدم نظرية النظام اساسا في تطبيق النظام الدولي الشامل. وان استخدامها يكمن في التمكن من رؤية السياسة الخارجية في اطارها الاوسع وتمييزها عن غيرها من النماذج التي تظهر في السياسات الخارجية للدول. ان مفهوم النظام في العلاقات الدولية هي استخراج مباشر لمفهوم النظام كما هو مستخدم في نظرية النظم العامة والتي تشكل مجهودا علميا من اجل ايجاد صلة بين كل حقول المعرفة. وبسبب من هذا الهدف الرئيس، فان الدراسات في هذا الحقل تسعى لان تكون متعددة الحقول ومن ثم تصبح ذات جذب كمصدر كافي احتياطي لعدة مدركات وتطلعات للمنظرين في العلاقات الدولية. ^(١)

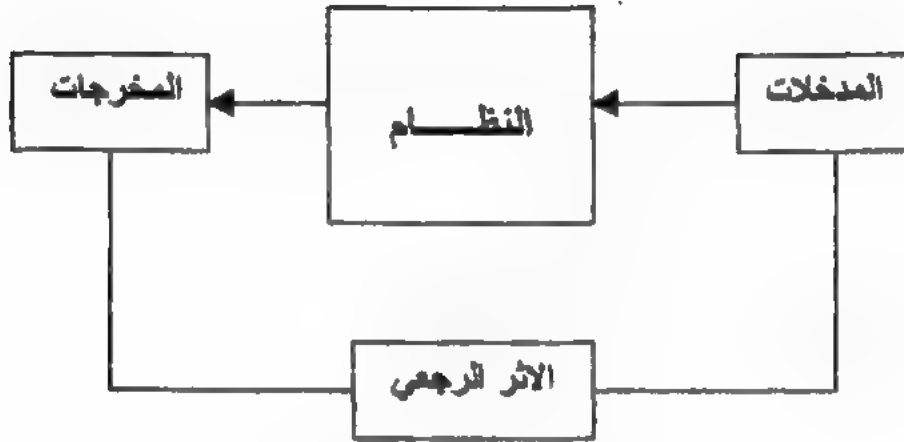
ان تعبير النظام قد استخدم استخداما واسعا بل حتى غامض في العلوم الاجتماعية. وان التعريف يركز حول مجموعة من اللاعبين يتفاعلون ضمن هيكل النظام بواسطة عملية ويخضعون الى قيود مختلفة والى عمليات متنوعة من التفاعلات. وان التعاريف المختلفة لا تخرج عن تعاريف نظرية النظم العامة والتي تعرف النظام بوصفه "أي شيء يشكل اجزاء موضوعة سوية ومرتبّة في كل منظم ومتربط او مجموعة من الاجزاء المترابطة بعضها ببعض" ^(٢)

ان فائدة استخدام مصطلح النظام الدولي بدلا من المصطلحات التقليدية عائلة الامة، المجتمع الدولي، الجماعة الدولية هو قائم على الحقيقة بانها محاولة استخدام التفكير العلمي لتوضيح المتغيرات والنماذج، في حين ان المفاهيم القديمة قد استخدمت بدون ترتيب وبدون أي غرض. بالاضافة الى ذلك، استخدم هذا المصطلح للتأمل في الشؤون الاجتماعية في اطار النظام، مثل شخصية النظام، الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وايضا الشؤون الدولية. ان منهج النظام هو مفيد من اجل المساعدة في تحليل سلوك الدول ضمن ترتيباتها ^(٣). وقد اورد مورتون كابلان تحليل النظام بالشكل الاتي رقم (٢):

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory and the Behaviour of States"
Oxford University Press, 1973, P. 32.

(٢) Ibid, PP. 33-34.

(٣) Ibid, P. 34.



شكل رقم (٢) النظام الدولي

- ١- المدخلات: في حالة النظام الدولي مثل الدول القومية فإن المدخلات تتضمن: استيراد التجارة، المساعدة الاقتصادية والعسكرية، نشاطات المشاركة الخارجية الدولية، نقل التكنولوجيا، الدبلوماسية، الاتصالات، الاعلام الخارجي والمدخلات الثقافية.
- ٢- المخرجات: مثل السياسة الخارجية وابعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية والثقافية.
- ٣- الآثر الرجعي او التغذية العكسية: يعني فيما اذا كانت السياسة الخارجية للدولة (أ) ملائمة للدولة (ب)، فإن قيمة المدخلات المستلمة من قبل الدولة (أ) من الدولة (ب) ستزداد لذلك. ومن وجهة اخرى فإن المدخل الموجه من قبل الدولة (ب) الى الدولة (أ) لا يؤدي الى المخرج المرغوب للسياسة الخارجية للدولة (أ) والتي هي غير ملائمة، كما ان الدولة (ب) ستقلل من قيمة مدخلات (أ) او توقفها من اجل تقليل التغيير في السياسة الخارجية للدولة (أ) لصالح الدولة (ب). فمن الناحية الاولى تكون التغذية العكسية ايجابية بينما تعني الثانية تغذية عكسية سلبية. واخيرا فان الاضطراب يشير الى كل التدخلات غير المنظمة العابرة والخفية والمفاجئة الخارجية والتي لم تتضمن من بين المدخلات العادية، مثل العدوان الخارجي العسكري، نشاطات وكالة الاستخبارات العسكرية الخارجية او الرشاوى المستلمة من مصادر خارجية.^(١)

(١) Bandyopadyaya Jayantahuja, Op.cit., P. 40-41.

المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم

ويمكن تصنيف المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم الى نوعين (١):

أ- المتغيرات المستقلة: وتشمل

١- الوحدة او اللاعب: ان الوحدة او اللاعب في النظام الدولي هو كيان منظم رسميا والذي هو غير خاضع كليا لاي لاعب اخر. ان الدول في عصرنا الراهن هي الدول - القومية والتي تشكل النوع الاكثر بروزا بين اللاعبين في النظام الدولي المعاصر كالمنظمات الدولية وغيرها.

٢- الهيكل: ويشير الى علاقة الخصائص بين اللاعبين عبر فترة من الزمن. وهناك انواع مختلفة من التجمعات من الاحلاف الرسمية الى الجماعات غير الرسمية، وانواع من التفاعلات المختلفة مثل نظام ثنائي القطبية والكتل وغيرها. ان هياكل النظام الدولي يمكن ان تكون غير رسمية اكثر كونها رسمية.

٣- العمليات: ويمكن تمييزها عن الهياكل من خلال كونها تشير الى اشكال وطرق التفاعلات بدلا من علاقات الخصائص. انها تتضمن التفاعلات الفردية بينما تتعامل الهياكل فقط مع الانتظامات عبر الزمن. وهناك عدة طرق رئيسة لتحليل العمليات من خلال الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية... الخ اما اشكال التفاعلات فانها ثنائية ومتعددة وطبقا لموقعها في الهيكل، فانها تتراوح بين الصراع والتعاون وبين القسر والاقناع. وتدخل عناصر الفعل كمقيدات في حين تعد العوامل المؤثرة على العمليات بمثابة قواعد اللعبة.

ب- المتغيرات التابعة: ان منهج النظام يمكن ان يستخدم لتفسير اية ظاهرة دولية والتي تعامل لاغراض التحليل، كمتغير تابع. ويمكن تصنيف المجاميع التحليلية بالشكل الاتي:

١- القوة: هي ظاهرة سياسية رئيسة بشكل مختلف، ولكن كل التعاريف تشير الى القدرة على جعل الاخرين يسلكون السلوك الذي نريده نحن، وهناك مستويات لتحليل القوة:

أ. القوة كحيازة. ب. القوة حركة مجتمع. ج. القوة سلبية في العلاقات الانسانية ويمكن تقسيم القوة الى: (١) القوة الكامنة (٢) القوة المتاحة.

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory and the behaviour of states"
Op.cit., P. 36-41.

٢- إدارة القوة: هو مفهوم يشير الى المشكلة الرئيسة لتنظيم القوة وغالبا ما تستخدم لوصف وتصنيف النظام الدولي. ونستطيع ان نحدد سيطرة مباشرة تحت النظام الامبريالي والاستعماري وسيطرة غير مباشرة في ظل مناطق النفوذ وتحت اشكال انظمة الهيمنة، وكذلك نموذج الحكم المشترك Condominium وذلك حينما يتعاون اللاعبون الرئيسيون في مراقبة القضايا الرئيسة حسب قواعد النظام (المحفل الاوروبي في العلاقة مع الدول الصغرى) وان القوة يمكن ان تدار وفق مختلف انواع التوازنات او من خلال ترتيبات جماعية.

٣- الاستقرار في النظام: ان الاستقرار هو احد جوانب النظام الدولي ويكون:

أ- الاستقرار الهيكلي: ويقصد به الاستمرار في الاختلافات الاساسية في النظام بدون تغيير اساسي.

ب- الاستقرار الديناميكي: ويحدد اتجاه للحركة على نحو متعادل تبعا لتوزيعات القوة.

اما التعبير المعاكس للاستقرار فهو اللااستقرار ويمكن ان يصنف الى:

أ- اللااستقرار الكامن او الخفي.

ب- الاشكال الاخرى للاستقرار.

وهناك صلة بين الاستقرار وإدارة القوة وهي عبارة عن ترتيبات فعالة لإدارة القوة. ان التغيير يمكن ان يفسد الاستقرار وذلك حينما يدرك ديناميكا او استاتيكا أي بشكل جامد. ولكن ليس بالضرورة ذلك فالتغيير يمكن ان يزيد من الاستقرار عن طريق تخفيض عناصر اللااستقرار بدون اظهار تغييرات كمية في المتغيرات الاساسية للنظام. وفي ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية فان اللاعبين الاساسيين مقيدون بسبب قدراتهم النووية.

٤- التغيير في النظام الدولي: هي ظاهرة معقدة تحدث عموما في نماذج مترابطة في المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد اهتم المنظرون في العلاقات الدولية بدراسة ظاهرة التغيير في النظام الدولي عن طريق دراسة سماتها ومداها وشكلها والدرجة التي تحققت في النمذجة وطبيعة درجة الاعتماد والترابط بين العوامل التراكمية وغير التراكمية.

٥- انتقال النظام: يشير النظام الى التغيير النوعي في واحدا واكثر من المتغيرات الاساسية. وهنا يجب اجراء التمييز بين الانهيار والانتقال الى نظام اخر وبعض الفرضيات تتعامل مع درجة الترابط بين الوحدات كعامل لزيادة رجحان انتقال النظام او دور اللاعب الاساسي في تطور النظام.

انماط النظام عند موتون كابلان

أ- نظام توازن القوى: هو نظام دولي اجتماعي والذي لا يمتلك اجزاء مثل النظام السياسي الفرعي. وان اللاعبين في ظل هذا النظام هم من الدول القومية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا ويجب ان يكونوا خمسة لاعبين في الاقل من اجل تمكين النظام على اداء وظيفته بفعالية، ويتصف نظام توازن القوى بالقواعد الآتية:

١- يعمل اللاعبون على زيادة قدراتهم ولكنهم يفضلون المفاوضة مع بعضهم بدلا من القتال.

٢- تتفاعل الاطراف بدلا من ان تفشل في زيادة القدرات.

٣- يوقف الاطراف القتال بدلا من تصفية لاعب طرف رئيس.

٤- معارضة الاطراف لاي تحالف او لاي طرف يهدف للحصول على مركز مسيطر في النظام.

٥- ايقاف الاطراف عن منع الطرف الذي يسعى لاقامة منظمة عالمية.

٦- سماح الاطراف للاعب مندرج من اجل العودة الى النظام بصفته شريك او العمل على جلب لاعب غير اساس وادخاله الى النظام ومعاملة اللاعبين الرئيسيين بصفة شريك مقبول.

ان القواعد الستة التي تعتمد عليها العضوية في النظام تعد القواعد الاساسية لنظام توازن القوى، فاذا انخفض عدد اللاعبين الرئيسيين فان نظام توازن القوى يعد غير مستقر. ولهذا فان الحفاظ على عدد اللاعبين الرئيسيين فوق المستوى من العدد الطبيعي يعد شرطا ضروريا لاستقرار النظام. ويرى موتون كابلان بان عدد القواعد الرئيسة لا يمكن ان يقل عن ذلك. والفشل في تطبيق اية قاعدة عن العمل سوف يؤدي الى الفشل في تطبيق بقية القواعد الاخرى. وان اية قاعدة رئيسة في النظام تتعامل مع بقية قواعد المجموعة. ^(١)

ب- نظام ثنائي القطبية المرن: يختلف نظام ثنائي القطبية المرن على نظام توازن القوى، اذ يساهم فيه لاعبون من قوى كبرى في النظام الدولي. وهذه القوى الكبرى يمكن ان تكون لاعبي كتل مثل الاطلسي او الكتلة الشيوعية او لاعبين عالميين مثل الامم المتحدة. وكل اللاعبين الوطنيين تقريبا ينتمون الى اللاعب

(١) Kaplan Morton "Variants on six models of International System" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy: A reader in research and Theory" The Free Press, New York, 1969, P. 292-293,

العالمي (المنظمة الدولية، والعديد منهم - بضمنهم اغلب اللاعبين الوطنيين الكبار - ينتمون الى واحد من الكتل الكبرى. وبعض اللاعبين الوطنيين لا ينتمي الى تنظيمات الكتل (دول عدم الانحياز).

قواعد نظام القطبية المرن

- ١- ان كل الكتل المنتمية الى التدرجية او للتدرجية المزدوجة تسعى الى ازالة الكتلة المناهضة.
- ٢- ان كل الكتل المنتمية الى التدرجية او للتدرجية المزدوجة تسعى للتفاوض بدلا من ان تقاتل، او قاتل في حروب محدودة بدلا من حروب عامة.
- ٣- ان كل لاعبي الكتلة يعملون على زيادة قدراتهم النسبية بقدر قدرات الكتلة المعارضة لهم.
- ٤- ان كل اللاعبين الذين لا ينتمون الى الكتل يسعون للتفاوض لزيادة قدراتهم بدلا من القتال ويسعون للقتال في حروب صغيرة بدلا من الفشل في زيادة قدراتهم. ولكنهم يفضلون عدم الخوض في حروب كبرى.
- ٥- ان كل اللاعبين يلتزمون في خوض حروب كبرى بدلا من السماح للكتلة المنافسة من الوصول الى مركز القوة المهيمنة.
- ٦- ان كل اعضاء الكتلة مدعون لاختضاع اهداف المنظمة العالمية لاهداف كتلتهم في حانة زيادة حجم الصراع بين هذه الاهداف.
- ٧- ان كل الدول غير المنتمية للكتل مدعوة الى تنسيق اهدافهم الوطنية مع اهداف الممثل العالمي وتحاول اخضاع اهداف اعضاء الكتل الى اهداف الممثل العالمي.
- ٨- ان الاعضاء غير المنتمين للكتل يعملون على تخفيض خطر الحرب بين اعضاء الكتل ويرفضون مساندة سياسات احدى الكتلتين ضد الاخرى.
- ٩- يسعى الممثل العالمي (الامم المتحدة) لتعبئة الدول غير المنتمية الى الكتل ضد قضايا الانحراف مثل اللجوء الى القوة.^(١)
- ج- نظام ثنائي القطبية الصلب: يمثل هذا النظام تعديلا لنظام القطبية المرن الذي تختفي فيه كليا الدول غير المنتمية للكتلة واللاعب العالمي. وما لم تنظم كتلتا الكتلتين هرميا فان النظام سيتجه نحو الانهيار. ولا يوجد هناك دور معتدل

(١) Ibid, P. 297.

في نظام ثنائي القطبية الصلب، لهذا فانه يعكس درجة عالية من التوازن. ولهذا السبب فانه ليس على درجة عالية من الاستقرار، او انه نظام مندمج متكامل.^(١)

د- النظام العالمي: ان النظام العالمي يمكن ان يتطور كنتيجة لتطور عمل او وظيفة الممثل العالمي في نظام ثنائي القطبية المرن. والنظام العالمي يمكن ان يكون مندمجا ومتماسكا على الرغم من ان جماعات سياسية غير رسمية يمكن ان تاخذ مكانا في اطار هذا النظام، وان صراعات المصالح يمكن ان تظهر طبقا لذلك. فضلا عن ان ايجاد جهاز من الموظفين السياسيين والاداريين والذي يكون ولاؤه الاساس للنظام الدولي نفسه اكثر من أي نظام اقليمي فرعي. وسواء اكان النظام الدولي مستقرا ام لا فانه سيعتمد على توفر الموارد والتسهيلات وعلى النسبة بين القدرات وقدرات اللاعبين الذين هم اعضاء النظام.^(٢)

هـ- النظام الهرمي: يولد من النظام العالمي ربما بسبب القناعة نحو اقامة نظام دولي اكثر اندماجا وتماسكا. ومن المحتمل ان يكون نظاما ديمقراطيا، واذا فرض النظام الهرمي على رغبة اللاعبين الوطنيين بواسطة كتلة قوية منتصرة فان النظام ربما يكون استبداديا. ان النظام الهرمي يتضمن نظاما سياسيا وفي اطاره، فان الخطوط الوظيفية اقوى من الخطوط الجغرافية، وهذه الخصائص الاندماجية للنظام الهرمي تجعله اكثر استقرارا. ان طبيعة الاندماج في هذا النظام تجعل من الانسحاب امرا ذا تكاليف مرتفعة جدا.^(٣)

و- نظام الوحدة المعارضة: ويعني امتلاك دول صغرى للأسلحة النووية اسوة بالقوى الكبرى المالكة لها اصلا، مما يعني قدرتها على شن هجوم بالضربة الاولى على غيرها من الدول، ولما كان لجميع الدول النووية القدرة على الانتقام فهذا يؤدي الى اقامة الردع بين الجميع ويؤدي الى استقرار النظم، ولا سيما اذا ما انضمت هذه الدول الى احلاف وبالنظر للخطورة الناجمة عن امتلاك هذه الدول الصغيرة للأسلحة النووية فان احتمال حدوث حرب نووية محدودة هي مسألة واردة.^(٤)

(١) Ibid, P. 298.

(٢) Ibid, P. 298.

(٣) Ibid, P. 298.

(٤) Ibid, P. 298-299.

الانتقادات على نظرية النظام

- ١- ان المنظرين غير قادرين على الاتفاق حول تعريف عدد انواع اللاعبين بشكل كاف وحول المتغيرات الاساسية وعناصر العمل. وان اغلب الدراسات حول الموضوع تسعى لوضع منهجية وتصنيف لكل باحث. لذلك فان جمع ومقارنة وجهات النظر المختلفة هي مسألة صعبة. (١)
- ٢- تنتقد النظرية بسبب الاغراق في التجريد. ويسبب كونها نظرية سلوكية فانه يصعب استخراج نظام لعمل التنظيمات السياسية من دراسة البنى العضوية والوظائف السيكلوجية للكائن الحي (٢)، ولا سيما انها تعتمد في بناء نظامها على الاخذ من عناصر نظريات مطبقة في مجالات علم الاحياء والاقتصاد والاجتماع، وهذه العلوم ذات طبيعة تختلف عن طبيعة العلاقات الدولية. (٣)
- ٣- انتقدت نظرية النظم لجزءها عن تقديم اطار يساعد على التنبؤ وبالتالي فان دراسات اصحاب هذه النظرية ليست إلا تكرارا. اذ ان وضع اتمودج سلوكي لمجموعات معينة من الدول مثلا والاستناد في ذلك على مجموعة من الافتراضات حول المتغيرات التي يعتقد بانها تحدد سلوك هذه المجموعات، فاذا كانت هذه الافتراضات مشكوك فيها وان الاتمودج قائم على تبادل المواقع بين هذه الجماعات، فان التنبؤ بسلوك هذه الجماعات سيكون في المستقبل مجرد اعادة للفرضيات الاصلية مرة اخرى. وذلك لان الاتمودج نابع من عالم مفترض لا حقيقي وبالتالي فان هذه النماذج تمثل انتصارا للشكل على الجوهر. (٤)
- ٤- وتنتقد هذه النظرية على صعوبة الاستفادة من الدراسات الكمية في المجال السياسي. اذ يصعب تحويل المفاهيم المستخدمة في هذه النظرية الى مؤشرات عملية يمكن قياسها وبالتالي من الصعب الوصول الى معيار يحدد طبيعة ومواقع العلاقات بين الدول وهذه نتيجة كون مفاهيم نظرية النظم هي تجريدية. (٥)

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory and the behaviour of States",
Op.cit., P. 41.

(٢) دورثي وبالمستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٣) مقلد، اسماعيل صبرى، "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٤) دورثي وبالمستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١٢٨.

٥- ان استخدام النظام الشامل اداة للتحليل لا يساعد بشكل مباشر على تفسير مشاكل السياسة الخارجية ^(١) فالذي يتحكم في تفسير السياسة الخارجية متغيرات عديدة كالضغوط والقوى والمؤثرات والتي لا صلة لها بهذا المنطق الذي يتصوره دعاة هذا المنهج. ^(٢)

المبحث الثامن

نظرية التوازن

Equilibrium Approach

تعد افكار جورج ليسكا اساس هذه النظرية، وقد انطلق ليسكا في نظريته للتوازن الدولي من خلال الافكار التي طرحها كل من كاتلن ولاسويل وبارسونز حول توجيههم العام في استخدام نماذج منظمة. وركز هؤلاء تحليلهم على الشخصية الانسانية وارادتها على الفعل والتفاعل بين الافراد والجماعات في بيئة اجتماعية مادية وركزوا طروحاتهم على التوزيع والاندماج للقيم المختارة بواسطة وسائل الية لسلطة مؤسساتية تمارس سلطة اكراه من خلال القوة كوسيلة شبه محددة وسعوا في دراستهم لتغطية اوضاع التغيير والاستقرار الاجتماعي. لقد نظر كاتلن الى التوازن بوصفه شرطاً اساسياً للنظام والاندماج الاجتماعي من اجل توازن الارادات ضمن علاقات مستقرة ومسيطر عليها. بينما استخدم لاسويل فكرة التوازن مع الاخذ بنظرو الاعتبار لمشكلة القوة والامن. في حين وضع تالكوت بارسونز فكرة التوازن بوصفها عملية منظمة للتغيير في النظام الاجتماعي المتكامل والمدعم بواسطة عدد من الاليات للسيطرة الاجتماعية. وعلى ما يبدو ان المنظرين الثلاثة يتفقون للتعامل مع التوازن في المجتمع السياسي في اطار التفاعل بين اللاعبين في البيئة وبوجود نوع معين من السلطة الاجتماعية القائمة على اسس اخلاقية وقانونية وحسية. ^(٣)

ولكن المسألة المهمة التي واجهت ليسكا تتمثل في كيفية تطبيق هذه الافكار والجهود النظرية في العلاقات الدولية. وفي الواقع، ان مفاهيم قيمة قد طورت لتحليل مجتمع مندمج ومتكامل نسبياً ليس من السهل ان ينطبق تلقائياً على النظام الدولي الذي لا يشكل مجتمعاً مندمجاً ومتكاملاً. لقد استلقت نظرية التوازن افكارها

(١) Frankel Joseph "Contemporary International Theory", Op.cit., P. 41.

(٢) عقلة د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٣) Liska George "International Equilibrium" in Stanley Hoffmann "Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, 3rd ed. 1962, P. 139.

من نظرية التوازن النظامي. اذ ان مفهوم التوازن قد استخدم بشكل واسع في عدد من حقول المعرفة. فتطبيقه في النظرية الاقتصادية واضح جدا. وقد استخدمته بترحاب النظرية الاقتصادية من اجل تطوير علم الاقتصاد. وقد أطلق ليسكا على التوازن اسم التوازن الثابت Static Equilibrium ولما كانت حالة التوازن الثابت ليست كذلك في الواقع الاجتماعي فان ليسكا اطلق عليه بالتوازن الديناميكي Dynamic Equilibrium والذي ينظر اليه بوصفه اليه استقرار نسبي مؤقت، اذ يفقد التوازن بواسطة العوامل الساعية نحو التغيير الا انه سرعان ما يعود الى حالته الاصلية لوجود نظام للحماية الذاتية لردود الفعل التعادلية التلقائية على الاضطرابات التي تؤثر عليه. والتوازن عند ليسكا يقوم على فكرتين:

اولا: انه قاعدة نظرية.

ثانيا: ان التغيير صفة ملازمة للتوازن من حالة مؤقتة غير مستقرة الى حالة مستقرة.

وقد تركزت افكاره على التوازن المؤسساتي وعمد الى تطبيق التوازن في المنظمات الدولية طبقا لهيكلها والتزامات اعضائها ومداها الوظيفي الجغرافي. والمنظمة الدولية تكون في حالة توازن اذ توفرت الشروط التالية:

اولا: وجود تطابق بين القيود المفروضة عليها وبين ارادة اعضائها في الامتثال لهذه القيود.

ثانيا: وجود تطابق بين التأثير الذي تمارسه الدول الاعضاء في المنظمة وقوتهم الحقيقية.

ثالثا: ان تكون التزامات الدول الاعضاء في المنظمة على درجة عالية من التعاون لتقديم المساعدة المتبادلة ضد تهديدات الامن.

رابعا: ان تكون الوظائف والقواعد القانونية الممارسة في المنظمة الدولية تتطابق مع الحاجات المتعلقة باغراضها، ولا سيما مع حاجات الدول الاعضاء في المنطقة الجغرافية التي تغطيها المنظمة. (١)

ان عملية التوازن في ظل هذه النظرية تتأثر بالعوامل النفسية للأفراد والجماعات والثقافات والاقتصاد. فالعامل النفسي للأفراد والجماعات يتأثر بمشاعر الامن وعدم الامن. ان مقاومة الضغط الداخلي للثقافات يعتمد بشكل كبير على فعالية معنوياتهم والمقومات المادية عند الثقافات بالحاجات على مستوى الاستقرار والتغيير. واذا كانت المثالية تتمثل في تنوع الثقافة عند حدود الاعتماد السياسي

(١) Ibid, P. 140.

والاقتصادي فان سوء استخدام القوة ويشكل انفرادي يمكن ان يؤدي الى زيادة النزاعات الثقافية وينبه الطرف المهدد (بفتح الدال) للتعويض عن ضعفه بواسطة التشديد على الخصوصيات المستمرة للثقافة. وفي أي حدث فان غياب الردود المتبادلة والتعاون والاتصالات السلمية الثنائية للقيم او اشباع الحاجات بين الجماعات الثقافية والايديولوجية والاثنية والاقتصادية ينمّس، بالتاكيد: على عدم التوازن الاجتماعي ويزيد ويفاقم من عملية التوازن العسكري - السياسي والمؤسساتي وان مثل هذا التفرع في اطار التوازن يصبح بالامكان التعامل مع المنظمات الدولية كجزء من عملية تداخل التوازنات المؤسسية والعسكرية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والضغط مكونة توازن متعدد. ^(١)

ان تحليل العلاقات الدولية في اطار نظرية التوازن يركز على نقاط رئيسة ثلاث:

أولاً: ان التأكيد على دور الدولة كلاعب منفرد في السياسة الدولية مدفوع برغبة موحدة وتحت تأثير قيادتها ومتبعة اجراءات امنية وساعية لتحقيق الرفاهية والهيبة سيزيد من مساهمتها في السياسة الدولية في اطار القوة السياسية. وعندما يكون توازن القوى مسيطر عليه بواسطة وسائل منظمة دولية فعالة فان توزيع الامن والرفاهية والهيبة (ضمن الشروط القائمة على التوازن الدولي العسكري - السياسي والاجتماعي - الاقتصادي والمؤسساتي) يتوقف في ان يكون نتيجة للصراع والمنافسة، ويمكن ان نضيف ايضا توزيع سلطوي للقيم مقيد بقواعد قانونية وعقوبات الالتزامات الامنية للمنظمة الدولية والمدى الوظيفي والهيكل المؤسساتي. ومتى ما تشعر الدول بان توزيع الامن والرفاهية والهيبة هو الوسيلة المثلى لمركز قوتهم ومن غير الممكن تحسينه بواسطة جهود منفردة في اعادة التوزيع فان نظام الدولة يكون عندئذ في حالة توازن مثالية.

ثانياً: تعمل النظرية على تقييم سياسات الدولة فيما اذا كانت اهدافها تعمل طبقاً لقواعد النظام. ومن الامور التي يجب اخذها في الاعتبار العقوبات المرتبطة بمختلف اشكال السلوك وشروط الاستقرار والتغييرات المنتظمة والمتطلبات الوظيفية والبدائل للوصول الى القيم المطروحة ووظيفة سبل العمل للنظام الدولي الكلي او كجزء واحد منه.

ثالثاً: البيئة الاجتماعية والمادية التي تسعى الدول للحفاظ عليها وتحسين موقفها انفراديا وفق ترتيب معين.

(١) Ibid, P. 141.

ان المقومات الاساسية لتحليل البيئة هي:

- ١- تعددية الامم بشخصية متأثرة بالعوامل المادية والثقافية.
 - ٢- تركيب الاقليم الجغرافي للدولة وفق نموذج جيوبوليتكي محدد بالمستوى التكنولوجي.
 - ٣- العمليات الدولية وفوق القومية والمؤسسات التي لا يمكن اخضاعها لواحد من المقومين الاخرين.
- وفي جميع وجهات النظر فان فكرة التوازن هي مفهوم ملائم وموحد وبالشكل الاتي:
- ١- ان كل الدول تبحث عن الامن في كل السياسات من اجل تحقيق مركز افضل في التوازن الدولي.
 - ٢- ان غالبية الدول يجب ان تتصرف وفق الدرجة التي تحافظ على توازن نظام الدولة وتطوره وذلك بالوسائل السلمية والى تحقيق شكل متطور من اشكال المجتمع.

- ٣- ان عدة جوانب مهمة لبيئة العلاقات الدولية يمكن ان تفسر في اطار التوازن.
- ٤- ان المفهوم المزدوج للتوازن بوصفه بناء نظريا وسياسة مرغوبة للحفاظ على القيم الانسانية يطرح على السواء الاطار التحليلي والقانوني بالاضافة الى بعض المتطلبات السببية للديناميات المطلوب البحث عنها.^(١)

الانتقادات على نظرية التوازن

تعرضت النظرية الى الانتقادات التالية^(١):

- ١- لقد لاحظ طلاب العلاقات الدولية بان العمليات الدولية لا يمكن ان تؤدي مطلقا الى اية حالة توازن، لان الظروف الموضوعية نفسها هي في حالة تغيير مستمر. وقد لوحظ ان التوازن غير ممكن التحقيق لان التكنولوجيا والسكان والموارد هي الاخرى معرضة للتغيير.
- ٢- ان مفهوم التوازن قد استخدم كوسيلة تحليلية وليس كوسيلة تفسيرية كما هو الحال في النظرية الواقعية. ففي النظرية الواقعية تبحث الدول عن افضل

(١) Ibid, P. 142.

(٢) Kumar Mahendra "Theoretical Aspects of International Politics" Shiva Lal Agarwala and Company, India, 1990, P. 123-126.

مركز للقوة في حين تبحث الدول في نظرية التوازن عن التوازن المثالي المرغوب تحقيقه. ولكن اذا قبلت هذه النظرية الاستنتاج المنطقي، فالدول عندئذ لا تحاول فقط تشجيع التوازن وانما تشجعه بطريقة تؤدي الى تحقيق وضع افضل للتوازن.

٣- ان مجمل نظرية التوازن تؤكد على ان العلاقات الدولية تسعى نحو الاستقرار والتوازن ولكنها تهمل الحقيقة بان الجهود نحو التوازن قد تتعرض الى التغيير ايضا.

٤- كذلك انتقدت نظرية التوازن التي جاء بها جورج ليسكا لانه كان يعني في التوازن توزيع القوة في اطار المنظمات الدولية وليس التوازن في العلاقات الدولية.

٥- ان مفهوم التوازن ضيق وواسع. انه ضيق لانه يهمل اغراض اللاعبين ويترك عملية التغيير احيانا. وانه واسع جدا لان على الباحث ان يميز بين عدة انواع من التوازن وكيف يمكن ان يتحقق التوازن بين كل الجزئيات. ويرى ستانلي هوفمان بان نظرية التوازن يمكن ان تعمل بفاعلية حينما توجد متغيرات يمكن قياسها في عالم يمكن فيه تحديد السلوك الانساني بواسطة قوانين ميكانيكية ووفقا لقواعد ولكن بما ان السلوك الانساني غير ثابت فان تأثير نظرية التوازن يكون محدود ايضا.

٦- ان صعوبة التحليل انما تتبع من ان مفهوم التوازن الذي يطبق في العلاقات الدولية هو مستعار من الاقتصاد. وفي الاقتصاد فان الفكرة الاساسية تبرز من ان التوازن يقوم على اساس المساواة بين العرض والطلب، وانه من الصعب جدا اجراء مماثلة بين ما يجري من توازن في الاقتصاد القائم على اساس العرض والطلب وبين السياسة الدولية. ان هذه المماثلة لم تقيم ايجابيا من قبل المختصين في العلاقات الدولية. لان مفهوم التوازن في الاقتصاد يمكن دراسته، وبالامكان تحديد حجم العرض والطلب كميا. وهذا ايضا مفيد في العلاقات الدولية اذا كان لدينا معلومات متماثلة حول المتغيرات المهمة. ولكن طالما ان السلوك الانساني غير ثابت فان اغلب المتغيرات في العلاقات الدولية غير قابلة للقياس، ولهذا فان امكانية التحقق التجريبي للتوازن هو محدود.

المبحث التاسع

نظرية صنع القرار السياسي الخارجي

Decision - Making Approach

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صنّاع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين ^(١) وتركز أيضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتتعرض عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم ^(٢). إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهينا في بيئة متغيرة. وإن إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن يكون قادرا على الحصول على معلومات دقيقة من أجل أن يتمكن من وضع الياته وأهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة. ^(٣)

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صنّاع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصنّاع قراراتها الرسميين. فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فإن الدولة تعني صنّاع قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صنّاع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صنّاع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صنّاع القرار، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء اللاعبين. ^(٤)

(١) Jordan David, Op.cit., P. 57.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري، "نظريات السياسة الدولية" دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٨١.

(٣) Jordan David, Op.cit., P. 68.

(٤) Snyder Richard, Bruck H.W. and Burton Sapin "The Decision- Making Approach to Study of International Politics" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy: A reader in Research and Theory" The Free Press, New York, 1969, P. 202.

وفي التركيز على سلوك الافراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فانه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا الى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الانساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وايضا باعتبار ان هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.^(١)

ويرى سنايدر وزملاؤه الذي هو من ابرز من كتب في هذه النظرية بان الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الاساسية بالافعال وردود الافعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدول - القومية. وان التركيز على الافعال يتطلب تحليل العمليات. وان الافعال تتبع من ضرورة اقامة وتأمين وتنظيم اتصالات مقنعة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غير المرغوبة. اما الافعال فانه تمثل محاولة لتحقيق بعض الاهداف ومنع وتقليل انجاز الاهداف غير المتفق عليها او المهددة للدول الاخرى.^(٢)

ويقوم الهيكل الذي طرحه سنايدر حول نظرية صنع القرار على الشكل الاتي (٣) :

أ- البيئة الداخلية لصنع القرار وتشمل

١. البيئة غير الانسانية.

٢. المجتمع.

٣. البيئة الانسانية.

أ. الثقافة

ب. السكان

ب- الهيكل الاجتماعي والسلوك ويشمل

١. القاسم المشترك الرئيس

توجهات القيم

٢. المشترك الدستوري

النماذج

(١) مقلد، د. اسماعيل صبرى "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٢) Snyder Richard, Op.cit., P. 199.

(٣) Ibid, P. 201.

٣. الخصائص الرئيسة للمنظمات الاجتماعية

٤. دور الاختلافات والاختصاصات

٥. الجماعات: الأنواع والوظائف.

٦. العمليات الاجتماعية المناسبة

أ. تكوين الرأي

ب. المؤثرات الاجتماعية على البالغين

ج. المؤثرات السياسية

ج- عملية صنع القرار

صناع القرار

د- الفعل

هـ- البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل

١. البيئة غير الانسانية

٢. الثقافات الاخرى

٣. المجتمعات الاخرى

٤. المجتمعات المنظمة والموظفة كدول فعل الحكومة

ولعل ابرز ما نلاحظه على هذا التصنيف هو ان هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي الخارجي وبالشكل الاتي:

١- ان النظرية تدعو لدراسة وحدة اتخاذ القرار في اطار البيئة النظامية التي توجد فيها هذه الوحدة، وصانع القرار يتخذ قراره من خلال ادراكه للبيئة التي هي البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

أ. البيئة الداخلية: فالدولة تسلك سلوكها الخارجي متأثرة باعتبارات المجتمع الداخلي من حيث التنظيم والوظيفة وسلوك الشعب وعاداته. وتعطي اهتمامها للاخلاق والمواقف والقوة الوطنية والاحزاب السياسية.

ب. البيئة الخارجية: وتشير بشكل عام الى تلك العوامل والظروف لما وراء حدود اقليم الدولة مثل افعال وردود الافعال للدول الاخرى (صناع قراراتها) والمجتمعات التي يعملون من اجلها كما ان تطابق العوامل الخاصة والظروف

في المواقف العامة والخاصة يعتمد على المواقف والادراك وتقديرات صناع قرار الدولة (أ) وعلى كيفية تعرضهم للتحريضات. (١)

٢- يرى سنايدر ان الفعل يكون قائما تحليليا وذلك عندما توجد المقومات الاتية:
أ. اللاعب أو اللاعبين.

ب. الاهداف

ج. الوسائل

د. الموقف

والموقف يمكن أن يعرف بواسطة اللاعب أو اللاعبين ضمن اطار طريقة (اللاعب أو اللاعبين) الذي يعد نفسه في علاقة مع غيره من اللاعبين الآخرين ويرتبط معهم بالاهداف والوسائل المتاحة وفي الاطار الذي تتحول فيه هذه الاهداف والوسائل الى استراتيجيات للفعل وتعرض الى العوامل المناسبة للموقف. ان هذه الطرق التي تربط اللاعب بالموقف تعتمد على طبيعة اللاعب أو توجهه. وهكذا فالدولة (أ) المشار اليها سابقا يمكن ان ينظر اليها بوصفها مشارك في نظام الفعل المتضمن اللاعبين الآخرين والدولة (أ) توجه الفعل طبقا للطريقة التي ينظر بها الى موقف معين وبواسطة ومن قبل بعض المسؤولين وطبقا لما يريدون. وان فعل اللاعبين الآخرين واهدافهم ووسائلهم وعناصر المواقف الاخرى كلها مرتبطة باللاعب. (٢)

ان هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تضع فرضيات تطلب من صانع القرار ان يعمل على اساسها. انها تلعب دورا هاما في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما انها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الافراد بوصفهم صناع قرار بشكل افضل من النظريات الاخرى. (٣)

٣- ان هذه النظرية تقوم على ان صنع السياسة الخارجية هو ليس فقط موضوعا لافراد (صناع القرار) يقرون موقفا ويحسبون الطريق الافضل للتعامل معها، وانما يتطلب توفر عدد غفير من العوامل الاخرى وتشمل العوامل البيئية والتي يعمل في ظلها صناع القرار مثل شبكة الاتصالات التي تغير من تدفق

(١) Ibid, P. 203.

(٢) Ibid, P. 202.

(٣) دورثي، جيمس وبالسفراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

المعلومات والنشاطات المنسقة. وبعبارة أخرى ان منهج صنع السياسة الخارجية يهتم بمقومات الفعل وإدراك الموقف ومصادر المبادرة والبدائل ونمط الاتصالات والدوافع وحتى العوامل الأخرى التي تدخل ضمن عملية صنع السياسة الخارجية. وان هذا المنهج يساعد علىلقاء نظرة على دراسات الصراع والتعاون. فالفعل يوجد كما ذكرنا حينما تتوفر مقوماته (اللاعبين، الأهداف، الوسائل، الموقف) وسواء كان الموقف قد حدد ودياً أم عدائياً بواسطة اللاعب وحسب الطريقة التي يتعامل بها مع اللاعبين وحسب الأهداف والوسائل التي وضعت استراتيجيات للفعل فانه يخضع الى العوامل المناسبة التي تؤثر عليه. وهكذا فان فعل الدولة الذي اتخذ بواسطة الأشخاص العاملين باسم الدولة الذين يحددون الموقف، فالدولة لذلك تصبح كما ذكرنا تعبير لصناع قراراتها. وان السبب الذي يدفع الدولة لتسلك هذا السلوك يرتبط بطريقة صنع قراراتها لتحديد الموقف.^(١)

٤- ان محصلة هذه النظرية وفقاً للمخطط السذي طرحه سنايدر تقوم على الاعتبار التالية:

أ- وجود صلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية أي خط أ- هـ والسبب في ذلك يرجع الى ان السياسة الدولية، هي ليست عملية تفاعل على المستوى الحكومي بين الدول. اذ لا يمكن اهمال الاطار الخاص وغير الحكومي. فالمجتمعات تتفاعل فيما بينها في مساحة واحدة او في مدى واسع لاساليب من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات والتجارة والروابط العائلية والجمعيات المهنية والقيم المشتركة والمبادلات الثقافية والسفر ووسائل الاعلام والهجرة. اذ ان مثل هذه النماذج يمكن ان تخضع لتنظيم حكومي تحت شكل معين^(٢) وتحت ظل أي مستوى تتطلب التفاعلات الثقافية غير الحكومية مستوى معين من التحليل والذي يجعل ممكناً إيجاد بعض الفهم والذي يتمثل في كيف تشترط بعض التفاعلات فعلاً رسمياً. وان العلاقات الدولية غير الحكومية لا تدخل في تحليل سلوك الدولة ما لم يتمكن ان توضح لنا بان سلوك صناع القرار هو محدد وموجه نحو مثل هذه العلاقات.^(٣)

(١) Toma Peter A "What is the Substance of A Contemporary International Relations?"
Op.cit., P. 12.

(٢) Snyder Richard, Op.cit., P. 204.

(٣) Ibid, P. 204.

ب- هناك علاقة بين ب و ج أي بين المنظمات من جهة وبين صنع القرار من جهة ثانية. ومن خلال الأمور الأخرى، ان هذا يمثل تأثير القوى الاجتماعية الداخلية على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. كما ان ب - ج يتضمن بان تأثير الظروف والعوامل في المجتمع قد تم ادراكه خلال عملية صنع القرار السياسي. ^(١)

ج- ان الخط ب - د هو مهم ايضا لانه يؤثر بان تجارب الامة انما هي افعالها الخارجية. وان فعل الدولة جاء اساسا ليؤثر على الظروف في البيئة الخارجية. ^(٢)

د- ان فعل الدولة يجب ان ينظر اليه من خلال ردود الافعال للدولة الأخرى على طول الخطوط ج، د، هـ، ج وان التغييرات في البيئة الخارجية يمكن ان تؤثر على فعل الدولة على طول الخطوط ج، د، هـ، أ، ب، ج وذلك من خلال التغييرات في العلاقات غير الحكومية والتي هي معترف بها وتؤخذ بنظر الاعتبار عند صناع القرار. ^(٣)

الانتقادات على نظرية صنع القرار

١- ان النظرية التي جاء بها سنايدر وزملاؤه، تتطلب عددا كبيرا من الباحثين لجمع المعلومات وعددا كبيرا من المنظرين لتقويم المعلومات ضمن تصنيفاتهم، واذا لم تكن هذه المتطلبات متوفرة وكبيرة فان النتائج ستكون غير واقعية. وحتى لو افترضنا وجود حشد كاف من الباحثين والمنظرين فان المعلومات المطلوبة من قبل سنايدر وزملاؤه تشتمل على كل الدول وكل الوحدات القرارية في المسرح الدولي. ومهما تكون عليه المصادر المتاحة فلن المعلومات لا يمكن جمعها بسهولة. ^(٤)

٢- ان مخطط سنايدر وزملائه لا ينطبق على كل الدول، ويعمل على تحويل الدول الى مفهوم احادي للنظام السياسي حيث يستخدم سنايدرا نموذجا معيناً للنظام السياسي والذي قد يصلح انموذجا معيناً لعلاقات دولية بحد ذاته ولكن هذه

(١) Ibid, P. 204.

(٢) Ibid, P. 204.

(٣) Ibid, P. 205.

(٤) Jones, Roy E. "Analysing Foreign Policy: An introduction to some conceptual Problems" Routledge and Kegan Paul, London, 1972, P. 42.

النسخة من النموذج لا تنطبق على كل انواع الانظمة السياسية الموجودة في المسرح الدولي. (١)

٣- يفشل هذا المنهج في ان يقترح أي من العناصر لها صلة بالموضوع. كذلك ينشأ هذا المنهج من فكرة خالية من اية قيمة لانه يحاول ان يحلل القرارات المختلفة المتمثلة في حقل الشؤون الخارجية دون ان يتجشم عناء الاجابة عن تساؤلات المتعلقة باي القرارات تكون صائبة وايها تكون خاطئة. (٢)

٤- يدل هذا المنهج على ان علم السياسة مؤلف من خطوات وخيارات واعية بدرجة عالية يمكن تحليلها في اطار تصنيفات محددة الا ان التطورات في العلاقات الدولية لا تحدث بهذا النمط ولا يمكن ان تعزل الافعال في الشؤون الدولية تماما في الوقت الملائم. يفسر سنايدر بان منهج صنع القرار يهدف الى اعادة خلق عالم من صناع القرار مثلما يروونه تماما بدلا من اعادة خلق الموقف بان حس موضوعي. (٣)

٥- ان النظرية تسقط من العلاقات الدولية كل شيء لا يمثل الاضافة المجردة للقرارات. فالنظرية تهمل المتغيرات المؤثرة ضمن سياسات القوى وقواعد السلوك الدولي مثل توازن القوى او القانون الدولي والقيم الانسانية. اذ لا تعطي النظرية أي معيار لتفسير نماذج سياسات القوى او وصف لقواعد السلوك الدولي وعوضا عن ذلك تشرع بمعالجة مشكلة كشف العلاقة بين الدوافع والافعال. (٤)

٦- تعاني النظرية من صعوبة حصر القوى التي تؤثر في مسار مشكلة من مشكل السياسة سواء اكانت قوى سياسية أو عسكرية أو اقتصادية او ثقافية او اجتماعية وكذلك تعاني من صعوبات تتمثل في دراسة نوايا الدول الاخرى. (٥)

٧- تثار تساؤلات في اطار البيئة الداخلية والخارجية والتي في نطاقها يتخذ القرار حول المعين الذي يستمد منه صانع القرار توجهاته من قائد او ايدولوجية او احزاب سياسية أو من الرأي العام وجماعات الضغط وتثار تساؤلات حول ما

(١) Ibid, P. 42.

(٢) Kumar, Mahendra, Op.cit., P. 177.

(٣) Ibid, P. 177.

(٤) Ibid, P. 178.

(٥) دورثي، جيمس وبالسفراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.

إذا كان القرار يتخذ في لحظة الانتخابات وحول تأثير الحلفاء الخارجيين في اتجاه القرار والمصادر التي يستند إليها صناع القرار لتكوين انطباعاتهم في قضية معينة.^(١)

المبحث العاشر

نظرية اللعبة

Game Theory

تقوم هذه النظرية على وجود تشابه بين ألعاب التسلية التي تستعمل على وضع استراتيجية وبين كثير من مواقف الحياة الواقعية التي يدرسها المتخصصون في العلوم الاجتماعية. ومن خلال هذا التشابه يمكن نقل هذه الألعاب إلى دراسة العلوم الاجتماعية^(٢)، ومنها إلى العلاقات الدولية. وقد تطورت هذه النظرية أساساً في الرياضيات والاقتصاد ثم انتقلت إلى العلاقات الدولية وكان من أوائل المعلمين في تطويرها في العلاقات الدولية مارتن شويك وأوسكار مورغن ستيرن وكارل دويتش^(٣). إنها تطبيق خاص للمنهج السلوكي وتعني هذه النظرية بدراسة سلوك لاعبين أو أكثر في علاقاتها المتبادلة حول قضية تهتم كليهما، إن جوهر النظرية لا يقوم على وصف سلوك اللاعبين فقط، ولكن معرفة السلوك الأمثل لكل لاعب في مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب خصمه. ويتمثل السلوك الأمثل من جانب كل لاعب في محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.^(٤)

إنها نظرية استراتيجية لاتخاذ القرارات في مواقف النزاع أو الصراع وهدفها ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تعززها المواقف الصراعية. وهي كما يرى أصحابها تعالج صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية وهي بوصفها أداة للتحليل تنطبق على كل أشكال الصراع السياسي وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة. إنها طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولا سيما، في المواقف التي تغلب عليها صفة

(١) المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٢) ربيع، د. محمد محمود "مناهج البحث في السياسة"، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨، ص ٢٠٨.

(٣) Kumar Mohendra. Op.cit., P. 179-180.

(٤) مارسيل، ميرل "سيوسولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

الصراع او التعاون ^(١) ويتطلب هذا الامر تعيين قيم عديدة للنتائج المحتملة او العوامل الحاسمة وهذه القيم تحكمية في كونها تعين الاوزان التي قد تمثل اولويات الاطراف في اللعبة. ورغم ذلك فان نظرية اللعبة تعرض الخيارات بطريقة معقولة ويمكن ان تكون وسيلة ذات قيمة في ادراك اخطار أي حالة نزاع. ^(٢)

وقد عرف فون نيومان الذي ساهم في وضع هذه النظرية بانها "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف الى ايجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا ان يضمن لنفسه حدا ادنى من النجاح عن طريق اسلوبه في المعالجة رغم ان افعاله واسلوبه لا تستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وانما مجرد التأثير فيه" ^(٣). كما يعرف مارتن شويك نظرية اللعبة بانها "طريقة لدراسة صناعة القوار في حالات الصراع" ^(٤)، وكما يقول توماس شيلنج بان هذه النظرية "معنية باوضاع يكون السلوك الافضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الاخر وهذا يعني التمييز بين العاب الاستراتيجية والعب الحظ" ^(٥).

تقوم النظرية على اسس ثلاثة:

١- الخيارات: لكل طرف من اطراف اللعبة خيارات واولويات، وامامه فرص لاختيار بدائل متاحة امامهم. ولكن كل بديل مفتوح امام كل طرف منهم يؤثر على قيمة ما يحققه اللاعب الاخر من عائد. وان هذه الاختيارات المتاحة لاي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الآخرين ^(٦). ان هذه النظرية تساعد ولا سيما، ونحن نتعامل مع الاوضاع الاستراتيجية الدولية، في توضيح الخيارات

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٢) كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصرة" ترجمة د. احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٩، ص ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) ربيع، د. محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٤) دورثي، جيمس وبالسغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٦) هاشم، حامد احمد موسى "نظرية المباريات ونورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي- الاسرائيلي، رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

البديلة امام صانع القرار وتساعدنا على فهم المشكلة والقدرة على حل منهجية التحليل بشكل اكثر عمقا. (١)

٢- الاهداف: كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى الى تحقيق الفوز وان اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير سوى. فكل لاعب لا يكتفي بالكسب بل يسعى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكسب وتقليل الخسائر الى انفسى حد ممكن. (٢)

٣- العقلانية: ان النظرية تقوم على اساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز. والمقصود سلوك صناع القرار. انها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلا، اذ ان الافراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الاحيان. وقد استخدم دعاة هذه النظرية السلوك العقلاني على اساس انه الاكثر قدرة على جعل النظرية اصلح للتفسير (٣) والسلوك العقلاني يعني بان كل لاعب في السياسة الدولية يمتلك مجموعة من القيم والاهداف المحددة ويقرر سياسته طبقا لذلك بدون اخطاء. ويجب ان يتم ذلك على اسس رياضية. ولهذا فان نظرية اللعبة هي طريقة للتحليل وهي ايضا دليل لاختيار افضل طريق للعمل، فالدول مطلوب منها ان تبحث عن افضل الطرق للعمل في المواقف والتي تظهر نتائجها في افعال الآخرين. وان الهدف لذلك هو تحديد هذه الافعال العقلانية التي تستطيع ان تقود وتؤدي الى قرارات ووسائل للعمل الاكثر ملائمة من اجل تحقيق الهدف. (٤)

عناصر النظرية

يفترض تحليل اللعبة وجود اربعة عناصر اساسية (٥) :

- أ- اللاعبون: اللاعب هو وحدة اتخاذ القرار المستقلة في اللعبة.
- ب- القواعد: وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث انها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة امامه.

(١) نورثي، جيمس وبالسغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) نورثي، جيمس، وبالسغراف، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٤) Kumar Mahendra, Op.cit., P. 180-181.

(٥) هاثم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٢ وكذلك نورثي وبالسغراف، مصدر

سبق ذكره، ص ٢٣٨.

ج- الاستراتيجية: وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه معين.

د- العوائد: وهي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة ويعبر عن المحصلة بتعبير رقمي.

ويضاف الى هذه القواعد الاربعة:

هـ- المعلومات: وهي تساعد اللاعبين على تحديد الاستراتيجيات، وفي اللعب الاستراتيجية هناك معلومات غير كاملة حول ما سيحدث في مثل هذه اللعب، وان اللاعبين يضعون اشارات لممارسة الاتصال بعضهم ببعض من اجل تشجيع الاصدقاء وتضليل الخصوم.^(١)

انواع اللعب

أولاً: اللعبة الصفرية Zero - Sum - game

هي اللعبة التي يمثل أي مكسب يحققه طرف فيها خسارة متساوية القدر بالنسبة للطرف الآخر^(٢)، أي ان المكسب الذي يحققه الطرف (أ) تساوى الخسائر التي يفقدها (ب) كما هو الحال في لعبة الشطرنج أو الألعاب التي يكون أطرافها اثنين، اذ تنتهي كل حركة أو لعبة بما يساوى + الطرف و - للطرف المقابل^(٣). والحقيقة ان اللعبة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق^(٤)، اذ نكون بصدد لعبة صفرية حينما يحاول احد طرفي النزاع فرض الاستلام بلا قيد أو شرط على الطرف الآخر والانتصار الكامل عليه يقابله افتراض هزيمة كاملة للطرف الآخر^(٥). وعادة ان كل لاعب مشترك في قضية دولية يسعى الى تحقيق أقصى حد من المكاسب مقابل أقصى حد من الخسائر لخصمه ولكنه سيصل الى ادنى حد من الربح اذا كان قد وجد ان هذا هو الممكن تحقيقه، وتطبق نفس الحالة على الحد الأقصى من الخسارة وقبول الحد الأدنى والممكن منها^(٦) وهذا هو الوضع الذي ساد أثناء الحرب العالمية الثانية واسفر عن هزيمة المحور نتيجة لها،

(١) Jordan David, Op.cit., P. 75.

(٢) ميرل، مارسيل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) نورثي وبالسفراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٤) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ز

(٥) ميرل، مارسيل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٦) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ز

اذ استسلمت كل من المانيا واليابان استسلاما كاملا. اما في فترة الحرب الباردة فلن المباراة هي اقرب الى الصفرية لان الهدف المعلن لكل نظام هو القضاء على الطرف الاخر ^(١) وكذلك لصعوبة تحقيق احد الاطراف لا منه الشامل طالما بقي الطرف الاخر في وضعه القائم عليه. ^(٢)

ومن زاوية اقتصادية، يرى البعض بان الصراع الامريكي - السوفيتي كلن صراعا صفريا، كان الانتاج الامريكي يساوي ضعف الانتاج السوفيتي، ويعمل على تأمين راحة المستهلك في حين كان الاقتصاد السوفيتي يركز على الصناعات الثقيلة والعسكرية وحقق في كليهما نجاحا واضحا، ماذا لو كان قد استمر النمو السوفيتي لسنوات عديدة متفوقا على النمو الامريكي فهذا كان يعني توفير امكانيات ضخمة لتحقيق تفوق عسكري، كما ان وجود معدل نمو كبير في الاتحاد السوفيتي كان سيدعم ولاء الشعب للنظام وبالتالي يقدم للنظام امكانيات جديدة في المنافسة مع الولايات المتحدة في مجال التجارة والمساعدات الخارجية والفضاء والانتشار العسكري في المحيطات وبالتالي كان من شأن ذلك ان يزيد من النفوذ السياسي الدولي السوفيتي. ^(٣)

ويعتقد كل من دورتي وبالسفراف ان التمييز بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية لا يعتمد كما يعتقد الكثير على ما اذا كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الاخر ولكن التمييز على اساس الفوز الشامل او الخسارة الشاملة لهدف معين وليس بالضرورة لوجود او عدم وجود الاطراف على طريقة الروايت الروسي التي تبقى اللعبة فيها مستمرة حتى يحر احد اللاعبين. وباختصار، عندما يتنازع الطرفان على هدف معين فيفشل احدهما وينجح الاخر في تحقيق الهدف نكون امام لعبة صفرية، ولكن اذا لم يتمكن الطرفان في تحقيق الهدف تماما وسعيا الى التساوم بينهما والحصول على اقل من الهدف الاول نكون هنا امام النموذج غير الصفري، ولذا فان الالعاب الصفرية او غير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالاطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الاهداف. ^(٤)

وتكون اللعبة الصفرية مباراة لشخصين Two Persons games ولعبة لعدة

اشخاص N - Persons games

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٢) دورثي وبالسفراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٥١.

وتفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصواع
اذ انهما قد يخسران او يكسبان معا ^(١) وقد يسلك الطرفان تجاه بعضهما سلوكا
تعاونيا او غير تعاوني. وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الاطراف امكانية
الاتصال ببعضهم مباشرة وتبادل المعلومات. اما في حالة التعامل او السلوك غير
التعاوني، فان الاتصال المباشر لا يتوفر ولا يعرف احدهما سلوك الاخر الا بعد
الاقدام على هذا السلوك، بالرغم من ذلك فانه في حالة عدم الاتصال فان هناك
نوعا من الاتصال "الضمني" بين الاطراف والذي يساعد كل طرف في تفسير
سلوك الطرف الاخر من خلال البدائل التي يختارها في اطار سلسلة طويلة من
الالعاب ^(٢) وفي ظل هذا النوع من اللعب يتقاسم الطرفان نتائج الكسب
والخسارة. ^(٣)

وفي معظم الاحيان فان التنافس الصراعى بين النظم والدول هو من قبيل
الالعاب غير الصفرية ^(٤) فالأوضاع التي تحتوي على المساومة هي مباراة غير
صفرية. وكذلك حالة الوفاق الدولي (الوفاق الامريكى - السوفيتي) هي حالة
استمرار للصراع وتعد مباراة غير صفرية، اذ اصبحت لدى الطرفين قناعة بان
الحرب النووية تمثل خسارة اكبر من الكسب. ^(٥)

ومع ذلك هناك نوع من الالعاب التي يكون فيها احد اللاعبين يلعب لعبة
صفرية في حين يلعب اللاعب الاخر لعبة غير صفرية. فاثاء الحرب الفيتنامية لم
يكن هدف الولايات المتحدة هو القضاء على فيتنام الشمالية بينما حدد خصوم
الولايات المتحدة اهدافهم بانسحاب القوات الامريكية واسقاط حكومة فيتنام الجنوبية
وتوحيد فيتنام الشمالية والجنوبية تحت ظل جمهورية الفيتنام. هنا نجد ان الولايات
المتحدة كانت تلعب مباراة غير صفرية، بينما كانت فيتنام الشمالية تلعب على
الارض المحددة للعمليات العسكرية مباراة صفرية ^(٦) ففي المباريات الصفرية فان
مواقف الاطراف لا تمنح مجالا للاتصال او التفاوض او المساومة كما يخلو من

(١) هاشم، حامد احمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٢

(٢) دورتي وبالسفراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٣.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٥) دورتي وبالسفراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٦) ميرل، مارسيل ، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

الكسب المشترك الذي ينبع في العادة من الحاجة الى التعقل او التعاون. كما انه في هذا النوع من المواقف الصراعية فانه من المستحيل تحقيق الاتفاق الوسط وتخلو سبلهما من الحافز على التعاون بينما يكون للمواقف التساومية والكسب المشترك اعتبارا اساسيا في المباريات غير الصفرية. (١)

الانتقادات على نظرية اللعبة

١- ان المشكلة الكبرى هي ان السياسة الدولية ليست لعبة ولكن هناك قواعد تحدد من وقت الى اخرى الا انها تتغير واللاعبون هم الذين يغيرونها واللعبة لا يمكن ان تعكس صورة العالم الحقيقي او التنبؤ بافتراضات حول كيف يمكن ان يسلك اللاعبون سلوكهم، بالرغم من ان النظرية يمكن ان تعبر عن قدر من بعد النظر. (٢)

٢- توفر النظرية ادراكا لصناع القرار للتعامل مع بعض المشاكل الاستراتيجية ولكنها لا تكون مفيدة اذا كانت المعلومات حول بعض المواقف الاستراتيجية ناقصة والتي قد تؤدي الى مواقف غير واقعية في العلاقات الدولية. (٣)

٣- ان النظرية يمكن ان تحكم سلوك اللاعبين حينما يكون لديهم خيارات محددة من الاستراتيجيات ومستوى من الافضليات العقلانية. وان النموذج المثالي لذلك هي اللعبة الصفرية والتي يعترف المختصون بعدم وجودها في العلاقات الدولية. والاكثر من ذلك فانه في اكثر المواقف الدولية يكون مستوى القيمة العقلانية للخصم غير معروف، وبالتالي لا يمكن التوصل للحكم على سلوك اللاعبين. (٤)

٤- ان نظرية اللعبة لا تفسح مجالا رحبا امام سياسات اخرى غير سياسة المواجهة طالما ان نتيجة الصراعات التي يخوضها صناع القرار هي اما تحقيق الكسب او الخسارة. فعندئذ سيتبنون سياسات واستراتيجيات تؤمن لهم تحقيق اعظم كسب متاح، ومن هنا سوف لن يكون هناك مجال للثقة بين السدول طالما ان اساس العلاقات بين الدول هي المواجهة والصراع. (٥)

(١) مقال، د. اسماعيل صبري "نظريات السياسة الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٢) Jordan David, Op.cit., P. 75.

(٣) Ibid, P. 76.

(٤) Ibid, P. 76

(٥) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تتأثر العلاقات الدولية بعوامل متنوعة تقليدية وحديثة. وفي الماضي كان للعوامل التقليدية مثل الجغرافية والسكان دور أكبر في التأثير في العلاقات الدولية، إلا أنه مع تطور الزمن والعلم أخذ تأثيرها يقل تدريجياً حيال بروز عوامل جديدة مؤثرة أبرزها التطور التكنولوجي ودور صناع القرار. كذلك بقي تأثير الموارد الأولية مهما في الوقت الحاضر مع أن استخدامها قد تطور بمرور الزمن حتى دخول العالم في عصرة الذرة. ومع ذلك لا زال بعض المعنيين يعتقدون باستمرار تأثير العوامل التقليدية في الوقت الحاضر إلى جانب العوامل الحديثة ومرد ذلك إلى قناعة أصحاب الاختصاص ضمن الحقول الأخرى بتأثير العوامل التي تنتمي إلى حقله، فالجغرافيون يشددون على دور الجغرافية الحاسم في العلاقات الدولية، وكذلك المختصين في السكان والقضايا العسكرية سواء في زمن السلم أو في ظل الحرب التقليدية. وسنحاول أن نتناول ذلك في هذا الفصل بشيء من التفصيل.

المبحث الأول

العامل الجغرافي

يعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال نابليون أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها، قول لا تزال آثاره راسخة في أذهاننا حتى اليوم. ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية أو الجيوبولتكس. ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة. وقد أطلق على هذه الصلة بعلم السياسة الجغرافية أو الجيوبولتكس. وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية وعلى علاقاتها الخارجية. وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان منذ أواخر القرن التاسع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدولة مثل الألماني راتزل الذي تحدث عن نظرية المجال

الحيوي والتي تقوم على عنصرَي المساحة والموقع، وسرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الألمانية والتي دفعت بأفكارها المتطرفة المانيا الى الدخول في كارثة الحرب العالمية الثانية. وفي مجال القوة البرية ظهر البريطاني ماكندر والذي تحدث عن منطقة حيوية في العالم اطلق عليها منطقة القلب وهي روسيا وتحيط بها منطقة كبرى تتألف من ثلاث قارات هي اوروبا واسيا وافريقيا اطلق عليها جزيرة العالم. وقال من يحكم شرق اوروبا يحكم منطقة القلب ومن يحكم منطقة القلب يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم. وبين ماكندر ان المعطيات الجغرافية لمنطقة القلب قد اعطت روسيا مركزا عالميا فريدا وان مستقبل القوة في العالم سينطلق من هذه المنطقة (القلب). أي بعبارة اخرى ان مستقبل القوة في العالم سيكون للقوة البرية. ولهذا فقد حذر حكومة بريطانيا من مغبة الاحتماء وراء قوتها البحرية ونصحها بانشاء القوة البرية الى جانب قوتها البحرية لان الغلبة ستكون للقوة البرية واقترح عليها ان تتحالف اما مع المانيا ضد روسيا او مع روسيا ضد المانيا لمنع تحالف هاتين الدولتين الذي يؤدي الى قيام اعظم قوة برية في العالم انطلاقا من منطقة القلب.

وفي ميدان القوة البحرية ظهر الاميرال الامريكي ماهان الذي دعى الى مبدأ سيادة الاسطول. وقال ان المستقبل سيكون للقوة البحرية. وقد تأثر ماهان بالموقع الجغرافي لبريطانيا الذي عده موقعا فريدا لكونه جزريا. وبين بان عماد القوة البحرية يتمثل في السيطرة على الممرات البحرية واقامة القواعد البحرية واقامة الاسطول. وكان هدفه من ذلك حث حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالاستفادة من خصائص الموقع البحري البريطاني وقوتها البحرية وتشجيعها على الاعتماد على قوتها البحرية في تكوين قوتها العسكرية. (١)

ان دراسة العامل الجغرافي يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية:

الموقع:

ويقصد بالموقع دراسة موقع الدولة فلكيا ونوع الموقع، كذلك دراسة الموقع تجاه الدول المجاورة. وفي دراسة الموقع الجغرافي نجد ان اول ما يتبادر الى الذهن موقع الوحدة السياسية من الناحية الفلكية، أي الموقع بالنسبة لخطوط الطول والعرض. ولعل التحديد بالنسبة لخطوط العرض اهم منه بالنسبة لخطوط الطول

(١) حول الجيوبولتيكس وتأثيرها في العلاقات الدولية وحول القوة البحرية والمجال الحيوي انظر:

Colard Daniel "Les relations Internationales de 1945 à nos jours" Op.cit . P 65-66.

Celerier Pierre "Geopolitique et Geostrategie" que Sais - Je? P.U.F. . Paris, 1969, P. 12-15.

ذلك لانه على اساس الدرجات العرضية يتشكل المناخ بوجه عام، وكذلك النشاط البشري، وهذه امور حيوية في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية. (١)

ويذهب البعض الى ان القوى الكبرى الموجودة الان ترتبط بالمناطق المعتدلة حيث تتمتع بالتغيير المناخي للفصول او التغيير الاعصاري الذي يبعث على النشاط. ونظرية الحتم البيئية قديمة وتعزى القوى السياسية الى المناخ وهذا بدوره يرجع الى الموقع الجغرافي. انها فكرة استعمارية، اذ ليست المدنية ولا القوى السياسية احتكاراً للمناطق المعتدلة. والمدنية في الحقيقة تقوم في المناطق التي يصل اليها الاتمان الى استغلال البيئة الى اعلى المراحل. ولذلك نشأت المدنات القديمة في البيئات الزراعية حينما كانت حرفة الزراعة هي اكثر الحرف انتاجاً (مصر والعراق). وعندما ظهرت حرفة الصناعة كاكثر الحرف انتاجاً انتقلت المدنية الى المناطق التي تتوفر فيها مقومات الصناعة فهي الان في مراكز الفحم والحديد. (٢)

اما بالنسبة لنوع الموقع، فنقصد به وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي الموقع البحري والموقع البري. وفي الواقع ان كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الارضية ولكن قيمته السياسية تتغير وذلك في اطار علاقة الاقليم او الدولة بجيرانه. اذ ان هذا هو الذي سيحدد اهمية الموقع الجغرافي، وبصفة اخص علاقة الاقليم بمراكز النقل الحضارية او السياسية في العالم. ففي فجر التاريخ كانت مصر والعراق مراكز النقل الحضاري في العالم. وكذلك كانت الجزر البريطانية هامشية تقع على حافة العالم القديم عندما كانت مراكز النقل في البحر المتوسط. ولكنها بعد اكتشاف العالم الحديث اصبحت في مركز متوسط في حوض المحيط الاطلسي الشمالي، بين غرب اوروبا وشمال شرق الولايات المتحدة، أي بين مراكز كثافة السكان العظمى في الدوائر المعتدلة الباردة في العالم. (٣)

وبالنسبة لعلاقة الماء بالموقع الجغرافي، فالمناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية واكثر قرباً من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة مما يشجع على النشاط البحري التجاري. وكانت الكثير من الدول تنصارع وتحارب من اجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل

(١) سمودي، د. محمد عبد الفنى "الجغرافية والمشكلات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨.

(٣) صائق، د. بولت احمد وآخرون "الجغرافيا السياسية" ط ٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٦.

بولندا (١٩١٨-١٩٣٩) وزائير. كما ان الواجهات البحرية غالبا ما كانت نقطة الانطلاق للدول الاستعمارية في اتجاهات معينة مثل واجهة فرنسا البحرية على المتوسط انت الى انطلاقتها تجاه شمال افريقيا واهتماماتها المتزايدة بقناة السويس وحوض البحر المتوسط عامة. (١)

وهناك عوامل كثيرة تشجع شعوب الدول البحرية في التوجه نحو البحر ومنها مثلا تطور ادوات الملاحة واكتشاف البوصلة وتطور علم الخرائط واختراع استعمال الاسطرلاب ووجود مواد بناء السفن وتطور علم تصميمها. وهناك عوامل نفسية منها روح المغامرة والرغبات الشخصية وحب الاستطلاع اضافة الى عوامل اقتصادية، كالحاجة الى المواد الأولية وعامل التكامل الاقتصادي بين الاقاليم والدول. وهناك أيضا مجموعة من العوامل الطبيعية، كدرجة صلاحية الساحل لانشاء المرافئ والموانئ التجارية او العسكرية وطول الساحل او الظهيرة ثم غنى او فقر هذه الظهيرة. (٢)

وتختلف الواجهات البحرية اختلافا كبيرا في قيمة كل منها، فهناك واجهات بحرية مينة أو شبه مينة مثل سواحل الاتحاد السوفيتي أو كندا أو الاسكا على المحيط الشمالي. وذلك بالمقارنة بواجهات بحرية ضيقة لهذه الدول على بحار مفتوحة الحركة: البلطيق والاسود وبحر اليابان بالنسبة للاتحاد السوفيتي أو مصب سانت لورنس وقناة هدسون - مدهوك وساحل كولومبيا البريطاني بالنسبة لكندا. كما ان الواجهة البحرية لا تقاس اهميتها بطولها بل بقيمتها المتعددة الاطراف (بحار خالية من الجليد وتطل على مسارات الحركة البحرية التجارية العالمية) وتبلغ فيه الواجهات البحرية اقصاها حينما تصبح مهمة لعدد من الدول المجاورة بالاضافة الى اهميتها بالنسبة للدولة ومصالحها القومية، مثال ذلك الواجهة البحرية اللبنانية التي تخدم لبنان وتجارة الترانزيت لعدد آخر من الدول العربية او واجهة تنزانيا البحرية بالنسبة لمصالح زامبيا وزائير الاقتصادية. (٣)

(١) رياض، د. محمد "الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ١١٩.

(٢) حسين، د. عبد الرزاق عباس "الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية" مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) رياض، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩-١٢٠.

اما الدول المغلقة فهي الدول المحاطة بحدود ارضية من جميع الجهات ^(١) والتي تعاني بعمامة من كثير من المشاكل الاقتصادية لعل اهمها تحكم الدول الساحلية فيها بل انها احيانا تقع تحت رحمتها وقد تسعى الدول الداخلية الى اقامة اتحاد جمركي او اتحاد سياسي او الوصول الى البحر عن طريق ممرات من ارض الدولة الساحلية ^(٢). ان هذا النمط من المواقع يشكل عبئا كبيرا على الدولة ويحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود، مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبيرا جداً، لا سيما من يمتلك منفذ على البحر. وتضطر الدول المغلقة ارضا الى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسية من حرمانها الاطلاع على البحر فتزداد مشاكل هذا النمط من مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة ^(٣) وهناك الكثير من الدول القارية لكن لها مسافة قصيرة من الحدود البحرية كالعراق والاردن ويمكن ان نطلق عليها بالدول شبه القارية ^(٤). فضلا عن ذلك هناك دول لها واجهات بحرية تحولت الى دول قارية مثل اثيوبيا بعد استقلال ارتيريا عام ١٩٩٣ التي شغلت الواجهة البحرية السابقة لاثيوبيا. كما قد تتعرض الدول المغلقة ارضا او المغلقة الى التورط بمشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة لها بسبب اشتراكها معها في الحدود السياسية وهذه لظاهرة ناتجة عن الموقع القاري بالدرجة الاولى وتتضاعف هذه المشاكل كلما زاد عدد الدول المجاورة لها ^(٥). وتسعى الدولة المغلقة الى ضمن مرور تجارتها وسكانها عبر اراضي الدول الساحلية عن اقرب وارخص طريق باستمرار وبدون تدخل تلك الدول. غير ان هذا المطلب قد لا يتوفر لها لان الدول الساحلية قد تقطع الطريق في أي وقت اذا ما ارادت ممارسة الضغط السياسي على الدولة المغلقة لاتفه الاسباب وحتى بدون سبب احيانا وقد تتوقع الدول المغلقة في اغلب الاحيان ارتفاع نفقات نقل بضائعها من الموانئ والواردات ^(٦).

(١) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٢) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٣) اسماعك، د. محمد ازهر 'الجغرافية السياسية الحديثة'، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص ١١٠.

(٤) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٥) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٨٤-٢٨٣.

كذلك للموقع تأثير من ناحية العلاقة مع الدول المجاورة فموقع الدولة فسي العلاقة مع الدول الأخرى هو حقيقة جغرافية ذات اعتبار كبير والدولة التي تمتلك أو لا تمتلك دولة مجاورة له معنى استراتيجي وله تأثير على الأمن القومي للدولة. فالولايات المتحدة كقارة منعزلة عن القارة الأوروبية بواسطة البحار بما يقارب ثلاثة آلاف ميل من جهة الشرق وستة آلاف ميل من جهة الغرب.

وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت المسافة البحرية عبارة عن حاجز دفاعي ضد الغزو. ولكن بسبب التغيير في التكنولوجيا لم يبق لتلك القيمة الدفاعية أثر إذ أصبحت الصواريخ العابرة للقارات قادرة على اجتياز المسافات البحرية بسهولة ومع ذلك فإن افتقار الدول لاعداء مجاورين يبقى مسألة مهمة. فضلا عن ان عدم وجود دول مجاورة يجعل النزاعات اقل وقوعا. فالولايات المتحدة لا تمتلك دولة مجاورة لها كبرى وتستمر في التمتع بمزايا هذا الموقع مما يوفر لها بدون شك خيارات سياسية متنوعة. وعلى العكس فإن وجود الآلاف من الأميال لحدود مشتركة بين دول قوية كبرى يشكل وسيلة لمنافسات ومنازعات طويلة كما هو الحال للحدود المشتركة بين الاتحاد السوفيتي سابقا والصين. (١)

ان الموقع يعطي الميزة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، فالولايات المتحدة ترتبط بأوروبا وآسيا بالبحار، أما الاتحاد السوفيتي فإنه يربط هذه القارة بالارض، وان هذا المركز يعطي الاثنين موطىء قدم فسي هاتين القارتين اللتين لعبتا الدور الأكثر فعالية في الشؤون العالمية خلال القرن التاسع عشر. ومن المحتمل ان تلعب ذلك في المستقبل بالإضافة الى ذلك فإن الولايات المتحدة هي في الجزء المركزي لأمريكا الشمالية، في حين ان حدود الاتحاد السوفيتي سابقا في شرق أوروبا وشرق آسيا وفي الشرق الأوسط وألمانيا وفرنسا والصين متجذرة بواسطة الارض لقارة واحدة. ولهذا فإن هذه الحدود اقل فائدة جغرافيا في التوغل في الشؤون العالمية. في حين تمثل الولايات المتحدة القاعدة المكانية المثلى لاية قوة عظمى. ففي الوقت الذي تكون فيه كثير من الدول هشة للهجوم النووي في عصر الصواريخ فإن الولايات المتحدة ليست على غرار القوى الكبرى الأخرى محفوظة ليس فقط بجيران اصدقاء بل بجيران ضعفاء وتحت هذه الظروف تزداد حصانة الولايات المتحدة ضد هجوم اقليمي من الدول المجاورة. (٢)

(١) Wendzel Robert L. "International Relations: A Policymaker focus" John Wiley and Sons, Inc. U.S.A 1977, P. 90.

(٢) Spiegel Steven "Dominance and Diversity, The International hierarchy" Little Brown and Company, Inc, U.S.A. P. 1972, P. 43-44.

المساحة

هي عنصر من عناصر القوة المكانية للدولة، ومن الناحية العسكرية فإن سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية، وخاصة الصناعة على امتداد اقليمها، وما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية الاخرى الامر الذي يساعد على تحقيق اهداف استراتيجية ايجابية لصالح الدولة. وتتيح المساحة فرص الدفاع بالعمق وتلعب دورا بارزا في احراز النصر النهائي. اذ يمكن ان تتمتع الدولة ذات المساحة الكبيرة سياسة اخلاء الارض وتعمل على تطبيق المبدأ المعروف ببيع الارض وشراء الزمن. وهو ذات المبدأ الذي اعتمدته روسيا في حربها مع فرنسا في زمن نابليون ١٨١٠-١٨١٢ وكذلك مع المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية وتمكنت من الصمود وان تعمل على طرد الغزاة والحاق الهزيمة بهم. وفي خلال الحرب اليابانية - الصينية تمكن اليابانيون من الاستيلاء على المدن الصينية الهامة ومراكزها الصناعية وخطوطها الحديدية. اما الصينيون فقد تراجعوا صوب الغرب ونقلوا عاصمتهم اليها ^(١). أما الدول ذات المساحة الصغيرة فانها لا تثبت الا ان تنهار بسرعة فائقة امام جارة قوية لها. فقد اضطر الجيش الهولندي في الحرب العالمية الثانية الى التسليم بعد اربعة ايام من القتال فقط ^(٢)

وفي الواقع، لا تأخذ المساحة بشكلها المطلق لانها تعتمد على عنصر السكان، اذ ان المساحة والسكان لا يمكن فصلهما، فاذا كانت المساحة مقترنة بكثافة مرتفعة من السكان او عدد كبير من السكان في الاقل، وبموارد طبيعية مستغلة استغلالا حسنا، فانها تعد مصدر قوة للدولة تضعها في مصاف الدول الكبرى ومن الامثلة على ذلك الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اذ كل منهما يحتل كتلة متصلة من الارض، كذلك أن اتساع المساحة يؤدي الى تنوع الغلات لانها تجمع تكوينات مناخية مختلفة وتجمع في استغلالها الزراعي والرعي بين حاصلات الاقاليم المعتدلة والاقاليم الحارة. وان اتساع المساحات قد يضم تكوينات جيولوجية متعددة وما يتبعها من صخور مختلفة وبالتالي وجود معادن مختلفة. ^(٣)

(١) السماك، د. محمد ازهر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤.

(٢) معودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.

(٣) انظر: حادق، نولت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ وكذلك انظر: معودي، د. محمد عبد

الغني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

وفي الحرب النووية فإن البلدان ذات المساحة الواسعة تعمل على امتصاص الضربة النووية وبالتالي فإن توزيعاً متساوياً لانتشار السكان يساعد على نجاتهم مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية عكس الدول الصغيرة المساحة التي سرعان ما تتعرض أراضيها إلى الدمار حينما تتركز الضربات النووية على المساحة الصغيرة وقد هدد خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الأسبق بتدمير بريطانيا بسنة قنابل نووية فقط.

الحدود

تعتبر الحدود الفاصل بين سيادة وسيادة دولة أخرى، فهي ذلك الخط الذي تتقابل عنده سيادتان. إذ انتهت تلك الفترة التي كانت تفصل فيها سيادة دولة عن السيادة الأخرى بواسطة مساحة كبيرة من الأرض أي التخوم. إذ كانت سيادة الدولة الفعلية تتضائل تدريجياً بالبعد عن مركز الدولة. وهكذا اختلفت وتغيرت طبيعة الحدود على مدى العصور التاريخية بسبب اختلاف وظيفتها وهي فصل السيادات بعضها عن بعض. ^(١)

وللحدود معان متداخلة قانونية وعسكرية وسياسية. فالحدود بالمعنى القانوني، عبارة عن مناطق اتصال بين سيادات الدول وانظمتها الشرعية. وفي المفهوم العسكري، أنها المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب أن تحمي والتي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وجميع عناصرها الأخرى ^(٢)، وتشكل الحدود عندئذ خطوطاً دفاعية، وإلى وقت قريب كانت كثير من الدول تهتم بتحصين حدودها. وهذه الفكرة قديمة يقدم سور الصين العظيم. وقد اعتمدت فرنسا إلى سنة ١٩٤٠ على خط ماجينو وأقامت نطاق من الحصون الدفاعية في الشمال الشرقي. أما حديثاً فإن التقدم التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق منه بأساليب الحرب والأسلحة الحربية قد قلل من وظيفة الحدود الدفاعية ولم تعد الدول تعتمد على تحصين حدودها في ضمان أمنها، وخاصة بالنسبة للدول العظمى التي تمتلك معدات عسكرية حديثة فتأكل كالصواريخ والطائرات وجميع أصناف الآليات ذات القابلية العالية. ^(٣)

ومن الناحية الاقتصادية تساعد الحدود السلطة المحلية على فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات وفي بعض الأحيان على الصادرات

(١) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) حسين، د. عبد الرزاق عباس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

بالإضافة إلى أنها تعين السلطات على السيطرة على حركة العملة والمعادن الثمينة وغيرها. ^(١)

كما أن ظهور المنظمات الاقتصادية والاحلاف العسكرية والايديولوجية والاتجاه العام نحو ظهور الدولة الكبرى عن طريق تكوين اتحادات بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية كل هذه أدت إلى تحولات مختلفة في الدور الذي تلعبه الحدود الدولية والمثال على ذلك قيام الاتحاد الأوروبي. ^(٢)

ويؤدي ارتباطات مناطق الحدود بمواصلات جيدة داخل الدولة إلى إمكان قيام استثمارات وتحسينات في موارد إقليم الحدود الانتاجية بينما تحرم المنطقة من ذلك إذا خلت من الطرق الحديثة. ففي إقليم الحدود الفرنسية الاسبانية في منطقة البرانس نجد أن المنطقة الفرنسية من هذه الحدود مخدومة بالسكك الحديدية في بعض اجزائها بينما المنطقة الاسبانية محرومة في بعض اجزائها من مثل هذه الخدمة وقد ترتب على ذلك أن المناطق الفرنسية من هذا الإقليم القريبة من الخطوط الحديدية تزرع محاصيل السوق، وعلى رأسها الخضراوات المبكرة التي تنقل بالخطوط الحديدية إلى أسواق استهلاكها ونقل بعض الفائض منها بوسائل النقل العادية إلى سوق برشلونة الصناعي. ^(٣)

والحدود على نوعين:

١- الحدود الطبيعية: وهي الحدود التي تتفق والحوافز الطبيعية كالبحر والصحواء والانهار.

٢- الحدود الاصطناعية: وهي اما حدود فلكية تتبع خطوط عرض او خطوط طول او تنشأ خطوط اتفاقية هندسية.

والمشكلة هي ان الحدود السياسية احيانا لا تراعي ظروف السكان ورغبات المواطنين بقدر ما تراعي مصالح الدول المستعمرة. وقليل جدا من الحدود السياسية في العالم تتفق مع الحدود الانثوغرافية، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين هما ^(٤):

(١) المصدر السابق. ص ١٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣) رياض، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٤) سعودي، د. محمد عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨-١١٩.

أولاً: الاختلاط والتداخل بين الشعوب بعضها البعض الآخر بحيث لا يمكن عمل فاصل واضح وعازل بينهما. وهذا معناه انه لا يمكن تخطيط الحدود التي ترسم بفصل الشعوب فصلاً دقيقاً وبالتالي نجد كثيراً من الشعوب تدخل داخل حدود شعوب أخرى مجاورة.

ثانياً: ان تخطيط الحدود عادة ما يتم على اساس غير اتولوجية بل على اساس المصالح الاقتصادية والحربية.

ومن الامثلة على النزاعات بين الدول هو النزاع بين افغانستان والباكستان فتدعي افغانستان بان قبائل الباتان في الباكستان تعود اليهم وتكرر الاخيرة رغبة قبائل الباتان في الانفصال وتكوين دولة الا ان المعاهدة الانجليزية - الافغانية لعام ١٨٩٣ قد حددت بين مناطق النفوذ لبريطانيا سابقا الدولة المستعمرة انذاك وقسم خط الحدود الاقليم الذي تعيش في قبائل الباتان بطريقة جعلت ٢,٤ مليون نسمة داخل منطقة النفوذ البريطاني (أي الباكستان فيما بعد) وقد تطور النزاع بين البلدين في الستينات واثّر ذلك على علاقاتهما السياسية.^(١)

اما غالبية الحدود السياسية الافريقية فهي حدود مفروضة او موضوعة من الخارج، اذ وضعتها القوى الاوروبية خلال العقود اللذين تبعوا مؤتمر برلين ١٨٨٤. وكانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل اعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين وذلك بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين. وقد يرجع هذا الى ان كثير من السلطات الادارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الامور المألوفة غير ان استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود، ادى الى ظهور مشاكل خطيرة على تلك الحدود^(٢) ومن الامثلة على المشاكل الحدودية بين غانا وتوغو وبين نيجيريا والكامرون وبين اثيوبيا والصومال وبين الهند والباكستان والمشاكل الحدودية بين بيرو وشيلي وبوليفيا وكذلك بين شيلي والارجنتين.

(١) سعودي، د. محمد عبد الفتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢-١٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

المبحث الثاني

الموارد الأولية

تشكل مسألة الحصول على الموارد الأولية أهمية قصوى لعموم البلدان. فبسبب كونها حيوية جدا ويندر ان نجد بلدا قد حقق الاكتفاء الذاتي فان طلب الحصول عليها غالبا ما يصبح هدفا ملحا من اهداف السياسة الخارجية. ومن الناحية التاريخية فان ضرورة الحصول على الموارد غالبا ما كان تبريرا رئيسا لاستخدام القوة من قبل الدول الاستعمارية للسيطرة على الاقاليم المستعمرة. واليوم فان هذه الطريقة المباشرة لم تعد تستخدم كما كانت سابقا. بل اصبح التفاوض حول اتفاقات التجارة من اكثر الطرق استخداما للحصول على الموارد الأولية. حتى باتت الدول تعتمد اليوم على التجارة من اجل الحصول عليها طالما انها بحاجة ماسة اليها وطالما انها لا تمتلكها ولا يمكن الحصول عليها بآية طريقة اخرى. وبسبب وجود فوائد متبادلة تتضمنها كل اتفاقيات التجارة فاي طرف يسعى للحفاظ على علاقات الصداقة. ومع ذلك تؤثر درجة الاعتماد والهشاشة على طبيعة المخاطرة، واحيانا، منذ ان اصبحت التسهيلات الضرورية للنقل لجلب الموارد من الدول الاجنبية مهمة جدا فان السيطرة على هذه التسهيلات اضحت مسألة خطيرة. فاعتماد بريطانيا وفرنسا على قناة السويس كطريق للتجارة كان عاملا مهما في قرار العدوان على مصر عام ١٩٥٦. (١)

وهكذا اضحت الحياة الاقتصادية للدولة مشروطة بامتلاك او عدم امتلاك الموارد الأولية والتي لها تأثير استثنائي في السياسة الدولية واصبح من النادر ان تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها او ان يكون لها مركز هام في الشؤون العالمية اذا كانت تعاني من عوز في الموارد الأولية. والقوة العالمية تبدو مستحيلة بدون تحقيق التصنيع الذي بدوره يعتمد على توفر المعادن. (٢)

وليست هناك دولة اليوم تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الغذائية لسبب بسيط هو انه ما من دولة مهما كبرت مساحتها تضم جميع انواع الثيوانات الملائمة لانتاج جميع انواع الغذاء الضرورية للانسان في الوقت الحاضر، ورغم ان فرنسا والاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة قد وصلت الى ما يشبه الكفاية الذاتية

(١) Wendzed Robert "International Politics Policymakers and Policymaking" Jon Wiley and Sons. U.S.A. 1981. P. 102-103.

(٢) Padelford and Lincolion "International Politics: Foundation of international relations" Op.cit., P. 29.

فان ايا منها لا تستطيع انتاج الموارد الغذائية ذات الاصل الاستوائي او الموسمي. فقصب السكر مثلا لا يزرع في فرنسا بينما يزرع في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا بصعوبة وبتكلفة عالية. ومع ذلك فقد يكون صحيحا ان كلا من الدول الثلاث يمكنها ان تبقى في غير حاجة الى استيراد المواد الغذائية لفترة معينة من الزمن عند الضرورة ولكن الغذاء في هذه الحالة لابد ان يكون رتيبا، محدد النوع، ولا بد من اتخاذ سياسة التقنين او توزيع الغذاء بالبطاقات وتعيين قدر ثابت منه لكل فرد. (١)

ولهذا فان اغلب الدول النامية والمتقدمة تواجه مشاكل النقص في الموارد الغذائية والموارد الاولى. ففي الهند على سبيل المثال فان الاراضي غير قادرة على توفير الحد الأدنى من امدادات الغذاء بدون السيطرة على الزيادة السكانية وبدون اتفاق رأس المال الكافي لتحسين التربة وتحديث طرق الزراعة (٢) وهناك دول مثل بريطانيا وبلجيكا وسويسرا والمانيا والسويد اكثر اعتمادا على الموارد الغذائية الخارجية، وفي الظروف العادية تستورد بريطانيا نحو نصف حاجاتها من الطعام. (٣)

واذا كانت دولة ما تتمتع باكتفاء ذاتي في الموارد الاولى فانه من غير المحتمل ان يكون ذلك من اهتماماتها الرئيسية في الشؤون العالمية. ولكن لا توجد دولة ما عدا الاتحاد السوفيتي سابقا يمتلك موارد اولية بانواع وكميات كافية للدعم الكامل للصناعة، حتى ان الاتحاد السوفيتي سابقا كان عنده بعض النقص في بعض الموارد. (٤)

ان الدول اختلفت بشكل كبير في قدرتها على تعديل المتطلبات المترتبة على الموارد الاولى. انها اختلفت في الدرجة التي تنتج بها الموارد الاولى كالغذاء والفحم والحديد اولا، وفي سهولة وصعوبة جعل الموارد الاولى امينة ضد فعل الاعداد ثانيا، وفي قدرتها زمن الحرب لجلب الامدادات من الخارج الى الداخل ثالثا، وفي قدرتها على اكمال او اضافة للعوز الداخلي من الموارد الخارجية رابعا. ان بريطانيا تجسد كل هذه الظروف اذ انها تحتوى على كميات كبيرة من الفحم

(١) عبد الله، د. محمود أمين "في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١١٢.

(٢) Sprout, Harold and Margaret. Op.cit., P. 379.

(٣) عبد الله، د. محمود أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٤) Padelford and Lincoln "International Politics: Foundation of International Relations" Op.cit., P. 30.

وكميات قليلة من الحديد، وبعض الموارد القليلة الأخرى ولكن بريطانيا بعد الثورة الصناعية أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الغذائية المستوردة، والأياف الصناعية، وقائمة طويلة جدا من الموارد من أية قارة لتعويض النقص الداخلي، وكانت قائمة على حماية السفن التي كانت تنقل هذه الموارد إلى الجزر البريطانية. وقبل تطور الغواصات والطائرات، فإن قدرات بريطانيا بقيت تعتمد على طلب الموارد الغذائية والموارد الأولية من الخارج. وبعد ادخال المدمرات فإن اعتماد بريطانيا على ما وراء البحار بقي متزايدا. وإن وضع بريطانيا قد اضعف بشكل كبير حينما جاء دور الطائرات عندما قامت بالهجمات على الجزر البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي فرنسا فإن عدم امان الموارد الداخلية لا سيما خامات الحديد - أصبح مسألة حاسمة ولفترة مبكرة، مما دفعها لاتخاذ الاحترازمات المناسبة بما يتعلق بوقوع مواردها المعدنية ولا سيما الحديد على حدودها الشرقية، الحدود الهشة، والتي اجتازتها الجيوش الألمانية ثلاث مرات ١٨٧٠-١٩٤٠. وعلى العكس من ذلك، فإن الولايات المتحدة تمتعت بدرجة أمن عالية بمواردها الوطنية فلم تقرب منها قوة أخرى ما عدا الامكانية المحتملة للاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة. وإن اغلب الموارد الأساسية متوفرة تقريبا اما في الاقليم الأمريكي او في الدول المجاورة لها. فخامات النيكل متوفرة في كندا وامينة كانت موجودة في ولاية إلينوى. وإن القهوة والمنغيز متوفر في البرازيل والموارد الأخرى في الكاريبي.^(١)

ومع ذلك فإن جميع الدول تعتمد على بعضها بدرجات متفاوتة في الحصول على الموارد الغذائية. وهذه حقيقة يمكن اعتبارها ذات اثر سئبي في مكونات القوة. فمن الممكن ان يؤدي الحصار البحري، اذا ما نجح الى قطع موارد الغذاء الخارجية ومنعها من الوصول الى غايتها. وقد كان من اهم الاهداف الاستراتيجية في الحربين العالميتين الاولى والثانية هو الوصول الى هذه النتيجة فقد استطاعت الغواصات الألمانية ان تشل حركة الموارد الغذائية المتجهة الى بريطانيا. ومع ذلك لم تحقق الاستراتيجية الألمانية في الحرب العالمية الثانية نفس الدرجة من النجاح التي حققتها في الحرب العالمية الاولى. لسبب رئيسي وهو ان خطوط المواصلات البحرية كانت محمية بالطائرات بحيث يصعب قطع الامدادات. ومن ناحية ثانية كان من اهداف سياسة دول الحلفاء في كلتا الحربين قطع امدادات الغذاء عن المانيا، الامر الذي جعلها تفكر في استخدام كثير من البدائل الغذائية كما استخدمت البدائل الصناعية.^(٢)

(١) Sprout, Harold and Margart. Op.cit., PP. 380-381.

(٢) عبد الله، د. محمود أمين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

وفي الواقع ان الموارد الاولية لوحدها لا تخلق القوة اذ يجب استغلالها، قالى جانبها ينبغي ان تتوفر الصناعة ورأس المال والتكنولوجيا لكي يتم استخدامها على احسن وجه. فبعد الحرب العالمية الثانية وبتوفر القروض الامريكية اصبح للحديد البرازيلي قيمة كبرى بالنسبة للبرازيل والولايات المتحدة على السواء. كذلك هناك عامل مهم يتعلق بتغير قيمة الموارد الاولية نتيجة للتطور التكنولوجي. فقيمتها تزداد استجابة للرغبات والافعال الانسانية. لقد اصبح اليوم اليورانيوم ذو قيمة عالية كبرى بعد اتفاق المليارات من الدولارات والذي وضع الفحم على الهامش.^(١)

فالتقدم السريع والمستمر في العلوم الهندسية قد زاد من الطلب على الموارد الاولية سواء بالنسبة للكمية والتنوعية وان المستوى للتنمية الاقتصادية اخذ يزيد من حجم هذه المتطلبات. ومع زيادة المعرفة العلمية والهندسية والتي عملت على تطوير الصناعة فان ذلك قد ادى الى جعل المجتمعات الصناعية اقل تأثرا بالحصول والمقاطعة وقد كانت الموارد الاولية سلاحا فعالا في الحرب الباردة. فخلال الخمسينات^(٢) مارس الغرب سياسة حبس الموارد الاولية عن المعسكر الاشتراكي مثل الاتحاد السوفيتي والصين وباقي الدول الاشتراكية. وكانت الفكرة الاساسية وراء ذلك هي ان حرمان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من بعض المواد الاساسية سيضعف تطوير صناعاتهم ويعيق تنفيذ برامجهم التسليحية.^(٣)

ان القدرة على تحويل الموارد الاولية الى مهمة سياسية اصبحت من سمات العلاقات الدولية. فالمساعدات المقدمة تحت شكل مواد غذائية يمكن ان تقوى الروابط السياسية بين الانظمة الصديقة لا سيما في البلدان التي تخضع للمجاعات الدورية مثل الهند، وان الاعانات تحت شكل الموارد الاولية يمكن ان تؤدي الى نتائج مشابهة مع البلدان التي هي في المراحل الاولى للتحديث الصناعي وكانت الموارد الاولية سلاحا في المنافسة الامريكية - السوفيتية ابان الحرب الباردة.^(٤)

من هنا يمكن تحديد الآثار التالية عند الحديث عن تأثير الموارد الاولية في العلاقات الدولية^(٥) :

(١) Hass Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc. New York, 1956. P. 91-92.

(٢) Sprout Harold and Margaret, Op.cit , P. 383.

(٣) Ibid, P. 382.

(٤) Ibid, PP. 382-383.

(٥) Wendzel Robert "International Relations: A Policy - Maker Focus" John Wiley and Sons, Inc., U.S.A., 1977, P. 101-102.

أولاً: يجب التمييز بين مجرد امتلاك الموارد الأولية واستخدامها. إذ إن الموارد تنضوي إلى القوة الاقتصادية والعسكرية. فالموارد المعدنية على سبيل المثال يجب أن تستخرج من باطن الأرض وتمتلك قبل أن تدخل في عملية الإنتاج. فإذا لم يكن للدولة طاقة استخراجها واندخالها في عملية الإنتاج فإن مواردها المعدنية تكون ذات تأثير ضعيف على قوتها. ويمكن منح امتيازات تطوير الإنتاج والاستخراج للدول والشركات الأجنبية، وفي مثل هذا الوضع فإن الدولة المالكة للموارد تحقق بعض الفوائد السياسية والاقتصادية ولكنها تخسر في المقابل بعض الجوانب لصالح الطرف الممنوح الامتياز.

ثانياً: على الدولة المالكة للموارد أن تمتلك أيضاً السيطرة السياسية على إقليمها من أجل أن تحقق الفائدة القصوى من مواردها. فإذا كان الإقليم تابعاً لدولة أجنبية مثل دول أوروبا الشرقية أبان الحكم الشيوعي حينما كانت خاضعة للهيمنة السوفيتية والتي لم تكن تمتلك السيطرة الكاملة على استخدام مواردها لذا فهي لم تكن تجني الفوائد منها.

ثالثاً: من الصعب جداً أن يتم قياس الفوائد الناجمة عن امتلاك مورد واحد فقط. وبالنظر لكون الدول لا تمتلك موارد متساوية من الناحية الكمية والنوعية فإن الموقف مختلف. فالحديد لا يساوي النفط والنحاس لا يساوي المنغنيز.

رابعاً: إن النقص في الموارد يقيد الأهداف الوطنية ويعمل على وضع قيود على إنجازها أيضاً.

خامساً: لا توجد دولة في العالم حققت الاكتفاء الذاتي. فالولايات المتحدة في الأقل تعتمد على غيرها من الدول، ولكنها تستورد أكثر من ٩٠% من حاجاتها الصناعية مثل الماس الصناعي والمنغنيز والكوبالت ونسبة كبيرة من الحديد وما يقارب من ربع نفطها. وإن كل الأمم تمتلك درجة معينة من الاعتماد ولكن بعضها أكثر هشاشة من غيره.

سادساً: إن امتلاك الموارد الأولية يوفر أحياناً لدولة أو مجموعة من الدول قوة سياسية والتي بدونها لا يمكن امتلاكها، والمثال على ذلك هو امتلاك بعض الدول العربية في الشرق الأوسط للنفط. وإن امتلاك الدولة للموارد الأولية يجعل منها هدف للتأثيرات السياسية والتي تسعى للافلات منها وإن أحد الأهداف الرئيسة للقوى المتصارعة في الكونغو في الستينات كونها تحتوى على كميات كبيرة من النحاس واليورانيوم والكوبالت. وإن أحد أسباب تمسك صربيا بكوسوفو كون الأخيرة على الرغم من قلة نموها تمتلك نحو (٥٠%) من احتياطات يوغسلافيا من الفحم ونحو (٦٠%) من احتياطاتها من الرصاص والزنك.

ان دول العالم غير متساوية بامتلاك الموارد الاولية. وان الموارد الثلاثة الرئيسية في العالم، الفحم والحديد والنفط موزعة بشكل غير متساوى وتعد اساس قيام الصناعة. والنقطة التي يجب الانتباه اليها هي تنوع الموارد ولا سيما المعادن المطلوبة لدعم اقتصاد الصناعة الحديثة والحاجة تبدو في هذا الوقت اكثر من أي وقت مضى بضرورة توثقها. فهناك حاجة للاستخدام الصناعي لمعادن مثل التتانيوم للمحركات النفاثة وجيرمانيزم للترانسترات واليورانيوم للأسلحة النووية.^(١)

ان التغلب على النقص في الموارد الاولية يحتاج الى وقت والموارد الجديدة لا يمكن العثور عليها او انتقيب عنها واكتشافها وتحويلها الى عمليات انتاجية الا بعد جهود طويلة كما كان الحال في اكتشاف واعداد حقول خامات الحديد الجديدة في انتاريو - كيوبك - لابرادور في كندا وكذلك في فنزويلا وان عامل الزمن يجب ان يقاس ليس في اطار المستقبل القريب ولكن ضمن اطار المتطلبات الضرورية المحتملة.^(٢)

لقد تزايد الطلب على الطاقة لا سيما النفط استجابة للتصنيع والتمدن والثراء المجتمعي وادى الى توزيع عالمي لاستهلاك الطاقة توزيعا شديدا متفاوت فاستهلك الفرد الواحد من الطاقة في الدول الغربية الصناعية على سبيل المثال، يزيد اكثر من (٨٠) مرة على استهلاك الفرد الواحد في الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا. كما ان حوالي ربع سكان العالم يستهلكون ثلاثة ارباع الطاقة الاولية في العالم ككل. وفي عام ١٩٨٠ بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة زهاء (١٠) تيرواط (تيرواط يساوي مليار كيلواط) واذا ما بقي استهلاك الفرد الواحد على مستوياته الحالية فان سكان العالم الذي سيبلغ تعدادهم (٨.٢) مليارات بحلول ٢٠٢٥ سيحتاجون الى حوالي (١٤) تيرواط منها ما يربو على ٤ تيرواط في البلدان النامية واكثر من (٩) تيرواط في البلدان الصناعية - أي بزيادة تبلغ ٤٠% على عام ١٩٨٠ - اما اذا اصبح استهلاك الفرد من الطاقة متساويا بانتظام على الصعيد العالمي عند المستويات الحالية للبلدان الصناعية فان العدد نفسه من سكان العالم سيحتاج بحلول عام ٢٠٢٥ الى زهاء (٥٥) تيرواط.^(٣)

(١) Padelford and Lincoln "International Politics: Foundation of International Relations", Op.cit. P. 31.

(٢) Ibid. P. 33.

(٣) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة كامل عارف ومراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (١٤٢) تشرين الاول ١٩٨٩، ص ١٤٧.

ان زيادة الطلب على النفط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ترجع الى سهولة نقله وملائمته للاستعمال وعدم تركه فضلات مثل الفحم الحجري وكونه اقتصاديا. ولا يمكن ان نستثنى رخص اسعاره عند بدايات انتاجه مما حفز الدول الصناعية الغربية للاستفادة منه في تطوير صناعاتهم واقتصادهم مستفيدين من رخص اسعاره وعدم تناسبها مع قيمته الحقيقية لا سيما في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومع اندلاع حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ اصبحت للنفط قيمة سياسية مضافة حيث قرر العرب في تلك الفترة استخدامه كسلاح سياسي من اجل تحقيق الاهداف القومية العربية لخدمة القضية الفلسطينية. ونتيجة لذلك ازدادت اسعاره بشكل ليس له مثيل مما أثر سلبا على اقتصاد الدول الغربية. وكان من جراء استخدام النفط كسلاح سياسي ان ازدادت قيمته الاستراتيجية وبدأت الدول الغربية تحسب حساباتها عند اتخاذها لقراراتها السياسية الخارجية ودفعها الى تغيير مواقفها السياسية نحو مواقف اكثر اعتدالا وحيادية ازاء قضية الصراع بين العرب واسرائيل. وقد استثنى القرار العربي فرنسا لمواقفها الموضوعية والحيادية تجاه قضية فلسطين. وكان العرب يهدفون من وراء ذلك تحقيق هدفين في آن واحد: الاول ويتمثل في تشجيع دول اوروبية اخرى لتحذو حذوا الموقف الفرنسي. والثاني ويتمثل في تشجيع فرنسا لتلعب دورا قياديا في اوروبا. وهكذا اصبحت النفط عاملا في السياسة الدولية.

لقد تكالبت الدول الغربية على الدول المنتجة للنفط وحاولت ان تضمن وجود انظمة سياسية حليفة موالية لها، اذ ان تأمين امداداتها بالنفط يعد مسألة حيوية في سياساتها الخارجية حيث ان غالبية البلدان الغربية لا تمتلك النفط وتعد من اكبر الدول المستهلكة له في العالم. وحتى الولايات المتحدة التي هي اكبر منتج للنفط في العالم فان استهلاكها النفطي لا يلبي حاجتها النفطية مما دفعها للاستيراد من الخارج ولا سيما من منطقة الخليج العربي. وهددت الدول الغربية مرات عديدة باستخدام القوة لمنع ارتفاع اسعار النفط ولضمان وصوله اليها وما حرب الخليج لعام ١٩٩١ الا صورة من صور تشبث الغرب بحماية ابار النفط وتأمين وصوله اليهم اذ ان مسألة تحقيق الرفاهية والاستقرار للمجتمعات الغربية تعد مسألة حيوية بالنسبة لامن الغرب عموما.

الا ان اسعار النفط منذ منتصف الثمانينات لم تستمر في الارتفاع فاخذت بالانخفاض تدريجيا مما أثر على القيمة السياسية للنفط. ان ما يهمنا في هذا المجال معرفة اسباب انخفاض اسعار النفط والتي انتهت دوره السياسي والتي يمكن اجمالها بالاتي:

أولاً: اتخاذ الدول المتقدمة والمستهلكة للنفط عدداً من الإجراءات لمواجهة نشاط أوبك وذلك كرد فعل لثورة الأوبك. التي عبرت عن نفسها في مظاهر كثيرة من بينها تحرر النفط العربي من سيطرة الشركات العالمية. وكان هدف الدول المستهلكة هو الحد من اعتمادها على نفط الأوبك، ولا سيما النفط العربي، وجاء تأسيس وكالة الطاقة الدولية لعام ١٩٧٤ خطوة أساسية للوصول الى تلك الأهداف الاستراتيجية. وتمكنت الدول الصناعية من تحقيق نجاحات في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق الاستفادة الاكمل من الوقود.^(١)

ثانياً: تمكن الدول الصناعية المستهلكة من احراز نجاحات باهرة في رفع كفاءة الطاقة منذ ارتفاع اسعار النفط في السبعينات. وخلال السنوات التي تلت الازمة النفطية شهدت بلدان صناعية عديدة انخفاضاً كبيراً في محتوى الطاقة من النمو نتيجة زيادات في كفاءة الطاقة متوسطها ١,٧% سنوياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٣. وهذا الحل في رفع كفاءة الطاقة يكلف اقل نتيجة التوفير الذي تحقق في الامدادات الأولية الاضافية المطلوبة لتشغيل معدات تقليدية.^(٢)

ثالثاً: التحول نحو بدائل جديدة للطاقة فقد تم احلال مصادر الطاقة الاخرى محل النفط بدرجة كبيرة ولا سيما الفحم والطاقة النووية، حيث طرأت زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة الناتجة منها بعد عام ١٩٧٩ اذ تم استبدال ما يعادل (٢,٧) مليون برميل نفط بطاقة اخرى ناتجة من الفحم او الذرة، وادت الزيادة في الاسعار خلال السبعينات الى قلب التوازن في التكلفة النسبية للنفط. مقابل الفحم والطاقة النووية، حيث اصبح النفط اكثر تكلفة، واصبح ذلك يعني ان مستقبل النمو في استهلاك الطاقة سوف يتحقق اعتماداً على مصادر الطاقة الاخرى وليس اعتماداً على النفط ومن ثم انخفاض نصيب النفط من اجمالي امدادات الطاقة العالمية.^(٣)

وترى مصادر علمية ان الطاقة المتجددة يمكن ان توفر من الناحية النظرية من (١٠) الى (١٣) تيراواط أي ما يعادل الاستهلاك العالمي الراهن من الطاقة. وتوفر في اواخر الثمانينات زهاء تيراواطين سنوياً حوالي ٢١% من الطاقة التي

(١) الجليبي، د. فاضل "النفط العربي والمتغيرات" انظر عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية من اعداد عبد المجيد فريد، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧١.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(٣) الجليبي، د. فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

تستهلك على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من ان مصادر الطاقة المتجددة في مرحلة بدائية نسبيا من التطور ولكنها تمنح العالم مصادر طاقة اولية كامنة ومستدامة وستتطلب التزاما كبيرا لمواصلة الابحاث والتطور اذا ما اريد تحقيق امكاناتها ويمكن ان نضيف ايضا الطاقة الشمسية التي يزداد استخدامها في مناطق عديدة من استراليا واليونان والشرق الاوسط والولايات المتحدة. وكذلك يزداد استخدام الطاقة الجيوحرارية من مصادر الحرارة الطبيعية في باطن الارض والتي تزيد على ١٥% سنويا في البلدان الصناعية والبلدان النامية.^(١)

رابعا: قيام الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء في الاوبك بانتاج كميات كبيرة من نفوق حاجة السوق العالمي. فهذه الدول تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي وتنتج كميات كبيرة من النفط في حين يبلغ الاحتياطي المؤكد لبلدان الاوبك ثلثي الاحتياطي العالمي.^(٢)

خامسا: وجود خلافات بين دول الاوبك حول حصص الانتاج مما يؤدي الى اضعاف دور الاوبك في السياسة النفطية وقيام بعض الدول الاعضاء بزيادة الانتاج الى كميات تفوق الحاجات الفعلية للطلب العالمي على النفط.

وفي الواقع ان الحاجة اصبحت اكيدة للتوصل الى اتفاق بين الدول الاعضاء في الاوبك حول تحديد حصص الانتاج والاتفاق حول سياسات الاوبك من جهة وضرورة وجود اتفاق بين دول الاوبك من جهة والدول خارج الاوبك المنتجة للنفط من اجل تحديد سقف معين للانتاج يتناسب مع الطلب العالمي على النفط اذ تشير بعض الدراسات الى انه من المتوقع ان يزداد الطلب العالمي على النفط الخام من (٦٥٧٢١) برميلا يوميا عام ١٩٩٠ الى (٧٦٥٩٧) برميلا يوميا عام ٢٠٠٠ ليزداد الى (٨٤٣٢١) برميلا يوميا عام ٢٠٠٥ اذ يرجح ان تؤمن الدول الخليجية الست وهي المملكة العربية السعودية والامارات العربية والعراق وايران والكويت وقطر القسم الاعظم من العرض النفطي الاضافي ذلك لان هذه الدول تمتلك الاحتياطيات الكافية لتلبية هذا الطلب خلال الفترة المذكورة.^(٣)

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٢) الجبلي، د. فاضل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٣) مجلة البترول والغاز العربي، المركز العربي للدراسات البترولية، بيروت، العدد (٢٣)

شباط، ١٩٩٦، ص ٧، ص ١٧.

المبحث الثالث

السكان

يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وله أهمية من ناحيتين، من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية، فمن الناحية العسكرية كانت الدول في الماضي تعتز بضخامة حجم سكانها لانه يعد المصدر الرئيس لقوتها. ويعتقد المعنيون في العلاقات الدولية ان العدد الكبير من السكان ضروري لتكوين قوة عسكرية فعالة. فلا توجد قوة عسكرية حديثة ذات تأثير اقليمي اذا لم يكن وراءها عدد كبير من السكان. وعلى الرغم من تقدم التكنولوجيا فان الاعداد الكبيرة من السكان تبقى تقاتل وتستمر تقاتل في عدة حروب. بالاضافة الى ذلك فان قسوات مسلحة حديثة وكبيرة الحجم تحتاج الى اعداد كبيرة من الرجال للتصنيع والامداد والعمليات وتساهم في تصليح الاسلحة المدمرة وتدير نظم الاسناد. وفي حالة الحرب الطويلة الامد فان عددا كبيرا من السكان ضروري لادامة العمليات العسكرية والحفاظ على الاقتصاد الوطني. (١)

ان المشاة الحديثة المزودة بالعلوم الحديثة تحتاج الى عدد كبير من الرجال يتقون خلف خطوط الجبهة من اجل الحفاظ على معداتهم والقيام بتموينهم. وقد اثبتت الحرب الكورية والحرب الهندية - الصينية، بدون شك، بانه لا يوجد هناك بديل عن رجال المشاة. وكانت الامبراطوريات الاستعمارية تستند في قوتها على جيوش الاقاليم المستعمرة من اجل تضخيم جيوشها، لما كان الحال بالنسبة للفيلق الاجنبي الفرنسي. (٢)

ان عددا كبيرا من السكان يصعب احتلاله والسيطرة عليه، فالاحتلال العسكري للاقاليم المكتظة بالسكان يحتاج الى عدد كبير من الرجال وربما يؤدي الى استنزاف الايدي العاملة للبلد الغازي. فقد وجدت المانيا النازية ان احتلال اوروبا مسألة باهظة الثمن وعانت في فترة توسعها من نقص حاد في الايدي العاملة (٣)

(١) Spiegel Steven, Op.cit., P. 95-96.

(٢) Organski AFK, "World Politics" Alfred A Knopf, New York . 1959, P. 141.

(٣) Ibid. P. 142.

لقد استطاعت المانيا ان تتنصر في المعارك ضد روسيا القيصرية المتفوقة عليها عدديا في الحرب العالمية الاولى. اذ دحرت الفيالق الالمانية الجيوش الروسية على الرغم من توزيع القوة الالمانية على الجبهة الغربية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم تتمكن المانيا من تكرار انتصارها السابق، على الرغم من ان الجيوش النازية حاربت على ابواب موسكو وستالينغراد حيث قتلت واسرت الملايين من الجنود الروس والمدنيين مدمرة المراكز الصناعية والزراعية والروسية. اذ كان هناك اختلاف كبير بين عام ١٩١٤ و ١٩٤٢. ويرجع ذلك الى التطور النوعي او التحول في الموارد البشرية الروسية مما ادى الى تغيير كمي وتفوق نوعي في القوة الروسية فمن الناحية النوعية كان لدى المانيا من المقاتلين بين من العشرين والخامسة والاربعين اقل مما لدى روسيا. ومع ان التراجع في نسبة المواليد نتيجة لكثرة القتل فان النقص في الالمان اصبح اكثر حدة سنويا ولا سيما حينما اصبحت ضد روسيا المتفوقة سكانيا. (١)

ولكن دولة بعدد كبير من السكان ربما لا تمتلك قوة عسكرية كافية فالهند على سبيل المثال لها عدد ضخم من السكان ولكن قوتها العسكرية كانت صغيرة. ولا تعد القوة العسكرية الضخمة مصدرا لقوة كبرى اذا كانت الدولة ترفض الالتزام بالحرب. ان جزءا كبيرا من قوة ايطاليا الفاشية خلال الثلاثينات يرجع ليس الى ضخامة قوتها العسكرية، ولكن في الحقيقة ان موسوليني الذي كان يرغب ويتحمس للقتال في حين لم تكن كذلك حكومات بريطانيا وفرنسا. ان حكومة أي امة عاقلة وملزمة بحماية اموال مواطنيها ربما تتحمل نتائج ضارة مقارنة بالحكومات المتعصبة امثال موسوليني الراغبة في سفك الدماء. (٢)

اما العامل الثاني فيتعلق بكون السكان قوة اقتصادية. فالدولة التي تضم عددا كبيرا من السكان بوسعها انجاز تنمية نظامها الاقتصادي وتقويته بكفاية من اجل التأثير على الدول الاخرى. وبدون افراد كافيين فانه من الصعب الحصول على اعداد من الكفاءات الانسانية الضرورية المتخصصة. وانه من غير المحتمل جدا ان يمتلك عدد صغير من السكان من القدرات والكفاءات المطلوبة لاقتصاد متقدم. وبدون اقتصاد قوي فان الدولة لا تستطيع ان تمارس تأثيرا سياسيا كافيا لمدة طويلة من الزمن. كذلك يعد العدد الكبير من السكان سوقا كبيرة للسلع والخدمات للآخرين (٣) ويعتمد حجم الناتج الاقتصادي للدولة على عدة عوامل وان احدها هو

(١) Hass Ernst and Whiting Allen. Op.cit., P. 111-112.

(٢) Organski AFK , Op.cit., P. 141.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit., P. 96.

حجم القوة العاملة. وقد يبدو ان التحسينات التكنولوجية تؤدي الى ايجاد متطلبات اقتصادية لا يدي عامله قليلة. ولو تأملنا في هذه المسألة لوجدنا ان عصر الماكنة لم يؤد الى تحويل العاملين الى عاطلين عن العمل. فقد اوجدت الماكنة فرص عمل. والانتاج الاقتصادي من جهة اخرى عامل مهم للقوة العسكرية لانه يساهم في انتاج سلع المستهلك والتي تجعل من الدولة غنية وتبعاً لذلك قوة والدولة التي تريد انتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات تحتاج الى ايدى عاملة كثيرة. ومع ان الصناعات الكبرى يمكن ان تعمل على ايجاد اسواق لمنتجاتها في الخارج، فان مثل هذه الصناعات اكثر احتمالاً للظهور حينما يصبح سوقاً واسعاً في الداخل نقطة انطلاق نحو الخارج.^(١)

ان دراسة تأثير السكان في العلاقات الدولية يتطلب تحديد بعض الظواهر ذات الصلة والتي منها المستوى التقني ونمو وتجانس السكان والهجرات السكانية.

ان اهم شيء يجب معرفته هو تحديد نسبة السكان المنتجين لبقية السكان لما لذلك من اهمية من الناحيتين العسكرية. فالاطفال والمتقدمون في السن هم اساساً غير منتجين في هذا الاطار ويشكلون استنزافاً لموارد الدولة. فضلاً عن الحدود الدقيقة لسنوات الانتاج تختلف بمرور الظروف الزمنية والثقافة وتتراوح بين ١٥-٦٠ سنة للانتاج الاقتصادي و ١٨-٣٥ للخدمة العسكرية.^(٢)

اما مستوى الثقافة العامة فهو مهم جداً لان الثقافة تؤثر على مستويات مهارات السكان من الناحيتين الكمية والنوعية. فبدون شعب متعلم بشكل مقبول فان الاقتصاد الصناعي لا يتمكن من الانطلاق ولا يمكن ان يكون هناك ايضاً تنمية وتقدم تكنولوجي بدون تعليم الجمهور. حتى ان النقص في التعليم كمياً ونوعياً يؤثر على القدرة العسكرية فمثلاً لا تستطيع القوات المسلحة بمستويات ذات مهارة منخفضة ان تحقق منافسة مع مختلف صنوف القوات المسلحة في حالة الحرب.^(٣)

(١) Organski, AFK, Op.cit., P. 143.

(٢) Wendzel Robert, Op.cit., P. 98.

(٣) Ibid, P. 99.

الهجرات الخارجية

من الظواهر المألوفة منذ القديم حدوث حركات للجماعات البشرية من اقليم الى اخر وبدرجات متفاوتة والتي استمرت بعد ظهور التوحيدات السياسية عبر الحدود دون اية ضوابط او قيود حتى كانت العصور الحديثة. ويعسد ان تطورت العلاقات الدولية بدأت الدول تعمل على الحد من هذه الحركات الجماعية للشعوب وتضييق مجالها، وخاصة تلك الحركات التي تستهدف الاستيطان الدائم. وتعد الظروف الاقتصادية غير الملائمة السبب الرئيس الذي يدفع الافراد الى ترك اوطانها طلبا لظروف معيشة افضل في مناطق اخرى من العالم. (١)

وفي الواقع تعمل الحكومات اما على تقييد الهجرة او تشجيعها حسب الظروف الاقتصادية والعسكرية التي تمر بها. اذ قد تعد الى منع مواطنيها من الهجرة بسبب حاجتها اليهم للخدمة العسكرية. وقد وضعت بعض الدول تقييدات على الهجرة تتعلق بالحفاظ على عنصر معين مثل محاولة الحكومة الاسترالية بابقاء القارة الاسترالية بيضاء في حين وضعت الولايات المتحدة حصص محددة سنوية للمهاجرين اليها (٢). وفي الوقت الراهن وضعت دول الاتحاد الاوروبي تقييدات شديدة على الهجرة وذلك بالنظر للمشاكل التي تتجسم عن كثرة اعداد المهاجرين لا سيما من الناحية الاقتصادية حيث توجد اعداد كبيرة من مواطني هذه الدول الاوروبية عاطلة عن العمل فضلا عن الآثار الاجتماعية التي تتجسم عن الهجرة اليها اذ يعيش المهاجرون في بيئة تختلف عن البيئة التي يهاجرون اليها.

التماسك الداخلي

تثير مسألة تعدد الجماعات العرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة اذ تؤثر على استقرار الدولة. فحينما تشعر الاقلية الاثنية بوجود خصائص تجمعها تختلف عن الجماعة او الجماعات العرقية الاخرى الموجودة في نفس الدولة فانها قد تشير مطالب سياسية ربما تهدد وحدة الدولة. وعندما تكون احدى الاقليات الاثنية معادية للدولة او الوطن الام وتشاركها بلغة وثقافة مشتركة وعلى خلاف الجماعة الحاكمة

(١) عبد الله د. محمد امين في اصول الجغرافيا السياسية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة

١٩٧٧، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) Sprout Harold and Margaret, Op.cit., P. 406.

فإنها قد تثير حالة من الصراع الداخلي الذي سرعان ما ينتقل الى الدولتين قد تنتهي باستقلال هذه الجماعة الاثنية.^(١)

كذلك ان الجماعات التي تقوم على اساس السلالة تشعر بوجود خصائص تجمعها. فالسمات الطبيعية لجماعات السلالة تعمل على جعل السلالة العامل الاكثر ديمومة لانتماء الجماعة ضمن الامة. وعندما توجد اكثر من سلالة في اكثر من بلد تكون السيطرة السياسية فيها محتكرة من قبل السلالة المسيطرة فان ذلك يؤدي الى صراعات دولية.^(٢)

وبدون شك لا توجد امة تشتمل على سلالة نقية فالخليط السلالي هو القاعدة وغيره هو الاستثناء ولكن هذه الحقيقة لم تمنع بعض الدول من ان تقيم سياساتها على اساس من المغالطات كمغالطة التفوق السلالي للجرمان في المانيا النازية التي اسرفت في الاصرار على الخطأ بدعوى ان السلالة الالرية هي سيدة السلالات وانها خلقت للسيادة والتفوق الذهني والعقلي. كما نشبت الاحقاد العنصرية بين الشعوب البيضاء وشعوب المستعمرات وطبعتها بطابع التوتر الدولي وغالبا ما تعكر صفو العلاقات الدولية وتعرضها للخطر.^(٣)

التحولات الديموغرافية

وتنقسم الى ثلاثة مراحل^(٤) :

١- مرحلة النمو العالي وتتميز بارتفاع نسبة الولادات والوفيات، ونطلق عليها بمرحلة النمو العالي لان نمو السكان يبقى في الاعلى. وتتميز هذه المرحلة بارتفاع نسبة الاطفال بسبب الولادات والوفيات العالية. وهذا يعني وجود عدد كبير من السكان المعتمدين مقارنة بعدد السكان العاملين. والمثال على ذلك البلدان النامية مثل اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

(١) Hass and Whiting, Op.cit., P. 117-118.

(٢) Ibid. P. 117.

(٣) عبد الله د. محمود امين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ وكذلك د. دولت صادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٤) Organski AFK. Op.cit., P. 145.

٢- مرحلة النمو الانتقالي. وتكون الولادات في هذه المرحلة عالية. ولكن تقل فيها نسبة الوفيات بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والصحية والتقدم الصحي، والنتيجة هي نمو هائل في السكان. وتكون نسبة الاطفال الى السكان الى حد ما قليلة في حين توجد هناك نسبة عالية من البالغين الشباب. لقد دخلت الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية هذه المرحلة منذ القرن التاسع عشر واليوم تدخل فيها دول مثل روسيا والارجنتين.

٣- مرحلة التراجع الاولى. وهذه هي المرحلة التي فيها الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية. حين تكون نسبة الوفيات اقل مما هي عليه في المرحلة السابقة وينخفض فيها معدل الولادات نسبة عالية بحيث ان الفجوة بينهما لا تكون كبيرة. وان نسبة نمو السكان هي ابطأ من قبل. وفي هذه البلدان هناك عدد قليل من الاطفال وعدد كبير من الشيوخ في البلدان المتقدمة في النمو. انظر الشكل (٣). ان انخفاض معدل الولادات في اوروبا الغربية الى درجة كبيرة بحيث اعتقد الديموغرافيون بان النمو السكاني لهذه الدول يصل الى نهايته. وقد اثبتت الحقائق خطأ هذا الرأي. فحينما انتهى الركود الاقتصادي والحرب فان معدل الولادات قد انتعش من جديد واستمر نمو السكان. ومع ذلك فان اغلب البلدان العالية التصنيع تنمو اليوم بمعدل ابطء مما كانت عليه في فترة بداية التصنيع. (١)



(١) Ibid, P. 146.

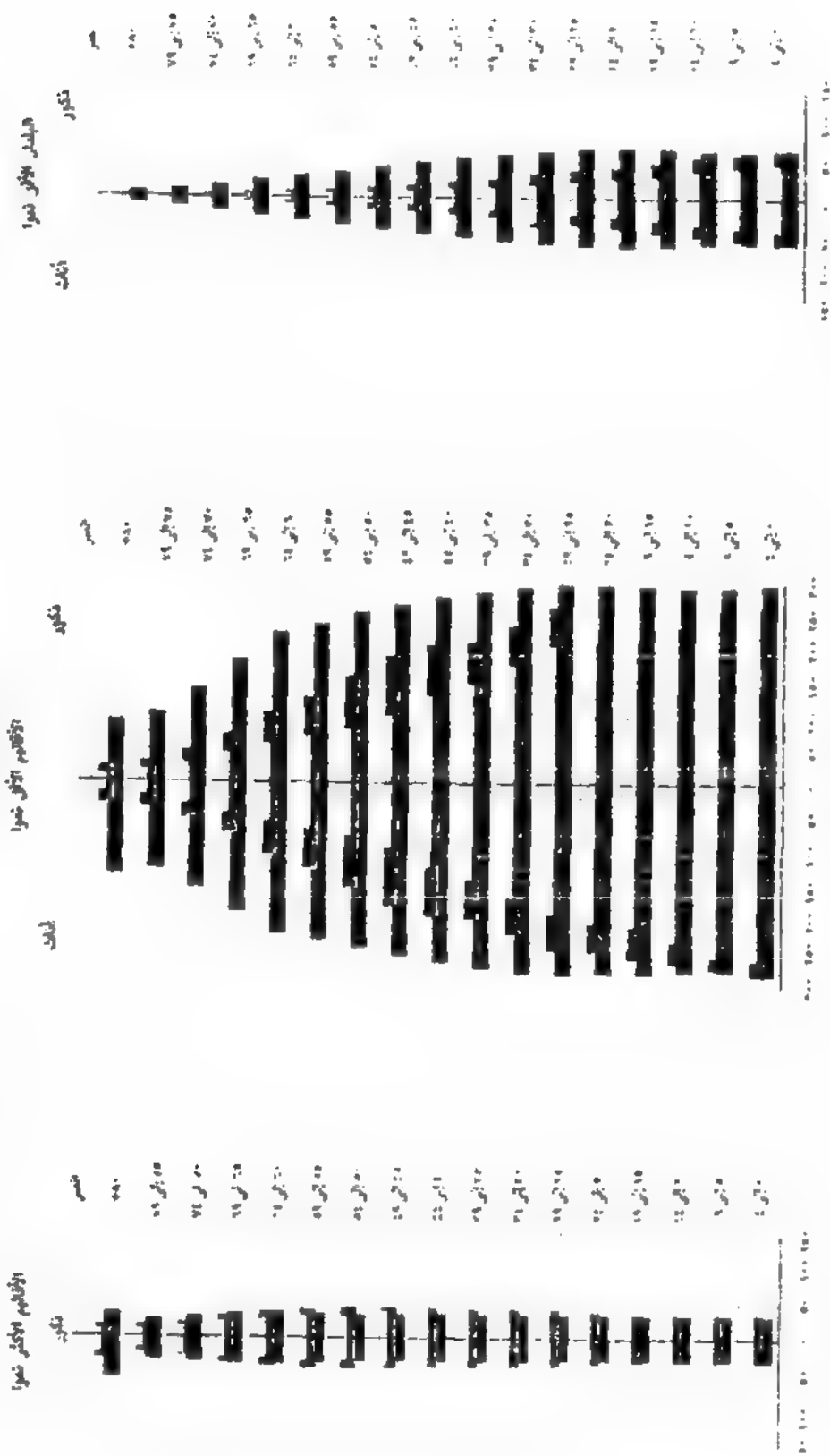
١٩٩٨

الأجيال
الجديدة

حالة سكان العالم

الهيكل السكاني حسب العمر والجنس، ١٩٩٥ و ٢٠١٥ و ٢٠٥٠

٢٠٥٠ ٢٠١٥ ١٩٩٥



المصدر: الأمم المتحدة، تقديرات السكان، ١٩٩٥-٢٠٥٠، الإصدار ١٩٩٥

السكان (بلايين)

السكان (بلايين)

السكان (بلايين)

شكل رقم (٣)

نمو السكان

لقد نما عدد سكان العالم بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٥ بمعدل سنوي مقداره (١.٩%) مقارنة مع (٠.٨%) في نصف القرن التاسع عشر على عام ١٩٥٠. ويتركز النمو السكاني حالياً في المناطق النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تبلغ حصتها في النمو السكاني العالمي ٨٥% منذ عام ١٩٥٠. وقد يؤدي التسارع في النمو السكاني في العالم الثالث وهبوط مستويات الانتاج في البلدان الصناعية الى تغيير انماط توزيع الاعمار بشكل كبير، فالشباب هم العنصر السائد في البلدان النامية. وفي عام ١٩٨٠ كان ٣٩% من سكان البلدان النامية في اعمار اقل من خمسة عشر عاماً بينما كانت النسبة في البلدان الصناعية ٢٣% فقط وبالإضافة الى ذلك تزداد نسبة الكبار في السن في هذه البلدان. فقد كانت نسبة هؤلاء في البلدان النامية ٤% فقط. لذلك فان عدداً اقل نسبياً من السكان في عمر العمل في البلدان الصناعية سيتحملون عبء اعاشة اعداد كبيرة من كبار السن. (١)

وبلغ عدد سكان العالمي في العام ١٩٩٨ حوالي ستة مليارات نسمة ويبلغ النمو ١.٤ في حين تبلغ النسبة ١.٧ في البلدان النامية وتتأخر الزيادة السنوية ٨٠ مليون نسمة. وكان النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل والذي شهدته السنوات الخمسون الماضية نتيجة ادخال تكنولوجيات متدنية الكلفة في ميدان الصحة والتحسينات في مجالي الزراعة والتغذية قد ادى الى انخفاض سريع في الوفيات وبخاصة وفيات الرضع في البلدان النامية في حين كان انخفاض معدلات الخصوبة ابطأ من ذلك بكثير كما ادى الى انخفاض في عدد ولادات الاطفال في هذه البلدان. ان التخفيضات المثيرة للاعجاب في البلدان النامية في عبء المرض والوفاة السابقة لاوانها وتحقيق تقدم التحصيل التعليمي وزيادة تنفيذ الحق في الخيار الايجابي مما ادى الى انخفاض معدلات الولادات وتباطؤ النمو السكاني وتعمل هذه التغييرات على تحول تكوين السكان على الصعيد الوطني. ويبين الشكل (٣) البنى السكانية لاقبل البلدان نمواً والبلدان الاقل نمواً والبلدان الأكثر تقدماً والتوقعات حول تغير هذه البنى في السنوات الخمس التالية. اذ ما زالت البلدان الاقل نمواً في مرحلة مبكرة من التحول في معدلات الولادات والوفيات المرتفعة الى المعدلات المنخفضة. ويتركز سكانها في المجموعات الاصغر سناً ومع مرور الوقت وانخفاض معدلات الخصوبة والوفيات ستصبح هياكلها السكانية أكثر شبهاً بالهياكل الحالية في البلدان

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د. علي

حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٢) تشرين الاول، ١٩٨٩، ص ١٥٣-

الأكثر نموا والتي تتخفف فيها. ان تزايد السكان في سن العمل بالمقارنة مع المعالين الأكبر سنا والمعالين الأصغر سنا يفتح فرصة للبلدان النامية يمكنها اثناءها ان تستثمر في مجال الصحة ومجال التعليم وان تبني رأس المال البشري وتضمن انخفاضاً في معدلات الخصوبة والوفيات على النحو المتوقع وستحفز هذه الاستثمارات التنمية الاقتصادية وتساعد على المحافظة عليها. (١)

لقد ظهرت دراسات حديثة تشاؤمية حول المستقبل القاتم الذي ينتظر زيادة السكان في العالم. اذ ظهرت المalthوسية الجديدة وهي ترجمة حديثة للتحليل الاقتصادي الذي قدمه الاقتصادي الانجليزي مalthوس في القرن التاسع عشر وذهب فيه الى ان السكان يتزايدون بمعدل اسرع من زيادة الغذاء مما يوحي بان المجاعة ستعاود البشرية وتكرر بانتظام. وتذهب هذه النظرية بان اكثر موارد الارض غير قابلة للتجدد وان العالم سيستنفذ الكثير من الموارد الاساسية خلال الخمسين عاما القادمة والقسط الباقي يجب اقتسامه بصورة عادلة بين الامم وبين الجيل الحالي والايال القادمة. ونظرا كتناقص الموارد مع الزمن فان أي تنمية اقتصادية تجعل الغنى يزداد غنى وتجعل الفقير يزداد فقرا. وتعتقد هذه المدرسة بان الحلول التكنولوجية المقترحة لمشكلات التلوث او ندرة الموارد الطبيعية هي اوهام قصيرة النظر تضاعف من قدر المشكلة كما ترى ان النمو السكاني والانتاج الاقتصادي شبيهان بافة مرضية يستشري كلاهما الان اكبر مما تتحمل الارض في حالة ثبات النمو الاقتصادي او السكاني مستقبلا مما سيفاقم من حجم المأساة المقبلة. (٢)

ان المسألة الرئيسة التي نود الإشارة اليها هي ليست في عدد السكان في العالم حيث يدل المفهوم الشائع القائل باننا قد بلغنا حدود طاقة الارض كما تذكر المalthوسية الجديدة. المهم هو ما اذا كانت توجد موارد كافية في البلدان التي يجوع فيها العديدون. وفي الواقع ان الموارد في هذه البلدان موجودة ولكنها تعاني دائما من قلة او سوء الاستخدام مما يخلق الجوع لكثيرين والتنمية للقلة. وفي العالم لا يزرع سوى نحو ٤٤% من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم. وفي كل من افريقيا وامريكا اللاتينية لا يزرع سوى اقل من ٢٠% من الاراضي التي يمكن زراعتها. ويمكن لمحاصيل الحبوب في البلدان النامية ان تفوق الضعف قبل ان تصل الى متوسط المحصول في الدول الصناعية وترى الدراسات الحديثة بانه لا

(١) انظر حالة السكان في العالم ١٩٩٨، صندوق الامم المتحدة للسكان ، ايلول ١٩٩٨، ص ١-

(٢) كان هيرمان واخرون "بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين"

ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٥) تموز ١٩٨٢، ص ٥٦-٥٩.

يوجد هناك سبب فيزيائي يحول دون ان يفوق انتاج الغذاء في معظم البلدان النامية الانتاج في البلدان الصناعية. (١)

ان المسألة المهمة التي ينبغي الانتباه اليها هي ضرورة اقامة التوازن بين حجم السكان والموارد المتوفرة ومعدل النمو السكاني بالنسبة الى حجم الاقتصاد المخصص لتلبية الحاجات الاساسية للسكان ليس الان فقط بل للأجيال القادمة وينبغي على الحكومات اتباع سياسات سكانية تتطوى على اهداف سكانية قومية عريضة، وثيقة الصلة بالاهداف الاجتماعية - الاقتصادية الاخرى. فالعوامل الاجتماعية والثقافية تسيطر على جميع العوامل الاخرى في التأثير على الانجاب واكثر هذه العوامل اهمية دور المرأة في العائلة والاقتصاد والمجتمع بصورة عامة. (٢)

المبحث الرابع

العامل الاقتصادي

يعد هذا العامل من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية. وغالبا ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق اهدافها. وان القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية.

لاعتماد الدولي

يشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من كلية العلاقات الدولية. اذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات. كذلك ان الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع او يمتلك لموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي. لذلك فقد قام التبادل بين الدول بحصل كل منها على ما يحتاجه مما لا يتوافر لديه من السلع والخدمات ويعطي غيره ما يفيض عن حاجاته الاستهلاكية والانتاجية. وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، اذ تعد صادرات دولة ما واردات دولة اخرى، في حين تعتبر واردات دولة ما صادرات لدولة اخرى. وعندئذ تخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة او مجموعة من السلع تقوم بتصدير فائضها الى العالم الخارجي. وان الاساس الذي

(١) مورلايه فرانسيس وكولينز جوزيف "صناعة الجوع؛ خرافة الندرة" ترجمة احمد حسن،

عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٤) نيسان ١٩٨٣، ص ١٨-١٩.

(٢) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤-١٦٥.

يقوم على تخصيص دولة ما في انتاج سلعة معينة وتصديرها الى غيرها من الدول
تحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعي الانسان لاشباع حاجاته في حدود
موارده المتاحة. (١)

أن اهم مسألة تعنينا في هذا المضممار تتمثل في رغبة الدول لتحقيق الاكتفاء
الذاتي. فالعيب في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يجعل بعض الدول هشة. وفي عدة
مناطق في العالم يعيش السكان على المعونات ويعانون من الجوع. ان المسألة
الرئيسة تتمثل في توفير الغذاء للسكان بحيث تتمكن الدولة من انتاج ما يكفي من
الغذاء لسد حاجتها. لقد عانت بريطانيا من مساوئ هذه المشكلة في زمن الحرب
لأنها تنتج اقل من نصف الغذاء الذي تحتاجه. ومن الناحية التاريخية فانها احتاجت
لبحرية ضخمة لتأمين حماية خطوط امداداتها الغذائية. (٢)

ان التنمية الاقتصادية تهدف ان تكون السمة الواضحة للتحديث. والانتقال
من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد الاكتفاء الذاتي هو احد الاهداف المركزية
للمجتمعات الحديثة. كما ان نموذج النمو والدرجة المطلوبة للتحديث تختلف من
دولة الى دولة اخرى، فبعض الامم تتكيف بسهولة مع النشاط الاقتصادي للتحديث
مثلا اليابان والمانيا. وهناك عامل ملموس في هذا المجال يتمثل في تحقيق التوازن
بين حاجات السكان والموارد الطبيعية. ففي بعض المجتمعات تميز التحديث
بواسطة توفر الارض الجيدة والموارد الطبيعية (اجزاء من امريكا اللاتينية وبورما
وتايلند) وان متطلبات التحديث والنمو الاقتصادي تقتضي اجراء تغييرات جذرية
ومبكرة في المنافع العامة والزراعة. ان بناء المنافع الهامة (رأس المال الاجتماعي)
مثل الاتصالات، الكهرباء، الماء مطلوبة على السواء لاجل تحقيق النشاطات
الصناعية الجديدة ولتحديث الزراعة وتوسيع الاسواق وخفض التكاليف، ومن اجل
الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ولتوفير الوسائل التي تستطيع الحكومة انجازها.
كذلك ان التوسع السريع في الزراعة ضروري لان السكان الذي ينسحبون من
الزراعة للعمل في الصناعة وقطاع الخدمات يتحركون نحو التنمية السريعة
ويطلب الامر توفير الغذاء اليهم. بالاضافة الى ذلك فمن المحتمل ان ينمو السكان
بشكل اسرع من تلك التي يتخذها التغيير الاقتصادي. وان بعض الطلب المتزايد
على الغذاء يمكن تلبيته بواسطة الاستيراد المدفوع من قبل الصادرات الجديدة وغنى

(١) حسين، د. وجدي محمود "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعات المصرية،

الاسكندرية، بلا تاريخ، ص ١٤.

(٢) Wendzel Robert. Op.cit., P. 106-107.

طريق المساعدات الممنوحة من الخارج. ومن غير المحتمل ان تتجح غالبية البلدان في الحفاظ على النمو ما لم تتمكن من انتاج اكثر غذائها. (١)

المساعدات الخارجية

ويقصد بها نقل المال والسلع والاستشارة الفنية من المانح الى المستلم وهي وسيلة للسياسة استخدمت في العلاقات الخارجية لعدة قرون. ان الحاجات الاقتصادية اليوم هي حادة ومنتشرة انتشارا واسعا بين اكثر من ٦٥% من سكان العالم. فالتمية الاقتصادية والتصنيع هما من بين الاهداف الرئيسية للسياسة العامة في جميع بلدان العالم. ولكن دولا عديدة لا تأمل تحقيق هذه الاهداف بدون مساعدة المجتمعات التي تمتلك التطور ورأس المال والمهارات الفنية. وبدون شك ان برامج المساعدات تعود بالفائدة لكل من المانح والمستلم. فالدول المستلمة للمساعدات تستلم المال والقروض والمواد والمعرفة من اجل تحقيق اقتصاد متطور واستقرار سياسي وامني عسكري. والدول المانحة تأمل في الحصول على الربح السياسي والتجاري. واليوم، وفي الاغلب، تساهم جميع الدول الصناعية في تقديم المساعدات وان اغلب البرامج هي ثقافية، وهناك برامج جماعية تقوم بها المؤسسات الدولية. والجهات التي تقدم برامج المساعدات الجماعية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدة الفنية للامم المتحدة والذي من خلاله تعمل الدول الاعضاء في المنظمة الدولية على اعداد وتهيئة كوادر في البلدان النامية. ومن برنامج المساعدات للمنظمات الدولية فان القوى الكبرى قادرة على استخدام هذه المساعدات بوصفها وسيلة فعالة لمساندة دبلوماسيتها بالاضافة الى كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا فان السويد وايطاليا وكندا واستراليا تمنح قروضا ومساعدات ثنائية لدول معينة ومختارة. ان الكمية المخصصة للمساعدات ليست كافية للسماح للدول المانحة بتحقيق اهداف وحاجات الدول المستلمة. فهذه الدول غالبا ما تقدم المساعدات من اجل تنمية التجارة الخارجية لبلدانهم. وتمنح بعض الدول مثل فرنسا مساعدات موجهة بالدرجة الاساسية الى المستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا. وكان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات في السبعينات الى ٣٥ دولة في حين وصلت المساعدة الامريكية الاقتصادية او العسكرية الى اكثر من ٧٥ بلدا في مناطق غير شيوعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي بداية السبعينات فان حوالي ٨٠% من المساعدة الاقتصادية الامريكية كانت تقدم الى

(١) Sprout. Harold and Margaret, Op.cit., P. 74-75.

بعض الحلفاء المهمين او المحايدين مثل البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسرائيل، مصر، الباكستان، نيجيريا، تونس، تركيا. (١)

انواع المساعدات الخارجية

١- المساعدة العسكرية: وتستخدم لتعزيز الاحلاف. وفي القرن الماضي، كانت كل من فرنسا وبريطانيا قد انفقتا الملايين من الفرنكات والباونات لتقوية حلفائهما. وفي اثناء الحرب الباردة انفقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على المساعدات العسكرية اكثر من برامج المعونة الاقتصادية، وكانت الاهداف من وراء ذلك الحفاظ على امنهم بواسطة تعزيز القدرات العسكرية لحلفائهم. وبمساعدة الدول المستسلحة لبناء قوة عسكرية كفؤة وحديثة فان الدول المانحة تأمل في الحصول على هدف امني او سياسي آني. فمثلاً انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في اواخر الستينات ومطلع السبعينات باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات عسكرية بمئات الملايين من الدولارات الى بعض الدول المحافظة في الشرق الاوسط وايران على أمل ان تقوم هذه البلدان بالحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة وتعمل على منع الحكومات الراديكالية العربية من السيطرة على انايب النفط. وباختصار فان المساعدة العسكرية تستخدم كوسيلة للحفاظ على توازن القوى او الهيمنة وانها تقلص من احتمال ارسال مانح المساعدة لقواته المسلحة خارج اراضيه او القيام بالتدخل العسكري لحماية مصالحه. (٢)

٢- المساعدة الفنية: انها الوسيلة الاقل تكلفة من كل انواع برامج المساعدة اذ انها تعمل على نشر المعرفة والمهارات اكثر من السلع والاموال وان الاشخاص اصحاب المهارات الخاصة في الدول الصناعية يساهمون في تقديم الخبرة لمختلف المشاريع التي تقام في البلدان النامية. وهناك بعض المشاريع الامريكية مثل النقطة الرابعة، فيلق السلام، السيطرة على الملاريا، التنمية الزراعية، برامج التعليم وغيرها.

٣- مساعدات التنمية: ان المساعدة الخارجية للتنمية تعمل على تهيئة التنمية الاقتصادية. ان هذه البرامج تحتاج الى منح مالية. وان الهدف المزعوم هو مساعدة البلدان النامية للحصول على الرأسمال الضروري للتنمية السريعة

(١) Holsti K.J., "International Politics : A Framework for Analysis" Third edition. Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A. 1977. P. 258-259.

(٢) Ibid, P. 260.

ومنحهم ترتيبات قروض ملائمة مثل القروض ذات الاجال الطويلة. وقد قدم الاتحاد السوفيتي تسهيلات كبيرة من القروض خلال الخمسينات والستينات. (١)

وبعد انتهاء الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة والدول الغربية شروطا لمنح المساعدات للدول النامية ومن بينها قيام هذه الاخيرة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتبني الاقتصاد الحر. حيث تعطى الاولوية في منح المساعدات للحكومات التي تطبق الديمقراطية وتجرى الانتخابات على اساس التعددية السياسية. وفي الواقع ان الربط بين منح هذه المساعدات وتطبيق هذه القيم السياسية والاقتصادية في البلدان النامية سيكون له نتائج حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لما لهذه المساعدات من اهمية فائقة في التنمية وبعد ذلك من قبيل الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على هذه البلدان. (٢)

التجارة الدولية

وتعني حجم السلع والخدمات والموارد ورأس المال المتبادل دوليا. (٣) ان موضوع السياسة التجارية يتمثل في الموقف الذي تتخذه الدولة للتغلب على اختلال المبادلات الدولية نتيجة العلاقات الاقتصادية بين اشخاص تابعين لها واشخاص تابعين لدول أخرى. وهناك نوعان من السياسة التجارية: سياسة حرية التجارة حيث تطلق حرية المبادلات التجارية دون تدخل من الدولة. والثانية سياسة الحماية حيث تتدخل الدولة للتأثير على اوضاع المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها او اتجاهاتها او طرق تسويتها. وان السياسات التجارية في التطبيق العملي عادة ما تتضمن خليطا من اتجاهي الحرية والحماية. (٤)

وتؤثر التجارة الدولية تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية، فمن متطلبات سريان المنافسة بين الدول في علاقاتها الاقتصادية واطلاق حرية المبادلات، ان يتحقق النفع المشترك للدول اطراف التبادل بما يؤدي الى زيادة حجم الناتج العالمي من السلع والخدمات بفضل التخصص الدولي. وعلى اساس ذلك فان تعظيم حجم الناتج والدخل على مستوى الدول جميعا، يفترض ويتطلب اطلاق حرية التجارة

(١) Ibid, P. 144.

(٢) هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث: من الحزب الواحد الى التعددية" دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص ٧٦-٧٧.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit, P. 138.

(٤) حسين، د. وجدي محمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

بغير تدخل او قيود ^(١). ويرى انصار حرية التجارة ان اطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول هو ضمانه للسلم وان هذا الاجراء سيسمح لكل امة بالوصول الى الميزات الاقتصادية التي كانت وفقا على الامم الاخرى، وسيخفف ذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب ^(٢) وفي الولايات المتحدة سادت نظرة يان العيش في أمن ورفاهية يتطلب تحقيق حرية التجارة التي رأى فيها الليبراليون، ولمدة مائة وخمسين عاما، حجر الاساس للسياسات الخارجية الامريكية التي تطالب وباستمرار ايجاد اسواق خارجية للصادرات الامريكية. ^(٣)

ان معرفة مدى اعتماد الاهداف الاقتصادية للدولة على التجارة الخارجية يتطلب معرفة نسبة التجارة من النشاط الاقتصادي الفعلي للدولة ومعرفة ما اذا كانت التجارة تشكل مفتاحا لتحقيق المناطق الاقتصادية. ويساعدنا ذلك على التاكيد فيما اذا كانت صادرات الدولة ضعيفة وتعتمد على تقلبات التجارة. فاذا كانت الدولة تعتمد بشدة على التجارة الخارجية في تميماتها الاقتصادية فهي بحاجة الى تصدير السلع لاجل الحصول على السلع التي تفقر اليها عن طريق الاستيراد من الخارج. فاذا كانت الدولة لا تستطيع ان تصدر بما يكفي او ان الموارد المالية التي تسلمها من جراء التصدير منخفضة جدا فينبغي عليها عندئذ ان تسعى للحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة والا فان اقتصادها لن يتقدم ^(٤) والمشكلة هو معظم البلدان المتخلفة تعتمد في الوقت الراهن في الحصول على ما بين ٥٠ و ٩٠% من واردات صادراتها على محصول واحد او محصولين والتركيز على عدد محدد من المحاصيل مما يضعف بنيتها الاقتصادية وهذا يعني عدم قدرتها في السيطرة على مصيرها. بالاضافة الى كثرة تأثرها بتقلبات السوق الناجمة عن الاعتماد على محاصيل قليلة جدا ^(٥) ونفس الشيء يذكر بالنسبة لتقلبات اسعار النفط في السوق العالمية بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على انتاج النفط في موازنتها العامة. فقد انخفضت اسعار النفط انخفاضا حادا في شهر كانون الاول

(١) المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٢) رينوفان، بيريود وروزيل، جان باتيست "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية" ترجمة فايز كتم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧، ص ٩٨-٩٩.

(٣) Layne Christopher and Schwarz Benjamin "American Hegemony Without An Enemy" Foreign Policy No. 92, Fall, 1993, U.S.A. P. 21-22.

(٤) Wendzel Robert, Op.cit., P. 140.

(٥) مورلايه فرانسيس وكوليز جوزيف، وصناعة الجوع: خرافة الندرة، مصدر سبق ذكره، ص

١٩٩٨ ووصل سعر برميل النفط حوالي عشرة دولارات في حين يتميز فصل الشتاء عادة بزيادة الطلب على النفط.

وسائل الضغط الاقتصادي

١- الرسوم الجمركية: ان كل السلع الاجنبية القادمة لبلد معين تخضع لرسوم جمركية وذلك لغرض حصول الدولة على دخل وحماية المنتجين الوطنيين من المنافسة الاقتصادية او أي سبب اقتصادي داخلي. ان نظام التعريفات يمكن ان يستخدم بفعالية كعقاب حينما يحصل البلد او يفقد اسواقا رئيسة لمنتجاته. فقد منحت الحكومة الامريكية خلال الحرب الباردة كلا من بولندا ويوغسلافيا معاملة الافضلية في التعريفات كجهود للحفاظ على هذين البلدين خارج نطاق التأثير السوفيتي. ^(١)

وغالبا ما يسعى صناع القرار الى استخدام اسلوب التعريفات الجمركية من اجل ممارسة الضغط الاقتصادي على دولة اجنبية، اذ سيكون لاستخدامها تأثير دولي فعال. لانه كلما زادت الرسوم الجمركية كلما زاد سعر السلعة، وهذا يعني ان السلعة الاجنبية ستكون اقل منافسة واقل مبيعا. وان الخشية من هذه الحجة ربما تقود المنتجين الى تعديل سياستهم عن طريق استخدام الافضليات التعريفية. ^(٢)

٢- الحصص: من اجل السيطرة على استيراد بعض السلع تحدد الحكومات حصصا معينة للسلع المستوردة. وتحت مثل هذه الاجراءات فان الممول عادة ما يرسل بضاعته الى بلد بسعر مفضل ولكن بكمية محددة خلال فترة معينة. فالحكومة الامريكية تحافظ على تحديد حصص معينة في استيراد السكر من الفلبين وجمهورية الدومنيكان ومن الدول المنتجة الاخرى. وبسبب قيام هذه الدول ببيع نسبة كبيرة من السكر (القسم الاعظم من صادراتها) الى الولايات المتحدة فان أي تغيير في حجم الحصص سيلحق خسائر باقتصادهم. ^(٣)

٣- المقاطعة: ويقصد بها الامتناع عن استيراد سلع دولة يتخذ قرار المقاطعة ^(٤) ضدها فقد قاطعت الدول الغربية شراء النفط الايراني بعدما قامت ايران في عهد رئيس وزرائها مصدق بتأميم شركات النفط العاملة في عام ١٩٥١.

(١) Holsti, K.J, Op.cit., P. 245.

(٢) Wendzel, Robert, Op.cit., P. 138.

(٣) Holsti, K. J, Op.cit., P. 245.

(٤) Wendzel Robert, Op.cit., P. 139.

٤- الحظر: ويقصد به حرمان دولة عدوة من الحصول على السلع التي يمكن ان تزيد من قدراتها العسكرية^(١) وتقوم الدولة بمنع رجال اعمالها من عقد أي تبادل مع تلك الدول المتخذ ضدها الحظر. وان الحظر ربما يعزز على مستوى معين من السلع مثل المواد الاستراتيجية^(٢) فقد فرضت دول حلف الاطلسي خلال الحرب الباردة حظرا استراتيجيا على كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية. وكذلك فرضت الولايات المتحدة حظرا شاملا على كوبا. كما مارست البلدان العربية المنتجة للنفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ضغوطا اقتصادية على الدول الصناعية والغربية مما سبب ارتفاع اسعار النفط وثم ممارسة حظر نفطي على الولايات المتحدة وهولندا.^(٣)

الاعتماد الدولي في عصر العولمة

لقد خلقت الروابط التجارية والمالية والتي تم نسجها عبر الحدود حالة من الاعتماد المتبادل يصعب العودة عنها حتى في حالة الازمات. كما فقدت الحكومات جانبا كبيرا من قدرتها على الرقابة التي كانت تمارسها على ادارة الاقتصاد الوطني قد تكون له اثارا ايجابية مثل انتشار الرفاهية او اثار سلبية مثل تصدير التضخم او البطالة او هروب رؤوس الاموال.^(٤)

لقد انشغل الاقتصاد الدولي في السنين الاخيرة بقضية مركزية تتمثل بكيفية اداء الاقتصادات الوطنية لوظائفها نتيجة لالتحاق اكثر بلدان العالم بسوق عالمي واحد. وكنتيجة للتغيرات في السياسة الاقتصادية والتكنولوجيا فان الاقتصادات التي كانت قد فصلت عن بعضها بسبب تكاليف النقل العالي والحدود الاصطناعية على التجارة والمال فانها قد ارتبطت الان بشبكة كثيفة من التفاعلات الاقتصادية.^(٥)

ان السمة الهامة للاقتصاد الدولي الجديد هي زيادة الروابط بين الدول ذات الدخل العالي والدخل المنخفض. اذ ارتبطت بقوة الاقتصادات المتقدمة لكل من اوروبا واليابان والولايات المتحدة من خلال تدفقات التجارة منذ السنوات الستينية. ويعتقد البعض ان التطور الجديد الذي ينعكس في العلاقات الدولية في اطار

(١) Ibid, P. 139.

(٢) Holsti, K.J. Op.cit., P. 246.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit., P. 139.

(٤) ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

(٥) Saxe, Jeffrey "International Economics: Unlocking the Mysteries of Globalisation" Foreign Policy. U.S.A, Spring 1998, P. 97.

العولمة، حيث اندمجت فيه الدول الاقفر في العالم في النظام العالمي للتجارة والمال والانتاج كشركاء ومساهمين في السوق اكثر من مستعمرات تابعة. ^(١) وترى وجهات النظر الاقتصادية ان النمو المتسارع في البلدان النامية خلال عقدين من الزمن حدث في البلدان التي حققت نموا جديدا في الصادرات ولا سيما في السلع المصنعة. وقد اصبحت واضحة اليوم ان الاقتصاديات التي تحاول السير بشكل منفرد عن طريق حماية اقتصاداتها من الاستيرادات من خلال الحواجز التجارية فانها تنمو بشكل اقل كثيرا من الاقتصادات المفتوحة الصادرات. ^(٢)

لقد حققت البلدان النامية حسب تقييمات صندوق النقد الدولي، نموا بمقدار ٦% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وهي نسبة اعلى من تلك التي تحققت في الثمانينات والتي قدرت ٤%. ان التحولات الايجابية في اقتصادات هذه البلدان والتي جرت خلال عقد الثمانينات قد نجمت عن الجهود المبذولة لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية. وان التضخم المعتدل وتخفيض عجز الميزانية قد ساعدا على الحفاظ واعادة الاستقرار المالي وتوفير اجواء عمل ملائمة. ان الاصلاحات الهيكلية لاقتصاد السوق قد قللت من السلبيات وانعشت الحوافز والمنافسة من خلال تحرير الاسعار واقامة الخصخصة والانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجي. وان اثار هذه الاستراتيجية كانت واضحة على البلدان النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط. وان عدد البلدان التي اخذت تقوم بالاصلاح قد ازداد تدريجيا سنة بعد سنة في عالم الجنوب ^(٣) كما تعزز كذلك مركز الدول النامية فيما يتعلق بالسياسات التجارية اذ ان عضوية هذه الدول في منظمة التجارة الدولية تدخلها في عضوية المجموعة الكاملة في دورة اوغواي والمؤلفة من لغات ١٩٩٤ والاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي سيتم اشراكها في الية حل النزاعات في جميع المناطق. اذ سيكون بمقدور الدول الصغرى، من الان وعلى نحو افضل، التأكيد على حقوقها السياسية التجارية اذا ما ارادت تسوية نزاعاتها مع الدول الكبرى. اذ في منظمة التجارة الدولية سيكون بوسع اية دولة

(١) Ibid, P. 98.

(٢) Ibid, P. 101.

(٣) World Economic Outlook – May 1995 ~A Survey by the Staff of International Monetary Found. Washington DC. 1995, P. 5-6.

نامية ان تؤكد حقها في العمل ضد البلدان الاخرى الكبيرة او الصغيرة وان يحل النزاع لصالحها.^(١)

وهكذا جاءت العولمة كتطور مؤثر في العلاقات الدولية لتثير عدة قضايا مهمة:

أولاً: ان العولمة تشكل ضاغظاً على جميع الدول من اجل تغيير سياساتها وتؤكد على امور جوهرية مثل تحرير السياسات التجارية، ورفع السيطرة على رأس المال، فتح الاسواق المالية للاستثمار الاجنبي، تقليص دور الدولة في الاقتصاد.

ثانياً: تعد العولمة قوة متزايدة للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. واصبح بوسع هؤلاء اللاعبين منذ الان مطالبة الدول باجراء تغييرات في سياساتهم الاقتصادية وان يؤثروا على اقتصادات الدول التي لا تمثل لذلك.

ثالثاً: اصبحت العولمة تطرح نفسها بشكل فعال في العلاقات الدولية. واخذ ذلك يطرح تساؤلاً حول الدولة - القومية وهل يوسعها التخلص من الضغوط التي تفرضها العولمة.^(٢)

المبحث الخامس

العامل العلمي والتكنولوجي

يعد من اهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ويزداد تأثيره بشكل مضطرد. وقد حقق التقدم التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الانسان والمجتمع. وشمل ذلك التحولات في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد. والغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية. فعلى سبيل المثال تمكنت الطائرة كونكورد من اختصار الطيران بين باريس وواشنطن الى ثلاث

(١) Bender Dieter "The developing Countries in the New World Trade Organization" Economics. Volume 55/56. 1997, Germany, P. 34.

(٢) Milner, Helen "International Political Economy: Beyond Hegemonic Stability" Foreign Policy U.S.A. Spring 1998, P. 120

ساعات ونصف فقط، واصبح الذهب والاياب بين اوروبا وامريكا يتم في نفس اليوم وهو تطور لم يكن ممكنا من قبل ونفس الشيء بالنسبة للقطارات. (١)

ان اهم تطور اقتصادي في وقتنا الحاضر هو ظهور نظام جديد لخلق الثروة لا يقوم على العضلات كما كان في السابق، بل على العقل. وان المعرفة اصبحت مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كان لها سبق البدء في استخدام الحاسب الآلي الا ان اليابان كانت اسرع منها في احلال تقنيات الموجة الثالثة القائمة على المعلومات محل التقنيات القائمة على المجهود العضلي المنتمية للموجة الثانية المنحسرة. فقد شاع اليوم استخدام الروبوتات وبدأت اساليب التصنيع المتطورة القائمة على الاستخدام المكثف للحاسبات الآلية والمعلومات في طرح منتجات لا يمكن مشابهة نوعها بسهولة في الاسواق العالمية. (٢)

لقد احدثت ثورة المعلومات تغييرات جوهرية في ميدانين:

١- تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات.

٢- اجهزة الكمبيوتر ومعالجتها. (٣)

لقد جاءت الثورة العلمية والتكنولوجية بتأثيرات ايجابية وسلبية في العلاقات الدولية، فساهمت في تحرير الانسان من بعض انواع العبودية في عمله وفي حياته اليومية. ولكنها من جهة اخرى فتحت افاقا جديدة في التنافس الدولي من اجل امتلاك او تقسيم الموارد خارج القارات. فقامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالدخول في سباق حقيقي نحو الفضاء منذ عقد الستينات. واليوم تشهد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تعاونا في ميدان اكتشاف الفضاء. وفي الوقت الحاضر فان الدول المتقدمة تتنازع على الموارد في اعماق البحار والمحيطات وتعمل على الاتفاق مع الدولة النامية على تحديد الوضع القانوني لهذه المساحات التي يجب أن

(١) Golard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 a nos Jours" 7ed. Armand Colin, Paris, 1997, P. 75.

(٢) نوفلر، الفن "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" تعريب ومراجعة د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط٢، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦، ص ٢٣٠-٢٢.

(٣) رستون، ولتر. ب "القول الميادنة: كيف تحول ثورة المعلومات عالما" ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة الدكتور ابراهيم نبو عرقوب، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص ١٤-١٥.

تخضع الى نظام قانوني دولي. ان اللجوء المكثف الى العلم يشكل تهديدا خطيرا على نظام البيئة مثل تردي البيئة وتوقف التوازن العام البيولوجي وتلوث الجو والماء. كذلك ان الاشعاعات الذرية كالصور تتجاوز الحدود. وهناك هاجس اخر هو ان التقدم العلمي اخذ يزيد من اللامساواة في القوة والتطور بين الدول. وبالنتيجة فان التوتر بين الدول الصناعية لنصف الكرة الشمالية والبلدان النامية في نصف الكرة الجنوبي اخذ بالازدياد. ومن اجل تغطية الفجوة بين العالمين فانه اصبح من الضروري ان تقوم الدول الصناعية بمساعدة العالم النامي في نقل التكنولوجيا. وفي الحالة المعاكسة فان سيطرة تكنولوجيا للاغنياء ستؤدي وبشكل دائم الى اعتماد الفقراء عليهم^(١). وفي الواقع ان انتشار التكنولوجيا الحديث لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة او يغيرها نحو الاحسن اذ ان نمو القدرات التكنولوجية لبعض الدول يمكن أن يؤدي الى قيام الصراع الدولي وفي الوقت نفسه الى قيام الانسجام الدولي.^(٢)

لقد اثرت التكنولوجيا في العلاقات الدولية في ميادين ثلاثة رئيسية:

أولا: الميدان العسكري:

قلبت الثورة التكنولوجية كل المعطيات الاستراتيجية العسكرية، فانتقل العالم الى عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس بدون طيار والاقمار الصناعية القادرة على التصوير سريا لهدف بحجم كرة التنس واصبح مسرح العمليات العسكرية يمتد الى جميع ارجاء الكرة الارضية الذي يشكل حاليا مسرحا استراتيجيا موحدا. وان ظهور الاسلحة النووية والهيدروجينية يمثل اخطر تطور في ميدان التكنولوجيا الحديثة. مما ادى الى قيام توازن الرعب النووي واستراتيجية الردع وبالتالي ادى الى خلق سلام من نوع جديد: السلام النووي القائم على قواعد غير مسبقة^(٣). اذ ان توازن الرعب النووي قد ادى الى قيام الردع النووي المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أي قدرة كل طرف من اطراف التوازن على تدمير الطرف الاخر تدميرا كاملا نهائيا في حالة وقوع الحرب النووية بينهما. وفعالية الردع النووي مستمدة من حقيقة استراتيجية هامة وهي نجاح هاتين الدولتين على تطوير قدراتهما النووية والوصول بها الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. أي اذا تعرضت الولايات المتحدة مثلا لهجوم نووي

(١) Colard Daniel, Op.cit., P. 76.

(٢) Kintner William R and Sicherman harvey "Technology and International Politics" Lexington Books, London, 1975, P. 139.

(٣) Colard, Daniel "Les relations internationales" op.cit., P. 41.

سوفيتي ايا كان عنفه وشموله فسيظل بمقدور الولايات المتحدة ان تستوعب صدمات الضربة الاولى التي وجهت اليها وتوجيه ضربة انتقامية ساحقة الى الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه السكانية والصناعية والاستراتيجية وهذه الحقيقة هي التي تجعل من الحروب النووية انتحار متبادل بين اطرافها. ^(١)

لقد تطورت الحرب النووية وخرجت بطبيعتها كليا من نطاق الاسلحة التقليدية. فانتاج الاسلحة النووية لا يتم اذن بقصد الاستخدام حيث ان وظيفتها الاساسية منع الخصم من استخدامها بوصفها وسيلة لحماية النفس من الدمار وذلك لان استخدامها قد يجر البشرية كلها الى عملية انتحار جماعي. وهذا هو بالضبط منطق الردع الذي يعتمد اساسا على امكانية المحافظة على القدرة على توجيه ضربة ثانية للخصم. ^(٢)

لقد نجم عن تطوير الاسلحة النووية النتائج التالية:

١- اصبح المخزون النووي الحالي والمتراكم لدى الدول النووية يكفي لتدمير العالم عدة مرات وازالة أي اثر للحياة. ووصل اعداد الرؤوس النووية في العالم في الثمانينات حوالي (٥٠) ألف رأس نووي تبلغ قدرتها التدميرية مليون مرة أقوى من قنبلة هروشيما.

٢- بسبب التطور في صناعة الصواريخ ووسائل اطلاقها اصبح بالامكان اصابة أي هدف للخصم وبدقة بالغة وخلال ثلاثين دقيقة انطلاقا من أي نقطة على سطح الارض.

٣- اصبح بامكان وسائل الرصد عن طريق الاقمار الاصطناعية تطوير ونقل صور كل الاجسام الساكنة والمتحركة كما تستطيع شبكات الرادار الثابتة او الطائرة ان تراقب عن بعد كل التحركات العسكرية لأي خصم محتمل. ^(٣)

وفي الواقع هناك عوامل ثلاثة تتصل بالضغط التكنولوجية تضاع بنور الشك في استراتيجية الردع:

١- اصبح هناك خوف دائم من تمكن طرف من اكتشاف السلاح المطلق والذي يمكنه من شل قدرة الطرف الاخر بضربة قاضية واحدة. وهذا يفسر استمرار

(١) مقلد، د. اسماعيل صبرى "التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية" ندوة التكنولوجيا كإحدى تحديات العصر، مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت، ١٩٧٠، ص ١٣٨.

(٢) Kintner William and Sticherman Harvey, Op.cit., P. 139.

(٣) ميرل، مارميل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

البحث الدائم من جانب الاطراف المتصارعة اسلحة اكثر تطورا مثل محاولة الولايات المتحدة لتبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي في عام ١٩٨٣ من اجل تحقيق هذا الهدف.

٢- ان انقاص حجم العبوات النووية ومن ثم امكانية استخدامها جنبا الى جنب مع اسلحة اخرى في حرب تقليدية يجعل من العسير التفرقة بين منطق الردع وبين منطق المعركة في هذه الحالة.

٣- ان احتمال اللجوء الى الحرب التقليدية يبقى قائما مع افستراض امكانية قيام الردع بوظيفته على الوجه الاكمل مما يسمح له استبعاد التدمير النووي. وقد شهد على ذلك التدخل العسكري الامريكي في فيتنام والتدخل العسكري في افغانستان، ومعنى ذلك انه ينبغي على كل القوى النووية الكبرى اعتماد استراتيجيتين بديلتين تستجيبان لمنطقتين مختلفتين: منطق الردع ومنطق المعركة، وتوجيه جهودهما التسليحية وحساباتهما العسكرية في الوقت نفسه بما يتلائم مع هذين الافتراضين. ^(١) ونشير بهذا الصدد الى المعارك والمناوشات التي جرت بين الهند والباكستان خلال عام ١٩٩٩ على الرغم من كونهما دولتين نوويتين وذلك حول منطقة كشمير.

لقد واكبت العلوم العسكرية التطورات العلمية في استخدام المعرفة اذ اصبحت تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على المعرفة المحتواة في الاسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع. فالاسلحة الحديثة من الاقمار الاصطناعية الى الغواصات مبنية الان من مكونات الكترونية غنية بالمعلومات. اما طائفة اليوم المقاتلة فهي لا تعدو ان تكون حاسوبا طائرا. بل وحتى الاسلحة الصماء يتم صنعها اليوم بمساعدة الحاسبات الفائقة الذكاء والرقائق الالكترونية. والقوات المسلحة في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر تستخدم معرفة محوسبة في الدفاع ضد الصواريخ. ونظرا لان الصواريخ التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت تقطع حوالى ١٠٠٠ قدم في الثانية كان لابد من ايجاد نظام دفاعي فعال قادر على التصرف لنقل - في ١٠/١٠٠٠ من الثانية. بيد ان نظم الخبراء هذه قد تحسوى من ١٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ قاعدة استنبطها اختصاصيون من البشر. ويتعين على الالة الحاسبة ان تتفحص هذه القواعد وترزنها وتربط فيما بينها قبل ان نتوصل الى قرار بشأن كيفية الرد على تهديد ما. لذا عمدت وكالة مشروعات ابحاث الدفاع المتقدم في البنساجون الى وضع هدف بعيد المدى يتمثل في نظام قادر على اجراء مليون استنتاج منطقي

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

في الثانية. فالمنطق والاستنتاج ونظريات المعرفة - وباختصار العمل الذهني البشري منه والالي أصبح المتطلب الاساسي للقوة العسكرية في هذه الايام. (١)

ثانيا: الميدان الدبلوماسي

لقد غير التقدم الهائل الذي تم احرازه في ميدان الاتصالات في ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغييرا عميقا ان لم يكن قد غير من طبيعة العلاقات نفسها. ففي الماضي كان السفراء يقومون بوظيفتين في آن واحد، وظيفة تمثيلية ووظيفة عملية لحساب رؤساء الدول والحكومات. وكانوا يتفاوضون ويتوصلون الى اتفاقيات مع السلطات الاجنبية ويناقشون بنودها عند الضرورة. اما بعد تطور الاتصالات فلم تعد القيادات السياسية في حاجة الى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها، اذ اخذت هذه القيادات بممارسة الاتصال المباشر فيما بينها عن طريق اللقاءات الثنائية او المؤتمرات الدولية. وهناك وسائل عديدة يمارس بها القادة اتصالاتهم المباشرة مثل الهاتف، التلكس، الفاكس، البرق وتستخدم كذلك وكالات الانباء والصحافة والاذاعة والتلفزيون في الدول ذات الانظمة الشمولية كوسيلة لنقل "رسائل" شبه رسمية كان من الممكن ان تنقل من قبل خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية. (٢)

وحتى التفاوض نقلت هذه الوظيفة بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكولة الى السفارات حيث اخذ يقوم بها المسؤولون الرسميون. ان ازدياد وتنوع كثافة العلاقات الدولية عمل على تطوير مهمة السفارات في القيام بحماية اشخاص وممتلكات رعاياها المقيمين بصفة دائمة او مؤقتة على ارض دولة اجنبية. فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا كبيرا في السفارات وهو ما يؤكد على ان الاخيرة قد تحولت، حين عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسي، الى شيء اشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري (٣) وهكذا لم يعد الدبلوماسي يقوم بمهامه السابقة من حيث حصوله على المعلومات مثلما يقوم به رؤساء الدول والحكومات باستخدام الاتصالات الهاتفية للتحدث بشكل مباشر واللقاء وجها لوجه من اجل معالجة القضايا الحساسة. واصبح اسلوب مؤتمرات القمة امرا ناجعا في حل المشاكل واسلوبا للتعامل في العلاقات الدولية. (٤)

(١) توفتر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٤.

(٢) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٤) Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 d nos Jours" Op.cit., P. 75.

اما في مجال الاعلام فان التأثير كبير جدا بحيث اوضحت وسائل الاعلام السمعية والمرئية تؤثر تأثير ليس له مثيل على خلق انطباعات وقناعات بين الامم واصبح نقل الاخبار يتم على وجه السرعة اذ بإمكان المواطن ان يطلع على اخبار البلدان الاخرى بواسطة النقل بالاقمار الاصطناعية (الستالايت) واخذت القنوات التلفزيونية الفضائية لا تزود الناس بالاخبار فقط وانما بالمعلومات والانطباعات والثقافات ايضا. واخذ يزيد ذلك من مدارك الناس وسعة اطلاعها على ثقافات وحضارات الاخرين. ولكن يرى البعض بان نظام القيم قبل قيام هذه التطورات كان مستقرا وان تطوير شبكة عالمية من الاتصالات اخذ يؤثر على التوازن الثقافي واصبح واضحا ان اية حدود لا تستطيع ايقاف انتشار الاعلام عبر الشبكات الهوائية والشبكات التلفزيونية. ومن هنا يشير بعض المعنيين الى انه اصبح بوسع الدول الكبرى ذات القدرات الاعلامية الكبرى ممارسة تأثير ثقافي على الدول الصغيرة وعلى اثر ذلك اصبحت الشخصية الثقافية مهددة^(١). واخذ يشير بعض المختصين الى ان العولمة قد تركت اثارا سلبية على الثقافات الوطنية مما يدفع ذلك الحكومات في الدول النامية الى بذل المساعي الى حماية الهوية القومية والخصوصية الثقافية من الانحلال والتلاشي نتيجة ضعف دور الدولة بسبب تدخل المؤسسات والشبكات الاعلامية في شؤونها.^(٢)

لقد لعبت وسائل الاعلام دورا مهما في التأثير على صناع القرار. فهي التي اجبرت الادارة الامريكية لترك فيتنام في عام ١٩٧٥. وعلى العكس فان عدم وجود دور لوسائل الاعلام عن حرب الفولكلاند والحرب السوفيتية في افغانستان قد مكن تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا من قيادة العملية بنجاح ومنعت بريجنيف من الانسحاب من افغانستان حتى مجيء غورباتشوف عام ١٩٨٥ والذي قرر الانسحاب عام ١٩٨٩. ولعبت وسائل الاعلام دورا مؤثرا خلال الثورة الرومانية التي اطاحت بشاوشيسكو عام ١٩٨٩ في اطلاع العالم بمجريات واحداث الثورة.^(٣)

(١) Ibid . P. 76.

(٢) الجابري، د. محمد عابد "العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات" المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٨) - ١٩٩٨/٢، ص ٢١-٢٢.

(٣) Colard Daniel, Op.cit., P. 81.

ثالثاً: الميدان الاقتصادي

لقد أصبح واضحاً بأن هناك شبه إجماع بين العلماء والمهتمين بأن التقدم التكنولوجي يشكل واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق. واخذ يعني ذلك بأن ٩٠% من الزيادة في متوسط دخل الفرد لا تعود إلى الزيادة في الكميات المستخدمة في العملية الانتاجية من عنصري العمل ورأس المال وإنما بسبب التكنولوجيا. وفي بعض الدراسات الاقتصادية التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي خلال الخمسينات بينت بأن التقدم التكنولوجي ساهم بحوالي ٩٠% من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وإن ٤٠% من حصة الفرد من الزيادة الكلية في الدخل القومي للولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٥٧ تعود إلى التقدم التكنولوجي. وقد كان لسيطرة اليابان على التكنولوجيا الحديثة ونجاحها الساطع في خلق تكنولوجيا متينة وبيئة بحثية موجهة لإيجاد الحلول العملية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الياباني وبالأخص قطاع الصناعة الحديث، أثر بالغ الأهمية على مجمل النشاط الاقتصادي لليابان وعلى مستوى المعيشة وعلى قدرة اليابان التنافسية في العالم. (١)

وتنتج الآن أحدث التقنيات الصناعية العاملة بالحاسب الآلي صنع طائفة لا حصر لها من المنتجات المتنوعة، واخذت المعرفة تحل محل ما كان يقتضيه التغيير في العملية الانتاجية من تكلفة مرتفعة. كما تؤدي المعرفة إلى خلق منتجات جديدة تماماً تتراوح من المركبات المستخدمة في صناعة الطائرات إلى المواد البيولوجية - كما أنها تزيد من قدرتنا على استبدال مادة بأخرى. فالعالم لا زال ينقل كميات ضخمة من المواد الخام كالبوكسيت أو النيكل أو النحاس عبر العالم فهو أننا نفكر إلى المعرفة اللازمة لتحويل المواد المحلية إلى بدائل صالحة للاستخدام وينطبق الشيء نفسه على الطاقة. فهناك قابلية إحلال المعرفة محل المواد الأخرى أكثر مما تجسده الطفرات الجديدة في مجال الموصلات الفائقة التي ستؤدي بأقل تكلفة إلى انخفاض حاد في مقدار الطاقة اللازم نقلها لكل وحدة إنتاج. (٢)

وسوف تستمر التكنولوجيا في تغيير النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للبلدان والمجتمع العالمي. وتنتج تكنولوجيا الجديدة والناهضة أذ ما أديرت إدارة حريصة فرصاً واسعة لرفع الانتاجية ومستوى المعيشة وتحسين

(١) كرم، انطونيوس "العرب أمام تحديات التكنولوجيا" سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٥٩

نشرين الثاني ١٩٨٢، ص ٦٠-٦١.

(٢) توفلر، الفز، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠-١٢١.

الصحة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية. كما ستكون للتكنولوجيا الحياتية اثار كبيرة على البيئة وستعمل منتجات الهندسة الوراثية على تحسين صحة الانسان والحيوان بصورة جوهريّة. ويتوصل الباحثون الى اكتشاف عقاقير جديدة وعلاجات جديدة. ويمكن للطاقة المشتقة من النباتات ان تعوض بصورة متزايدة من الوقود غير المتجدد المستخرج من الحفريات ويمكن لانواع المحاصيل ذات الغلة العالية المقاومة للاحوال المناخية غير الملائمة ولافات الزراعية ان تحدث ثورة زراعية.^(١)

اما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا فانه كان من المستحيل حتى قيام الحرب العالمية الاولى نقل التكنولوجيا المعقدة نسبيا الى بلدان اخرى غير بلدان اوروبا او شمال امريكا او اليابان او روسيا. احد اسباب ذلك ان التكنولوجيا ذاتها كانت معقدة ولا يعتمد عليها في آن واحد وقد كانت صيانتها وتشغيلها عسيرة ومكلفة حتى في تلك الاقطار التي تم نقل التكنولوجيا اليها بصورة سطحية وناجحة اما اليوم فقد بليت من السهولة بمكان نقل كل انواع التكنولوجيا الصناعية والعلمية.^(٢)

ان امتلاك بعض التكنولوجيات اصبح ضروريا لجميع الدول من اجل تلمين الازدهار او التطور الصناعي ولكن من جهة ثانية فان ذلك ربما يثير مخاطر الاندماج الكلي للدول المستلمة في اطار المؤسسات الاقتصادية الدولية. كما ان نماذج النقل كثيرة بواسطة مشاريع مشتركة ولكن الاعتبارات الجيوبوليتيكية واهتمامات الدول الناقلة للتكنولوجيا عن مناطق النفوذ غالبا ما تلعب دورا في منح التكنولوجيا وفضلا عن ذلك ان الشركات الخاصة المتعددة الجنسيات تستخدم اتفاقات الامتياز والاستثمار المباشر ووسيلة مشاريع (المفتاح في اليد) وان اهتمامات تحقيق المنفعة في اطار الاستراتيجية الصناعية والتجارية الشاملة هي المحرك الاكثر تأثيرا في اتجاه نقل التكنولوجيا واذا كان توجيه التكنولوجيا نحو دول الجنوب او دول الشرق فان النقل ينطوى دائما على تبعية هذه الدول حيال الموردين الغربيين وان كان المنح والتجارة للتكنولوجيا يساهم في تغطية بعض التأخير الصناعي ولكن ذلك لا يشكل حلا شاملا وعالميا لمشاكل تحقيق التنمية.^(٣)

-
- (١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا انشغرت" ترجمة محمد كامل عارف مراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٤٢، تشرين الاول ١٩٨٩، ص ٣١٤.
- (٢) هيرمان، كان "العالم بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين" ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٥)، ١٩٨٢، ص ٩٩.

(٣) Gounelle Max, "Relations Internationales" 3 edition. Dalloz, Paris. 1996. P. 73.

المبحث السادس

العامل العسكري

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة على العلاقات الدولية تقليدياً. ودوره كمحكم للنصر والخسارة واضح جداً. وطالما تبقى الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فإن القوة العسكرية مسألة حيوية من أجل البقاء، ومن هنا أعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة^(١). والقوة العسكرية وسيلة للسياسة الدولية تنقسم الخصائص مع الوسائل الأخرى، وإن غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى.^(٢)

إن ضعف التقييد المؤسساتي الفعال في استخدام القوة العسكرية بشكل أحد المأخذ على النظام الدولي وفرقا جوهريا بينه وبين النظام الداخلي. فالدول لا تعيش في مأمن من المخاطر أو الهجوم وغالبا ما تفضل في إيجاد بديل فعال ولهذا فهي تتمسك بأسلحتها وبقوتها العسكرية التي هي ضرورية جدا لضمان أمنها القومي. والأسلحة والقوة العسكرية والحروب كانت ولا زالت من الوسائل الأكثر أهمية لسلوك الدول وتلعب نورا مركزيا لحل الصراعات بين الدول في عصرنا الراهن.^(٣)

وغالبا ما يكون هنالك هدف آخر للوسائل العسكرية من غير هدف الدفاع فهناك سياسة القوة وأعمال العدوان والرغبة في الضم والتي تجعل من السلاح والجيوش وسائل عدم استقرار في العلاقات الدولية.^(٤)

إن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية لوحدها لتأمين الدفاع عن الدولة هي حالة نادرة في التاريخ. فحتى أكثر الدول قوة بحاجة إلى حلفاء ودول مساندة. وهذا صحيح بالنسبة للقوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة. والدول الصغيرة أو الضعيفة والتي هي في موقع جغرافي جيد وترتيب دبلوماسي يمكن أن تضمن أمنها

(١) Hass Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc, New York, 1956, P. 107-108.

(٢) Holsti, K. J. Op.cit., P. 303

(٣) Fankel Joseph "International Politics: Conflict and Harmony" Penguin Press, London, 1969, P. 167.

(٤) Gounelle Max, Op.cit., P. 73.

من خلال التحالف مع القوى الكبرى أو من خلال المنافسة بين عدد من الدول العظمى. وقد تشعر الدول الصغرى باطمئنان بالرغم من عدم امتلاكها لقوة عسكرية فعالة حينما تعتمد في دفاعها بواسطة سياسات قارية تعتمد على المنظمات الإقليمية وعدم الانحياز أو بواسطة الأمم المتحدة. (١)

ان امتلاك السلاح ليس مرتبطا وجوده بحالة الحرب وانما بحالة السلم أيضا. اذ من الصعب الفصل بينهما. فغالبا ما تستعرض الدول قوتها العسكرية في وقت السلم وتحت عدة اشكال مثل: استعراض القوات المسلحة في اليوم الوطني، أو عندما تتم زيارات صداقة بحرية من اجل اظهار الاسلحة، وكذلك القيام بمناورات عسكرية برية وبحرية ليس من اجل الاستعداد للحرب وانما من اجل اظهار القوة العسكرية. ويكون عرض القوة العسكرية احيانا موجها من قبل دولة اخرى، ويكون الغرض منه عندئذ تحذير الدولة الثانية باستخدام القوة. ان الطريقة الرائجة المتبعة عند استعراض القوة كوسيلة للضغط هو حشد القوات المسلحة على طول الحدود كما حدث بين الاتحاد السوفيتي والصين خلال الستينات. (٢) أو كما حدث بين الهند والباكستان في عام ١٩٩٩.

ان القوة العسكرية تعتمد اعتمادا اساسيا على القدرة الاقتصادية فالدولة التي تسعى الى بناء قوة عسكرية وتعتمد عليها اساسا في ضمان امنها بحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة. وهناك علاقة وثيقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. فتكريس نسبة عالية من الانتاج القومي للاغراض العسكرية يؤثر على مستوى معيشة المواطنين الذين سينقلص تبعا لذلك ويحول القوة العاملة من الانتاج المدني الى الانتاج الحربي مما يؤدي الى نتائج سلبية على الصادرات ويؤثر كذلك على ميزان المدفوعات ويخلق ضغوطا تضخمية ويتطلب زيادة في الضرائب بالاضافة الى ايجاد عجز في الميزان التجاري. (٣)

والقوة العسكرية تتطلب اصلا وجود قاعدة صناعية متينة ووجود الموارد الأولية، وقد يتطلب استيرادها في حالة عدم توفرها في الداخل. وهذه الحاجة ربما تقابل جزئيا بواسطة الخزن من اجل الطوارئ في زمن السلم. ولكن الخزن يمكن ان يتحقق اذا كانت هناك سهولة في الحصول على الموارد وتوفرت الاعتمادات المالية. فضلا عن ذلك ان زيادة الاعتماد على الموارد الأولية والاسواق يعني

(١) Frankel Joseph, "International Politics" Op.cit., P. 167.

(٢) Ibid. P. 169-170.

(٣) Fergusson J. Charles "Military Forces and Objectives" in Mclellan David and Olson William and Sonderman Fred "The Theory and Practice of International Relations, "Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A. 1960, P. 153.

استمرار هشاشة الدول لا سيما في حالة التوتر الدولي. ان القوة العسكرية بدون القاعدة الاقتصادية المتينة تشكل ضعفا جوهريا مما يدفعها للبحث عن الحلفاء وعليه يجب الاخذ بنظر الاعتبار عوامل تشكل اساس القاعدة الاقتصادية مثل الميزانية، الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات، المساعدة العسكرية، اذ ان هذه العناصر اساسية بل مهمة جدا لبناء وادامة القوة العسكرية. (١)

وبدون شك ان القوة العسكرية لوحدها لا تكون كافية ما لم تدعم سياسيا اذ تلعب المؤسسات السياسية دورا في دعم السياسة العسكرية للدولة ولا سيما قناعاتها بجدوى الانفاق العسكري، والنقص في دور هذه المؤسسات ربما يزيد من حجم وتكاليف المجهودات العسكرية المطلوبة ويجعل النتائج القصوى للاعمال العسكرية غير مؤكدة وذلك حينما لا تتناسب مع التكاليف. (٢)

ان امتلاك الدولة لجيش كبير العدد له قيمة كبرى على قوة الدولة العسكرية من الناحية التقليدية. فبورما على سبيل المثال بجيشها البالغ (١٣٥) الف جندي لا تستطيع ان تتغلب على جيش الصين البالغ تعدادة مليونين ونصف المليون جندي. ولكن ضخامة حجم الجيش لا يدل مؤشرا على قوة الدولة من الناحية العسكرية. فحينما نحاول ان نقارن العوامل الكمية فيجب ان نضع تصنيفات ذات دلالات معينة. مثلا جمع المعلومات حول توزيع القوات المسلحة على مختلف الصنوف، مثلا حجم القوات البرية نسبة الى القوات البحرية والجوية. ان تطبيق هذه الحالة على الصين يعطينا فهما اخر. فالقوات البحرية والجوية في الصين غير كافية من اجل ان تسمح لها ان تكون قادرة على التغلب على تهديد دولة كبرى (٣) والعناصر التي تشكل اساس القوة العسكرية هي متعددة، انها تتضمن القوات المسلحة معنويات القوات المسلحة، معدات الامداد والقوات البرية والبحرية والجوية تسهيلات النقل والاتصالات ولا سيما التي تستخدم للاغراض المدنية مثل، السكك الحديدية والعربات والطائرات المدنية، ولكن ايضا يمكن تستخدم للاغراض العسكرية، بالاضافة الى السكان والموارد الاولى والقدرات الصناعية والمهارات، ويرى وين فيرس بانه حينما تقاس قوة الدولة ينبغي الا ياخذ في الحساب العامل العسكري كمتغير لوحده ما لم تناقش في نفس الوقت العوامل الاخرى المتعلقة بدور السكان ودخل الحكومة وقيمة التجارة والوحدة الوطنية وعند اضافة هذه العناصر الاربعة

(١) Padelford and Lincoln "International Politics: Foundations of International Relations" Op.cit., P. 124-125.

(٢) Fergusson J. Charles, Op.cit., P. 153.

(٣) Wendzel Robert, Op.cit., P. 115-116.

الى العامل العسكري يمكن عندئذ ان نفهم تأثير العامل العسكري في العلاقات الدولية. (١)

ان القدرات العسكرية نوعان، القدرات المتاحة والقدرات الكامنة وتشير القدرات المتاحة الى الموارد والقوات العسكرية الموجودة والتي هي تقريبا جاهزة للاستخدام. اما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها الى قوة عسكرية فعالة من خلال التعبئة وتتضمن القدرات الاقتصادية للحرب والقدرات المختصة لادارة الحرب ومعنويات ودوافع المواطنين لادامة مجهودات الحرب (٢). ان النسبة بين القوة المتاحة والقوة الكامنة للامم تختلف كثيرا من دولة الى دولة اخرى. وتختلف ايضا في نفس الدولة وحسب المرحلة الزمنية. ففي وقت السلم فان القوة العسكرية تحت السلاح تكون صغيرة مقارنة مع ما تكون عليه في وقت الحرب. وفي مطلع الثلاثينات كانت الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الوضع. وحينما يلوح في الافق مخاطر التحول نحو حالة الحرب فان الدول تحول نسبة كبيرة من قدرتها الكامنة الى قدرة متاحة وقد حدث ذلك بالنسبة لمانيا في عام ١٩٣٨ والولايات المتحدة عام ١٩٤٠. ولكن حتى في الحروب الحالية فان هذا التغيير بعيد عن الكمال. ففي بداية الحربين العالميتين الاخيرتين فان كل المتحاربين الرئيسيين عبا جزءا صغيرا من قدراتهم فقط. ففي عام ١٩٣٩ على سبيل المثال عندما تبنت المانيا النازية توجها عدوانيا فانها قد انتجت ٢٠% فقط من حجم الذخيرة الحربية التي انتجتها عام ١٩٤٤. وفي عام ١٩٤٠ فان هذه النسبة كانت تساوي ٣٥% فقط وفي تلك السنة صنعت مواد اسناد بما يساوي ٣٤% مما صنعتها في عام ١٩٤٤ وفي نهاية ١٩٤٢ فان الولايات المتحدة واليابان قد انتجتا معدات الحرب بما يعادل اقل من نصف ما انتجته في عام ١٩٤٤.

والاسلحة تكون على نوعين، الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل. والاسلحة التقليدية هي تلك الاسلحة التي تتجرا الدول في استخدامها في حين لا يمكن ان تستخدم الاسلحة النووية في الحروب لانها تؤدي الى دمار شامل. فهي تتجاوز الاسلحة التقليدية من حيث شدة الدمار كثيرا جدا. اذ يكفي رأس نووي واحد لتدمير مدينة بكاملها، في حين قد لا تصيب قذيفة مدفع الا جزء من دار عوضا عن ان اسلحة الدمار الشامل الموجهة اليوم بالاجهزة المتطورة قسادة على اصابة

(١) Wayne H. Ferris "The Power Capabilities of Nations - States " Lexington Books. London, 1993, P. 33.

(٢) Knore Klaus "Military Power and War Potential" in Mclellan David S. and Olson William C. and Sonernann Fredec "The Theory and Practice of International Relations" Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1960, P. 156.

اهدافها بدقة. واسلحة الدمار الشامل هي الاسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والنيوترونية، والدول التي تمتلك الاسلحة النووية رسميا اليوم هي خمس دول: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، بريطانيا، فرنسا، الصين، وقد انتشر السلاح النووي الى الهند والباكستان بعد اعلانهما عن اجراء تفجيراتها النووية في عام ١٩٩٨، وكذلك تمتلك اسرائيل عشرات القنابل النووية.

ان السلاح الذري هو ليس لغرض الاستخدام وانما لغرض الردع. والردع يهدف الى منع الخصم من استخدام القوة المسلحة بواسطة اظهار القوة، ومن المحتمل التفوق. ويستخدم الردع لضمان تجنب الدول الاخرى استخدام القوة. وعلى الرغم من ان الردع كعملية لا يتعلق بالاسلحة النووية فقط. وانما يتحقق بواسطة الاسلحة التقليدية ايضا الا انه تقيد بالاسلحة النووية. والردع هو سياسة تقوم على حسابات نفسية واستراتيجية صعبة. وان مضامينه قد تتغير بتطور انظمة الاسلحة والاستراتيجيات التي تقوم عليها. والردع قبل ظهور الاسلحة النووية كان يهدف الضغط على مهاجم محتمل عن طريق تأمين دفاع القوة العسكرية. ومن المهم التشديد بان الردع قبل مرحلة الاسلحة النووية قد قام على قدرة الدولة للدفاع عن نفسها ضد هجوم محتمل وان القدرة على شن هجوم مضاد امر ثانوي. في حين، وفي العصر النووي، يكون الدفاع عن الاقليم الوطني ضد هجوم نووي امر مستحيل لان الضربة التعرضية تحدث اضرار جسيمة. فاساس الردع النووي يقوم على امتلاك قدرة نووية قادرة على البقاء بعد الهجوم وقادرة على الحاق خسائر غير مقبولة بالخصم. وهذا ما يسمى بالضربة الثانية. وهكذا يكون لكل دولة نووية قوتان نوويتان، قوة للضربة الاولى والتعرض وقدرة للضربة الثانية او الانتقام. وهذا ما قامت عليه سياسة الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. (١)

وفي الواقع، ان اعتماد الدول على الاسلحة النووية لضمان الامن سلاح ذو حدين، فمن ناحية يكون بناء قوة عسكرية تقليدية حديثة امر مكلف جدا حتى بالنسبة للدول الغنية والتي تكون على حساب القيم الاجتماعية الرئيسة. ومن ناحية ثانية فان كفاءة هذه الوسيلة مسألة مشكوك بها في ضمان نجاح استخدام القوة بالاسلحة التقليدية كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اثناء الحرب في فيتنام. اذ

(١) Frankel Joseph, International Politics: Conflict and Harmony Allen Lane, The Penguin Press, U.S.A. 1969, P. 170.

تبين بان بمقدور قوة صغرى ان تتحدى قوة عظمى بالرغم من الجهود العسكرية الضخمة التي بذلت من قبل الولايات المتحدة في فيتنام.^(١)

ومن المسائل التي تؤثر على العامل العسكري هي الاتفاق العسكري الذي تتفق عليه الدول على شراء او انتاج السلاح. فمن المخاطر التي تكثف حالة سباق التسلح هي الاتفاق الباهض الذي تتكبد به الدول المتصارعة والذي يؤثر على ميزانية الدولة وبالتالي على مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم. فقد انفقت الدولتان العظيمتان مبالغ كبيرة جدا خلال فترة الحرب الباردة على التسلح ارهقت ميزانيتهما. واذا كان الاتفاق العسكري الضخم واحدا من بين اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي فان الولايات المتحدة هي الاخرى قد دفعت ثمنا باهضا ايضا لقاء ذلك فقد بلغ الاتفاق العسكري الامريكي خلال فترة رئاستي الرئيس الامريكي الاسبق ريغان (٢٠٤) ترليون دولار. واذا كانت الولايات المتحدة قد خصصت نسبة (٦%) من مجمل الانتاج القومي نحو الاتفاق العسكري فان السوفيت كانوا يخصصون ما يزيد عن (١٦%) لنفس الغرض^(٢) وفي دول العالم الثالث فان المشكلة هي اخطر بسبب محدودية الموارد المخصصة للنفقات العامة وضعف الاقتصاد الوطني وقلة حجم الادخار.

والدول العظمى تمتلك امكانيات عسكرية هائلة مقارنة بالدول الوسطى والصغرى. فبوسع الدول العظمى ان تنقل قواتها الى مسارح للعمليات بعيدة عن اراضيها بالنظر لامتلاكها لقدرات ضخمة برية وبحرية ليس بمقدور الدول الاخرى التمتع بها. فالولايات المتحدة تواجهت في كل حذب وصوب خلال الحرب الباردة عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات التي كانت تتمتع بها في ارجاء عديدة من العالم ولا زالت كذلك. ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي تمكن من وضع موطنه قدم له في دول عديدة في العالم الثالث واخذ يتمتع بتسهيلات عسكرية في دول حليفة له. وعليه فان بوسع الدول العظمى ان تتحمل مسؤوليات عالمية وتتبنى استراتيجيات كونية توجه لتحقيق اهدافها كذلك نقل القوة اذا كان حجمها المستخدم

(١) Ibid, P. 167.

(٢) ماكنمارا، روبرت "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩١، ص ٨٦-٨٧. وفي تقرير لمؤسسة راند علم ١٩٨٤ توقعت الدراسة ان الروس انفقوا ثلاثة اضعاف - كنسبة من اجمالي الانتاج القومي - ما صرفته الولايات المتحدة في السبعينات للحفاظ على مجال تأثيرهم وبسط نفوذهم وهذا لا يشمل تكاليف وادامة المؤسسة العسكرية - انظر روبرت كانتور مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.

لا يتناسب مع المهمة المناطة بها. فالقوات المتعددة الجنسيات التي ارسلت الى لبنان عام ١٩٨٣ لم تكن كافية لتحقيق مهمة الاستقرار على الساحة اللبنانية ولكونها قوات رمزية فانها قد حققت نتائج رمزية مما ادى الى سحبها عام ١٩٨٤. ^(١)

ان القوات المسلحة لا يمكن ان تؤدي دورها في الحرب اذا لا يؤخذ بنظر الاعتبار دور المعنويات، نوع القيادة، التدريب العالي، امتلاك الاسلحة المتطورة، قدرة الجندي على استيعاب الاسلحة ولا سيما المتطورة. كذلك يجب ان يكون كل طرف على اطلاع بما يملكه خصمه من اسلحة ومستوى تدريبه العسكري ونوعية القوات البرية والجوية والبحرية وطبيعة الاستراتيجية والتكتيك الذي يمتلكه الخصم في العصر النووي فقد ادركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استراتيجية كل منهما الاخر واطلعت على الاسلحة التي يمتلكانها ووسائل ايصالها الى المراكز العسكرية والمدنية للاخر خلال الحرب الباردة. ^(٢)



(١) المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٢) DYKE Vernon Van "International Politics" Third edition Prentice-Hill, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1972, P. 238-239.

جدول معلومات عن الدول الكبرى لعام ١٩٩٥-١٩٩٦

الدولة	المعلومات	الولايات المتحدة	روسيا الاتحادية	فرنسا	بريطانيا	الصين	إيطاليا	ألمانيا	اليابان
عدد السكان بالملايين	٢٦٥,٦٢٢.٤٠٠	١٤٩,١٢٠.٨٠٠	٥٨,٣٨٥,٠٠٠	٥٨,٤٠٧,٠٠٠	١,٢١٠,٤٧٦,٠٠٠	٨١,١٠٦,٠٠٠	١٢٥,٥٣٨,٠٠٠		
عدد القوات المسلحة بالآلاف	١,٤٨٣,٨٠٠	١,١٧٠,٠٠٠	٣٥٩,٩٠٠	٢٧٦,٠٠٠	٢,٩٣٥,٠٠٠	٢٥٨,٤٠٠	٢٣٥,٥٠٠		
عدد الاحتياطي للقوات المسلحة بالآلاف	١,٨٨٠,٦٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٢٩,٥٠٠	٢٥٤,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٣٠٤,٨٥٠	٤٧,٩٠٠		
الاتفاق الدفاعي بمليارات الدولارات	١٦٥	٨٢	٤٨	٣٤,٧	٣١,٧	٤١,٨	٥٠,٢		
نسبة النمو المعوي	%٢	%٤	%٢,١	%٢,٤	%١٠,٢	%١,٩	%٠,٢		
الدخل القومي بمليارات الدولارات	٧,٢٤٦	١,١١٠	١,٥٣٨	١,١٠٤	٠,٥٦٠	١,٩٠٨	٤,٧٠٠		

المصدر: لمعلومات لغات من The Military Balance 1996-1997, The International Institute for Strategic Studies, London, 1996
 * نصيب قوات الاحتياطي في الصين في نطاق الأقليم وشكل واسع.

المبحث السابع

تأثير صناع القرار في العلاقات الدولية

ان خصوصية ودور صناع القرار تشكل عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية. وبدون شك ان رجال الدولة هم قبل كل شيء مقررون، وبالنتيجة لاعبون في المسرح الدولي، ولكنهم يعملون باسم ولمصلحة الدولة. وحينما نتحدث عن سلوك الدولة في العلاقات الدولية فاننا نقصد سلوك ومواقف صناع قراراتها فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي فانها تعمل بوحى من صناع قراراتها^(١). ومن هنا لا يمكن ان نهمل العامل الانساني اذ ما اردنا فهم عمل ووظيفة المجتمع الدولي المعاصر. ويبين لنا التاريخ وجود تنوعات غير محدودة في سلوك الحكومات. وان كل مسؤول سياسي يشكل خصوصية بحد ذاته. وان اتخاذ القرارات يفسر جزئيا بواسطة شخصيات الرجال في السلطة. فليس من الممكن مقارنة دبلوماسية الرايخ الثالث او ايطاليا بين الحربين بدون معرفة الخصائص النفسية لهتلر او موسوليني. ان ازمة كوبا لعام ١٩٦٢ ربما لم تكن قد حدثت لو لم يكن خروشوف وكندى في السلطة في الكرملن او البيت الابيض. ان السياسة الخارجية للرئيس الامريكي ترومان بين اعوام ١٩٤٥-١٩٥٣ تفسر بتشدده الحاد تجاه الاتحاد السوفيتي الستاليني (استراتيجية الاحتواء، مشروع مارشال، اقامة جسر جوي لتشيديد الحصار على برلين، تقديم المساعدة الى تركيا واليونان) وكذلك التشدد تجاه الصين الشيوعية على عهد ماوتسي تونغ (تدخل الولايات المتحدة عسكريا في الحرب الكورية، رفض اقامة العلاقات الدبلوماسية معها). كذلك ان تحالفا الجنرال ديغول والسياسات الخارجية التي اتبعها خلفاؤه من بعده بومبيدو وديستان قد اثارت تساؤلات حول التمسك او التخلي عن التراث الديغولي.^(٢)

ومن هذه التفسيرات المختلفة عن سلوك صناع القرار يمكن ان نلاحظ بانه على العكس مما يجرى في العلوم الصرفة فان المجتمعات لا تتبع كليا التحليل العلمي. وفي العلوم الاجتماعية والتي تشكل سوسيولوجيا العلاقات الدولية جزءا منها تكتشف بعض الخصوصيات الفريدة.^(٣)

(١) Colard Daniel "Les Relations Internationales, Op.cit., P. 44.

(٢) Ibid. P. 45.

(٣) Ibid. P. 45.

ان عدة عناصر مهمة تؤثر على صناع القرار عند اتخاذهم لقرار معين لها انعكاسات فعالة على العلاقات الدولية منها:

أولاً: طبيعة النظام السياسي

ان عدة دراسات قد صنفّت الانظمة السياسية الى انظمة سياسية مفتوحة وانظمة سياسية مغلقة وهناك علاقة بين النظام السياسي والسياسة الخارجية التي تتبعها الدولة. فالانظمة السياسية المغلقة تنقسم بالكتمان، وذلك عن طريق تضليل الرأي العام وتتمكن بسهولة من تحشيد المساندة الشعبية الواسعة. ومن الانظمة السياسية المغلقة الانظمة التسلطية والدكتاتورية والتي في ظلها ينقطع صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية. حينما يكون محصوراً بنخبة صغيرة من الافراد مما تكون هناك دوافع قوية لاتخاذ سياسات ذات مخاطر عالية او القيام بمبادرات مفاجئة خطيرة في الاهداف والادوار والتوصيات او الاعمال. وفي انظمة دكتاتورية اتخذ قاداتها مخاطر خارجية لصدعيم مراكزهم وفي الانظمة التي يتزعمها قادة او شخصيات كارزمية تمكن صناع القرار من تحقيق رضاهم الخاص من خلال ممارسة السلطة باستبداد ساعين للبحث عن الهيبة الدولية او عن طريق تمجيد انفسهم من خلال التباهي العسكري وارسال الحملات العسكرية للخارج.^(١)

في حين في ظل الانظمة المفتوحة التي تمارس فيها الديمقراطية فان الدولة لا تتمكن من ممارسة سياستها الخارجية الا بعد التشاور. فلابد ان يرجع صناع القرار الى المؤسسات البرلمانية والدستورية عند اتخاذهم لقرارات خطيرة تتعلق بمصير الامة. وفي الواقع ان جميع الحكومات تسعى للحصول على درجة معينة من القبول للوجود من قبل مواطنيها. فصناع القرار متعلقون بماذا يفكر به الشعب، في حين تعد هذه المسألة اقل حقيقة في الانظمة الدكتاتورية ولكنها في الوقت نفسه تبقى عاملاً ذا أهمية معينة. فاذا احتاجت حكومة دكتاتورية الدعم من شعبها واذا ملأ اختلاف في الرأي مع الشعب فان الدكتاتور يحكم بحد السيف. ولكن صناع القرار في البلدان الديمقراطية اقل حرية عند صياغة وتنفيذ سياساتهم الخارجية كما يرغبون هم بشكل اكثر من الدول الدكتاتورية بسبب ضغط المؤسسات البرلمانية والاحزاب السياسية. بالاضافة الى ذلك ان انظمة سياسية اكثر انفتاحاً تسمح بشكل اكبر لتبادل الاراء ومن المحتمل ان تقود الى قرارات مزودة بمعلومات فضلاً عن ان هيكل ديمقراطياً يفترض السعي لوضع تأكيد اكبر على الابداع والمبادرة الفردية، والتي بدورها تقود الى تطورات وسياسات مبتكرة. ففي الولايات المتحدة

(١) Holsti, K.J. International Politics, Op.cit., P. 388.

فان كل المعاهدات يجب التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ، وهنا ينبغي على الرئيس ان يتشاور مع مجلس الشيوخ ويحاول ان يوفق سياساته مع وجهات نظره كما فعل الرئيس كارتر فيما يتعلق بمعاهدات قناة بنما بينما فشل الرئيس ولمون في ذلك من قبل مما ادى الى رفض معاهدة فرساي وعصبة الامم في نهاية الحرب العالمية الاولى^(١) ويلجأ الرؤساء في الولايات المتحدة عادة الى استحصل موافقة الكونغرس عند اتخاذهم لقرار استخدام القوة ضد دول معادية لهم. ونشير بهذا الصدد الى موافقة الكونغرس باستخدام القوة ضد العراق في كانون الثاني ١٩٩١ تنفيذاً لقرار مجلس الامن ٦٧٨ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٠ والقاضي باخراج العراق من الكويت.

ثانياً: مستوى التماسك الوطني

ان درجة التماسك الوطني هي قضية مهمة لانها تتعلق بالاستقرار السياسي الداخلي للدولة. فكلما كان المجتمع مجزأ كلما كرس الاهتمام والجهود والموارد الضرورية لمعالجة هذه المسألة ومواجهة مشاكل السياسة الخارجية. أن اسباب التجزئة متعددة، واحدها هو وجود اختلافات اثنية وقبلية، وهذا غالباً ما يؤدي الى الصراع. وقد ظهرت صراعات اثنية في الباكستان وتشاد والسودان واثيوبيا وقبرص في السنوات السبعينية. كما استمرت حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا بفرض سيطرتها على الاغلبية السوداء حتى مطلع التسعينات. وكذلك تؤدي الاختلافات الدينية الى عدم توحيد. فالنزاع بين البروتستانت والكاثوليك في ايرلنده مستمر حتى وقتنا الحاضر، كذلك ادت الانقسامات الدينية في شبه القارة الهندية التي تم تقسيمها بين الهند والباكستان الى مشاكل بين البلدين والصراع بينهما هو في جوهره صراع هندوسي - مسلم^(٢). ويمكن ان نشير الى الحرب الاهلية في يوغسلافيا في البوسنة وفي اقليم كوسوفو في التسعينات وكذلك الحرب في افغانستان بين مختلف القوى السياسية الافغانية.

ان درجة التماسك الوطني تتعلق بقضية اكبر تتمثل في مدى الدعم الشعبي للنظام القائم ولسياساته. وان اتعدها يؤدي الى ضعف دور السلطة. فعند المساندة الشعبية الامريكية للتدخل الامريكي في فيتنام ادى الى اضعاف قدرات الحكومة الامريكية من اجل تحقيق اهدافها المعلنة. كما ان تدهور الدعم الشعبي الصيني لحكومة تشان كاي شك كان عاملاً هاماً للوصول ماوتس تونغ الى السلطة في الصين عام ١٩٤٩. كذلك ان عدم قدرة حكومة سايجون في فيتنام الجنوبية في

(١) Wendzel Robert "International Politics, Policymakers and Policymaking" John Wiley and Sons, New York, 1981, P. 213-216.

(٢) Ibid. P. 218.

الحصول على النزر اليسير من الدعم الشعبي كان يرتبط بعدم قدرتها على حصر أعدائها بالرغم من المساندة الأمريكية الشاملة لها. وعلى العكس من هذه المواقف التي عبرت عن ضعف الاسناد الشعبي نجد ان الشعب البريطاني قد عبر عن اسناد كامل لحكومته خلال الحرب العالمية الثانية. (١)

ان المطلب الاول لسياسة خارجية فعالة هو ما اذا كانت الامة متحدة حول سياسة خارجية موحدة. ومهما كانت الخلافات قائمة في الداخل فانه ينبغي على صناع القرار العمل على حلها قبل الدخول في المسرح الدولي ومن الضروري ان تعبر السياسة الخارجية عن الارادة الشعبية، مما يثير ذلك مسألة الديمقراطية والمساهمة الشعبية في صنع القرارات. ولكن سهولة وسرعة تكوين السياسة يتطلب بان يشارك عدد قليل من المواطنين في عملية صنع القرار في حين يتطلب تكوين السياسات التمثيلية بان تشارك كل الاطراف ذات المصلحة في القرار وفي هذا الاطار على الامة ان تختار بين هذه البدائل. (٢)

ان احدى الوظائف الاكثر اهمية لاي حكومة هو ضمان ذلك الاسهام، والمقصود اسهام كل المواطنين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين او مجرد دافعي ضرائب. ان المهمة الاولى، اذن هي تحريك المساندة الشعبية لسياسة الدولة الخارجية. وهكذا فان الاهداف الوطنية، بالمعنى الواسع، يمكن ان تحدد جزئياً بواسطة الجمهور. ولكن السياسة الخارجية بتفاصيلها هي نتاج المختصين وحالما ينتهون منها فان السياسة يجب ان تعرض على الجمهور. وهذا ما يحدث من خلال تصريحات المسؤولين الحكوميين، البيانات الرسمية الهامة او الاعلانات غير الحكومية ومحطات الاذاعة. (٣)

وهناك مسألة اخرى هي لجوء القادة الى اثاره القضايا الخارجية من اجل جمع الشمل الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية. وفي البلدان النامية لجأ بعض الزعماء الى اظهار العداء للخارج من اجل تحويل الانتظار عن المشاكل الداخلية، وطبقاً لكيسنجر يوفر المسرح الدولي فرصة لتبني سياسات خارجية مؤثرة كرد فعل على المشاكل الداخلية. وقد فسر البعض بان النزاعات الداخلية يمكن ان تقود الى سياسات خارجية عنوانية. (٤)

(١) Ibid, P. 221.

(٢) Organski, A.F.K. Op.cit., P. 164.

(٣) Ibid. P. 166.

(٤) Holsti K.J. Op.cit., P. 386.

وإذا كان المطلوب من السياسة الخارجية ان تكون موحدة فالامر يتطلب ان تكون مستقرة ولا تتغير نتيجة التغييرات في السياسة الداخلية وينبغي الا يتداخل الاستقرار مع المرونة، فاذا تغير الوضع الدولي ولم تتغير السياسة الخارجية، فانها تكون متصلة وليست مستقرة. كما ان القدرة على تغيير السياسة الخارجية بشكل هادئ انما تعكس فائدة كبيرة بشرط ان يملئ هذا التغيير من قبل مصلحة خارجية وليس فقط لاجل التحول لمن يضع السياسة الخارجية. واذا افترضنا بان السياسة الخارجية هي موحدة ومستقرة ولكنها يجب ان تكون ملائمة وان توضع من اجل تحقيق الاهداف الوطنية وان تختار افضل الوسائل المناسبة التي هي بحوزة الاممة لتحقيقها. (١)

وتعد الاحزاب السياسية العمود الفقري لأي نظام سياسي ديمقراطي وهي تربط المواطنين بالحكومة وتمكن القادة الوطنيين للتعلم من التجربة المحلية وتوصل الرأي العام الى صناع القرار وتوفر لقادة الاحزاب من جهة ثانية الوسائل المناسبة لبث الدعاية الى الجمهور. والمشكلة هو انه ليس في كل الدول امكانية وجود احزاب سياسية تمارس عملها بحرية كاملة حيث ان الاحزاب السياسية في العالم الثالث عبارة عن منظمات في الظل تطالب بالتعبير عن رأي المواطنين، ولكنها في الواقع عبارة عن جماعات صغيرة من المثقفين واصحاب المهن الحرة والاغنياء الذين لهم اتصال محدود مع بقية المواطنين، وان اغلبية السكان لا تمتلك أي صوت في تكوين السياسات الخارجية، وبالتأكيد انهم لا يمتلكون الكثير مما يعملونه مع الحكومة. (٢)

والمشكلة ايضا ان هذه المجتمعات النامية مرتبطة بحالة المرحلة الاولى من الوعي السياسي الذي يتميز بهوية ذاتية سياسية ضيقة قائمة على درجة عالية من المبالغة العرقية. (٣)

ثالثا: الخصائص الشخصية لصانع القرار

ان التأكيد على الخصائص الشخصية لصانع القرار هي مسألة مهمة لان صناع القرار، كفراد لهم تأثيرات مختلفة على السياسات الخارجية للدولة. وبدون شك تضم السياسة الدولية احداثا مهمة في التاريخ لاولئك القادة الذين يحتلون مركزا

(١) Organski A.F.K. Op.cit., PP. 164-165.

(٢) Ibid, P. 166.

(٣) بريجنسكي، زيفينو "النقوض: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين" ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ٥٣.

للتأثير في وقت معين، فتأثير ونستون تشرشل الشخصي على سياسة بريطانيا الخارجية في الحرب العالمية الثانية كان واضحا، وكذلك كان لهنري كيسنجر تأثير مهم على السياسة الخارجية الأمريكية. ومن المشكوك ايضا ان ثورة الصين الشعبية ما كانت تتجز لو كان هناك شخص اخر غير ماوتسي تونغ لقيادتها. كما ترك ويلي برانت مستشار المانيا الاسبق تأثيرا خاصا على سياسة المانيا الغربية الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي. كذلك غير الجنرال ديغول كثيرا من سياسة فرنسا الخارجية. (١)

ان الامر يتطلب هنا دراسة طبيعة وشخصية صانع القرار وتحديد الخطوط الاساسية لسلوكه. فاتجاه الرئيس الأمريكي الاسبق ريتشارد نكسون في العمل كان عدم الثقة بالصديق والعدو مما اثر بشكل كبير على طريقة عمله. وكذلك تحديد كيفية تعامل صانع القرار ازاء المؤثرات، فالمطلوب دراسة كيفية تعامل صانع القرار كفرد ازاء انواع مختلفة من المحرضات. ويمكن ان نثير تساؤلا حول ما اذا وجدت بعض النماذج من انواع السلوك التي تحدث بانتظام في بعض انواع المواقف (٢) وهذا يتطلب دراسة ما يلي:

أ- التجربة السابقة

ان مرور صانع القرار كائنسان خلال فترة من حياته بتجربة معينة تجعله يستفيد من بعض الدروس والاحداث اليومية. فعندما ابلغ الرئيس الأمريكي الاسبق ترومان بالهجوم الكوري الشمالي على كوريا الجنوبية في حزيران ١٩٥٠ فانه تصور السنوات الثلاثينية وما حف بها من ظهور الخطر النازي حيث يعيد التاريخ نفسه. وهذا يتطلب دراسة كل شيء عن صانع القرار من مرحلة الطفولة حتى سن المراهقة والى التكوين الاجتماعي ومستوى التعليم ومن خلال فعالياته في صنع السياسة الخارجية. وكذلك دراسة تجربته لحياته الوظيفية، اذ ان الكثير من دبلوماسية هنري كيسنجر قد تنفقت من افكاره ونظرياته التي طورها اولا حول مترنيخ ومؤتمر فينا. كذلك يؤثر التأثير الشخصي في بعض المواقف التاريخية على تصور صانع القرار. وكاحد ضباط الجيش المصري تأثر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بحالة الاذلال والنقص التي تعرض لها الجيش المصري خلال حرب ١٩٤٨ مما اثر على نظرتة لقوة ودور الجيش المصري بعد ثورة ١٩٥٢. (٣)

(١) Wendzel Robert, "International Politics: Policymakers and Policymaking" Op.cit., P.22-223.

(٢) Ibid, P. 224.

(٣) Ibid, P. 226.

ب- طبيعة الدور

يتأثر طبيعة الدور الذي يلعبه القائد او صانع القرار بالعاملين التاليين:

أولاً: البحث في التاريخ: ففي اغلب الاحوال تضع الاحداث والمواقف السابقة بعض القواعد والسوابق وردود الافعال للفعاليات المختلفة التي من المفروض قد وضعت في السجل. وعلى الرغم من ان سجل التاريخ ليس مسيطر عليه بالضرورة فان ما حدث سالفا سيضع بعض الضغوط على صناع القرار.

ثانياً: يتأثر طبيعة دور صناع القرار بما يفكر الاشخاص الآخرون العاملون مع صناع القرار اذ يتحدد دوره بما يتصوره هؤلاء.^(١)

ج- المعرفة والمهارة

ان المعرفة ضرورية جدا لصانع القرار من اجل فهم مبادئ السياسة الدولية. فالمطلوب منه معرفة خصائص ودور الوحدات المختلفة المعنية في العلاقات الدولية ودور الاخلاق والقانون والايديولوجية والقوة وكذلك معرفة العلاقة بين الاهداف الانية والمتوسطة المدى التي يجب الحفاظ عليها^(٢). ان المعرفة والمهارة لصانع القرار هي مهمة جدا، واخذ يبدو واضحا ان وراء كل فرد صانع للسياسة قدرة للتأثير على الاحداث. وعلى صانع القرار ان يكون على دراية وعمق وافق واسع بالمعرفة والمهارة العالية في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة الخارجية، وبالتالي سيكون بوسعه انتقاء الخيار الملائم من بين عدة بدائل ويتمكن عند ذلك من تحقيق وحماية الاهداف الوطنية باقل كلفة ممكنة.^(٣)

رابعاً: العقلانية

المقصود بالعقلانية الموائمة بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه^(٤) وان تحقيق العقلانية هي مسألة صعبة لانها تتأثر باهواء صناع القرار. فقد يتصرف هؤلاء تصرفات غريبة عند معالجتهم للامزمات الدولية. اذ يصعب وضع العقلانية ضمن معايير متفق عليها. ومن الصعب وضع حدود لفحصها. وكذلك يصعب اثبات العقلانية بالنسبة للافعال، فكم من القرارات التي اذا نظرنا اليها في حد ذاتها

(١) Ibid, P. 227.

(٢) Ibid, P. 229.

(٣) Ibid, P. 230-231.

(٤) ميرل، مارسيل "موسولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥ وكذلك كانتور روبرت "السياسة الدولية المعاصرة" مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥.

يتبين انها قد اتخذت بدافع الحرص على المكانة اكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة، وبشكل عام فعادة ما تبرر التصرفات السياسية استنادا الى مفاهيم باسم منطق الدولة او المصلحة الوطنية. فالدكتاتوريون لا يتورعون عن استخدامها لتبرير تصرفاتهم. اما في الدول التي تسود فيها حرية الرأي والنقاش فنادر ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة. وفي الواقع وعند الرجوع الى مركز المصلحة الوطنية في اطاره التاريخي فسوف نجده اقل تماما مما قد يبدو لأول وهلة. فقد يتضح ان الاتفاق العام الذي تحقق حول سياسة معينة في لحظة معينة، وعلى ضوء الخبرة اللاحقة، متعارضاً مع المصالح الحقيقية لدولة.^(١)

ويتطلب اختيار اكثر الوسائل ملائمة، من صانع القرار، تحديد القيم للممارسات المعنية وللنتائج المحددة. وكان على الرئيس كندي ان يصيغ التقديرات المحتملة لمزايا ومضار البدائل المختلفة المتاحة خلال ازمة معينة على سبيل المثال ولا بد من تقدير الخيارات جميعها من حيث نجاحها المحتمل وريود الفعل المتوقعة من قبل الخصم. ومثل مواقف الازمات هذه تظهر قيودا اخر على العقلانية، وان عامل الوقت قد يحول دون معرفة جميع البدائل التي يمكن تطبيقها. وان الافتقار الى البيانات الاستخبارية قد يقيد دقة الاحتمالات.^(٢)

(١) ميرن، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

(٢) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٥.

الفصل الخامس القوة والحرب

المبحث الأول

مفهوم القوة

ربما لا يوجد عامل مشترك مهم في كل فكر العلاقات الدولية أكثر من الافتراض بأن الدول تعتمد في وجودها على القوة وتعمل على تحقيق أهدافها بواسطتها. ومن الواضح أن مسألة إدارة القوة في العلاقات الدولية تبدو المسألة المركزية في عصرنا الحاضر. ويرى الكثير من المعنيين في العلاقات الدولية من أمثال شومان وموركنتاو بأن كل السياسات هي صراع من أجل القوة. إنها افتراض قائم على أن القوة تبدو المحرك الأساس في الأنظمة الدولية. كما أنها تتطابق مع الفكرة التي تقول بأن الإنسان عدواني بطبعه وأن للدولة الطبيعة ذاتها. إنها فكرة جاء بها بعض السوسيولوجين لتفسير مؤسسات المجتمع ودرجة التنظيم المطلوبة للحفاظ على الانسجام وعلى أساس فكرة القوة. ويرى البعض بأن توازن القوى هو القانون الأساسي في السياسات الدولية وأن هذا القانون الذي ينبغي ملاحظته من قبل أية دولة ترغب في الحفاظ على استقلالها. فضلاً عن ذلك أن القوة والسياسة هي مسالتان لا تنفصلان وأن التبرير لجعل القوة هي نقطة البداية لتحليل السياسة يرجع إلى أن السياسة مثل المجتمع وبشكل عام، محكومة بواسطة قوانين موضوعية والتي تجد جذورها في الطبيعة البشرية. ^(١) أن موركنتاو يدعي بأنه يكفي للقول بأن الصراع من أجل القوة هو صراع عالمي في الزمان والمكان المحددين حقيقة لا يمكن نكرانها. ولا يمكن أن ننكر أيضاً بأنه عبر المراحل التاريخية وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت الدول وما زالت تتنافس من أجل القوة. وإذا كانت هناك وجهة نظر شائعة تقضي بأن رجال الدولة يواجهون عادة خيارين بين السياسات القائمة على أساس توازن

(١) Barton John. "International Relations", Op.cit., P. 46-47.

القوى وبين السياسات المرغوبة القائمة على اساس الاخلاق والعدالة فان هناك وجهة نظر اقل شيوعا تقضي بان أي نظام دولي يتعرض بشكل مستمر الى لعبة القوة. وان هناك بعدا اجتماعيا يبين بان الاستقرار يمكن ان يتحقق من خلال ميل الوحدات المستقلة لاقامة نوع معين من التعادل.^(١)

تعريف القوة

يكاد يتفق اغلب الكتاب على ان مفهوم القوة غامض ويتداخل مع مفاهيم فرعية ويعني عدة اشياء في آن واحد. ويعرف رينولدز القوة هي "القدرة على توليد النتائج المقصودة"^(٢) ويعرفها كل من بادلفورد و لنكولن "امتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات" ولكن بالمعنى الواسع الذي يستخدم فيه المصطلح فانه يتضمن اكثر من ذلك انها "المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة اعدت وطبقت من اجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق اهدافها الوطنية"^(٣) ويرى ابرنست هاس بان القوة هي "وظيفة لعدة عوامل بعضها ملموسة مثل الموارد الاولية والانتاج الصناعي وبعضها غير ملموسة مثل التكنولوجيا والاخلاق" القوة هي مرادف للقوة العسكرية وتعرف بانها "مقدار القوة المتاحة لنخبة الامة نحو انجاز اية مساعدة معينة."^(٤)

القوة كما ذكرنا مصطلح يختلف حوله الكثير من المختصين في العلاقات الدولية بسبب كثرة المعاني التي تضمنها ولتداخله مع عدد من المصطلحات ذات المعاني المتناظرة. ولناخذ مثالا بسيطا. فهناك دولة تبدو قوية امام دولة اخرى الا انها في الحقيقة ضعيفة تجاه دولة ثالثة. فبلجيكا هي اقوى من لوكسمبورغ، الدولة الصغيرة، ولكنها ضعيفة تجاه الولايات المتحدة. ففي هذا المثال نرى ان مفهوم القوة عبارة عن انصهار يضم عدة عناصر للاقناع تتراوح بين الاجبار القسري الى التأثير الاقتصادي. ان القوة القسرية تعني استخدام وسائل الاجبار العسكرية والاقتصادية. وتحدد وسائل الاجبار من قبل اللاعب (أ) على اللاعب (ب) من اجل تحقيق الاهداف السياسية لدولة (أ) والقدرة تساوى التأثير ويقصد بها استخدام وسائل الاقناع مثل قيام اللاعب (أ) باستخدام القوة من اجل الحفاظ على او تغيير

(١) Ibid, P. 48.

(٢) Rynolds. P. A. Op.cit., P. 116.

(٣) Padelford and Lincoln "International Politics Foundation of International Relations, Op.cit., P. 193.

(٤) Hass Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations McGraw-Hill Book Company Inc, U.S.A. 1956, P. 82.

سلوك اللاعب (ب) بطريقة تتناسب مع تطلعات اللاعب (أ) والقوة تساوى السلطة ويقصد بها الامتثال الطوعي للاعب (ب) لاوامر اللاعب (أ) ويدعم ذلك بواسطة ادوات اللاعب (ب) تجاه اللاعب (أ) مثل الاحترام، التضامن، التعاطف، المودة، القيادة والمعرفة. ^(١)

ويطلق ايضاً تعبير السلطان على القوة التي يعرفها موركنثاو بـ "سيطرة الانسان على عقول الآخرين وافعالهم" ويضيف "ونحن نشير بتعبير السلطان السياسي الى علاقات الاشراف المتبادل بين حاملي اية سلطة عامة وبين هؤلاء وبين الشعب بمجموعه" ^(٢)، ويرى بان الميل للسيطرة بصورة خاصة يعد عنصراً مائلاً في جميع الترابطات الانسانية ابتداء بالاسرة وعبوراً بالترابطات الاخوية والمهنية والمنظمات السياسية المحلية وانتهاء بالدولة ^(٣). ويفسر ذلك بان (أ) من الناس يمارس أو يرغب في ان يمارس سلطاته السياسية على (ب) وهذا يعني بان (أ) قادراً أو يريد ان يكون قادراً على السيطرة على بعض ما يقوم به (ب) من اعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره. ^(٤)

اما ستيفن روزن فانه يعرف القوة بانها "قابلية لاعب دولي فسي استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الاحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام" ^(٥) ويؤشر هذا التعريف بعض الخصائص الهامة في علاقة التأثير بين اللاعبين بالشكل الآتي:

أولاً: القوة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها اللاعبون بعضهم ببعض.

ثانياً: القوة هي ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.

ثالثاً: القوة هي وسيلة من اجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من اجل تحقيق نتائج ملائمة لاهدافهم الخاصة.

(١) Coulombis Theodore and Wolfe James, Op.cit.. P. 86-87.

(٢) موركنثاو، هانزجي "السياسة بين الامم" ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٦٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٦١-٦٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥) Rosen Steven "The Logic of International Relations Winthrop Pub. Inc. Massachusetts, 1977, P. 181.

رابعاً: ان استخدام القوة اذا ما تم عقلاً فهو محاولة من اجل ان تكون مخرجات الاحداث الدولية لتحقيق اغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. ان هذا الرضى طبيعي وهو مقياس درجة ادراك تأثير عناصر صناع القرار للمجتمع الداخلي لحاجات واهداف المجتمع الدولي الواجب استخدامها في القواعد الدولية السائدة.^(١)

التأثير بوصفه عنصراً من عناصر القوة

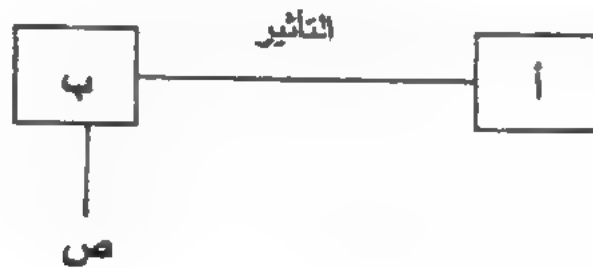
ان محاولة تأثير دولة (أ) على (ب) تكمن في عدم قدرتها على تحقيق اهدافها ما لم تقدم (ب) على فعل معين وهو (ص) ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية:

١- ان التأثير وسيلة لتحقيق هدف معين وصناع القرار يوظفون القوة لتحقيق عدة اهداف مثل الهيبة، تحقيق الامن، الموارد الاولى، الحفاظ على الاقليم.

٢- يتضمن الفعل عنصر القدرات التي يجندھا اللاعب (أ) في جهوده للتأثير على اللاعب (ب) اذا ان قدرات (أ) هي المفتاح الاساس لتحريك الفعل في اطاره التاريخي.

٣- ان فعل التأثير ينطوي على وجود علاقة بين (أ) و (ب) خلال فترة زمنية محددة وحينئذ سيكون بوسعنا الحديث عن عملية تأثير.

٤- اذا كان بمقدور (أ) أن يحصل من (ب) على بعض الاشياء التي ليس بمقدور (ب) الحصول عليها من (أ) سيكون عندئذ بوسعنا الحديث عن وجود قوة (أ) على (ب) وعليه فان مقارنة القوة بين دولتين ليست ذات معنى لان القوة هي نسبية، والمثال على ذلك:



شكل (٤) التأثير ضمن اتجاه واحد

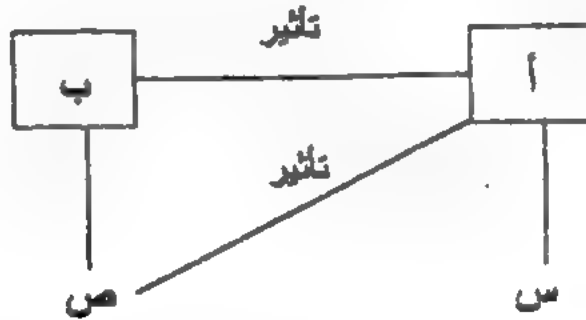
(١) Ibid, P. 181.

وبإمكاننا عند تحليل السياسة الدولية ان نصنف القوة الى اسس ثلاثة:

١- الفعل ٢- القدرة ٣- رد الفعل. وان دراسة اتمودج فعل التأثير لحساب عدة نماذج عند دراسة السلوك يأخذ بالأمور التالية:

أولاً: لقد وجد سنجر ان ممارسة التأثير يتضمن اكثر من مجرد قدرة (أ) على تغيير سلوك (ب) وذلك حينما يسعى (أ) لجعل (ب) تستمر في سياق فعل ينصب في مصلحة (أ) بل ان ممارسة التأثير يجب الا تتوقف حتى بعد ان تقوم (ب) على عمل كما هو في شكل (٤)

ثانياً: ان التأثير لا يمارس في اتجاه واحد فقط وانما في اتجاهات متعددة، فاذا استجابت (ب) لرغبات (أ) وعملت (ص) فان السلوك الناتج يمكن ان يحفز (أ) لتغيير سلوكه وربما في مصلحة الدولة (ب). فاذا افترضنا ان الدولة (أ) بعد ان قامت بتهديدات، اقنعت الدولة (ب) بتخفيض تعريفاتها الجمركية على سلع الدولة (أ) فهذا يرينا وجود تأثير في اتجاه واحد فقط، ولكن حينما تقوم الدولة (ب) بتخفيض التعريفات فان هذا ربما يحفز الدولة (أ) لمكافأة (ب) في نفس الاتجاه وكما يلي في الشكل (٥)



شكل (٥) التأثير ضمن اتجاهات متعددة

ثالثاً: مستوى الاتصالات: ان عدد المرات التي تجعل دولة ما مشاركة في افعال التأثير يعتمد على المستوى العام لمشاركة اللاعب في النظام. فكلما زادت مشاركة اللاعب في النظام كلما كانت هناك ضرورة لتأثير عميق على غيره من اللاعبين. وان المبعي الاول من التأثير هو ادراك بان دولة (ب) قد ارتبطت بتحقيق اهداف دولة (أ) وعند ذلك سيكون هناك علاقة اعتمادية. اذ كلما كان هناك تدخل للاعب في النظام كلما كانت هناك ضرورة لتأثير

عميق على غيره من اللاعبين. فهناك ادراك ضعيف للاعتمادية بين ايسلندا واوغندا بسبب احتياجات ايسلنده القليلة لاوغندا.

رابعاً: مستوى التفاعلات السابقة: حينما تريد دولة (أ) ان تقوم بعمل (ص) ولكنها لا تفعل ذلك خشية من قيام الدولة (ب) بعمل (س) الامر الذي يعد غير مرغوب من جانب الدولة (أ).

خامساً: ادراك صناع القرار لعملية توظيف القدرات. تكون هناك احياناً فجوة عميقة بين ادراك صناع القرار لعملية توظيف القدرات وحقيقة القدرات نفسها. ويمكن ان تكون النتائج خطيرة على السياسة الخارجية للبلد المعني.

سادساً: العلاقات النموذجية: يسعى (أ) للتأثير على (ب) ليس من اجل ان تعمل (ص) بل حينما يمارس (أ) افعاله بطريقة ما من اجل منع أي عمل يضر بمصالحها. (١)

القوة وسيلة وغاية

يخلط بعض الباحثين بين القوة بوصفها وسيلة وبين القوة بوصفها غاية. فالكثير منهم يعرف القوة بوصفها وسيلة والمقصود بذلك انها "امكانية للسيطرة على سلوك الآخرين من اجل اتمام غايات معينة (مثل اغراض عالية القيمة واهداف بعيدة المدى)". واذا كانت الاهداف بعيدة المدى تحتاج الى قيم مثل السلام والامن والتقدم الوطني والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية او نشر اية افكار او ايدولوجيات وعندئذ فان القوة تعد بالضرورة بمثابة الاعتبار لوجود هذه القيم، في حين يعتبر الباحثون الآخرون القوة في العلاقات الدولية بمثابة وسائل وغايات للعمل السياسي. وان السياسيين الواقعيين يعتبرون اهدافاً مثل المسيحية بوصفها مبادئ سامية مثل السلام الدائم. (٢)

ان امتلاك القوة يكون بدون معنى اذا كانت القوة غير قادرة عند ممارستها، على الاتيان بالنتائج التي تزيد من فناعة اللاعب. بالاضافة الى ذلك فانه يجب الاخذ بنظر الاعتبار نسبية خصيصة القوة. فحينما تتنافس دولتان حول مسألة معينة

(١) Holsti K.J. "The Concept of Power in the Study of International Relations" in Bruce L. Sanders and Alan Durbin in "Contemporary International Politics: Interoductory Redings" John Wiley and Sons, Inc. U.S.A, 1972, P. 91-94.

(٢) Couloumbis Theodore and James Wolfe, Op.cit., P. 87.

فان قابلياتهم في اكتساب القوة ربما تكون متعادلة او ربما تكون غير متعادلة بشكل كبير. (١)

ويعتقد كل من هاس وويتك ان القوة ترتبط بالغاية، فالامم لا تعيش من اجل القوة ولكن صراعاتهم حول القوة هي من اجل الغايات المتأصلة في القيم والمصالح. وان القوة ترتبط بالوسائل لانها الطريقة التي يتم بواسطتها تحقيق الغايات. وانها تتضمن القوة العسكرية في حين يمكن ان تكون الوسائل المتبعة اقتصادية وسياسية وعسكرية. (٢)

وهناك عدة وجهات نظر حول القوة يمكن ان تصور بشكل مختلف وذلك طبقاً لحسابات النخب السياسية. فالحرب الشاملة تتضمن الاختيار النهائي الحتمي للقوة ولكن القوة هي مؤشر ثابت في العلاقات الدولية غير العسكرية. ان النخب تعمل من اجل التأثير على الآخرين او بالعكس يقوم الآخرون بالتأثير عليهم. وفي هذا المعنى فان القوة هي ما يجب ان يدركه صناع القرار من حسابات عوامل القوة المتعلقة بامة او مجموعة من الامم. (٣)

وترتبط القوة بالوسائل كما ترتبط بالغايات. انها ترتبط بالوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الغايات. وهذا يثير العقبة الاولى امام القوة المطلقة. فالقوة الوطنية هي مهمة فقط حينما يكون من الممكن استخدامها. وقد اشارت الاحصائيات بان الموارد الانسانية والصناعية هما بدون معنى ما لم ترتبط بغايات ووسائل السياسة. وبدون شك تحدد القيم والمصالح ما تريد النخب الحاكمة انجازه وكيف يمكن انجازه. ولكن القوة تكون غير متاحة لنخبة الامة اذا كانت ايدولوجيتها تحرم استخدامها. وعندئذ لا تكون القوة موجودة لانه لا يمكن ترجمتها الى فعل. فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة هي الدولة الاقوى في العالم في اطار الانتاج الصناعي وامتلاكها للقنبلة الذرية ولكن ايدولوجيتها السائدة كانت تمنع استخدام القنبلة الذرية ضد الكتلة الشيوعية وهكذا تم تجميد دور القوة. (٤)

وحينما نقول بان القوة هي الوسيلة التي تتجز بواسطتها الدول سياساتها الداخلية والخارجية بواسطة القوة العسكرية فان هذا لا يعني ان الدول تسعى دوما الى تحقيق غاياتها في السياسة الخارجية بواسطة القوة العسكرية ولا يعني ذلك بانها

(١) Rosen Steven. Op.cit., P. 182.

(٢) Hass and Whiting. Op.cit., P. 82.

(٣) Ibid. P. 82.

(٤) Ibid. P. 83.

يجب ان تكون دائما في اعلى درجة من الاستعداد العسكري، اذ انها ربما تكون قادرة على تحقيق اهدافها من خلال الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية ولكنها يجب ان تكون دائما على حذر بإمكانية احتمال اللجوء الى القوة المسلحة. (١)

ويصر بعض الكتاب بانه لا توجد سياسات بدون قوة وان الدول تتجه نحو الصراع من اجل القوة لغرض البقاء حتى لو منحت الحرب زيادة في حجم القوة العسكرية وفي حجم الاقليم وفي بعض الوسائل لاجل تعزيز الامن وان الكثيرين من القادة يعتقدون بان الحرب العالمية الاولى كانت لاغراض دفاعية. (٢)

ان سعي الدول للحصول على قوة فائضة هو من اجل تجنب الاوضاع او المواقف التي يمكن ان تؤدي الى استخدام القوة. وعليه ففي العصر النسوي فان الدول الاكثر قوة تصبح الاقل قوة. ويرى البعض بانه حتى في حالة استخدام الضغوط السياسية فانها تعد شكلا من اشكال استخدام القوة. ويمكن المحاجبة بان الدول الحديثة في تجنبها الدخول في الاحلاف وافلاتها من المشاركة في سياسة القوة فانه لا يعني ذلك بانها لا تمارسها في اطار الطرق غير العسكرية. ان مفهوم سياسات القوة يبقى بدون معنى ما لم يعط بعض الوصف المحدد للقوة فشوارز نبرغر يرى بان القوة هي وسيلة تتراوح بين التأثير واستخدام القوة ويعرفها "بالقدرة على فرض التأثير والقدرة على فرض ارادة شخص معين على الآخرين وذلك عن طريق فرض عقوبات في حالة عدم الازعان". (٣)

التأثير بدون استخدام القوة

ان اول ما يتبادر الى الذهن هو ان التعبير عن القوة يتحقق بواسطة استخدام الوسائل العسكرية. انها في الواقع نظرة قاصرة. اذ في كثير من الاحيان يتحقق التأثير بدون استخدام للقوة. فقدره الطرف (أ) على الطرف (ب) يتمثل في سيطرة (أ) على افعال وسلوك (ب) اذ تستجيب في هذه الحالة دولة (ب) الى دولة (أ) بدون استخدامها للقوة العسكرية. ان التأثير الذي تمارسه الدول القومية ما وراء حدودها اخذ ينظر اليه كوظيفة للقوة. وان مثل هذه القوة ليست بالضرورة قوة عسكرية، فالثروة والمال قد تكسب دولة صغيرة تأثير في الاقتصاد العالمي بدون سبب لاعطاء الاعتبار لدور القوات المسلحة مثل سويسرا. اذن ان دورها في الاسواق المالية العالمية يمنحها قوة للتأثير وان الاعتراف من قبل الغير بدولة

(١) Palmer, Norman and Howard, Perkins, Op cit., P. 35.

(٢) Ibid, P. 36.

(٣) Burton, John "International Relations", Op.cit., P. 48-49.

صغيرة ولكنها ثرية بقدرتها على لعب دور اقتصادي اعطى مشاعر الامن والخوف والتي هي غالبا ما تهدد افعال الحكومات بشكل اساسي لممارسة التأثير. ان هذا النوع من التأثير هو طبيعي ليس نتيجة للموارد وحدها ولكن نتيجة لطريقة توزيع الموارد ايضا. ان الاستخدام المناسب والذكي للقوة يمكن ان يفسر بان توسيع التأثير يجب الا يعتمد فقط على الاعتراف بان القوة هي موجودة وانما على التوقع بانها ستستخدم ايضا. ^(١) وحينما تحمل حكومة معينة افكار ومبادئ جذب للشعوب الاخرى فانها ستمارس حقا التأثير على افعالهم، او قيام حكومة ذات سمعة حسنة بتقديم معونات لدول اخرى فانها ستكسب الاحترام والتأييد في الخارج. كذلك ان التشابه في العادات والمؤسسات واللغات والدين ينعكس على السياسات، ويصبح التأثير عندئذ النتيجة الطبيعية لاتفاق الاراء. وهكذا اصبح التأثير موجودا بشكل مستقل عن القوة ويمكن ان يوفر وسائل بديلة تخدم الاهداف الوطنية وتعمل على تقدمها. ^(٢)

لقد كانت بريطانيا تمارس دور الدولة العظمى قبل وبعد الحرب العالمية الاولى، الا ان دورها اخذ في التراجع تدريجيا. بحيث لم يعد بمقدورها ممارسة تأثيرها السابق في العالم. فعلى سبيل المثال عندما عرضت قضية جبل طارق التي هي مثار خلاف بين بريطانيا واسبانيا على الامم المتحدة صوتت غالبية الدول ضد بريطانيا بالرغم من تجنيد بريطانيا لامكانياتها الدبلوماسية من اجلها. ^(٣)

وهكذا فان القوة لا تحمل المعنى القسري دائما، فغالبا ما تتحقق عبر اساليب غير عسكرية ولا تتضمن العقاب فقط وانما تتطوى على المكافأة، وربما لانها وسيلة تساهم في تحقيق المصلحة الوطنية بشكل افلح من الوسيلة القسرية، فضلا عن كونها لا تتطوى على خسائر مادية. فضلا عن ذلك ان الحرب تؤدي الى العداوة والاحقاد التي قد لا تنسى عبر اجيال من الزمن. كذلك ان استخدام القوة العسكرية يمكن ان يكون له ردود فعل لا تتناسب مع الغرض الذي استخدمت من اجله او ربما تكون نتائجها محدودة. ففي فيتنام الجنوبية استخدمت الولايات المتحدة كل الوسائل العسكرية عدا الاسلحة النووية لاجبار فيتنام الشمالية على الانسحاب. لكن ذلك لم يؤد الى اجبار فيتنام الشمالية على الانسحاب ولم يؤد ذلك الى نجاح الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها. لقد كان الفيتناميون الشماليون وجبهة التحرير الوطني الفيتنامي قادرين على التمسك بارادتهم الوطنية والعمل على تدمير الدعم

(١) Hugo Grant "Appearance and Reality in International Relations" Columbia University press, NewYork, 1970. P. 163.

(٢) Ibid, P. 163.

(٣) Ibid, P. 166.

المقدم من قبل واشنطن ومنعها من تحقيق اهدافها السياسية من اجل الدعوة لحق تقرير المصير وطرد القوة الامريكية. وان الردود المحدودة للقوة النارية الامريكية مرتبطة مع تفوق المصادر غير الملموسة والتي كان الفيتناميون قادرين على استخدامها مما عدل من اللاتماثل الظاهر في علاقة القوة. ان بعض اشكال القوة هي عاجزة حقا ولكن مثل هذه الامثلة الساطعة فانه لا يمكن قياس كل علاقات القوة بالسلاح او بالقوة العسكرية فقط وان القابلية للتعبير عن القوة هي ليست محددة بمواقف القوة العسكرية وبالتأكيد فان اللاعبين الدوليين يمارسون القوة غالبا وبشكل دائم. وقد يدفع تكرار العمليات العسكرية الى الدفاع باتجاه معاكس. ويرى البعض بان استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية هو انحراف عن العلاقات الطبيعية للقوة بين الدول وان القوة العسكرية يجب ان ينظر اليها بوصفها خياراً من بين عدة بدائل للتأثير على مخرجات الاحداث. ^(١)

ويعتقد بعض الكتاب ان القوة هي ظاهرة طبيعية في حياة الانسان، فالقوة اصبحت جزءاً من علاقات الانسان والدول بحيث ان ممارسات سلوكه تتطلب بان تكون القوة جزءاً منها. وان الافتراض بان السياسات هي اتباع للقوة هو امر لا مفر منه وذلك حينما لا يمكن تحقيق الاهداف بدون تقييد مصالح الآخرين ^(٢) ويشك المرء بان الجزء الاكبر من علاقات الانسان والعلاقات بين الدول يتطلب عدم استخدام القوة ولا حتى ممارسة الاقناع ^(٣) لقد تغير فهم ظاهرة القوة من العصر التقليدي الى العصر النووي. ونتيجة للحرب التي كانت تحدث في العصر التقليدي، فهناك غالب ومغلوب في حين لا يوجد غالب في الحرب النووية. وفي حالة لعبة الدجاجة بمعنى الغالب الخاسر فلا يوجد هناك ممارسة للقوة. ولكن الطرف الذي يخرج من اللعبة هو بمثابة الطرف الخاسر وهو الطرف الذي يخرج من المباراة في المفاوضات. ان هذا هو احد معالم مفاوضات نزع السلاح حيث يسعى كل طرف ليضع في المقدمة مقترحات سياسية مثيرة لا يمكن القبول بها بحسابات الطرف الاخر. ^(٤)

وفي اية مرحلة من مراحل التاريخ المعاصر يعد الصراع من اجل القوة بين الامم احد المعالم الرئيسية للسياسات الدولية. فالصراع ما بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت صراعاً واضحاً بين الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي. وفي أي

(١) Rosen Steven, Op.cit., P. 182.

(٢) Barton John "International Relations" P. 49.

(٣) Ibid. P. 49.

(٤) Ibid. P. 50.

مستوى من مستويات سياسات المجتمع اخذ هذا الصراع ينطوى على المنافسة من اجل الحصول على مركز القوة والسيطرة والاجتماعية والقوة في العالم. وان غرض العمل السياسي هو لخدمة الاشخاص والجماعات والغايات الوطنية من خلال الوسائل الدبلوماسية والحصول على مراكز من اجل التأثير والسيطرة على سلوك الافراد والجماعات. ولان القوة السياسية هي عنصر اساس في تنظيم المجتمع والحفاظ عليه ومنح فرص وفوائد كبيرة بالاضافة الى منح مسؤوليات على اولئك في مراكز القوة والسلطة فان الصراع من اجل القوة قد رافق طريق الانسانية مع الدول ومن خلالها. (١)

المبحث الثاني

قياس القوة الوطنية

جرت العادة الى لجوء الباحثين في السياسة الدولية الى اسلوب مقارنة القدرات المجندة والكامنة لعدة دول والى جمع المعلومات ومقارنتها بين عدة دول تتعلق بانتاج المعادن والتطور الاقتصادي ومستوى التعليم ونمو السكان والقدرات العسكرية ونظم المواصلات والموارد الاولى بوصفها مؤشرات لقوة الدولة. الا انها في الواقع، لا تعبر عن قياس قوة الدولة او تأثيرها وانما قياس قاعدتها فقط. اذ ان هذه المقارنات لا تعد مفيدة ما لم ترتبط او توظف باهداف السياسة الخارجية لدول مختلفة. (٢)

ان القدرة هي الامكانية على عمل شيء ما وان تقويمها ليس يذو معنى حينما ينجز في اطار بعض اهداف وغايات السياسة الخارجية. وان الاستنتاجات المستخلصة من التأثيرات الحالية للقدرات الكمية والنوعية المعبنة والكامنة يمكن ان يقدم احبانا صورة تقريبية. ولكن من الناحية التاريخية توجد هناك اختلافات بين قاعدة القوة ودرجة التأثير من اجل ضمان تبني هذا التطبيق بوصفه منهجاً مفيداً في العلاقات الدولية. (٣)

(١) Padelford and Lincoln International Politics: Foundations of International Relations, Op.cit, P. 192.

(٢) Holsti K.J. "The Concept of Power in the study of International Relations". Op.cit, P. 96.

(٣) Ibid, P. 96.

ان اجراء مقارنة للمستويات التكنولوجية والتربوية للمستوى العام للمعيشة بالنسبة للولايات المتحدة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن يبين بانها كانت من اكثر اللاعبين تأثيراً في النظام وانها في وضع تحسد عليه. وخلال الفترة ١٩٢٥-١٩٣٠، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فقط في العالم التي انتجت من مواردها الخاصة امدادات كافية من الغذاء والحديد والمكانن والكيماويات والفحم والذهب والنفط. واذا ما رتب تسلسلها في جدول يتعلق بالدول المنتجة لهذه المواد الرئيسية فانه يصبح بالشكل الآتي: ١- الولايات المتحدة ٢- المانيا ٣- بريطانيا ٤- فرنسا ٥- روسيا ٦- ايطاليا ٧- اليابان. ومع ذلك، فان التاريخ الدبلوماسي للعالم للسنوات ١٩٢٥-١٩٣٠ قد بين بان العلاقة بين هذه القدرات وتأثيرها في العلاقات الدولية هو مغاير تماماً اذا ما قمنا بقياس التأثير بواسطة الردود التي يثيرونها عندما تكون الدول قادرة على اجبار الدول الاخرى على تغيير سلوكها. فالنتيجة تكون بالشكل الآتي: ١- فرنسا ٢- بريطانيا ٣- ايطاليا ٤- المانيا ٥- روسيا ٦- اليابان ٧- الولايات المتحدة. اذ ان القدرات لوحدها لا تعد كافية لممارسة التأثير ولا بد من ان ندرج الى جانبها بعض العوامل غير الملموسة مثل: الشخصية، الادراك، الاصدقاء، والحلفاء، الثقايلد، العادات. ومع ذلك فكل ذلك لا يحقق القياس بشكل دقيق، لان الاختلاف بين القدرات المادية والتأثير يرتبط بالمصدقية. فالقدرة النووية على سبيل المثال هي من اجل زيادة التأثير الدبلوماسي مالمكيها لانها ليست لغرض الاستخدام وانما لاغراض الردع. وعلى اللاعبين الآخرين ان يدركوا بان القدرات هي ليست مجرد معنى رمزي.^(١)

وبامكاننا ان نتحرى عن التأثير طبقاً لدراسة ردود الافعال للاطراف التي هي في علاقة قوة. فاذا كان بمقدور الدولة (أ) جعل الدولة (ب) ان تقوم بعمل (ص) فانه ليس بمقدور الدولة (ج) ان تجعل (ب) تقوم بفعل نفس الشيء. وعندئذ بمقدورنا ان ندرك ان للدولة (أ) تأثير اكبر. ان القدرات لا تقود دائماً الى الاستخدام الجيد للتأثير وانه يجب الاخذ بنظر الاعتبار تأثير المتغيرات الاخرى، وبصورة عامة يختلف التأثير حسب نوع الاهداف التي يسعى اليها اللاعب، وكذلك نوعية وكمية القدرات التي يحتفظ بها لايجاد الحلفاء والقدرات غير الملموسة التي هي في حوزته والمهارات في تجنيد القدرات لتعزيز الاهداف واخيراً المصدقية للتهديد والمكافأة.^(٢)

(١) Ibid. P. 97.

(٢) Ibid, P. 97-98.

ان القوة توجد دائما في اطار علاقة بين اثنين او اكثر من الوحدات. وحينما نتحدث عن قوة بريطانيا عندما تكون في عزلة فانه من العبث ان نتحدث عن قوة لانه ليس لبريطانيا في هذه الحالة قدرة للتأثير على سلوك الآخرين. وحينما نناقش مسألة القدرة وتأثيرها على سلوك الآخرين فانها تعتمد في التحليل على مساحة واسعة ونسبة عالية من تأثير العناصر مثل حجم الاقليم، الموقع، المساحة، المناخ، الموارد الطبيعية، ودرجة الاعتماد على التجارة، المستوى التكنولوجي، الميزان التجاري، المهارات الفنية، درجة تعبئة الموارد الاقتصادية، الهيكل الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، حجم السكان وبنيتهم والمهارات، اتجاهات السكان، البيئة السياسية، الاستقرار السياسي، النظام الدستوري، نوعية القيادة، صفات الشعب، المعنويات، القيم، الاخلاق الاجتماعية، الموارد العسكرية، البيئة الدولية، درجة ونوعية مستوى التفاعل بين الحكومات داخليا ودوليا. كل هذه العناصر تؤدي الى قوة الدولة في التأثير على السلوك الدول الاخرى. ولكن القدرة على التأثير تختلف من قضية الى قضية اخرى ومن دولة الى دولة اخرى. وحتى عندما يكون حساب العناصر يختلف طبقا لطبيعة العلاقة وطبقا للقضية ذات العلاقة. ففي عام ١٩٤٧ كان الاتحاد السوفيتي قادرا على منع بولندا وجيكوسلوفاكيا من قبول الدعوة للمشاركة في مناقشات مشروع مارشال ولكنه لم يكن قادرا على منع اجراء المناقشات نفسها. ان نفس مجموع عناصر القوة كانت قادرة على التأثير على سلوك حكومات بولندا وجيكوسلوفاكيا ولكن ليس على حكومات بريطانيا وفرنسا والحكومات الغربية الاربعة عشر من المشاركة في خطة مارشال. ^(١)

في ازمة كوبا عام ١٩٦٢ كانت قوة الولايات المتحدة حاسمة ومتفوقة على الاتحاد السوفيتي في الاعتبارات العسكرية - الاستراتيجية وفي ميدان ادارة المعركة والاسلحة التقليدية، وبالنتيجة لم يتمكن الاخير من تعزيز موقفه ضد الضغط العسكري دون اللجوء الى التبادل النووي. وهذا يعني الوصول الى درجة من الخسارة غير المقبولة. وفي فيتنام من جهة اخرى كانت القوة العسكرية للولايات المتحدة اكبر في عام ١٩٦٢ واكثر قوة من فيتنام الشمالية ولكن لم يكن بوسعها استخدامها كليا وذلك بسبب عوامل داخلية امريكية وعوامل دولية. وفي عام ١٩٣٨ كان شامبرلن رئيس وزراء بريطانيا قادرا على الحصول من هتلر على معاهدة سلام تعلن عن رغبة البلدين في عدم الذهاب مطلقا الى الحرب ولكنه لم يكن قادرا على تعديل مطالب هتلر في جيكوسلوفاكيا. ^(٢)

(١) Ibid. P. 118.

(٢) Ibid. P. 118.

وفي هذه الامثلة الثلاثة يصبح واضحاً درجة التعقيد في نماذج التفاعل. ففي الحالة الاولى نجد ان نفس الدولة كانت قادرة على التأثير على سلوك الدولتين ففي القضية المعنية ولكن ليس على سلوك الدول الستة عشر الغربية. وفي القضية الثانية فان عناصر القوة الامريكية كانت حاسمة والعنصر الاخر كان حاسماً في القضية الاخرى، وفي القضية الثالثة فان زعيم احدى الدولتين كان قادراً على التأثير على سلوك الثاني في القضية الاولى ولكن ليس في القضية الثانية. في الانموذج الاول فان النقطة الرئيسة تمثلت في ان قوة الدولة يمكن ان توجد فقط في اطار تعديل سلوك حكومة الدولة الاخرى. اما الانموذج الثاني فيرينا بان عناصر الدولة كلها مترابطة بعضها ببعض وان ذلك الترتيب الذي يعطي اهمية للعناصر الاخرى يختلف من قضية اخرى ومن علاقة ثنائية الى علاقة ثنائية اخرى. ان الحجم الكبير للسكان الذي يتلقى تدريباً عسكرياً، مع بقاء العناصر الاخرى متساوية، يعطي للدولة تأثيراً اكبر بالمقارنة مع دولة بنفس المستوى من التكنولوجيا ولكن بعدد اقل من السكان مقارنة بدولة بنفس التعداد القليل ولكن بمستوى اعلى من التكنولوجيا. اما الانموذج الثالث فانه حينما تشكل قضيتان مشكلة بين دولتين فان قوة كل منهما التي هي في علاقة مع القضية، مع تساوى العناصر الاخرى، ستتأثر بواسطة الاولوية النسبية المقدمة بواسطة الحكومتين لكل قضية من القضيتين ومستوى الجهود التي تبذلها كل منهما لانجاز اهدافها. ان الارادة التي لا تستخدم المصادر مسألة حاسمة وان هذا بدوره قد تأثر اساساً بواسطة الاهمية النسبية التي تمسكت بها الحكومتان في المسألة الخاصة للقضية مقارنة مع الاهداف الاخرى الداخلية والخارجية.^(١)

بالاضافة الى ذلك، فان كل عنصر من عناصر القوة يتغير باستمرار مثل تغيير الموقع الجغرافي ببطء بينما تتغير العناصر الاخرى بشكل سريع، مثل نوعية القيادة وان آثار كل ذلك تعني بان القوة هي في زيادة مستمرة لكل الدول وانها تتغير في أي وقت من قضية الى قضية اخرى، ومن علاقة الى علاقة اخرى ومن زمن الى زمن اخر. ان القوة تتغير كما تتغير عناصرها وكما يتغير التفاعل بين هذه العناصر. وعندما نقول بان القوة موجودة ويمكن تقييمها فقط عندما يتغير السلوك فان ذلك ليس انكاراً لامكانية تحديد تدرجية الدول طبقاً لقوتها. وليس من العقلانية الافتراض بان حكومة دولة ذات خصائص جغرافية ملائمة مع حجم كبير من السكان ذي مهارة وبنسبة عالية من الشباب مع دخل قومي مرتفع وزخم من الموارد الاولوية ونظام سياسي مستقر وقدرات عسكرية ذات تسليح جيد مع اهداف تعكس قناعة راسخة ببيئتها الدولية فانه من المرجح ان تؤثر على سلوك الحكومات

(١) Ibid, P. 118.

التي تمتلك خصائص اقل منها الى درجة كبيرة من التأثير اكثر مما هم يؤثرون عليها. ولكن هذه الحالة ليست بالضرورة ولا يمكن ان تكون كذلك مثل الولايات المتحدة وفييتنام الشمالية الانموذج المقترح.^(١)

طرق ممارسة التأثير في العلاقات الدولية:

يتحدث هولستي عن ست طرق لممارسة التأثير في السياسة الدولية، وهي تعد مهمة جدا لتحليل استخدام التأثير في النظام. ونفترض ان دولة (أ) تسعى لتحقيق واحد من ثلاثة انماط سلوكية:

- ١- ان تجعل (ب) تعمل (ص).
- ٢- الا تجعل (ب) تعمل (ص).
- ٣- ان تجعل (ب) تستمر في عمل (ص).

وفي هذا الاطار يمكن دراسة النماذج الستة الآتية^(٢):

أولاً: الاقتناع: ويمكن ان يتضمن التهديد والمكافأة وفرض العقوبات ولكنه يعني ايضا تلك المواقف التي يتعامل فيها لاعب اخر ويستطيع الحصول على ردود ايجابية دون التخلي قطعياً عن امكانية المكافأة او العقاب. اذ لا نستطيع الادعاء بان ممارسة التأثير يكون دائماً ضد رغبة. فهناك فقط امكانيتان لمخرجات الفعل، واحد لصالح اللاعب (أ) والاخرى لصالح اللاعب (ب). فمثلاً تطلب الدولة (أ) من الدولة (ب) مساندتها في مؤتمر دولي قادم حول السيطرة على المخدرات في الوقت الذي ليس فيه لدولة (ب) اية مصلحة اصلاً في المؤتمر او بنتائجه ولكنها تقرر على اساس مبادرة الدولة (أ) بسان شيئاً ايجابياً ربما يمكن الحصول عليه ليس فقط عند مساندتها لمقترحات الدولة (أ) ولكن بواسطة حضورها للمؤتمر ايضا.

ثانياً: عرض المكافأة: في هذا الموقف فان الدولة (أ) توعده بتقديم بعض الاشياء الملائمة للدولة (ب) اذا ما استجابت لها. ان المكافأة هي العنصر الغالب في العلاقات الدولية. ومن اجل الحصول على المساندة الدبلوماسية من (ب) في مؤتمر السيطرة على المخدرات فان الدولة (أ) يمكن ان تعرض زيادة المساعدة الخارجية وتعرض تخفيض التعريفات على السلع المستوردة من

(١) Ibid, P. 118-119.

(٢) Ibid, P. 90-100.

(ب) والعمل على مساندة (ب) في المؤتمر على تسهيل الاتصالات وبإمكانها ان تقترح رفع بعض العقوبات.

ثالثا: منح المكافأة: في بعض الحالات وعندما تكون مصداقية اللاعب غير عالية وان الدولة (ب) قبل ان تستجيب لرغبات (أ) ربما تصر بان على الدولة (أ) ان تقدم المكافأة بشكل مسبق. وغالبا ما يجري في محادثات الهدنة بان ايا من الاطراف لا يتخذ من جانب واحد اجراءات معينة مثل اخلاء منطقة معينة من الاسلحة او نزع السلاح حتى قيام الطرف الاخر بتقديم الادلة على التجارب مع المعاهدة.

رابعا: التهديد بالعقاب: ان التهديد بانزال العقاب يمكن ان ينقسم الى قسمين:

أ- التهديد الايجابي: وذلك حينما تهدد دولة (أ) على سبيل المثال بزيادة التعريفات او قطع العلاقات الدبلوماسية او فرض حظر او مقاطعة ضد التجارة مع الدولة (ب) او استخدام القوة.

ب- التهديد بالحرمان: وذلك حينما ما تقوم دولة (أ) بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية او ايقاف المكافأة او اية فوائد تمنح للدولة (ب).

خامسا: فرض العقوبات غير القسرية: في هذا الموقف يتم توجيه تهديد الى دولة (ب) على امل تغيير سلوكها والذي في الغالب لا تغيره بالطرق الاخرى. وان المشكلة في هذه الطريقة هو انها تنجم عن اجراءات متبادلة بواسطة الطرق الاخرى مما يؤدي الى الحاق الضرر بالطرفين. وهكذا فلن ينجم عن ذلك بالضرورة تهديد السبل الى الطريقة المرغوبة. فاذا كانت الدولة (أ) تهدد بزيادة قدراتها العسكرية اذا ما قامت الدولة (ب) بعمل (ص) وتقدم بعد ذلك على التحرك لتنفيذ التهديد، فان ليس في الغالب ان تستجيب (ب) لرغبات (أ) لانها (الدولة ب) قادرة ايضا على زيادة قدراتها العسكرية بشكل سهل. وفي هذا النوع من المواقف فان كلا الطرفين ينغمسان في تطبيق العقوبات التي يمكن ان تأخذ شكلا تصاعديا اكثر خطورة ما لم يحل الخلاف.

سادسا: القوة القسرية: في المجال السابق حينما لا تمتلك الحكومات التسوع في وسائل سياساتها الخارجية التي هي مفيدة فان عليها ان تعتمد على المساومة في استخدام القوة. والعنف هي ليست من اكثر الوسائل فعالية ولكن في قضايا عديدة تعتبر الوسيلة الوحيدة والممكنة للتأثير. واليوم فان الموقف مختلف، فبالنظر لتساعد مستوى التكنولوجيا فان الوسائل الاخرى للتدخل اصبحت نافعة ويمكن استخدامها بديلا عن القوة القسرية.

نماذج التأثير في العلاقات الدولية

ان اكثر الحكومات تستخدم من وقت الى اخر، بعض وسائل التأثير على الآخرين. ولكن من المحتمل ان ٩٠% من هذه العلاقات بين الدول تقوم على الاقناع ويتم التعامل فيها نسبيا مع قضايا ثانوية غير مهمة. وطالما تشكل هذه التفاعلات لوحدها الخطوط الاساسية فان اغلب العلاقات بين الدول تنطوي على تهديد. ولكن منذ ان تتصل حكومة باخرى حول قضايا ثانوية غير مهمة او حول قضايا ذات اهمية بالغة فانه من المحتمل ان تستخدم اسلوبا خاصا في محاولاتها للتأثير يعتمد على الحالة العامة للعلاقات بين الحكومتين. وان الحكومات التي لا تتفق حول ترتيب واسع على اهداف السياسات هي اكثر احتمالا باللجوء الى التهديد وفرض العقاب. وانها طالما هناك نماذج واضحة لعلاقات بين الدول في ضوء استراتيجيات سياساتهم الخارجية (الاحلاف، العزلة، الحياد) فان هناك ايضا نماذج للعلاقات بين اللاعبين يستخدمونها في التأثير على بعضهم البعض والتي يمكن تحديدها بما يلي (١) :

أولاً: علاقات الاجماع: ان علاقات الاجماع يمكن ان تكون نموذجية بين اللاعبين الذين يسود بينهم عدم اتفاق حول اهداف السياسة الخارجية او لديهم مستوى ضعيف جدا من التفاعلات والتشابك بعضهم ببعض، مثال على النموذج الاول هو العلاقات الامريكية - البريطانية. والمثال على النموذج الثاني هي العلاقات بين تايلند وبوليفيا. ففي حالة علاقة الاجماع فان التأثير يمارس بشكل اولي بطريقة الاقناع ومن خلال عرض مكافأة ملائمة. واخيرا طالما يعد العنف شكلا من اشكال العقاب فهو غالبا غير مدرك بين دولتين وان القسدرات العسكرية لأي من اللاعبين هي غير معبئة ومهيئة وموجهة ضد اللاعب الاخر.

ثانياً: علاقات المناورة المكشوفة: هنا يوجد عدم اتفاق او صراع حول اهداف السياسة الخارجية. فيمكن ان تتخذ الدولة (أ) بعض السياسات الداخلية التي لا ترضى عنها الدولة (ب) مثل سياسات التمييز العنصري. ان الطرق المستخدمة للتأثير سوف تتضمن اذ ما فشل الاقناع العادي، ما يأتي:

(١) Ibid. P. 100-102.

أ- عرض المكافأة ب- منح المكافأة ج- التهديد بمنع المكافأة (عدم منح المساعدة في المستقبل) د- التهديد بالعقاب غير القسري مثل وضع تعريفات ضد منتجات الدولة (ب) ومن الناحية العسكرية في مسألة المناورة المكشوفة فإنه لا توجد حالة تعبئة أو توجيه للقدرات العسكرية تجاه الدولة (ب) مثال على ذلك العلاقات بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي للفترة من (١٩٦٠-١٩٦٣) والعلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة لنفس الفترة.

ثالثاً: علاقات الاكراه: في علاقات الاكراه هناك عدم اتفاق اساسي حول اهداف السياسة الخارجية. وان كل الافعال التي تتخذها الدولة (أ) خارجياً تقريباً هي مدركة من قبل الدولة (ب) وموجهة لتهديد مصالحها. ان الاتفاق بين الاثنين هو محال وتسمى الدولة (أ) للتأثير على الدولة (ب) وفق ما يأتي:

أ- بواسطة التهديد بالعقاب.

ب- بواسطة وضع عقاب غير قسري.

ج- بواسطة الاستخدام المختار والمحدود للقوة مثلاً الحصار في زمن السلم. والقدرات العسكرية في حالة الاكراه هي موجهة بعضها ضد بعض منذ العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والتحالف الغربي خلال كل فترة الحرب الباردة. وكذلك العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة للفترة (١٩٦٠-١٩٦٣) والعلاقات بين المانيا وجيكوسلوفاكيا ١٩٣٧-١٩٣٩ والعلاقات بين مصر واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى معاهدة السلام عام ١٩٧٩.

رابعاً: علاقات القوة القسرية: هناك عدم اتفاق كلي حول اهداف السياسة الخارجية. وان مجالات الاجماع تقتصر على احتياجات قليلة مثل الاتصالات ودرجة المشاركة تكون عالية. ان الشكل النموذجي لممارسة التأثير هو من خلال فرض العنف ومن خلال المكافأة احياناً (تقديم عروض السلام) وتعبئ القدرات الوطنية باتجاه العقاب بشكل مباشر مثل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق منذ عام ١٩٩٠.

المبحث الثالث

في مفهوم الحرب

أولاً: معنى الحرب

ان الحرب هي "ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الانسانية^(١) وهي الوسيلة الأكثر كسراً المتاحة للدولة لتحقيق اهدافها"^(٢) وتستخدم "لانجاز السياسة الوطنية"^(٣) ويقول كلاوزفيتز انها "استمرار للسياسة بوسائل اخرى"^(٤)

والحرب قديمة قدم التاريخ: فقد كانت الجماعات البدائية الصغيرة تقاتل من اجل البحث عن القوت. وفي تلك المجتمعات غير المتحضرة كانت الحرب حالة مألوفة وسواء كان الضغط السكاني السبب ام الحاجة الغذائية فانها عاشت في حالة منافسات شديدة ومستمرة وحروب كثيرة.^(٥)

ان الحرب وسيلة للسياسة هي فكرة لا يمكن الاخذ بها كشيء مسلم به ونحن ندخل في القرن الحادي والعشرين اذ لا تستطيع الدول الحديثة الاتكال على الحرب مع ضمان عدم تطورها من حرب محدودة الى حرب شاملة وربما تشمل العالم بأسره. وتبين من الحربين العالميتين السابقتين بان اية قوة تأخذ على عاتقها تحقيق الاهداف الوطنية بواسطة القوة المسلحة ربما قد تسلك طريقاً لا يمكن السيطرة على نتائجه.^(٦)

ويمكن ان تمثل الحرب في بعض الاحيان خياراً عقلانياً عند صناع القرار وان السرعة التي يلجأ اليها الزعماء والوسائل التي يبررونها يمكن ان توصلنا الى ان هناك جذوراً نفسية في الطبيعة البشرية يرجع اصلها الى الخصائص السلوكية للشخصية. ان تأثر الدول الحديثة بالحرب ينبع من الحقيقتين التاليتين:

(١) Purnell, Robert "The Society of States: A Introduction to International Politics"

Weidenfeld and Nicolson, London, 1973, P. 196.

(٢) Jordan David. Op.cit., P. 111.

(٣) Ball, Margaret and Killough, Hugh B . Op.cit., P. 174.

(٤) Ibid, P. 174.

(٥) Purnell Robert. Op.cit., P. 196.

(٦) Ball Margaret and Killough, Hugh, Op.cit., P. 174.

أولاً: قدرة الحكومات بفضل سيطرتها المباشرة على اقتصادها الوطني على تعبئة نسبة كبيرة من الموارد للقيام بالحرب أكثر من السابق.

ثانياً: ان زيادة عملية المشاركة السياسية والرجوع الى الاجراءات الدستورية يمثل مسألة حيوية في مساندة ارادة القتال، وبالتالي فانه يكون من نتائج ذلك تحمل الحكومات تبعات ومسؤولية الحرب. (١)

ان القاعدة العامة هي ان الدول تلد من الحرب. وان تلك الحروب تلعب دوراً اساسياً في تقرير ما يجب ان تكون عليه حدودها، فضلاً عن ذلك فان الحرب هي سبب رئيس لانتهاء الدول. ان هذه التعميمات قابلة للتطبيق في السابق والحاضر وفي جميع المناطق الجغرافية من العالم. وقد حدثت الحروب الاستعمارية بشكل واسع في اقليم امريكا الشمالية وان المستعمرات الامريكية الثلاث عشرة اعلنت استقلالها من خلال حرب والتي اصبحت حرباً دولية حينما التحقت بها فرنسا. ان بورتوريكو والفلبين ولدت من حرب مع اسبانيا. ودخلت روسيا في عدة حروب مع الدولة العثمانية وان حدودها قد تعدلت في اوروبا طبقاً لذلك. كما ادت الحرب العالمية الاولى الى انهيار النظام القيصري في روسيا ووصول الحكم البلشفي الى السلطة وادت الحرب العالمية الثانية الى توسيع الاتحاد السوفيتي وازدانة اقاليم جديدة واقامة أنظمة شيوعية في شرق اوروبا مما ادى الى اقامة امبراطورية سوفيتية واسعة مضافاً اليها حلفاء وتوابع تمتد من نهر الالب في قلب اوروبا الى جزر الكوريل في شمال اليابان. (٢)

ثانياً: اهداف الحرب:

تتضمن الحرب تحقيق الاهداف التالية (٣) :

- ١- وضع اهداف اطراف النزاع موضع التطبيق.
- ٢- تطمين حماسة الرأي العام في الداخل بشرعية الاهداف المعلنة والتأكيد على ان هذه الاهداف التي يقاتل من اجلها ذات قيمة كبرى.

(١) Purnell, Robert, Op.cit., P. 200.

(٢) Dyke Vernon Van, Op.cit., P. 359.

(٣) Ball Margaret and Killough Hugh, Op.cit., P. 183.

٣- الحصول على موقف ملائم من الدول المحايدة كلما كان ذلك ممكناً والعمل على منع انتقال المحايدين الى الجبهة الاخرى، اذا كان من الصعب الحفاظ على موقف الحياد في الاقل.

٤- اقناع العدو وسكانه بالاضافة الى حكومته وجيشه بان البديل في اقامة السلام هو افضل بكثير من استمرار الحرب.

ثالثاً: طبيعة الحرب:

١- الحرب هي معركة مادية: اولاً: وقبل كل شيء تعد الحرب معركة مادية، فليس كل المعارك المسلحة هي حرباً بالمعنى القانوني، وان الاستخدام المحدود للقوة والذي يتطلب احياناً قتالاً هو ليس بالتعريف حرباً. ان الحرب بالمعنى المادي وقعت منذ اقدم الازمنة، ولكن منذ القرون الحديثة بإمكاننا ان نلاحظ تحولاً في طبيعة الحروب من حروب جيوش الى حروب بين شعوب والتي اخذت تجند فيها جميع موارد التكنولوجيا الحديثة. ان الحروب الحديثة تمثل حروباً لكل مواطني الدولة. واخذت الصناعة الحديثة تخصص جزءاً منها لمجهودات الحرب. كما اصبح جميع السكان خاضعين للضربات الجوية الهادفة للقضاء على الانتاج الحربي، بالاضافة الى ضرب مراكز الاتصالات الاستراتيجية. ومنذ عام ١٩٤٥ اصبح من الصعب تقدير القدرة التدميرية للحرب الحديثة وان تطور الاسلحة الحديثة منذ هذا التاريخ يدفعنا الى الاستنتاج بان حرباً عالمية ثالثة تكون كارثة على الانسانية. وان شبح هذه الحرب اصبح له اثر رادع على السياسات الوطنية في العقد الاول لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالحاجز الذي امتلكته الولايات المتحدة من الاسلحة النووية قد استخدم لمنع المصوفيت من استخدام تفوقهم بالاسلحة التقليدية ليندفعوا الى الامام الى اوروبا. ان هدف الحرب المادية هو اخضاع العدو نفسياً. وسابقاً كان يعني ذلك ببساطة دحر جيش المعتدى. ومنذ عام ١٩١٤ فان هذا اخذ يعني ضرب المدنيين ايضاً، بالاضافة الى شن حملات للحرب النفسية لاقناع شعب العدو من مغبة الاستمرار بالحرب. وفي اية حرب عالمية ثالثة فان هدف تدمير السكان المدنيين اصبح اكثر اهمية وخصوصاً اذا وضعت اسلحة نووية جديدة.^(١)

(١) Ibid, P. 174.

٢- الحرب بوصفها وضعاً قانونياً: الحرب ليست مواجهة مادية فقط، انها ايضا علاقة قانونية بين طرفين. انها توقف او تلغى بعض المعاهدات مثل (الاتفاقيات البريدية والاتفاقيات التجارية) بين الدول المتحاربة. كما انها تدعو الى عقد معاهدات التحالف وتغير مجرى التجارة المسموحة وتطبق قوانين الحياد وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. ان قيام الحرب بالمعنى القانوني يعتمد على رغبة الاطراف. فكل دولة تعتبر نفسها في حالة حرب يتطلب منها اعلان حالة الحرب. واذا لم يعلن ذلك فان اندلاع القتال يتطلب اعلانه. ولكن قيام الحرب يتم احيانا بدون اعلانه. وهذا كان في حالة الاحتلال الياباني لمنشوريا ١٩٣١-١٩٣٢ وكذلك في حالة الحرب العراقية - الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨. ان حالة الحرب لا تعتمد على اولوية اعلانها على الرغم من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. ان اغلب الدول اخذت على عاتقها بعدم بدء القتال دون اعلانه. (١)

رابعاً: اسباب اندلاع الحروب

١- الاسباب الاقتصادية

يقود الصراع من اجل السيطرة على الاسواق الخارجية والموارد الاولية الحكومات للبحث عن السيطرة الخارجية او البحث عن المستعمرات مما ينجم عن ذلك صراع مسلح وفي مثل هذه الحالات تستخدم الحكومات مجرد ادوات لتحقيق المصالح التجارية والوطنية. واصبحت الحرب اداة زواج مصلحة بين رجال المال والصناعة في الدول الاستعمارية من اجل السعي للحصول على مركز اقليمي او تحقيق احتكار اقتصادي شامل. ان المنظرين الذين عرفوا العوامل الاقتصادية بوصفها سبباً رئيساً لاثارة الحرب ينقسمون الى قسمين: دعاة التجارة الحرة والماركسيين. ولاسباب متعددة فان كلا المجموعتين وجدتا في رأس المال مصدر للعنف في العلاقات الدولية. وقد كتب الاقتصادي البريطاني هوب هاوس بان الاستعمار يولد السياسة الامبريالية من جانب الدولة المستعمرة الام. والسياسة الامبريالية لا تجلب الحروب للشعوب المستعمرة فقط بل تثير ايضا الحروب بين الدول الاستعمارية نفسها. ويضيف بان تطبيق نظام التجارة الحرة سيعمل على ابعاد شبح الحرب عن المجتمع الدولي عن طريق اضعاف العلاقة التكافلية بين السلطة السياسية والمصالح المالية الباحثة عن الاسواق والموارد ما وراء البحار. اذ سيتم توزيع الفوائد على المنتجين والمستهلكين على السواء مما سيؤدي ذلك الى

(١) Ibid, P. 175.

تحقيق الاستقرار في النظام الدولي ^(١) وإذا كانت حرية التجارة هي طريق السلام بالنسبة لهوب هاوس فانها تعد طريق الحرب بالنسبة للماركسيين. اذا يعتقد الشيوعيون بان الرأسمالية المتقدمة هي ملتزمة في البحث عن الاستثمارات الخارجية مع وجود الفائض الرأسمالي فان الحروب تحدث بين الدول ^(٢). واذا تبني الليبراليون تفسيراً عرضياً للإمبريالية فان الماركسيين يعتقدون بان الرأسمالية التي هي نمط من الانتاج، تؤدي الى قيام الامبريالية انما تبحث عن الهيمنة على الآخرين من اجل الحصول على فوائد اقتصادية وعسكرية وغيرها، وحينما يكسبون تحقيق الامن هو الهدف فان هذه الهيمنة يجب الحفاظ عليها وان اضطرت الدولة الى انفاق المبالغ الباهضة من اجل الدفاع والحفاظ على ممتلكاتها الاستعمارية. ^(٣)

وترى الماركسية انطلاقاً من نظرية الصراع الطبقي بان الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية هي مسألة حتمية والنمو الحتمي للفوائض في البلد الام يتطلب اقامة منافذ وراء الاسواق الداخلية مما ادى ذلك الى نشوء الاستعمار. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فان الماركسيين الجدد قد شخصوا بان الاستعمار قد اتخذ شكلاً اكثر خطورة من السابق بسبب سياسة التدخل التي اخذت تمارسها الحكومات في بعض الدول الرأسمالية، وان التنمية كانت في سباق بين دول الشمال الصناعية من اجل ضمان امنها للدخول الى اسواق دول الجنوب مما ادى الى منازعات بينها والى اثاره حروب تحرر وطني خاضتها الشعوب المستعمرة وطبقاً لذلك ترى الماركسية بان الدولة هي مجرد اداة للمصالح الرأسمالية. ^(٤)

وفي الواقع لا يمكن ان ننكر بان المصالح الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في نشاط الدولة ولكن لا يعني ان الاقتصاد هو العامل الوحيد لاثارة الحرب كما تدعيه الماركسية. ^(٥)

(١) Coulombis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 202.

(٢) Padelford Norman and Lincoln George "International Politics" Op.cit., P. 262-263.

(٣) Jordan David, Op.cit., P. 140.

(٤) Coulombis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 203.

(٥) Padelford Norman and Lincoln George "International Politics" Op.cit., P. 262-263.

ان الصراع حول المستعمرات ادى الى زيادة الحروب بين الدول الاستعمارية، وعلى العكس من ذلك فان حصول المستعمرات على استقلالها قد ادى الى تخليص الدول الاستعمارية من الاعباء الباهضة التي تتطلبها سياسة المستعمرات. فقد ادى فقدان المانيا لمستعمراتها في افريقيا عام ١٩١٨ الى تقوية الاقتصاد الالمانى. ونفس الشيء فان استقلال المستعمرات البريطانية والفرنسية في اسيا وافريقيا جعل بريطانيا وفرنسا اكثر قوة اقتصاديا واستطاعت تنمية اقتصاداتها. وكان من نتائج ذلك تمكنها بنجاح من الانغماس في بناء مشروعاتهما الاقتصادي الوحيد المتمثل بالسوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٥٨ مما مكنهما من الانصراف الى بناء اقتصادهما الداخلي. (١)

وانتقدت نظرية التفسير الاقتصادي للامبريالية بانها قد فشلت في تفسير الحروب بين الدول الشيوعية مثل الحرب بين فيتنام وكمبوديا عام ١٩٧٩. وان الحروب بين الدول الشيوعية قد بينت بان المجتمعات المنظمة اقليميا لا يمكن ان تقدم سببا واحدا لتفسير الحروب. وعلى الرغم من رواج التفسير الاقتصادي لاسباب الحرب فانه من المشكوك جدا ان تعد الرأسمالية، التي هي نتاج الثروة الصناعية، سببا لكل الحروب. صحيح ان بعض الآراء الاقتصادية تؤكد بان الاسباب التجارية هي من بين اسباب قيام الحروب لان تاريخ الحروب هو طويل جدا ويصعب تفسيره بواسطة سبب واحد الا هو العامل الاقتصادي اذ لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار دور العوامل الاخرى. وعلينا ان نضع فسي اذهاننا مقولة المؤرخ البريطاني فولر بان استراتيجية بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية قد استهدفت تقليص التجارة والمالية الالمانية بالاضافة الى اضعاف قوتها العسكرية. (٢)

ومن جهة اخرى يثير مبدأ التغلغل الاقتصادي الاجنبي من اجل الحصول على الاستثمارات في الداخل قلقا شديدا لدى الرأي العام لان ثمن القومية يعد ذا قيمة داخليا. فضلا عن ذلك اذا كانت النشاطات الاقتصادية موجهة من الخارج فان القادة ربما يكونون على درجة عالية من الضعف ازاء الضغوط الخارجية. وقد نبه الجنرال ديغول الرئيس الفرنسي الاسبق الى آثار الوجود الامريكى فسي اوروبيا. كذلك تدفع سياسة وضع التعريفات الجمركية في وجه السلع الاجنبية الى إثارة التوترات بين الدول. فقد فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الساعات السويسرية من اجل حماية الصناعات الالكترونية وكانت لاسباب اقتصادية اكثر من

(١) Coulombis Theodore and Wolfe James, Op.cit., P. 202-203.

(٢) Ibid, P. 203.

كونها اسباباً سياسية. كما تفرض ضرائب على السلع اليابانية المنافسة للسلع الأمريكية. وهكذا تساهم السياسات القومية، مدفوعة باغراض اقتصادية احياناً، في اثارة التوترات بين الدول. (١)

٢- الاسباب السياسية

تذهب الدول الى الحرب لاختلاف فهمها لمصالحها الوطنية التي تحركهم لاشباع هذا السيل. وان اعتبارات الصواب والخطأ لتحقيق العدالة لعبت دوراً في قيام الحروب. وهكذا كان الامر بالنسبة للقومية والمثالية والدين والخوف وانعدام الامن. ويمكن ان نضيف الى هذه الاسباب الرغبة في الحصول على القوة والاقليم والهيبة وغيرها. ولعبت المشكلات الحدودية وتوازن القوى واختلاف الانظمة السياسية والايدولوجيات دوراً في قيام الحروب. والحرب تقوم احياناً بسبب حدوث التوترات بين الدول المنتصرة فيها، لا سيما بسبب عدم الاتفاق حول مصطلح الحل السلمي فاذا قامت الحرب بين دولتين وانتصرت احدهما على الاخرى او اذا كان هناك دولتان او اكثر من الدول المنتصرة فان مسألة الوصول الى الحل السلمي يمكن ان تتطوى على مشكلات جدية بينهم. فكل منهم يريد ان يشبع الرغبات التي قادته للدخول في الحرب او تلك الرغبات التي ظهرت خلال فترة الحرب. وكل من الدول المنتصرة تريد موقفاً قوياً لنفسها. وقد لا تتطابق الرغبات الجديدة لاحد المنتصرين مع غيره، فيظهر عندئذ صراع جديد ينطوى على توترات وربما يقود الى حرب جديدة. فخلال حرب البلقان وحتى انتهاء الحرب العالمية الاولى ساد الخلاف بين الدول المنتصرة حول نتائج الحرب. وخلال مؤتمر فيينا ١٨١٥ بعد الحرب النابليونية فان ثلاثة من الدول الكبرى وقفت ضد فرنسا. وبعد الحرب العالمية الاولى ازدادت التوترات، ولا سيما حول المطالب الايطالية في حين ساد التوتر بعد الحرب العالمية الثانية بين حلفاء الامم الوالات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذين دخلا في الحرب الباردة (٢) وحالما يوضع الحل السلمي فان الشروط قد تبدو احياناً غير مقنعة لبعض الدول مما يمكن ان يدفع تلك السياسات الدولية لافساد الحل. فضلاً عن ان بعض الدول المنتصرة في الحرب غير مقتنعة بذلك فبعد الحرب العالمية الاولى على سبيل المثال تبني الكثير من الايطاليين وجهة النظر التي تقول بان ايطاليا قد ربحت الحرب ولكنها فقدت السلام وتحت عهد موسوليني اصبحت ايطاليا دولة تعديلية سرعان ما التحقت بالمانيا للهجوم على معاهدات السلام. وبالطبع ان الدول المندحرة هي اكثر احتمالاً لاستتكار تسوية

(١) Jordan David, Op.cit., P. 143-144.

(٢) Dyke, Vernon Von "International Politics, Op.cit., P. 135.

السلام والبحث عن التغييرات فيها. ولم تقبل فرنسا الصلح مع المانيا لخسارتها
الالزاس واللورين عام ١٨٧١. وان تسوية فرساي نكدت على المانيا
وادت الى ظهور النازية. كما ان تقسيم المانيا بعد الحرب العالمية الثانية
كان واحدا من الامور التي سعت المانيا للخروج منها^(١) والدليل على
ذلك هو مساعيها نحو اعادة وحدتها طيلة فترة الحرب الباردة حتى تحقيقها في عام
١٩٩٠.

وبدون شك تتدلع الحرب لعدم اقتناع الدول المحايدة بنتائجها. ولذلك تلجأ
هذه الدول الى اجراء التغيير، وربما ترى في نتائج الحرب الجديدة مخاطر عليها.
فاذا ما شعر بلد بأمن نتيجة لكبح قوة العدو من قبل دولة ثالثة فربما يشعر هذا البلد
بانعدام الامن اذا ما دحرت تلك الدولة الثالثة. وهكذا فقد شعرت فرنسا بامان تجاه
المانيا طالما كانت النمسا قادرة على كبح جماح المانيا. ولكن بعد اندحار النمسا
شعرت فرنسا بقلق شديد تجاه المانيا مما كان لذلك ابرز الاثر في اندلاع الحرب
البروسية - الفرنسية.^(٢)

وكذلك تساهم الحرب في اضعاف وتغيير القوة فبعد حرب القرم فان الدول
المنتصرة (بريطانيا وفرنسا وسردينيا) منعت روسيا من تحصين سواحل البحر
الاسود او من الاحتفاظ بالسفن البحرية على سواحلها. ولكنه حينما وقفت الحرب
الروسية - الفرنسية فان روسيا تحدث المنع حيث كان المنتصرون في القرم
منشغلين كثيرا في شؤون اوروبا وخلال الحرب البروسية - الفرنسية فان القوات
الفرنسية لم تستطع الحفاظ على سيطرة البابا على منطقة روما. وهكذا فان
الايطاليين الوطنيين كانوا في حرية تامة لاتخاذ خطوات اكثر نحو تحقيق وحدة
ايطاليا.^(٣)

كذلك ان النجاح في الحرب قد يثير حربا اخرى فالحروب تؤثر على سلوك
الدول من خلال الدروس التي تتركها. ان المغنم التي تحقنها دولة واحدة خلال
الحرب قد يشجع على استخدام الحرب كوسيلة في السياسة. وبمعنى اخر ان الحرب
احيانا هي معدية فان احتلال اليابان لمنشوريا قد شجع بالتاكيد موسوليني للاعتقاد
بان بمقدوره شن عدوان على اثيوبيا بدون اثاره معارضة مضادة له من قبل الدول
الكبرى. وان النجاح في اثيوبيا بدوره قد شجع كلا من ايطاليا والمانيا للتدخل فسي

(١) Ibid, P. 136.

(٢) Ibid, P. 136.

(٣) Ibid, P. 136.

الحرب الاهلية في اسبانيا. كما ان النجاحات المتلاحقة لهتلر شجعتة للعدوان على الدول الاوروبية الواحدة تلو الاخرى لتقوده نحو الحرب العالمية الثانية. ان الافتراض بان الحرب الناجحة تشجع على اثاره حرب اخرى هو في الحقيقة احد العوامل التي دفعت الرئيس الامريكي الاسبق ترومان لاعطاء الاوامر بالتدخل في كوريا عام ١٩٥٠. وقد اقتنع الرئيس الامريكي بان افشال عمل عدواني شيوعي سوف يثبط من عزم الاعمال العدوانية اللاحقة. ونفس الافتراض ينطبق على الحرب في فيتنام اذ سعت الولايات المتحدة بعدم السماح للشيوعيين من تحقيق النصر خلال حرب التحرير.^(١)

وتساهم القومية باثارة الحروب ايضا وتحت هذا الاطار تأتي حروب التحرير القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ان تحرير دول البلقان من الحكم العثماني وتوحيد ايطاليا والمانيا قد تحقق عبر الحروب. وفي القرن العشرين فان الحروب الوطنية قد انتقلت من اوروبا الى اسيا وظهرت الثورات في السنوات المعاصرة في اندونيسيا وفيتنام ضد السيطرة الاوروبية^(٢) ثم انتقل ذلك الى مختلف شعوب المستعمرات التي ناضلت من اجل الحصول على استقلالها.

٣- الاسباب النفسية - الاجتماعية:

يرى البعض بان العنف هو عبارة عن حاجة طبيعية في السلوك الانساني، ومن خلال هذه الحقيقة فان الفيلسوف البريطاني هوبز قد عرف التبرير السياسي عند الانسان بالصراع من اجل السيطرة على الآخرين. وان الدارسين المعاصرين للسلوك الانساني قد توصلوا الى انه بدون قوة تقيد مشتركة فان العدوان والحرب سيهيمنان على العلاقات بين الناس وقد ذكر الانثربولوجي البريطاني انطوني ستنور بان الناس يمتلكون نظاماً نفسياً - كيميائياً يلبي التهديدات والفشل بواسطة توليد سلوك عدواني. فهناك اساس نفسي للعنف عبارة عن سلسلة ردود الافعال التي تعد جسم الانسان للقتال. وعلى الرغم من سجل الانسان في تاريخ الحروب فان تساؤلات كثيرة طرحت حول ما اذا كان الاتجاه نحو العنف مسألة فطرية عند الانسان. وقد طرح روبرت آردى بان الناس يشبعون رغباتهم من اجل الهوية والامن والتحرر بالنجوء الى الحرب. وقد انتقد جيوفر كورير الانجليزي نظرية آردى حول النظرة العدوانية عند الانسان وأشار الى ان المعلومات التجريبية

(١) Ibid, P. 138.

(٢) Lennox A Mills and Charles H. McLaughlin "World Politics in Transition" Henry Holt and Company, New York, 1957, P. 98.

المتعلقة بنظرية أراى تتبع من دراسة السلوك الحيواني. وان هذه المعلومات طبقاً لكورير لا يمكن ان تتحول الى دائرة العلاقات الدولية بدون ان تعمل على نقلها الى منطق التحقيق العلمي.^(١)

ويعزو الانثروبولوجي الانكليزي مالبينوسكي الحرب الى الاسباب الثقافية ويرفض المفهوم الفرويدى الذي يفسر وفقاً لفطرة عدوانية ويرى بان الحرب هي بدون شك ظاهرة ثقافية. وان محدداتها الاساسية هي اصطناعية وليست متأصلة في الطبيعية الانسانية. وحينما نواجه عدة نظريات تؤكد بان الحرب هي متأصلة عضوياً في بعض العوامل البيولوجية والتي هي محرض للانسان ولكن مالبينوسكي يؤكد بان التحليل المبسط للسلوك ينجم عن عمل واحد او اكثر من المواجهات النفسية الاساسية او من بعض الاشياء نتيجة التداخل مع المصالح الثقافية ومن الشهوات والرغبات وذلك حينما تكون الشهوة والجوع والطموح والثروة مهددة، فان العدوان يقع. ويرى كلوكوهين بان الاسس النفسية عند الافراد للاعتداء تظهر بواسطة الحرمان، ويلاحظ كلوكوهين بان الاعتبارات النفسية في شن الحروب تظهر عندما يهدد امن الافراد او يهدد تماسك الجماعة. وهذا يعني بان جزءاً من مشاكل الحرب يقع في انعدام الامن بالاضافة الى مشاعر ورغبات الافراد الذين يقودون مصائر الشعوب^(٢) ويمكن ان نضيف بان الخوف يشكل احد اسباب الحروب. وبقدر ما تعد الاسلحة ضرورية لحفظ الامن ولكنها من جهة اخرى تولد الشك والخوف الذي يزيد من خطر وقوع الحرب.^(٣)

وكذلك تلعب الاضطرابات الداخلية دوراً في اثاره الحرب فالدول التي تعاني من ضعف في التماسك الداخلي تدعو الى الحرب لابعاد الانتظار من الداخل الى الخارج. فقد احتل موسوليني اثيوبيا لاجراض تحقيق الوحدة الوطنية في ايطاليا^(٤) وتعد الحرب عند ذلك وسيلة لجمع الصف الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية.

(١) Coulombis Theodore A and Wolfe James H. Op.cit., P. 198.

(٢) Padelford and Lincolins International Politics, Op.cit., P. 262-264.

(٣) Mills Lennox and McLaughilim Charles. Op.cit., P. 98.

(٤) Ibid, P. 98.

وللحرب آثار هامة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاطراف المتحاربة وهذا يؤثر بالنتيجة على سلوكهم. فالحرب العالمية الاولى هي التي سمحت للبولشفيك الممك بالسلطة في روسيا. كما ان الحرب العالمية الثانية هيأت الفرصة لتوسيع السيطرة الشيوعية على شرق وجنوب شرق اوروبا والصين وكوريا الشمالية. وان هذه التطورات التي كان لها آثار على السياسة الدولية قادت الى قيام الحرب الباردة. ونفس الشيء فان الحرب العالمية الاولى وما بعدها قد ادى الى تغييرات في المانيا مما سهل من بزوغ هتلر وادى ذلك الى اندلاع الحرب العالمية الثانية^(١) لقد توقع هتلر ان اقامة امبراطورية هو امر يمكن ان يسدوم، وان الحرب كانت الوسيلة التي يمكن بواسطتها فرض ارادة المانيا على دول اوروبا التي نظرت الى ان الحرب كانت تعني الوسيلة الوحيدة التي يمكن بموجبها تجنب السيطرة الالمانية.^(٢)

٤ - الاسباب الدينية - الايديولوجية

لقد كان الدين سبباً مهماً من اسباب قيام الحروب مثل الحروب بين البروتستانت والكاثوليك والحروب بين الرومان والكاثوليك.^(٣) والحروب بين روسيا والدولة العثمانية كان مردها جزئياً لاسباب دينية. اذ كانت روسيا تطالب بحماية الاقلية الارثوذكسية في الدولة العثمانية.

ولعبت الحرب دوراً قوياً في الصراع بين الايديولوجيات والثقافات والحضارات، ويبدو واضحاً في العملية التي توسعت فيها المسيحية في اوروبا وفي الجزء الغربي منها. وان الاسلام قد اتسع وانتشر الى مساحات واسعة بواسطة الفتوحات الاسلامية. ولعبت افكار الثورة الفرنسية في تأجيج الحرب واتضم ليبرايو وثوار الاقاليم الاوروبية الى صفوف الجيش الفرنسي ضد حكوماتهم لتحرير شعوبها من النظم التقليدية.^(٤)

(١) Dyke Vernon Van, Op.cit., P. 98.

(٢) Mills Lennox and McLaoughlin Charles, Op.cit., P. 38.

(٣) Ibid. P. 98.

(٤) نعمة، د. كاظم، هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

ان الافكار والتكنولوجيات الغربية قد رافقت السياسة الاستعمارية الغربية في التغلغل في آسيا وافريقيا. وان التوسع الاقوى للايديولوجيات والقوميات قد حقق انتصاره بشكل كبير عبر الحرب. ونذكر بان الايديولوجيات النازية والفاشية فقدت مصداقيتها من خلال الحرب. ولعب الصراع الشرقي - الغربي ابرز تعبير عن المواجهة الايديولوجية خلال القرن العشرين، وكان كلا المعسكرين ينظران الى بقاءهما بشكل كبير بالطرق العسكرية.



الفصل السادس

توازن القوى

المبحث الأول

مفهوم توازن القوى

بعد توازن القوى بمثابة احد الحلول لمعضلة ممارسة القوة فسي العلاقات الدولية. والتأمل في دور القوة يعيدنا الى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني في قديم الزمان. فالانسان يميل دوما الى الصراع مع اقاربه البشر للبحث عن المنفعة او دفاعا عن امه وطمعا في المجد. اذ مثلت حالة الطبيعة وضعا دائما وثابتا في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاولة الدول للبحث عن التوازن فيما بينهما من اجل منع سيطرة دولة واحدة على العالم.^(١)

ان كلمة توازن كما يرى رينولدز تثير الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل. ان توازن القوى يقصد به حينئذ وصف حالة تكون فيها دولتان او مجموعتان من الدول، او كل دول العالم المتجمعة حول مركزين، تفهم انها تتصرف تقريبا بنفس المقادير من القوة^(٢) ويرى الاستاذ كوينسي رايت بان "توازن القوى بوصفه نظاما مصمما لادامة الاعتقاد الراسخ في كل دولة اذا ما حاولت الاعتداء، فانها ستجابه بجمع لا يقهر من الآخرين"^(٣). ويعرف فاتيل توازن القوى بانه "تنظيم الامور بحيث لا توجد قوة قادرة على ان تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين"^(٤) ويرى شوازينغر بان توازن القوى هو تعادل أو قدر من الاستقرار

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧-٥٨.

(٢) Reynolds P.A. Op.cit., P. 190.

(٣) Hartmann Fredreick, Op.cit., PP. 306-309

(٤) Ibid, P. 307.

في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت اوضاع ملائمة من تحالف دول او من ادوات اخرى" (١) اما ستيفن روزن فيعرفه بأنه "مفهوم ذو معان كثيرة، خصوصاً التعادل اللاتعادل او التناوب في الهيمنة، بالاضافة الى كونه مبدأ شاملاً تاريخياً خاصاً. (٢)

ان توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض ويعني عدة اشياء: التعادل واللاتعادل والتوازن. ويرى كراب ان التوازن يعني اشياء ثلاثة: (١) انه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا تؤدي الى هيمنة احد الاطراف على الاخرين (٢) انه يعني وجود طرفين متساويين، وان دولة ثالثة تقوم بمهمة التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان (٣) قد يؤدي التوازن الى ترجيح كفة احد الطرفين على حساب الطرف الاخر مما يمنحه هيمنة على خصمه. وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن، اولاً: يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصالحها، وبالتالي فهي تعمل قدر امكانها للحفاظ على التوازن المرغوب. ثانياً: التوازن يعني التعادل في القوة، ففي ظل توازن الرعب النووي يسعى كل عملاق نووي الى جعل خصمه يحجم عن استخدام اسلحته الذرية، وبالرغم من أي من العملاقين النوويين لا يمتلك تفوقاً على خصمه فان تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية، لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على هذا التعادل مما يؤدي الى السلام والاستقرار. ثالثاً: التوازن يعني التوزيع للقوة الشاملة وان الاختلال في التوازن الاقليمي يؤثر على التوازن العالمي بآية صورة من الصور. (٣)

والمقصود بان توازن القوى يعني التعادل هو ضمان التعادل بين دولتين او مجموعتين من الدول، وهكذا لن تتمكن دولة او دول من ان تكون معتدية لوجود قوة مقابلة لها. ونظرياً فان نظام توازن القوى هو احد الانظمة الذي تستخدم فيه القوة او التهديد لتغيير التوازن. واذا ما حاولت دولة تصحيحية السعي لتحقيق مصالحها التجارية او الاقليمية والتي ينظر اليها من قبل الدول الاخرى بمثابة مطالب مشروعة فان التغيير في القوة يمكن ان يعطي الضوء الاخضر للقيام بالتصحيح والضوء الاحمر لمنع اية دولة تريد مقاومة التغيير. كما ان أي تحد غير مسموح به للهياكل القائمة يعد ممنوعاً عن طريق اقامة الاحلاف بين قوى الوضع القائم. وتحت توازن القوى فان كل دولة يجب ان تكون على استعداد، نتيجة لتغير الظروف الدولية، لتغيير مساندتها من دولة او مجموعة دول الى اخرى اذا وجدت ان قيم الاخيرة تتفق مع قيمها ومصالحها. وبالنسبة للتعادل فلا تستطيع دولة تطوير

(١) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 243.

(٢) Rosen, Steven, Op.cit., P 205.

(٣) Crabb Jr. Cecil V. "Nations in a Multipolar World" Harper and Row Pub. New York, U.S.A. 1968, P. 45-46.

اية علاقة وثيقة مع دولة اخرى يمكن ان تلحق ضرراً بها عندما تهدف تغيير المساندة الاستراتيجية كما يتطلب ضمان التعادل. كذلك يعد التعادل ملائماً لمجتمع دولي يضم دول صغيرة لا تستطيع أي منها الحاق اضرار في السياسات العالمية.^(١)

وحيثما نتحدث عن توازن القوى بين الهند والباكستان، فنحن نتحدث عن تعادل وتوازن بينهما في المجال العسكري. والعلاقات بين هاتين الدولتين مع القوى العظمى اثناء الحرب الباردة هي كذلك كانت متعادلة تقريباً. وبالتالي فبالامكان منع حدوث اللاتعادل بواسطة قوة فائضة ممنوحة من الخارج. وبإيجاز فان التعادل قائم بين الهند والباكستان لان ايا منهما لا يمتلك قوة او تأثيراً أكثر من الاخر وأياً منهما لا يستطيع افساد التوازن.^(٢)

والمعنى الاخر لتوازن القوى هو عدم التعادل. وهو الموقف الذي تمسك فيه دولة واحدة او عدة دول بتوازن قوى لصالحها، بحيث يمكن منع اية محاولة لافساد النظام القائم. وفي هذه الحالة فان توازن القوى له صلة قوية جداً بالحفاظ على الوضع الراهن. وكل دولة في تحالف معين تفسر توازن القوى بالمعنى الذي يحقق التوازن لصالحها والذي بواسطته يتم الحفاظ على السلام الذي يتلائم مع اختياراتها الخاصة. وفي هذا المجال فان هناك فرصة للنجاح او الفشل للدولة التي تريد تصحيح التوازن. ويمكن اجراء التصحيح بواسطة الدول التي ترفض الوضع الراهن^(٣) والمثال على ذلك هو توازن قوى لصالح الولايات المتحدة في ظل نظام ثنائي القطبية. فالتوازن يعتمد اعتماداً اساسياً على القوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبشكل عام يمكن ان يقال بانه في ظل علاقاتهم التنافسية ليس لاحد الطرفين كفه اعلى وليس بوسعهم الاعتماد على المصادر العسكرية والدبلوماسية والمصادر الاخرى اكثر من الاخر. فخلال الحرب الباردة لم يكن طرفاً الصراع متساويين بشكل مطلق في قدراتهم العسكرية (كانت الولايات المتحدة تتميز عن الاتحاد السوفيتي من الناحية التكنولوجية) ولكنهما كانا متعادلين من الناحية العلمية. فالولايات المتحدة اصبح لها هامش واسع من التأثير والقدرة على تفعيل ارادتها من خلال مصالحها الاقتصادية. وبالرغم من التفوق المتبادل في

(١) Burton John "International Relations". Op.cit., P. 56-57.

(٢) Roson Steven and Walter Johns, Op.cit., P. 203.

(٣) Burton John "International Relations" Op.cit., P. 58.

الاسلحة وفي ميزان الرعب فان توازن القوة قد اصبح لصالح الولايات المتحدة وان توازن القوة بينهما اخذ يعرف باللاتعادل. ^(١)

ويعني توازن القوى اللاتوازن وذلك عن طريق سعي احد الاطراف للتفوق على حساب الميزان ^(٢) اذ يتم التناوب من التعادل الى اللاتعادل او التناوب في اللاتعادل ومن الهيمنة لطرف واحد الى هيمنة للطرف الاخر. فحصل اسرائيل على منظومات اسلحة يؤثر على التوازن القوى في الشرق الاوسط ويؤدي الى تعزيز مكانتها بواسطة حصولها على نتائج ايجابية. فاعتراف المانيا الغربية باسرائيل عام ١٩٦٥ ساهم في تغيير القدرات الكامنة لاسرائيل نحو حيازة سلع صناعية وعسكرية ومنحها صديق قوى ودعمها في سياساتها في المساومة مع العرب. ^(٣)

ان توازن القوى بشكل عام اقدم من توازن الرعب ويؤرخ رسمياً منذ قيام الدول القومية. وعلى الرغم من ان قيامه يرجع الى دول المدن الاغريقية، فهو يختلف عن مفهوم توازن الرعب في انه لا يشمل فقط على الاسلحة النووية واسلحة الدمار الجماعي الاخرى، وانما ياخذ بنظر الاعتبار الاسلحة التقليدية ايضا وهو لا يشير فقط الى قدرات الدولة العسكرية والردعية ولكن يشير الى الهيكل الكامل للقوة والتأثير اللذان يتحكمان في العلاقات بين الدول. انه لا يتعلق فقط بامكانية الدولة لتهديد جيرانها او لردع الدول. انه يضم كل القدرات السياسية للدول - القسرية والسلمية - والتي يتم بواسطتها الحفاظ على دياكتيكية توازن الصراع بدون الحرب. ^(٤)

وبشكل مبسط، يعد توازن القوى السياسة المتخذة لحفظ السلم لان التوازن الذي يقوم على القوة وعلى استعداد كل طرف لمجابهة الطرف الاخر ويمتلك كل منهما قوة متعادلة تقريبا وفي وقت معين فانهما سيمتتان من اللجوء الى الحرب لان صراعا بين قوى متعادلة في القوة، لا يمكن ان يمنح احدهما نصرا على الآخر، وانما في الاغلب يؤدي الى الدمار. وبهذا المعنى يمكن ان نتصور نظام توازن القوى ثنائي القطبية. ولهذا يرى الكثيرون بان توازن القوى هو ليس تهديد للسلام بقدر ما هو ضمان له. فقيام دولة (أ) بتطوير قدراتها العسكرية وتحقيقها تفوقا على دولة (ب) سيشكل عاملا في قدرتها على الحاق الهزيمة بدولة (ب) التي

(١) Rosen Steven and Walter Jones. P. 204.

(٢) Reynolds P.A. Op.cit., P. 199.

(٣) Rosen Steven and Walter Jones, Op.cit., P. 204-205.

(٤) Ibid, P. 202-203

تضطر الى التحالف مع دولة (ج) من اجل التخلص من تهديد دولة (أ) وبالتالي سيتم اعادة التوازن معها. ومتى ما عاد الوضع السابق فسيكون بمقدور توازن القوى من الحفاظ على السلام. ومع ذلك فهناك من يعتقد بان هذه الحقيقة لا تتلائم مع الانموذج السابق وذلك لعدم وجود توازن بالمعنى الدقيق للكلمة الا في حالة كون الطرفين يتمتعان بقوة متعادلة، وفي الحقيقة هناك اذن توازن تقريبي، وان أي طرف يكون بمقدوره الحصول على قوة هاشية يمكن ان يدفع الى التوتر، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك في وقت معين الى الحرب. والمثال على ذلك تكون العلاقات بين (ب) و(ج) غير ودية في فترة معينة. وحتى في حالة وجود توازن تقريبي فان الطرف الذي سيقوم بشن الحرب ربما سيكون له حظ كسبها ايضا، وعند ذاك سوف لن يساعد التوازن على حفظ السلام، فضلا عن ان مثل هذه التوازنات يمكن ان تتزعزع وتضطرب بسرعة وربما يتم التحالف بين (أ) و (ج) على سبيل المثال. ^(١)

ان القوة هي ليست قابلة للقياس كميا. ولهذا فيشار الى قدرة وحدة دولية لتعديل سلوك وحدة اخرى في الاتجاه المرغوب. وان رغبة او عدم رغبة الوحدة الثانية في تغيير سلوكها يعتمد على ادراك صناع القرار لاتخاذ القرارات لصالحها عن القدرات النسبية للوحدتين، وعن رغبة الوحدة الاولى لتعبئة قدراتها في هذه القضية وعلى الخسائر النسبية التي ستعاني منها نتيجة للاذعان ام عدم الاذعان. ^(٢)

ان من نتائج حصول التوازن هو قيام الاحلاف. والحلف يتأسس نتيجة احساس الدول المنظمة اليه بوجود تهديد مشترك. وبسبب ذلك ترتبط الدول بعضها ببعض الاخر. وان تشكيل حلف او كتلة سيؤدي وبشكل لا يقبل الشك الى تشكيل حلف مناهض له. كما ان قيام الحلف يرتبط بالغرض الذي اسسه من اجله. وهنا وجب علينا التمييز بين انشاء الحلف (استخدام نماذج توازن القوى) وبين قصد صانع القرار (الحل مشاكل القوة من خلال الانموذج) ومن اجل التمييز بين الافعال والمبررات فيمكن ان نتصور ان اسلحة الدولة (ب) يمكن ان تهدد الدولة (أ) اذا كانت تخشى من ان هذه الاسلحة ربما تستخدم ضدها. وهكذا، فان الحلف الذي تقيمه الدولة (أ) سيكون هجوميا اذا كان هذا هو الغرض الحقيقي من اقامته. والمشكلة في التوازن تكمن في ان الدول لا تكتفي بالتوازن وانما تحاول الحصول على قوة فائضة مما لدى الخصم من قوة، مما يدفع الخصم للحصول على قوة مماثلة، وهكذا يندفع الطرفان في سباق التسلح. ان المسألة الهامة في هذا الصدد هو

(١) Hupe Robert – Strausz and Possony Stefan "International Relations" McGraw-Hill Book, com, inc. NewYork, 1954, P. 291.

(٢) Ibid, P. 291.

ان هذه القوة الهامشية او الفائضة لا ينبغي ان تكون مدعاة لافساد التوازن، فالمطلوب من اطراف التوازن هو تحقيق الاستقرار رغم كونه استقراراً مؤقتاً تشوبه درجة معينة من الخطورة. واذا كانت الردع النووي اكثر استقراراً من سلفه فان توازن القوى التقليدي قد عكس الكثير من حالات الصراع والحروب. والتوازن قد يحقق او لا يحقق التعادل طالما استمر سباق التسلح ولان ايا منهما لا يسعى للبقاء باقل قوة من الطرف الاخر. (١)

ان التوازن هو النظام الذي اما يكون فيه للمشاركين هدف مشترك لتحقيق علاقة قوة مشتركة او ان يعمل تحت أي ظرف خارج هذا الاطار عملياً كلما تساوت الضغوط بواسطة الضغوط المضادة. (٢)

ومن الواضح، ومنذ قيام مجموعتين من الاحلاف، وان كانتا قد اقامتا وبشكل متبادل تعادلاً في القوة، فانه لربما لا يؤدي ذلك الى حالة من الاستقرار، وبدون شك سيعتمد ذلك على قدرة الطرفين على المباراة التي يخوضونها. وعلى العكس فاذا كان كل طرف يسعى لهدم توازن القوة فان النتيجة ستكون استقراراً غير مرغوب فيه. ان هذه الامثلة تدل على ان النتائج لا تتحدد بالمقاصد، ولكن تحديد المقاصد هو ليس امراً سهلاً كما تتصوره هذه الامثلة. فان درجة القصد الهجومي والدفاعي للدول التي تقيم الاحلاف لا يمكن استنباطه من خلال الحقيقة المبسطة كون الدول هي التي صنعتها. وكل ما بوسعنا معرفته حقيقة بان الاحلاف قد تأسست من الدول التي تشعر بتعرضها لخطر مشترك وترتبط سوية بسبب ذلك. ولكن الحقيقة لا تدلنا كيف تسعى الدول لاستخدام الحلف، ولا بالتأثير ايضاً ماذا ستكون عليه النتائج. وكل ما نعرفه بان تشكيل كتلة مخالفة له سيؤدي وبشكل لا يقبل الجدل الى قيام الحلف المنافس له. (٣)

وبدون شك، ان توازن القوى هي سياسة مرفوضة من قبل القوى التي تسعى الى تغيير الواقع ومحكوم عليها بالفشل ومن اجل ان يكون توازن القوى فعالاً فيجب ان يكون متغيراً وديناميكياً. (٤)

وللنظام السياسي داخل الدولة انعكاسات على توازن القوى التي هي سياسة ليست ملائمة لا للدول الدكتاتورية ولا للدول الديمقراطية ما لم تكن الاعتبارات

(١) Hartmaan Fredrick, Op.cit., PP. 306-309.

(٢) Ibid. P. 307.

(٣) Ibid. P. 305-306.

(٤) Palmer and Parkins, Op.cit, P. 244.

الجغرافية والسياسية والعسكرية هي ملائمة ايضا. فالديمقراطية هي لاعب رافض وقائد ضعيف في لعبة توازن القوى لانها تتهم بشدة في سياسات القوى. وان الدكتاتوريات من جهة ثانية تهتم في مسائل الصراع والتنافس باقامة القواعد التي تتلائم مع معتقداتها. (١)

ان توازن القوى هو مبدأ اجتماعي عام تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدد من الوحدات السياسية المستقلة. وان مساعي الدول للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار سياسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. فعندما يتعرض التوازن للاضطراب اما بفعل قوى خارجية، او نتيجة تبدل في عنصر او اكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فان هذا النظام يبدي ميلا لاعادة التوازن الاصلي او لاقامة توازن جديد. وهناك افتراضات يقوم عليها التوازن، اولاهما، ان العناصر التي يجرى التوازن بينها ضرورية للمجتمع بسبب الحق في الوجود اولا وانه في حالة الافتقار الى التوازن فان عنصرا من العناصر لا يدوان يتفوق على العناصر الاخرى، متجاوزا حقوقها ومصالحها، وملحقا بها في النهاية الخراب والدمار ثانيا. (٢)

ان توازن القوى هو لعبة الدول الكبرى بالرغم من ان الدول الصغرى تلتقي في المحصلة، وهي غالبا ما تكون ضحاياها، وتعد في احسن الاحوال بمثابة متفرجين بدلا من لاعبين. وان الدول مجبرة على منع دولة اخرى او مجموعة من الدول من تحقيق اهدافها في الهيمنة على الآخرين لانها اذا ما فشلت فانها تجازف بوجودها. ففي ظل فترة الحرب الباردة لم يكن بوسع صانع القرار الامريكي سوى تحقيق اهداف محدودة من اهدافه الداخلية والخارجية. فاذا كان بإمكان الاتحاد السوفيتي او الصين تحقيق سيطرة عالمية فلن يكون بوسع صناع القرار في هاتين الدولتين تحقيق اهدافهم المرسومة اذا اصبح العالم تحت الهيمنة الأمريكية. لذا فالتمسك بمفهوم توازن القوى يعني رغبة الدول في البقاء والحفاظ على استقلالها عند صياغة سياساتها، ومن هنا يصبح الحديث واضحا بان توازن القوى يعد قانونا اساسيا للحياة مثل قانون الجاذبية الذي يحكم سلوك الاشياء. (٣)

(١) Ibid. P. 245.

(٢) موركنثاو هانزجي "السياسة بين الامم" ترجمة خيرى حماد، الجزء الأول، ط٢، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) Crabb Jr Cecil V. Op.cit., P. 43-44.

ومن ضمن المفاهيم التقليدية في دراسة العلاقات الدولية ان توازن القوى يحدد فقط بواسطة القوة العسكرية ولكن على العكس من ذلك نجد ان المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية تقر بالتأثير النسبي للقدرات العسكرية على توازن القوى لان هناك عوامل اخرى تلعب دورا الى جانب القوة العسكرية. اذ علينا ان نميز بين القوة العسكرية من جهة والقدرة بمفهومها الشامل من جهة اخرى. ان المفهوم الرئيس في توازن القوى هو اثر القدرات الاقتصادية في التوازن. فاليابان دولة ذات قدرات عسكرية محدودة اصبحت لها تأثير اقتصادي قوى في العلاقات الدولية، مثل تأثير امكاناتها الاقتصادية على العالم ولا سيما العالم الثالث. وحتى بدون القوة العسكرية فان تأثيرها الاقليمي يزداد بشكل متسارع ويقوم على علاقاتها الاقتصادية الثانية وعلى قدرتها في قيادة اسيا والباسيفيكي في مجال التنمية الدولية. ونفس الامر بالنسبة لدور الاتحاد الاوروبي وزيادة قدراته التنافسية، فبالرغم من اعتماده على الولايات المتحدة من ناحية الامن العسكري فان سيشكل اكبر منافس لها في المستقبل. (١)

المبحث الثاني

وسائل توازن القوى

ويقصد بها الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن وتشمل:

أولاً: الاحلاف

تعدد الاحلاف من اكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى. اذ ان ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعا للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الاحلاف، ولا سيما أن الاحلاف قد اثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول. وبصورة عامة وجدت الاحلاف الدائمة والموقفة ذات الصيغة المتغيرة تطبيقاتها بشكل مستمر في تاريخ أوروبا الحديث. (٢)

وفي ظل نظام توازن القوى التقليدي فان اقامة الاحلاف ليس سوى لغرض تفعيل نظام التوازن وذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار ومنع قيام الحرب. وفي هذا النظام تستخدم القوة فقط لتحقيق الاهداف في نطاق توازن النظام ومنع حالة اللاتوازن فيه. وان الاحلاف اخذت تستخدم للسيطرة على القوة التي بدورها توظف

(١) Rosen Steven and Jones Walter, Op.cit., P. 208-209.

(٢) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 254.

لتشغيل نظام التوازن^(١). ان الاحلاف هي وسائل فعالة لحل بعض المشاكل وليست علاجاً لجميع امراض المجتمع الدولي. وفي عالم يحصل فيه التعاون السلمي بين الدول الكبرى حينما يكون هناك خطر للحرب فان الاهداف ذات الاغراض الدفاعية هي ليست مسألة زائدة فقط وانما خطيرة ايضاً، كما انها تجعل القوى الاخرى تحت شكوك وتدعوهم الى عمل مضاد. وخلال حرب السنوات السبعة عقدت روسيا وفرنسا حلفاً ضد بروسيا وان هذا الحلف كان في الاصل ذو صلة باغراض دفاعية.^(٢)

والاهداف على نوعين: احلاف هجومية واحلاف دفاعية، وكلاهما يتعلق بتوازن القوى. وبالنسبة للحلف الهجومي فانه يسعى لافساد التوازن لصالح اطرافه. والاهداف الدفاعية تهدف لاعادة التوازن او قلبه لصالح الدول التي تقوم بتشكيل الحلف^(٣). ومن الصعب التمييز بين حلف دفاعي واخر هجومي لان كليهما ينظر صانعيه هي احلاف دفاعية، وهذه العبارة تجعل الاحلاف مؤسسات مشكوك بها.^(٤)

واذا لم يكن هناك خطر واضح لاندلاع حرب فان اقامة الحلف يستخدم عادة لاغراض هجومية. والتاريخ يبين لنا عدة امثلة لعدة دول دخلت في الاحلاف كخطوة نحو الحرب الوقائية، ففي عام ١٦٩٩ سعت روسيا وبولندا والدانمارك لتحجيم قوة السويد في البلطيق ووقعت حلفاً سرياً، وفي السنة التالية بدأت العمليات الحربية. وان هذه الحرب كانت بداية لانهاية قوة السويد ممهدة الطريق امام صعود روسيا. وفي عام ١٧٩٨ وقعت روسيا وبريطانيا والنمسا وناپولي والبرتغال وتركيا حلفاً هجوماً تحت زعامة قيصر روسيا ضد فرنسا الثورية وشنت الحرب ضدها مما ادى في النهاية الى قهر الثورة الفرنسية.^(٥)

واذا كانت احلاف الحروب فعالة فانه من العقلانية ان نجزم بانه تحت ظروف معينة يمكن ان تكون الاحلاف الدفاعية فعالة ايضاً. وقبل ان يكون أي حلف فعال عملياً فانه من الضروري ان تتحاز الدول الى معسكر معاكس لاعدائها. وان حلفاً دفاعياً يعقد قبل قيام معسكر الخصم باقامة حلفه الهجومي او مجرد اذا اظهر عدوانيته يعني شيئاً متناقضاً وفي فترة الاضطراب فان القوى التوسعية تجد ان الفرصة المناسبة قد تهيأت لها لممارسة سياساتها. لذا اصبحت الاحلاف

(١) Burton Johnne "International Relations, Op.cit, P. 77.

(٢) Strauz – Hupe Robert and Possony Stefan, Op.cit, P. 280.

(٣) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 254.

(٤) Ibid, P. 255.

(٥) Strauz – Hupe Robert and Possony Stefan, Op.cit., P. 281.

ضرورية لايقاف معتدى او لتجنب الحرب اذا كان هذا مستحيلا لربح القضية في اقصر وقت وبأقل الخسائر. ^(١) ان التاريخ يرينا بان الاحلاف يمكن ان توقف المعتدى، فبعد عام ١٨١٥ كانت فرنسا ترغب في استخدام القوة كوسيلة للتخلص من الشروط التي فرضت عليها في تسوية باريس الا ان محاولاتها باءت بالفشل لانها واجهت حلفا رباعيا مكون من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وتم كذلك ايقاف محاولاتها من اجل ان تلعب دورا في الشرق الادنى وذلك بواسطة معاهدة لندن المعقودة بين بريطانيا والنمسا وروسيا وروسيا. ^(٢)

وظائف الاحلاف في توازن القوى

أولاً: تقويض قوة الخصم: دأبت الاحلاف على اضعاف قوة العدو ولا يكتمل ذلك الا من خلال استخدام الدبلوماسية والدعاية عن طريق الجمع بين الاثنين وفي هذا المجال هناك اثنين من الاهداف الرئيسة:

أ- اضعاف ائتلاف العدو الحالي او المحتمل بواسطة عزل واحد أو أكثر من أعضائه.

ب- القضاء على آمال الاعداء في الحصول على حلفاء جدد من دول غير منخرطة في الاحلاف وذلك بابقاء هذه الدول محايدة.

ان أي تحالف هو غير ثابت لان مسألة القوة المشتركة لا تعكس مفهوماً متطابقاً من قبل كل أعضاء الحلف وفي كل الاوقات، عوضاً عن الاختلافات في المصالح الوطنية اذ ان الاختلافات تختفي بسبب احتضانها من خلال خيارات سياسية بديلة، ولا سيما، اذا كان الخطر محدقاً بهذه الدول ومتساوياً في الخطورة لكل المصالح الحيوية لهؤلاء فسيكون انحلال الحلف عندئذ صعباً. ومن النادر ان تتوفر كل هذه الصعوبات في وقت واحد ولفترة طويلة من الزمن، ولا سيما، عندما تكون التكتلات كبيرة عددياً كما هو الحال في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية ويصعب الحفاظ على وحدتها. ^(٣)

ثانياً: سحب الحلفاء: ان من سمات التوازن هي مساعي كل طرف لاضعاف الخصم وذلك بمساعيه العسكرية والدبلوماسية لسحب حلفاء خصمه الى جانبه. وفي ظل توازن القوى التقليدي كانت الدول تقوم بتغيير جهة التمحور حسبما تمليه عليه مصالحها الامنية. وفي ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن

(١) Ibid, P. 281.

(٢) Hartmann Fredrick, Op.cit., P. 326.

(٣) Ibid, P. 322.

أن نؤشر انسحاب يوغسلافيا من الكتلة السوفيتية وانتهاجها لسياسة عدم الانحياز بالرغم من بقائها دولة شيوعية. انها لم تعد تشكل نقلاً سوفيتاً، فضلاً عن ان الغرب قد حقق مكسباً باضعاف التأثير الشيوعي ولجوء يوغسلافيا الى انتهاج سياسة انفتاح سياسي واقتصادي وتمكنت من ان تحقق قدراً من التوازن بين المعسكرين. (١)

ثالثاً: تحطيم آمال حلفاء الخصم الجديد: ان تدمير العدو معنوياً في اطار توازن القوى يتمثل بتجريد من حلفائه. وكذلك باقناع الدول المحايدة او المنفردة بسان بقائها على الحياد سوف يحقق لها مكسباً، لا سيما اذا ما اندلعت الحرب او عند اندلاعها اذا كان العدو يشعر بصعوبة الحصول على مثل هؤلاء الحلفاء. وهكذا اذا ما فشل العدو في تحقيق هذه المكاسب فان قسوة التعادل ستلعب دورها. لقد لجأ بسمارك الى هذا الاسلوب من اجل تحقيق مشروعه في العلاقات الدولية المتمثل بجمع كل الاقاليم الالمانية تحت زعامة بروسيا. فقد عمد بسمارك الى منع كل من فرنسا وروسيا من مساندة النمسا وسعى الى كسب حياد روسيا في صراعاته الاوروبية. وقد تحقق له تطمين روسيا بالصدقة والحياد في شباط ١٨٦٣. ومع اندلاع التمرد البولندي ضد روسيا فقد ضمن بسمارك قيصر روسيا الى جانبه وتحقيق التعاون التام معه. وهكذا تمكنت روسيا المدعومة من بروسيا من تحدى بنجاح محاولات تدخل بريطانيا والنمسا وفرنسا واستطاع بسمارك من ضمان حياد روسيا في حروبه التالية مع النمسا وفرنسا. (٢)

هناك مطلبان اساسيان لقيام حلف فعال: الاول هو امتلاك الحلف لقوة كافية لتحقيق الهدف الذي اقيم من اجله، اما المطلب الثاني فهو وجود مصلحة اساسية مشتركة بين الدول المتحالفة. اما الشروط الاخرى لقيام الحلف والمتمثلة بالاستراتيجية والجغرافية والايديولوجية المشتركة والتشابه في الثقافات والتكامل الاقتصادي. فهذه الشروط تساعد على جعل الحلف اكثر استقراراً ودواماً. وهكذا فقد شكل التحالف مع الاتحاد السوفيتي حجر الزاوية للسياسة الخارجية الامريكية اثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من البعد الجغرافي والاختلافات الايديولوجية والثقافية بين الدولتين فانهما قد عبرتا عن رغبة حقيقية في التعاون مع

(١) Ibid, P. 324.

(٢) Ibid, P. 326.

بعضهم البعض ومع بريطانيا بشكل فعال من اجل انجاز النصر التاريخي على المانيا. (١)

ثانياً: سياسة التفرقة: ويقصد بها قيام الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها بغية انقسامهم وبث الفرقة بينهم ومنع توحيدهم. والافتراض الرئيس لهذا المبدأ هو ان التجزأة والانقسام سوف تجعل القوى المنافسة ضعيفة (٢) وعلى الرغم من ارتباط هذا المبدأ بنظام توازن القوى الا انه احياناً يمارس كمبدأ للسيطرة على الدول. فقد تبناه الرومان من اجل تحقيق اهدافهم للحفاظ على سيطرتهم على الشعوب التي خضعت لهم. وكذلك استخدمته الدول الاستعمارية بغية الاحتفاظ بالاقاليم التي احتلتها. وقد استخدمت بريطانيا بفطنة هذا المبدأ للحفاظ على ممتلكات امبراطوريتها وحتى وقت قريب.

وكذلك كانت سياسة فرنسا التقليدية تجاه المانيا خلال القرن السابع عشر وسياسة فرنسا تجاه القارة الاوروبية وسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه دول اوروبا الشرقية (٣) ولكن هذا المبدأ وسيلة من وسائل توازن القوى. فلم يكن في صالح بريطانيا ان تتحد دول اوروبا خشية من اضعاف تأثيرها في القارة. وبالتالي فان افلح وسيلة كانت في بث الفرقة بين الدول الاوروبية الرئيسة فرنسا والنمسا وبروسيا واقامة توازنات متعددة داخل القارة الاوروبية لكي تضطلع بريطانيا بدور الصدارة.

ثالثاً: التعويضات: يقصد بها توزيع المنافع الاستعمارية والاقاليم الاستعمارية وتخطيط مناطق النفوذ بين الدول الكبرى الاوروبية (٤) ان هذه الوسيلة المشتركة غالباً ما تستلزم تجزأه الاقاليم بين الدول الاستعمارية والمثال على ذلك تقسيم الممتلكات الاسبانية في اوروبا وخارجها من قبل آل بوربون وأل هابسبورغ في معاهدة اترخت ١٧١٣ وتجزئه بولندا وتعديل الاتفاقات الاقليمية لمعاهدة سان ستيفانو في مؤتمر برلين. ان التعويضات الاقليمية غالباً ما توضع من قبل الدول القوية على حساب الدول الضعيفة وبشكل اكبر بواسطة الدول المنتصرة في الحروب. وفي خلال الفترة الاستعمارية ١٨٧٠-١٩١٤ حدثت كثير من الاتفاقات والمساومات بين الدول الاستعمارية وحينما لا تتعلق التعويضات بشكل مباشر في مناطق الاقليم يبقى تطبيق المبدأ نفسه. ان

(١) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 255.

(٢) Lerche Charles and Abdul A. Said "Concept of International Politics" Op.cit, P. 118.

(٣) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 118.

(٤) Ibid, P. 255-256.

المساومة في المفاوضات الدبلوماسية الناجمة عن المساومات السياسية هي تعبير عن مبدأ التعويضات الذي يرتبط بنظام توازن القوى. والمثال على ذلك المساومات الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا حول توزيع مناطق النفوذ في شمال أفريقيا اذ اعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية في دول المغرب العربي مقابل اعتراف فرنسا بالمصالح البريطانية في مصر. (١)

رابعاً: التسلح: تعد مسألة الاستعداد العسكري احدى اهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى على باقي وسائل الدفاع. اذ قد تقود هذه السياسات سباق التسلح بسبب زيادة التنافس بين القوى الكبرى مما يؤدي الى تعريض العلاقات الدولية الى حالة من الخطورة ووضع من اللاتأكدية، والاكثر من ذلك ان تطوير الاسلحة ووسائل القتال يعمل على زيادة كفاءة قدرة الدولة الهجومية والتي يمكن ان تساعد على شن الحرب. ومن الناحية النظرية فان توازناً مستقراً في القوة يمكن اقامته بواسطة ايقاف سباق التسلح واجراء تخفيضات متبادلة في الاسلحة من قبل الدول المنافسة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق التخفيضات فانه يمكن تأشير استمرار سباق التسلح (٢) وهذه هي الوسيلة الاساسية التي تساعد القوى الكبرى في الحفاظ على التوازن لصالحها. والافتراض الاساسي لذلك هو ان كميات كبيرة من الاسلحة كما ونوعاً تزيد من قدرات الدولة على الهجوم والردع وان النتيجة المتحمة لسباق التسلح هي الزيادة في الابعاء العسكرية مما يؤثر كثيراً على ميزانية الدولة. (٣)

ان الدولة التي تسلح هي بحاجة الى قدرات اقتصادية عالية ووفرة في الموارد الاولية بحيث يكون بمقدورها ادامة الانتاج الحربي وخوض سباق في التسلح يعينها في الحفاظ على التوازن مع خصومها ومواكبة تسلحهم. وتشكل حالة سباق التسلح استنزافاً خطيراً للموارد الاقتصادية حتى بالنسبة للجنود الكبرى. اذ كان لسباق التسلح في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية اثار خطيرة على القدرات الاقتصادية للدولتين العظميين. اما الدول التي تعاني مع ضغوط وتوترات من قبل دول اخرى والتي ليس بوسعها مواكبة سباق التسلح معها تضطر الى التحالف مع قوى كبرى للتعويض عن ضعفها العسكري ووهنها الاقتصادي.

(١) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 118.

(٢) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 256.

(٣) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 118.

خامساً: التدخل: لقد تم ممارسة التدخل من قبل الدولة الحاملة للميزان، لا سيما بريطانيا. وقد تمتعت هذه الدولة بحرية اختيار واسعة، وكانت قادرة على استخدام وسائل متعددة من أجل الحفاظ على التوازن الاوروبى. ويتراوح التدخل من مجرد الانحراف والحياد في المعنى التقليدي الى التدخل العسكري الكامل في حرب عامة^(١) والتدخل يكون على نوعين: تدخل دفاعي وتدخل هجومي. ويهدف التدخل الدفاعي الى الحفاظ على النظام السياسي. بينما يكون التدخل الهجومي موجه لتغيير هذا النظام. والتدخل الدفاعي قائم على الافتراض بعدم قدرة دولة ما، وعادة هي دولة عظمى، بالسماح بتغيير التوازن لغير صالحها من قبل دولة اخرى بتغيير حكومة أو سياسة. والمثال على التدخل في العصر الحالي: تدخل الحلفاء في روسيا عام ١٩١٨ لحماية النظام الذي سبق الحكم البلشفي والتدخل السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ للحفاظ على حكومة كادار والتدخل الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨ لمساندة حكومة كميل شمعون. اما التدخل الهجومي فهو توسعي ويظهر مبدئياً بواسطة التغلغل وهدفه هو الاعداد لاجراء تغيير في سياسة او حكومة الدولة الاخرى، او عند الضرورة الغاء استقلالها كلياً. ان الطريقة التي توحدت بها كل من المانيا وايطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت على شكل تدخل هجومي استخدم من قبل روسيا وبيد مونت بشكل قتالي. ان اقامة الحكومات الشيوعية في شرق اوربا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية يمثل تدخل هجومي روسي. كما شكل تدخل الولايات المتحدة في دول امريكا اللاتينية تدخلاً هجوماً.^(٢)

ان عدم التدخل يمثل سياسة يروج لها من قبل الدول الصغرى، وكذلك من قبل الدول العظمى التي تسعى للحفاظ على التوازن. وهناك تبرير مهم لتأثيران بان عدم التدخل هو مصطلح سياسي يعني ما يريده التدخل بالضبط وان عدم التدخل يشير الى الحياد عند بعض الدول او جهود لتحديد رقعة الحرب اقليمياً او للحفاظ على حقوق الدول المحايدة في زمن الحرب.^(٣)

(١) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 256.

(٢) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., PP. 116-117.

(٣) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 256.

مبادئاً: الدول العازلة: يقصد بالدولة العازلة تلك الدولة الصغيرة الواقعة بين دولتين أو قوتين أو أكثر، وهي أيضاً دولة ضعيفة نسبياً تقع بين مناطق مصالح القوى المتخلى. وأن الافتراض الأساسي لهذه الوسيلة يقوم على أن مصلحة كل دولة واحدة من هذه القوى الكبرى أن تمنع الدول الكبرى الأخرى من السيطرة على المنطقة العازلة، وكل دولة متنافسة تبحث للبقاء على استقلال الدول الصغرى العازلة وتفضل إبقاءها في وسط هذين النفوذين من أجل عدم وقوعها في احضان الدول الكبرى الأخرى.^(١)

أن توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية هو غير ثابت بدون مناطق عازلة ومناطق محايدة بين القوى الكبرى ذات الاتصال المباشر، ولكن العلاقات كانا منفصلين عن بعضهما البعض بحواجز أرضية ومحيطات وحتى بستار حديدي يفصل بين حلفاء كل منهما في أوروبا وأن القوات الروسية التي كانت في مواجهة القوات الأمريكية في مناطق مثل مضيق بيرنج والمانييا هي منفصلة بصورة واسعة. والدول العازلة لها أهمية كبرى لما لها من تأثير وقيمة عند الدول الكبرى. ويمكن أن تكون محايدة أو تم حياؤها من قبل الدول أو أن تكون دول تابعة أو عبارة عن أقاليم خاضعة، أو ربما تكون مشاركة مع واحد أو اثنين أو أكثر من تجمعات القوى وتقوم بدور شرقي. وطبقاً لمارتن رايت فإن أكثر المناطق العازلة في العالم هي تلك التي تفصل بين روسيا وبريطانيا وهي عبارة عن منطقة تتكون من دول ضعيفة، واسعة المساحة مع حواجز جغرافية كبيرة ووجود قوميات متعاضدة ومصالح متضاربة بين الدول الكبرى، وهي منطقة لمصالح لا متناهية للجيوبوليتكيين لأنها تشكل جزءاً كبيراً من منطقة القلب لماكندر والمنطقة التي وسعها فيما بعد سبايكمين. وهناك دول ضعيفة تحيط بروسيا مثل إيران وأفغانستان لتعزل بين روسيا وغيرها من الدول^(٢) وكانت كل من سويسرا وبلجيكا في الماضي مناطق عازلة بين ألمانيا وفرنسا. وخلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت أفغانستان دولة عازلة بين النفوذ البريطاني في الخليج والنفوذ الروسي. وكانت المستعمرات الإسبانية في أفريقيا منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي والبريطاني. وكانت النمسا دولة عازلة بين دول شرق وغرب أوروبا في ظل فترة الحرب الباردة، والتبيل، كذلك كانت دولة عازلة بين الهند والصين.^(٣)

(١) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 117.

(٢) Palmer and Perkins, Op.cit., P. 257.

(٣) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 118.

المبحث الثالث

انماط توازن القوى

أولاً: توازن القوى التقليدي

أ- المفهوم

هو ذلك النظام الذي هيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية والذي يقوم على التعددية السياسية وعلى وجود الدول القومية في اقاليم محددة. والمقصود بالتعددية السياسية هو تعدد الاقطاب الرئيسية. وهذا النظام كان يقوم على وجود خمس دول رئيسة في الاقل. وفي النظام المتعدد، فان الدول الكبرى تكمل احداها الاخرى وتعمل بشكل منفرد، ويتطلب هذا النوع من التوازن وجود اتفاق ضمني لاحترام وجود بعضهم البعض ومنطقة نفوذهم. وتقتصر الخلافات على المسائل التي تعد ثانوية. وان تكوين الائتلافات هي مسألة عادية. وان تخفيض عدد الدول الكبرى يعد امر غير مرغوب به لانه يثير المخاطر لافساد النظام.^(١)

وعلى الرغم من ان سياسة توازن القوى التقليدي قد ارتبطت بظهور الدول القومية الا انها سياسة قديمة. فالدول منذ القديم عرفت مبدأ التوازن وان الاحلاف الدفاعية والهجومية قد اقيمت من قبل دول المدينة الاغريقية وكذلك من قبل الولايات الايطالية في القرن الخامس عشر، وحتى من قبل المجتمعات غير المتحضرة للقبائل الهندية في امريكا في صراعهم مع المحتلين الاوروبيين.^(٢)

لقد كان نظام الدولة الاوروبية يقوم على الوراثة. وقد عرف الملوك مبدأ توازن القوى كمصلحة عامة. وحتى عندما تلغى الدولة او تزال كما حصل لبولندا فانه تم التضحية بها من اجل الحفاظ على توازن القوى بين النمسا وبروسيا وروسيا. ومع ذلك، فانه من الضروري التأكيد على ان الدول غالباً ما تجد نفسها منقادة نحو سياسة التوازن والحفاظ عليها. انها لا تختارها وانما منقادة اليها. ويرى بعض الكتاب ان الهجمات الاخلاقية للرأي العام على توازن القوى لا يمكن القبول بها لان الدول لا تختارها وانما تجد نفسها فيها.^(٣)

(١) Lerche Charles and Abdul A. Said, Op.cit., P. 114-115.

(٢) Ball Margaret and Killough Hugh, Op.cit., P. 97.

(٣) Purnell Robert, Op.cit., P. 141.

ب- افتراضات توازن القوى التقليدي

ان سدا النظام يقوم على الافتراضات التالية (١) :

- ١- ان كل دولة تسعى الى زيادة قوتها من اجل تحقيق اغراضها الخاصة.
 - ٢- وبالنسبة فكلما تنافس الدول من اجل الحصول على القوة، ولا سيما بين دول ذات مصالح متعارضة مثل المصالح الاستعمارية فان هناك احتمال لقيام الصراع الدولي.
 - ٣- من اجل رفع قدرتها الكامنة فان الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل في حلف نتيجة لهيمنة احلاف او حلف منافس لها في النظام.
- ضمن هذه الافتراضات الثلاثة، فان النموذج توازن القوى يبين بانه لا يختلف عن أي نظام دولي اخر. ولكن عمل النظام يقتضي بان كل مشارك فيه يضع قيمة عالية للتعاقد. وفي اطار تحالفات تنافسية فان اهداف الاطراف سعت نحو تحقيق التعاقد اكثر من اللاتعاقد الذي يمكن ان يكون لصالحها. ومن اجل الحفاظ على التعاقد فان الدول تعمل على تغيير التحالفات من اجل تعديل التوازن، حيث يجرى تعديل التحالفات بين الدول بشكل تلقائي. (٢)

ج- الاستقرار في نظام توازن القوى التقليدي

يتسم نظام توازن القوى التقليدي بعدم الاستقرار، لان الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن اذ سرعان ما يؤدي الى حالة من اللااستقرار ووراء ذلك عدة اسباب:

- ١- ان الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى عن قصد لزيادة قدراتها مما يؤدي الى حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة مما يسبب شعورا بالخوف عندها، لا سيما عند الاطراف المتأخرة في سباق التسلح ويدفع الى التطور بمجازفات قد تنتهي بقيام الحرب.
- ٢- ضعف مستوى الاتصالات بين اطراف التنافس، والتي هي ضرورية من اجل ايصال المواقف والاهداف وتجنب أي سوء تقدير في الموقف. (٣)

(١) Rosen, Steven and Jones Walter. Op.cit., P. 209.

(٢) Ibid, P. 210.

(٣) نعمة، د. كاظم هاشم، "العلاقات الدولية"، جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

٣- انعدام الايديولوجية كعامل يمسك بارضية التحالف. وان الدول كانت تنتمي الى الاحلاف حسبما تمليه اعتبارات مصالحها السياسية والعسكرية وليس الاعتبار الايديولوجية كما جرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٤- وتبعاً لذلك، فان الدول اطراف التوازن، كانت تغير كفة التوازن وتنقل الى الكفة الاخرى من اجل الحفاظ على التوازن والعمل على تعديله كما تفرضه الظروف^(١) وان الانتماء الى الاحلاف كان يجرى بصورة مؤقتة سرعان ما تتغير وذلك بسبب وجود مرونة كاملة او شبه كاملة في الانضمام الى الاحلاف او الخروج منها. فالدولة وفي ظل هذا النمط من التوازن قد تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في اطار التوازن الدولي الذي تحاول الابقاء عليه.^(٢)

لهذا فان توازن القوى هي ليست سياسة جامدة ولا تؤدي الى تعادل مستمر ففي القرن التاسع عشر فان بروسيا تحدث هابسبورغ من اجل البحث عن حل توفيقى، وقامت فرنسا بدعم الاخيرة، بينما قررت بريطانيا دعم بروسيا. وان التقديرات للاحتمالات المستقبلية قامت انذاك على اساس ان موقف بريطانيا سيكون ضعيفاً اذا ما تقوضت القوة البروسية. وبعد قرن ونصف من الزمن فان تصاعد القوة الالمانية شكل تهديد لبريطانيا. ففي الحرب العالمية الاولى التحقت بريطانيا مع فرنسا ضد الامبراطورية الالمانية. وفي الحرب العالمية الاولى أيضاً كانت في معسكر مختلف مع حليفها السابقة اليابان. وان ايطاليا حليف سابق لبريطانيا في الحرب العالمية الاولى حاربت الى جانب المانيا ضد بريطانيا وفرنسا في الحسب العالمية الثانية. ان الاحلاف قد دخلت في توازن القوى التقليدي باعتبارها اجواءات ملانمة وضعت من قبل علاقات القوة السائدة في وقت معين، بالاضافة الى ذلك فان الهدف قد تمثل انذاك في ليس الوصول الى تعادل تام بين القوى المتصارعة كميزان يستخدم في هذه الجهة او تلك مثل توازن الالة. ان كل دولة تحاول ان تجمع اكبر قوة ممكنة الى جانبها لضمان الحد الأدنى من الامن ووضع جزء منها للاحتياط، وتحت هذه الظروف فان توازن القوى غير مستقر.^(٣)

ان الحفاظ على التوازن كان هو المبدأ الذي قاد حكام اوروبا طيلة القرنين الثامن عشر و التاسع عشر. وكان ذلك مفتاحاً لقيام الاحلاف والاحلاف المضادة وان التغييرات المألوفة بين الدول تمثلت كما اسلفنا، في الانتقال من طرف الى

(١) Podelford and Lincoln "International Politics", Op.cit., P. 217.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري، "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣) Ball Margaret and Killough Hugh, Op.cit., P. 98.

طرف آخر أو الطرف الخصم. وفي نهاية القرن التاسع عشر انهار النظام التعددي وتم ابداله بالتوازن البسيط، وعانى نظام توازن القوى التقليدي من الاضطراب وذلك حينما دحرت المانيا النمسا عام ١٨٦٦ وفرنسا عام ١٨٧٠ وهذا منحها عشرون عاما من الهيمنة على القارة الاوروبية. كما ان موقفها قد تعزز عن طريق تحالفها مع النمسا وايطاليا، وتدرجيا، تشكل تحالف مضاد بواسطة تشكيل الحلف الفرنسي - الروسي عام ١٨٩٤ والوفاق الفرنسي - البريطاني عام ١٩٠٤ والوفاق الانكليزي - الروسي عام ١٩٠٧ والتحول التدريجي لايطاليا من جبهة المانيا الى العصابة الغربية. ان جميع الدول الكبرى في تلك الفترة قد تحالفت مع طرف معين ولم يترك أي مجال للتحويل نحو الانهيار. ان التوازن البسيط هو اكثر خطورة من التوازن المتعدد لانه يعمل على زيادة التوترات وسباق التسلح ويؤدي الى حدوث الازمات. (١)

لقد اصبح التوازن مسألة شاملة ولم يعد مسألة اوروبية فقط، فاعتبارات توازن القوى اصبحت اكثر تأثيرا في قرارات الحكومات نحو اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤. واصبح نفس التفكير في عقل الحكومة الامريكية حينما دخلت الحرب عام ١٩١٧ خوفا من قيام المانيا بالسيطرة على اوروبا وتدمير القوة البحرية البريطانية. وان الحرب قد بينت بان المانيا قد اصبحت على درجة عالية من القوة بحيث ان الدول الاوروبية لم تعد قادرة على تدميرها لوحدها وبدون مساعدة. ان مساعدة الولايات المتحدة اصبحت ضرورية لنجدة اوروبا. وخلال الحربين العالميتين، بذلت المحاولات لابدال التوازن بنظام الامن الجماعي عن طريق تأسيس عصبة الامم. ولكن المحاولة فشلت لهذا يعتقد البعض بانه ليس هناك طريق ثالث سوى توازن القوى من اجل الحفاظ على استقلال الدولة الضعيفة. ومرة اخرى فان بريطانيا وفرنسا تعاونتا في عام ١٩٣٩ من اجل اعادة احياء الوفاق الثلاثي للحرب العالمية الاولى. ومرة اخرى دعمت الولايات المتحدة الدول الغربية لان نصرا للمحور هو ليس في مصلحة امريكا. (٢)

د- طبيعة نظام توازن القوى التقليدي

يمكن تقسيم الانظمة في ظل نظام توازن القوى التقليدي الى "انظمة ثورية" وانظمة محافظة او معتدلة، وان الذي يحدد نوع ذلك هو طبيعة الاهداف والوسائل التي تستخدمها الدول. وان نظام توازن القوى يمثل النموذج المثالي للنظام المحافظ. فاللاعبون الرئيسيون يتصرفون بطريقة يعبرون بها بشكل متبادل عن طموحاتهم

(١) Mills Lennox A and McLaughlin Charles "World Polition" Henry Holt and Company, NewYork, 1957, P. 111.

(٢) Ibid, P. 111-112.

ويحافظون على توازن تقريبي لفترة ويقللون من درجة المجابهة. ومن بين الشروط الأساسية لهذا النوع من النظام نجد التعددية ووجود قانون الشرعية الدولية. والنظام المعتدل يجب ان يكون متعدد ومتجانس وان سياسة التوازن تدعو اللاعبين الرئيسيين لوضع أهداف معتدلة والتي يسعون الى تحقيقها بالوسائل المعتدلة مثل (الوسائل السلمية والحروب المحدودة). ان مزايا النظام المعتدل هي ذات بعدين: ان ترجية الدول ومرونة النظام تدفع الى خضوع الدول الصغرى تحت حماية الدول الكبرى، والتي تستحق مجتمعاً يحوز فيه الاعضاء المتنافسين منقسمين بواسطة طموحات تنافسية وليس بواسطة صراعات تلقائية ودائمة. وان التوفيقية تسود أكثر من البغضاء. اما فيما يتعلق بالثمرونة فانها تنجم عن التجانس، فالنظام يعمل بدون ان تؤثر عوامل النظام السياسي في الداخل والايديولوجية على العمل الدبلوماسي. وهذا ليس هو الحال في النظام الثوري.^(١)

ثانياً: نظام توازن القوى ثنائي القطبية

أ- المفهوم

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير جداً من جوهر السياسة الدولية. اذ واجه رجال السياسة وضعاً ليس له مثيل بسبب ظهور مشاكل عالمية نجمت عن دخول الاسلحة النووية كواقع جديد في العلاقات الدولية. والنتيجة الثانية التي ترتبت على ذلك تمثلت في خفض عدد القوى العظمى الى اثنين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اذ توزعت مراكز القوى في العالم الى مركزين فقط. اما النتيجة الثالثة فهي بروز الصراع الايديولوجي بين الدولتين العظميين صراعاً تكتفه حالة عدم الثقة والمنافسة وسوء الادراك^(٢) وحدث استقطاب في القوة ليس له مثيل على الاطلاق في السياسة الدولية. اذ لم تتمركز القوة منذ انهيار الامبراطورية الرومانية مثلما تركزت فيها عام ١٩٤٥. فقد ترجمت قوة الدولتين العظميين من قوة كامنة عام ١٩٣٩ الى قوة فعلية هائلة فيما بعد الحرب. وهكذا فان عالم ما بعد الحرب لم يشهد فقط المشاركة الفعالة لهما في الشؤون الدولية وانما شهد ايضاً احتكاكهن المشترك في تقرير مصير العالم.^(٣)

(١) Calard Daniel "Les Relations Internationales", Op.cit., P. 77.

(٢) Rosen Steven and Jones Walter. Op.cit., P. 213.

(٣) ليرتس، تشارس او "الحرب الباردة وما بعدها"، تعريب الدكتور فاضل زكي محمد، دار

الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٦، ص ١٥-١٦.

وفي نظام ثنائي القطبية هناك ثلاثة انواع من اللاعبين (١) :

١- الدول الرئيسية في التحالف: وهي الدول التي تهيمن على باقي ارجاء الكتلة بشكل هرمي لمنع اية حركة صعود في القطب او الكتلة الاخرى والحفاظ على تماسك معسكرها الخاص. والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك وهي مختلفة مثل: الحماية، العقوبات، التعويضات، وهي تسعى مرة للاقناع ومرة اخرى للردع.

٢- الدول الثانوية: وهي تلك الدول التي تتصوي تحت لواء احد القطبيين بسبب روابط الصداقة او للاعتبارات الايديولوجية. انها تعمل وفقا لاعتبارين:

أولاً: ان مصالح الحلف الذي تنتمي اليه يتفق مع مصالحها الخاصة.

ثانياً: ان مصالح الحلف الذي تنتمي اليه لا يتلائم تماما مع مصالحها الوطنية ان السباق بين الحلفاء ليس له نفس الصفة في نظام ثنائية القطبية عنه في نظام تعدد الاقطاب.

٣- الدول غير المرتبطة بالمعسكرين: تعد من بين اللاعبين الخارجيين عن النظام وليس لها اية مصلحة للمشاركة في هذه الكتلة أو تلك. انها تبقى خارج المعسكرين لانها تستفاد من المنافسة الثنائية. وعلى العكس، اذا ما تغيرت الظروف فانها تدخل في اللعبة لتقديم الدعم الى احد المعسكرين. والمثال على ذلك (تدخل الولايات المتحدة في اعوام ١٩١٧ و ١٩٤١) اما بالنسبة للدول التي توجد في داخل النظام فان مواقفها تنقسم بالسلبية او ان نشاطها يعتمد على درجة الامن التي تتمتع بها نتيجة انعزالها (السويد وفلنדה) او من النظام الخاص الذي تتمتع به حياد (سويسرا).

ب- خصائص نظام توازن القوى ثنائي القطبية

١- انه نظام غير متجانس ويوصف بالثورية وغير مستقر ويشوبه العنف ويكون للمتنافسين فيه الخيار بين التعارض المؤقت والاتفاق الدائم وتعاني فيه الاطراف من عبوديتهم للعداوة ومواجهة معضلة الامن بشكل مستمر وخطير. وان المنافسة الشاملة تجعل من البحث عن الحلفاء فيها مسألة غير عادية ويجعل ذلك كل قطب يعتمد على اسناد الاطراف الثالثة. (٢)

(١) Colard Daniel "Les relations Internationales". Op.cit. P 79.

(٢) Ibid, P. 79.

٢- ان هذين القطبين لم يكونا متقابلين او قابلين للتبادل. فالولايات المتحدة هي اغنى من الاتحاد السوفيتي، وذات نظام رأسمالي تطرح نفسها كزعيمة ومدافعة عن العالم الحر الذي تمتاز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية واحترام القواعد الديمقراطية. اما الاتحاد السوفيتي فيقرد المعسكر الاشتراكي والذي اتسعت حدوده من خلال الحرب والثورات. (١)

٣- علاقة التوازن بالاطراف الثانوية. في الواقع ان مصير هذه الاطراف يعتمد على لعبة الصراعات بين العملاقين (٢) فقد انضمت هذه الدول اليها بحثا عن المساعدة والحماية في مواجهة تهديدات من غيرها. وبهذه الطريقة قامت الكتلة، وهي نوع من الاحلاف في زمن السلم تفرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الاخرين مقابل تقديم الحماية لهم. وتصبح هذه الدول الاخرى بمثابة دولة تابعة، ومع ان درجة وشكل التبعية يختلف من كتلة الى كتلة الا ان في كل منهما يعتمد في الاساس على قوة الفواة المركزية او على قوة الطرف الرئيسي داخل الحلف. (٣)

٤- وبظهور دول عدم الانحياز اصبحت الكتلة اكثر تسامحا تجاهها واصبحت الثنائية القطبية الصلبة ثنائية مرنة. اذ ترفض هذه الدول غير المنحازة التفريط باستقلالها برفضها الانضمام الى أي من هاتين الكتلتين. (٤)

٥- تعبر القطبية الثنائية عن وضع نسبي للتوازن، فالحدود بين الكتلتين (هي الحدود التي تقسم اوروبا الى شطرين من البلطيق الى الادرياتيكي) كانت تفصل العلاقات بين الشرق والغرب الى منطقتين للنفوذ ويحظر على أي طرف من الطرفين المتصارعين، بموجب اتفاق ضمني ان يتدخل في الشؤون الداخلية بمنقطة الاخر. لقد تركت الولايات المتحدة والدول الغربية قوات الاتحاد السوفيتي تغزو المجر (١٩٥٦) وقوات حلف وارشو تغزو جيکوسلوفاكيا (١٩٦٨) دون ان يثير هذا الغزو اية ردود فعل عسكرية من جانبها، لكن الدول الغربية لم تتنازل مطلقا عن الحق الذي حصلت عليه بموجب اتفاقيات بوتسدام والذي يخولها احتلال جزء من مدينة برلين. ولم تتمكن الولايات المتحدة في حينها من ان تمنح قيام نظام ماركسي وموال

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales" Op.cit., P. 79.

(٣) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦-٤٧٧.

(٤) Padelford and Lincoln "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P. 34.

للسوفييت في كوبا عام ١٩٥٩ ولم يستطع الاتحاد السوفيتي ان يمنع القوات
الامريكية في مناطق عديدة من العالم. (١)

ج- انواع توازن القوى ثنائي القطبية

يمكن تقسيم القطبية الثنائية الى قسمين:

أولاً: القطبية الثنائية الصلبة: وتعني توزيع كل قدرات العالم الفعلية الى كتلتين متنافستين، فالهيكل المؤسسي للنظام يقوم على وجود نظامين من الاحلاف تهيمن على احدهما الولايات المتحدة ويهيمن على الآخر الاتحاد السوفيتي، وهناك عدد قليل من الدول لم تشارك فيه وهي دول الحياد القانوني. ولكن في الحقيقة فان القوة القابلة للقياس في العلاقات الدولية قد اتجهت نحو واحد من هذين الهيكلين. واستمر نظام توازن القوى ثنائي القطبية منذ عام ١٩٤٥ حتى اواسط الخمسينات. وسمى بثنائية القطبية الصلبة لانها فترة انتشرت فيها الاحلاف من قبل الولايات المتحدة وقيام المعسكر الاشتراكي باقامة حلف وارشو عام ١٩٥٥ ويتميز نظام القوى ثنائي القطبية الصلب بما يلي:

١- انه يختلف عن نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر في افتراضه بان التعادل الدولي هو هدف ثانوي. اذن الهدف الاساسي للحكومات هو الانضمام الى تحالف مهيم.

٢- انه نظام يقوم على افتراض ان القوة الفعلية قد انضوت تحت احدي الكتلتين بحيث لم يعد ممكناً قيام دولة بلعب دور الدولة الحاملة للميزان.

٣- ان هدف هذا النموذج من القوة هو المبادأة لدحر التحالف الآخر اذا ما حاول تجاوز حدود المعسكر الآخر. ولهذا السبب فليس من قبيل المصادفة ان قامت الاستراتيجية الامريكية خلال تلك الفترة على الانتقام الشامل. وقد كان من المشكوك به الا يؤخذ التهديد بجدية. ومن البعيد تصوره بان القوات التقليدية المتوازنة في الحلف الاوروبي كانت ستؤمن الاستقرار في المنطقة. اذ لم تكن تلك الاستراتيجية منطقية بكفاية كاساس استراتيجي.

٤- ان نظام توازن ثنائي القطبية لا يتضمن التعادل المطلق للكتلتين، فلم تكن الولايات المتحدة وحلفائها اقل قوة من الكتلة السوفيتية خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية. ان عدم التناسب في القدرات النووية لا يؤثر على التوازن، فالقدرات الامريكية موزعة عالمياً بينما كان توزيع القوات السوفيتية محدوداً. مع ذلك، ان امتلاكهم سوية للقدرات النووية مع الاحتفاظ بتوازن

(١) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٧.

حرج للقوة في المنطقة الصعبة - أوروبا - يؤمن الحفاظ على توزيع القدرات القتالية ويؤمن القدرة على الرد. وهكذا فإن توازن القوى ثنائي القطبية يمكن ان يقوم بدون تعادل مطلق في القوة العسكرية وبدون تعادل مطلق في التأثير الشئناك النسبي، وبما ان القوة هي غالبا نسبية فلا يستتبعها ان يكون لاحدى الكتلتين، بسبب نقص في التعادل المطلق، امتياز سياسي اقل من الكتلة الاخرى في المناطق الحرجة. (١)

ثانياً: القطبية الثنائية المرنة: بظهور متغيرات جديدة في الخمسينات اخذت القطبية الثنائية الصلبة تتحول الى القطبية الثنائية المرنة. ففي داخل المعسكر السوفيتي ظهر هناك نوع من عدم الرضا عن السيطرة السوفيتية، وحدثت ثورات وانتفاضات في شرق أوروبا كان من نتائجها مطالبة دولها بالتخلي عن الهيمنة الستالينية. الا ان ابرزها كان في الانقسامات التي ظهرت بين الصين والاتحاد السوفيتي، اذ كانت الصين تتطلع الى دور الدولة الكبرى. ومع بداية الستينات حدثت عدة تحولات واضحة في صلاية ثنائية القطبية ليس بسبب التغيرات الداخلية في الحلفين الرئيسيين ولكن بسبب زيادة عدد الدول الكبرى في النظام وبسبب حركة تصفية الاستعمار التي ادت الى بروز دول صغرى جديدة تقاسمت الفقر والتخلف والاختلافات العنصرية وتعرضت لصراع حاد بين الدولتين العظميين. اذ سعت كل واحدة منها لادخال عدد منهم في فلكها وكسب انتمائهم الايديولوجي وذلك من اجل اظهار تفوقهما الايديولوجي. والغالبية من هذه الدول النامية تفضل عدم الارتباط مع أي من العملاقين ولكنها تفضل قبول المساعدة من أي منهما باقل ثمن ممكن. وهكذا لم تعد ثنائية القطبية صلبة. هناك اذن كتلتين تستندان بشكل مباشر الى نقطة ارتكاز، والاخرين اما ينشأون من كتلة رئيسة او يرتبطون باغراض احدى الكتلتين. وليس بالضرورة ان يكونوا حلفاء كاملين. وبالنسبة لاعضاء الكتلة فان قواعد السلوك في القطبية الصلبة والمرنة هي متشابهة. وان اعضاء الحلف يعملون على ازالة الحلف المناهض وهم اكثر استعدادا لدخول حرب صغيرة على حرب عامة، وان الاعضاء يسعون لتقوية كتلتهم داخليا وحل الخلافات بواسطة المفاوضات اكثر من الصراع. كما ان التهديد بالدمار الشامل يؤدي الى اتفاق بعدم اثارة حرب بين الاطراف الرئيسية المتصارعة. وفي داخل كل كتلة للاطراف الرئيسة مسؤوليات اضافية في ثنائية القطبية المرنة، وان الجهود للحفاظ على الية هذه الوظيفة تشمل المكافاة أو العقاب والذي بواسطته تؤثر الدول القوية على سلوك الدول الاقل قوة مثل المكافاة الاقتصادية، الحرمان

(١) Rosen Steven and Jones Walter, Op.cit., P. 215-216.

الاقتصادي، عروض سحب معدات الحرب. وفي الحالات القصوى فإن الاطراف الرئيسية يمكن ان تستخدم القوة كما حدث للاتحاد السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ والولايات المتحدة في كوبا عام ١٩٦١ وفي الدومينكان عام ١٩٦٥. أن القواعد لتحديد سلوك اللاعبين غير المنتمين هي جوهرية مختلفة. اذ ان دورها الرئيس قد أعد للمنافسة السلمية للقوى الكبرى وكتلتها الخاصة بها، فكل واحدة منها تسعى للحصول على انتماء الدول غير المنتمية اولا والعمل على منعها من الانضمام تحت لواء الطرف الاخر ثانيا. ^(١)

د- مستوى الاستقرار في النظام

يرى البعض بان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظام مستقر للأسباب التالية:

١- عدم حدوث صدام مباشر بين العملاقين مطلقاً.

٢- تمكن العملاقين من السيطرة على بعض الازمات مثل السويس ١٩٥٦ حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ بتجنب التصعيد وبفرض تسوية مباشرة او غير مباشرة على الاطراف المتصارعة.

٣- ظهور عدم الانحياز وتشكيله خطاً للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظيمين منفردتين او مجتمعتين في ادارة او السيطرة على شؤون العالم.

٤- مواجهة كل معسكر صعوبات في الحفاظ على تماسك وحيدة معسكره ففي الجانب السوفيتي ضعفت العلاقة مع يوغسلافيا (١٩٤٨) والانقسام مع الصين ثم خروج البانيا (١٩٦٥) عن مركز موسكو. كذلك اهتز التماسك الغربي بسبب خروج فرنسا من القيادة العسكرية لحلف شمال الاطلسي (١٩٦٦) ^(٢)

في حين ترى وجهة نظر ثانية بان نظام توازن القوى ثنائي القطبية غير مستقر للأسباب التالية:

١- انه ينطوي على نزعة للتوسع فبالرغم من ان حقيقة نظام توازن القوى يقوم على اساس كبح جماح الدول الراغبة في التوسع بواسطة توليد ضغوط مضادة من قبل المعسكر المضاد الا انه في حقيقة الامر ان نظام ثنائي القطبية لم يقلل من النزعات والرغبات التوسعية وحتى من العدوان بل انه يسعى الى زيادتها طالما ان المنافسة بين القطبين هي على السواء فعالة وواسعة. وان أي فعل

(١) Ibid, P. 217-219.

(٢) ميرل، مارسيل "موسيوولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٩.

لا أحدهما ينظر إليه بمثابة مناورة استراتيجية من قبل الآخر، وحتى الأفعال التي ربما لا يراد منها أية إشارة دولية سوف ينظر إليها في إطار المنافسة الثنائية، وهذا بدوره سيزيد من العداء السياسي بين المعسكرين. كذلك إن أي تحسين طفيف في مواقف أحدهما يمكن أن يثير الآخر للقيام بمساعي ربما تكون غير مرضية. كما إن المناخ النفسي الذي يتخذ فيه مثل هذا الصراع مكانا يمكن أن يساهم في زيادة العدواة. كذلك تساهم المخاوف المتبادلة من شن هجوم مفاجيء من زيادة عدم الثقة وإن الحرب الوقائية يمكن أن ينظر إليها بوصفها احتمال مرغوب. ^(١)

٢- إنه نظام لا يساهم في تنشيط السلام الدولي ما لم تكن الدول المعنية تريد السلام. إن انضمام دولة توسعية إلى التوازن من أجل الحصول على بعض المكاسب قد يزيد من المخاطر وذلك لأن الدولة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن ستعمل على صد محاولات التوسع هذه. ومن أجل الحفاظ على الوضع الراهن فإن الحصول على قوة فائضة يجب أن يكون مقبولا من قبل الدولة التوسعية للحفاظ على التوازن. بيد أن قوة فائضة تؤدي إلى الإخلال بالتوازن وهذا مبعث على اللاستقرار. ^(٢)

٣- لقد ارتبطت ثنائية القطبية برغبة القطبيين من أجل السيادة العالمية، أو في الأقل في صراع للحفاظ على مركزهم النسبي. وإن أي فعل لواحد منهما يؤثر بشكل مباشر على موقف الآخر. وإن التغيرات الدولية لها معنى حيوي في الميدان التي تؤثر فيه على التوازن. وطبقا لمفهوم ثنائية القطبية فإن التغيرات الإقليمية أو السياسية يمكن أن تحدث في العلاقات الدولية بدون التعرض للاستقرار السياسي ^(٣) ولكن الكسب السياسي لأحد الطرفين لا يستبعد حصول كسب سياسي للطرف الآخر في منطقة أخرى. وإذا كان الأمر غير ممكنا فلا يستبعد أن يكون على حساب التوازن. وفي هذا مخاطر أكبر. ^(٤)

(١) Rosecrance Richard A "Bipolarity, Multipolarity and the Future" in Bruce Sanders and Alan Durbin. Op.cit., P. 175-176.

(٢) Jordan David, Op.cit., P. 120-121.

(٣) Rosecrance Richard, Op.cit., P. 176.

(٤) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مصدر سبق

نكره. ص ٢١١.

٤- ان تحقيق السلام عن طريق الازمات هي مسألة منتقدة ومشكوك بها. ومن الصعب القول بوجود سلام قائم على الحرب كما هو الحال في ظل توازن القوى ثنائي القطبية. واذا كانت الدول تحاول بشدة من اجل تجنب الحرب وذلك حينما تواجه موقفا حادا، ولكن الارادة في تجنب للحرب كانت عالية، فان اقتراب الحرب يكون عاليا ايضا. ان ازمات مثل كريبيا وفيتنام علمت اسلوب ادارة الازمة ولكنها علمت ايضا على نشر للاستقرار. ^(١)

٥- ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو غير مستقر لان كل معسكر يسعى بشكل دائم للحفاظ على تماسكه الداخلي والقضاء على تناسك خصمه. وان عدم الاستقرار يمكن ان يخلق الظروف المواتية لحرب عامة. ومن الصعب اخلاء اوضاع العالم من عدم الاستقرار بسبب روح الكراهية والبغضاء بين اطراف الصراع. ^(٢)

ثالثا: نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب

وهو النظام الذي يتألف من اكثر من ثلاث دول تمتلك قوة كافية لسترجيع ميزان القوى بواسطة حلف. وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى اقوى من غيرها ولكن ايا من منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت ذاته فان جميعها لديها الوسائل لمنع الهيمنة. ^(٣) ويتكون هذا النظام عند قيام عدة لاعبين بتشكيل كتل قادرة على اداء سلوك حقيقي وحينما يكون لاولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الاحداث في المناطق الاقليمية او المناطق الخاصة بهم. ^(٤)

أ- معيار التعددية القطبية

ان معيار التعددية القطبية يقوم على امتلاك الاقطاب قدرة ردع نووية مستقلة ^(٥) أي امتلاك الاقطاب سلاح من نفس الطبيعة. ان هناك اليوم خمس دول كبرى تمتلك الاسلحة النووية: الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا

(١) Rosecrance Richard. Op.cit.. P. 177.

(٢) Colard Daniel "Les Relations Internationales" Op.cit.. P. 79-80.

(٣) كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصرة"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

(٤) Rosen Steven and Jones Walter. Op.cit.. P. 219-220.

(٥) ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

والصين^(٥). وتتفوق الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على غيرها من الدول بشكل ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الأسلحة النووية التي تمتلكها. وهناك فجوة كبيرة بينها وبين سائر الدول النووية الأخرى، فضلاً عن ذلك، فبالإمكان الاستناد إلى معايير أخرى لتقويم الاقطاب الموجودة. ويمكن أن نأخذ على سبيل المثال الثروة أو النفوذ أو الهيبة. وهناك خصائص عديدة للقوة، ولكن من الصعوبة بمكان تقويم وترتيب هذه العناصر هرمياً. وتحاول الدول المسيطرة تركيز أدوات القوة لمصلحتها وتقليدياً كانت هذه الدول هي الأفضل تسليحاً والأغنى ثروة والأوسع نفوذاً. أما الآن فقد تفسر الأمر، إذ تفكك الارتباط بين أدوات القوة وتوزعت على شكل ترتيب غير متكافئ. أما القوة المادية والتجارية فهي في أيدي دول قليلة مثل ألمانيا واليابان.^(١)

إن قابلية النظام المتعدد للبقاء يعتمد على فهم ضمني وقيم مشتركة بين الدول. وتتعترف الدول في هذا النظام في حق غيرها بالبقاء مع رغبة في التحالف فيما بينها مع أي دولة أخرى، وتغيير تحالفها يمنع أي حلف آخر من أن يصبح مهيمناً. إن ترتيب الية النظام المتعدد الاقطاب مع تفاصيل القوة أو محصلتها مبيّنات في الأرقام العددية كما في الشكل التوضيحي رقم (٦). إن أقوى تحالف ممكن من دولتين في هذا الجدول هو (د، هـ) الذي يملك نسبة مجموع أقوى يصل إلى الرقم (٣٠) أما تحالف (أ، ب، جـ) فإن نسبة مجموع قوتها (٢٥) فقط لمنع تفوق قوة (د، هـ) البالغة (٣٠).

الدولة	نسبة القوة
أ	٥
ب	١٠
جـ	١٠
د	١٥
هـ	١٥

شكل (٦) حول نسبة القوة في النظام التعددي

المصدر روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٥) التزمت كل من كازاخستان وأوكرانيا وروسيا البيضاء بالتخلي عن السلاح النووي بعد

انسلاخها عن روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

(١) ميرل، مارسيل 'سوسيولوجيا العلاقات الدولية'، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٢.

وإذا تم تطبيق شروط التوازن القائمة على مساعي كل قوة للبقاء بمنع أي تحالف يصبح مهما، فإن هذه الشروط مع تطبيقها على المثال السابق ينفي امكانية أي تحالف مثل (ج، د، هـ) الذي من المحتمل ان يتخلص من الدول الضعيفة (أ، ب) وذلك لان اعتراف (ج، د، هـ) في حق (أ، ب) في البقاء على قيد الحياة امر ضروري للحفاظ على توازن القوى داخل النظام.^(١)

ب- الاستقرار في نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب

ان نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب يعاني من مخاطر كثيرة تساعد على انتشار اللااستقرار. فعلى الرغم من سياسات تقييد القوى لانتشار السلاح النووي نجد ان هناك مساعيا من قبل دول عديدة لامتلاكه. فالى جانب الدول المالكة له تبذل دول عديدة صغرى مساعي حثيثة لتطوير تكنولوجيا نووية عالية. كما ان وجود نزاعات اقليمية عديدة تشكل مسألة خطيرة وتساهم في انتشار صراعات مسلحة قد تتحول الى حروب اذا ما امتلكت الدول وخصوصا الدول الصغرى للأسلحة النووية. واذا كانت فرص المواجهة النووية تتسع تحت نظام التعددية القطبية، فإن هذه الحقيقة قد افضت الى السعي نحو معادلة التوازن من قبل الدول الاخرى التي تريد الحفاظ على النظام الدولي من الدمار او المجازفة بواسطة الحرب النووية. في الحقيقة ان الاسلحة النووية لم تستخدم منذ عام ١٩٤٥ مما يعني بان الانتقال الى التعددية القطبية ليس هو تطور غير مستقر. وان عدة قوى تعمل في الحقيقة على تقليل ارجحية مواجهة نووية شاملة. ومن بين تلك القوى، دول صغرى ومتوسطة وكبرى تعمل على منع التبادل النووي. وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا خطوات لحقتهما فرنسا لمنع الحوادث التي قد تؤدي الى حرب نووية. وعلى الرغم من الانتشار الحاسم في الاسلحة النووية والتوسع في عدد الفرص لاندلاع حرب عالمية فان القوى الفاعلة في الساحة الدولية التي هي ضد اندلاع حرب عالمية تبدو اكثر عددا من تلك القوى التي تريد افساد النظام^(٢) واذا كانت ارجحية التدمير النووي قد انخفضت تحت بعض الظروف في التعددية القطبية فانه لا يقال نفس الشيء بالنسبة للحرب غير النووية او في النزاعات المحدودة بين اعضاء المجتمع الدولي. ان نزاعات حدودية وصراعات عرقية وعنفا سياسيا وايدولوجيا وعدم انتظام مجتمعي ودعم خارجي للتمردات الداخلية وتدخلات عسكرية قد تضاعفت بشكل يلفت النظر. ان المكاسب السياسية قد تراجعت امام قيام مواجهة نووية وازداد استخدام العنف بشكل ملحوظ

(١) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٢) Crabb Jr. Cecil V. "Nations in a Multipolar World, Op.cit., P. 643.

بين الدول الصغيرة في النظام الدولي. وما يشجع على انتشار النزاعات المحدودة، هو ان الزيادة في عدد الدول المستقلة في المجتمع الدولي قد زاد من فرص انتشار النزاعات المسلحة في كل ارجاء العالم. وكلما زاد عدد الدول التي تلجأ الى العنف كلما ازدادت التوقعات بان عدداً منها سيلجأ الى ممارسة القوة. ومن خلال سياسات كل الدول الساعية نحو تجنب المواجهة النووية فان الصراعات العسكرية المحدودة قد بينت بان كل المجتمع الدولي له مصلحة في الحفاظ على مستوى من الصراع اننى من المواجهة النووية. وان عدة قوى تساهم في الدعوة الى تحقيق هذا الهدف، حتى ان القوى الكبرى نفسها ليست لديها احياناً مصلحة حيوية في قيام مثل هذه الصراعات المحدودة، مثل النزاع الجزائري المغربي او النزاع بين ليبيا وتشاد والتي تمت تسويته عام ١٩٩٨. فضلاً عن ان المساهمين فيها يسعون الى الامتناع عن التماس القوى الكبرى للمساهمة فيها خشية من قيام الطرف الاخر بطلب مماثل (مثل الحرب الاهلية في اليمن في الستينات) والمتحاربون في هذه النزاعات لا يمتلكون الاسلحة النووية ولم يكن هناك اتجاه بين الدول المالكة للأسلحة النووية يجعلها في حوزتهم. كما ان دولة عظمى واحدة تمتنع عن الالتزام في المنافسات في هذه النزاعات خوفاً من ان تقوم الدولة العظمى الاخرى بعمل مماثل، مثل قضية الكونغو بعد الاستقلال مباشرة. كما ان عدم انضمام اطراف النزاعات الى حلف معين باعتبارهم دولا غير منحازة فانه يصعب على الدول العظمى تقييد استخدامهم للعنف في تحقيق اهدافهم الخارجية. ومنذ ان كانت هناك، بالتاكيد مخاطر قليلة نسبياً، فان القوى العظمى ستحقق تعادلاً في المنافسة مثل (نزاع الحدود الصومالي-الاثيوبي) أو (ازمة اليمن) بسبب غياب التزامات الدفاع الرسمي التي تتطلبها هذه المشاركة.^(١)

ان زيادة عدد اللاعبين والتعبئة الدبلوماسية يمكن ان يساعد على ابطاء عملية تصعيد التسلح ويمكن ان ينطبق نفس التفكير ايضاً على ابطاء عملية تخفيض التصعيد. ان خفض التسلح من جانب احدى القوتين في نظام ثنائية القطبية يمكن ان يؤدي الى استجابة متقابلة من جانب القوة الاخرى، في حين لا تحوز المبادرة الفردية على استجابة الاطراف الاخرى في عالم متعدد الاقطاب، اذ غالباً ما تكون ضعيفة. واذا كنا نهتم في تخفيض التصعيد السريع - في نزاع السلاح الجزئي والشامل - فانه يبدو في عالم متعدد الاقطاب اكثر صعوبة، واذا شددنا بصورة اساسية على العكس على منع أي تصعيد سريع للمنافسة التسليحية بين قوتين عظميين فانه سوف يبدو اكثر رحابة ضمن اطار التعددية القطبية. وفي نظام ثنائي القطبية والذي تبدو فيه كلتا الدولتين العظميين حذرة وتتصرف باعتدال شديد في

(١) Ibid. P. 644.

مبادراتها السياسية وفي استجاباتها ايضا فان القوى الكبرى بإمكانها ان تتفاعل في امان اكثر في نظام تعدد الاقطاب الذي يضم عدة دول مسلحة تسليحاً عالياً والتي تكون حكوماتها غير مستقرة وغير كفؤة. ففي السياسة الدولية فإن نظاماً غير مستقر يساهم بادخال مقومات عدم الاستقرار. ان اهمية ذلك قد تبدو حاسمة في الوقت الذي تكون فيه حكومات بعض القوى الكبرى في وضع مستقر تأسس على مرور سنوات طويلة وحافظ على حكومات مستقرة لم يسبق لها ان سجلت مبادرات خطيرة وقامت بمغامرات عسكرية. وعند ذاك ستبدو مقومات الاستقرار قائمة في المجتمع الدولي. ولكن من اللحظة التي تمتلك فيها دول متوسطة صغيرة اسلحة نووية، لا سيما ذات حكومات غير مستقرة وتعاني من مشاكل داخلية وتتبع سياسات اقل حذراً في السياسة الدولية فإن النظام الدولي سيعاني من مسببات اللااستقرار. ويرى البعض بان المطلوب في هذا المجال تكرار الدعوة الى حظر انتشار الاسلحة النووية واعتبار ذلك مبدأ أساسياً من اجل الحفاظ على استقرار النظام^(١). وهذا ما تدعو اليه الدول الكبرى، ولا سيما الدول الصغرى والدول غير المنحازة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد شددت الولايات المتحدة على مسألة عدم انتشار الاسلحة النووية وفرضت عقوبات على الهند والباكستان لقيامهما باجراء تغييرات نووية. وقد اصدرت الدول النووية الخمس التي اذنت التجارب النووية للهند والباكستان بياناً تدّين هذه التجارب النووية ولا تعترف بهما كدول نووية وتدعوهما الى الانضمام الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون قيد أو شرط.^(٢)

ويرى كل من كارل دوتيش وديفيد سنجر بان النظام المتعدد الاقطاب ربما يكون مستقراً على المدى القصير مقارنة بنظام ثنائي القطبية ولكنه يعاني من اللااستقرار على المدى البعيد. ويرجع ذلك الى الطموحات المتعارضة لاطرافه. واذا ما قبلنا المباراة الصفيرية في نظرية اللعبة والتي طبقاً لمنطوقها فان كسب أي واحد من الطرفين المتصارعين يؤدي الى خسارة متساوية المحصلة للطرف الاخر وعند ذاك علينا ان نقول بان كل قوة متصارعة سيكون هدفها الحصول على كل الاقليم والسكان الذي تستطيع الحصول عليه على حساب منافسيها. وان هذا النموذج سينطوي على امكانية تدمير الدول التي يخطيء قادتها تقدير توازن القوة

(١) Deutsch Karl and Singer David "Multipolar Power Systems and International Stability" in James Rosenau "International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory" The Free Press, New York, 1969, P. 323.

(٢) حماد، د. فوزي واحمد، عادل محمد "الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٣٣) يوليو ١٩٩٨، ص ١٦٢.

في الوقت المناسب او الدول التي لا تستطيع اقتصاداها تحمل النفقات المترتبة
للتسلح والمجهودات العسكرية المطلوبة لاقامة التنافس. ولكن هذا النموذج لا
يساعد على ظهور قوى جديدة. واذا كانت قدرة الدولة في الذبول والاضمحلال
قليلة وامكانية ظهور قوى جديدة هي صفر في ضوء النموذج فان بالامكان
التحكم، وفق ذلك بالاحتفاظ او تقليل عدد القوى المعارضة مؤدية بشكل محتمل الى
ظهور عالم قوتين او بقاء قوة واحدة فقط. ان فكرة دويتش وسنجر الثابتة تقوم على
اساس محصلة المباراة. اذ ان زيادة في التهديد من قبل (أ) ضد (ب) في النظام
المتعدد الاقطاب سيدفع (أ و ب) لاجاد حلفاء متكافئين من اجل منافسة احلافهم
الخاصة بهم والتوصل في المحصلة الى نظام توازن القوى. وفي حالات نادرة فان
الارتباط لنوع واحد من التوزيعات فان الدولة (أ) ستجد قوة اعظم بارتباط حلفائها
معا وستتمكن من تدمير عدوتها الدولة (ب) وفي حالات نادرة اخرى، فان دولة
(أ) تتوقع ان تجد نفسها في مواجهة تحالف من قبل الاعداء، فعلى المستوى القريب
فان الاتجاهات المركزية المعتدلة لتوزيع ناتج التحالفات وتكوين الاحلاف سيواجه
بشكل كاف، ولكن على المدى البعيد فان توازن القوى المتعدد الاقطاب يجب ان
يتوقع قيام تغييرات جوهرية على المستوى الداخلي للدول وعلى المستوى
الدولي.^(١)

ج- الانتقادات على نظام تعدد الاقطاب

أولاً: ان النظام المتعدد الاقطاب يزيد من النزاعات الدولية، ففي نظام توازن القوى
ثنائي القطبية يمكن ان تحدث عدة نزاعات ولكنها ترجع في الاصل الى نزاع
واحد بين طرفي الصراع. في حين تنتشعب النزاعات في ظل النظام المتعدد
الاقطاب وتنتشر اهتمامات اللاعبين على كافة انحاء النظام، وهكذا فان مصالح
وطنية سوف تنتشعب وبشكل حتمي ان المصالح الوطنية هي اندماج مركب
للمواقف مثل التقاليد والموقع الجغرافي والقوة الاقتصادية والعسكرية والتوجه
الايديولوجي والهيكل الحكومي. وبما ان عدداً كبيراً من اللاعبين هم من الكبار
في النظام المتعدد الاقطاب فهذا يعني وجود مدى محير للمطالب والمصالح
المراد تحقيقها. وكلما زاد سلم المطالب كلما اصبح صعباً المؤامنة بينها.
وهكذا فان التعددية مع كثرة التنوع في الدول والمطالب، ستعمل على زيادة
الصراعات.^(٢)

(١) Deutsch Karl and Singer David. Op.cit., P. 323-324.

(٢) Rosecrance Richard A. "Bipolarity, Multipolarity and the Future" Op.cit., P. 329.

ثانياً: اذا كان نظام تعدد الاقطاب متجانس كما يروج له انصاره، فانه حتى التوزيع الواسع الانتشار للأسلحة النووية سوف لا يساهم في عدم استقرار النظام، وبدخول دول جديدة فان تركيزها على الاهتمامات الوطنية سوف يقلل من الانشغالات على الرغم من ان زرع اسلحة نووية اخذ ينظر اليه بوصفه مسألة خطيرة فانه يعني بان التعددية القطبية تقر بالنزاعات الكامنة. وان الدول هي بطبيعتها مغامرة الا اذا ادركت نفسها مدعوة لتكون طرفاً في النزاع، وان خصائص التعددية لا ترجع الى نقص في المصلحة او الاهتمام، انها تتصف بمعرفة سياسية عالية لافضاح ومواقف الدول الاخرى، ان الاتصالات بين اطراف النظام هي ضرورية ومنذ ان ترتبط بالمصالح الوطنية فانها تعمل على توليد التناقضات ومع وجود الاسلحة النووية فان التناقضات تصل بالنظم الى حالة الاستقرار.^(١)

ثالثاً: ان نظام تعدد الاقطاب ينطوي على حالة من اللاتاكدية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية فان أي تعديل في الموقف النسبي لكلا القطبين هو مهم لكل النظام. والتغيرات هي بسيطة نسبياً للتمكن بينما في النظام المتعدد فان تغييراً منفرداً في ترتيب التحالف او في النتائج العسكرية هي مسألة تحسب نتائجها بصعوبة. فضلاً عن ان التعددية تثير صعوبات لصناع القرار والنتائج يمكن ان تكون غير معروفة والفرص تصبح صعبة جداً. ومنذ ان تثير التعددية تعقيدات كثيرة فان النظام يواجه صعوبات في تحقيق الاستقرار والحرب قد تحدث ليس بسبب فشل الارادة ولكن من خلال سوء الفهم.^(٢)

(١) Ibid, P. 329.

(٢) Ibid, P. 329-330.



لصویر

احمد یاسین

لوینر

@Ahmedyassin90

الفصل السابع نزع السلاح وضبط التسلح

البحث الأول

اطار نظري في نزع السلاح وضبط التسلح

أولاً: مفهوم نزع السلاح وضبط التسلح

يعد مصطلح نزع السلاح Disarmement اقدم من مصطلح ضبط التسلح Arms Control ويعني نزع السلاح "التدمير الشامل للأسلحة والتخلص من القوات المسلحة" ^(١) ان نزع السلاح ينطوي على فكرة قيام عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال، وهذا يعني التخلي عن الاسلحة والمعسكرات وحل القوات المسلحة وعدم الابقاء على اية قوة سوى القوة الضرورية من الشرطة من اجل حفظ النظام. وتحدث عمانوئيل كانت عن الغاء الجيوش، وكانت فكرة خيالة تعكس عالم غير موجود بالفعل، وهي مسألة لا تتفق مع طبيعة الانسان والمجتمعات الانسانية اذ اصبحت الدول على قناعة تامة بانها غير قادرة للتخلي عن وسائل الحرب. بعبارة اخرى انها اصبحت غير قادرة عن التخلي للدفاع عن مصالحها. صحيح ان تدرجية الدول كبيرها وصغيرها تختفي في هذا العالم المنزوع من السلاح، ولكن قيام نظام بدون تدرجية للقوة وبدون احتكار للقوة هو في واقع الامر غير ممكن ادراكه ^(٢). كما يرى البعض بانه حتى لو تم تدمير كل الاسلحة في العالم فان ذلك لا يلغي مشكلة القوة طالما تستمر الدول ذات السيادة في البقاء، فالقوة الوطنية الثابتة تحت شكل موارد اولية وقوة بشرية يمكن ان تترجم الى قوة عسكرية متاحة تحت ظل اهواء الدول الفردية. ^(٣)

(١) Couloumois Theodore and Wolfe James. Op.cit., P. 233.

(٢) Aron Raymond, Op.cit., P. 629.

(٣) Hartmann Fredrick, Op.cit., P. 263.

ان مفهوم نزع السلاح ينطوى على عموميات واطلاق وربما يكون من غير المرغوب اذا ما حاولنا تحقيقه لانه يؤدي الى قيام توترات وعدم ثقة متبادلة ويصبح من الصعب جدا تحقيقه. وربما يكون من الانسب اختيار بعض الانواع من الاسلحة من اجل التخلص منها او تلك التي ينتج منها بشكل متكرر وتكون اكلافها عالية. (١)

واذا اصبح غير ممكن الغاء الجيوش في عصرنا الحاضر، في عصر تتنازع فيه الايديولوجيات، فان خفض التسلح اصبح الهدف الامثل ليس بسبب التفاوضي عن فكرة الغاء الجيوش وانما لانها هدف غير واقعي. فالدول قد قطعت اشواطا كبيرة في التسلح، بل انها اخذت تتفنن في انتاج اسلحة اكثر تطورا من السابق. ويلعب تطور التقنية دور لا يمكن نكرانه في هذا الشأن، وعليه فقد ظهر مصطلح ضبط التسلح Arms Control ليعكس واقعية اكبر في العلاقات الدولية. وهو مصطلح اشمل من نزع السلاح، فضلا عن انه يتماشى مع طبيعة تطور الواقع الدولي. وفي الوقت الذي كان السوفيت يتحدثون في الخمسينات عن نزع السلاح بسبب رغبتهم في تحقيق نزع السلاح الشامل فان الامريكان وحتى عام ١٩٥٩ استخدموا مصطلح تنظيم التسلح. ومنذ ذلك الوقت استخدم الامريكان مصطلح ضبط التسلح Arms Control اذ كانت الولايات المتحدة تصر على اجراء تخفيضات جزئية وتدعو الى رقابة فعالة. والاكثر من هذا وذاك ان كلا الطرفين المتصارعين قد اقتنعا انذاك بان الاسلحة النووية هي مسألة لا يمكن التخلي عنها. (١) ان ضبط التسلح لا يعني الغاء السلاح بقدر ما يعني تنظيم التسلح والاحتفاظ بمستويات معينة من الاسلحة فهيوتهم "بمستوى الاسلحة وخصائصها وتوزيعها واستخدامها" (٢) فضبط التسلح لا يعني الغاء الجيوش كما يدعو اليه نزع السلاح، وانما يبقيا في حوزة الدول (٣). وهكذا اذ كان نزع السلاح يعني "عملية تخفيض او الغاء الاسلحة" فان ضبط التسلح يشتمل على الجهود التي تنظم التسلح من اجل جعل وقوع الحرب اقل احتمالا والتخفيف من اثارها اذا ما وقعت. (٤)

(١) Quester George "The Continuing Problems of International Politics" The Dragon Press, U.S.A. 1974. P. 49.

(٢) Hassner Pierre "L'arms Control" Revue Franaise de Science Politique Vol XIII n 4 Decembre 1963. P. 1023.

(٣) Zorgoibe Charles, Op.cit., P. 336.

(٤) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٢، ص ٢٨٦.

(٥) Laurence Martin "Arms and Strategy: an International Survey of Modern Defense" Weidnfeld and Nicolson, London, 1973. P. 239.

ويعرف كل من بادلفورد ولنكولن مصطلح ضبط التسلح بأنه "ينطوي على نزع تحديد الأسلحة، تنظيم التسلح وعلى امتلاك وطرق استخدامه" ^(١) ويعرفه كل من كولومبس وولف بأنه "يتضمن تحديد بعض الأنواع من الأسلحة أو تخفيض مستويات التسلح" ^(٢) ويعرفه روبرت بووي بأنه "يتضمن أية اتفاقية بين عدة قوى لتنظيم بعض جوانب قدراتهم العسكرية أو قدراتهم الكامنة". ^(٣)

وضبط التسلح يمكن أن يتحقق بدون إجراء خفض في السلاح أو يمكن أن يأخذ شكل نزع السلاح غير المسيطر عليه. وقد يتون ضمناً مثل إيقاف التجارب الذرية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للفترة ١٩٥٨-١٩٦١، وكذلك إيقاف الاتحاد السوفيتي لتجاربه الذرية من جانب واحد عام ١٩٨٥ والذي جدد لأربع مرات حتى ٢٦ شباط ١٩٨٧، أو يأتي في إطار معاهدات صريحة مثل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣، كما أن مفهوم ضبط التسلح يتسع لما وراء خفض الأسلحة ليشمل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ويشمل كذلك الخط الأحمر بين موسكو وواشنطن لمنع استخدام القوة نتيجة سوء الفهم أو سوء التقدير. ^(٤)

وعلى الرغم من الفوارق بين مفهومي نزع السلاح وضبط التسلح إلا أنهما يستخدمان بشكل متبادل أحياناً. ^(٥)

ثانياً: أنواع نزع السلاح وضبط التسلح:

أ- من حيث الشمول

١- نزع السلاح الشامل: هو ذلك النوع من نزع السلاح المسيطر عليه بشكل فعال ومضمون ويتطلب الإلغاء الكامل للقوات المسلحة الوطنية وإلغاء كل الأسلحة التي تمتلكها الدول ويشمل كذلك مراكز إنتاجها. ^(٦)

(١) Padelford and Lincoln "The Dynamics of International Politics" Op.cit., P. 417.

(٢) Coulombis and Wolfe, Op.cit., P. 233.

(٣) Bowie Robert "Basic Requirement of arms Control" in Arms and Foreign Policy in the nuclear age" ed by Milton Rakov, Oxford University Press, 1972, P. 370.

(٤) Padelford and Lincoln "The Dynamics of International Politics, Op.cit., P. 417.

(٥) Laurence Martin, Op.cit., P. 239.

(٦) Grenville Clark et Sohn Luis "La Paix Par La Droit mondial" traduit Par Francis Gerard ed P.U.F. Paris, 1961, P. 333.

٢- نزع السلاح الجزئي: وهو مرادف لتخفيض السلاح، وينطوي على اجراء تخفيضات متبادلة في مستويات التسلح كميًا ونوعيًا. وقد يكون مرحلة أولى من مراحل تحقيق نزع السلاح الشامل، وربما يشمل نوعًا من الأسلحة دون غيره كما هو الحال في نزع السلاح البحري قبل الحرب العالمية الثانية. (١)

ب- من حيث عدد الاطراف:

١- نزع السلاح من جانب واحد: وذلك حينما يعمد طرف واحد على نزع سلاحه بشكل منفرد، فقد لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا الى تخفيض عدد قواتها المسلحة بشكل منفرد بعد الحرب العالمية الاولى (٢). وكذلك قامت بعض الدول الكبرى بتخفيض سلاحها بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد قررت بريطانيا تقليص انفاقها العسكري وتخفيض حجم قواتها المسلحة بنسبة ٤٠% (٣). وكذلك مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق بوش لخفض الترسانة الامريكية التكتيكية البرية وهي عبارة عن الصواريخ النووية الهجومية القصيرة المدى وقذائف المدفعية النووية. ومعظم هذه الأسلحة كانت منتشرة في اوروبا وبعضها في آسيا والبعض الآخر في امريكا نفسها. وكذلك ازالة صواريخ كروز من السفن والغواصات والغاء حالة التأهب في كافة القاذفات الاستراتيجية والغاء كل الخطط لانتاج الصواريخ ذات القواعد المتحركة ام اكس. (٤)

٢- نزع السلاح متعدد الاطراف: وذلك حينما تتفق عدة دول على اجراءات لنزع السلاح فيما بينها مثل معاهدة واشنطن البحرية لعام ١٩٢٢ (٥) ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية لعام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٩٦.

ج- من حيث المستوى:

١- خفض التسلح (نزع السلاح الجزئي كما يسمى احيانا): ويتضمن اتفاق متبادل حول خفض مستويات الأسلحة بين الدول ويمكن ان تكون هذه التخفيضات

(١) اسماعيل، عبد الفتاح محمد "جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح" رسالة دكتوراة في العلوم

السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٢-٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) الدستور الاردنية العدد ٨٥٩٦ في ٢٩ تموز ١٩٩١.

(٤) الاهرام المصرية العدد ٣٨٢٨٦ في ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١.

(٥) اسماعيل عبد الفتاح محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥.

على المستوى العالمي او على المستوى الاقليمي. وان المثل على نزع السلاح الاقليمي اتفاقية راس باكو (١٨١٧) بين الولايات المتحدة وبريطانيا والتي ادت الى اخلاء البحيرات العظمى من الاسلحة. وبعد الحرب العالمية الثانية تبنت فنلندا والنمسا عام ١٩٥٥ سياسة الحياد وقبلت تقييد اسلحتهما. وان اكثر الامثلة انطباقا على النهج الاقليمي هو معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (١٩٦٧) والتي من خلالها التزمت اثنتان وعشرون دولة من دول امريكا الوسطى والجنوبية بعدم ادخال الاسلحة النووية الى اقليمها (١) واخرها كانت معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية في ١١ نيسان ١٩٩٦.

٢- الحد من التسلح: ويتضمن اتفاقات بين دولتين او اكثر لتحديد السلاح مثل تقييد بيع السلاح ومنع نقل التقنية العسكرية الى بلد ثالث. ويشمل كذلك وضع سقف للاسلحة وكذلك القواعد الاتفاقية للقانون الدولي التي يكون غرضها تقييد مدى ودرجة التدمير التي تسببها الحروب. (٢)

د- من حيث الارادة:

١- نزع السلاح الاجباري: ويكون تحت نوعين من الظروف:

الحالة الاولى: وذلك حينما يفرض على دولة معينة كعقوبة نتيجة لخسارتها الحرب.

الحالة الثانية: ويتم بموجب شروط اتفاق متبادل بين الدول على نزع السلاح.

والمثال على الحالة الاولى هو نزع سلاح المانيا بعد الحرب العالمية الاولى. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر فان الدول المنتصرة في الحرب قد فرضت نزع السلاح على الدول الخاسرة. واحيانا يكون نزع السلاح كاملا كما هو الحال بالنسبة لالمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد خسارة بروسيا امام نابليون عام ١٨٠٦ تم تقييد جيشها الى (٤٢٠,٠٠٠) جندي ثم تم تقليص جيشها الى (١٠٠,٠٠٠) جندي بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الاولى ومنعت من انتاج السلاح كليا.

ان مشكلة نزع السلاح الاجباري تتمثل بالابقاء على قوات الدول المنتصرة في اراضي الدولة المنحدرة لاغراض المراقبة وربما يعد ذلك بمثابة احتلال جنيد والمشكلة تكون اكبر بعد انسحاب القوات من اراضي الدولة المنحدرة، اذ يصبح من الصعب التأكد من متابعة التقييدات عليها وقد استطاعت المانيا بعد الحرب العالمية

(١) Couloumbis and Wolf, Op.cit., P. 234.

(٢) Hortmann Fredrick, Op.cit., P. 264.

الاولى من الافلات من التقييدات التي فرضت عليها. ويصبح عندئذ من الصعب التأكد من ان الدولة المنحدرة تقوم بتطبيق القيود التي فرضت عليها. كما ان اعادة تسليح الدولة التي تم نزع سلاحها قد تعاد مرة ثانية وذلك حينما يفقد التحالف وحدته. والامر الاصعب هو انه على الرغم من تسريح الجنود وتدمير الاسلحة يبقى هناك اعداد من الرجال الذين يمكن تعبتهم مجددا ويصبح بالامكان اعادة تصنيع السلاح. ومن اجل ضمان نزع سلاح دولة في العصر الحديث فانه يجب تدمير طاقاتها الصناعية. وبالرغم من قرار الولايات المتحدة لمثل هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية فان الحلفاء لم يذهبوا اكثر من نصوص معاهدة بوتسدام في تخفيض المستوى المسموح للانتاج الصناعي في المانيا^(١) ولكن في حالة نزع سلاح العراق بموجب قرار مجلس الامن (٦٨٧) الصادر في عام ١٩٩١ نجد ان مجلس الامن قد قرر تدمير جميع اسلحة الدمار الشامل الذرية البيولوجية والكيميائية ومنع انتاجها وعدم جواز انتاج وتدمير الصواريخ التي يزيد مداها عن (١٥٠) كم وتم تشكيل لجنة خاصة تابعة لمجلس الامن لتنفيذ ذلك.^(٢)

٢- نزع السلاح الطوعي: وهو نزع السلاح الذي يتم بإرادة الدول الطوعية، ويمكن ان يكون ثنائي مثل معاهدة راش باكو (١٨١٧) او يكون متعدد الاطراف مثل مؤتمر لاهاي الاول (١٨٩٩) ومؤتمر لاهاي الثاني (١٩٠٧) وكذلك ما وقع من معاهدات في مطلع هذا القرن وما جرى في الوقت الحاضر.^(٣)

ثالثا: المداخل النظرية لنزع السلاح وضبط التسليح

أ- نزع السلاح المتعدد الاطراف والثنائي والمنفرد

١- نزع السلاح المتعدد الاطراف: ويقصد به اجراء مفاوضات حول ضبط التسليح بين عدة دول من اجل التوصل الى اتفاقية ويحقق هذا النوع من المفاوضات عدة فوائد. اذ يكون بمقدور الدول الصغرى ودول عدم الانحياز المشاركة في المفاوضات. وان مشاركة عدد كبير من الدول يضمن نتائج ايجابية على المفاوضات اذ سيزيد من مساحة الدول الملتزمة بتنفيذ بنودها ويشجع الدول الاخرى على ان تحذو حذوها. وسيساعد ذلك على توسيع مساحات ضبط

(١) Ibid, P. 266.

(٢) قرار مجلس الامن (٦٨٧) للقسم ج - نص القرار في مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٥)

يوليو ١٩٩١، ص ١٣٣-١٣٧.

(٣) Ibid, P. 266.

التسلح وتحقيق السلام الذي هو احد اهدافه الرئيسية. وفي عام ١٩٦٢ فان ثمانية دول من عدم الانحياز قد ادخلت خطة ادت الى التوصل الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣. وان الدول الصغرى قد ساعدت في التوصل الى معاهدة حول حظر انتشار الاسلحة النووية ١٩٦٨. بالاضافة الى ذلك لعبت المناقشات المتعددة الاطراف في جذب اهتمام الرأي العام الدولي الذي يمكن ان يمارس ضغوطه على الحكومات للانضمام الى اتفاقيات نزع السلاح، كما تساهم المفاوضات المتعددة الاطراف الى حد بعيد في وقف انتشار الاسلحة النووية وهو ما يشكل واحدا من المساعي المبذولة دوليا لايقاف انتشار السلاح النووي، لا سيما الى الدول الصغيرة، وهذا ما نشاهده حاليا من جهود دولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن عندئذ القضاء على السوق السوداء في مجال اليورانيوم. ولكن مما يعاب عليه هو ان المفاوضات المتعددة الاطراف تأخذ وقتا طويلا للتوصل الى الاتفاق في الوقت الذي تتوصل فيه التجديدات التكنولوجية الى اسلحة بشكل يفوق سرعة مفاوضات ضبط التسلح. (١)

٢- نزع السلاح الثنائي: ويقصد به ان تقتصر مفاوضات ضبط التسلح بين دولتين فقط ويشار هنا الى المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، حاليا روسيا الاتحادية، حول ضبط التسلح. وتقتصر المفاوضات على الدول التي هي اكثر قوة وتحمل المسؤولية لاستخدام الاسلحة النووية. ومما يؤخذ عليها هو استمرار الصراع حتى بعد التوقيع على الاتفاق. فعلى سبيل المثال ازدادت التجارب الذرية بعد التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣. ومثال اخر ان التحديدات الكمية على الاسلحة الاستراتيجية بموجب معاهدة سالت (١) لعام ١٩٧٢ قد ادت الى سباق نوعي في الاسلحة وخصوصا في الرؤوس الحربية. ولهذا يرى البعض ان من عيوب الاسلوب الثنائي هو انه يؤدي الى الزيادة في سباق التسلح. كذلك ان هذا الاسلوب يعمل على استبعاد الدول الاخرى مما يضعف من درجة الالتزام بالمعاهدات الدولية لضبط التسلح. ومع ذلك فان الاسلوب الثنائي قد بين بان بإمكان طرفين متناقضين عقائديا الدخول في اتفاقيات ضبط التسلح ويجاد اجواء ملائمة للتعايش بدل الحرب الباردة كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة

(١) Carlton David and Schaerf Carlo "Arms Control and Techological Innovation" Croom Helm, London, 1977, P. 25-26.

والاتحاد السوفيتي. ^(١) وكما يحدث حاليا بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة.

٣- نزع السلاح المنفرد: ويقصد به اجراء نزع السلاح من جانب واحد دون ان يقابل ذلك التزام مماثل من قبل الطرف الاخر. ويتميز هذا النوع من نزع السلاح بالسرعة والمرونة والكلفة المنخفضة. اذ سيكون بمقدور هذا الطرف الذي ينزع سلاحه ان يختار المجال الذي يراه مناسباً لخفض او الغاء الاسلحة وبأقل كلفة ممكنة. ان المساوئ الرئيسية لهذا النوع تتمثل في انعدام الرد من الطرف المقابل. فكل طرف يقرر بنفسه اية قوة او اسلحة يرغب في تخفيضها على امل أن يتخذ خصمه خطوات مماثلة. ان المنهج المنفرد مرن الا انه قد ينقلب عكسيا اذا لم تكن ثمة استجابة مماثلة من قبل الطرف الاخر. والمشكلة هنا تتمثل في ان خطوة نزع السلاح المنفرد قد لا ينظر اليها من قبل الخصم بمثابة اجراء حقيقي لنزع السلاح. لو كانت الولايات المتحدة قد سحبت اثناء الحرب الباردة، اسلحتها النووية التكتيكية بيرشنغ من غرب اوروبا، على سبيل المثال، فلربما لم ينظر اليها السوفيت بمثابة علاقة تدل على مساعي لضبط التسلح، ولكن بمثابة خطوة امريكية للتخلص أو لتبديل انظمة اسلحة قديمة. وقد قامت الولايات المتحدة بخفض اسلحتها النووية التكتيكية في غرب اوروبا الى (٣٥٠٠) سلاح بدون رد مقابل من قبل الاتحاد السوفيتي ^(٢) وكذلك شاعت في بريطانيا فكرة نزع سلاح بريطانيا دون مقابل، وهي فكرة اقترحها حزب العمال اثناء الحرب الباردة ولكنها بقيت مجرد اراء مثالية.

ب- نزع السلاح الشامل ونزع السلاح الجزئي

ان نزع السلاح الشامل هو ذلك النوع من نزع السلاح الذي يتعامل تقريبا مع جميع المشاكل المتعلقة مثل الحظر الشامل على التجارب الذرية وايقاف انتاج المواد الانشطارية وخفض وازالة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات البرية والقاذفات الاستراتيجية والصواريخ الباليستكية العابرة للقارات البحرية، وحظر التجارب على الاسلحة الاستراتيجية وانظمة الايصال وحظر الاسلحة النووية التكتيكية الجديدة والقبول بكل المعاهدات الاقليمية لاقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلام في العالم وتجميد وتخفيض الاسلحة التقليدية ومنع بيع الاسلحة الى بلدان العالم الثالث. ويرى البعض بان هذا المنهج غير واقعي وغير

(١) Ibid, P. 28.

(٢) Ibid, PP. 28-29.

عملي في ميدان نزع السلاح^(١) اما نزع السلاح الجزئي فيقصد به نزع او خفض اسلحة معينة من اطراف الصراع، وقد يكون على شكل خطوة خطوة وهو اكثر عملية وواقعية في منهاج نزع السلاح.^(٢)

ج- نزع السلاح الاقليمي والعمودي

ويقصد بنزع السلاح الاقليمي منع انتشار السلاح الى دول اخرى مثل منع انتشار الاسلحة النووية. اما نزع السلاح العمودي فيقصد به ان تقوم الدول المالكة للأسلحة مثل الاسلحة النووية بنزع سلاحها او تخفيضه او الحد منه. وطرح البعض بان هناك علاقة سببية بين الاسلحة وسياسات الامن للدول المالكة للأسلحة النووية وبين القرارات اللاحقة التي تتخذها الدول غير المالكة للأسلحة النووية حول امكانية او عدم امكانية تطوير الحصول ونشر الاسلحة النووية في مستوى معين. وطبقا لسياسات الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية فان الاهداف العسكرية والهيبة السياسية هي امور مهمة وتبين بان نوع الوضع بين القوى العظمى يمكن ان يقلل من انتشار الاسلحة النووية في الدول غير الحائزة عليها. فهناك الوضع العالي، الوضع المنخفض الاقصى، الوضع المنخفض المعتدل. ففي الوضع العالي، تزيد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا من الفجوة في قدراتهم العسكرية بينهم وبين الدول المالكة للأسلحة النووية الاخرى والدول غير المالكة لها وذلك بالابقاء على اختراعات الاسلحة النووية وبالتهديد باستخدام مثل هذه الاسلحة بالاساليب العسكرية والدبلوماسية فان القوى العظمى ربما تكسبون في هذه الظروف قدرة على ايجاد ضمانات امنية للدول الاخرى وتعمل على تقليل الرغبة عند هذه الدول من اجل الحصول على الاسلحة النووية. وفي الوضع المنخفض الاقصى فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعملان على تقليص الفجوة بين قدراتهم العسكرية وبين القدرات العسكرية للدول المالكة للأسلحة النووية الاخرى والدول غير المالكة لها وذلك بالابقاء على الاختراعات للأسلحة النووية وتقييد مستوى التطور النوعي للأسلحة النووية وذلك بالاعتماد على استخدام التهديد بالاسلحة النووية ضمن اطار محدد بالاساليب العسكرية والدبلوماسية. ان الضمانات النووية الامنية للدول الاخرى لا يمكن اعطائها وتتعهد الدولتين العظميين كلاهما بالان تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية وهكذا تتوقف هذه الاسلحة بان تكون ذات جاذبية لأولئك الذين يسعون للحصول عليها.^(٣)

(١) Ibid, P. 30.

(٢) Ibid, P. 30.

(٣) Ibid, P. 30-31.

د- المنهج القانوني في نزع السلاح

لقد اعطيت الاعتبار لدور القانون الدولي فيما يتعلق بضبط التسلح فالقانون الدولي قد اوجد لمنع الصراعات المسلحة والعمل على حلها وفرض العقوبات. ومن اجل منع النزاعات، فان القانون الدولي يوفر هيكلًا دوليًا وقواعد للسلوك فقواعد القانون الدولي المتعلقة بالاسلحة والتعايش السلمي وحقوق الانسان والسكان والتلوث والصحة قد وضعت. ولحل الخلافات فان القانون الدولي يساعد على تطوير الحل السلمي على اساس طوعية، وانه يوفر بدرجات مختلفة، العمل الجماعي. وفي ميدان ضبط التسلح يلعب القانون الدولي دورا مهما لان الدول تعتمد اكثر فاكثرا على الاتكال عليه. ولا يوجد هناك سبب يدعو للاعتقاد بان القانون الدولي لا يستطيع تقديم المساعدة في ضبط التسلح طالما تمتلك الدول ارادة سياسية. ومع ذلك، هناك من هو على درجة عالية من الشك حول الحكمة من تنظيم ضبط التسلح وبالتاكيد في الجانب القانوني. ولا زال هناك نقاش يدور حول ما اذا كان القانون الدولي ام لا قانونا غربيا، وبالنتيجة انه يتحيز ضد بلدان العالم الثالث، وبالرغم من ذلك فان هناك من يعتقد بان الامم المتحدة في الوقت الحاضر قد استطاعت ان تعمل وبنجاح على تطوير قواعد قانونية لصالح جميع بلدان العالم اكثر من كونها قواعد قانونية غربية. (١)

هـ- نزع السلاح في الجوهر والشكل

ان الفرق بين المنهج في الجوهر والشكل لضبط التسلح هي مسألة مهمة ويعرف نزع السلاح في الجوهر بانه "يشير الى تفاصيل نصوص المعاهدة حول انظمة الاسلحة المختلفة" وان نزع السلاح في الشكل يعني مجرد توفير طريقة للمنهج. ان اتفاقيات حظر التجارب يعطي مثالا على نزع السلاح في الجوهر، المثال على نزع السلاح في الشكل هو خطة مرنة لاقتطاعات شاملة بنسبة معينة لعدد من السنوات واكثر اهتماما من نصوص الاتفاقيات حيث ربما يكون الهدف هو التحسين العام للاجواء الدولية التي تجسدها هذه الاتفاقية المرنة. ان الدوافع وراء اتفاقات سالت ربما هي تجسيد للمنهجين. وطبقا لما يراه البعض ان الولايات المتحدة قد اقتصعت بان اتفاقيات سالت سوف تخلق اجواء سياسية والتي تساهم بدون شك في تحسين العلاقات الامريكية - السوفيتية وهذا بدوره يؤدي الى التطور الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وتحديث الحياة السوفيتية، وبالنتيجة العمل على كبح التوجهات العدوانية السوفيتية كما تراه الولايات المتحدة. وان الاتحاد السوفيتي من جانبه له عدة اهداف:

(١) Ibid, P. 32.

أولاً: انه سعى لايقاف تطور انظمة السلاح الامريكية وتجنب مابقا تكنولوجيا للتسلح مع الولايات المتحدة التي هي اكثر تفوقا منه والتخلص من خطورة الصواريخ المضادة للصواريخ وربما كان يثك في فاعلية صواريخه المضادة.

ثانياً: لقد اراد الاتحاد السوفيتي اعلان نص رسمي بان المساواة مع الولايات المتحدة قد تم التوصل اليها.

ثالثاً: ان السوفيت قد اهتموا في الحصول على المساعدة في ميدان الحاسبات الالية المتقدمة في حقل ادارة المهارات وفي تطوير الموارد الكثيرة في سيبيريا وهكذا فقد تأملوا بان الاتفاقيات حول الاسلحة ربما تؤمن هذه الاهداف.

رابعاً: ان السوفيت ربما ارادوا التاكيد من ان الولايات المتحدة لم تصل الى تفاهم اساسي مع الصين. ^(١)

مناهج ديفيد سنجر لدراسة ضبط التسلح

حدد ديفيد سنجر ثلاثة مناهج لدراسة ضبط التسلح:

١- منهج التوترات - أولاً: ويقصد به ان حل التوترات الدولية يتطلب ايجاد حالة من التقارب بين الشعوب والعمل على احلال التسامح والفهم والاحترام المتبادل محل النزاعات. وبالنتيجة فان هذه المواقف الجديدة ستتؤثر بدورها على العلاقات الدولية وستعمل على تهدئة التوترات الدولية. كما ان النخب الوطنية لن تجد عندئذ اية جدوى في ادامة التكاليف الباهضة للترسانات العسكرية. ومع هذا الانجاز ستأتي الارادة في ضبط التسلح، في الاقل للوصول الى منهج اكثر مرونة في مفاوضات نزع السلاح. ويعتقد سنجر بان هناك دورا كبيرا للمواقف الشعبية في دفع صناعات القرار بالتوجه الي سياسة ضبط التسلح وهناك اعتبارات رئيسة ثلاثة في هذا الصدد:

أ- وجود اهتمام رئيس للنخبة بالامن القومي.

ب- وجود ضرورة قصوى للدعم الجماهيري في برنامج التسلح.

ج- وجود سهولة للحصول على هذا الدعم.

ان الاسناد الشعبي مهم جدا لدعم ادراك شدة التهديد الخارجي من قبل صانع القرار ان كل نخبة تدرج القوات العسكرية للقوة الاخرى او القوة المعادية لها بوصفها هدفا عدوانيا اذ تنقل النخبة هذا الادراك الى الشعب. وان التوترات بين الدول تجعل من الصعب بل من المستحيل تقليل التوترات بين الشعوب، طالما تبقى

(١) Ibid. P. 33.

كل امة تتمسك بالقدرة على شن الحرب العدوانية. واذا ما كان هذا الادراك متبادلا فانه يصبح من الصعب القضاء على التوترات. هنا يعد نزاع السلاح الوسيلة الاولى للقضاء او لاستئصال التوترات. (١)

٢- منهج حل التوترات: يرى جورج كينان ان أي بحث عن نزع السلاح هو كمن يضع العربة امام الحصان. اذ ان أي تخفيض للتسلح يجب ان يعتمد على حل النزاع. وان نزع السلاح غير ممكن طالما لم تحل القضايا السياسية التي ينظر اليها بوصفها مسائل حيوية. ويقول سلفادور مادراياكا بأن "السلم يجب ان يسبق نزع السلاح ولا يتبعه، وان الحرية يجب ان تسبق السلم" ويقترح منهج الحل السياسي بان الخطوة الاولى يجب ان توضع لتحديد مناطق الصراع وتحديد مصالح الاطراف المتعارضة. ويكون عندئذ بالامكان السعي لاجراء مفاوضات لحل واقعي. وكما يوضحه جورج كينان فان هذه العملية تتطلب معالجة الصراعات من اجل ايجاد الحلول لها. (٢)

٣- منهج التسلح - أولا: يرى هذا المنهج بان النزاعات التي لا تجد لها حلا وكذلك التوترات المرافقة لها ستقود الامم حتما الى تبني برامج التسلح. ان موقف التسلح - اولا يقترض بان هناك بين الامم التنافسة والتي تتسلح بشكل خطير مستوى عال من التوتر. والاكثر من ذلك، طالما زاد الانفلات في عملية التسلح فان التوترات لا يمكن تخفيضها والصراعات لا يمكن حلها. فضلا عن ان الاسلحة قد اضافت متغيرا جديدا الى التعادل. وان النقطة التي ينبغي التاكيد عليها هو انه طالما تظهر النزاعات السياسية والتوترات بشكل طبيعي قبل سباق التسلح، فانه لا يتبع ذلك انها ستخفض بشكل يسبق سباق التسلح. ان القيام بأي نزع لاسلح جدي يتطلب توفر اوضاع خالية من التوتر. وفي عالم تكون فيه المتغيرات السياسية الرئيسية صعبة الحل فان ضبط التسلح هو مسألة صعبة جدا. اذن وفقا لانصار هذا المنهج ان التخطيط لاجراء خفض شديد للتوترات او حل القضايا السياسية يجب ان يسبق القيام بجهود خفض التسلح. (٣)

(١) Singer David "Deterrence, Arms Control and Disarmament" Ohio State University Press 1962, P. 174-176.

(٢) Ibid, P. 177.

(٣) Ibid, P. 180.

المبحث الثاني

دوافع نزع السلاح وضبط التسلح

١- الأسباب الاقتصادية: يكاد يتفق المعنيون في الشؤون الدولية بأن الأسباب الاقتصادية تحتل منزلة مهمة في دفع الدول للمطالبة بنزع السلاح. إن سياسة سباق التسلح قد قادت الدول إلى انفاق باهض اتقل كاهلها، فهناك آثار سلبية على اقتصاد البلدان التي تنفق مبالغ باهضة للتسلح. ففي البلدان المتقدمة فإن القاعدة الاقتصادية المتينة تعمل على تقليل الآثار السلبية للمصروفات العسكرية ومع ذلك فإن سياسة الانفاق العسكري تكون في غير صالح القطاعات الاقتصادية الأخرى ويكون لها تأثيرات سلبية على مستوى الادخار وتؤثر على الاستثمارات الضرورية للتنمية الصناعية. ولهذا يصبح واضحاً بأن سباق التسلح في البلدان المتقدمة تكون له نتائج مماثلة للبلدان النامية بما يؤدي إلى خلق الاستثمار الموجه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بالتأكيد يكون أكثر وضوحاً في البلدان الأقل تقدماً. (١)

إن الجانب السلبي للانفاق العسكري يكمن في كون الانتاج العسكري يشكل جزءاً من الناتج الوطني الإجمالي فإنه يتميز عن الأشكال الأخرى لأنه لا يؤدي إلى الاستهلاك المباشر ولا إلى زيادة طاقة الانتاج. وفي الواقع إن الخسارة التي يفرضها الانفاق العسكري يمكن أن تقاس بالسلع والخدمات المدنية التي يمكن أن تعمل على انتاجها بغيابها. وبعبارة أخرى إن تكاليف انتاج السلع والخدمات العسكرية هي في الواقع التكاليف المفقودة لانتاج السلع المدنية. وعندما تكون عوامل الانتاج غير موظفة أو غير مستخدمة سابقاً في طاقتها الانتاجية فإن النفقات العسكرية يمكن أن تنشط الاقتصاد لفترة قصيرة ولكن على المدى البعيد تظهر هناك نتائج سلبية. (٢)

والمشكلة الكبرى تكمن في الدول الفقيرة أو تلك الدول ذات الموارد المحدودة إذ يشكل الانفاق العسكري عبئاً كبيراً والعجز الحاصل نتيجة لذلك لا

(١) Etudes des Consequences Economiques et Sociales de la Course aux armements et des dépenses Militaires" Desarmement - Serie d'etudes no. 19 Nations Unies, New York. 1989, P. 41.

(٢) Schlumdt Christian "Consequences économiques et sociales de la course aux armements" Nation Unies Economica, Paris, 1983, P. 83.

يمكن تمويله بدون ديون كبيرة الامر الذي يفترض اللجوء الى مصادر التمويل الوطنية والاجنبية. ^(١)

وفي حالة البلدان النامية فان جوهر الدين يمول بواسطة مصادر اجنبية والذي هو في اواسط السبعينات عبارة عن اتحاد من البنوك الخاصة الدولية. وفي كل البلدان ولا سيما في البلدان النامية، فان تمويل العجز يخلق ضغوطا تضخمية والتي تؤدي بدورها الى قروض جديدة من الخارج. ان الانتاج الوطني للسلاح لا يمكن ان يحقق النمو الا اذا كرس جزءا مهما من الاموال العامة للتنمية الارتكازية واقامة انظمة السلاح. كما ان استيراد السلاح يؤدي الى عجز في الميزان التجاري الامر الذي يقتضي الحصول على قروض جديدة. كما ان تصنيع السلاح لا سيما حينما يكون وليدا لا يلغي اللجوء الى استيراده من الخارج. بالاضافة الى ذلك فان البلدان المنتجة للسلاح يجب ان تشتري من الخارج الادوات الاحتياطية التي هي ضرورية لعملية الانتاج والتي لا يمتلكها المنتجون الوطنيون. ان مسألة انتاج السلاح في الداخل واستيراده من الخارج تعد من احدى اسباب الديون الخارجية. كما ان انتاج السلاح الذي يعتمد على الخارج وشراءه من الخارج ايضا يزيد من تفاقم مشكلة الديون الخارجية ويؤدي الى التضحية بالقطاعات الاخرى عند توزيع الموارد التي هي محدودة في الاصل. ان توسيع عمليات بيع السلاح في السبعينات تم تمويله بواسطة القروض من البلدان الممولة. ومنذ هذه الفترة فان السوق العالمية للسلاح قد اتسمت بالتنافس الذي جرى بواسطة الممولين الرئيسيين للسلاح. وفي نهاية السبعينات فان اكثر من نصف المستوردات للسلاح في البلدان النامية كانت ممولة بواسطة قروض التصدير. وان القيمة الكلية للدين العسكري العالمي للفترة ١٩٧٢-١٩٨٢ يبلغ ٨٦ مليار دولار أي حوالي ١٥% من الدين الكلي للبلدان النامية في عام ١٩٨٢ ^(٢) كذلك يشكل الاتفاق العسكري احد اسباب ظاهرة التضخم، لا سيما الزيادة السريعة لتكاليف التكنولوجيا العسكرية في السوق العالمية وان أي تحسين في التكنولوجيات العسكرية للطرف الخصم يؤدي بدوره الى زيادة وتحسين التكنولوجيات العسكرية لهذا الطرف وبشكل ذلك احد مشاكل الاتفاق العسكري الباهض الثمن ^(٣) كذلك زادت اسعار الاسلحة الحديثة بشكل اكبر بكثير من الاسلحة القديمة وكلما تطورت نظم الاسلحة زادت اسعارها. فهناك الطائرات التي لا تطير الا بالاستعانة بالحاسب الالكتروني والانظمة فائقة التقدم لوسائل الاتصال ومعدات الكشف والمراقبة التي تعتمد جميعها على الصناعات الالكترونية

(١) Consequences économiques et sociales, serie d'étude, Op.cit., P. 47.

(٢) Ibid, P. 47.

(٣) Ibid, P. 45.

والتي تقدر بنسبة ٢٠-٣٠% من انتاج الصناعات الالكترونية يوجد لاغراض الدفاع.^(١)

لقد ازداد الاتفاق العسكري خلال فترة الحرب الباردة بشكل ليس له مثيل ففي العام ١٩٨١ ازداد الاتفاق العسكري من ٥٥٠ مليار دولار الى ٦٠٠ مليار دولار هذا يعني تضاعف الاتفاق العسكري اربعة مرات منذ الحرب العالمية الثانية. وخلال ٣٥ عاما في فترات النشاط الاقتصادي كما هو الحال في فترات الركود فلن القطاع العسكري قد امتص من ٥ الى ٨% من الانتاج الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط الى اربعة اضعاف خلال السبعينات فان الاستهلاك النسبي للطاقة من قبل الصناعة العسكرية لم يتأثر لانه يحتكر في بعض الحالات بين ربع الى ثلاثة ارباع الاستهلاك الوطني الشامل للنفط^(٢) وقد بلغت النفقات العسكرية لعام ١٩٨٥ بين ٨٥٠ الى ٨٧٠ مليار دولار ويرجع ذلك الى التوتر في اجواء العلاقات بين العملاقين وحلفائهما وللفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ ازدادت النفقات العسكرية العالمية بنسبة ٣,٢% سنويا.^(٣)

٢- منع قيام الحرب

ان الغرض الاساس من ضبط التسليح يكمن في منع قيام الحرب. اذ ان امتلاك السلاح يزيد من الاغراء باستخدام القوة ويشكل سباق التسليح احد الاسباب المؤدية الى اندلاع الحروب. ويختلف المعنيون حول ما اذا كانت الاسلحة ام لا سبب قيام الحروب. اذ يعتقد البعض بان امتلاك السلاح يسبب التوتر ويزيد من المخاوف التي تضغط على عقول صناع القرار لشن الحرب. فالاستعداد العسكري عند دولة ما يزيد من مخاوف خصومها الذين يزدون بدورهم من استعدادهم العسكري ويحدث عندئذ سباق التسليح، والذي يسرع في اندلاع الحرب. في حين يعتقد اخرون بان منع الحرب لا يكمن في نزع السلاح لانه لا يؤدي الى القضاء على ارادة الاطراف في القتال، وبالتالي يرى هؤلاء ان المشكلة الرئيسة لا تكمن في نزع السلاح بقدر ما تكمن في ازالة الاسباب المؤدية الى اندلاع الحروب^(٤) وان القاء المسؤولية التامة لشن الحروب على عاتق الجيوش انما يعني اغفال حقيقة

(١) افراموفيتش، دراغوسلاف "القيود الاقتصادية على الاتفاق العسكري في منتصف الثمانينات" نزع

السلاح - مجلة دورية تصدرها الأمم المتحدة، المجلد التاسع، العدد (١)، ربيع ١٩٨٦، ص ٥.

(٢) Schmidt Christian "Les Consquences Economiques et Sociales, Op.cit., P. 81.

(٣) Nations Unis Etudes des Consquences Economiques et Sociales de la course aux armements, Op.cit., P. 6-8.

(٤) DYKE Vernon Van "International Politics" Op.cit., P. 396.

ان الجيوش ما هي الا ادوات لشن الحرب والحرب هي ظاهرة اجتماعية معقدة الى درجة كبيرة واسباب الحروب وفقا لهذا الرأي لا ترجع الى الاسلحة والجيوش وانما تكمن في تقصي جذور العدوانية والبحث في الاسباب الاجتماعية لظاهرة الحروب.^(١)

وفي الحقيقة ان الاراء التي تعكس وجهات النظر هذه قد نوقشت لسنوات طويلة وان الجهود المبذولة من اجل تحقيق نزع السلاح قد جاءت بنتائج محدودة كما ان المساعي التي بذلت من اجل تغيير عقول الناس لتتميم اجراءات السلام وحل الصراعات قد لا يمكن ان تكون فعالة اذ تبقى الطموحات عالية والجهود المبذولة اقل من ذلك بكثير.^(٢)

ومع ذلك يعمل نزع السلاح بدون شك على تغيير علاقات القوة ولو بدرجة معينة فالنول تحقق من جراء ذلك فوائد نسبية وانها تسعى لتحقيق بعض المكاسب نتيجة لتحسن الظروف. وعندئذ سوف لا يكون دور نزع السلاح اكثر من تقليل دمار الحرب عبر مراحلها الاولى وسوف يكون النصر حليف الطرف السذي هو اكثر استعدادا لاعادة التسلح. ومن ناحية اخرى فان اجراءات نزع السلاح يمكن ان تشجع بعض الحكومات للشعور بان مخاطر وتكاليف الحرب قد قلت وهذا ربما يجعلها اكثر اعتقادا بانه اصبح من الممكن تحقيق اهدافها التي تسعى لتحقيقها.^(٣)

ويساهم ضبط التسلح في تخفيف مخاطر الحرب في ميايين اربعة:

أولاً: تقليل احتمال وقوع الحرب بالصدفة الناجمة عن الاخطاء الميكانيكية او الاعلامية. ان التعامل مع هذه المخاطر يتطلب اجراءات لتحسين النظم الفنية او الاتصالات لجمع المعلومات وتحليلها.

ثانياً: ان الخطر الثاني لشن الحرب هو قدرات الاطراف لشن الحرب، وهنا يقترح اجراءات ضبط التسلح التي تستثني النشاطات العسكرية في بعض الاقاليم مثلما جرى بالنسبة للقارة القطبية الجنوبية وامريكا اللاتينية والباسيفيكي وافريقيا. ويقترح كذلك اتخاذ اجراءات لتهدئة الازمات واعادة الاعتبار للمفاوضات.

(١) Klein Jean "L'Entreprise du desarmement 1945-1964". Edition Cujaz, 1964, P. 5 et P.11.

(٢) DYKE Vernon Van, Op.cit. P. 396.

(٣) Ibid, P. 396.

ثالثاً: ان المخاطر المترتبة على امتلاك دولة ما للسلاح النووي وامتلاك القدرة على شن الضربة الاولى يمكن تبديدها بواسطة معاهدات حظر تطوير الصواريخ العابرة للقارات والسيطرة على قدرات الضربة الثانية من اجل تحقيق الردع بواسطة التهديد بالعقاب والتي تجعل الحرب اقل قبولاً في السياسة الوطنية. وهذا ما جرى في واقع الامر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً من معاهدات خلال فترة الحرب الباردة.

رابعاً: من اهداف ضبط التسلح تقليل درجة الدمار من خلال اجراءات نزع السلاح مثل الدفاع السلبي (الملاجئ وحماية السكان وتقييد القدرات التدميرية للدول)^(١)

٣- تحسين الامن الدولي

فمن وجهة نظر السياسة الدولية ان نظام الدولة يؤدي الى قيام حالة اللأمن والتي تقود الى سياسة التسلح. وكان الاتحاد السوفيتي ينظر الى الولايات المتحدة بمثابة تهديد لامنه القومي ويرى في القواعد العسكرية الامريكية وميزانية التسلح والتدخلات بمثابة تهديد له. كما ان الولايات المتحدة كانت ترى في الاتحاد السوفيتي السابق بمثابة تهديد لامنهما القومي وترى في القواعد العسكرية السوفيتية والاتفاق العسكري العالمي والتدخلات بمثابة تهديد لامنهما. ويرى البعض بان الاتحاد السوفيتي السابق كان مسؤولاً عن التوترات التي ادت الى تكديس السلاح وان التورط في بعض الازمات الدولية مثل انغولا والشرق الاوسط تعد امثلة نموذجية حية حول عجز السوفيت في الوفاء او الاخلاص في الوفاق. وكذلك عدت قضية انكار السوفيت لحقوق الانسان مثال على عدم مسؤوليتهم وكذلك لام البعض الغرب، لا سيما الولايات المتحدة على اثاره حروب تقليدية في العالم منذ عام ١٩٤٥. ان دور سباق التسلح في التأثير على الامن القومي هو مسألة خطيرة بسبب وجود صلة بين الاسلحة النووية والامن القومي والتي تؤدي الى:

١- مخاطر الحوادث: اذ هناك الالاف من الاسلحة النووية المنتشرة حول العالم وان حوادث التفجيرات النووية هي مكلفة وان الموارد الانشطارية يمكن ان تنتشر بسرعة مسببة وفيات سريعة او بطيئة.

٢- الحروب عن طريق الخطأ: ان الحرب قد تقع لان الحوادث النووية قد ينظر اليها بمثابة حركة نحو الحرب او لان هناك اخطاء كالفشل في القيادة والسيطرة والاتصالات او بسبب وجود ازمة دولية شاملة والتي يمكن ان يرافقها وجود حوادث او فشل في السيطرة والاتصالات.

(١) Edwards David "International Political Analysis" Op.cit. P. 241-242.

٣- صعوبات السيطرة: اذ انه من الصعب بل من المستحيل وضع نظام للسيطرة متقن ١٠٠% وانه من المعقول الاعتقاد بان بإمكان بعض اللاعبين من غير الدول النجاح في الحصول على عدد من هذه الاسلحة بسبب صعوبات الحماية.^(١)

٤- نزع السلاح لترسيخ الوفاق الدولي: وبغض النظر فيما اذا كان التسلح في الحقيقة المصدر الرئيس للتوترات والمخاطر فانه يمكن ان يقدم لنا مثالا مهما ويساهم نزع السلاح في ارخاء التوترات وابداء مناخ افضل للعلاقات الدولية. صحيح ان الاتفاقات هي اجراءات فنية لتحقيق وتقييد الاسلحة بين الدول ولكنها من جهة اخرى تفتح فرصة وفاق لانفراج العلاقات المتوترة بين الدول فمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية لعام ١٩٦٣ قد فسرت في هذا الاطار فقبولها للمعاهدة فان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد وجدا في المعاهدة ميدانا لترسيخ علاقاتهما لانها وقعت في فترة الحرب الباردة وشدها^(٢) ونفس الامر ينطبق على معاهدة سالت (١) لعام ١٩٧٢ اذ انطوت هذه المعاهدة على التوقيع على اعلان المبادئ بين الزعيمين نكسون وبريجنيف والذي اكد فيه الطرفان على انه "في العصر النووي ليس هناك بديل عن ادارة علاقاتهما المتبادلة على اساس التعايش السلمي"^(٣)

٥- الاسباب الانسانية لنزع السلاح

ان من اهم اغراض نزع السلاح وضبط التسلح هو العمل على منع اندلاع الحروب والتخلص من اثارها المدمرة. ان حروب اليوم تتطوى على درجة عالية من الدمار والخراب التي تفوق على ما كانت عليه حروب الماضي. واذا كان هذا هو حال الحرب في ظل الاسلحة التقليدية فكيف يكون حالها في ظل الاسلحة النووية؟ ان قوة انفجار الاسلحة النووية تقاس بالكيلو طن او الميجا طن وهو الذي يعادل الف طن ومليون طن على الترتيب من مادة ت.ن.ت وتباين قوة الاسلحة النووية بين اقل من كيلو طن الى اكثر من خمسين ميجا طن، ولكن اهم جزء من هذه الاسلحة في الواقع ما بين ثلث ميجا طن وعشرة وهو الذي يشمل تلك الاسلحة التي تشكل الخطر الاساسي من التدمير البعيد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وعند انفجار سلاح نووي فان منطقة الدمار الشديد تمتد الى مسافة اميال

(١) Carlton David and Shacrf Carlo. Op.cit., P. 12-13.

(٢) Dyke Vernon Van , Op.cit., P. 397.

(٣) شليبي، د. أمين "الوفاق الأمريكي - السوفيتي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

ثلاثة من مكان انفجار قنبلة ذات ميجا طن واحد او الى مسافة سبعة اميال من مكان انفجار قنبلة ذات عشرة ميجا طن. اما المسافات التي تنهار فيها المباني العادية فهي ابعد بالطبع وتمتد الدائرة التي قطرها ثلاثة اميال والناشئة عن قنبلة ذات ميجا طن واحد مساحتها ٢٨ ميلا مربعا. اما الدائرة المقابلة للقنبلة ذات العشرة ميجا طن فهي تتسع قدر هذه ست مرات. ويوضح لنا هذا المثال ان الدمار لا يتناسب في زيادة مطردة مع قوة القنبلة فالدمار زاد ست مرات في حين زادت قوة القنبلة عشر مرات. (١)

ان المخاطر الناجمة عن انفجار الاسلحة النووية لا تشمل التدمير المباشر فقط وانما تشمل ايضا:

أ- الاشعاع الحراري الذي يؤدي الى قتل معظم الاشخاص الذين يتعرضون له بشكل مباشر من مسافات بعيدة نسبيا ويؤدي الى الحاق المزيد من الحرائق في مناطق ابعد.

ب- العصفه الهوائية: وتحمل معها حوالي نصف طاقة الانفجار وتنتقل بسرعة اقل كثيرا من سرعة انتقال مختلف اشكال الاشعاع ولكن بسرعة تفوق سرعة الصوت والشعور بوصول موجة العصفه يكون في صورة ضربة مفاجئة مدمرة يعقبها على الفور ريح لها قوة الاعصار وتجه الى الخارج من مركز الانفجار. وسيتعرض الاشخاص الموجودون فيها للقتل.

ج- الاشعاع النووي: عند حدوث الانفجار يبدأ الجهاز المتفجر في بعث دفعة كثيفة من النيوترونات ومن اشعة غاما. وهذا الاشعاع ينطلق كله تقريبا اول ثانية او اول ثانيتين ويضعف بسرعة مع زيادة المسافة اثناء الانتقال عبر الهواء والاشخاص الذين يتعرضون للاشعاع يموتون في اقل من يوم أو يومين بسبب الاصابة بالاشعاع اذا نجوا من العصفه والحرارة وكلما تبعد عن مركز الضربة كلما تقل نسبة الاصابة.

د- السقطة النووية: وتشمل الكرة النارية ثم السحابة بعد ذلك على معظم الذرات المشعة واغلبها منتجات انشطارية تكونت عند التفجير وتنتشر في الهواء وتندمج الذرات المشعة في جسيمات اكبر تتكون من الابخرة المتكثفة وما

(١) باركر، شارلز نزع السلاح ومشاكله العالمية ترجمة د. احمد بدران، موسسة سجل

العرب، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣-٣٤.

يختلط بها من غبار و اتربة وحينما تترسب على الارض تشكل خطرا على الصحة بعد فترة قد تصل الى سنوات. (١)

ناهيك عن الاضرار التي تصيب البيئة ومرافقها بشكل عام كذلك ان ممارسة التجارب الذرية له ايضا مخاطر على الصحة العامة وعلى البيئة ففي كازاخستان - منطقة سيميبا لاتنسك- ازداد معدل الوفيات من جراء سرطان الدم بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٨٧ واسفرت العاهات الولادية عن حدوث زيادة كبيرة في معدل وفيات الرضع. وارتفع حدوث ولادات الاطفال التي يعقبها تخلف عقلي. وقد ثبت بوجه خاص ان حوالي (١٠.٠٠٠) شخص قد تعرضوا للاشعاع في المناطق المتاخمة مباشرة لموقع التجارب خلال ١٤ عاما التي كانت تجرى التجارب النووية. (٢)

ولهذه الاسباب دعى الكثير من العلماء والمختصين الى ضرورة الانتباه الى المخاطر الناجمة عن الاسلحة الذرية وكذلك المخاطر الناجمة عن اجراء التجارب الذرية وطالبوا المجتمع الدولي بضرورة وضع حد لسباق التسلح العالمي والتوصل الى معاهدة لنزع السلاح الشامل. وتم التوصل الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية في عام ١٩٩٦.

المبحث الثالث

مقيدات نزع السلاح وضبط التسلح

١- مشكلة نزع السلاح والسلام: يتعرض نزع السلاح الى النقد بان عملية ازالة الاسلحة تخلق بين الاسباب والنتائج وبين الوسائل والغايات وطبقا لوجهة النظر هذه ان سياسة التسلح هي نتاج وليست سبب للنيات العازمة على شن الحروب. وفي التحليل النهائي فان قضية السلام هي مسألة سياسية. وان نزع السلاح يجب ان يتصور على هذا الاساس. اذ مهما بذلت الامم مساعيها للتخلص من الاسلحة فانها لن تتخلص من مشاكلها وصراعاتها وبالتالي فانها

(١) الامم المتحدة "الاسلحة النووية: دراسة شاملة، مجموعة الدراسات"، العدد ٢١ نزع اسلح،

نيويورك ١٩٩١، ص ١٠٣-١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٣ ٩٥.

ستدور في حلقة مفرغة^(١). كما أنه يجب النظر الى نزع السلاح من زاوية واسعة ويجب أن ينجز عقب حل المشاكل الدولية ويفترض مزيد ونزع السلاح وجود منظمة دولية للرقابة على الاسلحة تمتلك أوسع سلطات للتفتيش ووجود محكمة عدل دولية تطبق القانون على الدول كما تطبقه المحاكم الداخلية وكذلك وجود قوة بوليس دولية سابقة على اتمام عملية نزع السلاح. وهذه الامور هي افتراضية ومثالية يصعب تحقيقها في عالم الدول المتصارعة، اذ تحتكر الدول الخمس الكبرى امتلاك السلاح النووي وتحرم على غيرها امتلاكه، فضلا عن ان الخلافات هي مستمرة في العلاقات الدولية^(٢) ولا بد من اتخاذ خطوات في مجالات اخرى لدعم المؤسسات التي تقام بقصد المحافظة على السلم.^(٣)

٢- السلاح والامن القومي

للاسلحة وظائف عديدة وانها تستخدم لتحقيق مجموعة من الاغراض فالدول تعتمد على نفسها للدفاع عن بقائها وهي ليست مستعدة للتخلي عن اسلحتها او قبول تقييدات هامة عليها مالم توضع وسائل بديلة تستخدم نفس الاغراض والوظائف التي جاءت من اجلها. وخلال فترات ما بين الحروب كانت هناك طروحات متعددة ومهمة حول النظام الدولي الذي يجب ان يسوده التحكيم والامن ونزع السلاح. وكما تطورت الامور فان انصاف الاجراءات التي يتم تبنيها لتطوير التحكيم والامن قد برهنت بانها ذات امس غير كافية لنزع السلاح. أن اغلب الدول اعتقدت بان عليها ان تبقى على درجة من التسلح لحماية مصالحها وحقوقها وانها بحاجة الى القوة المسلحة لاجبار الدول الاخرى على قبول التسويات السلمية للمشاكل وكوسيلة تستند عليها الدولة في الحالة التي تفشل فيها محاولات الوصول الى الحلول السلمية. وبالإضافة الى ذلك ان الاحداث قد برهنت بان عددا قليلا من الدول قد ارادت الحفاظ على بناء قوتها العسكرية لاغراض العدوان على الآخرين. وبعبارة

(١) كلود، اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٤٠٣.

(٢) موك، جول "ازدياد الامن عن طريق نزع السلاح" انظر: ارثر لارسون "عالم بدون حرب" ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٢-٢٥.

(٣) لويس، سون "لمحافظة على السلام في عالم بدون اسلحة" انظر: ارثر لارسون "عالم بدون حرب" المصدر السابق، ص ١٣.

اخرى ان احدى العقبات الاساسية لنزع السلاح هي غياب بدائل حقيقية عن القوة المسلحة لتحقيق عدد من الاهداف التي تسعى اليها الدولة. (١)

بالاضافة الى ذلك ان مشاكل الامن القومي هي ذات طبيعة متجددة، فقد تظهر اليوم على شكل مشاكل حد ودية وقد تتغير في المستقبل في صورة صراعات عقائدية او خلافات جوهرية بين الانظمة السياسية، ومما يزيد ومن الامور سوء هو ان مشاكل الامن القومي غالبا ما تكون نابعة من رواسب واحقاد نفسية وتاريخية، وفي حالات اخرى تخلق هذه المشاكل ضغطا وانفعالات وتوترات قومية. ويبدو أن التنازل عن الاسلحة في ظل ذلك هي مسألة صعبة تماما. (٢)

٣- التوازن ومشكلة الاتفاق حول مستويات مقبولة للقوة

تعد مسألة الاتفاق على مستويات القوة من المشاكل المعقدة في موضع نزوع السلاح. فغالبا ما يثير الاتفاق حول درجة خفض مشاكل لا حصر لها. فالدولة التي تكتسب مستويات مقنعة من القوة لها ولحلفائها تسعى للحفاظ عليها، وعندما تكون راغبة لعقد اتفاقات حد او خفض في القوة العسكرية على اساس نسبة معينة فهي من المحتمل ان تحافظ على القوة لصالحها. وبنفس المؤشر فان الدول التي ترى بان مستوى القوة القائم غير ملائم لها فانها تعمل على رفضه كاساس للتفلق. ونفس الشيء يمكن ان يقال عندما يكون نزع السلاح النوعي موضع اعتبار. فالدول عادة تميل لنزع السلاح وذلك حينما تكون قدراتها متفوقة. وحتى اذا كان هناك اتفاق على نزع السلاح حول نسبة معينة فان هناك مشكلة اكبر. فقياس القوة مسألة صعبة عند الدول فالحجوم والمساحات يمكن قياسها والسرعة كذلك. ولكن لا توجد وحدة لقياس القوة. فاذا كان لدى جميع الدول نفس الاسلحة والاعداد من الجنود والتدريب فسيكون من الممكن تحديد مستوى القوة. ولكن ليس هو الواقع، فلبعض الدول اسلحة ذرية وليس لغيرها، والدول ليس لديها نفس الاسلحة ولا نفس الاعداد من الجيوش وبالتالي يصبح قياسها امرا صعبا. ان القوة العسكرية هي ليست العنصر الوحيد للقوة الوطنية وحالما تخفض الاسلحة، فان العناصر الاخرى للقوة الوطنية تتأثر تبعا لذلك فحدود الدولة الطبيعية التي هي اقل دفاعا واكثر ضعفا من الدول الاخرى تتأثر عند خفض القوات المسلحة بموجب اتفاقات نزع السلاح. (٣)

(١) DYKE Vernon Van, Op.cit . P. 402.

(٢) مقال، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٢.

(٣) DYKE Vernon Van , Op.cit.. P. 403-404.

كذلك يتطلب نزع السلاح الحفاظ على التوازن القائم بين اطراف المعاهدة بعد اجراء الخفض بحيث لا يؤدي الى ترجيح كفه احد الاطراف على الطرف الاخر مما يؤدي الى اعتقاد الطرف الاول بان توزيع القوة الجديد وفقا لاتفاقات نزع السلاح لم يحقق المساواة بينهما. والمشكلة تكمن في ان كل طرف يسعى الى تحسين منزلته النسبية في اطار التوازن مما يعني الدخول في سباق جديد للتسلح. وبالنظر لوجود دولة تريد الابقاء على الوضع الراهن ونول تريد تغييره فان المشكلة تزداد صعوبة وان صعوبة. نزع السلاح تتمثل في انه لا بد ان يبدأ عند نقطة ما من الزمن، ولا توجد نقطة معينة صحيحة تماما في عيون كل المشاركين الرئيسيين للبدء فيه. فالمماثلة الى اجل غير مسمى هو رد الفعل المياسي الذي تقع على عاتقه المشكلة الرئيسة. فاذا كان مشروع نزع السلاح تجميد الوضع القائم بتثبيت مراكز القوة على ما هي عليه بسبب الشعور بالكبت للدول الطامحة، فان العمل على تقويض الوضع القائم عندما يقلب علاقات القوة بالشكل المعكوس يسبب الذعر او الرعب للمنتفعين او المستفيدين من النظام القائم. (١)

٤- تطور التكنولوجيا العسكرية

من المشاكل التي يعاني منها نزع السلاح هي مسألة التحديثات والتطورات التقنية، وبما انه ليس هناك حدود للعلم، فان أي تجديد علمي وتطوير لسلاح معين عند طرف معين يؤثر على الطرف الاخر في التوازن لانه يؤدي الى تحسين منزلة الطرف الاول وهكذا يحدث الخلل في التوازن، وبالتالي اصبح ذلك مدعاة لدفع الطرف الثاني لمواصلة تطوير قدراته العسكرية وربما الى اعادة برامج تسليحه من جديد. فان تطوير الولايات المتحدة لانتظمة الصواريخ المضادة للصواريخ ووضع الرؤوس الحربية المتعددة عليها سرعان ما دفع السوفيت الى بناء أنظمة مماثلة لها. وقبلها فان انتاج السوفيت لصاروخ يحمل قمرا اصطناعيا (سبوتنك) اطلقه السوفيت عام ١٩٥٧ دفع الامريكان ليحذو حذوهم. (٢)

كذلك ان خطورة وسائل الدفاع الباليستيكي السوفيتية على قدرات الولايات المتحدة على الوصول الى اهداف في الاراضي السوفيتية دفعها الى زيادة قدرات

(١) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢-٤١٣.

(٢) Feld Bernard "Voice Crying in Widcrness ; Essays on the relations of Science and World Affaires". Pergamon Press, England 1979, P. 154.

المنافرة للرؤوس الحربية الامريكية مما ساعدها على تفادي الصواريخ السوفيتية المضادة. (١)

كما شكل تطوير الصاروخ ام اكس ضاغطا على السوفيت من اجل الوصول الى حظر شامل على الانظمة الاستراتيجية المتنقلة في البر. واستمرت الولايات المتحدة بتنفيذ برامج التجديد الجارية نتيجة للفارق الحاد في اعمار الانظمة السوفيتية بالمقارنة مع نظيراتها الامريكية. اذ ان معدل عمر الانظمة السوفيتية المرتكزة الى البر هو (٥) سنوات مقابل عمر الاسلحة الامريكية (١٥-٢٥) عاما. (٢)

كذلك سعت الولايات المتحدة الى تبني مبادرة الدفاع الاستراتيجي لمقابلة التفوق السوفيتي في ميدان الصواريخ البرية العابرة للقارات والتي تشكل ثلثي الصواريخ السوفيتية الاستراتيجية وكذلك لايقاف امتلاك السوفيت لتقنية الصواريخ المتعددة الرؤوس النووية المستقلة التوجيه ويسعون الى امتلاك قدرات الضربة الاولى بواسطة الصواريخ البرية العابرة للقارات (٣) وبالنظر لعدم قدرة الولايات المتحدة على حماية المدن الامريكية الامر الذي يعد هدفا ملحا فان الدفاعات المضادة للصواريخ اذا ما نشرت من اجل حماية المواقع العسكرية ستدخل شوكا جديدة في الادراك السوفيتي وسوف لن يكون السوفيت عندئذ قد ضمنوا القدرة على تدمير الصواريخ الامريكية المقامة على الارض. وهكذا سيبقى الاتحاد السوفيتي واهنا حيال الولايات المتحدة لان النظام الدفاعي الامريكي المضاد للصواريخ سيلغي كل محاولة سوفيتية لتوجيه ضربة اولي في حالة اندلاع الازمة. (٤)

لقد حققت معاهدة ستارت (١) فوائد للولايات المتحدة على اساس انها لم تفقد اعدادا من الصواريخ بقدر الاعداد التي فقدتها السوفيت والذين اقتطعوا كميات اكبر من صواريخهم البرية العابرة للقارات والتي تشكل تهديدا مهما للولايات

(١) بعض الانظمة الاستراتيجية الامريكية - السوفيتية قيد التطوير، النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد ٨، العدد (١) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(٢) محادثات ستارت وتحديث القوات الاستراتيجية الامريكية "النشرة الاستراتيجية مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد ٩، العدد (٨) في ١٢ نيسان ١٩٨٨، ص ٦.

(٣) Forget Philippe "Element Pour Une analyse Politico Strategique del IDS. Defence Notionale, Paris Mars 1986, P. 24.

(٤) Ibid, P. 25.

المتحدة وخصوصا صواريخ اس اس ١٨ التي هي من الدقة بمكان بحيث يكفي اثنان منهما من تدمير احد صوامع الصواريخ العابرة للقارات الامريكية. وطبقا لتقدير وزارة الدفاع الامريكية فان هذا النوع من الصواريخ قادر على تدمير (٨٠%) من الصواريخ الامريكية. (١)

٥- ازمة الثقة

وهي مسألة خطيرة تضعف من احتمالات التوصل الى اتفاقات نزع السلاح فغالبا ما يسود عدم الثقة والشك بين الدول المتصارعة التي لا يمكن ان تركز بعضها للبعض نية حسنة. وقد تعرضت العلاقات الامريكية - السوفيتية الى ازمة ثقة خلال فترة الحرب الباردة وهذا ما ادى الى تأخير التوصل الى اتفاقات نزع السلاح لسنوات طويلة.

فقد رأت الولايات المتحدة بان التفتيش والرقابة هو مبدأ جوهري لقيام نزع السلاح في حين اصر الاتحاد السوفيتي في البداية على تحريم السلاح النووي قبل اجراء التفتيش وكانت الولايات المتحدة تؤكد على اسبقية مبدأ الرقابة خشية الا يسمح الاتحاد السوفيتي ابدا بتحقيقها اذا ما نجح اولا في فرض التحريم عليها. لذلك اجل المشروع الامريكي التضحية الامريكية حتى تتم التضحية السوفيتية. وبالعكس طلب الاتحاد السوفيتي بان التحريم يجب ان يتم اولا خشية الا تمضي الولايات المتحدة فعلا في مرحلة التحريم اذا ما نجحت اولا في ضمان انشاء نظام الرقابة. (٢)

لهذا يعد وجود الصراعات غير القابلة للتوفيق اساسا لازمة الثقة ولا سيما تلك الصراعات التي لها جذور تاريخية عميقة والتي تجد ارضية مشتركة للحوار والاتفاق مثل النزاع العراقي - الايراني فبعد عشرة سنوات من انتهاء الحرب العراقية - الايرانية في عام ١٩٨٨ لم يوفق الطرفان في التوصل الى معاهدة سلام على الرغم من قبول العراق بمعاهدة عام ١٩٧٥ كأساس لحل الخلافات بين البلدين.

٦- المؤسسة العسكرية - الصناعية في الولايات المتحدة

ادت عمليات تصنيع السلاح الضخمة في الولايات المتحدة الى ظهور المؤسسة العسكرية - الصناعية. اذ ان فرص العمل الممنوحة في القطاع العسكري تعتبر كبيرة جدا مقارنة بفرص العمل الممنوحة في المجال المدني، واصبح للجيش

(١) Robin James "Start Finish" Foreign Policy, U.S.A. Fall 1989, P. 105-106.

(٢) كلود اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٨.

الأمريكي قدرة على استيعاب الأعداد الجديدة من الخريجين ومنح فرص أكثر للعمل. واخذ ذلك يزيد من مستوى تأهيل العاملين في الصناعة العسكرية. واخذت النشاطات العسكرية منذ عام ١٩٦٧ تمثل عشر قوة العمل الأمريكية وتستهلك حوالي عشر الدخل القومي واصبح لوزارة الدفاع الأمريكية مدخولات تعادل مدخولات كل من الهند وكندا مجتمعين. واخذت هذه المؤسسة التي هي عبارة عن شركات كثيرة العدد شتى التأثيرات على صنع القرار في الولايات المتحدة بمعارضة عمليات خفض التسليح. اذ سبترتب على ذلك خسائر كبيرة جدا للمدخولات الهائلة التي تدخل الى الولايات المتحدة جراء صنع وبيع السلاح الى الخارج. وقد مارست هذه المؤسسة ضغوطها عام ١٩٧٨ على الرئيس كارتر من اجل السماح بانتاج القنبلة النيوترونية فتم اجباره على الموافقة على انتاجها بعد ان رفض ذلك في البداية، وساهمت كذلك في فوز الرئيس ريغان في انتخابات عام ١٩٨٠ والذي تبنى برنامجا تسليحيا طموحا يلبي مصالحها. وفي اثناء محادثات سالت-٢ حول الحد من الاسلحة لم تنظر هذه المؤسسة بعين الرضا عن كثير من الاجراءات التي اتخذها كارتر في المعاهدة متهمة اياه بتقديم الكثير من التنازلات للاتحاد السوفيتي. (١)

٧- المشاكل الفنية

وهي المشاكل المتعلقة بترتيبات تنفيذ معاهدات نزع السلاح وتبحث في الكيفية التي تصمم بها الوسائل الفنية التي تعتمد عليها في عمليات التفتيش والرقابة بحيث يمكنها من رصد انتهاكات الدول لتعهداتها وتحديد مسؤولياتها في ذلك (٢) مثلا كيفية تدمير السلاح واجراء الرقابة على تنفيذ معاهدة نزع السلاح. اذ تطبق معاهدات نزع السلاح في الاونة الاخيرة اجراء عمليات التفتيش الموقعي للإشراف على تدمير اسلحة الدمار الشامل. وهناك مشاكل تتعلق بالفرقة بين الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة التكتيكية في مفاوضات نزع السلاح، بعض الاطراف تعد اسلحة معينة تكتيكية بغية عدم شمولها في الاتفاقية المعدة لخفض وازالة الاسلحة في حين تعدها الاطراف الاخرى اسلحة استراتيجية من اجل شمولها بالمعاهدة وهذا يرجع الى ان الاسلحة لا تمتلك مواصفات وخصائص متماثلة عند الاطراف المتفاوضة.

(١) توفيق، د. سعد حقي "العوامل المؤثرة في سباق التسلح الأمريكي - السوفيتي في الثمانينات"

المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣ و ٤ مزدوج، ايلول سبتمبر ١٩٨٩، ص ١٦٢ -

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠٧.

المبحث الرابع

الاتفاقيات الجماعية حول ضبط التسلح

١- بروتوكول جنيف حول حظر استخدام الغازات الخائفة والسامة ١٧ حزيران ١٩٢٥

ويقضي بحظر استخدام الغازات الخائفة والسامة وجميع ما شابهها من الوسائل والمعدات والوسائل فضلا عن حظر استعمال الوسائل البكتريولوجية الحربية. غير ان البروتوكول لا يحظر استحداث او انتاج او تخزين او زرع الاسلحة الكيماوية والبيولوجية. ولا يوفر البات واجراءات لمعاملة الانتهاكات. كذلك لا يتضمن البروتوكول اجراءات الرقابة والتفتيش وقد وصفت لجنة الامم المتحدة للأسلحة التقليدية عام ١٩٤٨ الاسلحة الكيماوية والبكتريولوجية الفتاكة بانها من اسلحة الدمار الشامل وبذلك عززت من بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥ (١) وقد ابدت دول كثيرة بعض التحفظات لا سيما فيما يتعلق باحتمال استخدام هذه الاسلحة على سبيل الانتقام. (٢)

٢- معاهدة انتاركتيكا حول اخلاء القارة القطبية الجنوبية من الاسلحة النووية ١ كانون الاول ١٩٥٩

تحظر المعاهدة اتخاذ أي تدابير ذات طابع عسكري في انتاركتيكا (القارة القطبية الجنوبية) مثل إنشاء قواعد او تحصينات عسكرية أو اجراء مناورات عسكرية أو تجربة أي نوع من الاسلحة (ولكنها لا تمنع استخدام العسكريين أو المعدات العسكرية لأغراض البحث العلمي أو لأي غرض سلمي آخر) وتحظر المعاهدة أيضا اجراء التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة وتنص المعاهدة كذلك على أنه اذا أصبحت جميع الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا اطرافا أيضا في المستقبل في اتفاقات دولية تتعلق باستخدام الطاقة النووية بما فيها التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة، فإن القواعد التي تنشأ تلك الاتفاقات سوف تتبع في انتاركتيكا أيضا وتطبق احكام المعاهدة على المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض ٦٠ جنوبا، بما في ذلك جميع الجروف

(١) Etate des accords Multilateraux en matiere de desarmement et de controls des armements "Nations Unies edition NewYork, 1987, P. 7-12.

(٢) نزع السلاح: الاسلحة الكيماوية: استكمال للحالة، وقائع العدد (٦٥) الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٩، ص ٢.

الجلدية^(١) بالإضافة الى ذلك، تعد المعاهدة اول صك متعدد الاطراف ينظم التسلح ويطبق تدابير للتحقق ذات طابع تدخل على الاطراف المنتمين للحلفين العسكريين الرئيسيين انداك وقت قبل الاطراف نظامها للتفتيش في الموقع قبولاً تاماً لاكثر من ربع قرن.^(٢)

٣- معاهدة حظر الجزئي للتجارب الذرية ١٩٦٤

وتتضمن هذه المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا حظر اجراء التجارب الذرية في الهواء (فوق سطح الارض) وتحت الماء فقط وان عدم حظر اجراء التجارب تحت سطح الارض يعود الى اختلاف المواقف بشأن مسألة التفتيش الموضوعي، ولم يقد أي من الاطراف باجراء تجارب ذرية تحت سطح الماء وفي الهواء منذ عام ١٩٦٣. ولم تنظم فرنسا والصين الى المعاهدة رغم ان فرنسا اعلنت في عام ١٩٧٤ انها ستمتنع عن اجراء تجارب اخرى في الفضاء.^(٣)

وقد لعبت هذه المعاهدة دوراً في تقليل الاشعاعات الناجمة عن التجارب الذرية فوق سطح الارض. كما ساهمت في الحفاظ على البيئة من التلوث. كما ان عدم انضمام فرنسا والصين الى المعاهدة يضعف من قيمتها. ففي الوقت الذي امتنعت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا عن اجراء التجارب فوق سطح الارض اعتباراً من ٥ آب ١٩٦٣ فقد اجرت الصين ١٤ تجربة وفرنسا ٣٤ تجربة حتى عام ١٩٧٣. كذلك لم توقف المعاهدة سباق التسلح بين العملاقين^(٤) اذ اجرت الولايات المتحدة (٥٦٨) تجربة جوفية والاتحاد السوفيتي (٤٣٥) تجربة جوفية والمملكة المتحدة (١٨) تجربة جوفية للفترة ١٩٦٣-١٩٨٧.^(٥)

وفي عام ١٩٧٤ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاهدة حظر التجارب النووية، وتحظر هذه المعاهدة اجراء أي تجربة جوفية للأسلحة النووية التي تزيد قوتها على (١٥٠) كليوطن وتقتصر اجراء التجارب على مناطق محدودة

(١) الامم المتحدة "معاهدة انتشار كتيكا" صحيفة الوقائع العدد (٥٩) نيويورك ١٩٨٨، ص ٤ وحول

تفاصيل نصوص المعاهدات أنظر:

Etat des accord Militatéraux, Op.cit., P. 13-20.

(٢) صحيفة الوقائع العدد (٥٩) المصدر السابق، ص ١١.

(٣) الامم المتحدة "نحو حظر التجارب النووية" وقائع العدد (٦٦) نيويورك، ١٩٨٩، ص ٥.

(٤) Barnaby Frank and Huiskens Ronald, "Arms Uncontrolled" SIPRI, Harverd University Press U.S.A. 1975. P. 199-201.

(٥) نحو حظر التجارب النووية، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

وفي عام ١٩٧٦ وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية وتنظيم هذه المعاهدة التفجيرات التي تجريانها خارج مواقع تجريب الاسلحة النووية والتي يمكن افتراض انها تجري للاغراض السلمية وحددت قوة التفجيرات للاغراض السلمية على نفس العتبة التي حددت التجارب بالاسلحة أي ١٥٠ كيلوطن.^(١)

٤- معاهدة ثلاثيلوكو معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ١٤ شباط ١٩٦٧.

تؤكد المعاهدة على جمل منطقة امريكا اللاتينية منطقة خالية من الاسلحة النووية وتنص المعاهدة:

أ- تلتزم الدول الاطراف فيها على عدم تجريب او استخدام او صنع او انتاج او القيام، باية وسيلة كانت بحيازة اية اسلحة نووية على نحو مباشر او غير مباشر او بالنيابة عن أي جهة أخرى، او باي وسيلة غير ذلك.

ب- استلام او تخزين او اقامة او نشر او القيام باي شكل بحيازة أي اسلحة نووية على نحو مباشر او غير مباشر من قبل الاطراف نفسها، او من قبل اية جهة بالنيابة عنها، او باية وسيلة غير ذلك كما تتعهد الاطراف بالامتناع عن القيام بصورة مباشرة او غير مباشرة بتجريب اية اسلحة نووية او استخدامها او تصنيعها او انتاجها او حيازتها او التمكن منها او تشجيع ذلك او التعويض به، أو المشاركة فيه باية طريقة.^(٢)

ومن مزايا المعاهدة انها تعمل على اخلاء قارة امريكا الجنوبية والوسطى من الاسلحة النووية ولكن مما يؤخذ عليها هو انه بموجب المادة (١٨) يجوز للاطراف ان تجري تفجيرات نووية للاغراض السلمية بما في ذلك التفجيرات التي تنطوي على استخدام اجهزة تماثل الاجهزة المستخدمة في الاسلحة النووية^(٣) ولكن مما يؤخذ عليه هو ان الاجهزة النووية المستخدمة للاغراض السلمية يمكن استخدامها للاغراض العسكرية.^(٤)

(١) المصدر السابق، ص ٧.

(٢) الامم المتحدة "معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو)" وقائع العدد ٦٨، نيويورك ١٩٨٩، ص ٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٥.

(٤) نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢-٢٧٣.

وفي الواقع لم توقع او تصادق او تدخل حيز التنفيذ المعاهدة بعض دول أمريكا اللاتينية. وهذا مما يضعف المعاهدة، فقد وقعت الأرجنتين عليها ولكنها لم تصادق عليها. أما البرازيل فقد صدقت عليها ولكنها لم تتنازل عن شروط نفاذها بموجب المادة ٣٨ أما شيلي كالبرازيل ليست طرفا كاملا في المعاهدة. بينما لم توقع عليها كزبا لأنها ترى بانها لا يمكن أن تتخلى من طرف واحد عن حقها في حيازة أي نوع من الأسلحة في حين لا يزال جزء من اقليمها الوطني، غوانتانامو تحتله الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة. وكذلك تنتقد المعاهدة لأنها لا تنص على اجراءات كافية وموثوقة، للتحقق من امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة. (١)

٥- معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١ تموز - يوليو ١٩٦٨

تعد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية الى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للأسلحة النووية. وقد دعمت المعاهدة بنجاح الضوابط السياسية على انتشار الأسلحة النووية، وساعدت على كبح نمو الهواجس الإقليمية التي يمكن أن تؤدي الى الانزلاق نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية واقامة عراقيل تقنية امام حيازة الأسلحة النووية. كما اوجدت المعاهدة الفرصة في تهيئة مناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية للحصول على متفجرات نووية واضحت النتائج واضحة فليس هناك بلد اضافي واحد قام بتفجير جهاز متفجر نووي، وساعد هذا النجاح للمعاهدة خلال ثمانية وعشرون سنة في منع حدوث مزيد من الانتشار للأسلحة النووية بدوره من كل الاطراف بل من كل البلدان. (٢) وقد احبطت الامل بقيام الهند والباكستان باجراء التفجيرات النووية في عام ١٩٩٨ حيث شكل ذلك ضربة قوية للمعاهدة.

وتتضمن المعاهدة:

المادة الاولى: وتؤكد على تعهد الدول الحائزة على الأسلحة النووية بعدم نقل الأسلحة النووية الى أي مكان او جهة معينة وبعدم المساعدة على تشجيع او تحفيز اية دولة من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على صنع اية اسلحة او اجهزة نووية.

(١) معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٢) د. ن. لويس 'معاهدة عدم الانتشار: نجاح لتحديد الأسلحة' نزع السلاح مجلة دورية تصدرها

الامم المتحدة المجلد (٨) العدد (١) ربيع ١٩٨٥، ص ٢٥.

المادة الثانية: وتؤكد على تعهد الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية بعدم قبولها لاية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة من اية جهة كانت وبعدم صنع اسلحة نووية وعدم تلقي المساعدة في صنع اية اسلحة.

المادة الثالثة: تلزم الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية والاطراف في المعاهدة بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية من هذه الضمانات هو التحقق من تنفيذها للالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الاغراض السلمية الى الاسلحة النووية. كما ان قبول الضمانات يعد تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة ويقلل من الهواجس التي يمكن ان تؤدي الى الاتجاه نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية. كما تقدم المادة الثالثة مساهمة لهدم منع الانتشار باشتراط ضمانات على الصادات النووية الى الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية. (١)

المادة الرابعة: تدعو لتشجيع استخدام الذرة للاغراض السلمية

المادة السادسة: تدعو كل الاطراف بمواصلة اجراء مفاوضات نزع السلاح بحسن نية بما يؤدي الى وقف سباق التسلح النووي وبالسعي الى نزع السلاح العام والكامل.

المادة السابعة: تدعو الى المحافظة على حق الدول في اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية.

المادة العاشرة: وتنص على حق الدول الاطراف الانسحاب من المعاهدة اذ قررت ان ثمة احداثاً استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد اضررت بمصالحها القومية العليا. ويجب اعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله الى جميع الدول الاخرى الاطراف في المعاهدة والى مجلس الامن. (٢)

وتعرضت المعاهدة الى الكثير من الانتقادات منها:

١- انها لا توازن بين الحقوق والالتزامات بين الدول الحائزة والدول غير الحائزة على الاسلحة النووية. فالدول غير الحائزة للاسلحة النووية قد تخلفت عن اكتساب الاسلحة النووية في حين حافظت الدول الحائزة على امتلاكها لهذه الاسلحة.

(١) المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢) حول تفاصيل نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، انظر: صحيفة الوقائع رقم

٣٣، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٨٤.

٢- أنها لا توفر ضمانات الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فبمقتضى المعاهدة تخلت هذه الدول عن انتشار النووي دون ان يصاحب ذلك التزام مماثل من قبل الدول الحائزة بالا توضع الدول غير الحائزة في وضع عسكري ضعيف بصورة دائمة وبالرغم من صدور الاعلانات انفرادية من قبل الدول الحائزة الا انها ليست لها حجة قانونية ولا يجوز ان تقبل، كما تطالب الدول غير الحائزة كبديل للصكوك الدولية الملزمة قانوناً^(١) وان قرار مجلس الامن المرقم (٢٥٥) الصادر في عام ١٩٦٨ افترق الى عناصر الفعالية واعادة انطمانية الذين يحتاجها أي بلد عندما يتعرض لاستخدام الأسلحة النووية او التهديد باستخدامها، اذ ان طابع صنع قرارات مجلس الامن يفرض قيوداً من شأنها التقليل من درجة الحسم والاستعمال المطلوب ناهيك عن امكانية اجهاض أي قرار باستخدام حق الفيتو.^(٢)

٣- بالرغم من تأكيد المعاهدة على ضرورة استمرار مفاوضات نزع السلاح النووي بغية التوصل الى نزع عام وشامل للسلاح وجدت الدول غير الحائزة بان سباق التسلح قد استمر بين الدول الكبرى وشهد تصعيداً ليس له مثيل في مطلع الثمانينات.^(٣)

٤- عدم انضمام دول عديدة الى المعاهدة مثل البرازيل، الأرجنتين، اسرائيل، الهند، الباكستان، دول على العتبة النووية ان لم تكن قد حصلت عليها فعلاً. واصبحت الهند والباكستان، كما اشرنا دولتين نوويتين اعتباراً من عام ١٩٩٨.

٥- وبشأن الاستعمالات السلمية للطاقة النووية اكدت عدة دول غير حائزة للأسلحة النووية او الضمانات التي تنص عليها المادة الثالثة تلحق اضراراً بها وذلك بالمقارنة مع الدول التي ليست اطرافاً في المعاهدة لانه بوسع الاخيرة ان

(١) حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، المجلد (١٢) ١٩٨٧، ادارة شؤون نزع السلاح، نيويورك، ص ٢٧٨.

(٢) بيان د. عصمت عبد المجيد وزير خارجية مصر في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية انظر: نزع الأسلحة، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (٣) شباط ١٩٨٥، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٦.

تستورد مواد ومعدات نووية دون ان يتعين عليها اخضاع جميع انشطتها السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (١)

وقد انضمت فرنسا والصين الى المعاهدة في عام ١٩٩٢ وتم تجديدها في عام ١٩٩٥ الى اجل غير مسمى وبلغ عدد الدول المنظمة اليها في نفس العام ١٧٨ دولة.

٦- معاهدة حظر وصنع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها ١١ شباط ١٩٧١.

وتتضمن المادة الاولى على تعهد الدول الاطراف بعدم وضع اية اسلحة نووية او غيرها من اسلحة التدمير الشامل او اية مرافق مصممة خصيصا لخرن او تجريب او استعمال تلك الاسلحة فيما وراء الحد الخارجي لمنطقة مامن قاع البحار وتعرفها المادة الثانية بانها منطقة مطابقة للمنطقة المحددة باثني عشر ميلا المشار اليها في اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة. وقد انيط حق التثبيت لكل طرف عن طريق مراقبة أنشطة الاطراف الاخرى في قاع البحار فيما وراء المنطقة المحددة (٢) وقد وجهت بعض الانتقادات الى المعاهدة على اساس انها لا تحرم النشاطات النووية في المنطقة الملاصقة للمياه الاقليمية، كما انها تعطي جواز مثل هذه المنشآت في المياه الاقليمية لدولة ساحلية غير نووية اذا وافقت الاخيرة على ذلك. كما لم تشمل الاتفاقية على تحريم الاجسام السابحة او الماخرة ذات الاغراض النووية مثل السفن والغواصات النووية وما يزال هذا المجال مفتوحا اسلم سباق التسليح. (٣)

٧- اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية ١٠ نيسان ١٩٧٢

وهذه الاتفاقية هي اول اتفاق متعدد الاطراف ينص على تدمير حقيقي لنزع السلاح من حيث انه لا يقتصر على حظر استحداث او انتاج او خزن او شراء المواد البيولوجية او التوكسينات والاسلحة والوسائل المستخدمة لايصال مثل هذه المواد لاغراض عدائية، بل انه يلزم ايضا بتدميرها او تحويلها للاغراض السلمية. وتعزز هذه الاتفاقية بروتوكوك جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الوسائل

(١) نحو عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٠

وقائع العدد ٦٧. نزع السلاح، نيويورك ١٩٨٩، ص ١٢-١٣.

(٢) الامم المتحدة 'معاهدة قاع البحار: نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الاطراف ١٢-

١٣ ايلول سبتمبر ١٩٨٣، الوقائع العدد ٢٣ نيويورك، ١٩٨٤.

(٣) نعمة، د. كاظم هاشم 'العلاقات الدولية' جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.

الكيميائية والبكتريولوجية في الحرب^(١) انها تتخطى هذا السبوتوكول بكثير بحظرها استحداث او انتاج او تخزين مختلف انواع الاسلحة التي تشملها ووضعها اجراءات معينة فيما يتعلق بالشكاوى والرقابة (المادتان ٥ و ٦) كما انها أي اتفاق اخر للحد من الاسلحة التي تم التوصل اليه الى الان بمطالبتها الدول الاطراف بالتعهد بتدمير هذه الاسلحة تدميرا تاما او بتحويلها للاستعمال في الاغراض السلمية في غضون تسعة اشهر من ارتباطها بالتزاماتها.^(٢)

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني المنعقد في ايلول عام ١٩٨٦ وجهت بعض الانتقادات الى المعاهدة منها وجود حالات بعدم الامتثال وهذا يثير مسألة التحقق وتقويتها وان احكام المعاهدة لم تفلح في ازالة تلك الاسلحة. وكذلك بالنظر للتطورات العلمية والتقنية الجديدة ازداد تعقيد عملية التحقق من الامتثال للاتفاقيات وان الاتفاقية يمكن ان تتحسن اذا ما ادخل عليها تعديل يشدد من اجراءات التحقق^(٣).

٨- معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

وقعت في باريس بعد مفاوضات استمرت احد عشر عاما وتقضي المعاهدة بحظر تطوير وانتاج وامتلاك ونقل واستخدام الاسلحة الكيميائية. وتنص على تدمير المخزون من تلك الاسلحة بكامله ومنشآت انتاجها وتطويرها خلال عشر سنوات من تاريخ دخول المعاهدة في حيز التنفيذ على ان تبدأ هذه العملية خلال ما لا يزيد عن عام من سريان العمل بالمعاهدة. كما تشمل المعاهدة على انشاء وكالة دولية تتولى تسلم البيانات المقدمة من الدول الموقعة على المعاهدة او المتعلقة بحجم المخزون ومواقعها واماكن انتاجها وتتولى ايضا مراقبة عملية تدمير المخزون واماكن الانتاج والتحقق من الشكوك المحيطة بالتزام بعض الدول بنصوص المعاهدة. بالاضافة الى الاشراف على الاستخدامات السلمية للكيمياويات. وتقضي المعاهدة بصفة خاصة بقيام الولايات المتحدة وروسيا بتدمير ترسانتيهما من

(١) الامم المتحدة "تنظيم التسليح ومعاهدات نزع السلاح" الوقائع العدد (٥٨) نيويورك ١٩٨٨، ص ٩.

(٢) الامم المتحدة "الاسلحة الكيميائية والبيولوجية: عرض مستكمل للحالة" صحيفة الوقائع العدد (٥٢) نيويورك ١٩٨٧، ص ٩-١٠.

(٣) هانس، لين "تحديد الاسلحة: موضوع اختيار" المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الاسلحة البيولوجية، نزع السلاح، مجلة دورية. تصدرها الامم المتحدة - المجلد العاشر، العدد الأول شتاء ١٩٨٦-١٩٨٧، ص ٥٨-٥٣.

الاسلحة الكيميائية. وان يعملوا معا على منع الدول الاخرى من انتاجها ^(١) وتعد هذه المعاهدة استكمالا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والذي لم يحظر انتاج وتدمير الاسلحة الكيميائية. وهناك مشكلات تجابه المعاهدة منها عدم معرفة عدد الدول المالكة لهذه الاسلحة. وكذلك هناك صعوبات اجرائية تنصب اساسا في مجال اعمال التفتيش فالمعاهدة تنص على ضرورة تطبيق اعمال التفتيش للتحقق من التزام الدول الموقعة عليها وتتمثل الصعوبة التي تجابه هذه المهام في انها تحتاج الى متطلبات بالغة التعقيد بسبب الحجم الهائل للمخزونات الكيميائية والتعقيد الشديد للانشطة الصناعية الكيميائية القائمة، اضافة الى ذلك ان هناك المشكلات الناجمة عن وجود مخزونات ضخمة من الاسلحة الكيميائية على اراضي بعض الدول والتي كانت قد ورثت عن عهود سابقة او خلفتها قوات احتلال اجنبية وترغب في الحصول على المشاركة في المعاهدة دون اعتبارها دولا كيميائية مثل الصين التي اكتشفت في اراضيها ما لا يقل عن مليون قطعة ذخيرة كيميائية خلفتها القوات اليابانية في الصين خلال الحرب العالمية الثانية. ^(٢)

٩- معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهاديء منطقة خالية من الاسلحة النووية - معاهدة راروتونغا - ٦ آب - اغسطس ١٩٨٥

تنشئ المعاهدة منطقة لا نووية كبيرة جدا في جنوب المحيط الهاديء وتمتد هذه المنطقة من غرب استراليا الى حدود المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية شرقا ومن خط الاستواء الى حدود المنطقة المنزوعة السلاح في انتاركتيكا جنوبا. ويتعهد كل طرف من اطراف المعاهدة بعدم صناعة او حيازة او امتلاك او فرض سيطرة على أي جهاز متفجر نووي داخل او خارج المنطقة. وعلاوة على ذلك يتعهد كل طرف بالا يقوم بابة انشطة نووية الا بالتعاون مع الدول الاخرى وذلك وفقا للتدابير الصارمة لعدم الانتشار بغية ضمان الاقتصار على الاستعمال السلمي غير التفجيري ولدعم فاعلية النظام الدولي لمنع الانتشار القائم على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين يظل كل طرف اعمالا لحقوقه السيادية، حرا في ان يقرر لنفسه ما اذا كان يسمح للسفن الاجنبية التي قد تعمل بالطاقة النووية او تكون مسلحة باسلحة نووية في بحاره الاقليمية، وللطائرات الاجنبية بزيارة مطاراته او عبور اجوائه فان كل طرف يتعهد بمنع وصنع أي اجهزة متفجرة نووية في اقليمه.

(١) محمود، احمد ابراهيم تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة السياسة

الدولية، العدد (١١٢) ابريل ١٩٩٣، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٨-١٨٩.

ويتعهد ايضا بعدم اختيار اية اجهزة من هذا القبيل او مساعدة الاخرين على القيام بذلك. ويتعهد كذلك بالا يغرق نفايات مشعة في أي مكان في البحر داخل المنطقة ومنع قيام احد باغراق من هذا القبيل في بحاره الاقليمية. كما ان الدول الواقعة خارج المنطقة لها ولاية قضائية على اقاليم داخل الاقليم (فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) لا تشمل في المعاهدة الا حينما تصبح هذه الدول اطرافا في المعاهدة ^(١) وقد مارست فرنسا دولة من خارج المنطقة عدة تجارب ذرية في الاقاليم التابعة لها في المنطقة (البولونيزيا) وهذا ما يضعف المعاهدة.

١٠- الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية - ١٠ نيسان ١٩٨١

نتيجة لتطوير اسلحة تقليدية جديدة اعتبرت شديدة القسوة في اثارها لانها تؤدي الى ما لا لزوم له من المعانات او الايذاء او الموت بين الجنود المدنيين على السواء وكانت هذه الجهود قد بدأت منذ اواخر القرن التاسع عشر. وان هناك عددا من الاتفاقيات قد وقعت بشأن حظر او تقييد اساليب الحرب قد اسهمت في تطوير القانون الدولي الانساني مثل اتفاقيتي لاهاي الاولى ١٨٦٤ ولاهاي الثانية ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكول عام ١٩٧٧ حول حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والثاني حول حماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، لم تعتبر احكامها محددة تحديدا كافيا في ضوء التطورات الجديدة في الاسلحة، لذلك جرى في اوائل السبعينات دفع للجهود الرامية الى منع او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة هي ما يسمى الاسلحة غير الانسانية. وقد يحتج البعض بان السلاح لا يمكن ان يعتبر انسانيا، لكن هناك فروقا كبيرة في الآثار التي تحدثها مختلف الاسلحة. وتتعلق تلك الفروق بحجم الحروق التي تحدثها او بقسوتها وبمدى الرقعة الجغرافية التي تصيبها وبمدى قدرة مستعملها على التحكم بها مثل اسلحة النابالم. وتنص الاتفاقية وبروتوكولها على حماية المدنيين والاعيان المدنية من الهجوم بالاسلحة المحرقة والغاء اللغام الارضية والاشراك وتفرض حظرا كاملا على استعمال أي سلاح يكون اثره الرئيس الايذاء بواسطة الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها بسهولة في جسم الانسان. ^(٢)

(١) الامم المتحدة "معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادي منطقة خالية من الاسلحة النووية

(معاهدة راروتونغا) صحيفة الوقائع العدد (٥٣) ١٩٨٨، ص ٦-٩.

(٢) الامم المتحدة "الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة غير الانسانية" وقائع نزاع السلاح، العدد (٧١)

نيويورك، ١٩٩٠، ص ١-٥.

١١- معاهدة اعلان جنوب شرق اسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بانكوك) ١٩٩٥

وقعت (١٠) دول من جنوب شرق اسيا في ١٥ كانون الاول - ديسمبر ١٩٩٥ على معاهدة اعلان جنوب اسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية والتي اصبحت سارية المفعول في ٢٧ آذار - مارس ١٩٩٧^(١). وبموجب هذه المعاهدة تعهدت الدول الموقعة عليها بعدم ادخال او تطوير او استخدام الاسلحة النووية في جنوب شرق اسيا او التهديد باستخدامها. وفي نفس الوقت تسمح المعاهدة باستخدام الذرة للاغراض السلمية. انها تعبر عن التزام من جانب الدول الموقعة عليها بالحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بروح التعايش السلمي والتفاهم والتعاون. كما انها تتماشى مع الاتجاه العام للحد من انتشار واستخدام الاسلحة النووية والعمل في النهاية على ازالتها كلياً في العالم. والمعاهدة تعمل باتجاه تعزيز امن الدول في المنطقة وباتجاه دعم السلام والامن الدولي في سياق متابعة مبادئ واهداف معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.^(٢)

وقد ظهرت بعض التحفظات عليها من قبل بعض الدول النووية التي اعترضت على تعريف المنطقة، حيث اعتبرت المساحة الجغرافية المقررة للتطبيق غير محددة. وترى الدول الموقعة على المعاهدة، بان مصالح الدول النووية قد تم مراعاتها بكفاية حيث توفر المعاهدة ممارسة كاملة للحرية في اعالي البحار. فالمعاهدة كما ترى الدول الموقعة عليها متوافقة مع حرية الملاحة في اعالي البحار وحرية الطيران فوق اعالي البحار في المنطقة وغيرها.^(٣)

١٢- معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بليندانيا) ١١ أبريل نيسان ١٩٩٦

(وقعت ٤٣ دولة افريقية في ١١ ابريل/ نيسان ١٩٩٦ على معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية (معاهدة بليندانيا) وبموجب ذلك تعهدت هذه الدول على التخلي عن الاجهزة المتفجرة النووية (مادة ٣) ومنع وصنع الاجهزة النووية المتفجرة مادة (٤) وحظر اختبار الاجهزة المتفجرة مادة (٥) والكشف عن الاجهزة المتفجرة النووية ومنشآت صنعها او تفكيكها او تدميرها او تحويلها

(١) The United Nations Disarmament Yearbook, 1997: Status of agreements, New York, P.19.

(٢) Alves, Gasparini and Cipollone, Daiana Belinda "Nuclearweapon - Free Zones in 21st Century UNIDIR, New York and Geneva 1997, P. 59.

(٣) IBID, P. 60.

مادة (٦) وحظر القاء النفايات المشعة في افريقيا^(١) وكان من بين اسباب ذلك هو خشية ادخال الاسلحة النووية الى القارة بعد محاولة اتحاد جنوب افريقيا للتحويل الى دولة نووية لا سيما بعد تفجير ايلول - سبتمبر عام ١٩٧٩ في منطقة جنوب المحيط الاطلسي وبعد ان تبنت برنامجا نوويا بالتعاون مع اسرائيل. ومما يؤخذ على المعاهدة، هو انها وفقا للخريطة الملحقة بها والتي تبين المنطقة المحظورة تظهر جزيرة دييغو غارسيا ضمن ارض خبييل تشاجوس كم منطقة تابعة لافريقيا وجزء لا يتجزأ منها وان منظمة الوحدة الافريقية تعتبر هذه الجزيرة جزء من دولة موريشيوس التي تتمتع بعضوية المنظمة الا ان بريطانيا قبل استقلال موريشيوس قد اجرت الجزيرة الى الولايات المتحدة والتي حولتها الى قاعدة عسكرية بإمكانها دعم عملياتها العسكرية بالاسلحة النووية التي تتمركز بالجزيرة. وان جميع الدول الافريقية الواقعة في هذه المنطقة او القريبة منها تشعر في خطر جسيم بسبب وجود الاسلحة النووية في الجزيرة وبشكل ذلك مسألة تؤثر على التصديق على المعاهدة من جانب الدول الموقعة عليها. وهناك مسألة اخرى هي المسألة الخاصة باحتمال ان تسمح اية دولة موقعة على المعاهدة للطائرات الاجنبية التي قد تكون حاملة لرؤوس نووية او أي سفن حربية حاملة لرؤوس نووية باستخدام موانئها او مطاراتها وقد ترك الامر لتقدير كل دولة تتخذ ما تراه محققا لمصالحها. وهذا يتطلب من الدول الموقعة على المعاهدة بممارسة حقها في هذا السياق بما لا يخل بالروح العامة للمعاهدة ولا يؤثر على مصالح اية دولة اخرى، مما قد يؤدي الى سماح بعض الدول الافريقية بذلك وهذا ما يشكل خطرا على امنها، كذلك وقعت بعض الاقطار العربية مثل مصر والسودان وتونس وليبيا والمغرب على المعاهدة وهي اقطار عربية تقع في افريقيا وبشكل بعضها جزء من منطقة الشرق الاوسط مما يعني التزامها بعدم امتلاك الاسلحة النووية مقابل بقاء اسرائيل تمتلك السلاح النووي وهذا ما يخل بالوضع الاستراتيجي بين الطرفين. ان موافقة الاقطار العربية الواقعة في افريقيا على المعاهدة هو من قبيل اظهار حسن النية نحو ايجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وعليه فانه من غير الممكن ان تلتزم هذه الدول بالتزامات تمس امنها القومي بدون مقابل من جانب اسرائيل.^(٢)

(١) انظر نص المعاهدة في "حالة الاتفاقات المتعددة الاطراف المتعلقة بتعزيز الاسلحة ونزع

السلاح الامم المتحدة، الطبعة الخامسة، نيويورك ١٩٩٨، ص ٢٧١-٢٨١.

(٢) الدسوقي، مراد ابراهيم "افريقيا وجهود التخلص من الاسلحة النووية - معاهدة بليندابا

ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الاسلحة النووية، السيامية الدولية، العدد (١٢٥) يوليو

١٩٩٦، ص ٢٢٦.

١٣- معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية ١٠ ايلول ١٩٩٦

وقعت ١٢٧ دولة في ١٠ ايلول ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية وتتضمن المعاهدة على الالتزامات الاساسية في المادة الاولى والتي تشمل على تعهد كل دولة طرف بعدم اجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة النووية او أي تفجير نووي اخر ويحظر ويمنع أي تفجير نووي من هذا القبيل في أي مكان يخضع لولايتها او سيطرتها. وكذلك تتعهد كل دولة طرف علاوة على ذلك بالامتناع عن التسبب في اجراء أي تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة الذرية او أي تفجير نووي اخر، او التشجيع عليه او المشاركة فيه بآية طريقة كانت ^(١) وقد انشئت بموجب المادة الثانية من المعاهدة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تعمل على تحقيق موضوع وغرض المعاهدة وضمن تنفيذ احكامها بما في ذلك الاحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال لها وتوفير محفل للتشاور والتعاون فيما بين الدول الاطراف. ^(٢)

الا ان الاهم ما في المعاهدة هو طريقة واجراءات التحقق والتي نصت على ان نظام التحقق يتألف من اربعة عناصر ^(٣)

أ- نظام رصد دولي ويوضع تحت سلطة الامانة الفنية للمنظمة ويتألف من محطات للرصد تابعة له تملكها وتشغلها الدول المضيفة او التي تتولي المسؤولية عنها.

ب- التشاور والتوضيح بشأن القلق من عدم الامتثال للالتزامات الاساسية.

ج- التفتيش الموقعي والغرض منه توضيح ما اذا كان تفجير من تفجيرات تجارب الاسلحة النووية او أي تفجير نووي اخر على نحو يشكل انتهاكا للمادة الاولى والقيام قدر الامكان بجمع اية حقائق يمكن ان تساعد في تحديد هوية أي منتهك محتمل، وبموجب ذلك تسمح كل دولة طرف في المنظمة باجراء تفتيش موقعي على اقليمها او في اماكن تخضع لولايتها او سيطرتها.

د- تدابير بناء الثقة والمساهمة في التوصل في الوقت المناسب الى تبديد أي قلق يتعلق بالامتثال ينشأ من التفسير الخاطئ المحتمل لبيانات التحقق المتصلة بتفجيرات كيميائية.

(١) انظر نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٩٦، ص ٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١١-٢٢.

ويتألف نظام التحقق من محطات تشكل جزءاً من الشبكات المكونة لنظام يطلق عليه بنظام الرصد الدولي.

وتؤكد المعاهدة في المادة الخامسة (٣) انه في الحالات التي قد يحدث فيه اخلال بموضوع المعاهدة وغرضها يجوز للمؤتمر ان يوصي الدول الاطراف بتدابير جماعية تتفق مع القانون الدولي^(١) ويعد ذلك بمثابة تطور في اجراءات التحقق يهدف الى سد الباب امام الدول التي تنتهك المعاهدة، وقد سجلت (٢٠٠٠) تجربة نووية خلال الخمسين السنة بين اجراء اول تجربة في عام ١٩٤٥ وبين التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦ ويتألف نظام الرصد من (٣٣٧) تسهيل تشكل جزء من الشبكات المكونة لنظام الرصد الدولي.^(٢)

المبحث الخامس

المعاهدات الثنائية حول نزع السلاح وضبط التسليح

وهي المعاهدات حول الحد وخفض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة وبين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة.

١- معاهدة سالت الاولى ٢٦ ايار ١٩٧٢

لقد ساد شعور بالخوف في الولايات المتحدة عند مطلع الستينات من قيام الاتحاد السوفيتي بشن ضربة اولى ذرية ضدها وكانت ذكريات بيرل هاربور ما تزال عالقة في مشاعر الرأي العام الامريكي، وبالتالي كانت هناك محاولات لتشجيع التسليح الامريكي، مما دفع ذلك السوفيت ليحذو حذوها. واستطاع الطرفان من الوصول الى القدرة على الانتقام بشن الضربة الثانية. ودفع ذلك الطرفان الى امتلاك انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ مثل نظام جالوش السوفيتي ونظام سيفكارد الامريكي. ولم تكن الولايات المتحدة حينئذ في مواجهة مع السوفيت فقط وانما في مواجهة مع الصين التي امتلكت منذ عام ١٩٦٤ القنبلة الذرية، مما دفعها الى استخدام انظمة الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة والصواريخ المضادة التي تستطيع اختراق الدفاعات السوفيتية لتصل الى المراكز السكانية والصناعية وعليه فقد دخل الطرفان في مفاوضات منذ عام ١٩٦٩ من اجل التوصل الى معاهدة حول

(١) انظر نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص ٢.

(٢) CTBT Comprehensive Nuclear - Test - Ban Treaty, United Nations, Vienna International Centre, Austria, 1998, P. 2-3.

الحد من الاسلحة الاستراتيجية وقد توجت المفاوضات في معاهدة سالت الاولى والتي اشتملت:

١- الجزء الأول ويتعلق بالاسلحة الدفاعية: فقد تم الابقاء على شبكتين دفاعيتين فقط من الصواريخ احدهما حول العاصمة والاخرى حول مواقع الصواريخ لكل من الطرفين، تبعد الشبكة الدفاعية مسافة ١٥٠ كم عن العاصمة ومواقع الصواريخ وكذلك الاحتفاظ بمائة صاروخ لكل منهما.

٢- الجزء الثاني ويتضمن الاتفاق حول الاسلحة الهجومية، فقد اتفق على قيام كل طرف بتجميد عدد الصواريخ وفقا للسقف الذي وصلت اليه في ١ تموز ١٩٧٢ والامتناع عن تحويل القواعد المخصصة لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات من الانواع الخفيفة الى صواريخ عابرة للقارات من الانواع الثقيلة. وسوف تتحقق الرقابة بواسطة الاقمار الاصطناعية، وتم الاتفاق على تحديد مدة سريان المعاهدة بخمس سنوات. (١)

ومن مزايا المعاهدة ان تحقيق الحد من السلاح سيفتح الباب لتطوير مفاوضات نزع السلاح نحو مجالات افضل. كذلك المساهمة في ايجاد علاقات مستقرة بين العملاقين وفتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما. واشترت المعاهدة بمثابة انطلاقة لفتح الباب امام الوفاق الامريكي - السوفيتي. وانتقدت المعاهدة بوصفها معاهدة للحد من السلاح من الناحية الكمية. فلم تشمل الجانب النوعي وبقي للطرفين قدرات كبيرة جدا بإمكانها تدمير احدهما للاخر عدة مرات. اذ انها لم تشمل الاسلحة الاستراتيجية الحديثة التي تم انتاجها وتطويرها فيما بعد (١) وفي ٣ تموز ١٩٧٤ اتفق الطرفان على تقليل الشبكتين الدفاعيتين الى شبكة واحدة حول العاصمة. اما حماية قواعد الصواريخ فيمكن ان يضمن بواسطة عدد من الفواصات. (٢)

٢- معاهدة سالت الثانية ١٨ حزيران ١٩٧٩

لقد حاولت معاهدة سالت الاولى اقامة توازن تقريبا في الاسلحة الاستراتيجية للجانبين وذلك بالسماح للسوفيت بتفوق في الجانب العددي، لكي يوازنون التفوق النوعي في الجانب الامريكي والذي كان يبدو بصورة اوضح في الرؤوس النووية المتعددة، الا انه بعد الاتفاق السابق (سالت ١) غير السوفيت من

(١) Bousquet Raymond "Force et Strategie Nucleair du Monde Moderne" ed Lavauzelle Paris, 1974, P. 34-50.

(٢) Martin Marie - Pievre, Op.cit., P. 97.

(٣) Ibid, P. 97-98.

هذه المعادلة بتطويرهم لنظم الرؤوس النووية المتعددة. وإن ظهور الصاروخ الأمريكي كروز قد تجاوز هذه الاتفاق وقلب من المستويات القائمة باعتبار أنه يمثل طائرة متحركة ذات حركة غير عادية قابلة لأن تطلق من الأرض والجو والبحر بعدد من الرؤوس والنطاقات والاطوار على هذا الأساس طالب السوفيت أن يتضمن اتفاق سالت هذا الصاروخ. كما تخوف الأمريكان من تزايد ونمو قوة نظم الصواريخ السوفيتية فتم اجراء اتصالات حول:

- تحديد عدد الرؤوس الذرية.

- الصاروخ الأمريكي كروز.

- القاذفة السوفيتية باك فاير.

ولما كانت هناك انتقادات كثيرة لسالت (١) باعتبارها اتفاقية تجميد وليس تحديد فقد اتفقت الدولتان العظمتان على أن تتضمن معاهدة سالت (٢) قيود كمية ونوعية على الوسائل الذرية الاستراتيجية الهجومية. ووضعت قيودا على ابحاث الصواريخ أي أنها تحتوي لأول مرة على ملمح من ملمح نزع السلاح. لقد تضمنت اتفاقية سالت (٢) أربعة مجالات:

١- أن الاتفاقية وضعت حدودا أو سقفا مشتركة لعدد مركبات الإطلاق مع تحديد حد أقصى للوسائل ذات الرؤوس النووية المتعددة وقاذفات القنابل الاستراتيجية المسلحة بصواريخ كروز.

٢- تخفيض عدد الوسائل الضرورية (المركبات) المسموح بها طبقا لاتفاقية سالت (١).

٣- وضع قيود على التحسينات النوعية في مختلف الأسلحة.

٤- تحقيق توازن اساسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتنص المادة (٣) على تحديد العدد الأقصى الاجمالي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية ليكون (٢٢٥٠) صاروخا على أن يكون العدد الأقصى للوسائل ذات الرؤوس المتعددة (١٣٢٠) صاروخا تشمل على الصواريخ من البر والبحر والجو على ألا يزيد عدد الصواريخ البالستكية ذات الرؤوس المتعددة بأنواعها المختلفة على (١٢٠٠) من بينها (٨٢٠) صاروخا من قواعد برية. (١)

(١) التفاصيل حول معاهدة سالت (٢) انظر: زهدي، محمد حسين، سالت (٢) المضمون والنتائج

السياسة الدولية، العدد (٥٨) أكتوبر ١٩٧٩، ص ١٣٣-١٣٤.

وانتقدت معاهدة سالت (٢) على اساس انها لم تشكل حائلا امام التنامي السريع للقوة الاستراتيجية السوفيتية. وانها كانت تسلم بالتفوق الاستراتيجي السوفيتي وبالتالي فانها كانت تضعه لسنوات طويلة في المركز الاستراتيجي الافضل بعد ان كانت الولايات المتحدة هي التي تتمتع بذلك التفوق في السابق. وامتدت هذه الانتقادات لنقول ان مثل هذا التفوق السوفيتي كان يكفي لمنع الولايات المتحدة من ممارسة أي ضغط على الاتحاد السوفيتي لابعاده عن أي موقع يحاول السيطرة عليه في افريقيا او في الشرق الاوسط او في أي مكان اخر من العالم^(١) وعلى الرغم من توقيع الزعيمين السوفيتي بريجنيف والامريكي كارتر فان الكونغرس الامريكي لم يصادق عليها بسبب التدخل السوفيتي في افغانستان في ٢٧ كانون الاول ١٩٧٩.

٣- معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ٨ كانون الاول ١٩٨٧

تضمنت هذه المعاهدة ازالة الصواريخ السوفيتية والامريكية المتوسطة والقصيرة المدى من اوروبا ونصت على حظر وانتاج هذا النوع من الصواريخ وذلك بعد ائتلاف الموجود منها وهذا يعني تحقيق تقدم فعلي في ميدان نزع السلاح. وعدت بمثابة منطلقا لفتح الطريق نحو حظر انتاج منظومات اخرى من الاسلحة الاستراتيجية. وتعد هذه المعاهدة نزع فعلي للسلاح. اذ نصت على ازالة (٢٨٠٠) صاروخ متوسط وقصير المدى وتضمنت:

١- نزع الرؤوس النووية من الصواريخ.

٢- نزع اجهزة التوجيه الالكترونية.

٣- تدمير وائتلاف الصواريخ نفسها.

وفي ميدان الرقابة والتفتيش فقد نصت الاتفاقية ولاول مرة في تاريخ نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على اجراءات التفتيش الميداني المتبادل. ففي المرحلة الاولى والتي امدها ثلاث سنوات يتم تدريجيا وتحت مراقبة الطرف الاخر تفتيش المواقع المختارة عشرين مرة كل عام. وفي المرحلة الثانية والتي امدها عشر سنوات يحق للطرفين القيام بمهام التفتيش خمس عشرة مرة

(١) مقلد، اسماعيل صبري "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات" شركة فاطمة

للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٥٢.

كل عام مع ذلك فإن حجم الاقتطاعات في الأسلحة النووية في هذه المعاهدة ولكلا الطرفين لم تتجاوز (٤%) من مجموع اسلحتهما النووية. ^(١)

٤- معاهدة خفض وتحديد الأسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (ستارت ١) ٢١ تموز ١٩٩١.

تضع هذه المعاهدة الموقعة بين الرئيسين الأمريكي بوش والسوفيتي غورباتشوف سقوفا متساوية لكلا الطرفين في الأسلحة الاستراتيجية وبالشكل الآتي:

أ- الاحتفاظ بـ (١٦٠٠) وسيلة من مركبات الإيصال موزعة بين الأسلحة البرية والبحرية والجوية بشكل يقل بنسبة (٣٦%) لما هو موجود لدى الاتحاد السوفيتي في ايلول ١٩٩٠ ويقل بنسبة (٢٩%) لما هو موجود لدى الولايات المتحدة لنفس الفترة.

ب- الاحتفاظ بـ (٦٠٠٠) رأس نووي عند كل طرف وذلك بما يقل عن (٤١%) لما هو موجود عند الاتحاد السوفيتي ويقل عن (٤٣%) لما هو موجود لدى الولايات المتحدة، توضع منها (٤٩٠٠) من الصواريخ البرية أو البحرية بما يقل (٤٨%) ما هو موجود لدى الاتحاد السوفيتي ويقل بنسبة (٤٠%) ما هو موجود لدى الولايات المتحدة.

ج- الاحتفاظ بـ (١٥٤٠) رؤوس حربية في الصواريخ العابرة من الطائرات الثقيلة وذلك بتخفيض ما يعادل (٥٠%) من الصواريخ الموجودة لدى الاتحاد السوفيتي ليس للولايات صواريخ من هذا النوع.

د- احتفاظ الطرفين بـ (١١٠٠) من الرؤوس الحربية على الصواريخ المتحركة.

هـ- وبالنسبة فإن تقل الحجم الجديد للأسلحة البرية والبحرية المنشورة يساوي ٥٤% من حجم تقل أسلحة الاتحاد السوفيتي. فكل طرف ينشر بما يساوي (٤٩٠٠) من رؤوس حربية من مجموع (٦٠٠٠) رأس حربي له حق امتلاكها.

(١) انظر الشافعي، عمران "اتفاقيات واشنطن: المغزى المرتقب" ملف السياسة الدولية، قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية- السوفيتية، السياسة الدولية، العدد (٩٢) أبريل ١٩٨٨، ص ٦٩-٦٢.

وانظر كذلك نص المعاهدة في نفس العدد السابق، ص ١٣٠-١٤٧.

و- يقوم كل طرف بإجراء تفتيش موقعي عشر مرات في السنة للتحقق من عدد الصواريخ المنشورة وعدد الرؤوس الحربية التي يجب ألا يتجاوز ما حددته المعاهدة.

ز- يتم إجراء (١٢) تفتيشا موقعيا بأنواع مختلفة عن طريق ٦٠ إبلاغاً لمختلف التحديات تغطي الانتاج والتجارب والحركة والانتشار وتدمير الاسلحة الاستراتيجية.^(١)

وتعتبر الولايات المتحدة هذا الخفض لصالحها لانه سيؤدي الى تقليل الصواريخ البالستكية الضخمة العابرة للقارات التي تحمل رؤوسا نووية متعددة وكان السوفيت يهددون باستخدامها لتوجيه الضربة للمدن الامريكية.^(٢)

٥- معاهدة اجراء تخفيضات وتحديدات اضافية حول الاسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (ستارت ٢) ٣ كانون الثاني ١٩٩٣ وتشمل المعاهدة مرحلتين:

المرحلة الاولى: وتستكمل خلال سبع سنوات من بدء سريان المعاهدة وتتضمن:

- يقوم كل طرف بتخفيض وتحديد صواريخه البرية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة وكذلك خفض رؤوسها الحربية من الصواريخ المنشورة الى ما لا يقل عن ٣٨٠٠-٤٢٥٠ رأس حربي. ولا يجوز أن يزيد كل طرف رؤوسه الحربية الى اكثر من ٤٢٥٠ رأسا حربيا موزعة على:

أ- ٢١٦٠ رأسا حربيا منشور في الصواريخ البحرية العابرة للقارات.

ب- ١٢٠٠ رأسا حربيا موزعة على الصواريخ البرية العابرة للقارات.

ج- ٦٥٠ رأسا حربيا منشور على الصواريخ الثقيلة البحرية العابرة للقارات.^(٣)

المرحلة الثانية: وتستكمل مع حلول عام ٢٠٠٣ ويخفض الجانبان اجمالي رؤوسهما النووية الى ما بين ٣٠٠٠-٣٥٠٠ رأس نووي. وسوف يجرى التخلص من جميع الصواريخ البالستكية العابرة للقارات الفائضة عن المرحلة الاولى. والاكتفاء بنشر ٥٠٠ رأس نووي منصوبة على تلك الصواريخ. كما يكتفي الجانبان بنشر مالا

(١) START I: Unidir Newsletter no 22 and 23 Jane September - 1993, P. 36-37.

(٢) الدسوقي، مراد ابراهيم "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، العدد (١٠٦) اكتوبر ١٩٩١، ص ١٥١.

(٣) Start II: Unidir Newsletter no 22 and 23 Junc/ Septeber - 1993, P. 48.

يزيد عن (١٧٥٠) رأسا نوويا على الصواريخ البالستية المنصوبة على الغواصات.^(١)

ان الموقف المحتمل للقوة النووية الروسية سوف يكون قريبا من اعداد الرؤوس النووية المنصوبة في الولايات المتحدة في كافة وسائل الايصال النووي (الصواريخ البرية والغواصات والقاذفات) وسوف تصل نسبة الخفض الى ١٥% لكلا الجانبين في مجال الصواريخ البالستية العابرة للقارات و ٦٥% لروسيا في مجال الصواريخ المنصوبة على الغواصات مقارنة مع ٥٢% للولايات المتحدة من نفس العينة بينما تبلغ نسبة الخفض في القاذفات حوالي ٢٥% لدى روسيا في مقابل ٣٣% لدى الولايات المتحدة . أما فيما يتعلق بالرؤوس الحربية النووية فان نسبة الخفض سوف تصل الى ٧٠% لكلا الطرفين . ان معاهدة ستارت تعني تكريس لمكانة الولايات المتحدة كقوة استراتيجية اولى في العالم، فضلا عن ان روسيا لم تعد مهتمة بالابقاء على حالة التعادل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.^(٢)

(١) محمود، احمد ابراهيم تطورات خفض التسليح: ازالة مخلفات الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٢) محمود، احمد ابراهيم تطورات خفض التسليح: ازالة مخلفات الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

الفصل الثامن

سياسة عدم الانحياز

المبحث الأول

مفهوم عدم الانحياز

لا يوجد هناك تعريف شامل ومحدد رسمي لعدم الانحياز وما قيل عن الحركة من تعاريف انما جاءت من جانب بعض المعنيين في العلاقات الدولية. وان عدم وجود تعريف محدد لعدم الانحياز يعود الى تعدد وجهات النظر حول فهم عدم الانحياز اولا والى الغموض في المصطلح ثانيا والى عدم اتفاق الدول غير المنحازة على تعريف محدد ثالثا والى تعدد التعابير المستخدمة من قبل بعض الدول في البداية كالحيداء الايجابى في الوطن العربي والحيداء الفعال أو البناء في يوغسلافيا رابعا والى عدم تكامل الحركة بشكل نهائي خامسا. (١)

ان عدم وجود تعريف رسمي يرجع الى عدم اتفاق الدول غير المنحازة حول تعريف محدد لعدم الانحياز. ففي المؤتمر التحضيري لقمة بلغراد الاولى المنعقد في القاهرة في حزيران ١٩٦١ لم يحصل اتفاق بين الدول التي حضرته حول التوصل الى تعريف محدد لعدم الانحياز. وساد المؤتمر اتجاهان: اتجاه يرى ضرورة تعريف عدم الانحياز وكانت اندونيسيا من ابرز مؤيديه. واتجاه اخر يعارض التوصل الى تعريف محدد وكانت الهند من ابرز مؤيديه (٢) اذ كانت الهند ترغب في تفسير عدم الانحياز بطريقة اكثر تحررا كي لا يتحول الى مفهوم جامد

(١) انظر: توفيق، د. سعد حقي "في مفهوم عدم الانحياز" مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤، ص ٣٩٥-٣٩٧.

(٢) سامي منصور "انتكاسة الثورة في العالم الثالث" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٧-٥٨.

ولكي يتمكن من الانتشار الى مزيد من الدول ^(١) ومع ذلك كانت الهند ترغب في تحديد معايير لعدم الانحياز يمكن على اساسها دعوة الدول التي ترغب في المشاركة في مؤتمر القمة التأسيسي في بلغراد. ولما كان الرئيسان تيتو وعبد الناصر يعملان على جعل المؤتمر مقتصرًا على الدول التي اتبعت بعض المبادئ المحددة فقد استقر الرأي على تحديد معايير لعدم الانحياز ^(٢) والتي تمثل حتى اليوم التعريف الرسمي لعدم الانحياز من قبل دولة الحركة وهذه المعايير هي: ^(٣)

١- يجب أن تتجه سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة، وعلى عدم الانحياز ان تظهر اتجاها يؤيد هذه السياسة.

٢- يجب أن تؤيد دائما حركات الاستقلال القومي.

٣- يجب ان لا تكون عضوا في حلف عسكري جماعي تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.

٤- يجب الا تكون طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى.

٥- يجب الا تكون قد سمحت لدولة اجنبية باقامة قواعد عسكرية في اقليمها بمحض ارادتها.

وقد اورد بعض المختصين في العلاقات الدولية بعض التعاريف لعدم الانحياز، فقد عرفه الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأنه "موقف سياسي تتخذه دولتين او كتلتين متصارعتين او هو بتعبير اخر عدم انحياز الدولة لاي من الجانبين اللذين يتصارعان في حرب باردة ^(٤) ويعرفه الاستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد بأنه "السياسات التي تقوم على نبذ مبدأ الارتباط بعجلة التكتلات الدولية التي تخدم في الاساس مصالح الدول الكبرى لما ينطوي عليه ذلك من خطر فقدان الاستقلال

(١) كياسن، تشانا "في مواجهة الحرب الباردة" ترجمة عبد الرزاق ابراهيم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(٣) غالي، د. بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي - الموفيتي" السياسة الدولية، العدد (٣١) يناير ١٩٧٣، ص ٢١.

(٤) الغنيمي، د. محمد طلعت "تطورات في العلاقات الدولية العربية" مطبعة اطلس، القاهرة، ص ٢٥٦.

السياسي والكرامة الدولية. ^(١) وعلى العكس من اللغة الانكليزية التي تفرق بين كلمة حياد سياسي Neutralism وبين كلمة حياد قانوني Neutrality فان اللغة العربية لا تتضمن مرادف يبين الفرق بين المعنى السياسي والمعنى القانوني لكلمة حياد. لهذا فقد اضيف في الوطن العربي كلمة "ايجابي" الى جانب كلمة حياد من اجل توضيح معناها السياسي ولتمييزه عن مضمونها القانوني ^(٢) أما اللاتزام Non-engement فهو رفض لفرضية وجود معسكرين دوليين يربحان في فرض سياساتهما على كافة دول العالم نتيجة لعدم وجود اتفاق مصالح الدول غير المنحازة مع مصالحهما ^(٣) ويعتبر البعض بان هذا التعبير هو جزء من كل الا وهو الحيداد الايجابي ^(٤) ويرفض البعض ان يشبه اللاتزام مع الحياد السياسي لانه لا يدل على المفهوم السياسي لان كل الدول ملتزمة من اجل ازالة الاستعمار والحفاظ على النظام الاستعماري. ^(٥)

وترتبط حركة عدم الانحياز بظاهرتين في السياسة الدولية هي:

أولاً: ظهور البلدان الحديثة الاستقلال وبعد عدم الانحياز تعبيراً عن السلوك انخارجي للدولة حديثة الاستقلال واصبح ركناً اساسياً من اركان سياستها الخارجية.

ثانياً: قيام الحرب الباردة: ويرى الغربيون بان حركة عدم الانحياز هي رد فعل على الحرب الباردة بينما ينكر اخرون ذلك ويردون هذه الحجة بان جذور عدم الانحياز هي اكثر عمقا من ذلك لانها تلبي طموحات عديد كبير من الشعوب المتحررة حديثاً من رقة الاستعمار وملتفة لان تكون معترف بها بشكل متساوي مع غيرها من الامم. وفي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "الاستراتيجية والسياسة الدولية"، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٦.

(٢) توفيق، د. سعد حقي، في مفهوم عدم الانحياز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣.

(٣) مقصود، كلوفيس 'معنى الحياد الايجابي' دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠، ص ٨٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٧.

(٥) Thiam Doudou "La Politique Etrangere des Etats Africains" P.U.F. Paris. 1963, P. 107.

فان الارضية كانت ملائمة جدا لظهور سياسة عدم الانحياز. ويرى اخرون بان للحركة دور في تحول النظام الدولي الى ثنائية قطبية مرنة. (١)

المبحث الثاني

اهداف حركة عدم الانحياز

بوسعنا تحديد نوعين من اهداف الحركة: اولا الاهداف التقليدية ثانيا الاهداف الجديدة.

أ- الاهداف التقليدية لعدم الانحياز: وهي الاهداف التي نادى بها الحركة قبل تأسيسها الرسمي وتمسكت بها عند سنوات تأسيسها الاولى ويمكن اجمالها بما يلي:

أولاً: تحقيق الاستقلال السياسي: ويعد من اول اهداف عدم الانحياز. اذ نادى حركات التحرر الوطني وشعوب المستعمرات بتحقيق الاستقلال السياسي كشرط ضروري واساسي لاقامة الدول والولوج الى معترك الحياة السياسية الدولية. ومنذ مؤتمر بييرفيل ١٩٢٦ وبروكسل ١٩٢٧ تعالت الدعوات لتحقيق الاستقلال السياسي. وفي مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٧ تم تشكيل العصبة المعادية للاستعمار وتم تحقيق اول لقاء بين الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية (٢) ان غالبية دول الحركة قد حققت استقلالها عبر نضال طويل ضد الاستعمار وهي لذلك تدرك معنى الحرية اكثر من غيرها ولم تتوان عن المطالبة بالحفاظ على الاستقلال بعدة انجازه. لان هذا الاستقلال الحديث يبقى هشاً طالما ظلت هذه البلدان فقيرة ومتأخرة. ومن هنا فان طموحها نحو الاستقلال السياسي للشعوب المستعمرة يمر بواسطة السلام الذي هو ضروري للتقدم الاقتصادي. وان هذا السلام لا يمكن باي حال ان

(١) Bandyopadhyaya Jayantanuja Place Evolution et Perspectives du non-Alignement
Problems Politiques et Sociaux 1979.

وكذلك

Jha Mcs "Le Non-Alignement dans un Monde en evolution, Politique Etrangere, Paris,
No.4-5, 1967, P. 351.

(٢) Colard Daniel "Le Mouvement des pays Non-Alignes" La Documentation Francaise,
Paris. 1981, P. 33.

ينبع من الارتباط بالاحلاف لان توجهات القوتين الاعظم نحو الهيمنة والمجابهة كانت تهدد استقلال هذه الدول. (١)

لقد وجد الاسيويون والافارقة بان حروب الماضي كانت حروبا اوروبية وكانت تتعلق بتحقيق المصالح الاستعمارية وانها دفعت ثمنا باهظا نتيجة لذلك وكذلك دفعت شعوب المستعمرات ثمنا باهظا اثناء الحرب العالمية الثانية وانتهكت قواها العاملة ومواردها وكانت اراضيها في بعض الاحيان مسرحا للمعارك الحربية. وفي عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية وجدت بلدان العالم الثالث بان التحديات التي اخذت تتعرض لها والناجمة عن ضغوط القوى العظمى الجديدة لا تختلف عن تلك التحديات التي تعرضت لها شعوبها خلال حقبة النضال السياسي، وبالتالي فلا يوجد احد يشعر بحاجة للارتباط بها. (٢)

ان انحسار الاستعمار بعد قيام حركة عدم الانحياز قد ادى الى زوال الاستعمار التقليدي وحل محله الاستعمار الجديد (٣) والذي كان دافعا لاستمرار الحركة في تشديد نضالها فعدم الانحياز الذي هو نتاج تصفية الاستعمار والحرب الباردة جاء لرفض كل اشكال الهيمنة والخضوع والتمييز العنصري والسيطرة وهيمنة ثنائية القطبية. وكان عام ١٩٦٠ عام تحول بالنسبة للحركة بسبب ازدياد اعداد الدول المستقلة والتي انتمت الى حركة عدم الانحياز وانضمت الى الامم المتحدة.

ثانيا: تحقيق نزع السلاح

يبقى تحقيق نزع السلاح احد الاهداف الرئيسية الذي تمسكت به الحركة منذ نشوئها. لانها تأسست في فترة التآزم الدولي والحرب الباردة والمخاطر التي كانت تهدد المجتمع الدولي بقيام حرب عالمية ثالثة. ان زيادة الانفاق العسكري الذي ترتب نتيجة لذلك كان يثير المخاطر. وبقدر ما يتقل هذا الانفاق كاهل القوى العظمى فانه كان يتم على حساب تنمية البلدان النامية. وقد احست هذه البلدان بمدى المخاطر المترتبة على استخدام السلاح الذري كالتدمير والاشعاع مما يؤثر على الانسانية. من هنا جاءت دعوة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر بلقراد الاول ١٩٦١ بالدعوة الى نزع السلاح العام والشامل اذ طالبت هذه البلدان بما يلي:

(١) Burton John – International Relations, Op.cit., P. 190.

(٢) Ibid, P. 191.

(٣) Colard Daniel les Mouvement des pays non-Alignes, Op.cit. P. 34.

- ١- يجب ان يضمن نزع السلاح العام والشامل بواسطة نظام فعال للرقابة والتفتيش ويجب ان يضم ذلك بلدان عدم الانحياز.
- ٢- اقامة دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح ويجب ان تدعى اليها بلدان عدم الانحياز للمناقشة.
- ٣- يجب ان تتم كل المفاوضات حول نزع السلاح في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ويجب ان تشارك فيها كل البلدان.

ولما وقعت الدولتان العظميان على معاهدة الحظر الجزئي لاستخدام التجارب الذرية ١٩٦٣ دعت البلدان غير المنحازة الى توسيعها لتشمل حظرا شاملا على التجارب الذرية ^(١) وهذا ما تحقق عام ١٩٩٦.

وينطلق موقف حركة عدم الانحياز من قضية نزع السلاح، من كون ان قضية تصفية الاستعمار وتثبيت اركان السلم والامن الدوليين وتحقيق التنمية، لا تتحقق كلها الا في حالة نزع عام للسلاح، فضلا عن ان زيادة مباق التسليح بين القوى الكبرى تعكس اثارا سلبية على البلدان غير المنحازة التي تضطر تحت وطأة التهديد وحب البقاء الى اقتناء الاسلحة مما يضيع عليها فرصا كبيرة في مجال التنمية والتقدم الاجتماعي فضلا عن تهديد امنها بصورة مباشرة ^(٢) كذلك تلعب زيادة المشاكل بين الدول النامية وظهور عدد من النزاعات الاقليمية ومساهمة الدول العظمى فيها من المطالبة بنزع السلاح واقامة مناطق منزوعة من السلاح. كما ان انتشار السلاح النووي الى عدد من الدول الكبرى مثل فرنسا والصين ربما يساعد على انتشاره الى البلدان النامية. لقد كسرت بلدان عدم الانحياز انفراد الدولتين العظميين في مفاوضات نزع السلاح ودخلت في لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المكونة من ثمانية عشر دولة وطرحت في مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ توسيع معاهدة حظر اجراء التجارب الذرية ١٩٦٣. ولما تم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ لم ترحب البلدان غير المنحازة بها كلياً لأنها لا ترضي طموحاتها بسبب غياب الضمانات الممنوحة للبلدان غير النووية وان هذا الخلل والقلق لترتيب المستقبل ربما يفسر لنا تردد بعض الدول في التوقيع على المعاهدة مثل الهند والباكستان والارجنتين والبرازيل وكذلك رفضت اسرائيل التوقيع عليها. ان اقتراح عقد مؤتمر عام لنزع السلاح جاء في مؤتمر لوساكا

(١) Berg, Eugene "Non-Alignement et Nouvel Order Mondial", P.U.F., Paris, 1980, P. 106-107.

(٢) البقالي، د. أحمد مفتاح 'حركة عدم الانحياز' مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٨٠، ص ٢٠٤.

١٩٧٠ واعيد طرحه في مؤتمر الجزائر^(١). وفي مؤتمر كولومبو ١٩٧٦ تم اصدار تصريح دعا فيه الى ضرورة دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة لعقد مؤتمر استثنائي خاص لدراسة قضية نزع السلاح بشكل عام. وقد عقت البورة بالفعل عام ١٩٧٨.^(٢)

ثالثا: دعم الامم المتحدة

لقد ابدت الدول غير المنحازة في اسلوب معالجتها للشؤون الدولية اهتماما متزايدا بدور الامم المتحدة. ولا يرجع ذلك الى رغبة هذه الدول في الحفاظ على استقلالها فقط وانما من قلقها العميق ازاء الاوضاع السياسية في العالم. واذا كانت الدول الكبرى لا تشعر بحاجة عميقة الى دور الامم المتحدة في ضمان حاجتها الامنية بسبب قدرتها في الدفاع عن نفسها في الظروف الصعبة واذا كانت الدول المنحازة تشعر بقدر من الاطمئنان تجاه اعدائها نتيجة انتمائها الى احلاف عسكرية دونما الحاجة للحماية من جانب الامم المتحدة، فان دول عدم الانحياز يمكن ان تواجه مخاطر كبيرة اذا ما فقدت مظلة الامم المتحدة في عالم يستطيع فيه المعتدى من جني ثمار عدوانه.^(٣)

واخذت قيمة الامم المتحدة تزداد بشكل تدريجي لدى دول عدم الانحياز لانها الملاذ الذي تستطيع من خلاله صيانة استقلالها وسلامة كياناتها والحصول على دعمها لتحقيق رفاهيتها وان تعزز مكانتها ونفوذها عن طريق الاتفاق مع غيرها من الدول من اجل تحقيق اهداف سياسة مشتركة.^(٤)

وبدون شك ازداد تمسك بلدان عدم الانحياز بالامم المتحدة، لا سيما بعد ان ازداد اعدادها في الجمعية العامة للامم المتحدة، مما ادى الى تغيرات جوهرية في

(١) Berg, Eugene, Op.cit., P. 107

(٢) البقالي، د. احمد مفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٣) ويلكوكس فرنسيس او 'دول عدم الانحياز والامم المتحدة' في مارتن لورنس 'الحياد وعدم الانحياز: الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٩٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩٤.

تكوين التجمعات الدولية. فقد قل تمثيل أوروبا في الجمعية العامة الى جانب ازدياد
ثقل دول عدم الانحياز فيها. (١)

وتأثر نمو التجمعات الدولية في الجمعية العامة الى حد كبير بنمو دورها
السياسي وبدأت أهمية تكوين الأغلبية واثار ذلك على اتخاذ القرارات فيها. ويرجع
ازدياد ثقل الجمعية العامة الى طريقة التصويت المتبعة فيها عن طريق الأغلبية في
حين كان مبدأ الاجماع هو احد الاسس الجوهرية التي قامت عليها عصبة الامم (٢)
وطبقا لنصوص الميثاق لم تعد للدول الكبرى صلاحيات اتخاذ قرارات تلزم الدول
الاعضاء في الامم المتحدة ولم يدر بخلدها التطور الفعلي وما يترتب على التغيير
القانوني مما ادى الى نمو الدور السياسي للجمعية العامة فيما بعد. (٣)

رابعاً: حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية

بالنظر للمخاطر المترتبة على الحرب الباردة واحتمالات تحولها الى حرب
ساخنة وللنتائج التي قد تترتب على امتداد الصراعات الاقليمية الى مناطق الدول
النامية ولظهور سياسات الاستقطاب الدولي والاحداث العسكرية وجدت الدول غير
المنحازة بان حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية يساعد على تخفيف حدة التوتر
الدولي. مما يشجع على ذلك هو رغبة هذه الدول في الابتعاد عن الصراع الدولي
والتوجه نحو حل مشكلاتها الاقتصادية وبناء وحدتها الوطنية، فضلاً عن ذلك فان
امكاناتها المحدودة عسكريا واقتصاديا كان يمثل احد البدائل التي تدفعها نحو الحلول
السلمية للمشكلات الدولية. ان ايمان دول عدم الانحياز بقضية السلام بوصفها
قضية جوهرية في ايدولوجية عدم الانحياز يمثل عنصراً هاماً لايجاد حل للنزاعات
بين الدول. ولو تتبعنا الفكر الهندي في عدم الانحياز لوجدنا انه فكر زاخر في
التوجه نحو حل النزاعات بين الدول. فقد لعب نهرو رئيس وزراء الهند الاسبق
دور الوسيط خلال الحرب الكورية وعمل على اتباع سياسة التقريب بين الدول

(١) عبد العزيز مصطفى "التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظمة
التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢٢. وانظر كذلك كميل داغر "الامم المتحدة وموازين القوى
المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٧-٢٤.

(٣) عبد العزيز مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

خطوة خطوة الى الحد الذي يحملها علي اجراء محادثات سلمية وكذلك اقترح طرق تسهيل حل منازعات الحرب الباردة.^(١)

وباعتبار سياسة هذه الانحياز سياسة ايجابية نشطة تهدف الى تخفيف حدة التوتر الدولي، فقد لجأت الى تشكيل لجان من اجل حل المشكلات بين الدول مثل لجان للمساعي الحميدة ومنها لجنة الثمانية الخاصة بفلسطين واللجنة الرباعية للنزاع بين ايران والعراق. وهناك الدور النشط الذي قامت به الحركة في بداية الستينات لتسوية النزاع بين الصين والهند اثر اندلاع القتال بينهما عام ١٩٦٢ وكانت مصر عنصرا بارزا في تلك اللجنة.^(٢)

ب- الاهداف الجديدة للحركة: ظهرت هذه الاهداف بعد تبلور الحركة وتطورها وهي:

أولاً: اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد: لم تهتم حركة عدم الانحياز بالقضايا الاقتصادية الا في مطلع السبعينات. وهذا لا يعني عدم اهتمام الحركة بالجوانب الاقتصادية منذ سنوات نشوئها. فقد انصب اهتمامها الاساسي على مسألة التحرر والاهتمام بقضية الصراع الدولي^(٣) ويرجع السبب في ذلك الى تدهور مركز البلدان النامية النسبي في التجارة الدولية من (٢١/٣%) في عام ١٩٦٠ الى (١٧/٦%) في عام ١٩٧٠ والى زيادة مديونيتها التي بلغت في عام ١٩٩٥ حوالي (٢٠٦٨) مليار دولار^(٤) وتدني مدخولات صادراتها بسبب تدهور شروط ائتمان والصعوبات التي تعاني في النمو الاقتصادي. واجمالاً فانها لا تستفاد من مساهمتها في النظام الاقتصادي العالمي التي تهيمن عليه البلدان الصناعية. وهكذا فقد تولد احساس حاد لدى زعماء الدول

(١) ليفيفر، ارنت "ابطال الحياد نهرو وعبد الناصر ونكروما" انظر مارتن لورنس الحياد وعدم الانحياز، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩-١٦١.

(٢) جلال، د. محمد نعمان "حركة عدم الانحياز في عامل متغير" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٦.

(٣) سليم، د. محمد السيد "حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد" الميامة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢، ص ١٠٤.

(٤) L'ETAT du Monde, Annuaire Economique et Geopolitique Mondial Edition, 1997, Edition La Decouverte, Paris, 1996, P. 104.

غير المنحازة بان مشكلة التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي اخذ يشكل حيزا متزايدا في اهتماماتهم. (١)

ومنذ مؤتمر القمة الثالث المنعقد في لوساكا عام (١٩٧٠) بدأت الحركة تولي اهتماما بالمشكلة الاقتصادية للبلدان النامية اهتماما خاصا يعادل اهتمامها بالقضايا السياسية، وإذا كانت القضايا الاقتصادية قد مثلت في جدول اعمال مؤتمر بلغراد (٧,٥%) ومؤتمر القاهرة (١٣,٣%) فإن النسبة قد ارتفعت في مؤتمر لوساكا الى (٤٦%) والى (٤٩,٨%) في مؤتمر الجزائر والى (٥٠,١%) في مؤتمر كولومبو وانخفضت انخفاضاً طفيفاً في مؤتمر هافانا الى (٤٢,١%) (٢)

ولم يزداد اهتمام دول الحركة بالقضايا الاقتصادية بعد مؤتمر لوساكا فقط وإنما تحول منهجها في التعامل مع تلك القضايا، فقد دعت بلدان عدم الانحياز الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل. وفي مؤتمر لوساكا تم لأول مرة تبني اعلانين، الاول حول القضايا السياسية والثاني حول القضايا الاقتصادية. ولكن مؤتمر قمة الجزائر ١٩٧٣ يعد المؤتمر الرئيسي الذي لم يطرح جوهر المشاكل الاقتصادية فقط وإنما طرح كيفية علاجها أيضاً. وإن اعلانه الاقتصادي يعد وثيقة مهمة للتعبير عن الاستراتيجية الاقتصادية لعدم الانحياز. كما ان اصفاء مؤتمر قمة الجزائر اهمية كبرى على القضايا الاقتصادية لعدم الانحياز ادى الى تحويل الحركة الى جماعة ضغط اقتصادية دولية من اجل تنظيم النظام الاقتصادي العالمي. (٣)

لقد اكد مؤتمر قمة الجزائر على بعض المبادئ الهامة مثل سيادة الدول النامية على الموارد الواقعة في نطاق اقليمها وحق الدول النامية في تأمين ادوات الانتاج المملوكة ملكية اجنبية كوسيلة لحماية مواردها والتأكيد على حق الدول النامية وحدها في تقدير حجم التعويض وطريقة دفعه وتسوية أي نزاع ينشأ بسبب التأمين في اطار التشريع المدني القومي للدولة التي اتخذت التأمين واصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يسمح لكل الدول النامية بالمساهمة بشكل متساو ويجب ان يتم ضمان استقرار التدفقات وشروط تمويل التجارة الدولية والاعتراف بشروط الحاجات الخاصة للبلدان السائرة في النمو على اساس توسيع اطار النظام العام للتفضيلات واعطاء الدول النامية معاملة تجارية تفضيلية. (٤)

(١) Berg Eugnen, Op.cit., P. 118.

(٢) عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد منشورات العالم العربية باريس، ١٩٨٢، ص ٢٠٢.

(٣) Berg Eugene "Non-alignment et nouvel Order Mondial" P.U., Paris, 1980, P. 121.

(٤) Ibid, P. 111-132.

ان عدم الانحياز يسعى لمعالجة الوضع الاقتصادي الدولي بوجه عام ثم يعرض لمطالب الدول النامية المتمثلة في: (١)

١- الدعوة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد باعتبار أن النظام السائد نشأ وتطور في عهد الاستعمار وفي ظل سيطرة القيم والحضارة الغربية والسعي من اجل اسواق الدول النامية والحصول على ما لديها من سلع اولية بارخص الاسعار وترتب على ذلك اثار ضارة في التجارة الدولية ومشاكل النقد الدولي والتنمية الاقتصادية بما في ذلك التصنيع.

٢- ان معالجة الوضع الاقتصادي الدولي ينبغي ان تتم في اطار شامل وعالمي وهو ما اصطلح على تسميته بالمفاوضات العالمية لمنهج متكامل أي تشمل جميع دول العالم وجميع السلع الرئيسية.

٣- ضرورة ايجاد برنامج للتدابير الفورية في الموضوعات ذات الحساسية الخاصة او الحرجة مثل النقد والتمويل والتجارة والطاقة والاعذية وقد تبنت الحركة استراتيجية ثلاث رئيسة لتحقيق التقدم الاقتصادي:

أ- التعاون بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب النامية.

ب- التعاون بين دول الجنوب - الجنوب (استراتيجية الاعتماد الجماعي).

ج- استراتيجية الاعتماد على الذات.

لقد وجدت بلدان حركة عدم الانحياز بان الحوار مع الدول الصناعية هو احد السبل التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف، فظهر هنا الحوار بين الشمال والجنوب والذي استندت عليه البلدان غير المنحازة لمجابهة التحديات التي اخذت تجاها وتوصلت الى قناعة بان هناك ترابطا وثيقا بين الدول الصناعية والدول النامية، بحيث انه اذا حاول احدهما حل مشكلاته بمفرده، سيكون له اثره المضاد على الآخر. (٢)

ومع ذلك فعلى ما يبدو بان حل المشاكل الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز لا يتم بمعزل عن معالجة تتبع من داخل هذه البلدان نفسها. ومن هنا يجب تبني استراتيجية الاعتماد على الذات لحل المشاكل الاقتصادية ابتداءا من داخل الحركة نفسها. ويقصد بها توظيف الموارد الذاتية في اتجاه تحقيق التكامل بين القطاع

(١) جلال، د. محمد نعمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠.

(٢) عادل بشاي "عدم الانحياز: الشمال والجنوب - الجنوب" ترجمة ايناس فريد مجلة السياسة

الدولية، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر، ١٩٨٢، ص ١١٥.

الزراعي وقطاع انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية بحيث يتولد لدى الاقتصاد القومي قوة دفع نابعة من داخله وليس من قوى السوق العالمية وبحيث يزداد وزن القطاع الانتاجي في الاقتصاد القومي على حساب قطاع التجارة الخارجية. (١)

ان التعاون بين البلدان غير المنحازة والدول الصناعية الغربية هي مسألة لا زالت تكتنفها صعوبات قوية بسبب طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ذاته والذي يعطي قوة اقتصادية هائلة للدول الرأسمالية والتي تستأثر بحوالي (٦٤/٩%) من الناتج القومي الاجمالي العالمي ولديها الكثير من المؤسسات القادرة على بلورة الاستراتيجيات الكفيلة باجهاض الحركة الاقتصادية لدول عدم الانحياز كما ان القوة الاقتصادية الهائلة للنظام الرأسمالي تعطي الدول الرأسمالية ذات المصلحة في الابقاء على الخصائص الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي قوة مقاومة هائلة للمطالب الاقتصادية للانحيازية (٢) وهناك بعض المعوقات ترجع اسبابها الى بعض القصور في بلدان عدم الانحياز نفسها منها اختلاف استراتيجياتها في النمو بين دول غنية كالدول المصدرة للنفط والدول الاخرى، كما ان ظاهرة التطور التقني والتي هي جزء من النظام الدولي زادت من تبعية البلدان النامية للدول الصناعية. كذلك ان سعي الدول النامية نحو التصنيع انما يتم في اطار النظام الاقتصادي الدولي الحالي ويتم ذلك عن طريق الاعتماد على الاقتراض من الخارج لاقامة صناعة وطنية والحصول على التقنية المطلوبة. (٣)

ان طرح فكرة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد كان الغرض منه خلق اجواء وظروف ملائمة لعمل حقيقي للاقطار غير المنحازة في داخل العالم الثالث ولدعوة البلدان المتقدمة صناعيا للتعاون ولايجاد تفاهم اكبر بشأن ايجاد حلول لمشاكل التنمية للبلدان الاقل تطورا صناعيا والبلدان غير المتطورة صناعيا. (٤)

٢- ديمقراطية العلاقات الدولية: برز هذا المفهوم بعد عدة سنوات من تأسيس الحركة. ان انهيار النظام الاستعماري ونيل اغلبية المستعمرات لاستقلالها لم يقض كليا على نظام العلاقات الدولية الذي نشأ في العهد الاستعماري اذ شعرت البلدان غير المنحازة انها ولدت وهيكل العلاقات الدولية قد اتخذ شكله

(١) سليم، د. محمد السيد، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٢) عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥-٢١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) Mates Leo "Non-Alignment: Theory and current Policy" The Institut of International Politics and Economics, Belgrad. Oceana Publication Inc, Dobbs Ferry, NewYork, 1972, P. 162.

النهائي وبالتالي فانها لا تزال تعيش على هامش النظام الدولي وانها وضعت خارج عملية التوترات. (١)

ويقوم مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية على اساسين: (٢)

الاساس الأول: مبدأ المساواة ويستند الى ثلاثة مبادئ مبدأ الحصانة، ومبدأ المقابلة بالمثل، مبدأ عدم التمييز.

الاساس الثاني: مبدأ الاستقلال ويتضمن مبدأ عدم التدخل، مبدأ حق تقرير المصير، مبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية.

ويهدف مبدأ ديمقراطية العلاقات الدولية الى تحقيق الاهداف التالية:

١- تغيير العلاقات الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة

تسعى بلدان عدم الانحياز الى جعل الامم المتحدة مكانا حقيقيا للمفاوضات بين الدول حول المشاكل الرئيسية في العالم على اساس قاعدة واسعة وروح المساواة والمشكلة ترجع الى ان العلاقات الاوليجارشية قد كرس حق التسلط. وان مساعي العالم الثالث يجب ان تعمل على تغيير ذلك وان تكون هناك وظيفة جديدة لتحصحيح اللامساواة بين الامم (٣). كما ان ديمقراطية العلاقات الدولية، في اطار الامم المتحدة، تعني تطبيق المداولات المتخذة في الجمعية العامة للامم المتحدة. وهي مسألة لا يبدو ممكنا تحقيقها الا في ظل القرارات المتخذة من قبل الدول القومية، وفي مؤتمر الجزائر طالبت الدول غير المنحازة اجراء اصلاحات في المنظمة العالمية. (٤)

فمن الناحية الفعلية الدول متساوية حسب نص الفقرة الثانية مادة (١) من ميثاق الامم المتحدة. ولكن منح حق الفيتو للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن يعطي لمجلس الامن سلطة اتخاذ القرار بينما الجمعية العامة تقدم توصيات، اذن

(١) كارل ادوارد "الجنور التاريخية لعدم الانحياز" للشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،

١٩٧٦، ص ٢٩.

(٢) Martin Marie – Pierre, Op.cit., PP. 107-108.

(٣) Chatillon George "La Politique du Non-Alignement et al Conference d'Alger"-Annuaire du Tiers-Monde, Berger Lavrault 1975, P. 68.

(٤) Ibid, P. 69.

للدول العظمى الدائمة العضوية مركزاً مهماً في مجلس الأمن وهذا يخل بمبدأ المساواة بين الدول ^(١) إذ لمجلس الأمن:

١- حق استخدام القوة حسب المادة (٤٢) من الميثاق ومنه الدول الكبرى.

٢- حق استخدام النقض عند الدول الخمسة الدائمة العضوية.

حالياً ان النظام القانوني للأمم المتحدة المؤسس للحفاظ على السلم العالمي يمكن ان يعاق قانونياً بواسطة أي عضو دائم في مجلس الأمن. ومع ذلك فان الدول الأخرى، ولا سيما، الدول النامية تسعى بواسطة الوسائل السياسية لحماية نفسها ضد تدخل الدول القوية في شؤونها الخاصة، ولا سيما في شؤون بلدان عدم الانحياز. والدول غير المنحازة تدين طبيعة البناء القانوني للميثاق بقدر ما تدين السياسات الاستعمارية والاستعمار الجديد الذي تفرضه الدول العظمى في شؤونها السياسية والاقتصادية. وبالتأكيد فان حركة عدم الانحياز تطلب تطبيق حرفي للمبادئ الأساسية للقانون الدولي من أجل الدفاع ضد التدخلات الخارجية. ان ديمقراطية العلاقات الدولية اخذت تفترض تطبيق قاعدة الاغلبية في مكان مجلس الأمن والغاء حق الفيتو ^(٢). وقد طالب مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي في ٧ نيسان ١٩٩٧ بإجراء اصلاحات في الأمم المتحدة وعلى رأسها الغاء حق الفيتو.

٢- الوقوف بوجه التدخل الخارجي والعدوان: ان ديمقراطية العلاقات الدولية تتطلب ان تشعر كل دولة بالأمن والاستقرار المحيط بها وان تكون حرة في تحديد خياراتها السياسية والاجتماعية. ومن هنا جاء نضال حركة عدم الانحياز ضد سياق التسليح وضد الاحلاف العسكرية التي تقودها الدول العظمى وضد اقامة قواعد عسكرية. ولذلك تفتتح دول الحركة اقامة مناطق سلام في العالم. كما تسعى بلدان الحركة الى توسيع دائرة الوفاق الدولي ليشمل كل البلدان في العالم. كما رحبت بلدان الحركة في حل بعض الاحلاف العسكرية التي ولدت اثناء الحرب الباردة. ^(٣)

(١) Ibid, P. 66.

(٢) Ibid, P. 67.

(٣) Ibid, PP. 70-71.

٣- نشر مبادئ السلام العالمي والامن الدولي والوفاق

في عصر الحرب الباردة كانت حركة عدم الانحياز تلج على انعاش الحوار بين الدولتين العظميين ساعية على بذل دور الوسيط احيانا. وكان الهدف الرئيس لمؤتمر بلغراد التأسيسي هو تجنب قيام صراع عالمي جديد. وفي عصر الوفاق فلن بلدان عدم الانحياز قد عدلت من تحليلها للموقف الدولي واخذت تقلل من حماسها للعلاقات بين الشرق والغرب لصالح المشكلات الاقليمية التي ظهرت في الستينات والسبعينات كاحترام الصراع العربي - الاسرائيلي وشدة الحرب في فيتنام والحروب الاستعمارية في المستعمرات البرتغالية في غرب افريقيا. لقد احست بلدان عدم الانحياز بانها وقد وقعت في هامش النظام الدولي لذا اخذت تطرح مسألتين هامتين: انها تؤكد اولا: بان تتوسع عملية الوفاق لتشمل كل ارجاء العالم. وفيها تطالب ثانيا بحق كل الامم وكل حسب امكاناته للحصول على القدرة الاقتصادية والعمل على قدم المساواة لحل المشاكل الدولية. وقد مثل هذين المطلبين المبادئ الجوهرية لاقامة نظام عالمي جديد. (١)

المبحث الثالث

تطور حركة عدم الانحياز

١- نشوء الحركة: بالرغم من ان التأسيس الرسمي للحركة يتجسد في مؤتمرها الاول المنعقد في بلغراد (ايلول ١٩٦١) الا ان نشووها كظاهرة يمتد الى ما قبل ذلك. وفي هذا الصدد يختلف المعنيون حول تاريخ نشوء الحركة فمنهم من يرجع نشووها الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومنهم من يرى ان جذورها تمتد الى عشرينات هذا القرن حيث نشطت الحركة المناهضة للاستعمار في الاقاليم المستعمرة ومنهم من يرجع جذورها الى مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) (٢)

ومن الناحية الفعلية فعلى الرغم من كون مؤتمر باندونغ مؤتمرا افرواسيويا فقه قد لعب دورا لا يمكن نكرانه في دفع حركة عدم الانحياز الى الظهور، كما سنرى لاحقا، ولكننا في نفس الوقت يجب الا نهمل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما رافقتها من تطورات سياسية تزامنت مع ظهور الحرب الباردة وظهور

(١) Berg Eugene, Op.cit., P. 104.

(٢) توفيق، د. سعد حقي "نشوء حركة عدم الانحياز" مجلة العلوم السياسية، العدد الاول - اذار -

١٩٨٨، ص ١٦٤.

الدول المستقلة في مسرح السياسة الدولية. ومما يؤكد على ذلك هو قول الدكتور بطرس بطرس غالي بان اول اشارة رسمية الى سياسية عدم الانحياز تكمن في تصريح رئيس وزراء الهند الراحل جواهر لال نهرو حينما كان وزيرا لخارجية بلاده وشؤون الكومنولث والذي قال فيه "ان سياسة الهند هي الابتعاد عن سياسة القوى التي تتبعها الكتل المتصارعة بعضها مع بعض" في عام ١٩٤٦^(١) وفي مصر كان اول تعبير رسمي عن الحياد المصري هو تصريح لمندوب مصر في الامم المتحدة د. محمد فوزي عندما امتنع عن التصويت عند اخذ الرأي في القرار الامريكي الذي طلب من الامم المتحدة التدخل لحماية كوريا الجنوبية في ٣٠ حزيران ١٩٥٠^(٢) وكذلك ما اعلنه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في ٢٩ يوليو ١٩٥٤ بان الهدف الثاني بعد الجلاء هو عدم الارتباط بأي حلف او بالدفاع المشترك.^(٣)

ب- اتجاهات تبلور حركة عدم الانحياز

أولا: المؤتمرات السياسية الاقليمية: لقد ساهم في انضاج حركة عدم الانحياز عقد عدد من المؤتمرات التي عقدت على الصعيد الاقليمي الاسيوي والتي كان لها اثرا فعالا في ظهور عدم الانحياز:

أ- مؤتمر نيودلهي الاول (مؤتمر العلاقات الاسيوية الاول) في ٢٣ آذار - نيسان ١٩٤٧: عقد في نيودلهي بدعوة من حزب المؤتمر الهندي وذلك قبل عدة اشهر من استقلال الهند وحضرته عدة حركات سياسية اسوية وعدد من المندوبين الذين يمثلون بعض دول العالم ومنها الاتحاد السوفيتي واوروبا الغربية. وكان الهدف الاساسي من عقده هو الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسي والحصول على الحقوق والمناداة بالحرية على الصعيد الدولي^(٤) وكان من ابرز نتائجه هو تعزيز الشعور بالتضامن عند شعوب آسيا حيث اوجد ركيزة

(١) غالي، بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي - السوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢) المرسي، د. فؤاد "العلاقات المصرية السوفيتية" دار الطباعة الخديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٢.

(٣) منصور، د. سامي "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز" السياسة الدولية، العدد (٦) اكتوبر، ١٩٦٦، ص ٤٥.

(٤) Queuille Pierre "Histoire de l'afro asiatisme Jusqu'au Bandoung" ed Payot, Paris . 1965, p. 86.

جديدة وهي جمعية العلاقات الآسيوية ويعد هذا المؤتمر الأساس في نشوء حركة عدم الانحياز. ^(١)

ب- مؤتمر نيودلهي الثاني ٢٠-٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩

عقد في نيودلهي بعد استقلال الهند وحضره عدد كبير من حكومات آسيا وبعض حكومات أفريقيا إضافة إلى استراليا واهتم بمناقشة قضايا الاستقلال وبرز قضية استقلال اندونيسيا وتمخض عنه تأسيس المجموعة الأفروآسيوية في الأمم المتحدة. ^(٢)

ج- مؤتمر كولومبو ٥ نيسان ١٩٥٤

عقد من قبل خمس دول آسيوية، بورما، سريلانكا، الهند، اندونيسيا والباكستان في كولومبو عاصمة سريلانكا بدعوة من حكومتها وتدارس المؤتمر المخاطر الناجمة عن توسع الحرب الباردة وما يمكن أن ينجم عنها من آثار على قارة آسيا وما الت إليه الحرب الكورية والمخاطر المتولدة عن الحرب في الهند الصينية ومسألة انضمام الصين إلى الأمم المتحدة وقد وجدت الدول الخمسة بأن مثل هذه المواضيع التي هي على درجة بالغة من الأهمية لا يمكن مناقشتها من قبل عدد محدود من الدول وإنما يجب أن تناقش من قبل مؤتمر عام للدول الأفريقية والآسيوية المستقلة. وهكذا تقرر عقد المؤتمر في مدينة باندونغ في اندونيسيا. ^(٣)

د- الاتفاق الهندي - الصيني ٢٩ نيسان ١٩٥٤

عقد بين رئيس وزراء الهند الراحل نهرو ورئيس وزراء الصين الراحل شوان لاي وهو يتضمن المبادئ الخمسة والتي أصبح لها أهمية بالنسبة لجوهر عدم الانحياز كما استقى منها مؤتمر باندونغ مبادئه وتسمى بالبانشاشلا وهي: ^(٤)

١- الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.

٢- عدم الاعتداء المتبادل.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

(١) Ibid, P. 87.

(٢) Ibid, P. 89.

(٣) Ibid, P. 275.

(٤) غالي، د. بطرس بطرس "أبعاد الأيديولوجية الأفروآسيوية السياسية الدولية، إبريل ١٩٦٨، ص ١٢-١٣.

٤- التكافؤ والمنفعة المتبادلة.

٥- التعايش السلمي.

٦- مؤتمر بوكور ٢٨-٢٩ كانون الاول ١٩٥٤.

ويعد المؤتمر التحضيري لمؤتمر باندونغ وفيه تم تحديد الدول المراد دعوتها لحضور مؤتمر باندونغ واعداد جدول الاعمال.^(١)

و- مؤتمر باندونغ ١٨-٢٢ نيسان ١٩٥٥

عقد هذا المؤتمر في مدينة باندونغ في اندونيسيا وهو مؤتمر افرواسيوي حضرته تسع وعشرون دولة افريقية واسيوية وقد قام المؤتمر على الاسس التالية:

١- قام المؤتمر على اساس الانتماء الجغرافي حيث شاركت فيه الدول الافريقية والاسيوية فقط.

٢- من بين تسع وعشرين دولة مشاركة كانت هناك ثلاثة وعشرون دولة اسويوية بينما شاركت فيه ست دول افريقية فقط، مما حدا بالبعض بان يطلق عليه بانه مؤتمر اسويوي اكثر منه افريقي.

٣- ان عددا كبيرا من الدول المشاركة فيه كانت تستلم مساعدات من الدول الغربية وخصوصا مساعدات عسكرية واقتصادية.

٤- عقد المؤتمر على مستوى عال حيث شارك فيه رؤساء وزراء سبع عشرة دولة ووزراء خارجية سبع دول وثلاثة امراء.

وقد تدارس اعضاء المؤتمر قضايا الاستعمار وحق تقرير المصير والتعاون الاقتصادي والثقافي الافرواسيوي ولم يكن هذا المؤتمر مؤتمرا لعدم الانحياز ولكن اللانحيازية وجدت روحها فيه وذلك من خلال الاخذ والرد والمناقشات والجدل الفقهي الذي ساد اجواء المؤتمر. وبرز تيارين فسي المؤتمر. التيار الاول وتدعمه الدول المرتبطة بالاحلاف والمنحازة والتيار الثاني وتدعمه الدول غير المرتبطة بالاحلاف العسكرية. ان المبررات التي طرحها رؤساء الهند ومصر واندونيسيا والتي بررت رفضهم في الارتباط بالاحلاف العسكرية كانت تجسد جوهر عدم الانحياز^(٢) اذا اشار رئيس وزراء الهند الراحل نهرو. مدى

(١) Quenille Pierre, Op.cit., P. 278.

(٢) Guitard Odette "Bandoung et le reveil des Peuples colonises" ed P.U.F (Que-Sais-je Paris, 1969, P. 30-37.

الاهانة التي تتعرض لها اية دولة من دول العالم الثالث وذلك حينما تقبل ان تدور في فلك أي من المعسكرين المتناهضين. (١)

وقد اقر المؤتمر عشرة مبادئ كان لها اهمية في تجسيد حركة عدم الانحياز واستلهمت نصوصها من مبادئه وهي (٢) :

- ١- احترام حقوق الانسان وفقا لاهداف ومبادئ الامم المتحدة.
 - ٢- احترام سيادة جميع الامم وسلامة اراضيها.
 - ٣- الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس والامم.
 - ٤- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.
 - ٥- احترام حق كل امة في الدفاع عن نفسها انفراديا وجماعيا وفقا لميثاق الامم المتحدة.
 - ٦- الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لاية دولة من الدول الكبرى والكف عن استخدام وسائل الضغط على أي بلد.
 - ٧- تجنب استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأي بلد او التهديد بالعدوان.
 - ٨- تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية كالمفاوضة او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية او اية وسيلة اخرى يختارها اطراف النزاع طبقا لميثاق الامم المتحدة.
 - ٩- تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.
 - ١٠- احترام العدالة والالتزامات الدولية.
- ز- مؤتمر بريوني ١٨ تموز ١٩٥٦

عقد هذا المؤتمر بين الرؤساء تيتو ونهرو وعبد الناصر في جزيرة بريوني التابعة ليوغسلافيا بعد مضي اكثر من عام على انعقاد مؤتمر باندونغ. وبعد بريوني حقلة وصل بين مؤتمر باندونغ ومؤتمر قمة عدم الانحياز الاول في بلغراد وساهم في نقل حركة عدم الانحياز الى خارج اسيا وافريقيا نتيجة انضمام يوغسلافيا

(١) غالي. د. بطرس بطرس، سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الامريكي - السوفييتي، مصدر

سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) Guitard Odette "Bandoung et le reveil des Peuples Colonise. Op.cit., P. 41-42.

واصبح عدم الانحياز سياسة يمكن ان يعتنقها أي نظام سياسي بغض النظر عن العقيدة التي يعتنقها واكد على ان سياسة عدم الانحياز لا تقتصر على الدول التي تخلصت من دائرة النفوذ الغربي ولكنها تشمل ايضا الدول التي تستطيع ان تتخلص من دائرة النفوذ السوفيتي ايضا. (١)

ج- الهيكل التنظيمي لحركة عدم الانحياز

١- مؤتمر القمة: يحضره رؤساء الدول كل ثلاث سنوات وتكون الدولة المضيفة للمؤتمر رئيسة للحركة للثلاث السنوات اللاحقة ومؤتمرات قمة الحركة هي:

١٩٦١	ايلول	١- مؤتمر قمة بلغراد
١٩٦٤	تشرين الاول	٢- مؤتمر قمة القاهرة
١٩٧٠	ايلول	٣- مؤتمر لوساكا
١٩٧٣	ايلول	٤- مؤتمر الجزائر
١٩٧٦	آب	٥- مؤتمر كولومبو
١٩٧٩	ايلول	٦- مؤتمر هافانا
١٩٨٣	اذار	٧- مؤتمر نيودلهي
١٩٨٦	ايلول	٨- مؤتمر هراري
١٩٨٩	ايلول	٩- مؤتمر بلغراد
١٩٩٢	ايلول	١٠- مؤتمر جاكارتا
١٩٩٥	ايلول	١١- مؤتمر كولومبيا
١٩٩٨	ايلول	١٢- مؤتمر دوربان

٢- المؤتمر الوزاري: وهو على مستوى وزراء الخارجية وينعقد مرة واحدة في كل سنة.

٣- مكتب التنسيق: تأسس اثناء القمة الرابعة في الجزائر عام ١٩٧٣ وضم ١٧ عضوا ثم اصبح في مؤتمر كولومبو ٢٥ عضوا وفي مؤتمر هافانا اصبح ٣٦

(١) غالي، د. بطرس بطرس سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي - السوفيتي، مصدر

سبق ذكره، ص ١٩.

عضوا وفي قمة نيودلهي أصبح أكثر من سبعين عضوا حين أصبحت العضوية مفتوحة لكل من يرغب الانضمام وهناك نوعان من الاجتماعات.

الأول: الاجتماعات الدورية على مستوى المندوبين الدائمين في نيويورك.

الثاني: الاجتماعات الاستثنائية تعقد عادة في إحدى عواصم الدول غير المنحازة وغالبا ما تكون على المستوى الوزاري وتخصص عادة لبحث قضية معينة وقد أصدر مؤتمر قمة كولومبو عام ١٩٧٦ قرارا بتشكيل اختصاصات مكتب التنسيق وإن من مهامه:

١- تنسيق عمل الحركة بين أعضائها في الفترة ما بين انعقاد مؤتمرات القمة.

٢- تنفيذ البرامج والقرارات التي اتخذتها القمة وغيرها في الاجتماعات.

٣- إعداد اجتماعات الحركة.

٤- بحث القضايا السياسية والاقتصادية.

٥- له أن يصدر بيانات صحفية أو سياسية.

ويتولى رئاسة مكتب التنسيق ممثل الدولة التي استضافت القمة الأخيرة. (١)

المبحث الرابع

موقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من حركة عدم الانحياز

أولا: موقف الاتحاد السوفيتي من الحركة

لقد انكر الاتحاد السوفيتي إمكانية قيام طريق ثالث خلال فترة حكم ستالين واعتبرت دول عدم الانحياز بمثابة شبه مستعمرات تحركها الدول الاستعمارية سابقا. إن الانشقاق اليوغسلافي عن الاتحاد السوفيتي قد ساهم في زيادة الخوف من قيام عدد من الدول بقطع صلاتها مع الاتحاد السوفيتي. ولكن تبني الاتحاد السوفيتي لمسألة التعايش السلمي اعتبارا من حزيران ١٩٥٥ ومساعدته للتوفيق مع يوغسلافيا عدل كثيرا من أفكاره. (٢)

(١) جلال، د. محمد نعمان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢-٦٣.

(٢) Berg Eugene, Op.cit., P. 146.

وبدون شك كان للدانة التي تعرض لها السوفيت في باندونغ اثر لا يمكن نكرانه في دفع عجلة تغيير سياساته. وتحت هذا الاطار قام كل من خروشوف وبولكاتين بزيارة الى بعض دول آسيا اواخر عام ١٩٥٥. ولكن كان للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في شباط ١٩٥٦ تأثير هام على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية حينما تم الاعتراف بالدور الفعال الذي تلعبه دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ان التماثل في الاهداف بين هذه الدول ودول المعسكر الاشتراكي في البحث المشترك عن السلام ومعارضة الحروب يشكل احد جوانب التقارب بين الاثنين ^(١) ومنذ ذلك الوقت اخذ السوفيت يؤيدون البرجوازيات الوطنية التي تمارس دورا ايجابيا في حركة التحرر وقام في تشرين الثاني ١٩٦٠ وخلال مؤتمر الاحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو بتقديم الدعم المبدئي الى البلدان المناضلة ضد الاستعمار الغربي ومما شجع السوفيت على دعم بلدان عدم الانحياز هو الصراع الصيني - السوفيتي وقطع الطريق على الغرب لتحقيق اية مكاسب بشأن علاقاتها مع دول عدم الانحياز التي تناهض الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري وتصوت الى جانب هذه القضايا في الامم المتحدة. وبدون شك فان الدول الحديثة تشعر بانها اكثر قربا من الاتحاد السوفيتي ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا عن الغرب. وكان السوفيت يعتقدون بان الاشتراكية العالمية كانت الحليف الاكثر وثوقا لدول عدم الانحياز. وقد اشترت السبعينات مرحلة جديدة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز بسبب العودة الى سياسة اقامة الاحلاف، لا سيما في اسيا وافريقيا بعد زيادة حلفائه في هذه المناطق ^(٢) والاكثر من ذلك اضعف التدخل السوفيتي في افغانستان من مركز الاتحاد السوفيتي عند بلدان عدم الانحياز رغم محاولته لمد جسور من الثقة والتأثير والنفوذ الى داخل الحركة عبر حلفائه واصدقائه ^(٣) فمن خلال كوبا سعى الاتحاد السوفيتي الى الولوج الى الحركة والتأثير عليها فقد دخلت الى الحركة بلدان واديكالية موالية له مثل فيتنام، كوريا الشمالية، انغولا، واثيوبيا. ^(٤)

(١) Ibid, P. 146.

(٢) Colard Daniel "Le Mouvement des pays non-alignés, Op.cit., P. 93.

(٣) Berg Eugene. Op.cit., 147.

(٤) بيسيوني، درية شفيق "عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة" السياسة الدولية،

العدد (٩٦) ابريل ١٩٨٩، ص ٣٠.

ثانيا: موقف الولايات المتحدة من الحركة

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة خلال السنوات الخمسينية لقبول خط سياسي مستقل والذي هو في نظرها ساهم في اضعاف المعسكر الغربي. ولهذا فهي عارضت، في البداية، حركة عدم الانحياز حيث ادان جون فوستر دالاس وزير خارجية امريكا الاسبق سياسة عدم الانحياز واعتبرها لا اخلاقية وقصيرة النظر وكان يعتقد من الوهم بان بلدا ما قادر على ضمان امنه عندما يكون غير مكترث بمصير الآخرين^(١) ولم تكن وجهة النظر هذه مقتصرة على دالاس وحده بل شاركه في ذلك كل من الرئيس الامريكي الاسبق ايزنهاور ونائبه ريتشارد نكسون^(٢) واصبح واضحا بان الولايات المتحدة تعتبر عدم الانحياز، على المدى الطويل، موقفا مؤقتا يتأثر بشكل اساسي في قدرة الدول الحديثة على الاستمرار في الحرب الباردة^(٣) وحينما جاء الرئيس كندي حدث تحول في سياسة الولايات المتحدة حيال الحركة فقد اعترف بالعطاء الايجابي الذي يمكن ان تقدمه بلدان عدم الانحياز لحل المشكلات العالمية وظهر هناك احساس يشير بان عدم الانحياز لا يساوي وبشكل تلقائي خطأ مواليا للشيوعية. ويرى البعض بان التغيير في الموقف الأمريكي ما هو الا تغير سطحي لان الولايات المتحدة مع ذلك، لم تعترف لدول عدم الانحياز بحق التصرف كلاعب جماعي في السياسة الدولية.^(٤)

وبدون شك كانت بلدان عدم الانحياز تشعر برغبة حال الولايات المتحدة بسبب مساعي واشنطن لادخالها ضمن اطار احلافها التي اقامتها من اجل مقاومة النفوذ السوفيتي. فالبلدان غير المنحازة ولاسباب ايدولوجية وسياسية واقتصادية قد برهنت بعض التعاطف ومودة اكبر حيال الشرق من الغرب طبقا لما كانت تقوله واشنطن "من لم يكن معنا فهو ضدنا" حينما كان القادة الامريكان يمارسون سياسة الاحتواء.^(٥)

لقد كان موقف الولايات المتحدة حيال الحركة يتميز بالازدواجية والتذبذب لانها من جهة كانت تمتلك علاقات تجارية واسعة مع عدد كبير من بلدان الحركة. فحجم تجارتها الخارجية مع هذه البلدان يبلغ عشرة امثال حجم تجارة الاتحاد

(١) Berg Eugenc. Op.cit., P. 144.

(٢) Colard Daniel "Le Mouvement des pays non-alignés". Op.cit., P. 92.

(٣) Ibid, P. 92.

(٤) Berg Eugene. Op.cit., P. 144.

(٥) Colard Daniel "Le Mouvement des pays non-alignés" Op.cit., P. 93.

السوفييتي معها. اما بالنسبة لمعوناتها فكانت تبلغ اربعة امثال المعونات السوفييتية ولكن الولايات كانت تفضل التعامل مع دول الحركة باسلوب العلاقات الثنائية عكس الاتحاد السوفييتي الذي كان يفضل التعامل الجماعي مع الحركة^(١) وكان لهذا الفضل في تحقيق نجاحه مع دول الحركة. ومن جهة ثانية فان الولايات المتحدة بقيت تتعامل مع الحركة بحذر شديد فكانت تتقارب معها وتوجه لها الانتقادات احيانا اخرى. وفي خلال الحرب الباردة كانت البلدان غير المنحازة لا تكن مشاعرا تتسم بالود حيال الولايات المتحدة بسبب رغبتها في ادخال هذه البلدان في احلافها. وكانت الولايات المتحدة ترى بان هذه الحركة ذات تكوين هش وضعيف وان دورها ذو تأثير محدود وانها مجرد اطار للقاء زعامات العالم الثالث بقصد تبادل الاراء دون ان يترتب على هذه اللقاءات مسؤوليات ملزمة.^(٢)

الا ان الاخطر من كل ذلك هو موقف دول الحركة الراض للتدخل الامريكي في فيتنام والداعي الى سحب القوات الامريكية منها كان يشكل عقبة امام السياسة الامريكية مما ادى الى سخط دول الحركة على الولايات المتحدة، ساعدها في ذلك دورها في كوبا والدمنيكان والكونغو. ما زاد من الحال سوء هو الحظر النفطي لعام ١٩٧٣ والذي يبين مدى تضارب المصالح الامريكية مع مصالحها حلفائها الاوروبيين المؤيدين لقمة الجزائر ١٩٧٣ في مطالبتها باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد^(٣) ومع حلول مؤتمر كولومبو ١٩٧٦ حدثت تطورات جديدة لصالح الولايات المتحدة حينما انتقلت رئاسة الحركة الى سريلانكا والتي كانت تعد دولة معتدلة في نظر الحكومة الامريكية فدخلت ادارة فورد في مباحثات مع دول لها ثقلها في الحركة قبيل انعقاد قمة كولومبو. وعندما جاءت ادارة كارتر كانت هناك مساع امريكية حديثة لتحسين العلاقات مع دول الحركة. وحاولت ادارة ريغان ان توظف الحركة التي كانت تطالب بانسحاب السوفيت من افغانستان والذي كان هو ايضا مطلباً امريكياً ملحا.^(٤)

(١) بيسيوني، درية شفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ وانظر كذلك:

Berg Eugene, Op.cit., P. 144.

(٢) بيسيوني، درية شفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٣) بيسيوني، درية شفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٣.

وفي الواقع ان التطور في الموقف الامريكي لم يظهر حيال عدم الانحياز الا بعد الدخول في سياسة الوفاق الدولي لان ديناميكية التنافس السوفيتي - الامريكي قد منعت اعطاء حكم صائب على دبلوماسية عدم الانحياز، فقد استوجب انتظار حدوث الوفاق بين الشرق والغرب وتفاقم النزاع الصيني - السوفيتي من اجل ان تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها. ان التحول في الموقف الامريكي حيال الحركة جاء نتيجة سلسلة من العوامل منها ازدياد الحجم التصويتي لبلدان عدم الانحياز في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة للزيادة العددية لهذه البلدان وكذلك بسبب توسع مساحات الصراع الاقليمي وتشابك المصالح الدولية الناجمة عن ذلك. (١)

لقد ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي الكثير من الآثار على الدول غير المنحازة، ففي ظل نظام القطبية الاحادية اخذت الضغوط ترداد على هذه الدول من اجل تبني القيم التي اخذت تسود العلاقات الدولية مثل اقتصاد السوق والتعددية السياسية وحقوق الانسان، فاضطرت الكثير من هذه الدول الى التأقلم مع ذلك، لان الانسحاب من المشاركة في النظام الدولي الجديد يؤدي الى خسائر قد تكون فادحة اذ ربما قد تخسر الدول غير المنحازة المكاسب المالية والمساعدات والافضليات التجارية أو قد تتعرض الى العزلة أو التهميش. فضلا عن ان معاداتها للولايات المتحدة بوصفها الطرف الرئيس في النظام الدولي قد يترتب عليه مخاطر امنية ربما تصل الى التضحية بسيادة الدولة. كما ان تربع الولايات المتحدة على قمة العالم سيقيد من حركة بلدان عدم الانحياز. ولا ينجم هذا التقييد فقط من قدرة الطرف الرئيس على ضبط النظام هرميا بل من حالة الاجماع الذي اخذت تسود الدول الكبرى في هذه المرحلة ايضا، ولا سيما في مجلس الامن. حيث نشاهد انكفاء روسيا الاتحادية حيال بروز دور متعاضد للولايات المتحدة في تسوية الازمات مثل المساهمة في تسوية الصراع في البوسنة عن طريق اتفاق دايتون ١٩٩٥ والمساهمة الفعالة في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ودورها في قضية كوسوفو عام ١٩٩٩ عن طريق استخدام القوة المسلحة بواسطة حلف الاطلسي وليس الامم المتحدة، ومن ثم تسويتها عن طريق مجلس الامن ومشاركة روسيا الاتحادية في قوات حفظ السلام.

(١) Colurd Ganiel "Le mouvement des pays non-alignes, Op.cit., P. 93.

المبحث الخامس

تقويم حركة عدم الانحياز

ينبغي علينا ونحن نقوم بتقويم حركة عدم الانحياز ان نشير الى الانجازات التي حققتها منذ نشوئها، لا سيما في ميدان تصفية الاستعمار فقد زال الاستعمار التقليدي بفضل دور الحركة ونشاطها المتميز في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما في لجنة تصفية الاستعمار. فبفضل الكثرة العددية للدول غير المنحازة في الجمعية العامة تمكنت هذه الدول من حيازة اغلبية الثلثين المطلوبة لاصدار القرارات وتم بنجاح تمرير القرارات المتعلقة بهذه القضية. وفي ميدان القانون الدولي تمكنت الحركة من تقنين بعض القواعد القانونية مثل عدم شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لدولها كما ورد في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٢٦٢٥ في عام ١٩٧٠ وكذلك النصوص التي وردت بشأن ذلك في مقررات قمة عدم الانحياز، وتم ادانة استخدام القوة لتجريد الشعوب من سيادتها الوطنية وكذلك احترام مبدأ المساواة في السيادة^(١) وكذلك التأكيد على مبدأ سيادة الدول على ثروتها ومواردها الطبيعية في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٨٠٣ والصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وكذلك القرار الصادر في الدورة الخامسة والعشرين في ديسمبر ١٩٧٠ والذي أكد عليه المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز المنعقد في الجزائر.^(٢)

كما تدعم الوضع القانوني لحركات التحرر التي فرضت نفسها على المسرح الدولي في القرار الصادر في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠ الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، ويعني ذلك اقرار منظمة الأمم المتحدة بمشروعية الكفاح الوطني القومي من اجل التحرر واعتراف هذه المنظمة والمنظمات المتفرعة عنها بان النضال ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية هو نضال مشروع وذلك من خلال القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٢٦٢١ في ١٢ تشرين الاول ١٩٧٠. والملاحظ ان منظمة الأمم تعرب عن اقرارها بمشروعية النضال القومي والتحرير لحركات التحرر الوطني والشعوب من الناحية العملية باحدى الطريقتين:

(١) مزراق، مختار، "حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية" الدار العالمية للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣-١٩٨٤. ص ٢٥٢-٢٥٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٨-٣٠١.

١- دعوة ممثلي الحركات التحررية الوطنية والقومية للاشتراك في مناقشات أجهزة الأمم المتحدة للامور المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة التي يمثلها هذه الحركات.

٢- طلب الأمم المتحدة من أجهزتها ووكالاتها المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، بل الافراد الى تقديم العون الدولي لحركات التحرر.^(١)

وكذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم ٣٢٨ الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٧٤ دعوة حركات التحرر كاعضاء مراقبين بصفة دائمة^(٢) وكذلك قرار رقم ٣٢٣٧ في الدورة التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة كعضو مراقب في جميع دورات المنظمة.^(٣)

ولكن هناك الكثير من الجوانب السلبية التي عانت منها الحركة وساهمت الى حد كبير في اضعافها. فمن الناحية المفاهيمية يمكن نرصد ضعفا واضحا. اذ ليس هناك تعريفا لعدم الانحياز، وكل ما هو موجود هي مقاييس عدم الانحياز الخمسة التي حددت في مؤتمر القاهرة التحضيري لقمة بلغراد التأسيسية والمنعقد في حزيران ١٩٦١. وقد وضعت هذه المقاييس في مرحلة اتسمت بطابع الصراع بين الشرق والغرب وتأثرت بطابع تلك المرحلة. ويرى البعض ان هذا المفهوم غير مكتمل وبحاجة الى مراجعة جديدة، ومبادئ الحركة هي على درجة من العمومية بحيث انها تحتاج الى تحديد اكثر ودقة واطراف جديدة كمعيار الديمقراطية والاهتمام بالجانب الاقتصادي وهي جوانب تتسجم مع التطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية. وقد ادى الغموض في معنى عدم الانحياز الى زيادة الشك في قدرة الحركة على تحديد اهدافها، وتحاول قسم من هذه الدول التأكيد وبشكل مستمر على تنقية الحركة من الشوائب واعادة النظر في هوية الدولة غير المنحازة.

ومن الناحية التطبيقية فان الحركة تعاني الكثير من المشاكل منها اتساعها الى (١١٣) دولة في عام ١٩٩٧ بحيث اصبحت مرادف للعالم الثالث ومما زاد من صعوبة التوصل الى اتفاق عام حول الاهداف السياسية هو ان الزيادة في العضوية رافقها تزايد في عدم الالتزام بتطبيق معايير العضوية المشار اليها انفا من اجل قبول اعضاء جدد في الحركة واصبح الانتماء اليها مسألة سهلة تقدر عليها غالبية الدول النامية حتى انها اصبحت اشبه بناد مفتوح والانتساب اليه شبه تلقائي،

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٩.

والسبب في ذلك يرجع الى عدم وجود شروط حقيقية لمنح العضوية. وهناك من يقترح اقرار مبدأ العضوية المؤقتة غير الدائمة والتي تخضع للظروف والمتغيرات التي تحكم سلوك الدولة غير المنحازة مما يعطي ضمانا اكثر لسلوكها في حالة مخالفتها للمقاييس المؤقتة المستجدة التي يصار الاتفاق عليها خلال مؤتمراتها.^(١)

ويرى البعض ان افتقار الحركة الى اطار مؤسساتي يضعف الكثير من دورها في العلاقات الدولية، وبرر البعض على ذلك بان الاباء المؤسسين للحركة امثال نهرو وتيتو وعبد الناصر وسوكارنو ارادوا حركة ديمقراطية ليس لها طابع مؤسساتي لان اعضاء اجهزة مؤسساتية على الحركة ربما يحولها الى منظمة دولية عندئذ تتطور الى كتل دولي وهذا يتنافى مع الهدف الذي جاءت من اجله الا وهو النضال ضد التكتلات. ولكن مع تقادم الزمن تولد احساس بضرورة خلق اجهزة دائمة تتولى عملية التنسيق الدولي بين الدول غير المنحازة. كما ان افتقارها لجهاز مؤسساتي ادى بالنتيجة الى افتقارها الى اجهزة لحل الخلافات بين اعضائها. اذ تثار تساؤلات عما هو دور الدول غير المنحازة في حل خلاف يثور بين دولتين. وبدون شك ان مساهمة دول عدم الانحياز في حل هذا الخلاف له اهمية كبرى على تماسك الحركة ويؤثر على مصيرها. وبالنتيجة فالنزاعات تساهم في اضعاف الحركة فضلا عن ان كثرة النزاعات بينها يشجع على البحث لايجاد اجهزة لحل الخلافات.

ان المشكلة الحقيقية التي اخذت تعاني منها دول الحركة هي كثرة الانقسامات بين صفوفها وهذا ناجم عن كثرة اعدادها، فضلا عن عدم الالتزام حرفيا بتطبيق معايير عدم الانحياز عند قبول دول جديدة، وبالتالي يمكن تأشير دخول دول ذات ولايات متعددة مما ادى الى وجود وجهات نظر مختلفة داخل الحركة وساهم ذلك في ايجاد الانقسامات بين دولها. ان تأثير الدول الكبرى ووجود دول تعبر عن طروحاتها داخل الحركة ساهم الى حد بعيد في اضعاف الحركة، وبانتماء دول منحازة ضعف الالتزام بمبادئ الحركة ويظهر ذلك اثناء التصويت في المؤتمرات الحركة حول قضايا ذات طبيعة عالمية هامة. اذ يتم التوصل الى قرارات الحد الأدنى وهذا لا يخدم بطبيعة الحال اهداف الحركة.^(٢)

(١) ندوة شؤون عربية حول 'حركة عدم الانحياز' شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد

(١٨) اب- اغسطس ١٩٨٢، ص ١١٠-١١٤.

(٢) ندوة شؤون عربية حول 'حركة عدم الانحياز' مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. واجهت الحركة صعوبات كثيرة في تحقيق اهدافها. ومن نتائج ذلك زيادة الضغوط الخارجية على الحركة، سواء في ميدان التدخل في الشؤون الداخلية لدول الحركة لاغراض انسانية واستخدام مسألة حقوق الانسان واقرار التعددية السياسية وتبني اقتصاد السوق كشروط ضرورية للحصول على القروض والمساعدات. وفي هذا الاطار نجد ان هناك ثمة استجابة من قبول دول عدم الانحياز. ففي اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز الذي انعقد في اكرافيا في ايلول ١٩٩١ كانت محصلة الاجتماع التأكيد على ضرورة تشجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية واقامة اطار من المشاركة الديمقراطية ونظم حكم متفتحة. وطبقت دول فريقية كثيرة مبدأ التعددية السياسية واجرت انتخابات بموجب ذلك واخذت دول الحركة تربط بين حقوق الانسان الديمقراطية والتنمية والتي اخذت يطلق عليها بالتعهدات الثلاثة وقد نهيت قمة دكاير الثالث ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩١ الى ان انتهاكات حقوق الانسان بالنسبة للأفراد او المجتمعات امور لا يجوز التغاضي عنها تحت أي ظرف وهذه دلالة على تاثير الحركة بالمتغيرات الدولية الجديدة. (١)

وهناك اليوم اتجاه جديد داخل الحركة اخذ يسعى الى تحويلها الى حركة اقتصادية وتسمى بحركة العالم الثالث التي تضم حركة عدم الانحياز ومجموعة ال-٧٧ ويكون هدفها تحقيق الاستقرار والديمقراطية ويقوم اسلوب عملها على الحوار والتفاهم وتجنب الصراعات والمصادمات واحترام المبادئ التي قامت عليها حركة عدم الانحياز.

وفي قمة جاكارتا ايلول ١٩٩٢ ظهرت مسارات جديدة تؤكد على ضرورة تطوير الحركة ووضع اطار جديد لها بعد انتهاء المبرر الرئيسي لتأسيسها في الخمسينات والستينات وان تقوم على الحوار الايجابي والتنسيق بين الشمال والجنوب والاسهام في النظام الدولي الجديد.

وفي الواقع لو عدنا الى ما قبل قمة جاكارتا نجد ان الحركة عبرت عن اول ضعف لها تمثل بروز مجموعة ال- (١٥) وهي مجموعة دول التعاون والتشاور بين الجنوب والجنوب. وتشكلت هذه المجموعة من خلال اجتماع القمة التاسع

(١) محمد، احمد طه "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" السياسة الدولية، العدد (١٠٧) يناير ١٩٩٢، ص ١٨٠.

وانظر كذلك هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية" سلسلة

افاق المستقبل، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥، ص ٧٣-٧٩.

للحركة في بلغراد في ايلول عام ١٩٨٩ وباقتراح من رئيس البيرو والغاية من ذلك هو جعل الحركة اكثر استجابة لمتطلبات النظام الدولي الجديد، واليوم هناك خشية من ان تقتصر مهام الحركة على الجوانب الاقتصادية دون الجوانب السياسية.

وبدون شك اضافت المتغيرات الدولية الجديدة مهام جديدة الى الحركة حيث ان التحولات الهامة ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية التي تجتاح العالم حاليا من شأنها ان توفر فرصة فريدة لبدء حقبة للسلام في العالم. واساس ذلك هو الحاجة لدعم التعاون والاعتماد المتبادل بين دول العالم اقتصاديا الامر الذي يجب ان يمكن كل الشعوب من اقتسام ثمار التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، كذلك ان توقف الحرب الباردة، والدفع المتزايد لنزع السلاح من شأنه ان يتيح الفرصة لاقامة نظام لاقتسام ثمار السلام في صورة موارد يتعين استخدامها لتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جهة ثانية يرى البعض بان التطورات الدولية الحالية من شأنها ان تساهم في تهميش الحركة وتعمل على اضعافها وتجريدها من اهدافها السياسية والمتمثلة برفض الهيمنة والتبعية ورفض اقامة القواعد الاجنبية ودفعها الى تبني اهداف جديدة كالاقتصار على الاهداف الاقتصادية تحت شعار الانتقال من فكرة الانحياز من الشرق والغرب الى فكرة الحوار بين الشمال والجنوب ومن شأن ذلك ان يؤدي الى انقسام عميق داخل صفوف الحركة ويؤدي الى ايجاد ازمة تمس تكوين الحركة واهدافها.

الفصل التاسع

نظام الأمن الجماعي

المبحث الأول

مفهوم الأمن الجماعي

يعرف اينيس كلود الامن الجماعي "اية تدابير من أي نوع تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي ازمة من قبل دولتين أو أكثر ^(١) ويعرف الدكتور اسماعيل صبري مقلد "يهدف أولا وقبل كل شيء الى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الاخلال باوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة احدى الدول على حساب غيرها ^(٢) ويعرفه الدكتور محمد طلعت الغنيمي "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من اعضائها والسهر على امنه من الاعتداء. ^(٣)

ان جوهر نظام الامن الجماعي يقوم على اساس العمل الجماعي للدول لاحباط العدوان ومنح الدول التي تقع ضحية لذلك الطمأنينة بان المجتمع الدولي سيهب لنجدها والعمل على ردع المعتدي المحتمل واحاطته علما باليقين الرادع بلن موارد المجتمع الدولي ستعبأ ضد أي سوء استعمال للقوة الوطنية. ويجب الا يقتصر على مجرد تشجيع الدول في التأييد الجماعي لدولة كانت ضحية اعتداء

(١) كلود، اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة وتصدير وتعقيب د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤. ص ٣٤١.

(٢) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.

(٣) الغنيمي، د. محمد طلعت، الاحكام العامة في قانون الامم: دراسة في كل من الفكر المعاصر الاسلامي: التنظيم الدولي، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١، ص ٨٦.

واتما الوقوف موقفا حازما من المعتدى بحيث يشعر بان استمراره بالعدوان لن يجدى نفعا ويتم ذلك بمواجهة العدوان بقوة متفوقة عليه. (١)

فلو قامت على سبيل المثال الدولة (أ) بتهديد الدولة (ب) فان على الدولة (جـ) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و (ي) و (ك) ان تتخذ الاجراء نيابة عن المجتمع الدولي وكأن الدولة (أ) تهدد كلا بتهديدها للدولة (ب) والعكس بالعكس، والواحد لكل والكل للواحد، هي كلمة السر فيه. (٢)

وهكذا فان التطبيق الفعال لهذا النظام يلغي احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية لان مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد أية دولة تفكر بالقيام بالعدوان سيدفعها لتتراجع عن التورط في مخاطر تعرف بشكل مسبق بانها ستكون الخاسرة من ورائها. (٣)

ويمكن تحديد الاركان التالية لنظام الامن الجماعي:

١- وجود منظمة دولية تأخذ على عاتقها حماية السلم والامن الدوليين. وتعد اداة لنظام الامن الجماعي. وتعمل على تحقيق هدف النظام، واول منظمة دولية جسدت هذا النظام هي عصبة الامم التي تأسست بموجب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ وكذلك منظمة الامم المتحدة في الوقت الراهن والتي تؤكد في الميثاق في المادة الاولى على "حفظ السلم والامن الدولي" وانطلاقا من الفكرة التي تؤكد على ان الولاء هو للمجتمع فلا تبقى دولة ما، ولا سيما الدول العظمى خارج اطار التنظيم الدولي.

٢- من الالتزامات الضرورية لنظام الامن الجماعي هو استعداد الدول للحرب من اجل استمرار النظام القائم، وعلى الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ان يكونوا على استعداد لخوض الحرب للمحافظة على النظام الذي يحمي السلم في العالم (٤) ان ما يطلبه الامن الجماعي هو استعداد الدول للتخلي عن نواياها الفردية وعن السياسات القومية التي تخدم هذه النوايا. فالامن الجماعي يتوقع من سياسات الدول فرادى ان تستلهم اتجاهاتها من مبدأ العون المتبادلة ومن

(١) كلود، اينيس: مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٢) موركنثا، هانزجي "السياسة بين الامم" الجزء (٣)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٣) مقلد، د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٤) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥.

روح نكران الذات التي لن تتواني عن الدخول في حرب ان اقتضى الامر ذلك. (١)

٣- واذا اريد للامن الجماعي ان يؤدي وظيفته في اطار من الحياد وعدم المحاباة، فيتوجب على الحكومات ان تلتزم بالموضوعية في التعامل مع القضايا التي تمس الامن والسلام العالمي والا تتخذ من عواطفها وسيلة للتعبير عن مواقفها. فيتعين على فرنسا ان تكون مستعدة للدفاع عن المانيا ضد العدوان مثلما هي مستعدة للدفاع عن بلجيكا، وينبغي على بريطانيا ان تكون راغبة في الاشتراك في توقيع الجزاءات الجماعية ضد الولايات المتحدة الامريكية او ضد روسيا الاتحادية فالامن الجماعي لا يعترف بالصدقات التقليدية ولا بالعداوات المزمنة، ولا يسمح بمحالفات مع ولا محالفات ضد. وان كل دولة يجب ان تكون قد تعهدت بالفعل بالدفاع عن كل دولة اخرى. فيفترض ان تكون الدول على استعداد للدفاع بعضها عن بعض. وبدون شك تعد الثقة شرطاً جوهرياً اساسياً لتحقيق النجاح. واذا كانت الدول مستعدة لذلك فانها ستقدم الدليل على نجاح النظام وعكس ذلك فانها ستلجأ الى ممارسة سياسة هدم النظام وتجعله غير جدير بالثقة. اذ ان نظام الامن الجماعي لا يمكن ان يعمل ما لم تكن سياسات الدول مبعثها الثقة في النظام وان الامر يتطلب الايمان السياسي للدول لكي تضع ثقها في النظام دون سابق دليل على نجاح النظام وفعاليتها. (٢)

٤- يتطلب الامن الجماعي عالمية جوهرية في العضوية فينبغي أن تنظم جميع الدول لهذا النظام والا يستبعد الاعداء ايضاً. ويعترض البعض على هذا الوأي على اعتبار ان الامن الجماعي لا يعرف معتدياً محتملاً، وانما يفترض ان اية دولة قد تصبح معتدية، اذ ان الغرض من الامن الجماعي هو تهيئة الامن لكل دولة ضد أي تهديد معين يثير قلقها القومي. واذا استبعدت الدول مصدر الشك او كل من يتوقع ان يكون معتدياً فان ذلك يعني ان عضوية النظام ستكون محدودة، وان أي نظام للامن الجماعي ليس في وسعه استبعاد أي من الدول الكبرى، لا سيما الدول التجارية او البحرية الهامة لان رفضها التعاون او الازعان فيما يتعلق بحقوقها يعد كافياً لجعل من المستحيل التطبيق الفعال للجزاءات الاقتصادية على المعتدى. ويفترض مبدأ الامن الجماعي ان

(١) موركنثاؤ، هانزجي 'السياسة بين الامم' الجزء (٣)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥-٤٦.

(٢) كلود، اينيس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦-٣٥٧.

الاجراءات غير العسكرية ستكون كافية للقضاء على العدوان. اما الالتزامات العسكرية فهي مقبولة فقط على افتراض عدم اللجوء اليها الا ما ندر. ^(١)

٥- يفترض نظام الامن الجماعي امكانية خلق قوة كبرى او طاغية لمقاومة المعتدى بحيث لن يكون في وسعه تحدى النظام الذي تدافع عنه الارادة الجماعية ^(٢). والعدوان يمنع سبب التاكيد من الهزيمة عن طريق الحد الأدنى من محاولات وجهود القوى الجماعية وهو افتراض يمكن افضاله بالتوزيع غير الكافي للقوة فاذا كان ترتيب القوة وشكلها على نحو لا يمكن ان يحوز مثلاً، اكثر من عشرة في المائة من القوى العالمية، فسيكون بمقدور الامن الجماعي ان يحشد ما يوازي تسعين في المائة من القوة ضدها وهو امر يفسح للامن الجماعي مجالا وأملا كبيرا للتفوق عليها وغلبتها. واذا كان عدد الدول التي تعارض الوضع القائم كبيرا، واذا كانت هذه الدول لا تبالي من ايلاء الافضالية للمصلحة العامة التي يحددها الامن الجماعي على معارضتها، فان توزيع القوى بين الدول التي تؤيد الوضع القائم وتلك التي تعارضه لن يكون الى حد كبير في مصلحة الدول التي تؤيده، وقد يضل توزيع هذه القوى الى مصلحة دول الوضع القائم ولكنه لن يكون على نحو يصلح فيه للعمل كرادع مطلق للدول التي تعارض الوضع. ^(٣)

وان محاولة تطبيق الامن الجماعي في مثل هذه الاوضاع لن يعمل على تحقيق السلام والغرض من هذا النظام. فاذا هاجمت الدولة (أ) الدولة (ب) وقامت الدول (ج) و (د) و (هـ) و (و) بالوفاء بالتزاماتها الجماعية وسارعت الى مساعدة الدول (ب) فان (ز) و (ح) قد تحاولان البقاء على الحياد في حين قد تقوم الدول (ط) و (ي) و (ك) بمساعدة الدولة (أ) في عدوانها. ولو لم يكن هناك نظام للامن الجماعي فان (أ) قد تهاجم (ب) مهما كانت نتائج الهجوم، ودون ان تتدخل دول اخرى في الحرب. اما في ظل نظام الامن الجماعي الذي يعمل في اوضاع أقل مثالية فان الحرب بين (أ) و (ب) او بين اية دولتين في مكان من العالم، لا بد وان تثير اخطار حرب بين جميع دول العالم أو معظمها. ^(٤)

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٣) موركنثاؤ، هانزجي. السياسة بين الامم، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٤٧-٤٨.

وحول نفس الفكرة انظر: اينيس كلود، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠.

ان عجز نظام توازن القوى على ضمان الامن والاستقرار في العالم بوصفهما طموحا لكل الامم وللتخلص من الحروب واثارها التي عصفت بالعالم جاء نظام الامن الجماعي لتحقيق الغرض المنشود في توفير الفرص لاقامة السلام بدلا عن توازن القوى. ان توازن القوى يقوم اساسا على اساس ان الصراع هو القاعدة في العلاقات الدولية بينما يقوم نظام الامن الجماعي على اساس ان القاعدة في العلاقات الدولية هي التعاون ويفترض ان هناك تجانسا تاما وكاملا بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والاستقرار الدوليين في حين لا يربط نظام توازن القوى بين الاستقرار ومصالح الدول القومية. ^(١)

واخيرا فان مفهوم السلام في نظام الامن الجماعي من المفاهيم التي لا تقبل التجزئة، لان التجزئة تعني اوضاعا من التمييز والمحابة مما يسهل على المعتدي جني ثمار عدوانه، فان أي عدوان وان كان على دولة بعيدة لا بد ان يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله. ^(٢)

المبحث الثاني

تطبيق وتقويم نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

أ- تطبيق نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

تأسست عصبة الامم بموجب معاهدة فرساي عام ١٩١٩، ودخلت في حيز التنفيذ في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠. ونصمت ثلاثة اجهزة رئيسية: الامانة العامة، مجلس العصبة، الجمعية. وفي اطار تحقيق الامن الجماعي فقد اناط عهد العصبة الى مجلس العصبة اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ الامن الجماعي الذي نصت عليه المادة (١٠) بنصها "يتعهد اعضاء العصبة على احترام سلامة اقاليم جميع اعضاء العصبة واستقلالها السياسي القائم والمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي وفي حالة وقوع عدوان من هذا النوع ووقوع تهديد او حلول خطر هذا العدوان، يشير المجلس للوسائل التي يتم بها تنفيذ هذا الالتزام بفرض عقوبات على الدول المخالفة والتي تكون عقوبات اقتصادية (المادة ١٦/١) او عسكرية (المادة ١٦/٢) او سياسية

(١) للتفاصيل حول جوانب الاختلاف بين نظامي الامن الجماعي وتوازن القوى انظر: مقلد، د.

اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٤.

تقطع العلاقات الدبلوماسية او فصل الدولة من العصبة المادة (٤/١٦) ^(١) كذلك خولت هذه المادة مجلس العصبة اقتراح ما يراه فعالا من التدابير العسكرية، البرية والبحرية والجوية التي يمكن ان تشارك فيها دول العصبة لردع العدوان وتصفيته. وقد نصت المادة السادسة عشرة على انه اذا التجأت احدى الدول الاعضاء في العصبة الى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها تحت المواد ١٢، ١٣، ١٥ من عهد العصبة فان هذا العمل العدواني كان ينظر اليه على انه موجه ضد كل الدول الاعضاء في العصبة بلا استثناء وقد اتفقت الدول الاعضاء على انها ستساعد بعضها البعض في تنفيذ الاجراءات المالية والاقتصادية حتى يمكن تلافي او التقليل من الاضرار والمضايقات التي تحدث لبعض الدول بسبب مشاركتها في توقيع هذا الشكل من اشكال العقوبة على الدولة المعتدية. كما اتفقت ايضا على مساعدة بعضها في تخفيف الآثار التاريخية عن ممارسة اساليب الضغط الاقتصادي التي قد تلجأ اليها الدولة المعتدية ضد اية واحدة من هذه الدول. ^(٢)

ب- تقويم نظام الامن الجماعي في ظل عصبة الامم

عانت العصبة الكثير من نقاط الضعف في ميثاقها وفي اطار تطبيقه. فهناك جوانب ضعف عديدة يمكن تحديدها في عهد العصبة (الميثاق) اذ يلاحظ ان قرارات مجلس العصبة والجمعية كانت تصدر بالاجماع، وذلك عدا الحالات التي كان يكتفي فيها الاغلبية البسيطة مثل المسائل المتعلقة بالاجراءات طبقا للمادة (٢/٥) من العهد. فهذا النظام ادى الى تعطيل كثير من القرارات، اذ كان يكفي ان تمتنع دولة واحدة عن التصويت او تصوت ضد القرار حتى يستحيل صدوره. وبما ان العصبة كانت تتكون من دول عديدة متباينة الاهداف والمصالح والميول فقد كان من الصعب بل من المستحيل، الحصول على موافقتها الاجماعية في كل الامور، ولهذا فان القرارات التي اتيح لها ان تصدر كانت تنسم بالغموض والتعميم. والقصد من ذلك ارضاء الجميع وتحقيق الاجماع في التصويت ^(٣) وبالنسبة لتكوين مجلس العصبة، فانه كان في الاصل مكونا من (٩) اعضاء، اعطيت الدول الكبرى (٥) مقاعد باعتبارها الدول ذات المقاعد الدائمة. ولكن الزيادة المستمرة في عدد الاعضاء غير الدائمين، والتناقض في عدد المقاعد الدائمة، انتهى بان اصبحت

(١) شلبي، د. ابراهيم احمد "التنظيم الدولي" دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، الدار

الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٣) المجذوب، د. محمد محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية، الدار الجامعية للطباعة

والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٤-٩٥.

الدول الكبرى اقلية في تشكيل مجلس العصبة حتى لم يكون لها سوى (٣) مقاعد من (١٤) مقعدا قبل قيام الحرب العالمية الثانية بقليل.^(١)

ويرى الاستاذ بانكارتشي ان فشل العصبة يرجع الى العيوب التي تضمنها عهدها والى التطبيق لهذا العهد وكما يلي:

أ- أي من اجهزة عصبة الامم لم يكن يتمتع باختصاص اتخاذ القرارات الملزمة لحكومات الدول الاعضاء، حتى في الحالة التي كانت تصدر فيه هذه القرارات بالاجماع.

ب- اجهزة العصبة لم تكون تملك وسائل العمل المادي التي كانت ضرورية من اجل ضمان احترام الحقوق والواجبات الواردة في العهد.

ج- قصور عهد العصبة عن ضمان الامن الجماعي الذي كان يهدف الى تحقيقه.

د- نقص نصوص العهد بالجزاءات.

هـ- بخصوص الحل السلمي للمنازعات الدولية، لم يكن العهد يضمن الحل النهائي لاية خصومة.^(٢)

كذلك اتبعت العصبة نظاما مركزيا حصر في شخصها كافة الاختصاصات ولم يفسح للمنظمات الاخرى، الفنية والاقليمية، أي مجال لمساعدتها في اعمالها الفخمة او التخفيف عنها، وجرت محاولات عديدة لاجلال اللامركزية محل المركزية ولكنها باءت بالفشل بسبب تعنت البعض.^(٣)

وخلال السنوات التي تلت تطبيق العهد، ظهر واضحا مدى اوجه النقص الموجودة فيه، لا سيما ان تطبيق الامن الجماعي المنصوص عليه في العهد لم يكن حاسما. وان الحرب العدوانية لم تكن محرمة بل بقيت مشروعة في بعض الحالات، وقد جرت عدة محاولات لمعالجة هذا القصور مثل معاهدة المسانعة المتبادلة وميثاق لوكارنو ١٩٢٥ واتفاق براين - كيلوج ١٩٢٨ ولكنها باءت بالفشل.^(٤)

(١) سرحان، د. محمد عبد العزيز "الاصول العامة للمنظمات الدولية"، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٣.

(٣) المجنوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٤) سرحان، د. محمد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٤.

وعند تطبيق نظام الامن الجماعي واجهت العصبة العديد من المشاكل وبقيت عاجزة عن ايجاد الحلول لها. فواجه النقص الكامنة في العهد لم تكن تؤدي الى فشل العصبة كانت الدول راعية حقاً في الابقاء عليها وان آثار الحرب العالمية اعطت تفاؤلاً عند الشعوب والدول بالتعاون وكشفت عن الالهمية القصوى لتحقيق الغايات الهامة للجماعة الدولية، لا سيما المحافظة على السلم والامن الدوليين وتنظيم وسائل الحل السلمي للمنازعات الدولية. ولكن بعد الحرب ضعفت روح التضامن والتعاون الذي ادى في النهاية الى تحلل الجماعة الدولية والقضاء على المظهر الاساسي والوحيد للتنظيم القانوني والسياسي لهذا المجتمع الذي انشأ عهد عصبة الامم.^(١)

لقد سمحت بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الغربيتان الكبيرتان ايام العصبة بان ينتقل ميزان القوى بعيداً عن صالحهما. اما روسيا فقد قامت بدور المهدىء أمله ان تترك مهمة احتواء المعتدى الى اخرين يقومون بهذا الدور. وكذلك عدم انضمام الولايات المتحدة اليها في الوقت الذي كان فيه الرئيس ويلسون احد دعاة الحقيقين والذي حاول اعطاء الصورة التي تتفق مع المزاج القانوني الامريكي والتي تضمن موافقة البرلمان الامريكي بالتصديق على قيام العصبة، الا ان امال الرئيس ويلسون خابت كلية عند رفض الكونغرس الامريكي التصديق على عهد العصبة.^(٢)

وقد تصور المتحمسون للتغيير السلمي ان ذلك التغيير يثمر وضعاً مقبولاً يعمل فيه نظام توازن القوى على نحو اكثر فعالية لان القوى المتحالفة المحافظة عليه سوف تكون اقوى تصميمًا. وكان حرمان العصبة من قوة عسكرية خاصة بها احد الاسباب للاعتماد على الدول فرادى وهم في حاجة الى تنظيم يعاونهم في هذا الامر. لقد ركزت العصبة على اثاره الرأي العام كعائق ضد العدوان فاذا ما ساءت الحل امكن توقيع الجزاءات الاقتصادية.^(٣)

وكانت الجزاءات التي تفرضها العصبة الاقتصادية والعسكرية موضوعاً لتوصيات تصدرها العصبة ولكن ترك تطبيقها لارادة الاعضاء. وبعد ان ضمت العصبة ٤٥ عضواً عام ١٩١٩ بلغ عدد اعضاء العصبة ٦٠ عضواً ثم هبط العدد الى ٤٤ دولة في عام ١٩٣٩ بسبب اياحة العهد الانسحاب للاعضاء بمقتضى المادة

(١) المصدر السابق، ص ٣٦٦.

(٢) الغنيمي، د. محمد طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

وكذلك «برهان»، د. عبد العزيز محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦١.

(٣) الغنيمي، د. محمد طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

الثالثة. ويتحقق الانسحاب بان تعلن دول العصبة عزمها على الانسحاب ثم يسرى هذا الانسحاب بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار. وكذلك لما كانت قاعدة الاجماع هي الاساس للتصويت في مجلس العصبة والجمعية، فقد اصبح من الناحية السياسية من العسير على دولة واحدة، من غير الدول الكبرى، ان تعرقل اصدار قرار^(١).

وفشلت العصبة في ايجاد حلول للنزاعات التي حدثت بين دول كانت تؤثر في مصالح الدول الكبرى مثل:

- ١- النزاع الايطالي - اليوناني ١٩٢٣.
- ٢- النزاع الصيني - الياباني ١٩٣١-١٩٣٢.
- ٣- النزاع الايطالي - الاثيوبي ١٩٣٥-١٩٣٦.
- ٤- الحرب الاهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩.
- ٥- النزاع الالماني - البولندي بخصوص دانزك في ١٩٣٩. (٢)

والادهى من ذلك هو تلكوء العصبة في اتخاذ المواقف الحازمة في الازمات الخطيرة. فقد كانت مترددة ازاء اول اعتداء ارتكبته دولة عضو صد عضو، منتهكة بذلك نصوص الميثاق ومعرضة السلام الدولي للخطر مما اساء الى سمعتها كمنظمة دولية اسست لتحمي اعضائها من العدوان، وشجع بالتالي الدول الكبرى على التماادي في غيها وفرض ارادتها على الدول الضعيفة المعالمة. فايطاليا مثلاً لم تكون لتجرو على تنفيذ سياستها الاستعمارية التوسعية ضد الحبشة لو تمكنت العصبة، من قبل من صد العدوان الياباني على الصين. وهذا الضعف نفسه هو الذي شجع المانيا الهتلرية فيما بعد على ضم الاقاليم المجاورة. (٣)

(١) روثية بول "التنظيمات الدولية" ترجمة احمد رضا، مراجعة د. عبد الله الاشعل، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣١٦-٣٢٠.

(٢) سرحان، د. عبد العزيز محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥.

(٣) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

المبحث الثالث

الامن الجماعي في ظل الامم المتحدة

ان الفكرة الرئيسية التي قامت عليها منظمة الامم المتحدة هي صيانة السلم والامن الدوليين جماعيا. كما كان الاساس الذي قام عليه مجلس الامن هو ان يكون الادارة التنفيذية في تحقيق هذه الفكرة ولكي يكون المجلس هذه الاداة، فهو يعمل نائبا عن جميع اعضاء المنظمة، ووفقا لمقاصد الاخيرة ومبادئها، واعتمادا على المعونة التي يقدمها الاعضاء اليه في تنفيذ التدابير التي يقرر اتخاذها^(١) وتعتبر اختصاصات مجلس الامن بشأن حفظ السلم والامن الدوليين وما يرتبط بذلك من اعانتها الى نصابها من اهم الاختصاصات التي اقرها الميثاق للمجلس. وللمجلس نوعان من الاختصاصات في حفظ السلم والامن الدوليين، اختصاص حل المنازعات سلميا وقد ورد ذلك في الفصل السادس من الميثاق واختصاص قمع ورد ذلك في الفصل السابع من الميثاق والذي هو محل اهتمامنا هنا. فالاول هو دور وقائي والثاني هو دور علاجي^(٢) وحق المجلس في اتخاذ تدابير القمع يغطي جميع الاحوال التي يترتب عليها الاخلال بالسلم والامن الدوليين او تهديدهما او وقوع عمل من اعمال العدوان. فمجلس الامن ووفقا للمادة (٣٩) من الميثاق هو الذي "يقرر ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او كان ما وقع عملا من اعمال العدوان" وهذا النص يقر مبدأ حق المجلس في التدخل بالصورة الملزمة من اجل المحافظة على السلم والامن الدوليين او اعانتها الى نصابها بالاضافة الى حق المجلس المماثل بالنسبة لاعمال العدوان^(٣) وتقريره هذا مستمد، في الواقع من سلطته التقديرية الكاملة، فليست هناك ضوابط يلتزم بها او تعاريف مرتبط بها^(٤) والمجلس يملك هذا الخصوص سلطات واسعة حيث يملك^(٥) :

(١) الكاظم، د. صالح جواد 'دراسة في المنظمات الدولية'، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) شلبي، د. ابراهيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٤) الابياري، د. محمد حسن 'المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية'، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٣١.

(٥) شلبي، د. ابراهيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.

أولاً: تقرير ما اذا كانت المسألة تهدد السلم والامن الدوليين او تخل بهما او تعسبر عملا من اعمال العدوان.

ثانياً: ليس هناك تحديد دقيق لنطاق تطبيق هذا النص وهو ما يعطي المجلس سلطة واسعة في هذا الصدد مسترشداً في تحديد معنى العدوان واعمال العدوان بما سبق صدوره عن اجهزة الامم المتحدة بهذا الخصوص.

وعلى العكس مما قد يفهم من عبارة المادة (٣٩) التي تضمنت "ويقدم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير فان ما يصدر عن المجلس، كما يرى د. ابراهيم شلبي، تطبيقاً لاحكام الفصل السابع بشأن ما يتخذه من الاعمال في حالات تهديد السلم او الاخلال به ووقوع العدوان تعتبر قرارات ملزمة للدول وهذه القرارات تستوجب اتخاذ تدابير لها الصفة الحربية او العسكرية كما انها تقتصر على تدابير لا تستوجب تنفيذها استعمال القوة العسكرية وانطلاقاً من هذا فان هناك نوعين من القرارات التي يتخذها المجلس بهذا الخصوص (١) :

١- القرارات المتضمنة تدابير لا يستوجب تنفيذها استعمال القوة العسكرية.

٢- القرارات المتضمنة تدابير ذات صفة عسكرية.

وينطوي على هذه القرارات وجود ثلاثة انواع من التدابير:

أ- التدابير المؤقتة: وهي التدابير التي نصت عليها المادة (٤٠) من الميثاق "منعاً لتفاقم الموقف لمجلس الامن قبل ان يقدم توصياته او يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٣٩) ان يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضرورياً او مستحسناً من تدابير مؤقتة" وسلطة مجلس الامن بمقتضى نص هذه المادة لم يحددها الميثاق وبناءاً عليه فاختبارها وتعيين اوضاع تطبيقها مستترك لتقدير المجلس المطلق (٢) ومن هذه التدابير المؤقتة التي نصت عليها المادة (٤٠) يمكن ان يكون ما يلي:

١- وقف اطلاق النار.

٢- انسحاب قوات الطرفين الى مواقعها الاصلية واقامة مناطق منزوعة من السلاح.

٣- عقد هدنة بين المتنازعين كما حدث في فلسطين بقرار المجلس في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨.

(١) المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

٤- إنشاء لجنة استشارية او غير ذلك من الادوات المساعدة للمجلس. (١)

واذا ما اخفق المجلس في دعوته هذه فانه يلجأ الى اتخاذ تدابير القمع وفقا لتقديره في مواجهة كل حالة بعينها، وهو مخير في هذا الشأن بين اجراءات غير عسكرية واجراءات عسكرية. (٢)

ب- تدابير لا يستلزم تطبيقها استخدام القوات المسلحة ولكنها تدابير غير مؤقتة مثل قرار مجلس الامن في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ بالمقاطعة العسكرية. وقد نصت المادة (٤١) من الميثاق على هذا النوع من التدابير والتي تؤكد "لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدبير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارته، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا او كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية" وهذا النص يتضمن وقف العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي اتخذت ضدها مجلس الامن قرار المقاطعة.

ج- تدابير ذات طابع عسكري بحت يتخذها المجلس ويمثل هذا النوع من القرارات قمة التطور الحديث في التنظيم الدولي حيث يجوز لمجلس الامن اتخاذ قرارات متضمنة تدابير يتعين لتنفيذها استعمال القوة العسكرية. وقد نصت المادة (٤٢) من الميثاق التي تؤكد "اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض او ثبت انها لم تف به، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي او لاعادته الى نصابه. ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية او البحرية او البرية التابعة لاعضاء الامم المتحدة.

ومفهوم هذا النص ان مجلس الامن لا يتقيد في استعماله للمادة (٤٢) بضرورة استعمال ما سبق ان نصت عليه المادتان (٤٠، ٤١) وهذا من شأنه توسيع اختصاصات المجلس الذي لا يرد عليه في ذلك من قيود الا ما نصت عليه المادة (٤٤) بقولها "اذا قرر مجلس الامن استخدام القوة، فانه قبل ان يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالتزامات المنصوص عليها في

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) الحديثي، خليل اسماعيل "الوسيط في التنظيم الدولي"، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٩١، ص

المادة (٤٣) ينبغي له ان يدعو هذا العضو الى ان يشترك اذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

وفي الواقع ان نص المادة (٤٢) بشأن استخدام القوة العسكرية لم يكن له نظير في عهد عصبة الامم فهو يتقدم بالتنظيم الدولي خطوتين (١) :

الاولى: انه يخول مجلس الامن سلطة اتخاذ قرار باستعمال العقوبات العسكرية بقصد العمل على استتبات السلم والامن الدولي او اعادته الى نصابه.

الثانية: ان القرار الذي يتخذه مجلس الامن وهو في هذا الشأن ملزم لجميع اعضاء الامم المتحدة وذلك وفقا لحكم المواد (٢٤، ٢٥، ٤٨، ٤٩) فالمادة (١/٢٤) تؤكد "تعهد اعضاء (الامم المتحدة) الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسة في امر حفظ السلم والامن السولي ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذا التبعات" والمادة (٢٥) التي تؤكد "تعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق" والمادة (١/٤٨) التي تؤكد على "الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولي يقوم بها جميع اعضاء الامم المتحدة اذ بعض هؤلاء الاعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس" والمادة (٤٩) التي تؤكد "يتضافر اعضاء الامم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن". (٢)

ومن مظاهر اهمية الفصل السابع ما جاء في الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق من أن مبدأ عدم اختصاص الامم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما المنصوص عليه في هذه الفقرة لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع، ومن ثم لا يجوز الدفع بدخول المسألة في صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، اذا كان المجلس يصدد اتخاذ اجراء من اجراءات القمع لحفظ السلام والامن الدولي أو اعادته الى نصابه. (٣)

(١) الابياري، د. حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢.

(٢) انظر: حسين، د. مصطفى سلامة "المنظمات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر،

بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) عبد الحميد، د. محمد سامي "قانون المنظمات الدولية" الكتاب الاول - النظرية العامة - الامم

المتحدة، ط ٣، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٤١.

وفي الحقيقة ان اعطاء مجلس الامن سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا المجال يعتبر بمثابة الثورة في التنظيم الدولي المعاصر، اذ لم يكن لما ينتهي مجلس العصبة الى وجوب توقيعه من عقوبات اية صفة ملزمة، بل كانت قرارته، في هذا الخصوص مجرد توصيات للدول المعنية قبولها او رفضها. (١)

واذا حدث ان ترتب على هذه التدابير الاضرار بدولة اخرى فانه يجوز لها ان تعرض الامر على مجلس الامن دون تمييز في هذا الخصوص بين الدول واعضاء الامم المتحدة او غير الاعضاء فيها واعمالا لما تقضي به المادة (٥٠) من الميثاق التي قررت "اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فان لكل دولة اخرى - سواء اكانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في ان تتذكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل.

الاية تطبيق اجراءات القمع

لقد نصت المواد من ٤٣ الى ٤٧ على:

١- تكوين قوات مسلحة تابعة للامم المتحدة. فقد ذكرت المادة (٤٣/١) "يتعهد جميع اعضاء الامم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ان يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي من ذلك حق المرور".

٢- ويتضح من نص المادة اعلاه على ضرورة توقيع الدول على اتفاقيات خاصة مع الامم المتحدة لغرض تكوين القوات المسلحة.

٣- يختص مجلس الامن على توجيه وقيادة هذه القوات اذ نصت المادة (٤٦) على ان "الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة اركان الحرب".

٤- تشكيل لجنة اركان الحرب من رؤساء اركان حرب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن او من يقوم مقامهم تكون مهمتها اسداء المشورة والمعونة الى المجلس وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزم من حاجات حربية" (المادة ٤٧)

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

من صيغة هذا النص ان للمجلس الحق في ان يطلب تلك القوات والتسهيلات، ولكن ليس على الدول الاعضاء في هذه الحالة ان تقدمها فعلا، اذ ان هذا رهن بعقد تلك الاتفاقات الخاصة التي تشير اليها المادة. فالدول الاعضاء تسزم بحكم الميثاق بقبول مبدأ تزويد المجلس بالقوات المسلحة والمساعدات وما اليها اما شروط تقديمها فمتروك الى ما يتراضى عليه في تلك الاتفاقات فهي التي تحدد على ما جاء في الفقرة الثانية من المادة ذاتها. (١)

حق الفيتو

للاعضاء الدائمين في مجلس الامن حق الاعتراض على مشروعات القرارات المرفوعة الى المجلس، حيث نكث المادة (٢٧/فق ٢) "تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة تسعة من اعضائه واكدت فق (٣) سن نفس المادة "تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى بموافقة تسعة من اعضائه يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائمين متفقة" وهذا يعني عدم صدور قرار في المسائل الموضوعية (غير الاجرائية) ما لم يوافق عليه جميع الاعضاء الدائمين في المجلس. وبعبارة اخرى فان رفض عضو دائم على مشروع القرار يعني ابطال صدوره ما اطلق عليه (حق الفيتو).

وراء حق الفيتو عدة اعتبارات موضوعية:

١- ان الاساس الموضوعي الاول لحق الفيتو في المجلس هو تحقيق اجماع الدول الخمس الكبرى في مهمة صيانة السلم والامن الدولي. أي ما من دولة من هذه الدول تستطيع فرض ارادتها الخاصة على بقية الدول الاربع الكبرى دون ان تأخذ بنظر الاعتبار وجود هذه الدول وارائها. وحتى لو افترضنا حسن نية الدولة الواحدة فان الغرض من الفيتو هو تذكير هذه الدول بانها لن تستطيع ان تؤدي دورا ايجابيا كبيرا ومهما في صيانة السلم والامن الدوليين بغير تعاون بقية الدول الاربع. (٢)

٢- التوصل الى قرارات متفق عليها لخدمة مصلحة السلم والامن الدوليين لا مصالح طرف او اطراف محددة (٣) والحقيقة ان فلسفة منح حق الفيتو للدول الكبرى الدائمة في مجلس الامن في انه كان من الافضل ان يعرقل عمل مجلس الامن من ان تتفق اغلبيية الدويل في المجلس على اتخاذ قرار او توقيب

(١) الابياري، . محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) الكاظم، د. صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٣.

معين لا توافق عليه دولة كبرى، لان الاحتمال الأرجح في مثل هذه الحالة ان هذه الدولة المعارضة كانت ستلجأ الى اتخاذ اجراءات مضادة الى درجة قد تورط المجتمع الدولي في صراع بغير حدود. ^(١)

٣- عدم اللجوء الى هذا الحق الا في حالة استنفاد محاولات التقريب بين وجهات النظر في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين فقط. ^(٢)

وقد بررت الدول العظمى منحها هذا الحق بانها التي تتحمل المسؤوليات الاساسية في حفظ السلم والامن الدوليين وعليها تقع التبعة الكبرى وقت الحرب وبررت كذلك الدول الكبرى ما ورد في المادة (١٠٦) من الميثاق بان تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربع الموقع في موسكو في ٣٠ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمس مع اعضاء الامم المتحدة الاخرين، كلما اقتضت الحال للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي وان هذا العبء هو الذي يبرر منحها لحق الفيتو. ^(٣)

وصدرت منذ تأسيس الامم المتحدة دعوات الى الغاء هذا الحق او تقليصه وفي الواقع، ان بعضا من هذه الدعوات يدفعها التعبير عن الاستياء من الطريقة التي استخدم بها هذا الحق. ودعت الدول غير المنحازة في مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية عدم الانحياز المنعقد في ٧ نيسان ١٩٩٧ بالغاء حق الفيتو ووصفوه بانسه حق عنصري ويجب العمل على تحجيمه تمهيدا لالغائه، وترى دول عدم الانحياز بان الغاء حق الفيتو هو جزء رئيس من دعوى الحركة لاجراء اصلاحات ديمقراطية في الامم المتحدة. كما طالبت الدول غير المنحازة بتوسيع مجلس الامن والدعوة الى تمثيل اكبر للدول الفقيرة في مجلس الامن الدولي على اعتبار ان الامم المتحدة لا تزال تعكس واقع الجغرافية السياسية للاربعينيات. ^(٤)

(١) مقلد، د. اسماعيل صبري "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.

(٢) الكاظم، د. صالح جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٣) الغنيمي، د. محمد طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٣.

(٤) انظر جريدتي الجمهورية العراقية في ٨ و ٩ نيسان ١٩٩٧.

المبحث الرابع

قوات حفظ السلام

ان القوات المسلحة التابعة لمجلس الامن والتي نص الميثاق على تشكيلها في المادة (٤٣) لم يتم تكوينها بسبب الخلافات التي ثارت بين الدول الكبرى عند بداية تأسيس الامم المتحدة. وهذه الخلافات ترجع الى حجم هذه القوات وطبيعة تكوينها واساليب تمويلها. ولما كانت الامم المتحدة بحاجة الى انشاء قوات عسكرية تابعة لها لمعالجة بعض الازمات الدولية فقد لجأت الى انشاء ما يسمى بقوات حفظ السلام وتتمثل مهمتها في مراقبة وقف اطلاق الناس او الاشراف على تطبيق هدنة، وهي لا تستخدم الاسلحة الا للدفاع عن نفسها فقط، فهي اذن ليست مهمة عسكرية بالمعنى الدقيق^(١) وتكون هذه القوات على نوعين:

١- بعثات المراقبين العسكريين التابعيين للامم المتحدة: وتتألف من ضباط غير مسلحين تقدمهم الدول الاعضاء بناءا على طلب السكرتير العام، على ان تكون هذه الدول محايدة في نظر الاطراف المتنازعة، ووظيفة بعثة المراقبين، هي ان تراقب ما يجري وتقدم تقارير الى السكرتير العام الذي يبلغه بدوره الى مجلس الامن بشأن استمرار وقف اطلاق النار والتحقيق في انتهاكه والعمل على تحسين الموقف.

٢- قوات حفظ السلام: تتألف من قوات مسلحة تقدمها الدول الاعضاء التي تختار على نفس الاساس المتقدم، وتعاون هذه القوات بصورة نمطية في منع عودة القتال، وفي اعادة سلطة القانون والنظام وتهيئة الظروف للعودة الى الاحوال الطبيعية.^(٢)

وتختلف قوات حفظ السلام عن اجراءات الامن الجماعي التي يمكن لمجلس الامن الامر بها بالتطبيق للفصل السابع من الميثاق من عدة نواحي:

١- انها تحتاج الى موافقة الدول اطراف النزاع وخاصة التي سيرسل فوق اراضيها القوات، والدول التي سترسل قواتها وتلك التي تقوم بتمويلها. وهكذا فان ارسال القوات الدولية في مناطق النزاعات الدولية له طابع ارتضائي.

(١) محمد، د. أحمد ابو الوفا الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٨٦، ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٢) حقائق اساسية عن الامم المتحدة، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٢.

٢- ان ارسال قوات حفظ السلم يمكن ان يتم تقريره من جانب جهاز من اجهزة الامم المتحدة لا تملك سلطة اصدار قرارات ملزمة في هذا المجال (الجمعية العامة).

٣- ان العمليات التي تقوم بها قوات حفظ السلم ليست عملا قسريا. فهي لا تهدف الى الضغط على دولة ما لاجبارها على اتباع سلوك معين كما هو الحال بالنسبة للجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع.^(١)

٤- ان هدف نظام الامن الجماعي الذي حدد معالمه الميثاق بعمليات حفظ السلام، نجد انه بينما كان الهدف من نظام الامن الجماعي هو القضاء على كل ما يهدد او يعرض السلم والامن الدوليين للخطر أي انه نظام للقمع، فان هدف قوات حفظ السلام مجرد السعي الى تهدئة الاوضاع في المناطق التي يتم ارسالها اليها، فهي تسعى الى وقف اعمال القتال او احترام الهدنة او التقليل من حدة التوتر القائم. فقوات حفظ السلام لا تؤدي الى تعديل او تغيير الوضع القائم من الناحيتين القانونية والسياسية، فهي تبقى على الحياد بصفة مطلقة في المجالين القانوني والسياسي.^(٢)

وعند اندلاع الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ تم تكوين قوات حفظ سلام من (٤٠٠) الف رجل^(٣) كان هدفها وضع حد لعدوان كوريا الشمالية ضد كوريا الجنوبية. وبعد قرار (الاتحاد من اجل السلام) الذي اصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ لمواجهة العدوان الكوري الشمالي المصدر القانوني لانشاء قوات حفظ السلام، حيث يحق للجمعية انعام ان تتخذ الاجراء والخطوات اللازمة من اجل مواجهة تعرض السلم والامن الدوليين الى الخطر، وعدم امكانية مواجهة مجلس الامن لمثل هذه الحالة. وبرغم من اول قوات لحفظ السلام، تم تشكيلها ابان ازمة السويس عام ١٩٥٦ وذلك من جانب الجمعية العامة، الا ان مجلس الامن ذاته اخذ يتخذ من جانبه قرارات بتشكيل مثل هذه القوات بعد ذلك كما حدث في ازمة الكونغو عام ١٩٦٠ والشرق الاوسط عام ١٩٧٣.^(٤)

(١) محمد، د. أحمد ابو الوفاء، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٤.

وانظر كذلك: حسين، د. مصطفى سلامة "المنظمات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٢) حسين، د. مصطفى سلامة، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٣) كانتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨٢.

وإذا كان تشكيل قوات حفظ السلام يدخل في نطاق النشاط المادي للأمم المتحدة، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه القوات لم ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، سواء من حيث كيفية تقرير تشكيلها أو اختصاصاتها بحيث أن الأمر يدخل في دائرة أعمال اعتبارات الموائمة بضرورة مواجهة ظروف خاصة وما تتطلبه من اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لها. ورغبة من الأمم المتحدة في احتواء الأزمات والصراعات الدولية التي تهدد السلام في العالم للخطر سارعت إلى اتخاذ خطوات تدخل في نطاق النشاط المادي أو العملي، ولا ترقى أو تدخل في نطاق الأمن الجماعي، وهي ما عرف بقوات حفظ السلام^(١) وقد لجأت الأمم المتحدة عن طريق الجمعية العامة إلى إجراءات عسكرية ذات صيغ مختلفة عما هو مصمم في الميثاق من دور كان ينبغي أن يتولاه مجلس الأمن، سميت أحيانا بقوات طسوارىء وأحيانا بقوات سلام دولية أو قوات مراقبة هدنة أو وقف إطلاق النار أو قوات فصل بين جيوش متحاربة.^(٢)

إن إنشاء قوات تابعة للأمم المتحدة وفقا للإماليب التي اتبعت في أنشائها يعتبر نظاما جديدا أوجدته الأمم المتحدة لمعالجة الحالات الخطيرة التي ظهرت في مناطق متعددة من العالم. وإن إنشاء تلك القوات على اختلاف تكوينها ووظائفها قد أرسى مبادئ وقواعد جديدة لمعالجة الحالات التي قد تؤدي إلى إثارة نزاع دولي قد يؤدي إلى إخلال أو تهديد السلم والأمن الدولي أو وقوع عمل من أعمال العدوان فيمكن عندئذ اللجوء إلى إنشاء مثل هذه القوات الدولية لمعالجة كل حالة طبقا لظروفها وخطورتها.^(٣)

ومن هذه القوات: لجنة الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ وقوة الطوارىء الدولية للفترة ١٩٥٦-١٩٦٧ والفترة ١٩٧٣-١٩٧٩ لمنع الاعتداءات بين إسرائيل ومصر وحفظ السلام والنظام في سيناء وقطاع غزة، وقوات هيئة الأمم المتحدة في قبرص ١٩٧٣ وتحافظ على الأمن والاستقرار والسلام بين القبارصة والأتراك في الجزيرة. وبعثة الرقابة الهندية - الباكستانية عام ١٩٦٥ وتعمل للإشراف على وقف إطلاق النار في ران أوف كوتش.^(٤)

(١) المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢) الحديثي، خليل اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٣) الراوي، د. جابر إبراهيم "الأسس القانونية لقوات السلام الدولية" مطبعة دار السلام، بغداد،

١٩٧٩، ص ٢١٥-٢١٦.

(٤) كائتور، روبرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٣.

وبعد انتهاء الحرب الباردة اخذت عمليات حفظ السلام شكلا متزايدا بسبب زيادة نشاط الامم المتحدة في ميدان حفظ السلم والامن الدوليين. فخلال السنوات الاربع الاولى للتسعينات انشأت عمليات جديدة تزيد على كل ما انشئ منها في السنوات الاربعين التي سبقتها. اذ اضطلعت الامم المتحدة في مطلع عام ١٩٩٤ بـ (١٧) عملية من عمليات حفظ السلام في شتى انحاء العالم ويربو عدد الافراد المشاركين فيها على (٨٠/٠٠٠) وقد بلغت تكاليفها (١٤٠٠ مليون دولار) ^(١)

وتميزت عمليات حفظ السلام في ظل النظام الدولي الجديد بعدد من الاجراءات:

١- صنع السلام: وتعني الدبلوماسية الوقائية وتسعى الى منع او وقف الصراع، ويقصد بصنع السلام التفاوض والسعي لتحقيق اتفاق الاطراف المتعادية وفيه تستخدم الوسائل السلمية في اطار الفصل السادس من الميثاق.

٢- حفظ السلم: ويشكل تواجدا للامم المتحدة في الميدان، بموافقة الاطراف المعنية. وقد استخدم عموما للمحافظة على وقف اطلاق النار.

٣- فرض السلم: وينطوي على الاكراه والتعرض عسكريا عندما تفشل الوسائل السلمية وهو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق، اذ انه بدون قدرة على فرض السلم تحظى بالتصديق لا يمكن ان يصبح الامن الجماعي حقيقة واقعة.

٤- بناء السلم: واهميته حاسمة في اعقاب انتهاء الصراع ويعني توفير الدعم اللازم للهياكل التي توطد السلم وتبني الثقة والتفاعل فيما بين الاعداء السابقين.

٥- بناء الدولة: ويقصد به اعادة بناء دولة قادرة على الاحتفاظ بسيادتها وخدمة شعبها. ^(٢)

وبالرغم من ان انتهاء الحرب الباردة شكل منعطفًا جديدًا في تاريخ العلاقات الدولية وذلك بعد زوال الصراع عند مستوى القمة الا ان المناطق الاقليمية شهدت صراعات حادة بين الدول مما ادى الى تحول جوهري في عمل الامم المتحدة من اجل وضع حد لها والبدء باسلوب مكثف بعمليات حفظ السلام بحيث ادى الى حدوث تغيير جوهري كمي وكيفي بهذه العمليات. فعلى المستوى

(١) غالي، د. بطرس بطرس "الامم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية السياسية الدولية" العدد

(١١٥) يناير ١٩٩٤، ص ٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢.

الكمي امتدت عمليات حفظ السلام التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة لتشمل العديد من قارات العالم بما في ذلك القارة الأوروبية. وفي أفريقيا شملت هذه العمليات حوالي ٩٠% من دول القارة تقريبا. كما أرسلت قوات تابعة للأمم المتحدة إلى كمبوديا وإلى جمهورية البوسنة والهرسك، وعلى مستوى دول أمريكا الوسطى كانت هناك بعثة المراقبة الدولية التي أرسلت إلى السلفادور منذ عام ١٩٩١. أما عن المستوى الكيفي فقد تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتكسب خصائص جديدة تضطلع بمهام لم تكن مألوفة من قبل. فإضافة إلى الوظائف التقليدية التي عهد بها إلى القوات المشاركة في حفظ السلام، كثبتت وقف إطلاق النار أو الفصل بين القوات المتحاربة أو مراقبة الأوضاع في مناطق النزاع، كلفت هذه القوات في السنوات الأخيرة بمهام أخرى عكست وبحق التوجهات الجديدة للأمم المتحدة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة مثل: حماية السكان المدنيين وتأمين وصول الإمدادات الغذائية والطبية كما هو الحال في رواندا في منتصف عام ١٩٩٤ وكذلك الحالة الخاصة بقوة الحماية الدولية في البوسنة والإشراف على سير العمليات الانتخابية والتحقق من مدى نزاهتها كما حدث بالنسبة إلى حالة قوات الأمم المتحدة التي أرسلت إلى موزامبيق.^(١)

المبحث الخامس

تقويم نظام الأمن الجماعي

إن أي تقويم موضوعي لنظام الأمن الجماعي ينبغي أن لا ينطلق من الافتراضات النظرية التي جاءت بها وإنما ينطلق الأمر دراسة هذا النظام في إطار التطبيق. وعلى ما يبدو أن الأمن الجماعي كافتراض نظري انطوى على أفكار جذابة سلبت شعور الناس حينما يخرجون على انقراض الحروب العديدة التي خاضتها الدول بدون جدوى. وعبرت هذه الأفكار عما تخطج به صدور دعاة السلام أثناء الصراعات والحروب. أفكار بهرت أسماع الشعوب في كفاحها من أجل السلام. لقد عانت الأمم المتحدة من عثرات عديدة في مسيرتها الطويلة. إذ عاش العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة انقسامه إلى معسكرين متصارعين ومتناقضين وانعكس هذا الصراع على عمل الأمم المتحدة التي جردت من

(١) الرشيد، د. أحمد، "المنظمات الدولية الإقليمية والنور الجديد للأمم المتحدة في النظام

الدولي في الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نص قرن: وجهة نظر عربية" مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩٦، ص ٢٣٣-٢٣٤.

صلاحياتها وحل نظام توازن القوى محل نظام الامن الجماعي الذي لم يكن موجودا الا نظريا فقط. مما ادى الى فقدان القناعة من جانب الدول بان هذا النظام بصيغته الراهنة وفي ظل الظروف القائمة انذاك يمكن ان يشكل استجابة واقعية وملئمة لمشكلة ادارة علاقات القوى العالمية. لقد كان هذا النظام اكثر ملائمة مع مراحل تطور النظام الدولي في ظل الاسلحة التقليدية. فالحرب التي قام نظام الامن الجماعي على مواجهتها وردع الاطراف التي تثيرها هي تلك الحرب التي تدخل في اطار الموصفات التقليدية القديمة أي الحروب ذات الخصائص الاستراتيجية والتكتيكية الكلاسيكية واصبح غير ملائم مع المشكلات الاستراتيجية التي خلفتها الاسلحة النووية والحديثة.^(١)

ان الصراع العالمي الشرقي - الغربي لم يسمح بفرصة اتخاذ وتصديق ترتيبات جماعية مشتركة لمواجهة العدوان وكانت احتمالات استمرار الخلاف بين الكتلتين هي اكبر بكثير من احتمالات الاتفاق. ان الانقسام العقائدي في العالم والتناقضات العقائدية بين الشرق والغرب ساهمت الى حد بعيد في اضعاف تطبيق نظام الامن الجماعي، لا سيما ان الدول الكبرى كانت تؤكد على مصالحها الخاصة على حساب مصلحة السلام في العالم وكثرت سياسة التدخل من جانب الطرفين. فقد تدخلت الولايات المتحدة في فيتنام والدومينيكا وبنما وتدخل السوفييت في افغانستان فضلا عن تورطهم في مشاكل كمبوديا وانغولا. ولم تتمكن الامم المتحدة من تهدئة الخلاف بين الشرق والغرب، فقد ساد النفوذ الامريكي في المرحلة الاولى مما ادى الى اصابة نشاط الامم المتحدة بالشلل في مجال تسوية المنازعات التي احتدمت بين الشرق والغرب حيث شل استخدام حق الفيتو مجلس الامن واعاقه عن اتخاذ القرارات. وان الغاء هذا الحق ليس من الامور اليسيرة، لانه يتطلب تعديلا للميثاق الذي لا يعدل الا بموافقة الخمسة الكبار. ولا يمكن لهؤلاء الكبار ان يوافقوا على التعديل ويتخلوا بسهولة عن هذا الحق اذ انهم يرون فيه امتياز وحصانة.^(٢)

وكانت الجمعية العامة مجردة من السلطات الحقيقية. ولما كانت هناك معارضة في قبول دول جديدة، فانه لم ينظم سوى تسع دول الى الدول الاصلية الواحدة والخمسين في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ فقد كان من الضروري لقبول دولة جديدة، حسبما تقضي الفقرة الثانية من المادة الرابعة، ان يصدر قرار بذلك من الجمعية باغلبية ثلثي الاصوات، بناء على توصية من مجلس الامن، وكان من شأن حرب كوريا (١٩٥٠) مع غيرها من الاحداث، ان شغلت الامم المتحدة بنزاع تمت

(١) مقلد، د. اسماعيل صبرى "العلاقات السياسية الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣.

(٢) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

تسويته خارج نطاقها، وفي سبيل وضع اساس يستند اليه تدخل الامم المتحدة في هذا الشأن ظهر تفسير جديد للميثاق ادى في الواقع الى احلال الجمعية العامة محل مجلس الامن. (١)

ويمتاز التطبيق العملي على نص الميثاق، بمزيد من الدقة ولكنه يختلف عنه كثيرا، اذ يلاحظ ان اللجوء الى الفصل السابع خلال فترة الحرب الباردة اصبح عسيرا للغاية. وقد حالت الخلافات التي ثارت منذ البداية بين العملاقين دون اعداد القوات المنصوص عليها في المادة (٤٣) كما حالت دون تنفيذ أي قرار بشأن وسائل القمع غير العسكرية الا في مسألة روديسيا. (٢)

اما بشأن تشكيل لجنة من اركان الحرب يكون من مسؤوليتها الاشراف على القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف مجلس الامن. فقد عهد المجلس الى هذه اللجنة في ١٦ شباط ١٩٤٦ بان تبحث من وجهة النظر العسكرية احكام المادة (٤٣) من الميثاق. وان تعرض ابحاثها وتوصياتها على المجلس في الوقت المناسب.

وقدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامن في ٣٠ ابريل/ نيسان ١٩٤٧ عن المبادئ العامة لتنظيم القوة العسكرية للامم المتحدة غير ان الدول الخمس الكبرى لم تتفق على الاسس العامة لتنظيم القوة ذلك للخلافات حول تشكيلها كما ذكرنا. (٣)

كما حددت المادة (٤٧) كيفية تشكيل لجنة اركان الحرب واختصاصها وما لها ان تنشئه من لجان فرعية واقليمية. وبالرغم من هذه النصوص فان مجلس الامن لم يبرم حتى الان الاتفاقات المنصوص عليها في المادة (٤٣). وبالرغم من تشكيل لجنة اركان الحرب عام ١٩٤٦ الا ان عدم ابرام هذه الاتفاقات والصراع بين الكتلتين جعل اعمالها غير منتجة مما ادى الى تجميدها. كما انه لم يتم لحد الان تطبيق نظام تسليح الامم المتحدة وخروجا من هذا المأزق تقرر في عام ١٩٥٠ العودة للنظام الذي كان متبعاً في عهد العصبة وهو التسليح الاختياري للامم المتحدة عن طريق الجمعية العامة اذ تم تشكيل قوات حفظ السلام. (٤)

(١) روتية بول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(٣) أبو بكر يحيى ومتولي كمال "حقيقة السلام" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٣٥٦.

(٤) شليبي، د. ابراهيم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

لقد صدرت عن الامم المتحدة العديد من القرارات التي تتعلق بقضية فلسطين، لا سيما تلك القرارات التي تدين الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وضم اسرائيل لمدينة القدس وقيامها بانشاء الكثير من المستوطنات في داخل الضفة الغربية، قرارات رفضت اسرائيل تنفيذها. الا ان الملفت للنظر هو عدم اتخاذ الامم المتحدة للاجراءات الرادعة التي تتخذ عادة بحق الدول المعتدية. وخلال الحرب العراقية - الايرانية تجاهلت ايران القرارات التي اصدرها مجلس الامن طيلة ثمانى سنوات وهي مدة استمرار الحرب ولم تقبل بقرار (٥٩٨) الا بعد سنة من صدوره. كما اخلت حكومة جنوب افريقيا بحقوق الانسان والحريات الاساسية واصرت على التفرقة ولم تستجب لنداءات الجمعية العامة لاعادة النظر في سياستها الا بعد زوال حكومة الاقلية البيضاء.

وبعد قيام المتغيرات الدولية الجديدة وانهيار الاتحاد السوفيتي ودخول العالم حقبة جديدة اطلق عليها النظام الدولي الجديد، ازدادت اهمية الامم المتحدة وتحققت سياسة الاجماع في مجلس الامن وهي حالة نادرة لم تمر بها المنظمة من قبل وتجلى ذلك في القرارات التي صدرت عن المجلس اثر احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ واستند المجلس في قراراته الى الفصل السابع من الميثاق. كما واجهت المنظمة ازمت اخرى في الصومال والبوسنة وقضية لوكربي مع ليبيا وهايتي واصدرت قرارات استندت الى الفصل السابع. وتحاول الامم المتحدة ان تكيف نفسها مع الظروف الجديدة الناجمة عن المتغيرات الجديدة. واتبع اسلوب جديد في عمليات حفظ السلام. والاهم من ذلك هو انعقاد قمة مجلس الامن في ٣١ يناير ١٩٩٢ والتي سعت الى توسيع مفهوم السلام بسبب ظهور مصادر غير عسكرية للصراعات تشكل تهديدا للسلام وتتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية، ولكن مما يخشى عليه هو استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها الالتزام مما يؤثر على دور الامم المتحدة.^(١)

لقد اختلفت ممارسات مجلس الامن المتعلقة بالعقوبات اختلافا كبيرا بعد انتهاء الحرب الباردة عنها في اثناء هذه الحرب، كما اختلفت الدوافع من وراء فرضها بحسب كل حالة وكذلك نطاق العقوبات. فمن حيث التواتر والتكرار اصبح مجلس الامن اكثر ميلا الى اللجوء الى اسلوب فرض العقوبات، وعكست قرارات مجلس الامن منذ مطلع التسعينات تلك الحقيقة بشكل واضح جدا ويكفي ان نشير هنا الى ان مجلس الامم المتحدة لم يلجأ الى فرض عقوبات خلال الخمس والاربعين

(١) العربي، د. نبيل الامم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١-

سنة الماضية بعد انشاء الامم المتحدة الا في حالتين وهما حالتا روديسيا وجنوب افريقيا، لكنه لجأ الى هذا الاسلوب في حالات خمس للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وهي حالة العراق عام (١٩٩٠) وجمهورية يوغسلافيا السابقة عام (١٩٩١) والصومال عام (١٩٩٢) وليبيا عام (١٩٩٢) وهايتي عام (١٩٩٣). وكذلك من حيث نوع العقوبات ونطاقها ودرجة احكامها. فقد تطوّر الحظر من مجالات الرياضة والتعاون العلمي والفني الى مجالات شديدة جدا كما هو الحال مع العراق حيث كان الحظر الذي فرض عليه اكثر انواع العقوبات شمولاً فقد اشتملت هذه العقوبات على انواع المعاملات كلها وتم تجميد الارصدة العراقية بالخارج بل اشترطت قرارات الحظر ان يتم توزيع الاغذية والادوية بمعرفة المنظمات الدولية المختصة. وتوسع مجلس الامن في استخدام هذه السلطة بحيث كانت العقوبات ضد العراق شديدة من حيث الفعالية والتأثير بشكل ليس له مثيل في تاريخ المنظمة الدولية.^(١)

لقد تزايد نشاط مجلس الامن بعد فترة انتهاء الحرب الباردة بشكل كبير، وتشير الاحصائيات الى انه خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) تبني المجلس (٣٤٣) قراراً والتي تعادل اكثر من نصف القرارات التي تبناها خلال الخمس والاربعين سنة السابقة من عمل الامم المتحدة. وخلال نفس هذه الفترة تبني مجلس الامن (٦٤) قراراً في السنة الواحدة في حين كان المجلس يتخذ حوالي (١٣) قراراً في السنة خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩. وعند مقارنة نشاط مجلس الامن في اطار جلساته الرسمية للفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ نجد انه عقد ٥٩ و ٥٥ على التوالي في حين بلغت عدد جلساته الرسمية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ما يساوي ١٧١ و ١٦٠ جلسة على التوالي. وبالنسبة للجلسات غير الرسمية فانها بلغت ١٩٨٧-١٩٨٨ ما يساوي ٤٣ و ٦٢ جلسة على التوالي امام ٢٥٣ و ٢٧٣ جلسة على التوالي للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤.^(٢)

لقد تغير عمل مجلس الامن وبشكل كبير جدا عما كان عليه خلال فترة الحرب الباردة. ففي تلك الفترة كان الهدف الاساسي للمجتمع الدولي عندما يتخذ عملاً ازاء ازمة معينة هو ضمان او تحقيق الاستقرار. في حين تغير عمله خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من ضمان الاستقرار في المسرح الدولي الى تحقيق

(١) نافعة، د. حسن دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة في الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) Zawels, Estanislao Angel and others "Managing arms in peace processes: The issues" Disarmament and conflict project, UNIDIR, United Nations, New York, 1996, P. 8-9.

الاستقرار في الاوضاع الداخلية للدول. لقد اخذ المجتمع الدولي يساهم في تحقيق الاستقرار في الاوضاع الداخلية للدول في خمسة وسائل^(١) :

١- تسهيل الحوار بين الاطراف المتصارعة.

٢- منع تجدد القتال المسلح الداخلي.

٣- تعزيز البنية التحتية.

٤- تحسين الامن الداخلي.

٥- تسهيل العمليات الانتخابية التي تؤدي الى الاستقرار الداخلي.

ولكن منذ اواخر التسعينات لم تعد حالة الاجماع في مجلس الامن تتحقق بشكل دائم كما كان سابقا. فلم تعد الولايات المتحدة قادرة على تمرير جميع مشاريع قراراتها بشأن استخدام القوة طبقا للفصل السابع كما هو الحال في حالة العراق، اذ لم توافق كل من روسيا والصين وفرنسا على توجيه ضربات جوية للعراق تلك التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٨ بسبب ايقاف العراق تعاونه مع لجان التفتيش. كما عارضت روسيا والصين استخدام القوة ضد يوغسلافيا في مجلس الامن مما دفع تلك الولايات المتحدة الى تخويل حلف الاطلسي باستخدام القوة ضدها لرفضها تطبيق قرارات رابوية في فرنسا حول قضية كوسوفو وتم شن الغارات عليها ابتداء من ٢٤ اذار ١٩٩٩. في هاتين الحالتين لم يعد بوسع الولايات المتحدة استخدام نفوذها في مجلس الامن كما كان سابقا في معالجة جميع القضايا. ان استخدام قوات حلف الاطلسي بشن الهجمات على يوغسلافيا يعبر عن تعثر عمل مجلس الامن بوصفه نائبا عن الدول، للقيام بواجبات حفظ السلام والامن الدولي، وهو امر يسترعي الانتباه حول دور مجلس الامن في تحقيق اهداف نظام الامن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة ليس فقط بسبب قيام الولايات المتحدة باستخدام القوة بواسطة حلف الاطلسي ضد يوغسلافيا دون تخويل من مجلس الامن وانما بسبب معارضة روسيا تطبيق عقوبات المجتمع الدولي ضد سياسة التطهير العرقي التي شنها الصرب ضد البان كوسوفو ايضا.

(١) Mendiburu Marcos and Meek Sarah "Managing Arms in Peace Processes: Haiti"

Disarmament and Conflict Project UNIDIR, United Nations, New York, 1996, P. xi

الفصل العاشر

تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية

المبحث الأول

الوسائل الدبلوماسية

أولاً: المفاوضات: ويقصد بها تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول الى تسوية للنزاع القائم بينهما ^(١) ويقوم بالمفاوضات عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول الاطراف عن طريق مبعوثين خصيصين او عن طريق وزراء الخارجية ^(٢) وتعد هذه الطريق افضل الطرق لتسوية المنازعات الدولية واكثر شيوعاً وهي الطريقة المألوفة لعقد مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية. وتتميز بالمرونة والسرية التي تؤدي الى تضيق شقة الخلافات اذا كانت القوى السياسية المتنازعة متكافئة، اما اذا لم تكن متكافئة فقد يؤدي الى ضرر يصيب الدولة الضعيفة في حالة خضوعها لسلطة الدولة القوية ^(٣) ويكون تبادل الاراء شفاهاً او في مذكرات مكتوبة او بالطريقتين معاً. واذا كان النزاع مما يحتاج حله لتدخل فني كتعيين الحدود بين دولتين متجاورتين، الفت الدولتان لجنة فنية مختلطة من مندوبين عن كل منهما تتولى دراسة موضوع النزاع ووضع تقرير برأيها فيه يسترشد المفاوضون الاصليون. ^(٤)

(١) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام" ط ١٠، منشأة المعارف بالامكندرية، ١٩٩٢، ص ٧٣٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية" مطبعة السلام، بغداد ١٩٧٨، ص ٣١.

(٤) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٠.

وطالما تمتاز المفاوضات الدبلوماسية بالمرونة والكتّان فهي لذلك تصبح عملاً لتسوية مختلف أنواع المنازعات وأغلبها باستثناء المنازعات العسيرة. إلا أن فعالية المفاوضات الدبلوماسية تعتمد على توافر حد أدنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين.^(١)

وبالرغم من أن المفاوضات تتميز بمحاصن كثيرة غير أنها محدودة الفائدة لأن نجاحها يتوقف على الروح التي تسود المفاوضات فإذا كانت الدول المفاوضة لا تتمتع بقوة سياسية متعادلة فإن الدول الكبرى تطغى على الدول الصغرى وتفرض عليها إرادتها^(٢). وكما تجرى المفاوضات بين دولتين مباشرة فيمكن أن تجرى عن طريق مؤتمر يجمع الدول المتنازعة ودولا أخرى غيرها وذلك إذا كان الفصل في النزاع يمس مصالح دول أخرى ليست أطراف في النزاع.^(٣)

ثانياً: المساعي الحميدة:

ويقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل هذا دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بآية وسيلة مباشرة^(٤) ويرى بول روتية أن تعبير المساعي الحميدة يطلق على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو بإشرافه من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الأطراف المتنازعة دون أن تقترح مباشرة حلاً للخلاف.^(٥)

وغالبا ما تطبق هذه الوسيلة عند اخفاق طرفي النزاع في التوصل إلى اتفاق في المفاوضات القائمة بينهما من أجل حث الطرفين على مواصلة المفاوضات والتقريب بينهما من أجل تسوية الخلاف القائم بطريق ودي.^(٦) والدولة التي تقوم بإيجاد الأجواء الملائمة للدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بين دولتين لا تشترك في المفاوضات كما لا تقدم حلال للنزاع مثال اللجنة التي كونها مجلس الأمن الدولي سنة ١٩٤٧ من ثلاثة أعضاء لحل القضية الاندونيسية حيث توصلت

(١) العطية، د. عصام "القانون الدولي العام" جامعة بغداد، كلية القانون، ط٤، ١٩٨٧، ص ٤٢٩.

(٢) فوق العادة، د. سموحي "القانون الدولي العام"، دمشق، ١٩٦٠، ص ٦٧٨.

(٣) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٤) غانم، د. محمد حافظ غانم "مبادئ القانون الدولي العام"، دار النهضة العربية، القاهرة،

١٩٧٢، ص ٧٣٧.

(٥) روتية، بول "التنظيمات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٦) أبو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام"، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣١.

الى عقد اتفاقية هدنة بين اندونيسيا وهولندا وعقد اتفاق بشأن المبادئ الاساسية التي تؤدي الى حل النزاع.^(١)

ان المساعي الحميدة تتوخى منع نشوب نزاع مسلح او انتهاء حرب قائمة ومن المساعي الحميدة التي تتوخى منع نشوب نزاع مسلح مثل:

١- المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة لحل خلاف الحدود بين الاكوادور وبيرو والتي أدت الى التسوية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٣.

٢- المساعي الحميدة للولايات المتحدة لتسوية النزاع بين فرنسا وتايلاند في آب ١٩٤٦ حول منازعاتهما الاقليمية.

٣- المساعي الحميدة للولايات المتحدة لمنع الحرب بين روسيا وفنلندا في تشرين الثاني ١٩٣٩.^(٢)

٤- المساعي الحميدة التي بذلتها الحكومة الاردنية عن طريق وزير خارجيتها عام ١٩٦٩ بين العراق وايران بشأن النزاع الذي قام بينهما نتيجة قيام الحكومة الايرانية بالغاء معاهدة الحدود العراقية - الايرانية المعقودة في ٤ تموز ١٩٣٧ والتوتر الذي كان قائما بينهما على الحدود.^(٣)

وكذلك تهدف المساعي الحميدة لايقاف حرب قائمة:

١- قبول هولندا واندونيسيا للمساعي للولايات المتحدة لانتهاء الحرب القائمة بينهما في آب ١٩٤٧.^(٤)

٢- المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لايقاف الحرب بين العراق وايران في عام ١٩٨٠.

ثالثا: الوساطة

يقصد بها سعي دولة لايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر^(٥).

(١) الراوي، د. جابر ابراهيم "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣.

(٢) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٩.

(٣) الراوي، د. جابر ابراهيم، 'مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣.

(٤) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٩.

(٥) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٧-٧٣٨.

والدولة التي تقوم بالوساطة انما تتدخل من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب اطراف النزاع، فيامكانها تقديم اقتراح باسمها شروطا للحل لا تلزم الاطراف ولا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية.^(١)

والوساطة كوسيلة من وسائل حل المنازعات سلمياً تتقرر في قواعد القانون الدولي العام، فلا يكون الرجوع اليها الزامياً، وحتى في اتفاقات لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ التي نصمت الوساطة وحثت الدول على اللجوء اليها فليس هناك الزام على الدول المتنازعة ان تطلب وساطة دولة ثالثة كما لم يكن هناك أي الزام على الدول الاجنبية على النزاع ان تقدم وساطتها للدول المتنازعة، الا اذا وجد اتفاق خاص يجعل الالتجاء الى الوساطة واجبا على الدول الدول المتعاقدة^(٢) ويكون الوساطة اختيارية وتتجلى هذه الصفة في كونها تحكيم.

أ- مبادرة الوسيط حيث لا شيء يلزمه بتقديم وساطته.

ب- موقف الدولتين المتنازعتين اللتين تتمتعان بحرية كاملة في رفضها للوساطة.

ج- حتى ان نتيجة الوساطة - خلافاً للتحكيم - ليست الزامية ولا تعرض على طرفي النزاع.^(٣)

وقد ظهرت منذ اواسط القرن التاسع عشر في بعض المعاهدات محاولات لجعل اللجوء الى الوساطة اجبارياً (المادة ٨ من المعاهدة باريس في ٣٠ مارس - اذار ١٨٥٦) وكانت الوساطات التي عرفت انثذ في الواقع، هي وساطات حرة (كوساطة ليون الثالث عشر بين اسبانيا والمانيا بشأن جزر كارولين عام ١٨٨٥ ووساطة فرنسا من اجل عقد الصلح بين اسبانيا والولايات المتحدة عام ١٨٩٨).^(٤)

ان عدم كون الوساطة الزامية يرجع الى ان مهمة الدولة الوسيطة هي التوفيق بين المطالب المتضاربة لاطراف النزاع والتخفيف من حدة الجفاء الذي قد يكون بينهما وليس لما تفرضه الدولة التي تقوم بالوساطة اية صفة الزامية من قبل الدول المتنازعة، وكان توسطها او تقديمها للخدمات الودية بناءً على طلب هذه

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٧-٢٧٨.

(٢) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) روسو، بول، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦.

(٤) روتية، بول، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.

الدول او احداها او من تلقاء نفسه^(١) وان رفض الوساطة لا يعد مخالفة للقانون الدولي وان كان الرفض يعد عملاً غير ودياً ومن امثلته الرفض، رفض هولندا وساطة الصين في النزاع بينها وبين اندونيسيا عام ١٩٤٧. ورفض الهند عام ١٩٥٠ وساطة استراليا لانتهاء النزاع بينها وبين باكستان حول كشمير، ورفض المغرب وساطة مصر في النزاع القائم بينها وبين الجزائر حول الحدود عام ١٩٦٣.^(٢)

والفرق بين الوساطة والمسامحي الحميدة يكمن في ان الدولة التي تقوم بالمسامحي الحميدة تكتفي بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين وحثها على استئناف المفاوضات لحل النزاع دون ان تشترك هي في ذلك، بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات وليس لما تعرضه الدولة الوسيطة اية صفة الزامية للدول المتنازعة ومهمة الدولة الوسيطة تنتهي عندما يتبين لها او عندما تقرر احدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها.^(٣)

والوساطة من حيث الشكل قد تكون فردية تقوم بها دولة واحدة او جماعية تقوم بها عدة دول. مثال الحالة الاولى وساطة فرنسا بعقد معاهدة صلح باريس بين الولايات المتحدة واسبانيا عام ١٨٩٨ وساطة الولايات المتحدة الامريكية لعقد معاهدة بورتسموث بين روسيا واليابان عام ١٩٠٥ وساطة الجزائر بين العراق وايران في ٦ اذار ١٩٧٥ لتسوية الخلافات القائمة بينهما. ومثال على الحالة الثانية الوساطة التي قامت بها ست دول امريكية عام ١٩٣٥ بين بوليفيا والبرغواي بسبب النزاع على منطقة شاكو وادت تلك الوساطة الى انتهاء الحرب^(٤) وكذلك الوساطة الجماعية التي قامت بها دول مؤتمر كولومبو عام ١٩٦٢ لتسوية النزاع الهندي-الصيني على الحدود بينهما.^(٥)

والوساطة يلجأ اليها اما لتدارك حرب مثل:

١- وساطة بريطانيا عام ١٨٦٧ بين فرنسا وبروسيا بصدد لوكسمبورغ.

(١) ابو حيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٢.

(٢) العطية، د. عصام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠-٤٣١.

(٣) المجنوب، د. محمد "محاضرات في القانون الدولي العام" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص ٢٦٤.

(٤) الراوي، د. جابر "المنازعات الدولية" مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

٢- وساطة البابا ليون الثالث عشر بين ألمانيا وإسبانيا في الخلاف المتعلق حول جزر كارولين عام ١٨٨٥.

أو يلجأ إليها لإنهاء حرب قائمة بين دولتين مثل:

١- الوساطة الفرنسية لإيقاف الحرب الإسبانية - الأمريكية التي أفضت إلى معاهدة الصلح بين باريس عام ١٨٩٨.

٢- وساطة الولايات المتحدة لوضع حد للحرب الروسية - اليابانية التي أدت إلى عقد معاهدة الصلح في بورتسموث في عام ١٩٠٥.

٣- وساطة اليابان لإنهاء الحرب الفرنسية - التايلندية في الهند - الصينية والتي أفضت إلى اتفاق طوكيو عام ١٩٤١. ^(١)

وقد تطورت الوساطة في العصر الحاضر خارج نطاقها التقليدي وبنوع خاص لاختيار شخص كفء بدلاً من الدولة للقيام بهذه الوساطة، فقد تم تعيين الكونت برنادوت من قبل مجلس الأمن في فلسطين كوسيط دولي بين العرب وإسرائيل والذي تم اغتياله في عام ١٩٤٨. وكذلك تعيين رالف باتني وسيطاً في فلسطين ووساطة البابا يوحنا بوليس الثاني في الخلاف بين الأرجنتين وشيلي حول قناة بيغيل والتوصل إلى الاتفاق في عام ١٩٧٩ في مونتفيدو. ^(٢)

وبعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة لمواجهة المجتمع الدولي للعديد من الالتزامات الإقليمية نشطت الأمم المتحدة للقيام بالوساطة بين مختلف أطراف النزاع، مثل وساطة الأمين العام للأمم المتحدة بين أطراف النزاع في أفغانستان عن طريق إفاد مبعوثه الأخضر الإبراهيمي والذي استطاع جمع الأطراف المتصارعة في ١١ آذار ١٩٩٩ من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وكذلك نشاط المنظمات الإقليمية في حل النزاعات بين الدول مثل وساطة منظمة الوحدة الإفريقية لإيقاف القتال بين إثيوبيا وأرتريا في شباط ١٩٩٩. وكذلك نجاح وساطة الرئيس المصري حسني مبارك في احتواء الأزمة بين سوريا وتركيا في تشرين الأول ١٩٩٨ عن طريق التوصل إلى اتفاق أدنة. وقد لعبت الوساطة الفرنسية بين اليمن وأرتريا حول جزيرة جنيش في عام ١٩٩٦ دوراً في قبول الطرفين بحل النزاع عن طريق اللجوء إلى التحكيم. وكذلك الوساطة الإثيوبية حول نفس النزاع والتي أدت إلى قبول أرتريا بحل الخلاف عن طريق التحكيم في كانون الأول ١٩٩٥ والذي أفضى إلى التوقيع على اتفاق المبادئ في باريس في ٢١ أيار ١٩٩٦. وكذلك المنسق

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٢) انمصدر السابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.

الامريكي للسلام في منطقة الشرق الاوسط دينس روس والمبعوث الاوروبي للشرق
الايوسط ميغيل موراتيوس.

رابعاً: التحقيق

وهي طريقة جديدة لتسوية المنازعات الدولية تتوخى تسوية القضايا عن
طريق التحقيق في صحة الوقائع التي تثير النزاع ^(١) فقد يحدث ان يكون اساس
النزاع خلافاً حول وقائع معينة فاذا ما فصل في صحتها امكن بعد ذلك تسوية
النزاع ودياً. وفي مثل هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين ان تحيلا موضوع
النزاع على التحقيق لايضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها حتي تكون المناقشة فيما
يتبع لحل النزاع مستندة الى اساس الوقائع الصحيحة الثابتة. ^(٢)

ان هذه الطريقة لتسوية المنازعات الدولية هي من ابتكار مؤتمر لاهاي
الاول ١٨٩٩. وجاءت بناء على المبادرة الروسية ووضعت هذه الطريقة في
مؤتمر لاهاي الثاني (المواد ٩ حتى ٣٦) من الاتفاقية السعودة بتاريخ ١٨ تشرين
الثاني ١٩٠٧. وتقوم هذه الطريقة عند نشوب خلافاً ما، على عرضه على لجنة
تحقيق مهمتها الوحيدة سرد الوقائع دون ابداء الرأي في المسؤوليات باي شكل من
الاشكال. وبوجه عام نستخلص المسؤوليات غالباً من التقرير الموضوعي الذي
يسرد الوقائع، وتترك للدولتين المعنيتين حرية الاخذ به وتسوية الخلاف، اما
مباشرة او بواسطة التحكيم ^(٣) وتتخذ اللجنة قرارها باغلبية الاراء وتحرر به تقريراً
يوقع عليه جميع اعضائها ويتلى هذا التقرير في جلسة علنية بحضور ممثلي
الطرفين المتنازعين، ثم تسلم لكل منهما نسخة منه ويقتصر هذا التقرير كما ذكرنا
على سرد الوقائع المطلوب تحقيقها وبيان ما تبين للجنة بشأنها، وليس لهذا التقرير
صفة قرار التحكيم ولطرفي النزاع كامل الحرية في ان يرتب عليه الاثر الذي
يريانه. ^(٤)

وقد استخدمت طريقة التحقيق لأول مرة في قضية دوكرنبك او صيادي
هول الناشئة عن مهاجمة الاسطول الروسي خطأ قوارب الصيد الانجليزية في عام
١٩٠٤ والتي ظننها الاسطول الروسي مدمرات يابانية وعلى اثر لجنة التحقيق
الدولية التي شكلت وضعت تقريراً في عام ١٩٠٥ دفعت على اثره روسيا تعويضاً

(١) فوق العادة، د. سوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٤.

(٢) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٧.

(٣) رسو. شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(٤) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٨.

لبريطانيا لاصلاح الاضرار الناشئة عن هذا الحادث. وعلى اثر هذا الحادث نظمت
طريقة التحقيق عام ١٩٠٧. (١)

ويؤخذ على نظام التحقيق كما وضعته اتفاقية لاهاي مأخذان:

الاول: ان الرجوع اليه ليس الزاميا، وان امره مستترك لارادة حكومات الدول
المتنازعة ورغبتها في التفاهم وديا بشأن النزاع القائم.

الثاني: ليس للجان التحقيق صفة دائمة تسمح بالالتجاء اليها وعلى الفور عند بدء
النزاع او بتقديم خدماتها قبل استفحاله. (٢)

واخذت بعض المعاهدات تؤكد على التعهد الصريح باللجوء الى تحقيق في
ظروف تحددها اتفاقات تعقد لهذه الغاية واخذت الولايات المتحدة بناء على طلب
وزير خارجيتها بريان، تعقد المعاهدات، اذ عقدت نحو ثلاثين معاهدة من هذا النوع
اطلق عليها معاهدات بريان ١٩١٣-١٩١٥. (٣) ولجأت اليه كذلك اثناء الحرب
العالمية الاولى هولندا والمانيا على اثر غرق احدى السفن الهولندية نتيجة اصابتها
بطوربيد ادعت هولندا انه من غواصة المانية واعترضت المانيا على ذلك، ثم اثبت
التحقيق صحة هذا الادعاء فاضطرت المانيا الى تعويض هولندا على المركب
الغارق. (٤)

وتطور التحقيق في ظل عصبة الامم عن الاسلوب السابق وكذلك الشأن
بالنسبة للامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦، وتمكنت هذه الطريقة، بشكل ظاهر، عن
الاسلوب التقليدي وضعته اتفاقية لاهاي، ففي حين يعتبر الاسلوب التقليدي الذي
اعتمدته اتفاقية ١٩٠٧ اسلوبا مستقلا، وكافيا بحد ذاته، فان اسلوب عصبة الامم
والامم المتحدة يبدو اساسا لتسوية اشمل فهو وسيلة لتزويد الاجهزة الدولية بالوقائع
الحقيقية. فاخذ يجرى ايفاد اللجنة الى مكان الحادث واخيرا تقترح اللجنة
حلولاً، ولا تكتفي بمجرد عرض الوقائع وقد استخدمت هذه الطريقة في المنازعات
الاتية:

١- قضية جزر الاند ما بين السويد وفنلندا في عام ١٩٢٠.

٢- قضية الموصل ما بين بريطانيا وتركيا في عام ١٩٢٤.

(١) روسو شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

(٢) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٨-٧٣٩.

(٣) روسو. شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٤) ابو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٩.

٣- قضية حادث الحدود ما بين اليونان وبلغاريا في عام ١٩٢٥.

وعن طريق الأمم المتحدة تم إجراء عدة لجان تحقيق مثل:

١- عين مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول ١٩٤٦ لجنة تحقيق مهمتها توضيح أسباب الاضطرابات القائمة في شمال اليونان.

٢- أحداث مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ لجنة خاصة مهمتها التحقيق في الحالة العامة في اليونان وفي ما يهدد استقلالها ووحدتها.

٣- في المجر أحداث الجمعية العامة في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧ لجنة خاصة من خمسة أعضاء بشأن أحداث تشرين الأول - تشرين الثاني ١٩٥٦. (١)

خامساً: التوفيق

ويقصد به حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على أطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لأطراف النزاع وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم (٢) أن لجان التوفيق تشبه من حيث مهمتها هيئات التحكيم أو القضاء، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فقرار لجنة التوفيق ليست له أية صفة الزامية وللدول صاحبة الشلن أن تأخذ به أو ترفضه، بينما يلزم قرار التحكيم أو حكم القضاء أطراف النزاع ويتعين عليهم تنفيذه في كل جزئياته. (٣)

والتوفيق هي طريقة حديثة لتسوية المنازعات الدولية دخلت التعامل الدولي بعد عام ١٩١٩ بواسطة عدة معاهدات ثنائية أو جماعية كالمعاهدة البلطيقية في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥، والاتفاقية العامة للتوفيق المعقودة بين الدول الأمريكية في ٥ كانون الثاني ١٩٢٩ والميثاق العام للتوفيق المعقود بين دول الحلف الصغير في ٢١ مارس ١٩٢٩ ومعاهدة عدم الاعتداء والتوفيق المعقودة بين دول أمريكا الجنوبية في ١٠ تشرين الأول ١٩٣٢. (٤)

ومهمة لجان التوفيق هي دراسة المنازعات وتقديم تقرير عنها إلى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة بغية إجراء التسوية، ومجال هذه اللجان أوسع من مجال لجان التحقيق السابقة إذ ينحصر دورها في سرد الوقائع. وليس لتقرير اللجنة أي

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٢) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٨.

(٣) أبو هيف، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤١.

(٤) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٨.

صفة الزامية، ولا يفرض قانونا، على طرفي النزاع، فمهمة اللجنة تكمن في السعي الى التوفيق بين طرفي النزاع. ان ميزة التوفيق الاساسية هي اختيارية بالنسبة للقرار الذي تتخذه اللجنة. وتعد هذه الطريقة بمثابة تمهيد للتسوية التحكيمية او القضائية ذات الصلة الزامية التي يلجأ اليها الطرفان حكما بعد اخفاق محاولة التوفيق^(١). اذ ازدادت اجراءات التوفيق نحو التحكيم منه عام ١٩٤٥ ووجد عسدد من الفقهاء في هذا الامر عنصرا من عناصر الاخفاق المتعلق بالتوفيق خلال الحقبة الواقعة ما بين الحربين العالميتين. وقد احدثت مختلف معاهدات الصلح المعقودة خلال عام ١٩٤٧ (انظر المادة ١٣ من معاهدة الصلح مع ايطاليا) لجان التوفيق ما بين الدول التي كانت متحاربة بحيث يكون لقرارات هذه اللجان قوة القضية وهي الزامية لكلتا الدولتين المتنازعتين.^(٢)

المبحث الثاني

الوسائل القانونية

ويمكن مباشرة التسوية القانونية بواسطة وسيلتين:

أولاً: التحكيم

الفكرة الاساسية في التحكيم هي الفصل النهائي في المنازعات الدولية، بقرار ملزم يصدره المحكمون، اختارهم اطراف النزاع للحكم فيه وفقا للقانون^(٣) وقد ورد في المادة ٣٧ من اتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٩٠٧ بان التحكيم يرمي الي تسوية المنازعات الناشئة بين الدول بواسطة قضاة تختارهم على اساس الحق^(٤) ويبين هذا التعريف انه ليس هناك فرق بين التحكيم والتسوية القضائية:

١- انهما اسلوبان لتسوية قانونية للمنازعات الدولية، أي التسوية التي تتم على اساس احترام الحق.

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣-٢٩٤ وكذلك انظر: ابو هيف، د. علي صادق،

مصدر سبق ذكره، ص ٧٤١ وكذلك فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٩.

(٢) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

(٣) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٥.

(٤) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١.

٢- يكمن حتى اشعار اخر اساس التسوية التحكيمية مثل التسوية القضائية في رغبة الدول المتنازعة، ففي حين يحدد القضاء الداخلي الاسس التي يحق في ضوئها التقاضي فان التسوية التحكيمية او القضائية في القانون الدولي، لا تتم، على خلاف ذلك، الا على اساس اتفاقي، بحصر المعنى، أي نزولا على رغبة الاطراف المتنازعة والفرق الوحيد بين التحكيم والتقاضي في القانون الدولي هو فرق شكلي ونظامي، ففي حين يتألف الجهاز التحكيمي على اساس اتفاقي بواسطة قضاة تختارهم الاطراف المتنازعة بموجب معاهدة ثنائية تعقدها الاطراف لتسوية نزاع معين دون سواه. وبعد نشوء هذا النزاع فان الجهاز القضائي الدولي معين سلفا وهو مؤسس لا بواسطة الاطراف المتنازعة بنفسها بصورة مباشرة انما بموجب معاهدة متعددة الاطراف للنظر في عدد غير محدود من الزمن. (١)

والتحكيم على ثلاثة انواع:

١- التحكيم بواسطة رئيس الدولة: ان هذا الاسلوب المعروف بالتحكيم الملكي او تحكيم القاضي الفرد، موروث عن التقاليد القديمة التي كانت تعتبر رئيس الدولة مصدر العدالة والسلطة السياسية واخذ هذا الاسلوب طابعين:

أ- في القرون الوسطى: كان الامبراطور والبابا في عهد الامبراطورية المقدسة الرومانية والجرمانية يتنازعون السلطة السياسية في اوروبا لذلك كان من الطبيعي ان يسمى احدهما حكما. وبذلك توطد التحكيم في المجتمع الدولي.

ب- في عهد الاصلاح الديني: زالت الطريقة السابقة في عهد الاصلاح الديني وما رافقه من انحلال الامبراطورية المقدسة وظهور الدول القومية الكبرى في القرن السادس عشر والتي وطدت دولة الامراء، وزالت من جراء ذلك سلطة البابا والامبراطور وانتقلت الى الامراء فاصبح كل منهم امبراطورا في مملكته يمارس سلطة القضاء وهذا الاسلوب من التحكيم ينطوي على عدة مساوئ:

أ. ان هذا الحكم لا يتمتع بصفات العمل والاختصاص.

ب. صعوبة تحقيق النزاهة.

ج. ان انهماك رئيس الدولة بمصالح دولته يحول دول اهتمامه برقي القانون فيهمل تدوين المبادئ العامة كي لا يبقى مقيدا بها في المستقبل او يرفض

(١) انصدر السابق، ص ٣٠١.

تعليل قراراته كي لا يعرض نفسه لانتقاد الفقهاء فيسيء بذلك الى كرامة السلطة الملكية.^(١)

٢- التحكيم بواسطة لجنة مختلطة: نشأ في القرن الثامن عشر بتأثير العلاقات الانجليزية - الامريكية نوع خاص من التحكيم بواسطة لجنة مختلطة، مستمدة من التعامل الامريكي القاضي باللجوء الى لجان مختلطة لتسوية المنازعات التي تقع مع الدول الاجنبية بسبب المطالبات المالية او تخطيط الحدود واتخذ هذا النوع من التحكيم شكلين:

أ- اللجنة المختلطة الدبلوماسية: وتؤلف من عضوين فقط يمثل كل منهما احد الطرفين المتنازعين دون ان يكون معهما عضو ثالث مرجح، وقد طبق هذا الاسلوب لتسوية منازعات الحدود بين انجلترا والولايات المتحدة.

ب- اللجنة المختلطة التحكيمية: وتؤلف من ثلاثة او خمسة مفوضين (واحد او اثنان عن كل طرف يضاف اليهما عضو ثالث مرجح يختار من رعايا احد الطرفين) غير ان هذه اللجنة كانت تتوخي التوفيق اكثر من التحكيم ويعتبر عملها دبلوماسيا وقانونيا في آن واحد.^(٢)

وكان لمعاهدي جاي (Jay) المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٧٩٤ الفضل الاكبر في انماء هذا الاسلوب وادت خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠٤ الى احداث ثلاث لجان تمكنت من تسوية معظم المنازعات القائمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وتعرض هذا الاسلوب من التحكيم الى الانتقادات اذ ان القرارات الصادرة عن اللجان المختلطة كانت اضعف من القرارات التي كان يصدرها رئيس الدولة، فضلا عن الصعوبات التي رافقت انتخاب الحكم المرجح من رعايا احد الطرفين المتنازعين، اما محاسن هذا الاسلوب فهي باللغة الاهمية اذ ان القرارات كانت تصدر عن خبراء فنيين حريصين علي تعليلها وتضمينها حيثيات واضحة، وان كان يشوبها احيانا قليل من الاسهاب.^(٣)

٣- التحكيم بواسطة المحاكم: يتولى هذا النوع من التحكيم اشخاص مستقلون يتصفون بالكفاءة العلمية ويستمدون قراراتهم المعلة من نصوص قانونية وفق اجراءات معينة. وقد بلغ هذا الاسلوب ذروته في قضية الاباما (ALABAMA) بين انجلترا والولايات المتحدة حيث استعمل التحكيم لأول

(١) فوق العادة، د. سموحى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٨٧.

مرة بين دولتين كبيرتين تنفيذاً لمعاهدة واشنطن المؤرخة في ٨ مارس/ مايو ١٨٧١ وصدر الحكم بشأنها في ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٨٧٢ من قبل محكمة تحكيمية مؤلفة من خمسة اعضاء.^(١)

محكمة التحكيم الدائمة: وقد اتسع نطاق التحكيم خلال القرن التاسع عشر متجها نحو النمط القضائي، وتأسست محكمة التحكيم الدائمة بمقتضى اتفاقيات لاهاى الاولى عام ١٨٩٩، ثم اعيد تشكيلها في اتفاقية لاهاى الثانية عام ١٩٠٧ وليس لهذه المحكمة النقل العادي المعروف للمحاكم فهي لا تتكون من عدد معين من القضاة يوجد باستمرار في مقر المحكمة للفصل فيما يعرض عليها من المنازعات وانما ينتخب قضاة المحكمة من كشف (اسماء القضاة) مودع في قلم الكتاب الملحق بالمحكمة كلما دعت الظروف الى تكوينها. ويتم اختيار القضاة باتفاق الطرفين المتنازعين فاذا فشل في الاتفاق تكونت المحكمة وفقاً لنظام خاص منصوص عليه في الاتفاقية^(٢) وهذه المحكمة كما يقول شارل روسو ليست محكمة وليست دائمة وهي اذا شئت محكمة عابرة ضمن ملاك دائم وهذه المحكمة ليست في الواقع محكمة عدل. انها مجرد لائحة تتضمن اسماء اشخاص معينين سلفاً من اجل ممارسة مهام قضائية.^(٣)

التحكيم في الوقت الراهن

وفي عام ١٩٢٨ وقعت الدول الاعضاء في عصبة الامم ميثاق التحكيم العام، فاضافت بذلك الى مجهود مؤتمر لاهاى مجهودات اخرى واليوم تفضل بعض الدول ان تعقد فيما بينها اتفاقات عامة للتحكيم تحيل اليها كل نزاع ينشأ بينها. اما ما يجوز عرضه على التحكيم فيشمل:

١- خلاف حول تفسير معاهدة.

٢- تطبيق قاعدة دولية.

٣- نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين أو اكثر.

والنزاع يعرض على التحكيم بناء على اتفاق الاطراف المتنازعة وقد يتم ذلك قبل النزاع أو بعده أو اثنا، وللدول كامل الحرية في اختيار الهيئة التحكيمية وتفيد هيئة التحكيم بالمسائل التي يطلب اليها الفصل فيها. واذا حدد الطرفان القواعد التي يفصل بمقتضاها في النزاع تقيدت الهيئة بها. وإن لم يحددا شيئاً طبقت الهيئة

(١) المصدر السابق، ص ٧٨٨.

(٢) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٩.

(٣) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.

القواعد الثابتة والمتعارف عليها في القانون الدولي العام. وهيئة التحكيم لا يحق لها ان تفصل في النزاع وفقا للمبادئ القانونية العامة او لقواعد العدالة والقانون الطبيعي الا اذا اجاز لها الطرفان ذلك ^(١) ويكون للدول المتنازعة الحرية في تعيين القواعد التي يطبقها المحكمون فلها ان تنص صراحة في اتفاق التحكيم كما هو الحال بالنسبة لمبادئ واشنطن الثلاثة في نزاع الاباما. كما من الممكن ان تكتفي الدول بالاحالة على مبادئ القانون الدولي العام. وفي حالة عدم وجود نص على القواعد الواجبة التطبيق يقوم المحكمون بتطبيق قواعد القانون الدولي. ان التحكيم هو اسلوب قضائي يقوم على حل المنازعات على اساس قواعد القانون، والمحكم لا يراعي اية اعتبارات لا تمت الى القانون بصلة وللدول التي تلجأ الى التحكيم حرية اختيار قواعد الاجراءات الواجب على المحكمين اتباعها عند نظر النزاع. فان اغفلت ذلك قام المحكمون انفسهم بتقرير قواعد الاجراءات التي سيقومون باتباعها. وحكم المحكمين ملزم لاطراف النزاع وهذا ما يعطيه الصفة القضائية، ويميزه عن اعمال الوساطة والتوفيق غير انه من الجائز الطعن في الحكم لنقص او خطأ جسيم او غش او اكراه واقع على الحكم. ^(٢)

لقد كان للتحكيم في الماضي طبيعة سياسية، ويمكن حتى الان ايضا ان يتم التحكيم مع اعطاء المحكمين حرية التقرير اذا اعترفت لهم الدول المعنية بهذا الحق الطليق كما يمكن للدول المعنية ان تترك المحكمين ان يفصلوا في النزاع بسروح الانصاف. ^(٣)

وفي القضايا التي تم التحكيم فيها قضية طابا بين مصر واسرائيل والتي احيلت الى التحكيم واعطي الحكم لصالح عودتها الى مصر في ٢٩ سبتمبر/ ايلول ١٩٨٨. واعيدت الى مصر في اذار ١٩٨٩. ^(٤)

وكذلك قيام اليمن وارتريا في عام ١٩٩٧ باحالة خلافهما حول جزيرة حنيش في البحر الاحمر الى التحكيم الدولي وتم تشكيل لجنة خماسية اختارت اليمن قاضيين احدهما مصرياً والآخر امريكياً، فيما اختارت ارتريا قاضيين احدهما امريكياً والآخر بريطانياً في حين اتفق الطرفان على تعيين قاضي خامس بريطاني لرئاستها وكانت نتيجة التحكيم هي عائدة جزيرة حنيش الى اليمن في ٩ تشرين

(١) انمجدوب، د. محمد "محاضرات في القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٢) غانم، د. محمد حافظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٨.

(٣) روتية: بول: مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩١.

(٤) افندي، د. عضية حسين: "الحدود الشرقية لمصر: طالة طابا" السياسة الدولية. العدد (١١٢)

ابريل ١٩٩٣، ص ٩٨-١٠٥.

الاول - اكتوبر ١٩٩٨، وتنفيذا لحكم المحكمة قامت ارتريا بتسليم الجزيرة الى القوات اليمنية في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

ثانيا: القضاء الدولي

تأسست محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٥ لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة التي تأسست بدورها ضمن نطاق عصبة الامم وتعد محكمة العدل الدولية الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسي الذي الحق بميثاق الامم المتحدة وهو جزء لا يتجزأ منه. ويعتبر جميع اعضاء الامم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة اطرافا في النظام الاساسي للمحكمة، وتتكون من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الاشخاص ذوي الصفات العالية الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في ارفع المناصب القضائية او من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي. وان يكون تاليف المحكمة كفيلا بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم وتتألف من خمسة عشر قاضيا ومدة العضوية تسع سنوات يتم انتخابهم من قبل مجلس الامن والجمعية العامة في آن واحد. ^(١)

وظائف المحكمة

١- الاختصاص القضائي: تقضي الفقرة الاولى من المادة (٣٦) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية بان ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يعرضها الاطراف عليها، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الامم المتحدة او المعاهدات والاتفاقات المعمول بها فكل خصومة تقوم بين الدول، ويتفق الاطراف على رفعها الى المحكمة للنظر والفصل فيها، تختص المحكمة للنظر فيها، مهما يكن نوعها او طابعها، فسواء اكانت الخصومة ذات طابع قانوني ام ذات طابع سياسي فان المحكمة تختص بنظرها والفصل فيها ما دام ان اطرافها قد رفعوا امرها الى المحكمة. ^(٢)

وتقتصر ممارسة الاختصاص القضائي للمحكمة على المنازعات التي تنشأ بين الدول فقط والتي هي وحدها لها الحق في ان تكون اطرافا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة. وهناك ثلاث مجموعات من الدول لها حق التقاضي حسبما ورد في الميثاق:

(١) المادة (٩٢ و ٩٤) من ميثاق الامم المتحدة وكذلك المواد (٢ و ٣) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

(٢) سلطان، د. حامد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧٢-١٠٧٣.

١- الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي بحكم عضويتها في المنظمة.

٢- الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة الا انها تنظم الى النظام الاساسي للمحكمة بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توجيه مجلس الامن (مادة ٩٣ فق ٢) مثل سويسرا في ٢٨ حزيران ١٩٤٨.

٣- الدول التي هي ليست اعضاء في الامم المتحدة او اعضاء في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية وقد اشار الى هذه الطائفة نص الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من النظام الاساسي للمحكمة. (١)

ان ولاية محكمة العدل الدولية في الاصل هي ولاية اختيارية وهي بذلك تختلف عن ولاية جهات القضاء الداخلي. أي قائمة على رضا جميع المتنازعين يعرض امر الخلاف عليها للنظر والفصل فيها، فاذا فقد التراضي بينهم جميعا استحال عرض النزاع على المحكمة وذلك وفقا لحكم الفقرة الاولى من (المادة ٣٦) من النظام الاساسي للمحكمة. (٢)

ويستند وجود الولاية الاختيارية للمحكمة بالنظر الى حقيقة ان القضاء الدولي لم يصل بعد الى الدرجة التي وصل اليها القضاء الوطني. اذ ان اعتبارات السيادة افشلت كل محاولة لجعل ولاية محكمة العدل الدولية الزامية (٣) وان القبول الاختياري للولاية الجبرية من قبل اطراف النزاع معمول به في القانون التقليدي، وهو وجوب الرضا المسبق بولاية المحكمة، اذ لا يجوز للمحكمة ممارسة اختصاصها هذا الا اذا ثبت لها ان الدولة المدعي عليها قد سبق ان قبلت اختصاص المحكمة وان هذا القبول يعد لدى غالبية الشراح نقطة الضعف الاساسية في النظام القضائي الدولي باعتباره يقوم على الاختيار لا اذعان بخلاف ما تقضي به طبيعة القضاء وفلسفته. (٤)

وللمحكمة ايضا ولاية جبرية ويقصد بها ان تنظر المحكمة في النزاع المرفوع اليها بشكل الزامي. وتقوم هذه الولاية على قبول الدول لها. وبالنسبة للدول التي تعلن قبولها لها والولاية الجبرية يقتصر امرها على المنازعات التي تقوم في شأن (٥) :

(١) انمصدر السابق، ص ١٠٧١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٦٨-١٠٦٩.

(٣) حسين، د. مصطفى سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٤) أنحديثي، خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٥) المادة ٣٦ فق ٢ من نظام الاساسي لمحكمة الدول الدولية.

أ- تفسير معاهدة من المعاهدات.

ب- اية مسألة من مسائل القانون الدولي.

ج- تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا اثبتت كانت خرقا للالتزام دولي.

د- نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة مدى هذا التعويض.

ولا تكون الولاية جبرية الا في حالتين:

أ- حالة وجود اتفاقيات بين الاطراف المتنازعة ينص فيها على عرض ما يحتمل ان ينشأ من المنازعات بين اطرافها بشأن التطبيق او التفسير على محكمة العدل الدولية.

ب- قبول الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية. وقد صدرت تصريحات من عدة دول تقر بقبولها للولاية الالزامية للمحكمة والملاحظ ان الفقرة (٢) من المادة (٣٦) من النظام الاساسي للمحكمة بنصها على ان تقر الدولة صاحبة التصريح للمحكمة بولايتها في النظر في جميع المنازعات القانونية بينها وبين دولة تقبل نفس الالتزام. أي تعني الالتزام بالتسوية القضائية المعنية بصورة عامة. ويستتج من صياغة هذه الفقرة. ان الاثر الوحيد لقبول دولة ما نفس الالتزام هو تساوي الطرفين في الاستعداد لتحمل نتيجة الحكم الصادر عن المحكمة اضافة الى تساويهما عند المثل امام المحكمة. ان شرط المقابلة بالمثل هذا يعد مستلزما من مستلزمات المحكمة، أي ان ولاية المحكمة لا تتعقد اساسا بدون قبول طرفي القضية نفس الالتزام، على هذا فان المقابلة بالمثل نص دستوري من نظام المحكمة الاساسي.^(١)

وحينما تفصل المحكمة في المنازعات التي ترفع اليها وفقا لاحكام القانون الدولي فانها تطبق في هذا الشأن^(٢):

١- الاتفاقات الدولية العامة او الخاصة التي تقرر قواعد معترف بها من الدول المتنازعة.

٢- العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

(١) الكاظم، د. صالح جواد: ولاية محكمة العدل الدولية الجبرية ومواقف الدول النامية حيالها مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الاول - للمجلد الثالث والثلاثون، كانون الثاني ١٩٨٢، ص ٣٤٣.

(٢) المادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية.

٣- مبادئ القانون العامة التي اقرتها الامم المتحدة.

٤- احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الامم ويعتبر هذا او ذلك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون.

٥- يجوز للمحكمة ان تفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والاتصاف متى وافق اطراف الدعوى على ذلك.

اما حكم المحكمة فهو نهائي غير قابل للاستئناف، وعند النزاع في معناه او في مدى مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره بناءا على طلب أي من الخصوم (مادة ٦٠) من النظام الاساسي. على انه يمكن اعادة النظر في الحكم في حالة ظهور وقائع تؤثر بصفة حاسمة في الدعوى وكانت هذه الوقائع غير معلومة، ولم يكن جهل الدول بها نتيجة اهمال منها، ويجب تقديم التماس اعادة النظر في مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ اكتشاف الوقائع المذكورة، كما لا يجوز تقديمه بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم (مادة ٦١).^(١)

ومن القضايا التي عرضت على المحكمة النزاع بين ليبيا وتشاد حول منطقة اوزو في عام ١٩٩٠ حيث اتفقت حكومتا الدولتين على عرضه على المحكمة. وفي ٣ شباط ١٩٩٤ اصدرت المحكمة قراراها القاضي بانسحاب ليبيا من شريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين البلدين والذي تحتله ليبيا منذ عام ١٩٧٤ والزمّت ليبيا باعادته الى تشاد.^(٢)

ثانيا: الاختصاص الافتائي

تقضي المادة السادسة والتسعون من ميثاق الامم المتحدة بقيام محكمة العدل الدولية بتقديم الفتوى وذلك بطلب من:

١- الجمعية العامة.

٢- مجلس الامن.

٣- لسانر الفروع والوكالات المتخصصة المرتبطة بالامم المتحدة ممن يجوز ان تاذن لها الجمعية بطلب الافتاء.^(٣)

(١) ابو هيب، د. علي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦٥.

(٢) أوّشي، احمد عبادة "منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٢٨.

(٣) المادة (٩٦) من ميثاق الامم المتحدة.

أي ان المحكمة تقوم بتقديم الاراء الاستشارية وهي تماثل الوظيفة التي تقوم بها بعض الهيئات القانونية داخل الدولة في تقديم الرأي القانوني، وبمقتضى هذه الوظيفة تقوم المحكمة بابداء الرأي القانوني في شأن اية مشكلة قانونية تهتدى بارائها فيما ينشأ من مشكلات قانونية يتطلب من محكمة العدل الدولية باداء وظيفة الافتاء عندما يطلب اليها ذلك. ولا يخفى ان طلب الفتوى انما يراد بسبب تفرق الراي في شأن مشكلة في موضوع الفتوى، مما يجعل الامر قريب الشبه بوجود النزاع في شأنها ولذلك فان الاجراءات التي تتبعها محكمة العدل الدولية في خصوص الفتاوى تماثل الى حد كبير تلك الاجراءات التي تتبع عند عرض خصومة عليها^(١) وفي الواقع ان المحكمة ليست ملزمة باصدار اراء استشارية حينما يطلب منها ذلك بل لها رخصة الامتناع عن اصدار مثل هذه الاراء متى رأت ان طبيعتها القضائية تحتم ذلك، على ان المحكمة باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة تراعي دائما عدم الامتناع عن اصدار مثل هذه الاراء لمساعدة المنظمات الدولية على القيام بوظائفها. اما الافراد العاديون فلا يجوز لهم التقدم مباشرة الى المحكمة لطلب رأي استشاري وكذلك لا يجوز للمنظمات الدولية طبقا للنصوص الحالية للميثاق للنظام الاساسي للمحكمة طلب رأي استشاري فلا يجوز لمنظمة اقليمية كجامعة الدول العربية او منظمة الوحدة الافريقية طلب فتوى من المحكمة. وكذلك لا يمكن للدول ايضا طلب فتوى من المحكمة. وكذلك لا يمكن للدول ايضا طلب اراء استشارية منها.^(٢)

واوضحت المواد من ٦٥-٦٨ من النظام الاساسي للمحكمة النظام القانوني لافتاء المحكمة وان الاراء الاستشارية او الفتاوى ليست ملزمة مثل القرارات وقد اعطت المحكمة عددا من الفتاوى مثل قبول اعضاء جدد في الامم المتحدة ١٩٤٨، واختصاص الجمعية العامة بشأن قبول الدول الاعضاء ١٩٥٠ التعويض عن الاضرار الناجمة عن خدمة الامم المتحدة ١٩٤٩، وكذلك التفسير الاول والثاني لمعاهدة الصلح المعقودة عام ١٩٤٧ بين الحلفاء من جهة وبين بلغاريا والمجر ورومانيا عام ١٩٥٠.^(٣)

(١) سلطان، د. حامد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧٤.

(٢) محمد، د. احمد ابو الوفا "توسيط في قانون المنظمات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص

٥١٢-٥١٤.

(٣) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠٦-٨١٩.

المبحث الثالث

الوسائل السياسية

أولاً: التسويات السياسية في عصبة الأمم المتحدة

نص عهد عصبة الأمم المتحدة في المواد ١٢-١٥ على وجود حل لكل المنازعات الناشئة بين الدول الاعضاء في العصبة بصورة سليمة وفرضت المادة ١٢ منه على جميع الدول الاعضاء الخيار بين احدى الطريقتين، اذ نصت هذه المادة على وجوب اخضاع الخلافات بين الدول الاعضاء:

أ- اما الى طريقة التحكيم والتسوية القضائية الى محكمة تحكيم، أي محكمة التحكيم الدائمة او محكمة العدل الدولية الدائمة حسب رغبة الطرفين وتبعاً للشروط المبينة في المواد ١٣ و ١٤.

ب- او عرض الخلافات على مجلس العصبة لاجراء التحقيق وتقديم التوصية، وفقط للشروط المبينة في المادة ١٥ وكان المجلس يقوم بمهمة الوسيط محاولاً حمل الطرفين على التفاهم المباشر او الوصول الى تسوية واعداد تقرير يعرض على التصديق فاذا نال الاجماع باستثناء صوت الطرفين اكتسب صفة القانون واصبح ملزماً للدول المتنازعة، اما اذا حصل على الاغلبية فقط فلا يكتسب اية صفة ملزمة. ^(١)

ومن خصائص هذا الاسلوب:

أ- حرية الاطراف المتنازعة، فاعضاء العصبة ليسوا ملزمين بعرض النزاع على المجلس او الجمعية العامة، بل يمكنهم اختيار احدى الطرق السلمية كالوساطة والتحكيم والتسوية السياسية او القضائية.

ب- عرض النزاع على المجلس: انه يحق لكل من الطرفين المتنازعين عرض النزاع على المجلس مباشرة كما يحق لاعضاء عصبة الأمم لفت نظر المجلس الى القضايا التي تهدد السلم العالمي. ^(٢)

(١) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) فوق العادة، د. سموحي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨١.

مساوىء هذا الاسلوب امران:

١- ضعف المادة (١٥) من العهد اذ ان توصية المجلس لا تصبح نافذة الزاميا حيال الطرفين المتنازعين الا اذا اقرت بالاجماع. اما الدولة التي تتجاوز هذه التوصية فتفصل من عضوية العصبة، وتعرض عند الاقتضاء للعقوبات، كذلك العقوبات التي فرضت من قبل العصبة على ايطاليا بسبب نزاعها مع الحبشة. وخلافا لذلك فاذا لم تتل التوصية سوى غالبية الاصوات فانها تبقى غير الزامية.

٢- تكمن الثغرة الثانية في المادة ١٥ وفق ٨ التي استثنت التسوية الاجبارية للمنازعات التي يعتبرها القانون الدولي من صميم اختصاصات الدولة التي لا تخضع بالتالي لاي تسوية يوصي بها المجلس^(١) ان الصفة السياسية لهذا الاسلوب في التسويات تتمثل بتأليف المجلس، والاجراءات المتبعة، وطرق العمل التي يعتمدها وطبيعة المنازعات المحالة اليه والقرارات التي يتخذها.^(٢)

ثانيا: التسويات السياسية بواسطة الامم المتحدة

ليس من وظائف مجلس الامن ان يعني بامر كل نزاع يقع بين دول اعضاء في الامم المتحدة او بين دول من اعضاء هذه الهيئة ودول خارجة عنها. بل ان وظيفة المجلس في حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لا تتناول الا المنازعات او المواقف الدولية التي يكون من شأن استمرارها، تعريض حفظ السلم والامن الدولي للخطر. وهذا لا يعني ان منظمة الامم المتحدة لا تعني بمعالجة المنازعات الدولية التي تعرض الهيئة للخطر.^(٣)

ان تسوية المنازعات الدولية بموجب ميثاق الامم المتحدة يجرى بموجب الفصل السادس. وطبقا للمادة (٣٣) من الميثاق التي نصت على وجوب اللجوء الزاميا الى طريقة الحل السلمي. وهنا ايضا نجد ان الحرية كما في نظام عصبة الامم، متروكة للدول الاعضاء في ما يتعلق باختيار طريقة الحل الملائم، من مفاوضات مباشرة، وتحقيق وساطة وتوفيق، وتسوية قضائية، اللجوء الى منظمات اقليمية. الخ ويحق لمجلس الامن التدخل في حال قيام نزاع او وضع يهدد استقرار الامن:^(٤)

(١) المصدر السابق، ص ٧٨٢ وكذلك روسو شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧.

(٢) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٣) سلطان، د. حامد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩٤.

(٤) روسو، شارل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

أ- اما من تلقاء نفسه المادة (٣٤)

ب- او بناء على طلب احد اعضاء الامم المتحدة المادة (٣٥)

ج- او بناء على مسعى الامين العام للمنظمة المادة (٩٩)

وتأخذ سلطات المجلس في حل المنازعات بان يدعو مجلس الامن اولاً اطراف النزاع التماس حله بالوسائل المذكورة في المادة (٣٣) فاذا اخفقت الدول المتنازعة في حل النزاع بالوسائل المذكورة وجب عليها ان تعرض الامر على مجلس الامن. وللمجلس ان يوصي بما رآه ملائماً من شروط لحل النزاع (المادة ٣٧) على انه يجوز للمتنازعين ان يتفقوا على عرض نزاعهم مباشرة على مجلس الامن وفي هذه الحالة يقدم المجلس اليهم توصياته لحل النزاع سلمياً (المادة ٣٨) وعلى مجلس الامن وهو يقدم توصياته في أي نزاع ان يراعي ما اتخذته المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع. وان المنازعات القانونية يجب ان يقوم اطرافها بعرضها على محكمة العدل الدولية وفقاً لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة المادة (٣٦) ^(١)

ان ممارسة دور التسوية في مجلس الامن يقضي المرور بمرحلتين اساسيتين:

المرحلة الاولى: وتتمثل في النظر في موضوع النزاع او الموقف لمعرفة ما اذا كان من شأن استمراره تهديد السلم والامن الدوليين.

المرحلة الثانية: وتتعلق بفحص النزاع او الموقف وتستدعي قيام المجلس بانشاء لجان. وهي التي تظهر في العمل تحت اسم (لجان التحقيق) و (لجان التوفيق) وسلطة مجلس الامن في انشاء هذه اللجان تستند اساساً على المادة (٣٤) من الميثاق التي تقرر حق المجلس في التحقيق في أي موقف او نزاع يمكن ان يؤدي استمراره الى احتكاك دولي او الى نزاع. وفي الواقع ان كان ما يصدر عن المجلس طبقاً لاحكام الفصل السادس من الميثاق يأخذ صورة توصيات حتى لو صدرت تحت اسم اخر مثل: طلب او دعوة او لف نظر او تصريح. وانذا كانت التوصيات غير ملزمة قانونياً الا ان لها قوة الزام ادبي لا يستهان بها على اساس انها تمثل رأي الجماعة الدولية. ^(٢)

(١) ابو هيف، على صادق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢٤-٧٢٥.

(٢) شلبي، د. ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

ان التوصيات الصادرة في شأن حل المنازعات حلا سليما يمكن ان تنقسم الى الصور الثلاث الآتية:

أولاً: وتمثلها التوصية التي تصدر عن المجلس دون تحديد طريقة معينة من طرق حل المنازعات بحيث تكون هناك حرية فسي اختيار طريقة حل المنازعات التي تناسب الاطراف المعنية. وهنا تكون التوصية بمثابة دعوة لاطراف المجلس لتسوية ما بينهم من منازعات بالصورة السلمية وتظهر هذه الصورة من التسوية في المادة (٣٣ فق ٢)

ثانياً: التوصية التي تتضمن طريقة معينة لحل النزاع، وقد تضمنت المادة (٣٦) الاحكام الخاصة بهذه الصورة.

ثالثاً: تمثلها التوصية التي تتضمن شروطاً لحل النزاع والواقع ان من يضع شروط حل النزاع ينصب من نفسه حكماً بين اطراف النزاع اذ يمارس المجلس نوعاً من الاختصاص شبه قضائي. (١)

ثالثاً: تسوية المنازعات عن طريق المنظمات الاقليمية

لقد اشار ميثاق الامم المتحدة باللجوء الى المنظمات الاقليمية لتسوية المنازعات الدولية، فأكدت المادة (٣٣) "على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتمسوا حله بآديء ذي بدء بطريق... الخ او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع اختيارها، كما أكدت الفقرة الاولى من المادة (٥٢) على معالجة من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي عن طريق اللجوء الى العمل الاقليمي. كما أكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على وجوب اللجوء الى التنظيمات الاقليمية قبل عرض أي نزاع نهائياً على مجلس الامن، وكذلك أكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على ان مجلس الامن يشجع على الاستئثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بواسطة المنظمات الاقليمية او بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التي يعنيتها الامر او بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن فلو تصورنا وقوع نزاع بين اقطار الجامعة العربية فان مجلس الامن يشجع على ان يتم حل الخلاف من قبل جامعة الدول العربية قبل عرضها على مجلس الامن. وفي الحقيقة ان ما يشجع على تطور العمل الاقليمي في اطار المنظمات الاقليمية هو وجود روابط متعلقة بالاصل او اللغة او الدين او الافكار والمعتقدات او الماضي التاريخي الواحد او الحاضر او المستقبل المشترك. ونظراً لان هذه الروابط من شأنها تقوية العلاقات فانها تخلق تواصلاً عند الاثر في التنظيمات الاقليمية.

(١) المصدر السابق، ص ٣١٨-٣١٩.

وعليه فانه لا يمكن انكار اهمية الروابط الاقليمية التي توجد بين هذه الدول وفي الحقيقة فانه بالامكان حل المشكلات العالمية عن طريق المنظمات الاقليمية ويرجع ذلك الى قدرة المنظمة الاقليمية في التعبير عن حاجات الدول المنظمة اليها بشكل افضل من المنظمة العالمية والواقع ان المنظمات الاقليمية لها فائدة كبيرة في معظم الاحيان وبالنسبة للمسائل التي تستطيع حلها وهو ما يخفف من مهام التنظيم العالمي ايضا ويعاون المنظمات الدولية على اداء وظيفتها على نحو افضل. (١)

وقد تضمن ميثاق جامعة الدول العربية في المادة الخامسة نصا حول عدم جواز اللجوء الى القوة لحل المنازعات العربية ولمجلس الجامعة ان يتدخل لحل المنازعات بين الدول العربية ويتخذ ذلك صورتين اساسيتين، تتمثل اولهما في ما نسميه بالتدخل اللاحق. ويكون في حالة نشوب خلاف بين دولتين او اكثر من دول الجامعة لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها فعندئذ يلجأ المتنازعون الى مجلس الجامعة لفصل هذا الخلاف وبعد قراره نافذا وملزما وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي يقع بينها الخلاف الاشتراك في مداوات المجلس وقراراته. وثانيهما يطلق عليها اسم التدخل السابق او الوقائى وتتمثل في وساطة المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ودولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينها. وكذلك يقوم المجلس باجراء التحكيم ايضا وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط باغلبية الاراء (٢)، والوساطة يقصد بها سعي مجلس الجامعة ليجاد حل للنزاع القائم وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر، وتكون سلطة المجلس اجبارية في المنازعات الخطيرة التي يخشى منها وقوع حرب بين الدول اطراف النزاع، وقرارات المجلس في هذا الصدد تصدر باغلبية الاراء دون ان يدخل في هذه الاغلبية اصوات الدول المتنازعة. ومع ذلك يجوز للدول المتنازعة ان ترفض الحل الذي قرره المجلس حيث ان حلول الوساطة لا تكون ملزمة مثل حلول التحكيم. والتحكيم المنصوص عليه في المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية هو التحكيم الاختياري وليس الاجباري حيث لا يتم الالتجاء الى هذا النوع الاخير من التحكيم الا بموافقة مسبقة من اطرافه، كما يشترط الا يكون موضوع التحكيم متعلقا باستقلال او سيادة او سلامة اراضي الدولة. (٣)

(١) شلبي، ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٥.

(٢) محمد، د. احمد ابو الوفاء، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٨-٦٢٩.

(٣) شلبي، د. ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٦-٥٤٧.

الفصل الحادي عشر

السيادة وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية الراهنة

المبحث الأول

مفهوم السيادة وحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة

ان من اهم سمات مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تغير النظرة الى السيادة فلم تعد السيادة مطلقة كما كانت سابقا، فالاتجاهات الفقهية الحديثة في القانون الدولي العام تتجه الان نحو المزيد من التقييد للسيادة وهذا نابغ في الواقع من تبلور مفاهيم ومبادئ حول تعزيز ممارسة حقوق الانسان وحياته الاساسية. فتميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالنظر لانتفاء الصراع على مستوى القمة، بانتقال الصراعات والنزاعات الى المستويات الاقليمية فشهدت مختلف المناطق الاقليمية نشوب نزاعات بعضها مدفوع باسباب ايديولوجية او سياسية والاخرى مدفوع باسباب اثنية. (١)

ولكن حالة التفكك التي حلت ببعض الدول والصراعات داخل الدولة الواحدة او حتى انهيار الدولة احيانا اخرى استوجب من المجتمع الدولي اعادة النظر في صيغ تعامله مع هذه التطورات الجديدة. ودعت الحاجة الى قيام الامم المتحدة بدور جديد ومضاف من اعمال انسانية من اجل وضع حد للفوضى في داخل الدولة.

(١) توفيق، د. سعد حفي "النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء

الحرب الباردة" الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٠٤-١٠٥.

وبشكل عام يكاد يتفق معظم اساتذة العلاقات الدولية على ان الدولة هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية لانها تتمتع بالسيادة، اذ لا سلطة تعلو عليها ما لم تقبلها بارادتها، ومع ذلك فان وجهة النظر السائدة في العلاقات الدولية بان الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة كما كان سابقا في عصر ما قبل التنظيم الدولي، لان ظهور المنظمات الدولية ادى الى تغيير المفهوم السابق للسيادة المطلقة. فلم تعد الدولة تتمتع بذات الحرية المطلقة، واصبح التنظيم الدولي يحد وبشكل كبير من حريتها السابقة، وبالتالي اصبح الجدل حول مفهوم السيادة يأخذ ابعادا جديدة.

لقد تجادل انصار مذهب سيادة القانون الوطني وانصار مذهب سيادة القانون الدولي الرأي حول ايهما تكون له الغلبة في حالة التعارض بين قواعد القانون الوطني والقانون الدولي. فانصار مذهب سيادة القانون الوطني يرون بانه حالة التعارض بين القانونيين تكون الغلبة لقواعد القانون الوطني. في حين يرى انصار مذهب سيادة القانون الدولي بان مذهب سيادة القانون الوطني لا يمكن قبوله لانه يهدم القانون الدولي من اساسه ويجعله عديم القيمة. كما يترتب عليه منطقي ان الدول تستطيع ان تتحلل متى شاءت من قواعد القانون الدولي العام وذلك يتنافى مع الالتزام المفروض على الدول باحكام القانون الدولي العام. ولا شك ان سيادة القانون الدولي العام هي النظرية التي يؤيدها الفقه الدولي الحديث وتتفق مع العرف الدولي ومع الاتجاه الى تقوية القانون الدولي. ونخلص من مراجعة احكام القضاء الدولي من حيث علو قاعدة القانون الدولي على القانون الداخلي وعلو القانون الدولي العام على الدستور الوطني وعلو المحاكم الدولية على المحاكم الوطنية.^(١)

ان الدول ليست مطلقة التصرف داخل اقليمها، اذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءا على اعتبارات تعلو على ارادتها والذي يورد قيود على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الاخرى ومع الهيئات الدولية، ومن الثابت انه لا توجد دولة تقرر انها ترفض الخضوع للقانون الدولي او تدعي انها تملك التصرف بحرية مطلقة في العلاقات الدولية. وحتى في الاحوال التي تم فيها مخالفة قواعد القانون الدولي انعام كانت الدول المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق اللجوء الى تفسير قواعد هذا القانون بما يلائم هذا الموقف. كذلك لا تتفق نظرية السيادة مع التطور الجديد للقانون الدولي. ومع محاولات اخضاع الدول لسلطة المنظمات الدولية ومع اقامة نظام الامن الجماعي واخر للتنمية

(١) غانم، د. محمد حافظ "مبادئ القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩-١٧٠.

الاقتصادية الدولية في اطار منظمة الامم المتحدة. وهي ايضا لا تتسجم مع تدخل القانون الدولي - عن طريق حماية حقوق الانسان- في علاقة الدولة برعاياها. (١)

والدول تربطها بعضها ببعض مصالح مشتركة تفرض عليها التعاون وتجعلها في حالة تبعية متبادلة. وليس للدولة في سبيل تحقيق اغراضها الخاصة ان لا تكثر بمصالح الدول الاخرى. وعندما تمارس سلطاتها فانه يجب ان يكون في نطاق قواعد القانون الدولي وفي حدود تعهداتها والتزاماتها الدولية ولا يجوز ان يقال ان تقييد تصرفها على هذا النحو انما هو انتقاص لسيادتها لان هذا التقييد هو عام يشمل الدول كافة وفي صالحها جميعا، ولان السيادة كذلك لا تتنافى مع الخضوع للقانون والذي يتنافى هو الخضوع لارادة دولة اخرى. (٢)

لقد تضمن ميثاق الامم المتحدة قيما هاما على مبدأ السيادة المطلقة اذ تضمن الميثاق احكاما مهمة سواء في ميدان نبذ الحرب كما جاء في ديباجيته التي جاء فيها تحن شعوب الامم المتحدة وقد الينا على انفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين احزانا يعجز عنها الوصف.. وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا ان نأخذ انفسنا بالتسامح، وان نعيش معا في سلام وحسن جوار، وان نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والامن الدولي، وان نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها الا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" والى جانب هذه الالتزامات الصريحة في نبذ الحرب ذكر الميثاق في المادة الاولى منه "ان مقاصد الامم المتحدة هي:

(١) حفظ السلم والامن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها. وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتنزع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها. وتضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق الالتزام التالي "يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر" وذكرت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها الالتزام التالي: "يمنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة او على وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة. والى

(١) المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام" مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

جانب ذلك تضمن الميثاق احكاما اخرى - في الفصل السادس منه- لحل جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، كما ذكر في احكام الفصل السابع منه- والاعمال والتدابير التي تتخذ في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان. (١)

ب- تغيير النظرة الى السيادة

ومع ظهور المتغيرات الدولية الجديدة وانتهاء الحرب الباردة دخل مفهوم السيادة في تطور جديد واخذت بعض الاراء تعيد النظر بمفهومه السابق بالرغم من ان الجدل حول موضوع السيادة ليس بجديد. اذ حصل تغيير في النظر الى السيادة وان الاتجاهات الفكرية الجديدة اخذت تسعى نحو المزيد من تقييد سيادة الدول. فترى الرؤية الحديثة بان السيادة لم تعد مطلقة وان هناك حاجة لاعادة النظر فيها ليس من اجل اضعاف جوهرها وانما بقصد الاقرار بانها يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة وهذه الرؤية يمكن ان تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول او فيما بينها. وحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند الى ابعاد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقاً مشروعاً في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم بمجموعه وهذا المعنى يجد انعكاساً متزايداً له في التوسع التدريجي للقانون الدولي (٢) ويتصل بذلك الامر تزايد الاعتراف بان الدول وحكوماتها لا تستطيع بمفردها مواجهة او حل المشاكل القائمة اليوم. فالتعاون الدولي لا مناص ولا غنى عنه. وستكون نوعية التعاون ومداه وحسن توقيته هي التي تشكل الفرق بين التقدم الى الامام وبين الاحباط والياس. (٣)

وترى وجهة النظر الجديدة بان النظام الدولي لم يعد دولياً بل اصبح عالمياً، أي ان العلاقات الدولية أصبحت أممية بمعنى عدم اقتصرها على الدولة كفاعل رئيس وحيد في العلاقات الدولية. ولقد ظهرت قنوات عديدة يمكن من خلالها ان يتفاعل الفرد مع النظام العالمي. ان مجرد وجود هذه القنوات جعل الفرد احد

(١) سلطان، د. حامد "القانون الدولي العام في وقت السلم" مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٧-٨٣٩.

(٢) غالي، د. بطرس بطرس "نحو دور اقوى للأمم المتحدة" السياسة الدولية من مركز الاهرام،

القاهرة، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣، ص ١١.

(٣) المصدر السابق، ص ١١.

المخاطبين من جانب القانون الدولي مما يدخل انتهاكات حقوق الفرد كأحد الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية. (١)

وفي الواقع ان حقوق الانسان تنشئ نظاما قانونيا جديدا، اذ هي بحكم طبيعتها تلغي التمييز التقليدي بين النظام الداخلي والنظام الدولي، وبالتالي يجب الا ينظر اليها من زاوية السيادة المطلقة او من زاوية التدخل السياسي. بل يجب على العكس ادراك ان حقوق الانسان تقضي ضمنا التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، وضمن هذا الاطار يجب ان تكون الدولة النموذج في ضمان حقوق الانسان واليها يجب ان يعهد المجتمع الدولي بشكل اساسي، المسؤولية الاولى عن حماية حقوق الافراد، وحينما تكون الدولة غير جديرة بهذه المهمة وغير قادرة على تحمل المسؤولية وذلك حينما تنتهك هذه الدول ذاتها المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة التي التزمت بها وحين تتحول الى اهدار حقوق المواطنين بدلا من حمايتهم وهو ما لم يعد ممكنا لدولة ما اخفاؤه عن الرأي العام في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها اليوم (٢). وفي مثل هذه الظروف يتعين على المجتمع الدولي أي المنظمات الدولية والاقليمية ان تتحمل مسؤوليتها نيابة عن الدولة التي تخفق في القيام بواجباتها في هذا الميدان. ان مثل هذا البناء القانوني والمؤسسي يجب الا يثير بعض المتحسين او المتخوفين من هذا التطور فلا يمكن ان يصبح حماية السيادة او التمسك بها ذريعة تستتر وراءها أنظمة شمولية لاهدار حقوق المواطنين. (٣)

ومع قيام المتغيرات الدولية الجديدة توسعت اعمال الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان، حيث تم القيام باعمال مراقبة خاصة باحوال حقوق الانسان مثل ما حدث في السلفادور وبموجب قرار مجلس الامن ٦٩٣. وعملية حفظ السلام في كمبوديا حيث تم تخصيص قسم خاص لحقوق الانسان، ويمكن اعتبار كافة عمليات حفظ السلام التي تتولى الاشراف على الانتخابات بما فيها انتخابات ناميبيا وانتخابات هايتي وجنوب افريقيا متعلقة بحقوق الانسان، وفي هذا المجال ظهر هناك تطور هام يأخذ بالنمو وهو التزام منظمة الامم المتحدة بالانتخابات الحرة، حيث ان المادة (٢١) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ لم

(١) الجويلي، عمرو "الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الآليات" السياسة الدولية، مركز

الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو، ١٩٩٤، ص ١٥٧.

(٢) غالي، د. بطرس بطرس "حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية" السياسة الدولية، مركز

الاهرام، القاهرة، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣، ص ١٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٥.

تتص فقط على ان مبدأ ادارة الشعب هو اساس سلطة الحكم بل اضاف ايضا، ان ذلك يحدد عن طريق انتخابات شاملة ومتساوية عن طريق التصويت السري. وقد تم تأكيد هذا المبدأ الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦. وفي تطور لاحق اتخذت الجمعية العامة قرارين هامين الاول عام ١٩٩٠ والذي اعاد تأكيد الالتزام بانتخابات حرة وطالب السكرتير العام تقديم تقرير حول تعزيز المساعدة الانتخابية وهو القرار ١٣٧/٤٦. اما القرار الثاني فقرر انشاء مكتب للمساعدة في الاجراءات التنفيذية وانشاء وحدة المساعدة الانتخابية. ان كل هذه التطورات تمهد لظهور ما يمكن تسميته بحق الحكم الديمقراطي. (١)

وفي اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد في اكراسبتمبر/ ايلول ١٩٩١ كان محصلة الاجتماع التأكيد على ضرورة تشجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية، واقامة اطار من المشاركة الديمقراطية ونظم حكم متفتحة (٢) وفي مؤتمر جاكارتا لقمة عدم الانحياز المنعقد في عام ١٩٩٢ والذي يعد خطا فاصلا في مسيرة الحركة نادي البيان الختامي للمؤتمر بتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والدبلوماسية الوقائية والامن الدولي. (٣)

ج- السيادة ومسألة التدخل في السلطان الداخلي

لقد أكد ميثاق الامم المتحدة في الفقرة السابعة من المادة الثانية ما يلي "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم الميثاق" ويرى البعض بان الميثاق لا يبيح للامم المتحدة حق التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة. ولكن اصبح من الصعب الموازنة بين السيادة بمعناها التقليدي وبين قيام المنظمات الدولية. فيرى الدكتور محمد سعيد الدقاق "ان تحديد المسائل المتعلقة بالاختصاص الداخلي كان في ظل عصبة الامم وما زال مع وجود الامم منوطا بقواعد القانون الدولي الاتفاقي والعرفي على السواء. والاختصاص الداخلي للدولة يصبح بذلك مجموعة من الامور التي تستطيع الدول التصرف بصددتها بحرية كاملة دون ان يحد من قدرتها على التصرف التزام

(١) الجويلي، عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٢) محمد، احمد طه "التحولات الديمقراطية في انعام الثالث" مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ -

١٨٠.

(٣) دحروج، طارق، مؤتمر القاهرة: عدم الانحياز وفاق المستقبل، السياسة الدولية، مركز

الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤، ص ٢٨٥.

دولي او اتفاقي" (١) بل ان الفقيه فرد روس يذهب الى ابعد من ذلك فيرى "ان الامم المتحدة تستطيع ان تتدخل في مسألة ما ويواسطة ما تصدره من قرارات وتوصيات متى كان الامر متعلقا من حيث المبدأ بالقانون الدولي. ولا يهم بعد ذلك ان تكون هناك قاعدة قانونية دولية وضعية تنظم هذه المسألة ام لا بل حتى ولو كانت محكومة بالفعل بقاعدة داخلية. وقد رخصت الجمعية العامة للامم المتحدة نفسها في اصدار توصياتها في هذا الشأن لانها قدرت تعلق المسألة من حيث المبدأ بالقانون الدولي لمساسها بحقوق الانسان وهذا ما يسقط دفع الدولة بعدم اختصاص الامم المتحدة بالتعرض لمثل هذه المسائل لتعلقها بصميم اختصاصها المحفوظ". (٢)

ان الاختصاص المحفوظ للدول في نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة لا يعني مطلقا بان السيادة قائمة بصورة كاملة مطلقة في حضيرة المنظمة فالميثاق نفسه يفرض على الدول الاعضاء التزامات متعددة تتعارض والتمتع الكامل بالسيادة التامة (٣). ويرى الدكتور محمد سعيد الدقاق بان الفقرة السابعة من المادة الثانية لا تعدم اختصاص الامم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالنطاق المحفوظ للدول وانما توقفه فقط. ويمكن للمنظم (الامم المتحدة) في أي وقت يزول فيه هذا المانع ان يبسط دائرة اختصاصه لتناول هذه المسائل، كل ذلك دون حاجة الى تعديل ميثاقه. (٤)

ويرى الدكتور محمد المجذوب بان هذا النص لا يزودنا بتعريف واضح للسلطان الداخلي للدول ويسبب الغموض الذي احاط بمفهوم السلطان الداخلي جعل من الصعب تحديد المسائل التي تدخل في صميم هذا السلطان. (٥)

(١) الدقاق، د. محمد سعيد "القانون الدولي - الجزء الثاني - التنظيم الدولي" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣.

(٣) المجذوب، د. محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٤) الدقاق، د. محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٥) المجذوب، د. محمد "محاضرات في المنظمات الدولية الاقليمية" مصدر سبق ذكره، ص

١٠٩-١١٠.

ويرى الدكتور محمد طلعت الغنيمي بان سلطان المنظمات الدولية شكل قيذا على سيادة الدول ويقول بان "تحديد ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدولة امر يتزايد بصعوبة مع تطور الجماعة الدولية" ^(١) ويعتقد الاساتاذ الغنيمي بان "التنظيم الدولي لم يقنع بما فرضه من قيود على سيادة الدولة خارج اقليمها فراح يتسلل الى تلك السيادة في داخل الاقليم". ^(٢)

وهكذا فالقانون الدولي هو في حالة تطور مستمر فمبدأ السيادة المطلقة والذي كان سائدا منذ قرون لم يعد قائما بالدرجة المتصورة نظريا، بل ان البعض من الاساتذة يرى ان السيادة لم تكن ابدا مطلقة كما كان يباشرها الحكام بل اصبحت مقيدة. كما انها عملت على اعاقه قيام أي تنظيم دولي فعال فضلا عن انها الوسيلة التي شجعت الدول القوية للاعتداء على الدول الضعيفة. ^(٣)

المبحث الثاني

السيادة والتدخل لاغراض انسانية

أ- مفهوم التدخل لاغراض انسانية: ان مفهوم التدخل اصباح مرادفا لمع أي فعل تتخذه الدولة (أ) ضد الدولة (ب) والذي تنفر منه الدولة (ب) ^(٤) وينحصر هذا المصطلح في الحالات التي يتعرض فيها قطاع كبير من المواطنين، وليس بالضرورة رعايا دولة ودول اخرى، في دولة ما للموت او التعذيب على نطاق كبير، وذلك نتيجة لسياسة حكومة الدولة او بسبب انزلاق الحكومة الى الفوضى والتسبب كما هو الحال في ليبيا والصومال ^(٥) ان مفهوم التدخل لاغراض انسانية اخذ يعنى "مبادرة دولة واحدة او مجموعة دول متحالفة

(١) الغنيمي، د. محمد طلعت في التنظيم الدولي منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٤، ص ١٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣١.

(٣) الجلبى، د. حسن "القانون الدولي العام" مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٤، ص ١٩٢.

(٤) Hass, Ernst B "Beware the Slipper Slope: Notes toward the definition of Justifiable Intervention" in "Emerging Norms of Justified Intervention" A Collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge - Massachussettes, 1993, P. 65.

(٥) كرين وود، كريستوفر "هل هناك حق التدخل لاغراض انسانية" ملخص بحث منشور في

السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤، ص ٣٣٥.

لمهمة تنفيذ تحت رعاية الأمم المتحدة^(١) ان إيقاف الحروب الأهلية قد اعطانا نموذجا حديثا للتدخل "ففي ناميبيا وبنكاراغوا والصحراء الغربية وكمبوديا والسلفادور فان انتهاء القتال قد ارتبط بشكل واسع بوضع حد لإيقاف الدعم لأطراف ثالثة ونزع السلاح والتعبئة للمتمردين واعادة اندماج المتمردين والسكان النازحين في المجتمع العادي واقامة والإشراف على الانتخابات والمصادقة على الدساتير الجديدة وتحمل المسؤولية من أجل حماية الديمقراطية^(٢) ان التدخل في بعض حالات الفوضى لحماية المواطنين يكون بالتهديد باستعمال القوة عن طريق نشر قوات مسلحة حتى لا تلجأ الدول المعنية الى مقاومة مهمة التدخل وان كان لتوزيع معونات اغذية. والمسألة المهمة جدا هو اذا كان التدخل يتم على اساس موافقة الدول المضيفة فليس ذلك شرطا أساسيا لحفظ السلام اذ ان مجلس الامن قد اقام ذلك لكي يعطي أساسا قانونيا للقرارات التي تسمح بالتدخل مبررا ذلك بان التدخل يسمح في الحالات التي تهدد السلام.^(٣)

ويرى بول تايلر الأستاذ في مدرسة لندن للاقتصاد بان التدخل يمكن تبريره في بعض الظروف والتي يمكن تحديدها بما يلي:^(٤)

أولاً: اذا انهارت الدولة وكان هناك اتفاق عام بان حكومتها قد توقفت عن الوجود فالتدخل الخارجي لا يساوم السيادة في عيون الدول الاخرى وفي هذه الحالة يصبح التدخل قائما مثل الحالة في الصومال.

ثانياً: اذا كان هناك ثمة وجود للحكومة وظهور نزاع حول ما اذا كانت الدولة محل النظر تتمتع بالسيادة. وفي مثل هذه الحالة فان الدبلوماسية تتدخل لحل النزاع، وان التدخل يصبح امرا قائما.

ثالثاً: لا يوجد نزاع حول استمرار سيادة الدولة، ولكن المسألة تدور حول التدخل غير المجمع عليه، بسبب وجود تهديدات على حياة وحقوق الناس بشكل خطير مما تدعو الحاجة الى ايجاد اجماع عام بين الدول من أجل القيام بالتدخل.

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٢) Haas, Ernst, B. Op.cit., P. 64.

(٣) كرين وود، كريستوفر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(٤) Taylor Paul "New Dimensions in the role of the United Nations": " first thoughts on Humanism Interventions" International Seminar on "The New World Order and the role of the United Nations" Kyung Hee University Korea, 1993, P. 8-9.

رابعاً: في هذه الحالة تبقى الدولة ذات السيادة ولكن حكومتها تقبل التعاون مع الدول الأخرى في مسألة التدخل الخارجي.

ب- الاسانيد القانونية للتدخل لأغراض إنسانية: في الواقع، إن المواثيق الدولية التي تضم بيانات الحقوق والحريات الأساسية تمنح هذه الحقوق من حيث المبدأ لعموم الأفراد بغض النظر عن جنسياتهم. أي إن أي دولة تقبل تقييدات على حرية عملها بموجب معاهدة دولية تلزمها حماية جميع البشر تكون ملزمة أيضاً بالتزامات بصرف النظر عن معاملة الأشخاص الذين لم تتخذ بلدانهم الأمر نفسه أو التي سوف تتخذه. ولا يمكن تفسير مثل هذا الفعل من جانب واحد من قبل الدول على أنه مصلحة شخصية.^(١)

ويدون شك إن ضمانات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المثبتة في القانون الأساسي مستوحاة من فكرة الحرية المتعلقة بالحرية الشخصية. إن مثل هذا التوجه القيمي قد يحد الدولة بأن تضمن أو في الأقل إن تنظر بعين الاعتبار لامكانية منح المواطنين الأجانب حقوقاً معينة بموجب قانونها المحلي حتى في ظل غياب الالتزام المتبادل من قبل الدولة الأجنبية. وقد يحد ذلك الدول أيضاً على تعزيز الضمانات المحلية للحقوق والحريات الأساسية مستخدمة القانون الدولي، بصرف النظر عن الحقيقة القائلة بأن العديد أو ربما أغلبية الدول قد ترفض القيام بذلك. إن مثل هذا التقييد للسيادة المفروض ذاتياً لصالح حماية الحقوق والحرية التي تتم الموافقة عليها أو تمت الموافقة عليها سلفاً تحته روح الشعب لدولة معينة.^(٢)

إن مواثيق حقوق الإنسان لم توجد تحت ضغط الأقوى، أي المصلحة الشخصية للأطراف المتعاقدة. إنه افتراض حسن النية في التزامات المعاهدة بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات دون ضمانات التبادل يقتضي ضمناً إقرار الدولة المتعاقدة لمثالية الأفراد الأحرار في دولة حرة ووجود قانون وطني يضع هذه المثالية موضع التنفيذ وما لم تلب هذه الشروط فإن أية دولة لا يمكن أن تأخذ على عاتقها التزامات واسعة بموجب القانون الدولي لحماية هذه الحقوق دون التصحيرة بأجزاء أساسية من نظامها القانوني الوطني.^(٣)

(١) Geck, Wilhelm Karl "International Protection of Fundamental Freedoms and National Sovereignty" in "Emerging Norms of Justified intervention" A Collection of Essay, From a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge Massachussetts, 1993, P. 16.

(٢) Ibid, P. 17.

(٣) Ibid, P. 18.

ان المصادر الاساسية القانونية لحقوق الانسان والحريات الاساسية يمكن تحديدتها بما يلي:

أولاً: القانون الدولي العرفي: يأتي القانون الدولي العرفي من خلال منهج للعمل مدفوع بشكل مستمر من قبل الدول ومن خلال الاعتقاد بان منهاج العمل مقيد بالقانون. وفي العلاقات بين الدول واغراضها الوطنية فان له تأثيراً محدوداً ولكنه يلعب دوراً مهماً في التعامل مع الاجانب، فالعرف الذي يقيد كل الدول يضمن الى الاجانب مستوى محدوداً من العدالة، ويفرض على الدولة التي يقيم فيها الاجنبي التزامات باحترام حقه في الحياة وضمان سلامته ويحمي مسكنه وملكيته. (١)

ثانياً: المبادئ العامة للقانون: ان المبادئ العامة للقانون المعترف بها من قبل الامم المتحدة تعد مصدراً اخر من مصادر تقييد القانون الدولي. انها المبادئ التي تؤسس لاغراض التطبيق الدولي والتي وضعت لتكون مبادئ تحكم القانون الداخلي. ان ما يعادل ثلثي الدساتير الوطنية اليوم تتضمن نصوصاً حول حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ولكن للمبادئ العامة للقانون دوراً ثانوياً في تطوير الحماية الدولية لهذه الحقوق وذلك لسببين: أولاً: انها تعني عدة اشياء في دول ذات أنظمة سياسية وايدولوجية مختلفة. فحرية الرأي في دستور جمهورية المانيا الديمقراطية لا تعني نفس حرية الرأي في دستور جمهورية المانيا الاتحادية. ثانياً: ان تضمن الدستور ضمانات قانونية للحقوق والحريات الاساسية لا يعني كثيراً عند التطبيق. اذ تختلف الدول في تطبيق حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتكثر الانتهاكات عند بعض البلدان النامية. (٢)

ثالثاً: قرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية: ان دساتير عدد مهم من المنظمات الدولية تعلن بان من بين اهدافها الحفاظ وحماية الحقوق والحريات الاساسية. ومع ذلك فان التأثير القانوني لمثل هذه النصوص الدستورية محدوداً. ففي الفقرة الثالثة في المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة تؤكد المنظمة على "تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً" والبعض يعتقد بان قرارات واعلانات المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية لها فعالية محدودة لانها تقيم التزاماً قانونياً من جانب مساهمة الدول فقط وان انجاز هذه الدول يعتمد على الظروف الداخلية والخارجية وعلى السياسات

(١) Ibid, P. 10-11.

(٢) Ibid, P. 11.

الفردية للدولة وعلى حسن نيتها وانه من الحتمي بان المشكلة تبدو من خلال التوجهات القائمة لبعض المنظمات الدولية. وهكذا ففي اطار منظمة الوحدة الافريقية وفي اطار منظمة الامم المتحدة كان التصويت بالاغلبية مسألة سهلة حينما ادينّت سياسة التمييز العنصري لحكومة جنوب افريقيا سابقا، ولكن من المستحيل تبني مثل هذا القرار حينما تخرق الدول الافريقية حقوق الانسان. وعلى الرغم من هذا الضعف فان اعلانات المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية ربما يكون لها دور في تطوير الحماية الدولية لحقوق الانسان. (١)

رابعاً: المعاهدات الدولية: تعد المعاهدات الدولية مصدراً مهماً للقانون الذي ينظم الحماية الدولية والحريات الاساسية. وهنا ينبغي التمييز بين الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الاطراف. حيث تؤدي الاتفاقيات الثنائية دوراً ثانوياً مقارنة بالاتفاقيات المتعددة الاطراف. ان وظيفة المعاهدات هي الاعتراف وتوسيع حماية محدودة لحقوق الانسان والحريات الممنوحة بواسطة القانون الدولي العام العرفي. ولهذا الغرض فان الاطراف المتعاقدة يمكن ان تتخذ وبشكل متبادل ضماناً لمثل هذه الحقوق المتعلقة بها، مثل حق الإقامة، حماية حق التملك، الحماية الاضافية للمساواة في التعامل مع المواطنين الاجانب. وبشكل عام فان المعاهدات الثنائية تتعامل مع الحقوق الخاصة وتقيدها فقط لمواطني الدول الاطراف في المعاهدة. في حين تمنح الاهمية الكبرى للمعاهدات الاقليمية والشاملة والتي تعمل على ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية لكل الافراد بغض النظر عن جنسياتهم، وان المعاهدة الاقليمية التي تتضمن النصوص الشاملة لحماية حقوق الانسان وحياته الاساسية هي الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان لعام ١٩٥٠. (٢)

جـ- حالات التدخل الانساني: ان بعض حكومات العالم الثالث لا تبرر التدخل في أي وقت بما فيها كل الحالات المطروحة، بينما هناك حكومات اخرى توافق على التدخل في بعض الحالات مثل حكومات الدول الشمالية وهولندا وارغواي وكوستاريكا والولايات المتحدة والتي اتفقت مع المنظمات الدولية غير الحكومية، بانه في بعض الحالات يسمح بالتدخل كما يأتي: (٣)

(١) Ibid, P. 11-12.

(٢) Ibid, P. 13.

(٣) Hass Ernst B. "Beware the Slipper Slope: Op.cit., P. 71-74.

١- منع اقتراف جريمة خطيرة.

٢- منع اقتراف جريمة الابادة.

٣- موضوع المجاعة والامراض المعدية.

٤- منع الكوارث الاقتصادية والمالية.

٥- ايقاف انتهاك حقوق الانسان الاساسية.

وحول هذه المسألة لا يوجد اتفاق حول كيفية استمرار مدى وحجم الانتهاك الذي يدعو الى التدخل، بالاضافة الى ذلك هناك عدم اتفاق حول طبيعة الحق المنتهك، واذا ما كان هناك تبرير سياسي للعدو المبرر الذي قد لا يتفق مع الاتفاقات والاعلانات الدولية، باختصار توجد خطورة حقيقية حول عدم مصداقية الاجراءات الدولية للحماية.

٦- فرض نزع السلاح ووضع تقييدات على تجارة السلاح.

٧- ضمان ممارسة حق تقرير المصير.

٨- الانذار بكارثة بيئية.

٩- اقامة وتعزيز وحماية الديمقراطية.

د- تبريرات التدخل للاغراض الانسانية: ان الاساس في التدخل الانساني هو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكومتهم او تعرضهم للمجاعة والهلاك والحرب الاهلية. فاخذت بعض الحكومات، ولا سيما الغربية، تطرح تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الايدي ازاء ما يحدث؟ فيجب البعض بان التدخل يجب ان يحظى بموافقة الدولة المضيفة. وان معظم الدول التي اشتركت في مناظرة التدخل الدولي رفضت فكرة التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان في الاقل عندما ينجم عن هذا التدخل اسقاط حكومة ما حتى وان كانت مسؤولة عن اهدار حقوق مواطنيها. ان محكمة العدل الدولية اتخذت موقفا مماثلا من نيكاراغوا عندما نفت فكرة تعدي حكومتها على حقوق مواطنيها كذريعة او تبرير للتدخل العسكري من جانب الامم المتحدة، وبعض المعارضين لتدخل دولة في شؤون دولة اخرى ايدوا فكرة التدخل من جانب الامم المتحدة لان هذا سوف يقلل من ضرر تدخل تقوم به دولة من ذاتها. ^(١)

(١) كرين وود، كريستوفر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥-٢٢٦.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت الحاجة لاعادة النظر في التقييس التقليدي لشرعية التدخل الانساني، خاصة وقد تمخضت هذه الاحداث عن تحولات في الاتجاهات السياسية لمجلس الامن حيث اصبح التدخل الانساني امرا لا يمكن التغاضي عنه. كذلك هناك تغيير في الرأي العام العالمي بخصوص الموازنة بين احترام سيادة أي دولة وبين المطالب الانسانية. وقد اتخذ مجلس الامن عدة قرارات بشأن حالات التدخل ^(١) فالبعض يعتقد بان قرار مجلس الامن ٦٨٨ لعام ١٩٩١ حول الاكراد في العراق يعد حالة رئيسة في اتجاهات التدخل لان مجلس الامن ربط بين التدخل الانساني وحماية السلام والامن الدوليين. وقد الزم مجلس الامن الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الانسانية الدولية بتقديم المساعدات الى جميع من يحتاجون للمساعدة في كافة انحاء العراق ^(٢) ويعتقد البعض بان قرار ٦٨٨ قد فتح افاق جديدة لمجلس الامن لكي يتخذ خطوات اكثر حزما من ذي قبل ضد الدول التي تسيء معاملة مواطنيها ^(٣) وبالنسبة الى الوضع في ليبيريا والصومال فان الوضع مختلف عن العراق، لان التدخل الانساني من جانب الامم المتحدة كان من اجل رفع المعاناة عن المواطنين وحمايتهم من اخطار المجاعة والموت نتيجة لسياسات حكومة البلدين التي تسببت في نشوب منازعات وحروب اهلية. ففي ليبيريا ادت الحرب الاهلية التي نشبت في صيف ١٩٩٠ الى حالة متدنية من الفوضى مما جعل المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ان تقوم بنشر قوات لحفظ السلام وكان الهدف منها وقف اطلاق النار وتأسيس حكومة مؤقتة للاعداد للانتخابات. كما نشرت تحريحا للتأكيد على ان قوات السلام التي ارسلت الى ليبيريا هي اولا لوقف القتل العشوائي للبرياء في ليبيريا من مواطنين واجانب وثانيا لمساعدة المواطنين واستعادة مؤسساتهم الديمقراطية. اما بالنسبة للسند القانوني للمجموعة الاقتصادية فقد اعتمد اساسا على موافقة الامم المتحدة ومجلس الامن لانه لم يكن متيسرا اخذ الموافقة من الحكومة الليبرية السابقة او المؤقتة. لذلك اعتبر التدخل امرا ضروريا لحماية حقوق الانسان ^(٤) اما بالنسبة الى الحالة في الصومال فان عدم وجود حكومة تستطيع فرض سيطرتها على كافة ارجاء البلاد دفع الولايات المتحدة لاتخاذ زمام المبادرة لتوفير القوات اللازمة لاتمام المهمة العسكرية ولكن على اساس ان يكون زمام هذه العمليات في يدها وبالرغم من ان السكرتير العام وعددا من الدول

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(٢) انظر: قرار مجلس الامن ٦٨٨ الصادر في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩١ في السياسة الدولية،

مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٠٥) يوليو ١٩٩١، ص ١٣٧.

(٣) كرين وود، كريستوفر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٣٧.

كانوا يفضلون ان تكون هذه العمليات تحت سيطرة الامم المتحدة الا انهم قبلوا عرض الولايات المتحدة، وكانت النتيجة صدور قرار مجلس ٧٩٤ الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع في ٣ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٢ والذي رحب بان توفر الولايات المتحدة القوات اللازمة^(١). اما بالنسبة للوضع في يوغسلافيا فبالرغم من ان النزاع كان داخل الجمهورية الفدرالية الاشتراكية اليوغسلافية الا ان تفكك الجمهورية حول هذا النزاع من قضية محلية الى قضية دولية. اذ انفصلت كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا ولم يعد الوضع يتطلب موافقة الحكومة اليوغسلافية. وبما ان في داخل هذه الدول عناصر وقوميات متداخلة فان تدخل الامم المتحدة يعتبر تدخلا انسانيا اكثر من اجراءات امن عاجلة فمهمة قوات حفظ السلام في البوسنة لتأمين مطار سراييفو كان لتأمين عملية تسليم المون ومواد الاغاثة ولذلك كان من حق هذه القوات ان تستخدم القوة اذا ما واجهت مقاومة لمهمتها^(٢) وهكذا اصبحت فكرة استخدام الامم المتحدة للقوة للتدخل في شؤون دولة ما على اساس انساني مقبولة ومعترفا بها من قبل المجتمع الدولي. والدليل على ذلك قرارات مجلس الامن التي تمت الموافقة عليها بالاجماع ان هذا التحول في دور الامم المتحدة من منظمة لحفظ السلام الى احلال السلام بالقوة العسكرية يعتبر امرا هاما ومطلوبا ايضا اذا انه يعطي فاعلية ومصداقية لقراراتها.

وبحدود عام ١٩٩٣ اخذت مسألة حقوق الانسان مكانا في جدول الاعمال الدولي باتجاه وجهة نظر اقل تشددا حيال السيادة والتي تحت ظروف معينة يمكن لتدخل غير مجمع عليه ان يحظى بالموافقة نتيجة لوجود اختراقات او مضايقات خطيرة لحقوق الانسان او لمعاناة فردية لا نطاق وقد اخذت بعض المنظمات غير الحكومية دورها في تقديم المساعدة الانسانية بدعم من الامم المتحدة.^(٣)

هـ- الانتقادات على مسألة التدخل لاغراض انسانية: وجهت بعض الانتقادات الى مسألة التدخل لاغراض انسانية وبالشكل الاتي:

١- ان الاعتقاد بان هناك قيمة او قيمة معينة لا بد وان تسود حتى على سيادة وهيمنة الدول والمجتمعات المختلفة هي فكرة مشكوك بها فلا بد من معالجة حقوق الانسان بطريقة تضمن سيادة الدول وعدم اهدار كرامتها.

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٣) Taylor Paul "New Dimensions in the Role of the United Nations" Op.cit., P. 4.

٢- ان الدافع الانساني هو ليس المبرر الاساسي للسماح بالتدخل الدولي حيث تلعب الدوافع الاقوى وهي المصلحة والمنافسة بين الدول القومية في التدخل الدولي فيرى ادمز روبرت بانه باسم حقوق الانسان تم غزو القوات الامريكية لبنما عام ١٩٨٩.

٣- في حالة دعم التدخل الانساني العسكري كوسيلة لتأمين حقوق الانسان، لا بد من دعم وسائل اخرى لا تقل اهمية مثل الممارسات الدبلوماسية وسياسة التغيير التدريجي بدلا من تدخل عسكري سريع قد لا يأتي بالنتيجة المرجوة التي يمكن الحصول عليها. كما حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

٤- ان فكرة قيام التدخل على موافقة طرف من الاطراف المتنازعة في الدول يساعد على ايجاد الانقسامات. اذ ان الذين يقومون بتقديم المساعدات ينحازون لطرف دون اخر.

٥- بالرغم من ان فكرة التدخل قد يكون لها ما يبررها الا انها يجنب ان تكون البديل الاساسي لسياسات او قرارات اخرى قد تكون اكثر حسما وفاعلية في حل الازمات تتمثل في اتخاذ سياسات عسكرية واقتصادية وسياسية بدلا من اللجوء الى التدخل العسكري الذي يمكن ان يهمل الاسباب الحقيقية لهذه الازمات.

٦- ان فكرة التدخل العسكري الانساني لا بد ان تكون تحت اشراف الامم المتحدة لكن ما يحدث في الواقع يثبت انه ما زالت هناك تدخلات عسكرية ثنائية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا كما حدث في شمال وجنوب العراق لخلق منطقة طيران امنة والتي هي ليست صادرة عن قرار من مجلس الامن. كذلك التدخل العسكري لحلف الاطلسي ضد يوغسلافيا في ٢٤ اذار/ مارس ١٩٩٩ لم يكن مخولا من مجلس الامن ويعد ذلك سابقة جديدة في العلاقات الدولية.

٧- ان مصاحبة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية والقائمين عليها جعلت فكرة المعونة الانسانية مرتبطة بفكرة الاستعمار. اذ يعتقد ادمز روبرت استاذ العلاقات الدولية في جامعة اوكنسفورد ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من اهل البلدة، كما ان فكرة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية قد تؤثر سلبا على منظمات اخرى للاغاثة الانسانية مثل الصليب الاحمر.

٨- ان فكرة التدخل الانساني اصبحت مرادفة لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام، وهذا من شأنه ان يؤدي الى التشكك في ان دور الامم المتحدة هو السلام القائم على القوة العسكرية او التدخل العسكري.^(١)

٩- ان تعامل مجلس الامن بعض القضايا بقدر من الازدواجية يساهم وبشكل كبير في اضعاف دوره في ميدان حماية حقوق الانسان. كما ان استغلال صلاحيات الفصل السابع في قضايا لا يتطلب حلها استخدام القوة قد يؤدي الى تحول قيم النظام الدولي الجديد الى مفردات عديمة القيمة.^(٢)

١٠- ترى البلدان النامية انه ليس من المناسب ان يطلب كل بلد من بلدان العالم التكيف مع معايير ونماذج لبلد معين او لبلدان معينة في هذا المجال، كما تحذر البلدان النامية من تحديد نظام دولي لحقوق الانسان من قبل طرف واحد او ان يوضع شرطاً مسبقاً للعمل المشترك بين الدول والمجتمعات في المجالات السياسية والاقتصادية. وهكذا اصبحت مسألة حقوق الانسان سلاحاً بيد الغرب ضد البلدان النامية التي اخذت تشعر بخيبة امل تجاه دول الغرب التي اخذت تحتكر تفسير مبادئ العلاقات والمواثيق الدولية.^(٣)

ان الطروحات الغربية حول حقوق الانسان لم تلق لحد الان اجماع دولياً فقد قاومتها بشدة الدول النامية حيث تبرز في الساحة الدولية اختلافات واضحة في الرأي بين الجانبين، ففي مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ كانت الدول الأوروبية ودول امريكا الشمالية في جانب وفي الجانب الاخر كان هناك كتلة من حوالي خمسين دولة غير غربية، مما اثر على لهجة البيان الختامي والذي لم يتضمن أي اقرار صريح لحقوق حرية التعبير والصحافة والاجتماع والعقيدة. وانه في جوانب عديدة كان اضعف من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٨. بل وفي مؤتمر بانكوك، المنعقد قبل شهرين من مؤتمر فيينا، والذي حضرته الدول الاسيوية بينت

(١) ملخص بحث لورنس فريد مان، ادمز روبرت، مريك جولدن حول "الحرب لاهداف انسانية والامم المتحدة الجديدة وحفظ السلام" في مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٥)، يناير ١٩٩٤، ص ٢٢٢.

(٢) العربي، د. نبيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث والنظام الدولي الجديد" في كتاب النظام الدولي الجديد - لواء ومواقف "اتفاق عربية" بغداد، ١٩٩٢، ص ٢١١.

هذه الدول في بيانه الختامي بان حقوق الانسان يجب النظر اليها "في اطار... الخواص القومية والاقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية المختلفة" وان مراقبة حقوق الانسان اعتداء على سيادة الدولة، وان ربط المعونات الاقتصادية بالاداء في قضية حقوق الانسان يتعارض مع الحق في التنمية.^(١)

المبحث الثالث

انعكاس التطورات الدولية الجديدة على السيادة

لا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان ضعف السيادة وتراجع تأثيرها لم يتأثر فقط بالعوامل الايديولوجية والسياسية والقانونية الوارد ذكرها في المبحثين السابقين وانما اخذ يتأثر ايضا بالتطورات الجديدة التي اخذت تتغلب المجتمع الدولي والتي تتمثل بالعولمة وثورة المعلومات.

أ- اثار العولمة على السيادة

ان اعادة تركيب الفضاءات الاقتصادية مسألة لا يمكن مناقشتها فهي تبدو وتتأثر بشكل واضح في ميدان الاستثمارات التي اصبحت المحور الحقيقي للعولمة الاقتصادية. ولم تعد الحدود قادرة على صدها وان هذا التفكير للحدود بواسطة الشبكات العالمية قد ازداد بواسطة سيولة رؤوس الاموال كما ان المظاهر الاقليمية في جنوب شرق اسيا لم تستطيع ان تقاوم السيطرة الساحقة للاستثمارات اليابانية في الاقليم. وان اقامة السوق المشتركة لأمريكا الشمالية (النافتا) قد سبقته انشاء شبكة من العلاقات الاستثمارية، اذ ان (٧٠%) من الاستثمارات الاجنبية في المكسيك تأتي من الولايات المتحدة والظاهرة مثيرة في اطار لامركزية عمل الشركات التي اخذت تمثل التحدي الكبير للاقليم.^(٢)

ان استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته، والتي شكلت فتحا جديدا في نمط الانتاج وطبيعته حملت بدورها تغيير في شكل التفاعلات والمعاملات الدولية، وبالاخرى تغييرا في شكل الرأسمالية العالمية.

(١) هنتجون، صامويل 'صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي' ترجمة طلعت الشايب،

تقديم د. صلاح قنصوة، سطور، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣١٤-٣١٥.

(٢) Badie Bernard "La fin des territoires: Essai sur le desordre International et sur l'unité Social du respect" Fayard Paris, 1997, PP. 181-182.

فلم تعد الحروب هي وسيلة حسم الخلافات بين الدول الرأسمالية بل ظهرت الحاجة الى توحيد اسواق الدول الصناعية من خلال سوق عالمية واحدة وتوفير امكانية الارتفاع باداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من اعادة بناء لشكل الرأسمالية العالمية وكان ذلك يعني ضرورة تجاوز الحدود القومية وازالة الاوضاع الاحتكارية واعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة والتي عرفت بمجتمع الاستهلاك الكبير بعد ان كانت قيمة الادخار هي القيمة الاساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية ^(١) واذا تم ازالة الامتيازات من اللاعبين الوطنيين، فان هذه الامتيازات ستنتقل الى خبراء دوليين والذي يعترف لهم بالقدرة المزودة بالامكانيات والاستقلالية عن السلطة المحلية. بعبارة اخرى تسمح الحدود بشكل لا يقبل الجدل وان السیادات الوطنية تتلاشى ازاء قيام سلطات جديدة والتي تخلق في واقع الحال كما ذكرنا لا مساواة جديدة. فعملية التعديل للسياسة الاقتصادية الوطنية تقتل في المهد المعاعي لوضع الدولة موضع الرفاهية وایجاد سياسات اجتماعية وقيادة جهود اعادة التوزيع ولا سيما العمل على اعادة هيكلة المجتمع السياسي، ممهدة لاحلال اقتصاد سياسي يلغي الحدود القومية. ^(٢)

لقد بات من الممكن في اقتصاد الموجة الثالثة الجديد بناء سيارة او حاسب آلي في اربعة اقطار وتجميع الاجزاء المصنعة في قطر خامس، كما ان الاسواق تتوسع مجتازة الحدود الوطنية، والشركات والمؤسسات التجارية اخذت تتحول باطراد نحو التدويل، وهنا نجد الخدمات المالية - المصارف والتأمينات واسواق الاسهم - قد اخذت تتسابق بدورها، في تواز مباشر مع الاعمال التجارية، لتدويل نفسها بهدف خدمة عملائها من الشركات الدولية في كل مكان. وفيما تأخذ الاسواق رأس المال في التوسع والترابط من هونج كونج وطوكيو الى تورنتو وباريس عابرة مناطق العالم، تزداد سرعة تدفق رأس المال باطراد وتتزايد السرعة وقابلية التأثير تنتقل السلطة المالية في المجتمع من يد الى يد اخرى بسرعة اكبر فأكبر. ^(٣)

(١) انظر: مصطفى، د. هالة "العولمة.. دور جديد للدولة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٤٣-٤٤.

(٢) Badie Bernard, Op.cit., P. 185.

(٣) توفلر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩-٨٠.

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية الى الرأسمالية العابرة للقوميات التي يرتبط بها ظهور مفهوم العولمة التي عبرت عن ظاهرة اتساع مجال فضاء الانتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية باجمعها، حيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطقة الدولة القومية وحدها، وانما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. والفاعلية الاقتصادية لم تعد قاصرة على مالكي رؤوس الاموال من تجار وصناعيين ومدراء كان نشاطهم محكوما في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون اليها وانما اصبحت الفاعلية الاقتصادية مرتبطة بالمجموعات العالمية الصناعية الحرة مع مساعدة دولها - عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات. (١)

وعلى مستوى العلاقات الدولية فان الامن الدولي اصبحت منذ الان فصاعدا يتأثر وسط لعبة معقدة من شبكة من اللاعبين من نوي المصالح الصغرى واللوبي التي اخذت تمارس عملها متجاوزة حدود الاقليم. وفي الواقع ان الدول لا تباد كليا فهي تبقى بوصفها مكان للسلطة. والدولة تبقى شريك لا غنى عنه لاعادة ادخال الاقليم في لعبة القرار الاقتصادي. الا ان المهم ان الدولة تلغي قواعدها التنظيمية المضادة للاعبين الاقتصاديين. في حين ستتعرض الشركات عن طريق حصولها على الاختصاصات الاقليمية التي تقيم قانونها. وفي نفس الوقت ستجد الدولة نفسها في طرق التحولات العميقة وستتنازل عن الكثير من صلاحياتها لتلبية متطلبات المنافسة ولكنها لن تتحول الى وكيل للتحولات الاقتصادية لانها لا تتوانى عن تفكيك قاعدة الحماية. ان تفكيك الاقليم قد تضاعف بشكل حتمي اذا اخذت الدولة تفقد على اية حال جزءا مهما من الاحتكارات التي كانت خاضعة لاختصاصاتها الاقليمية وان اللاعبين الاقتصاديين والمحررين من فصل الحدود اصبخوا يمتلكون حقا بسيطا ولكنه حاسم لتنظيم كل الاقتصادات التي تتبع الاقتصاد العالمي. (٢)

ومن الواضح ان ازالة الحدود السياسية يؤدي بالمقابل الى وضع الحدود الاقتصادية موضع التطبيق. فقد حقق التكامل في شرق اسيا اقليم اقتصادي متميزة ولكنها تعكس لامساواة جديدة وتقسما حقيقيا للعمل والذي يمنح اليابان انتاج السلع الأكثر قوة والاحسن نوعا. ونستطيع ان نعتبر ان هذا التبدل للحدود السياسية بالحدود الاقتصادية لا يشكل عاملا متزايدا للتوتر وعدم الاستقرار فقط ولكنه يمثل نموذجا جديدا للتأثير في المسرح الدولي. اضافة الى ذلك تلعب المؤسسات

(١) مصطفى، د. هالة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) Badie Bernard, Op.cit., PP. 183-184.

الدولية الاقتصادية دورا مؤثرا في سياسات التعديل الهيكلي لغرض تنظيم السوق.^(١)

ب- ثورة المعلومات

ان ما يحدث اليوم هو نشوء نظام جديد كليا لخلق الثروة يجلب معه تغييرات جذرية في توزيع السلطة والنفوذ. وهذا النظام الجديد لانتاج الثروة يعتمد كليا على التوصيل والنشر الفوريين للبيانات والافكار والرموز وهو عبارة عن اقتصاد فائق الرمزية بشكل ما يحمل هذا التغيير عن معنى، ومجيء هذا النظام يمثل تحولا وهو ليس علامة على زوال التصنيع او على افراغ نظام قائم او على اضمحلال الاقتصاد، كما لا زال البعض يؤكد حتى الان، بل انه قفزة نحو نظام ثوري جديد للانتاج. ان التحرك من اقتصاد مبني على اساس المصانع ذات المداخل الى اقتصاد قائم على الحاسبات الالية يقتضي تحولات كبرى للسلطة والقوة^(٢). فكما يقول ولترستون "ان ثورة المعلومات تشكل تهديدا عميقا لبنى القوى في العالم لسبب وجيه. فطبيعة الدولة وسلطاتها ذات السيادة تتغير بل تتعرض للخطر بطرق اساسية"^(٣) وينظر الى ثورة المعلومات عادة على انها مجموعة تغييرات تحدثها تقنية المعلومات بسبب تطور تقنية الاتصالات الجديدة لبث المعلومات واجهزتها وكذلك لتطور اجهزة الكمبيوتر ولمعالجتها، واصبح من الصعب ان يحدد اين تتوقف الاتصالات واين تبدأ اعمال الكمبيوتر. ولكن اساس هذه الثورة ما يدفعها الى الامام هما عنصران قويان يهزان بنى السلطة في العالم. اولهما الزيادة الهائلة والتوزيع واسع الانتشار للمعرفة والمعلومات من جميع الاصناف وثانيهما الهمية المتزايدة للمعرفة في انتاج الثروة والهبوط النسبي لقيمة المصادر المادية. ان نشر المعلومات المحجوبة سابقا، على اعداد هائلة من الناس الذين لم تكن تتوفر لهم من قبل، غالبا ما يخلخل بنى السلطة القائمة. وان انتشار المعلومات عن اشكال الحياة البديلة في اقطار اخرى يهدد صحة بعض العقائد السياسية الرسمية ومصداقية الزعامة واستقرار نظام الحكم. واقتصر الكمبيوتر بالاتصالات السلوكية واللاسلكية المؤدى الى تحريك المعلومات بسرعة الى جمهور كبير يميل الى بنوك مركزية، الى سوق الكتروني عالمي، يديره تجار عملة في القطاع الخاص تنتقل السلطة من يد الى يد اخرى. وعندما يستبدل نظام اقتصاد وطني مرتبط بتجارة تنظمها الحكومة - جزئيا في الاقل - باقتصاد عالمي يتكامل

(١) Ibid, P. 184.

(٢) توفلر، الفن، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.

(٣) رستون ولتر "افول السيادة"، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

بصورة متزايدة خارج نطاق تحكم الكثير من التنظيم الحكومي، تتحول السلطة من يد الى يد اخرى. وفي الواقع تظل السيطرة على الاقليم واحدة من اهم عناصر السيادة، ولكن طبيعة السيادة واهميتها اخذت تتغير لان ثورة المعلومات تجعل تأثير السيطرة الاقليمية اصعب في حالات معينة و اقل صلة بالموضوع في حالات غيرها. (١)

لقد اصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الاساسي في المجتمع المعاصر واخذ يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات تميزا لها عن نمطين سابقين للحياة هما نمطا الزراعة والصناعة. وشكلت الاتصالات والمعلومات اذن سمة مجتمعات ما بعد الصناعة، ويمكن ان يفسر هذا الاتساع الدولي للأنشطة المعلوماتية بوصفه جزءا من عمليتين مرتبطتين معا بشكل عال. وهما عمليتي التخطيط التجاري للحدود القومية وعملية التخطيط المعلوماتي للحدود القومية. فالعملية الاولى تجد اساسها ومحورها في أنشطة الشركات العابرة للقرارات او الشركات المتعددة الجنسيات بينما تتضمن العملية الثانية تغييرات جوهرية في وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات والنمو السريع لتجهيزات الاتصالات العابرة القوميات وهي عملية اساسية يتم من خلالها تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية محل تنظيمهم رأسيا في مجموعات وطنية بمعنى اخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بأساليب الكترونية ويسمى بالجوار الجغرافي وليس بالثقافة الوطنية. (٢)

لقد اخذت الاقمار الصناعية تربط العالم اليوم في مختلف الظروف ببنية تحتية الكترونية تنقل الاخبار والمال والبيانات الى أي مكان على كوكبنا الارض بسرعة شديدة. وقد جعلت هذه الاقمار الحدود قابلة للاختراق كليا امام المعلومات. فالاقمار الصناعية تبث الاخبار فوق ستائر حديد او خيران متجاوزة المراقبين الحكوميين، الى كل مواطن (٣) والتغييرات في اوربا الشرقية مثال طريقة تتغير فيها البنى السياسية عن طريق المعلومات، افكار وحتى طموحات المتقنين وهذا اهم قامت على فيض من المعلومات عن الحياة في الغرب، تتدفق الان بسهولة عبر

(١) المصدر السابق، ص ١٥-١٦ وكذلك ص ١٩.

(٢) علم الدين، د. محمود ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية "السياسة الدولية مركز الامرام، القاهرة، العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦، ص ١٠٥.

(٣) رستون، ولتر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

ما كان يدعى بالسّار الحديدي، وقد استغلت ثورة ١٩٨٩ استغلالاً كاملاً تقنيات الاتصالات الحديثة من أجهزة الفاكس إلى أطباق الأقمار الصناعية إلى أجهزة الفيديو وكاميراتها الخفية. لكن المعلومات لعبت دوراً هاماً في ثورة الكتلة الشرقية.^(١)

(١) المصدر السابق، ص ٣٣.



لصویر

احمد یاسین

لوینر

@Ahmedyassin90

المصادر

١- المصادر في اللغة العربية

أ- الكتب

- ١- الابراهيم، د. حسن علي "الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٢- اليباري، د. محمد حسن "المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٣- ابو بكر، يحيى ومتولي، كمال "حقيقة السلام" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٤- ابو هيف، د. علي صادق "القانون الدولي العام" ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٢.
- ٥- اسماعيل، د. عبد الفتاح محمد "جهود الامم المتحدة لنزع السلاح"، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
- ٦- البقالي، د. احمد مفتاح "حركة عدم الانحياز" مطبعة الانباء، الرباط، ١٩٨٠.
- ٧- الجبلي، د. حسن "اتقانون الدولي العام" مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٤.
- ٨- الحديثي، أ. خليل اسماعيل "الوسيط في التنظيم الدولي" مطبعة جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١.
- ٩- الدقاق، د. محمد سعيد "القانون الدولي" الجزء الثاني - الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- ١٠- الراوي، د. جابر ابراهيم "المنازعات الدولية" مطبعة السلام، بغداد، ١٩٧٨.
- ١١- الراوي، د. جابر ابراهيم "الاسس القانونية لقوات السلام الدولية"، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٩.
- ١٢- الرمضاني، د. مازن "السياسة الخارجية: دراسة نظرية"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١.
- ١٣- السماك، د. محمد ازهر "الجغرافية السياسية الحديثة" جامعة الموصل، ١٩٩٣.

- ١٤- العطية، د. عصام "القانون الدولي العام" جامعة بغداد، كلية القانون، ط٤، ١٩٨٧.
- ١٥- الغنيمي، د. محمد طلعت "الاحكام العامة في قانون الامم: دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الاسلامي: التنظيم الدولي"، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١.
- ١٦- الغنيمي، د. محمد طلعت "في التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٤.
- ١٧- الفرزلي، نقولا "عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد منشورات العالم العربي، باريس، ١٩٨٢.
- ١٨- الكاظم، د. صالح جواد "دراسة في المنظمات الدولية" مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥.
- ١٩- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (١٤٢) تشرين الاول ١٩٨٩.
- ٢٠- المجذوب، د. محمد "محاضرات في القانون الدولي العام" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- ٢١- المجذوب، د. محمد "محاضرات في المنظمات الدولية الاقليمية" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- ٢٢- المصري، د. شفيق "النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر" دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.
- ٢٣- اوشي، احمد عبادة "منظمة الوحدة الافريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية" رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.
- ٢٤- باركر، تشارلز "تزع السلاح ومشاكله العالمية" ترجمة د. احمد بدران، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٦.
- ٢٥- بدوي، د. محمد طه "مدخل الى علم العلاقات الدولية" دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.
- ٢٦- بريجتسكي، زبغنيو "الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.

- ٢٧- توفلر، الفن "تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة" تعريب ومراجعة د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، ط٢، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦.
- ٢٨- توفيق، د. سعد حقي "النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة" الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.
- ٢٩- جلال، د. محمد نعمان "حركة عدم الانحياز في عالم متغير" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٣٠- حتي، د. ناصيف يوسف "النظرية في العلاقات الدولية" دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٥.
- ٣١- حتي، د. ناصيف يوسف "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- ٣٢- حسين، د. عبد الرزاق عباس "الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية" مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٦.
- ٣٣- حسين، د. وجدى محمود "العلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بلا تاريخ.
- ٣٤- حسين، د. مصطفى سلامة "المنظمات الدولية" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٩.
- ٣٥- داغر، كميل "الامم المتحدة وموازن القوى المتحولة في الجمعية العامة" دار المطبعة، بيروت، ١٩٨١.
- ٣٦- دبوي، جان رينية "القانون الدولي"، منشورات عويدات، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٧- دورتي، جيمس وبالسغراف، روبرت "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٥.
- ٣٨- ربيع، د. محمد محمود "مناهج البحث في السياسة" منشورات جامعة بغداد، بغداد، كلية القانون والسياسة ١٩٧٨.
- ٣٩- رستون، ولتر، ب "اقول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالماً" ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة الدكتور ابراهيم ابو عرقوب، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٤.

- ٤٠- روتية، بول "التنظيمات الدولية" ترجمة احمد رضا، مراجعة د. عبد الله الاشعل، دار المعرفة، القاهرة ١٩٧٨.
- ٤١- رينو فان، بيير ودوروزيل، جان باتيست "مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية" ترجمة فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٧.
- ٤٢- رياض، د. محمد "الاصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- ٤٣- سرحان، د. محمد عبد العزيز "الاصول العامة للمنظمات الدولية" المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٤٤- سلطان، د. حامد "القانون الدولي العام في وقت السلم" ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٤٥- سعودي، د. محمد عبد الغني "الجغرافية والمشكلات الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١.
- ٤٦- سعيد، د. عبد المنعم "العرب ومستقبل النظام العالمي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- ٤٧- شلبي، د. أمين "الوقاق الامريكي - السوفييتي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
- ٤٨- شلبي، د. ابراهيم احمد "التنظيم الدولي: دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
- ٤٩- صادق، د. نولت احمد واخرون "الجغرافيا السياسية"، ط٣، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٥٠- عبد الله، د. محمود امين "في اصول الجغرافيا السياسية" مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٥١- عبد الحميد، د. محمد سامي "قانون المنظمات الدولية: الكتاب الاول - النظرية العامة - الامم المتحدة"، ط٣، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٢.
- ٥٢- غانم، د. محمد حافظ "مبادئ القانون الدولي العام" دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

- ٥٣- فريد، عبد المجيد "عرب بلا نفط: نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية" مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٦.
- ٥٤- فوق العادة، د. سموحي "القانون الدولي العام" دمشق، ١٩٦٠.
- ٥٥- كاردل، ادوارد "الجذور التاريخية لعدم الانحياز" الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦.
- ٥٦- كان، هيرمان واخرون "العالم بعد مائتي عام: الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين" ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٥) تموز ١٩٨٢.
- ٥٧- كانتور، روبرت "السياسة الدولية المعاصرة"، ترجمة د. احمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٨٩.
- ٥٨- كرم، انطونيوس "العرب امام تحديات التكنولوجيا" سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٥٩) تشرين الثاني، ١٩٨٢.
- ٥٩- كلود، اينيس "النظام الدولي والسلام العالمي" ترجمة د. عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٦٠- كياسن، تشانا "في مواجهة الحرب الباردة" ترجمة عبد الرزاق ابراهيم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢.
- ٦١- لارسون، ارثر "عالم بدون حرب" ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٦٢- لورنس، مارتن "الحياة وعدم الانحياز: الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٦٣- ليرتش، تشارلس. أو "الحرب الباردة وما بعدها" تعريب الدكتور فاضل زكي محمد، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦.
- ٦٤- ماكنمارا، روبرت "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١.
- ٦٥- محمد، د. احمد ابو الوفا "الوسيط في قانون المنظمات الدولية"، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٨٦.
- ٦٦- مزراق، مختار "حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية"، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣-١٩٨٤.

- ٦٧- مصطفى، عبد العزيز "التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة" منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.
- ٦٨- مطر، د. جميل وهلال، د. علي الدين "الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- ٦٩- مقصود، كلوفيس "معنى الحياد الإيجابي" دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.
- ٧٠- مقلد، د. اسماعيل صبرى "الاستراتيجية والسياسة الدولية" مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- ٧١- مقلد، د. اسماعيل صبرى "الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات" شركة فاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣.
- ٧٢- مقلد، د. اسماعيل صبرى "العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات" ط٣، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤.
- ٧٣- مقلد، د. اسماعيل صبرى، "نظريات السياسة الدولية" دار السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.
- ٧٤- منصور، سامي "انكاسة الثورة في العالم الثالث" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٧٥- موركنثا، هانزجي "السياسة بين الأمم" ترجمة خيرى حماد، الجزء الأول، الجزء الثاني، الجزء الثالث، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٧٦- مورلايية فرانسيس وكولينز جوزيف "صناعة الجوع: خرافة الندوة" ترجمة احمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٤) نيسان ١٩٨٣.
- ٧٧- ميرل، مارسيل "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٧٨- ميرل، مارسيل "السياسة الخارجية، ترجمة د. خضر خضر، جرس برس سلسلة افاق دولية (٢) بيروت، بلا تاريخ.
- ٧٩- هادي، د. رياض عزيز "العالم الثالث: في الحزب الواحد الى التعددية"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥.
- ٨٠- منتجتون، صامويل "صدام الحضارات: اعادة صنع النظام الدولي" ترجمة طلعت الشايب، تقديم د. صلاح قنصوة، سطور، القاهرة، ١٩٩٨.

٨١- هاشم، حامد احمد موسى "نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي - الاسرائيلي" رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤.

٨٢- ولفغانغ، فريدمان، "تطور القانون الدولي" دار الافاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.

٨٣- نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية"، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٢.

٨٤- نعمة، د. كاظم هاشم "العلاقات الدولية" كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

ب- البحوث

٨٥- افراموفيتش، دراغوسلاف، "القيود الاقتصادية على الاتفاق العسكري في منتصف الثمانينات"، نزع السلاح - مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد التاسع، العدد (١) ربيع ١٩٨٦.

٨٦- البستاني، د. باسل وآخرون "النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف" مديرية الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

٨٧- الجبابري، د. محمد عابد، "العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات" المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٢٨) - ١٩٩٨/٢.

٨٨- الدسوقي، مراد ابراهيم "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٠٦)، اكتوبر، ١٩٩١.

٨٩- الدسوقي، مراد ابراهيم "افريقيا وجهود التخلص من الاسلحة النووية - معاهدة بليندايا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الاسلحة النووية" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٢٥) يوليو، ١٩٩٦.

٩٠- الجويلي، عمرو "الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الليات" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤.

٩١- الشافعي، عمران "اتفاقيات واشنطن: المغزى والمرتبب" ملف السياسة الدولية قمة واشنطن والعلاقات الامريكية - السوفيتية، السياسة الدولية، العدد (٩٢) ابريل ١٩٨٨.

٩٢- العربي، د. نبيل "الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٤) اكتوبر ١٩٩٣.

٩٣- الكاظم، د. صالح جواد "ولاية محكمة العدل الدولية الجبرية ومواقف الدول النامية حيالها" مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الاول، المجلد الثالث والثلاثون، كانون الثاني، ١٩٨٢.

٩٤- بسيوني، درية شفيق "عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة السياسية الدولية، العدد (٩٦) ابريل ١٩٨٩.

٩٥- بشاي، عادل "عدم الانحياز الشمال والجنوب - الجنوب" ترجمة ايناس فريد، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢.

٩٦- توفيق، د. سعد حقي "في مفهوم عدم الانحياز" مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، ١٩٨٤.

٩٧- توفيق، د. سعد حقي "نشوء حركة عدم الانحياز" مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الاول - اذار ١٩٨٨.

٩٨- توفيق، د. سعد حقي "العوامل المؤثرة في سباق التسلح الامريكي - السوفيتي في الثمانينات" المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، العددان ٣ و ٤ مزدوج، ايلول/سبتمبر ١٩٨٩.

٩٩- حماد، د. فوزي واحمد، عادل محمد "الابعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية، السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٣٣) يوليو ١٩٩٨.

١٠٠- دحروج، طارق "مؤتمر القاهرة: عدم الانحياز وآفاق المستقبل" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤.

١٠١- دن، لويس. أ "معاهدة عدم الانتشار: نجاح لتحديد الاسلحة" نزع السلاح، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (١)، ربيع ١٩٨٥.

١٠٢- زهدى، محمد حسني "سالت (٢): المضمون والنتائج" السياسة الدولية، العدد (٥٨) اكتوبر ١٩٧٩.

١٠٣- سليم، د. محمد السيد "حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الجديد" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٧٠) اكتوبر ١٩٨٢.

١٠٤- عبد المجيد، عصمت "بيان وزير خارجية مصر في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، نزع السلاح، مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة، المجلد (٨) العدد (٣) شباط ١٩٨٥.

- ١٠٥- علم الدين، د. محمود "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية" السياسة الدولية العدد (١٢٣) يناير ١٩٩٦.
- ١٠٦- غالي، بطرس بطرس "أبعاد الأيديولوجية الأفروآسيوية" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، أبريل ١٩٦٨.
- ١٠٧- غالي، د. بطرس بطرس "سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي - السوفيتي" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (٣١) يناير ١٩٧٣.
- ١٠٨- غالي، د. بطرس بطرس "تحو دور أقوى للأمم المتحدة" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١١١) يناير ١٩٩٣.
- ١٠٩- غالي، د. بطرس بطرس "حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة العدد (١١٤) أكتوبر ١٩٩٣.
- ١١٠- غالي، د. بطرس بطرس "الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية" السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤.
- ١١١- كرين وود، كريستوفر "هل هناك حق التدخل لأهداف إنسانية" ملخص بحث في السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١١٥) يناير، ١٩٩٤.
- ١١٢- لورنس، فريدمان، آدمز روبرت، مريك جولدن حول "الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام" ملخص بحث في السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤.
- ١١٣- محمد، أحمد طه "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث"، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (١٠٧) يناير ١٩٩٢.
- ١١٤- محمود، أحمد إبراهيم "تطورات خفض التسلح: إزالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، العدد (١١٢) أبريل ١٩٩٣.
- ١١٥- مصطفى، د. هالة "العولمة: دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (١٣٤) أكتوبر ١٩٩٨.
- ١١٦- مقلد، د. اسماعيل صبري "التكنولوجيا ومستقبل العلاقات الدولية" ندوة التكنولوجيا كأحدى تحديات العصر" مطبوعات رابطة الاجتماعيين، الكويت ١٩٧٠.
- ١١٧- منصور، د. سامي "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز" السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، أكتوبر ١٩٦٦.

١١٨- هانس، لين "تحديد الأسلحة: موضع اختيار" المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، نزع السلاح، مجلة دورية، تصدرها الأمم المتحدة، المجلد العاشر، العدد الأول، شتاء ١٩٨٦-١٩٨٧.

ج- وثائق الأمم المتحدة

- ١١٩- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠.
- ١٢٠- الأمم المتحدة "معاهدة قاع البحار: نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للسدول الأطراف ١٢-١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، الوقائع، نيويورك، العدد (٣٢) ١٩٨٤.
- ١٢١- الأمم المتحدة "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" صحيفة الوقائع، العدد (٣٣) الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٤.
- ١٢٢- الأمم المتحدة "الأسلحة الكيميائية والبيولوجية" عرض مستكمل للحالة، صحيفة الوقائع، العدد (٥٢) نيويورك ١٩٨٧.
- ١٢٣- الأمم المتحدة "معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، معاهدة داروتونغغا، صحيفة الوقائع، العدد (٥٣) نيويورك ١٩٨٨.
- ١٢٤- الأمم المتحدة "معاهدة انتارككتيكا" صحيفة الوقائع، العدد (٥٩) نيويورك، ١٩٨٨.
- ١٢٥- الأمم المتحدة "تنظيم التسليح ومعاهدات نزع السلاح" الوقائع، العدد (٥٨) نيويورك ١٩٨٨.
- ١٢٦- نزع السلاح: الأسلحة الكيميائية: استكمال للحالة، الوقائع، العدد (٦٥) الأمم المتحدة، نيويورك.
- ١٢٧- الأمم المتحدة "حظر التجارب النووية" الوقائع، العدد (٦٦) نيويورك ١٩٨٩.
- ١٢٨- الأمم المتحدة "تحو عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٠" الوقائع، العدد (٦٧) نيويورك، ١٩٨٩.
- ١٢٩- الأمم المتحدة "معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو) الوقائع، العدد (٦٨) نيويورك ١٩٨٩.
- ١٣٠- الأمم المتحدة "الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة غير الانسانية" وقائع نزع السلاح، العدد (٧١) نيويورك ١٩٩٠.

١٣١- حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، المجلد (١٢)، ١٩٨٧، ادارة شؤون نزع السلاح، نيويورك.

١٣٢- الامم المتحدة "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.

١٣٣- حالة الاتفاقات المتعددة الاطراف المتعلقة بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح، الامم المتحدة، الطبعة الخامسة، نيويورك ١٩٩٨.

١٣٤- الامم المتحدة: الاسلحة النووية: دراسة شاملة، مجموعة الدراسات، العدد (٢١)، نزع السلاح، نيويورك، ١٩٩١.

د- دراسات ووقائع

١٣٥- ندوة شؤون عربية "حركة عدم الانحياز" شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد (١٨) آب/ اغسطس ١٩٨٢.

١٣٦- بعض الانشطة الاستراتيجية الامريكية - السوفيتية قيد التطوير، النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد (٨) العدد (١) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧.

١٣٧- "محادثات ستارت وتحديد القوات الاستراتيجية الامريكية" النشرة الاستراتيجية، مركز الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات، لندن، المجلد (٩) العدد (٨) في ١٢ نيسان ١٩٨٨.

١٣٨- حالة السكان في العالم ١٩٩٨، صندوق الامم المتحدة للسكان، ايلول، ١٩٩٨.

1- Books

- 1- Aron, Raymond "Paix et guerre entre les Nations" Calman-Levy, Paris, 1962.
- 2- Badi, Bernard "La fin des territoires: essai sur le desordre International et sur l'utilite social du Respect", Fayard, Paris, 1997.
- 3- Ball Margaret and Killough Hugh "International Relations" The Ronald Press Company, NewYork, 1956.
- 4- Bandyopadhyay Jayantanuja "General Theory of International Relations" Allied Publishers Limited, New Delhi, 1993.
- 5- Barnaby, Frank and Huisken, Ronald "ArmsUncontrolled" S.I.P.R.I, Haverd University Press, U.S.A., 1975.
- 6- Beauté Jean "Relations Internationales" Les Cours de Droit, Paris, 1979.
- 7- Berg, Eugène "Non-alignement et nouvel Order Mondial", P.U.F., Paris, 1980.
- 8- Bousquet, Raymond "Force et Strategie Nuclear du Monde Moderne" ed Lavwazelle, Paris, 1974.
- 9- Brailliard Philippe "Theories des Relations Internationales" Press Universitaires de France, Paris, 1977.
- 10- Burton John "International Relations: A General Theory" Cambridge University Press, 1965.
- 11- Burton John "Systems, States, Diplomacy and Rules" Cambridge University Press, 1968.
- 12- Carlton, David and Schaerf, Carlo "Arms Control and Technological Innovation" Croom Helm, London, 1977.
- 13- Carr, Edward Hallet "The twenty years crises 1919-1939: An Introduction to the study of International Relations" Macmilian, St, Marilins Press, London, 1970.

- 14- Celerier, Pierre "Geopolitique et Qeostrategie" Que Sais-Je? P.U.F. Parise, 1969.
- 16- Colard Deniel "Relations Internationales" ed Masson, Paris, 1977.
- 17- Colard, Daniel "Le mouvement des Pays Non-Alignes" La Documentation Fransaise, Paris, 1981.
- 18- Colard Daniel "Les Relations Internationales de 1945 à nos Jours" 7e edition Armad Colin, Paris, 1997.
- 19- Couloumios, Theodore and Wolfe, James H. "Introduction to International Relations: Power and Justice" Prentice-Hall of India- Private limited, New Delhi, 1986.
- 20- Crabb Jr. Cecil V. "Nations in Multipolar World" Harper and Row Pub. NewYork, U.S.A , 1968.
- 21- Dolman, Antony "Resources, Regimes, World. Order" Pergamon Policy Studies, U.S.A. 1981.
- 22- Duroselle, J. , et Meyriat, J. "La Communité Internationale Face aux Jeunes Etats" Armand Colin, Paris, 1964.
- 23- Edward David V. "International Political Analysis" Hold Rinehart and Winston, Inc., U.S.A., 1969.
- 24- DYKE Van "International Politics" Third edition Prentice – Hall, Inc., Wnglewood Cliffs, NewJersey, 1972.
- 25- Falco, Maria, J. "Truth and Meaning in Political Science: An Introduction to Political Inquiry" Charles Emerril Pub. Com. U.S.A 1973.
- 26- Feld, Bernard "Voice Crying in Widerness: Essays on the Relations of Science and World Affaires" Pergamon Press, England, 1979.
- 27- Frankel Joseph "International Politics: Conflict and Harmony" Penguin books, England, 1973.
- 28- Frankel Joseph "Contemporary International Theory and Behaviour of States" Oxford University Press, 1973.

- 29- Gonedic P.F. "Relations Internationales" ed Montchreshen, Paris, 1974.
- 30- Gounelle Max "Relations Internationales" 3 em edition, Dalloz, Paris, 1996.
- 31- Grenville, Clark at Shon, Luis "La Paix par le Droit Mondial" Traduit par Francis Gerard. P.U.F., Paris, 1961.
- 32- Guitard Odette "Bandoung et la Reveil des Peuples Colonisés" ed P.U.F., Que – Sais – je ? Paris, 1969.
- 33- Hass, Ernst and Whiting Allen "Dynamics of International Relations" McGraw-Hill Book Company, Inc, NewYork, 1959.
- 34- Hartmann Fredrick H. "The Relations of Nations" Forth edition Macmillan Pub. Co. Inc, NewYork, 1973.
- 35- Hoffmann Stanley "Contemporary Theory in International Relations" Prentice-Hall, Inc, Englewood Clifs, New Jersey, 1952.
- 36- Holsti K.J. "International Politics: A Framework for Analysis" Third Edition, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1977.
- 37- Hugo, Grant "Appearance and Reality in International Relations" Columbia University press, NewYork, 1970.
- 38- Hupe Robert – Strauz and Possony' Stefan "International Relations" MaGraw-Hill Book, Com, Inc, NewYork, 1954.
- 39- James Alan "The Bases of International Order" Oxford University press, London, 1873.
- 40- Jeuve Edomnd "Relations Internationales du Tiers-Mode" ed Berger-Levrault, Paris, 1977.
- 41- Jeuve Edmond "Ordre et desordre Internationals" Les cours de Droit, Paris, 1979.
- 42- Jones, Royce Analysing Foreign Policy: An introduction to some conceptual Problems" Routledge and Kegan Paul, London, 1972.

- 43- Kintner, William R. and Sicherman, Harvey" Technology and International Politics" Lexington Books, London, 1975.
- 44- Klein Jean "L'entreprise du Desarmement 1954-1964" edition Cujaz, 1964.
- 45- Korany Bahgt "Social Change, Charisma and International Behaviour: Toward a Theory of Foreign Policy Making in the third World" Institute Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Geneva, Sijthoff Leiden, 1976.
- 46- Kriesberg Louis "Social Processes in International Relations: A Reader" John Wiley and Son, Inc, U.S.A., 1968.
- 47- Kumar, Mahendra "Theoretical Aspects of International Politics" Shiva Lal Agarwala and Company, India, 1990.
- 48- Laurence, Martin "Arms and Strategy: an International Survey of Modern Defense" Weidenfeld and Nicolson, London, 1973.
- 49- Lerche Charles O. and Abdul A. Said "Concept of International Politics" 2nd edition, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, U.S.A. 1970.
- 50- Martin Pierre - Marie, "Introduction aux Relations Internationales" ed Private, Paris, 1982.
- 51- Mates Leo "Non-Alignment: Theory and Current Policy" The Institute of International Politics and Economics, Belgrad, Oceana Pub. Inc, Dobbs Ferry, New York, 1972.
- 52- McLellan David and Olseon William C. and Sondermann Fred A. "The Theory and Practice of International Relations" Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1960.
- 53- McClelland Charles A., "Theory and International System" The Macmillan Company, New York, 1966.
- 54- Mendiburu, Marcos and Meek Sarah "Managing Arms in Peace Processes: Haiti" Disarmement and Conflict Project, U.N.I.D.I.R, United Nations, New York, 1996.
- 55- Merle Marcel "La Vie Internationale" ed Armand Colin, Paris, 1963.

- 56- Mills Lennox and Mclaughlin Charles "World Politics in Transition" Henry Holt and Company, New York, 1957.
- 57- Organiski, A.F.K, "World Politics" Alfred A Knopf, New York, 1959.
- 58- Padelford Norman and Lincoln George "International Politics: Foundations of International Relations", The Macmillan Company, New York, 1954.
- 59- Padelford, Norman and Lincoln, George "The Dynamics of International Politics" The Macmillan Company, London, 1967.
- 60- Palmer, Norman and Howard, Parkins, "International Relations: The World in Transitions" Second edition, Houghton Mifflin Company, Boston, U.S.A., 1957.
- 61- Platige Raymond "International Relations: Problems of Evolution and advancement" Garengie Endwment for International Peace, California, U.S.A., 1966.
- 62- Purnelle Robert "The Society of States: An Introduction to International Politics" Wiedenfeld and Nicolson, London, 1973
- 63- Quester, George "The Continuing Problems of International Politics" The Dragon Press, U.S.A. 1974.
- 64- Queuille, Pierr "Histoire de l'afro-asiatisme Jusqu'au Bandoung" ed Payot, Paris, 1965.
- 65- Rakov, Milton "Arms and Foreign Policy in the nuclear age" Oxford University Press, 1972.
- 66- Reynolds P.A. "An Introduction to International Relations" Longman Paper back. London, 1970.
- 67- Roson, Steven "The logic of International Relations" Winthrop Pub. Inc, Massachusette, 1977.
- 68- Rosenau James "International Politics and Foreign Policy" The Free Press, New York, 1969.
- 69- Sanders Bruce L. and Durbin Alan "Contemporary International Politics: Introductory Readings" John Wiley and Sons, Inc, U.S.A 1971.

- 70- Schmidt Christien "Consequences economiques et Sociales de La Course aux armements" Nations – Unies, Economica, Paris, 1983.
- 71- Schuman Fredrick "International Politics "McGraw-Hill books Company, NewYork, 1968.
- 72- Singer, David "Deterrence, Arms Control and Disarmement" Ohio State University press, 1962.
- 73- Speigel Steven "Dominance and Diversity: The International Hirarchy" Little Brown and Company, Inc. U.S.A. 1972.
- 74- Sprout, Harold and Margarete "Foundations of International Politics" D.Van Nostrand Company, Inc., U.S.A., 1963.
- 75- Sullivan, Michael, P. "International Relations: Theories and Evidence" Prentice-Hill, Inc., Englewood, New Jersey, 1976.
- 76- Thiam, Doudu "La Politique Etrangere des Etats Africains" P.U.F., Paris, 1963.
- 77- Toma A. Peter and Gyorgy Andrew and Jordan S. Robert "Boisic Issues in International Relations" Second edition. Allyn and Bacon, Inc., Boston, 1974.
- 78- Waltz, Keneth N. "Theory of International Politics" Addison-Wesley Pub Company, U.S.A., 1979.
- 79- Wendzel Robert L. "International Relations: A Policy Maker Focus" John Wiley and Sons, Inc, U.S.A. 1977.
- 80- Wendzel Robert "International Politics: Policymakers and Policymaking" John Wiley and Sons, U.S.A., 1981.
- 81- Wright Quincy "The Study of International Relations" Appelton-Century Crofts, Inc., NewYork, 1956.
- 82- Zawels, Estanislao Angel and Others "Managing arms in Peace Processes: The Issues" Disarmament and Conflict Project, U.N.I.D.I.R., United Nations, NewYork, 1996.
- 83- Zorgbibe Charles "Les Relations Internationales" P.U.F., Paris, 1975.

2- Articles

- 1- Bandyopadhyaya, Jayantanuja "Place, Evolution at Perspectives du non-Alignement" *Problems Politiques et Sociaux*, Paris, 1979.
- 2- Bender, Dieter "The Developing Countries in the New World Trade Organisation" *Economics*, Volume 55/56, 1997, Germany.
- 3- Chatillon George "La Politique de Non-Alignement et la Conference d'Alger" *Annuaire du Tiers-Monde*, Berger-Levrault, Paris, 1975.
- 4- Forget Philippe "Element Pour une Analyse Politico-Strategie de I.I.D.S. "Defense Nationale, Paris, Mars, 1986.
- 5- Geck Wilhelm Karl "International Protection of Fundamental Freedoms and National Sovereignty" in "Emerging Norms of Justified Intervention" A. Collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge- Massachussettes, 1993.
- 6- Hass, Ernst. B "Beware the Slipper Slope: Notes toward the Definition of Justifiable Intervention" in "Emerging Norms of Justified intervention". A Collection of Essays from a project of the American Academy of Arts and Sciences, edited by Laura W. Reed and Karl Kaysen, Cambridge - Massachussettes, 1993.
- 7- Hassner, Pierre "L'arms Control" *Revue Fransaise de Science Politique* Paris, Vol XIII, no. 4 December 1963.
- 8- Layne Chrestopher and Schwarz Benjamin "American Hegemony Without An Enemy" *Foreign Policy* no. 92, Fall, 1993.
- 9- Milner, Helen "International Political Economy: Beyond Hegmonic Stability" *Foreign Policy*, U.S.A. Spring, 1998.
- 10- Robin James "Start Finish" *Foreign Policy* U.S.A, Fall, 1989.
- 11- Sache, Jeffrey "International Economics: Unlocking the Mysteries of Globalisation" *Foreign Policy*, U.S.A. Spring, 1998.
- 12- Taylor Paul "New Dimensions in the role of the United Nations: first thought on the Humanisations Intervention" International

Seminor on "The New World Order and the role of the United Nations" Kyung Hee University, Korea, 1993.

3- Documents and Reports

- 1- Etat du Monde, Annuaire Economique et Geopolitique Mondial" Edition 1997. La Decouverts, Paris, 1996.
- 2- Etats des accords Multilateraux en Matiere de Desarmement et de controle des Armement" Nations – Unies – edition, NewYork, 1987.
- 3- Etudes des Consequence Economiques et Sociales de La Course aux Armements, et des depenses Militaires" Desarmement – Serie d'etudes no. 19, Nations Unies, NewYork, 1989.
- 4- C.T.B.T. Comprehensive Nuclear – Test – ban Treaty, United Nations, Vienna International Centere, Austria, 1998.
- 5- START I and START II : UNIDIR News letter no. 22 and 23 June-September, 1993.
- 6- World Economic Outlook – May 1995 – A Survey by the Staff of International Monetray Found – Washington D.C. 1995.
- 7- The Military Balance 1996-1997, The International Institute for strategic studies, London, 1996.

الدكتور سعد حقي توفيق رفعت ال حسين باشا

- ولد في بغداد عام ١٩٤٩.
- بكالوريوس علوم سياسية - كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد ١٩٧٠.
- دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية/ جامعة مونبلييه (١) فرنسا ١٩٧٤.
- دكتوراة دولة في العلوم السياسية/ جامعة مونبلييه (١) فرنسا ١٩٧٨.
- تعيين في قسم السياسة/ كلية القانون والسياسة/ جامعة بغداد في عام ١٩٧٨ بمرتبة مدرس.
- استاذ مساعد في عام ١٩٨٤.
- استاذ في عام ١٩٩١.
- استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.
- رئيس فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.
- لديه (١٥) بحثاً منشوراً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- انجز كتاب (النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة) الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.





لصویر
احمد یاسین
نویسر

@Ahmedyassin90



نصير
أحمد ياسين
لويتر
@Ahmedyassin90